

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

التي لم يعد هو قراءة الغيب أو التنجيم

لكنه صار علماً يواجه مشكلات المستقبل
بالحلول العلمية المناسبة.

● في داخل العدد كبار المتخصصين في العالم يتناولون الموضوع الدراسة والتعليم.

العدد الأول • السنة الأولى

■ ١٢ أكتوبر ١٩٧٠ ■

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

توزيع مطبوعات اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

العدد الأول - السنة الأولى

١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠

١٢ تشرين أول سنة ١٩٧٠

١١ شعبان سنة ١٣٩٠

مقالات هذا العدد :

• التغيير الاجتماعي بين التقليد والتجديد

بقلم جي باربيشون
ترجمة عثمان نويه

• الخيال والمستقبل

بقلم روبرت يونك
ترجمة د. محمد جمال الدين الفندي

• الرؤية الهندسية والاجتماعية للتنمية

بقلم إرفينج لوى هوروفيتس
ترجمة د. أسامة الخولي

• التنبؤ كأسلوب للدراسة مشكلات
المستقبل

بقلم اجور يستوجيف لادا
ترجمة د. محمد سلطان أبو علي

• التنبؤ والثورة العلمية والتكنولوجيا

بقلم رادوفان - شتا
ترجمة د. أحمد كبش

• علم المستقبل ومشكلة القيم

بقلم ليزرين نافيس
ترجمة د. زكريا إبراهيم

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

مجلّة رسالة اليونسكو
نصدر عن : ومركز مطبوعات اليونسكو

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. محمود الشنيطي

عثمان نويه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

هيئة تحرير الطبعة العربية من رسالة اليونسكو ،
تشارك الأمة العربية الأسى ، على فقد

الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

وقد اقتضت ظروف الحداد أن يتأخر صدور هذا العدد
الأول من (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية) عن موعد صدوره
أسبوعاً

وهيئة التحرير هي تقدم عزاءها للأمة العربية في هذه
الفاجعة القومية . نرجو أن تتغلب على أحزانها ، لتستأنف
مسيرتها في طريق النمو والتقدم والازدهار .



لهذا العدد الأول

من المجلة الدولية

إن صدور هذا العدد الأول من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » يعتبر باكورة ما يصدره مركز مطبوعات اليونسكو في الجمهورية العربية المتحدة من مجلات دولية دورية ، ذات أثر في الفكر الإنساني .
وقد اعتادت هيئة اليونسكو الدولية أن تصدر أو تساهم أو تشجع على إصدار عدد من المجلات الدورية والكتب ذات القيمة الكبرى في تناول قضايا العصر الحديث الذي يشهد مرحلة خطيرة من مراحل التطور .

ولا شك أن من أهم هذه المجلات : « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » وهي مجلة تستعين بكبار العلماء والأساتذة ذوي التخصص في علاج مشكلات المجتمع ، وتثير قضايا لها أهميتها الكبرى في العصر الذي نعيش فيه ، حتى لم يعد مما يجوز للإنسان المعاصر أن ينغزل عما تثيره هذه المجلة من قضايا ، فهي أولا قضاياها . وقضايا المجتمع الذي يعيش فيه . وقضايا العصر الخطير الذي يعبره إلى مستقبل يجب أن يتأهب لاستقباله . بالعلم والفهم وتقدير الأبعاد النفسية الجديدة . وحاجات التطور المنتظر .

لقد صدرت هذه المجلة الدولية باللغتين الفرنسية والإنجليزية منذ سنة ١٩٦٣ . فتجمع لدينا منها عدد كبير من أعدادها ومن موادها ، وسنشر من هذا الرصيد الضخم بقدر حاجتنا . وعلى أساس من تقدير

للعلوم الاجتماعية...

علمائنا المتخصصين لأهمية المواد التي تنشر ، وستكون أمامنا فرصة كبيرة لاختيار الأنسب .

على أن هذه المجلة الجديدة تفتح الباب لمجلتين أخريين تصدران بعدها متعاقبتين . ففي شهر نوفمبر ١٩٧٠ ، يصدر العدد الأول من « مجلة اليونسكو للمكتبات » وفي شهر ديسمبر ١٩٧٠ يصدر العدد الأول من مجلة « العلم والمجتمع » ، ثم تتوالى بعد ذلك هذه المجلات الثلاث إلى جوار مجلة « رسالة اليونسكو » ، وهي تصدر شهريا ، وتمثل حلقة اتصال فكري بين الثقافة العربية والثقافات الإنسانية .

وإذا كنا اليوم نأخذ ما نستطيعه من معارف ، فذلك أول طريق النهوض ، وهو على كل حال حق يقرره لنا ما سبق أن أعطيناه للحضارة من معارف ، وسنعود مرة أخرى نعطي بقدر ما نأخذ ، أو ربما أكثر مما نأخذ ، مساهمة في تحقيق التطور .

وأخيرا فإن أمل هيئة التحرير كبير في أن يجد هذا العدد الأول من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » ما يستحقه من اهتمام الهيئات العلمية والثقافية والفنية في الوطن العربي ، ومن الدارسين العرب ، ومن سائر القراء . وإلى الأعداد الأخرى إن شاء الله .

عبد المتعم الصاوي

التغيير الاجتماعي بين التقاليد والتجديد

بقلم • جى باربيشون
ترجمة • عثمان نوبيه

يوجد عدد من المدارس الفكرية في ميدان التحليل الاجتماعي : تول موضوع « مقاومة التغيير » أعظم جانب من عنايتها . وثمة خطر من تقسيم الظواهر الناتجة عن التحولات الاجتماعية إلى قسمين « ضغط التغيير » و « مقاومة التغيير » . فهذا قد يؤدي إلى تفسير به كثير من اللغز والحشو عن التفاعل بين قوى متعارضة . والأجدر بنا أن نحلل أثر كل من هاتين القوتين وأتجاههما . وفضلا عن ذلك فإن مثل هذا التقسيم قد يؤدي إلى تبسيط سيكولوجي ، فيوصف الأفراد بأنهم يتكونهم ميالون للتغيير أو معارضون له . وحين يتركز الاهتمام في مقاومة التغيير فإنما يرجع هذا في معظمه إلى إغفال أثر الضغوط الخارجية من جانب التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية .

وكنكك فإنه رغم ما قد يبدو من فائدة للتمييز بين التغيير الداخلي النمو والتغيير الخارجي النمو ، فإن هذا لا يبنى أن كل التحولات لها خصائص خارجية . فمع أن الحافز الأول للتغيير قد يكون داخليا فمن النادر ألا يكون قد دخلت في تركيبه عناصر غريبة عن المجتمع الذي يتشكل فيه التغيير . فالنموذج

(١) هذا المقال ثمرة مناقشات وعمل مشترك بين موسكوفيسى S. Moscovici وكاتب المقال . وقد أسهم س . موسكوفيسى بأفكاره النظرية كما كانت دراسات التحول الصناعي التي قدم بها ذات قيمة خاصة لصاحب المقال فهو هذا يستحق كل الشكر

١
كاتب المقال جي ياريشون Guy Barbichon : باحث في مركز الدراسات
والأبحاث السيكيونكولوجية بباريس . وقد أجرى بحثاً على التحول الصناعي والحرك
نشر نتائجه بالاشتراك مع سيرج موكوفيتس Serge Moscovici في التحويل المعصري
للمناجم - تغيير المناجم سنة ١٩٦٢

مترجم المقال عثمان زويه : مدير تحرير مجلة « رسالة اليونسكو » وعضو
مجلس إدارة مركز « مطبوعات اليونسكو »، وعضو لجنة الدراسات الأدبية بالمجلس
الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، والمدير العام السابق للنشر بدار الكاتب
العربي، والأستاذ ليمض الوقت بقسم الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
فترجم عدد كبير من أمهات الكتب منها موسوعة « تاريخ التطور الثقافي والعلمي
التي أسندتها اليونسكو ». ومؤلف عدد من البحوث في الأدب والفكر منها « حيرة
الأدب في عصر العلم »، و« أعماله الأدبية رواية » « خادمك المليونير » ومقالات
وبحوث كثيرة نشرت في المجلات الأدبية

الذي يحتل فيه التغيير هو نفسه خارجي ، أو متأثر بمعطيات خارجية . وفي كل الحالات نجد أن التحول داخل
مجموعة بعينها إنما يفرضه - أو يقترحه - قوم على قوم آخرين . لهذا كان التغيير في رأى بعض الناس
شيئاً مفروضاً من الخارج دائماً . ولا مرأه في أن التغيير يشمل - على الأقل - بعض العناصر الخارجية ،
وأهمها نماذج والمثل التي يتطلع إليها التغيير .

وأخيراً فلإننا نجد أن محلي عمليات التحول في المجتمعات الحديثة يزايد اهتمامهم بالتغيير المقصود .
وهو عملية مخططة ومفروضة إلى حمدا . وهي أداة قد لا تكون جليدة ، ولكنها أقوى تأثيراً في طوائف
المجتمع . والتغيير الذي يبدو مطابقاً لرغبات المجتمع نفسه مدين في أصله وشكله لعوامل خارجية .
فربما أن نذكر بوجود هذا العامل الخارجي في عمليات التغيير ، وأن نجعل ماله من آثار قوية على التفاعل
الاجتماعي . ولكي نلقى ضوءاً على تلك المفاهيم سنقتصر على اختيارها في سياق الديناميكية الاجتماعية
للصور المرتبطة بالتغيير . وإذا أردنا أن نلتزم مزيداً من الدقة فلنأخذنا إننا سنحاول أن نثبت كيف أن النماذج
التي يتطلع إليها التغيير تؤثر قيمين يشملهم التغيير ، وكيف أن المواقف المختلفة التي يتخذها من يتصلون
بالتغيير تحدد صورة التغيير ، وأخيراً كيف أن التصورات المتبادلة لمن يتصلون بالتغيير تؤثر في أعمال
كل منهم .

ونحن إذ نختار فحص آثار الصور الاجتماعية المرتبطة بالتغير فإننا لانسهدف التضخيم في أهمية النظريات الاجتماعية ، بل نهدف الحد من أهميتها . وتعتمد مادتنا بشكل مباشر على ملاحظات علماء الاجتماع ورجال علم النفس الاجتماعى في أوروبا الغربية . وتعتمد بخاصة على دراسات الجوانب الاجتماعية لتحولات الصناعية في فرنسا . وغنى عن القول أن الأفكار التى سنودها لانتطبق على المجتمعات التى لم تتأثر بهذا القدر من الحضارة الصناعية الحديثة ، والى تكون لثقافتها نظرة تختلف عن هذه النظرة تمام الاختلاف . وهى — على أحسن القروض — قد تثير تعليقاً أو تعليقين عرضيين على إحداث التغير فى البيئات الثقافية الأوثق صلة بالتقاليد .

تأثير النماذج ، والتفاعل فى التغير

سواء أقبل التغير بالترحيب أم فرض بالقوة فإن أسهل وسيلة لإحداثه هى المحاكاة . ولقد قضينا زمناً طويلاً نناقش هذا الموضوع : هل من الضروري اكتشاف طرق مبتكرة لضمان التنمية الاقتصادية وتغير النظم الاجتماعية ؟ نحن لاشك نتمنى اكتشاف طرق مبتكرة ، لأن كل موقف من المواقف التى نريد تغييرها له صفاته المميزة . لكن يجب ألا ييب عنا أن العامل الذى يثير الرغبة فى التغير — رؤية المدن المزدهرة مثلاً — هو على التحديد ما يرى أنصار التطور الاجتماعى والاقتصادى أن من الأفضل تجنبه بالنسبة للدول النامية . فإنشاء مجمعات سكنية ضخمة حديثة الطراز يبعث الرغبة فى التغير . ولكن التغير فى البلاد التى لم تزل فى أولى مراحل التطور لا ينبغي أن يأخذ هذا الشكل . ويجب أن لا نستبعين اعتبارنا إمكانية وجود حلول كهذه : ولكن إذا أردنا السداد واجتناب اللبس والحيرة فقد وجب تحديد الموقف بوضوح .

المحاكاة والابتكار بالنسبة للنماذج المختارة

يكون التغير القائم على المحاكاة خطراً بوجه خاص إذا فرضت قيود صارمة على وسيلة الإنجاز ، لاعلى الأهداف وحدها . فاختيار أهداف بالغة العمومية والبعد ، قلا عن مجتمعات أخرى ، يتبع بطبيعته مجالاً للابتكار فى اختيار الوسائل التى تستخدم . ويصدق هذا فى شأن أهداف مثل رفع مستوى التعليم . أو تحسين ظروف المعيشة . أو العدل فى توزيع المنتجات . فنموذج الأهداف « المستوردة » يكون نافعاً بقدر ما يحفز إلى البحث عن طرق جديدة مبتكرة للتنفيذ . أما حين نحاكى وسيلة إحداث التغير بمحاكاة بلهاء مثلاً فى التزام نمط حديث لتخطيط المدن . أو شروط الالتحاق بالمدارس ، أو نموذج

التصنيع - فإن أخطار اختلال التوازن سوف تتضاعف . فأسباب مادية أو نفسية يظهر عدم ملائمة الوسائل للموقف الجليد الذي تطبق فيه . وقد تنهى محاولة المحاكم بالتدمير التام لشيء كان الأمل مقبوضاً بحفظه وتحسينه . فعلى المستوى الصناعي يكون جلب آلة طباعة باهظة الثمن إلى مطبعة متواضعة مرتبكة مؤدياً إلى الإفلاس . وكان يمكن تلافي هذا الإفلاس بإدماجها في مؤسسة أخرى . وعلى المستوى القوي فإن اختيار بلد متخلف اقتصادياً لنظام صناعي على الإنتاجية باهظ التكلفة ، بدلا من نظام متواضع في إنتاجيته وتكلفته ، مؤدياً إلى ألوان من البطالة والعجز في ميزان التجارة الخارجية .

وثمة موضوع ينبغي لنا تحليله لنترك الصعوبات التي تعوق التغييرات السريعة ، ذلك هو المفارقة بين الحاجات التي يحنها التغيير وبين الواقع ، سواء من حيث الوسائل أو الغايات . ففي حالة التغيير المستقل - وأعني به التغيير الناجم عن مبادرة مستقلة نسبياً لفرد أو مجموعة أفراد - يكون لدى محدث التغيير نموذج للهدف النهائي . ولكن في معظم الحالات لا يكون لديهم نموذج مهيكل لعملية الوصول إلى هذه الغاية النهائية . وفي المصايف القائمة بالأقاليم الجبلية بغرب أوروبا يتمتع القادمون من المدينة بنعمة الفراغ ومسرته . فإذا رآهم شباب الريف رأوا في ذلك نموذجاً لمزايا حياة المدن . ولكن شباب الريف هؤلاء إذا هاجروا إلى إحدى المدن الكبرى دون تدريب أو إعداد في فإن فشلهم يكون ذريعاً . وهذا التناقض يمكن أن يوجد في البلاد المتقدمة صناعياً حيث للمدينة إغراء يملأ الآفاق دون أن يدع لرغبي الهجرة إلى المدن فرصة للتفكير في كيفية تحقيق آمالهم فيها أو دواعي إحباط هذه الآمال . وتتجلى مهارة بعض القادة السياسيين في وضع أهداف « وصى » للعمل والبطولة . وكان هذا ما فعله ونستون تشرشل . فلقد كان حكماً حين قال للشعب البريطاني سنة ١٩٤٠ إنه ليس له ما يقدمه لهم على طريق النصر غير الدم والكدر والدماء والدموع ، وإذا كان تحقيق الهدف النهائي موضع شك فإن شغل اهتمام الناس بالوسائل قد يعجب عنهم الغايات النهائية . ولقد حلل باروك Baruk هذه الظاهرة فيما يتعلق بما قام به المرحلون إلى معسكرات الاعتقال من طوعية وتلاقم مع الزمن^(١) . فقد استطاع هؤلاء الناس أن يتجنبوا إلحاح فكرة اليأس من مستقبلهم على عقولهم ، فتنظفوا حياتهم على أساس المدى القصير جداً . وهذه المفارقة بين تصور التغيير والحقائق المشاهدة في عملية تغيير المجتمعات توجد أيضاً في النوايا والمبادرات الفردية فيما يتعلق بالتغيير بالمعنى الذي حدده - في مجال الحركة الاجتماعية - أساتذة مثل أ. تورين^(٢) A. Touraine و ل. كاريك L. Karpik^(٣) . فكاريك مثلاً قد فحص حالات الفلاحين

(١) Baruk H., La disorganisation de la personnalité, Paris, Presse Universitaire de France, 1952.

(٢) A. Touraine and O. Ragazzi, Les ouvriers d'origine agricole, Paris, Le Seuil, 1960, 125 p.

(٣) L. Karpik, "Trois concepts sociologiques : Le projet de référence, Le statut social et le bilan individuel", European Journal of Sociology, 1965, Vol. VI, No. 2, p. 191-222

الذين تحولوا إلى الصناعة . وقد حاول في هذا البحث أن يتبين كيف يمكن أن يتلام مشروع حركته الاجتماعية مع حقائق المجتمع الصناعي .

وهكذا نرى علماء الاجتماع الذين يدرسون حالة المهاجرين إلى المدينة في المجمعات الضخمة الحديثة الطراز بالدول النامية يميلون هرة سحيقة بين تصورات الناس للحياة في المدينة قبل الهجرة وما وجدها عليه بعدها .

والمقارنة بين النموذج والحقيقة ، سواء في عمليات تغيير المجتمعات أو الأفراد ، قد تعبر عن نفسها في التفوق على النموذج الأول خلال عملية التحول بمجرد أن تبدأ . فصانعو التغيير والمعرضون للتغيير قد لا يدركون مدى القوة التي أطلقوها لها العنان . فإذا استخدم عقل الكثر في إحدى الشركات لأول مرة تغيير الخط الكامل للعلاقات القوي . وإذا أقيم مصنع في بيئة ريفية فإنه يؤثر في حياة المجتمع . وإذا نحن راجعنا ما نشر من كتب علم الاجتماع عقب الحرب العالمية الأخيرة ، ذهلنا لترحيب الحار الذي قابل به بعضهم آثار التقدم العلمي واعتبروها نعمة ستم سكان العالم على اختلافهم . وليس من السهل دائماً أن نقتن إلى الاتصال من بناء اجتماعي إلى آخر . فالتحولات الاجتماعية تأتي نتيجة للتطور الديموجرافي واقتصاديا ميزان العلاقات بين الأجيال ، وبين المجموعات العرقية التي يتمخض عنها مثل هذا التطور ، وهذه التحولات قد تجري دون أن يفتن إليها أحد ، حتى من تشملهم مباشرة . وقد لا يأتيت أحد إلى انقلاب العلاقات الاجتماعية نتيجة لظهور عوامل تكنولوجية جديدة ، حتى تعلن عنها آثارها المروية .

والمقاومة التي لا يمكن اعتبارها لاعقلانية ولاسلية تكون أحيانا دفاعية ، نتيجة لإدراك الطبيعة الشاملة للتغيير . فالذين يعارضون تحولاً جزئياً قد يفعلون ذلك للاحتفاظ بوضع يكون في صالحهم .

والطريقة الخفية التي يؤدي بها التحويل الجزئي إلى تحويل شامل قلما تفتن إليها المجتمعات التي تعودت التغيير الجزئي باستمرار . وهذه هي البلاد التي تقبل المنافسة الاقتصادية والتطور الاقتصادي ، والمجتمعات التي يكون فيها التقدم التكنولوجي في ذاته جزءاً من النظام الثقافي ، ليس فقط من حيث هو الوسيلة للحصول على أقصى ربح . فمثل هذه المجتمعات تكون في وضع هش بقدر اتجاهها إلى اعتبار نفسها تقدمية ، هكذا بلا قيد ولا شرط ، مادام التغيير المستمر يسير على عهده في نطاق لا يتجاوز .

الحاجة إلى نموذج قوي للاحتفاء

ينبغي أن يكون التغيير المتعمد ذا أصالة فيما يتعلق بالوسائل . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن إمكانياته المبتكرة يمكن أن تستغل أيضاً على مستوى الأهداف . فالبلد الذي تسوده الأشكال البدائية

في الإنتاج والتبادل يكون من الخطر أن يقرر حكاهم محاكاة بلد غنى مصنع . فالنموذج المختذى قد لا يكون واقعياً ، أوقد يكون بعيد التحقيق ، أوقد يكون غير أنسب منه ، مما قد يسفر عنه البحث . ومع ذلك فإن النماذج غير الواقعية ، والطوبوية ، لما رغم أخطارها الواضحة آثار ملهمة في المرحلة الأولى ، حين يكون دعاة التغيير في مرحلة « تلمشين » أفكارهم ، أو بالعكس حين يكونون قد حصلوا على قوة لتوجيه عملية التغيير دون الالتجاء إلى مناورات دعائية . ذلك أن علم وجود صورة مادية للهدف النهائي للتغيير أمر لا يخلو من مخاطر ، حتى ولو كان دعاة التغيير يستهدفون غايات عامة يرونها هم بمنتهى الوضوح . وغنى عن القول أن ما ذكرناه إنما يصدق إذا كان من بينهم الأمر يرون أن المجتمعات تتطور مع الزمن .

وانعدام الصورة المادية للهدف النهائي من عقول صانعي التغيير له مصدران . فإذا كان الطريق المتبع أصيلاً غير مقبول فإن الصعوبة تكون هي استحالة رسم خريطة واضحة للطريق ، أو لتبرير الاختيار بالمقارنة بما أسفرت عنه التجربة في مكان آخر . وإذا كانت الخطوات برجماتية فإنه يضاف إلى مخاطر انعدام التصور القوى مخاطر أخرى تكمن في أن العملية البرجماتية بمجرد أن تبدأ السير تقضى على آثارها قوى مضادة تعتمد على حالة البلية وانعدام العلمانية إلى وسائل التغيير وأهدافه النهائية لهذا يميل بصانعي التغيير في بعض المراحل تحليد صورة المستقبل المنشود بشكل واضح لا يحتمل اللبس ، وذلك لاحتواء آثار القوى المعادية للتغيير .

والنتيجة الإيجابية للتغيير الجذري تستلزم تدبير أمرين : الأمر السالب المقابلة والموازنة بين نماذج عدة ، والطبيعه المحرقة لمراحل الانتقال . فالمقابلة والموازنة بين النماذج تقلل من فرص نجاح التغيير . فإذا كان عدد من المسالك ممكناً ، فإن هذا يؤدي إلى قيام آمال متصارعة عند من يستهدفهم التغيير . والمقارنة بين نمطين من أنماط التحول الاجتماعي الاقتصادي في إيطاليا تلي ضوفاً مفيداً على آثار وجود عدة نماذج أمام مجتمع تقليدي . إذ تكشف دراسة قام بها راجوزا ^(١) Ragusa عن الصعوبات الاجتماعية الكبرى التي واجهت إقامة صناعات جديدة في المدن التقليدية بصقلية حيث قامت مجموعات قوية من صف التجار والموظفين والملاك بتقديم بديل من الأمان غير الواقعية ، والغرض من قدر العمال الصناعيين ، مما كان له فعل « القرملة » في وقف حساسة الناس وإقبالهم على الاشتغال بالصناعة ، وعلى مشاركة اتحادات العمال والسلطات البلدية في إنشاء المدن الصناعية

وثمة دراسة أخرى تتعلق بمدينة التعدين كربونيا Carbonia^(١) . وثبتت هذه الدراسة أن مجتمعا يتكون في معظمه من فلاحين سابقين يعملون الآن بالصناعة قد أقبل على حياة المدن الصناعية بكل ترحيب ، وصار يسهم في البحث الإيجابي عن حلول لمشكلات التنمية بالإقليم ، فقد أمكن توجيه كل الطاقات في اتجاه واحد . وقد لا يكون هذا الاتجاه هو الاتجاه المثالي، ولكنه الاتجاه والأفضل .

ولقد قام كاتب هذا المقال بدراسة للتحويلات التي حدثت في مجاور الفحم في جنزب فرنسا، فلاحظ أن عمال المناجم^(٢) المقيمين بالقرى التي فقدت طابعها الزراعي، وأصبحت مناطق لسكنى العمال ، كانوا أقل ترحيباً بتطوير الحجر من يعيشون في قرى منعزلة ولم يتغير طابعهم الزراعي بتطوير المناجم أو في المدن الكبرى بمناطق التعدين .

وقد يؤدي اختيار نموذج واحد إلى خلق الإحساس بأن التغير مفروض ، فلا مجال للقلق والحيرة . وكثيراً ما تعا في البلاد النامية أشد المعاناة من آثار التبادل المباشر بين آخر صيحة في العمارة الحديثة وبين مدن مؤلفة في الأغلب الأعم من أكواخ . والتعارض بين الطلب على صفار الموظفين الكتابيين وعلى العمال اليدويين البالغى المهارة . . وهكذا .

وخلال فترات الانتقال تزداد الحساسية نحو التغير قوة وحدة . فإدام الماضي قد ولى . وأقبل مستقبل غير مألوف ، فإن الحاجة تشتد إلى نماذج قوية للاحتذاء . وإلى تبديد أى غموض أولبس في الموقف . وقد أتاحت لكاتب هذا المقال فرص لتحليل آثار مثل هذه المواقف: إذ شهد في فرنسا التحولات التي تمت في مناجم الفحم^(٣) وصناعة النسيج^(٤) وصناعة القبعات^(٥) . في مناجم الفحم — ولأخذ حالة استطعنا تحليلها بدقة — كان قلق الناس في القطاعات التي خصصت للتغيرات المحدودة السريعة أقوى منه في المناطق التي خصصت للتحويلات الجذرية على المدى الطويل . فن الأيسر تحمل تغير يغلب بعض المتاعب

- (١) M. Talamo & F. Derossi, "Etude sur la Zone de Carphonia. Les conséquences sociales de la crise minière dans le bassin Sulcis (Sardaigne), Luxembourg, CECA, 1965, 255 p. See also M. Talamo, "Industrialisation et changement social. Paper submitted to the mediterranean. Social Sciences Research Council, Tunis, 1967 (in press)
- (٢) G. Barbichon and S. Moscovici, "Modernisation des mines, Paris, ministry of Jabour, 1962, 201 p.
- (٣) Ibid
- (٤) D. Vidal, Changements industriels et productivité, Crise et décentralisation à Reims, Paris, Mouton, 1967, 268 p.
- (٥) Moscovici, "Reconversion industrielle et changements, sociaux, Paris, Arnaud Colni, 1961, 322 p.

إذا كان لا يؤثر الحيرة والقلق . وفيما يتعلق بالتحويلات المتعمدة يكون الجهل بنوايا صانعي التغيير سبباً في نوع من الارتباك والبلبلة ، يبلغ من قوته أنه يغطي على أى شكوك تتعلق بالموقف الاقتصادي .

والخلافاً بشأن الأهداف — بين الحاجة إلى صور واضحة محددة (الأمر الذي يشجع المحاكاة لنماذج قائمة) والحاجة إلى المرونة وقابلية التطويع لمواقف خاصة (الأمر الذي يشجع على الابتكار) — هذا الخلافاً بشأن الأهداف نواجهه أيضاً في شأن الوسائل . فحكاية الوسائل قد تثير توتراً شديداً حين تتحطم الآمال المعقودة بهذه الوسائل على صحة الحقائق . ولكن إذا استعملت طريقة مبتكرة للاحتفاظ بالمرونة والطواعية في مواجهة الموقف فإن الصعوبات تنشأ في المرحلة التي يتعين فيها إثبات سلامة الوسيلة . وهذا أمر بالغ الصعوبة لقلة السوابق أو انعدامها .

لهذا كان خير طريق لإحداث التغيير ، أو بلعله محتملاً ، أن تقلم صور عاطفية لمختلف جوانب التغيير ومراحلها ، وأن يحتفظ في التغيير بالعلاقة المثلثية بين عناصره الجذرية والقابلة للتطويع . ولا يمكن الاعتماد إلى هذه العلاقة المثلثية بالرجوع لنقط واحد من الصور للأهداف البعيدة أو إلى الوسائل أو للنتائج المباشرة أو حتى لإمكانية العمل الخلاقي من جانب من يعينهم الأمر ، بل يكون الحل في العمل الذي يميز مع المواقف الجماعية المختلفة ويتلامم معها إزاء المراحل والجوانب المختلفة لعملية التغيير .

المنظور الزمني والأمن

الحاجة إلى بناء نماذج قوية تتضمن الحاجة إلى إيجاد منظور زمني جديد ، لتقليل دواعي القلق خلال مواقف التغيير . وقد يكون هذا المنظور خداعاً ، أو مضللاً عن عمد : فالإبادة الاجتماعية التي تجري المجتمعات إلى العمار تكون غالباً من وحى تصورات زعيم ملتهب العاطفة . والسراب قد يخدع أشد السابلة حرصاً . أما في الظروف الأكثر واقعية فإن « الخطط » التي تواجه حاجة عملية للتعبير عن العمل زمنياً تجعل من الممكن التحول بالأوان قد لا تكون زاهية دائماً ، ولكنها تبعث على الطمأنينة . وسواء كان البرنامج يتعلق بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي أو إقامة مؤسسات سياسية ، أو إدخال تغييرات تكنولوجية ، فإن اللحظة مميزة بتداخل الأهداف والوسائل في صورة موحدة للمستقبل .

والخطة الطوبوية ، والبرنامج المحسوب المدرس ، يساعدان ، كل بطريقته ، في القضاء على النظرة السلفية الخرافية ، وإحلال نظرة مستقبلية محلها . والنظرة السلفية الخرافية تميل إلى تصوير الماضي على أنه العصر الذهبي . وعلى صانعي التغيير أن يستحلشوا نظرة تناقض هذه ، على أن لا تكون سرابية ، والطريقة التي

يلجأ إليها الثوار السياسيون والاجتماعيون الذين يربطون حركتهم بأحد الأعراف الشعبية الثابتة يكون من آثارها تحقيق حاجة الإنسان الأولية إلى الأمن ، بينما هي في الوقت نفسه تحاول أن تقدم — وعلى نحو مستمر — آفاقاً جديدة للمستقبل .

التصورات المتبادلة والتفاعل في التغيير

سنعتمد إلى تحديد كلامنا في دور الصور في عملية التغيير . ولقد حاولنا إلقاء شيء من الضوء على بعض آثار النماذج المختلفة وصور التغيير . ونود الآن أن نذكر كيف أن الصور التي تكون مختلفة الأطراف عن عملية التغيير يؤثر بعضها في بعض ، ونبين كيف ينظر كل فريق إلى نوايا غيره ونماذجها . ولقد وجدنا أن نركز — في استعراض التفاعل بين هذه الصور وما تتضمنه من خدع وتناورات — على صراع المصالح ، وصراع الأساليب ، وصراع القوى التي هي العامل الحاسم في الموقف

صانعو التغيير — الأهداف — الأعمال

لكي نجلو تحليلنا للتفاعل الاجتماعي في التغيير ، علينا أن نميز ثنائية بين الأشكال الرئيسية للتغيير ، لكي نصل إلى تحديد أفضل لمواقف كل من صانعي التغيير ، وأن نفسر التصورات والتفاعلات التي تنشأ عن هذه المواقف .

فما أندر التغيير الذي يرجع فقط إلى الحوادث الطبيعية أو إلى أحداث ذات أصل خارجي . لكن بمجرد حدوث مثل هذا التغيير تبدأ عملية تفاعل بين العناصر الاجتماعية . فهم معرضون جماعياً لضغط الحدث نفسه — زلزالا كان أو قحطاً أو مجاعة بسبب حرب عالمية — فتخلق الجماعات نماذج جديدة للسلطة ، وتنتظر إلى نماذجها في ضوء جديد ، ويختلف تأثيرها بها إيجاباً أو سلباً في الموقف التغيير .

وإذا كانت « الأشياء » تسبب تغييرات بين الناس فإن الناس قد يقومون من تلقاء أنفسهم بتغيير الوضع . هذا هو الحال حين يحدث تغيير تكنولوجي دون أن يكون هناك قصد إلى تغيير الفرد أو المجتمع . لكن من البليسي أن الناس حين يغيرون الأشياء على هذا النحو ، فإنهم — على نحو مباشر أو غير مباشر — يضطرون غيرهم من الناس إلى أن يتغيروا .

كنك قد يحدث التغيير بفضل جهود الأفراد لتغيير أحوالهم في نظام كان المفروض أنه ثابت لا يتغير .

وتدخل جهود الأفراد للارتقاء الاجتماعي في هذه الخط من التغيير . وأصحاب سبق إلى تغيير النظام القائم يواجهون مقاومة من « طبيعة الأشياء » ومن ردود الأفعال عند المجموعات التي انفصلوا عنها والمجموعات التي يحاولون الانضمام إليها . هذه الحركة لا يمكن اعتبارها عديمة الأثر من الناحية الاجتماعية

وأخيراً فإن التفاعل الاجتماعي يحدث مباشرة حين يحاول شخص أن يغير آخر ، أو أن يعمل الآخر على أن يتغير . وهذا الخط من التغيير المقصود، الذي يمكننا أن ندعوه « موجاً » على عكس الخط السابق الذي يمكن أن ندعوه « انمكاسياً » ، له قيمة كبرى في عقل العالم الحديث ، حيث أقوى المجتمعات معنية بأمرين هما : تطوير نفسها ، وهذا يتضمن تغيير بعض مكوناتها ، وتطوير المجتمعات التي لم يكن لها حظ في التطور الصناعي . وتعتمد تعديل البنيان الاقتصادي والمستويات الاقتصادية قد أخذ يزداد انتشاراً في الدول والمنظمات التي تعتمد على خطط تتضمن قسراً من التغيير . وهكذا نجد أنه في عدد من المجتمعات انتهى استخدام القوة للمحافظة على موقف اجتماعي معين ، وحل محله استعمال القوة لإحداث التغيير . ويكون الشعور بوطأة التغيير بقدرة إتيانه عن طريق التغيير ، أو عن طريق استخدام القوة لحمل الآخرين على سلوك معين .

التفاعل والمقاومة

سواء أجهت التغيير نتيجة لضغط حالة معينة ، أوجه نتيجة دافع مستقل ، أوجه مفروضاً من الخارج ، فإن المعنى الذي لا مفر منه هو أن التغيير تأثير مجموعة اجتماعية على غيرها . إذا وضعنا هذا نصب أعيننا فإن مقاومة التغيير التي يلاحظها من يمسهم التغيير ، ومن يحاولون عملية التغيير ، يمكن فهمها على نحو أسهل . وإذا نظرنا إلى فكرة مقاومة التغيير على أساس التفاعل فإنها تستحق أن يعاد فيها النظر لما تتضمنه من غموض وليس ، ففي تضارب المصالح والنزوح والقوى ، التي يحكم علاقات من لم علاقه بالتغيير ، فإن الذي يحاول أن يعمل غيره على التحرك يميل إلى الاعتقاد بأن الآخر يقاومه بغير مبالاة . وتفسر هذه المقاومة غالباً بأنها تعويق ، أو بأنها نقص في الطاقة وقابلية التلاؤم ، لاعل أنها مقاومة إيجابية ، وأنها جزء من نظام تكتيكي . فالواقع أنه ينبغي النظر إلى ما وراء هذه المقاومة ، إلى العوامل التي قد تختلف فيما بينها أبعد الاختلاف تبعاً للموقع الذي تحدث فيه هذه المقاومة .

وحيث ولا يكون التغيير مفروضاً من الخارج فإن معارضته قد ترجع إلى اعتبارات الطمأنينة والأمن التي أسلفنا الكلام عنها ، أو إلى مجرد الأصرار التي ستلحق بمن سيتأثرون بالتغيير . وهذه المقاومة تكون واضحة حين يتضمن تغيير تكنولوجي أو اقتصادي إجبار الناس على تغيير مساهمهم أو أعمالهم . ونشر

السلطات العامة أو أصحاب العمل بالدعشة لما يجدونه من التحفظ الذى يلقى به العمال تغييراً مفروضاً عليهم ،
لا يحمل إليهم موقفاً أحسن من موقفهم الأول .

وهكذا فإن من يبادرون بالتغيير أو ينظمون عملياته — إذا اشتكوا من المقاومة الى مواجهتهم — إنما
يعبرون عن خيبة الآمال التى كانت تداعبهم .

وفضلاً عن ذلك : فإنه حين يتهم أحد الفريقين غيره بالقصور الذاتى ، على أساس رفضه للقرص
الجديدة لتحسين ظروفه ، فقد تكون هذه المقاومة المزعومة راجعة إلى أسباب بالغة التنوع ، بحيث لا يصح
أن يقدم لها تفسير واحد. فالسلبية بالنسبة لموقف من المواقف ، وهو ما يدعى مقاومة ، يمكننا إذا نظرنا إليها
نظرة عادلة من الزاوية الأخرى ، أن نراها تعبيراً عن الزهد فى التغيير لا أكثر ولا أقل . ذلك أن التوتر العقلى
الذى يشجع على التغيير ، وتصور الزمن على أنه تطورى . قد لا يكون له وجود فى التكوين العقلى
لبعض الأفراد . فى هذه الحالة تكون المعارضة مجرد اختلاف فى الموقف . وإذا أردنا التبسيط قلنا إن العقبات
المادية التى لا ينفطن إليها الشخص الخارجى قد تحول دون المبادرة إلى التغيير . وهذا ما يحدث حين يرسم
صانعو التغيير خطة لإيجاد الرغبة فى التغيير ، فضشل هذه الخطة عن إيجاد الوسائل الكفيلة بتوجيه الولاء
إلى الأهداف المنشودة .

وأخيراً يوجد نمط من المقاومة لا يعلمون أن يكون موجهاً ضلماً يستهدف التغيير تحسين أحوالهم . وقد يوجد
هذا النمط من المعارضة فى حالات كثيرة حين يستهدف التغيير حماية طبقات اجتماعية معينة : حين نجد
مثلاً أن الدعوة الى تكافؤ الفرصة فى التعليم يعارضها الجامعيون من أتباع مالتوس .

وفكرة المقاومة التى يمكن تفسيرها على أساس كراهية القيود ، أو زلزلة دواعى الطمأنينة والأمن ،
أو الزهد فى التقدم . هذه الفكرة قد تبدو بسيطة ، ولكنها أقل بساطة مما تبدو . فالفهم النفسى الاجتماعى
لمقاومة التغيير قد يبالغ فى تقديره . إنه يقدم تبريراً مريحاً لخبية أمل المجموعة التى تحاول تغيير الآخرين ،
أو التى ترى أن الآخرين يجب أن يغيروا من أنفسهم . وكثيراً ما يكشف فى التحليل الأخير أن الأمر
لا يبدو مقاومة لإحدى المجموعات لسلطان مجموعة أخرى ، أو مقاومة التحفظ الذى يتعالى عليهم ويتصرف
مهمهم تصرف الآفة .

تنافر في عملية التغيير

التغيير الاجتماعي يحث الاختلافات والمنافسات والصراعات أو يؤكدها. وقد يحس من يفرض عليهم التغيير بعدم الطمأنينة. أما المسؤولون عن إحداث التغيير في الآخرين فينظرون إلى ذلك على أنه تبذل أو قصور ذاتي. والطريقة التي يفسرها صانعو التغيير مقاومة التغيير تين إلى أي حد يؤدي اختلاف مواقف من يعينهم الأمر إلى التأثير في تصورات كل منهم لموقف الآخر. وحديث بنا أن نذكر عدداً من الآثار للترتبة على تعارض المواقف.

إن تصور التحولات وردود الأفعال على هذا التصور كثيراً ما يبدو كأنه أثر من آثار تولد التدهور والتقدم. ولقد أشرنا إلى الأثر المزعج لتقابل النماذج الذي يعرض المجموعة للجنب في اتجاهات متقابلة، وتناقض وجداني بين العراقة والمعاصرة. وقد لاحظنا أمثلة على ذلك في محاجر جنيب فرنسا وجمع مدني حديث في صقلية ومدن في إفريقيا. يضاف إلى هذا آثار التزامن بين التدهور والتقدم. وفي حالات كثيرة تنكسر لإحدى المجموعات مزايا متزايدة على حساب مجموعة أخرى. والتحولات التي تحدث في المدن ذات النشاط الاقتصادي المتدهور مثال على ذلك. فالمجموعة التي تمثل النشاط التقليدي والقيم التقليدية تدافع عن نفسها ضد التغيير الذي تؤيده مجموعة غيرها مقتنعة بفائدة التغيير، وقادرة مادياً على تحمل مخاطره. فصناعات كثيرة متدهورة - كصناعة النسيج - تخارب التغيير لتحفظ لنفسها بأيد عاملة رخيصة، فتعمل على تأجيل إقامة الصناعات الفصحمة التي قد تمنح للعمال أجراً أعلى. وحين يتم لهذه الصناعات الاستقرار آتخر الأمر، فإنه توجد مجموعتان من العمال، بين مواقفهم المهنية والاقتصادية ومشروعاتهم للمستقبل فروق أساسية. وقد لوحظت هذه الظاهرة في ظروف كثيرة في المناطق الريفية حيث يعيش فلاحيون معتمدين في عيشهم اعتماداً كلياً على ما يستخرجونه من الأرض، يعيشون جنباً إلى جنب مع العمال الزراعيين المستخلمين في الصناعة، الذين يستطيعون بأجورهم من هذا المصدر أن يكونوا أكثر ثروة، وأقدر على المنافسة في السوق الزراعية من جيرانهم. ولا يوجد دائماً مبرر للمعارضة من جانب الفلاحين الأقل حظاً، إذا نظرنا إلى الموقف الاقتصادي والاجتماعي من حيث هو كل، وللمدى الطويل. ولكن هذه المجموعة لا تدرك إلا النتائج العاجلة جداً لعملية التطور، فتقبلها غير موانية لها، وهي أعجز من أن تقدر للمزايا البعيدة التي قد تحصل عليها من التطور.

أما من يتأثرون على أنعماء متزايدة بحركة بعينها، مثل تعصير مصنع، أو التطوير الصناعي لإقليم فقير، فهم يتعرفون على جوانب شديدة الاختلاف من هذه الحركة. ولكن إذا كان التغيير متعمداً

ومفروضاً بالقوة أو بسطوة النفوذ ، فإن مجموعة تفرض أفكارها على الأخرى . ويكون التباين بينهما كاملاً .
 ففي حالة التغيير المفروض بالقوة تواجه من سيشملهم التغيير اعتباران يدعوان إلى القلق : أولهما يتعلق بنوايا
 وخطة صانعي التغيير ، والثاني يختص بما يتعرض له التنفيذ العملي من مزالق وأخطار . أما صانع التغيير
 فلا يتعرض إلا للأمر الثاني . الذي يشمل التغيير بحسب بانعدام الأمن ، وهذا عبء يضعه الضغط الاجتماعي
 على كاهله . أما عدم الأمن من جانب مؤيد التغيير فيحفزه إلى مقاومة مجهود «مستقل» ، وفي حالة التغييرات
 التي تتضمن قيوداً تسع مسألة الخلف بين صانع التغيير وموضوع التغيير ، وهذا أو ضح من إن يحتاج إلى
 بيان . ومن جهة أخرى فإن الاختلاف بين مواقف الأطراف المختلفة في التغييرات التي تتم عن طريق الأساليب
 والافتقار يكون أقل وضوحاً . فهنا يكون قلق الداعية أعظم من قلق صانع التغيير الذي يعمل في موقف من
 القيود والتسفيه : يزداد بمجهل النسب برود أفعال الأفراد الذين يتعرضون لتأثير عملية التغيير . وهكذا نجد وضعا شبه
 متماثل هندسياً . فإذا كان المعرضون للتغيير والصانعون للتغيير يعانون من القلق بنفس الدرجة فقد يدعو هذا إلى
 الاعتقاد بأن التفاعل الذي يعمل عمله محكوم بعلاقة تعاونه إلى حد ما . ولكن المواجهة بين هذين القلقين قد تؤدي
 إلى أثر تراكمي . معنى هذا أنه سيكون هناك اختلاف ذو مغزى في الطريقة التي تظهر بها آثار المفروض
 والتغيير الذي يتم عن طريق الأساليب . ففي حالة التغيير التعملي يظهر القلق من جانب المسؤولين حين تتقدم
 عملية تحقيق التغيير ، عندما يشعرون بالفارق بين النموذج المختلى والواقع . وفي حالة التغيير الذي يتم عن طريق
 الأساليب قد يلاحظ التردد بمجرد بدء تنفيذ عملية التغيير . وقد يؤدي هذا إلى الإبطاء في هذا العملية
 أو إلغائها أُنْها . ولكنه أيضاً قد يجعل من الممكن تصحيح مشروع خاطئ أو التخلي عنه منذ البداية

وطوال عملية التغيير توجد اختلافات بين مواقف من بينهم الأمر . والزمن يلطف من أثر الاختلافات .
 وكل مرحلة من العملية تؤدي إلى خلق مواقف جديدة . هذه الاختلافات لها أثر خاص . هو الإخلال
 بميزان الثقة بين مؤيدي التغيير والمتعرضين للتغيير . في البداية تكون حماسة المؤيدين بالتغيير والمستفيدين
 منه متعاظمة مع التحفظ والشك من جانب من جرفوا رغمًا عنهم في تيار التغيير . بعد ذلك تنعكس هذه
 المواقف . فيمجرد ظهور النتائج الأولى نجد أن من فرض عليهم التغيير يبدون علامات
 الثقة والولاء . بينما الخوف والفتور يصيبان مؤيدي التغيير . حين يتبين صعوبة مشروعهم ،
 وحين يكونون قد نفزوا طاقهم وإيمانهم في معارضتهم للمقاومة أول الأمر . وهذا بدوره ينفق ثقة الأتباع
 الذين كانوا بدأوا يتغلبون على شكوكهم الأولى . ويمكن ملاحظة ذلك حين تقابل بين مجموعة تتدهور
 اجتماعياً واقتصادياً ومجموعة تسير قلما إلى الأمام .

وفي خلال المواجهات مع السلطة تترامى صور زائفة عن نوايا مؤيدي التغيير . وتأثير الشائعات أثناء
 عملية التحويل معهود معروف . وقد تمكنا خلال دراسة التحولات الصناعية في فرنسا من أن نخرج بأن مثل

هذه الشائعات قد تكون المصدر الأصلي للمعلومات في أوقات الأزمات^(١) . لهذا فالمجموعات المعرضة للتغيير ، والتي لا تستطيع أن ترى غير خطواته الوسطى ، يجب أن تقدم لها المعلومات التي تمكنها من إقامة النموذج القوي للأهداف المنشودة . ولكن الإعلام له حدود لا يتجاوزها . فالصورة الدقيقة التي يتوخاها صانعو التغيير لن تقضى على ما ينزله التغيير من أضرار بمن يفرض عليهم . فتبادل المعلومات لا يقضى على المعارضة من جانب الحقائق الصلبة التي تقف في وجه مشروعات الانسان . وإنما يستطيع الإعلام أن يلقى الضوء عليها . وبهذا يكشف عن الصراعات في ألوأها الحقبة . والزوايا المختلفة التي ينظر منها إلى التغيير تتيح الفرصة لسوء الفهم ، متعمداً كان أو تلقائياً ، الذي يغشى الاتفاق أو الصراع . وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة إلى بعض أمثلة الزيف ، لأن النظرة الحقبة إلى هذه الظاهرة الاجتماعية من شأنها أن تقلل من فرص الخطأ أو القشل .

الصور المتبادلة وتبادل الصور الخادعة

بصرف النظر عن الظواهر المرتبطة بعدم الدقة في نظرة المشركون في عملية التغيير إلى شركائهم ، فإن وضع أى تغيير موضع التنفيذ قد يمتنى بالشغل لعدم الإحساس حتى بمجرد وجود بعض هؤلاء الشركاء ، أو سياق التفاعل الذى يحدث فيه التغيير . ويؤدى هذا الخلط إلى ظهور تغيير مستقل مطلق خادع . والمجتمعات التي عقدت العزم على التقدم ، وانلقت في طريق التغيير ، أو فرض عليها تغيير يهدد بقاها ، تبحث عن حلول مستقلة ، ناسبة أنها تكون جزءاً من نظم سياسية واقتصادية وتكنولوجية يعتمد بعضها على بعض . وهذا أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار . وذلك ما يحدث غالباً في فترات الحماسة العامة للتنمية ، إذ تشغل جهود كثيرة لعدم كفاية الموارد اللازمة لها . كذلك يحدث هذا كثيراً في أوقات الأزمات ، وفي حالات تدعور البناء الاقتصادي ، مثل ما لاحظته كاتب هذا المقال عن التحول الصناعي في فرنسا ، فإن المحاولات المتقطعة لإعادة التنظيم لم تدخل في حسابها المعطيات الاقتصادية الخارجية ، فأدى هذا إلى حلول جزئية أو إلى مبادرات مبالغ في طموحها . وهكذا نجد أنه في صناعة القبعات التي عانت من أزمة هددت وجودها ، أقيمت في نفس الإقليم صناعة بلاستيك متخصصة ، فأثار هذا محاولات هنا وهناك لتحويل بعض مصانع القبعات إلى مصانع لإنتاج أدوات من البلاستيك . وعلى نحو هذا تحاول مدن الأكاليم الصغيرة ، بنفقات باهظة ، تشجيع إقامة صناعات ليس لإقامتها مبرر اقتصادي معقول .

(١) S. Moscovici & F. Lantier, "Etudes sur la concentration géographique des sièges d'extraction minière, Bull, GERP, 1967 (4) p. 429 — 35.

وحين تبرز شخصية من الشخصيات المشتركة في التغيير ، فقد يخطئ الآخرون ، فيالفنون في الثقة به ، أو الشك فيه . والذين يسرفون في الثقة يخطئون في فهم موقف شركائهم ، فقد يبدولهم موقف معتدل محافظ موقفاً ثائراً ثورة جذرية . ورجل الصناعة القادم إلى إقليم يعاني من البطالة الجزئية - مثلاً - يجد نفسه وقد نسبت إليه كل الفضائل . فبادرته تتيح فوراً فرص العمالة . فيفهم هذا خطأ بأنه قرار بتغيير كل النموذج التقليدي لعلاقات العمل . وقد لوحظت هذه الظاهرة حين اتبع مبدأ اللامركزية في الصناعة وأقيمت في منطقة تعاني من أزمة . وقد أثبتت دراسة التحول الصناعي في فرنسا أنه إذا توسعت الصناعة في مدينة إقليمية تعاني من انهيار صناعة النسيج بها ، فإن قوة العمل تقاوم تغيير وسائل الإنتاج والمطالبة بزيادة الإنتاجية ، تلك الأمور التي سبق لم أن قبلوها في الماضي على أنها ضرورة لبقاء صناعة النسيج ، اعتقاداً منهم أن المصانع الجديدة لم يعد بها حاجة لمثل هذا التضيق ^(١) . وهذا الفشل قد يصيب الأمل المعقود على المصانع المستوردة من البلاد المتقدمة صناعياً إلى البلاد المتخلفة صناعياً . فهذه المشروعات ترتبط بها نوايا اجتماعية لتشجيع العمالة . فإذا لم تتحقق أسطورة العصر الذهبي ، أوحين تخفى ، وحين يؤخذ إقباعه بالإنجازات التي تمت نتيجة عملية التطور ، نظر إلى الزمن في منظور مستقبلي جليد ، يبدو لصانتي التغيير أنه الطريق المؤدى إلى الخير العمم .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الذين يقاومون التغيير ، سواء قبل حدوثه أو بعد أن ظهرت عليه أمارات الزيف ، ينسبون إليه كل الصفات المزعجة ، وينسبون إلى شركائهم كل نقيصة . وقد تعمل عوامل مختلفة تماماً ، إذ يختلط الضغط الراجع إلى أشخاص بالضغط الراجع إلى أشياء . وفي خلال عمليات التغيير العنصرى تكون النتائج غير المواتية نتيجة لظروف لم يتكهن بها ، مما ليس له علاقة بالتغييرات نفسها أو بصانعيها . . . ولكن هذه النتائج غير المواتية تنسب إليه . والنكسات الاقتصادية ذات الأصل الخارجى التي كان لابد أن تقع حتى ولم لم يكن هناك تغيير . تنسب إلى السلطة التي أخذت على عاتقها إصلاح الأحوال . ويظهر كباش الغداء في هذا المضطرب ، إذ ينسب أصحاب السلطة الخطأ إلى ظروف لم يكن إلى رؤيتها سبيل .

سواء أكان من ينخرطون في التغيير يبدلون أنفسهم في حضرة غريباء . أو يبدلون أنفسهم في مواقف تظهر الشركاء ذوى القدم الراسخة في ضوء جديد ، فإنهم عن طريق القصور الذاتي في التصور يفترضون أن شركائهم ينظرون إلى الأشياء نظرتهم هم . والإسقاطات الجماعية من هذا النوع التي تشوه المطامح تعتمد إغفال الفرق ، هي الأساس في القشل المتكرر لعمليات التحويل المتمدة . وبخاصة تلك التي تشمل أصحاب ثقافات متعددة . وصانع التحويل في الموقف السياسى ، أو النشاط الاقتصادى يتعرض

لهذا الخطر ، الذى ينشأ بطرق لاحصر لها : فثلا المقابل الذى هدفه الاقتصادى الشخصى تكليس الثروة ، يسقط معاطفه على العامل الذى يمنحه ضيق موارده من الشروع فى جمع رأس مال . والمصلحة الاجتماعية يصف المجتمعات المغلقة التى يحكمها حكام أقوياء ، دينيين أو عصريين ، بأنها معرضة لفقد صفاتها الخاصة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية . فبسبب هذا الجمود فى النظرة يتعرض المشاركون فى عملية تطوير إلى خطأ حسان أن المسئول الجليلد مثل سابقه : فى صناعة القبعات التى درست فى فرنسا كان العمال متعددين تماما على العلاقات الشخصية إلى أقصى الحدود مع أصحاب العمل . فكانوا يريدون من رجال الصناعة الجليلد أن يتصرفوا معهم بالطريقة التى كان يتصرف بها رؤسائهم التقليديون السابقون^(١) .

وعدم الفطنة إلى اختلاف الموقف الجليلد عن الموقف القديم خطر قد يأتى فى أعقابه بخطر جديد ، بسبب الطبيعة غير المحددة للتطورات الاجتماعية . فينسب أحد الشركاء شريكه إلى نموذج عتيق من نماذج القيم والقدرات والسلوك . والدراسات التى أجريت فى فرنسا عن تحول عمال الزراعة إلى الصناعة تثبت أن أصحاب الأعمال ظلوا زمنا طويلا يصفون العمال الجليلد بالفلاحين (عدم الاشتراك فى نقابات . اعتبار صاحب العمل أبا . عدم المرونة الكافية . حب العمل فى الهواء الطلق . الارتباط بالأعمال الزراعية المناهضة للصناعة) بينما هؤلاء العمال كانوا قد تأثروا بالفعل بالطابع الحديث للزراعة ، وبالتغيرات التى تمت فى المجتمعات الريفية فى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية^(٢) .

وليس من الضروري أن تكشف مواقف التغيير عن عداوات . بل لقد تحفها ، وقد يجبر الجميع على العمل فى إطار التعاون فيبدو بينهم انسجام وهمى . ولا يكاد الخطر يزول حتى تعود العداوات إلى الظهور . ويريى التاريخ السياسى للأمم أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة . فقد مرت بانجلترا فترقا تحاد خلقتهما مخاطر الموقف أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتلت هذه الفترة عودة للوحى الطبقي ، وتعارض المصالح بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وأدى هذا إلى مشروعات إصلاحية ضخمة . كذلك شعرت شعوب إفريقيا بفائسها لقوات فرنسا أثناء الحرب ، فتشجوا على المطالبة بالمساواة والاستقلال ثمستعمرت بعدها . وحركة النضال من أجل التحرر الوطنى لها أثر مشابه ، لأنها تحق الصراعات الاجتماعية ، التى لا تلبث أن تعود إلى الظهور بعد نيل الاستقلال . وعلى نطاق أضيق من هذا يظهر ذلك التفاعل فى مواقف التحول الصناعى . ولقد وصف س . موسكوفسكى ذلك فىا يتعلق بأزمة صناعة القبعات . فالعمال يساعدون على حماية الاقتصاد المحلى ببذل جهد خاص أثناء بداية العمل فى صناعات جديدة ، وهم بهذا يبعثون

S. Moscovici, 1961, & p. cit.

G. Barbichon, "Le passage de la population active de l'agriculture à l'industrie, "Tendances et Volontés de la Société française p. 38 - 51, Paris Futuribles SEDELS, 1924, 501 p.

(١)

(٢)

الآمال التي تسفر عن لاشئ* بمجرد انتهاء الحماسة . وبهذه الطريقة جرى تحويل الزراعة الفرنسية ، فقد بدأ ذلك بروح الزمالة الطيبة بين الجميع . وقد تبين في النهاية أنه إنما ينفع كبار مستجى الجيوب، بينما اعتقد المتسجون الآخرون أنهم قد شاركوا بجهود ضخمة في حركة لانغهم في الواقع . هذه النظرة المؤقتة للوحة يدعمها تعقيد التفاعلات التي تم على نطاق واسع على أساس التغيرات المخططة . فحين تضطلع السلطات بإجراء تغيير : فإن هذا يؤدي أحيانا إلى تحالف مجموعات كانت متنافسة حتى ذلك الحين .

التفاعل المفتوح

الصور تستحث التغيير إذا كانت تعين على تشكيل نماذج قوية تلهم أنصار التغيير : وتبعث الطمأنينة في نفوس من يتعرضون للتغيير . ولكن آثارها تكون مقلقة إذا كانت تحثى النوايا الخفية للتغيير . فعلمية التحويل تكسب في عملها في صراحة تامة . فخروج صانعي التغيير إلى الجماهير يمين على محور الخداع ، والقضاء على بعض المناورات . ولكن حتى إذا كان اللبس قد انتشع فإن الصدام الكامن في التفاعل الاجتماعي يبقى . وقد أخذ يظهر بالتدريج في العلوم الاجتماعية اتجاه جديد يجعل محور عنايته الآثار البينامية الإنجابية للصدامات العلنية . فالآن صارت المواجهة الصريحة موضع الدراسة . إلى جانب دراسة تنسيق الاتصالات والإحصاءات . فالتغيير يأتي عن طريق الصراع . وفي بعض الأنظمة لا يظهر الصراع ولا يعمل إلا في أثناء الأزمات . من هذا يتضح أن الصراع أداة للتغيير في المنظمات الاجتماعية من كافة الأنماط .

ومزجة المناقشة الصريحة . بعكس المناقشة التي يخفى فيها كل فريق أعنف أفكاره . أمر مشكوك فيه مع ذلك . فنظرية المباريات الرياضية التي يشترك فيها عدة لاعبين قد علمتنا كيف نألف مفهوم علم اليقين في الصراعات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . فهل في إحداث التغيير . أعنى في إقامة نظام جديد ثابت ومستقل للعلاقات الاجتماعية . هل ينبغي أن نلجأ إلى كل من سياسة السرية وسياسة المواجهة في وقت واحد . أم هل نختار طريقاً من الاثنين ؟ من الخطر أن نطالب على هذا السؤال إجابة قاطعة . وخير من ذلك أن نقول إنه من غير الممكن تقديم صيغة عامة يمكن الدفاع بها لتقرير الاضراء بسياسة أو الجمع بين السياستين على أساس تحليل استراتيجيات المعلومات الناقصة وعلى أساس استراتيجيات المعلومات المفتوحة . فكل منها يتبع على أصوله الخاصة . فثلاث التجارب التي أجراها علماء النفس الاجتماعيون على (الثعوذ) تتعلق بوحداث اجتماعية صغيرة فحسب . ولا تزال ملاحظات علماء الاجتماع الخاصة بوسائل الاتصال محدودة النطاق . ولدى أن يتم تقدم جديد في مجال هذا البحث . ونفحص النتائج فحصاً دقيقاً . فإنه يمكن توجيه

الاهتمام إلى عدة تقط للإشارة إلى الأساس الذى يقوم عليه الاختيار بين سياسة السرية وسياسة المناقشة الحرة :

يمكن القول بأن الكشف عن التوليا يكون ضروريا إذا كان التعاون لازما لفترة طويلة . وقراءة التاريخ وتجارب علم النفس الاجتماعى على تعاقب الاستراتيجيات التعاونية والتنافس تغيد جدا في هذا الصدد . فثلا قد يكون من المقول أن نقول بأن سياسة السرية قد تؤدي إلى مركز من مراكز القوة عن طريق « تعييد » المعارضة، أى شل حركتها، هذا على أن يكون التصارع تاما بين المستفيدين بالتغير . ولكن هذا يفترض على الأقل وجود مسافة اجتماعية بعيدة جداً بين فريق المعارضين الذى يجب أن يستبعد ، وفريق الشركاء الذى يجب أن يقتنع بأن المعارضين قد انطلت عليهم المتاورة ، وإذا كانت العلاقات بين صانعى التغير والمتعرضين له غير قائمة فقط على الضغط المادى . وإذا أريد لهذه العلاقات أن تدوم (كعلاقات العمال بأصحاب العمل) فإنه يجوز القول بأن الإيضاح الكامل للتوليا على الجانبين لا يقل تفعلاً عن المتاورات التى تقدم صوراً مشوهة للفريقين . واختيار إحدى السياستين أو مزيج منهما قد يعتمد على ما إذا كان المعارضون قد يصبحون حلفاء أم يستحسن إسقاطهم من الحساب ، وما إذا كان التغير المزمع يراد له الدوام والثبات ، وما إذا كان التحالف سيكون اختيارياً أو إجبارياً . ولما ذكرنا هذه العوامل لكى نبرز الازدواجية المهمة بين الصراحة والتكتم في التفاعل ، والحاجة إلى تميز واضح تبعاً لطبيعة التغير ومراحله حين يجرى التفكير في الطرق الممكنة للتصرف .

وعلى العموم فنحن نعتقد أنفسنا إذا اعتقدنا أن تبادل الرسائل الشفوية يكفي لإحداث تغيير . إنه من المعروف أن المواقف والمسالك الجليدية تنقل بوسائل ليست رمزية إلى هذا الحد ، مثل معاناة التجربة جزئياً أو على الأقل شهود التغير . ومن المعروف أن هذه العملية تتميزها ظروف ضغط قاتنى أو تكنولوجيا أو إدارى أو نحو ذلك مما يستطيع صانع التغير أن يلجأ إليه حسب المركز الذى أحرزه أثناء الصراع على السلطة

وفنون الاتصال التى تهدف إلى نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن ، كان المأمول أنها تستطيع حل أى صراع ، وإقامة نظم يسودها الوفاق والاتساق . لكنها في الواقع لاتصيب موطن الإقناع من المعارضة . وميزتها الرئيسية أنها تعطي الشركاء صورة أصدق لبعضهم عن البعض، تجعل من الممكن أن تغلو المواجهات من الصخب . وبهذا تقل تكاليف التغير بالنسبة لكل الأطراف ، حين يفهم التفاعل الاجتماعى على أنه صراع المصالح والأمانى والمفاهيم العملية والأيدولوجية . وليس صراعاً تبعث مقاومة على غير أساس ولاذواق عاطفية معادية . والاتصال في العناء الأعمى إلى المناويزات القاسية علم على هذا الاختلاف الذى حدث .

وقد يبدو أن نظرات مجموعة معينة إلى الصراعات تأخذ أشكالاً نظامية . فبعض المجموعات لها نظرة انتقائية لصراعات المصالح واختلاف وجهات النظر . وهذا يحل من الصعب حل الصراعات ، ولكنه يضيئ أحياناً الكشف الفجائي عن الخصومة الكامنة . وعلى العكس من ذلك توجد مجموعات أخرى تحاول أن ترى المصالح المشتركة بينها وبين الخصم . وهذا يسهل حل الخلافات الاجتماعية المحلولة . ولكن هذه المجموعات تنكر وجود انقسامات وعداوات ، وهي أكثر تعرضاً لأن تفاجأ بانكشاف العداوات الأساسية . ولكن قل من مجموعات البشر ما يتميز بالقدرة على الجمع بين النقيضين ، التعاون والصراع .

والمجموعات التي تتعرض سلامتها للخطر الخارجي دائماً قد تتنحى بالظروف المؤدية إلى التفاوت في إدراك التفاعل داخل المجموعة (إن لم يشمل هذا أيضاً التفاوت بين المجموعة وأشخاص من خارجها) ، وفي مجموعات الأقلية مثلاً تقوى الروح الطاقية في وجه التهديدات الخارجية ، ويزداد الولاء للقيم الثقافية داخل الطائفة ، بينما داخل الطائفة توجد منافسات اقتصادية بين المتمين إليها .

وإذا حدثت المواجهة الإيجابية التي تعجل بالتغير . فإن المجموعات ذات الشأن يجب عليها أن تتدبر النماذج المختلفة المفروضة على أفكارهم . وظروف المواجهة تختلف حسبما يكون التغير داخل فرقة اجتماعية واحدة أو يشمل مجموعات مستقلة . ففي حالة التغير من الداخل لا تظهر العوامل الحقة في الصراع بفضل سابق ارتباطها وتداخلها لقوة الوشائج . أما التفاعل العلني فلا يكون ممكناً إلا إذا وجدت مسافة كافية بين الأطراف التي سبق ارتباطها ببعض المشاعر العاطفية . وبهذا تتعارض المثل والنماذج . أما في حالة التغير من الخارج . حين لا تكون المجموعات يربطها اتصال وثيق . فإن الذي يمنع التفاعل الصريح هو علم وجود عامل مشترك بين النماذج التي تتوخاها الأطراف المعنية . وإذا كان التغير يشمل مجموعات مختلفة حضارياً كان الأمر بالغ الحدة .

وفي علم الاجتماع يوجد دائماً ميل إلى المبالغة في تبسيط « التغير » . ويوجد لون من المركزية الاجتماعية . في هذا المفهوم . إن إحدى المجموعات تريد أن تمنح غيرها حذوها في الحركات التي نشأت بها . وللمراقبين الغافلين إلى أذقانهم في عمليات التحول أن ينتهوا إلى أن التغير حتمي ولافر منه . فإذا لم يقبل التغير علواً هذا بمقاومة التغير . وهي فكرة غير موضوعية . من وحى طرف واحد .

ومن المستحيل أن نوزل في الظواهر المرتبطة بالتغير دون تبيين طبيعة التحولات . ومدى النجعة التي تتضمنها : هل التغير يفرضه الطبيعة . أم التقدم التكنولوجي أم النشاط الاقتصادي ؟ هل هو تغيير أجزء عمداً في مجتمع حر ؟ هل هو تغيير يجري بوسائل مراوغة مريبة . أم هو تغيير مستقل في هدفه ؟ هل صاحب التغير يستهدف مصالح نفسه فحسب ؟ هل هو تغيير جزئي أم تغيير شامل متعمد ؟ والطريق إلى التغير

الاجتماعى متعدد المسالك ، يكشف عن اختلافات وصراعات وعدلوات . وللمرة الى تفصل بين أبطاله يعمرها أكثر من تيار واحد . ولخط الأصيل لكل من الأبطال جدير بالتحليل .

وفى مواقف التغيير تتكون علاقات جديدة بين الهيئات الاجتماعية والحقائق المادية . وكل من هذه العلاقات ما يبنى عن غير طريق الصراع . إن التفاعل الذى يتمخض عن التغيير لا يمكن وصفه ببساطة على أنه تأثير النموذج الذى يعرضها صانعو التغيير . ذلك أنه لكى تغير لا يكتفى أن ترى الأشياء على نحو مختلف ، بل لابد أيضاً من أن تقاوم .

إذا نظر إلى الصور على هذا الضوء أمكن اعتبارها تحسناً وتقيحاً لأعمال أفراد جاموا أوجاهت بهم التفاعلات الاجتماعية إلى لجة تيار التغيير . وهذه الصور تسهم فى القضاء على نواحي البلبلة التى تطبع كثيراً من ردود الأفعال عند صناع التغيير ومن يتعرضون له ، الذين يتأثر أهمهم دائماً بدرجات متفاوتة . ويوجد القلق بشأن مستقبل تطور العمليات التى تخرج من سيطرة من أطلقوها ، وبشأن نوايا الأبطال ، أعنى صانعى التغيير والمتعرضين له . وموقف البلبلة والحاجة إلى الطمأنينة والاستقرار عاملان لا يمكن إغفالهما من التحليل .

والحاجة إلى تقليل البلبلة أثناء عملية التغيير كثيراً ما تؤدي - وبالعجب - إلى الجمود فى تصور الجليد . ويكون نجاح التغيير على قدر استقلاله عن النموذج الخارجية . ولكن المحاكاة هى التى تدفع العمل الذى يتمخض عن التغيير ، فى المراحل الأولى على الأقل . وكذلك يوجد جمود فى التصورات المتبادلة بين مختلف الأطراف ، التى تصلب فى جليد الرب القديمة ، أو التى صارت - وعلى حين بغتة - تؤمن بالمعجزات وخوارق الأعمال . وفى مواجهة من تطلب الثبات وطواعية الحركة يبدو أن الخبرة توصي بالأهداف المحدودة الملموسة ، ولقاء الضوء على مسرح الصراع . وهكذا نرجوانه حين تمثل مسرحية التغيير - سواء انقلبت إلى مأساة أم لم تقلب - فإن وهم الوفاق والانسجام كن لئيمانهم تقوس الأفراد .

الخيال .. والمستقبل

بقلم • روبرت يونك
ترجمة • د. محمد جمال الدين الفندى

لكم أود أن أودن قصة الثورة العلمية التكنولوجية على شكل تاريخ لسلطان الخيال وقد نما وتزايد ، هذا الخيال الذى ظل قروناً وقفاً على دنيا الأحلام والفن ثم لا أثر له على الواقع الاجتماعى والسياسى إلا طريق غير مباشر ، أما الآن فإن اقتران الخيال بالعلوم الدقيقة وبإحكام الهندسة قلب أوضاع الحياة على هذا الكوكب ، وفي ثلاثة أجيال بدل هيئة حياة ساكنيه بشكل جذرى أكثر مما بدلتها ثلاثون جيلاً خلت . وملكة الخيال هذه التى ينعم بها الإنسان لما قوتها التى جعلت الإنسان ، وقد حفزته ثمار طاقاته الخلاقة ، يبدأ فى تغيير موقفه حيال التسليم بمصير محتوم ، فلم يعد للقوى الفيزيائية النائية عن الناس سلطان على حياة هذا الجيل أو الأجيال المقبلة كذلك ، وبالمثل انقضى سلطان قوانين التاريخ وتقلبات الحظ وأهوائه ، وإنما يتحكم فى هذه الحياة رؤى الإنسان نفسه التى تترأى أمامه . . . سواء رضينا أم كرهنا فإن المستقبل يبدأ فى ذهن الإنسان .

والذى يهمه أمر دنيا القد أو بعد القد . كما يتوقع أن تكون ، أو كما يجبها هو أن تكون ، ينبغى تبعاً لذلك أن يضع الخيال فى الكفة الراجحة من ميزانه — وهذه قضية لا يمرُّ الكثيرون من الناظرين فى المستقبل على التكهن بها ، وذلك لأن الخيال ما زال فى نظرهم موضع ريب وشك — كما أنه متناف للمنتطق إذ لا يعتمد عليه . وليس من المستطاع فهمه . ولذا فلا مكان له عند التكهن المبني على العقل ، إلا إذا روضنا الخيال كما نروض النمر وحملناه على الوثوب حتى ينفذ من الأطواق . أو وضعناه كالوقود فى خزان السيارة حتى لا تكف آلتها عن الدوران .

والنظر فى المستقبل بهذا الشكل . بتجاهله للخيال أو باتجاهه إلى التضييق عليه ، يعد كل البعد عن

كاتب المقال ، روبرت يوثك : أستاذ في جامعة برلين الفنية ، وقد أخرج سنة ١٩٦٩ بالاشتراك مع جيهان جالتنيج كتاب « الإنسان عام ٢٠٠٠ » وله مؤلفات عديدة عن مشاكل المستقبل .

مترجم المقال ، محمد جمال الدين الفنتاي : رئيس قسم الطبيعة الفلكية بجامعة القاهرة ، وله مؤلفات عديدة في هذا المجال ، كما أخرج بعض المؤلفات بالمرية والإنجليزية للمجلس الأعلى الإسلامى .

هدفه المناسب أو يعطى لهذا الهدف المكان الثانى ، والكثير من هذا الذى يحدث الآن والفرص منه التكهّن بالأمور وكيف تكون فى المستقبل بالاستعانة بأدوات منسقة مدروسة ، إن هو فى الواقع إلا أداة تمنح تحقيق هذه الأمور ، إذ أنه الجدار الحاجز الذى يقف حاجلاً دون دخول كل طارئ غير منظر ، فينبذ غير المتوقع فى مسيل الاحتفاظ بكل ما هو محسوب ومدروس ، ويفرض يقين اليوم على مجاهل المستقبل .

ومعالجة الموضوع بهذا الشكل يتفق مع تقاليد الناس المرعية ، فلكى يعيش الإنسان ويقي ، وهو مخلوق له حيله ومكره ، كان عليه أن يثبت وجوده فى البرارى (فى تلك المهدد السحيقة) وأن يبدأ بفرض طابعه على الطبيعة . وهذا (الإنسان الصناع) من الوقت الذى لم تكن له القوة على تشكيل بيئته فحسب بل الوسيلة لتبديل المستقبل — بل عن طريق التدمير الذاتى الشامل قطع خيط هذه الحياة قطعاً تاماً — هذا (الإنسان الصناع) ما كان لنا أن نعيش إن كان يبدو فى هذا البعد قاهراً وقانحاً ، ومع ذلك فن المشكوك فيه أن يكون الإنسان ، وهو يسعى لتشكيل تطوره بيده ، قد أفاد الفائدة المرجوة من التجارب النفاذة التى اكتسبها من بيئته الطبيعية ، وهذا أمر مشكوك فيه لأن الثورة العلمية التكنولوجية ، وقد وضعت فى أبهى أناس قصيرى النظر ، قليل الإدراك ، كثيراً ما أضلعت هيكल الطبيعة الدقيق التوازن ، أو أبطلت مقوله ، أو حتى دمرته تدميراً . فهل نحن الآن بصدد معاملة عالم الغد بالمثل ، وذلك بأن نقوم بتشويهه كما فعلنا مع الطبيعة إذ قطعنا الأشجار وصرفنا المياه وكسونا الطرق بالقار ؟ وهل باسم المستقبل نشن نوعاً من الحرب الوقائية ضد المستقبل حتى نجعله تابعاً طيعاً للحاضر ؟ .

وهذا الاتجاه الذى نراه بصفة أكيدة فى كل بحث يتناول المستقبل ، خصوصاً فى الدراسات طويلة

المدى عن الصناعة ، نرجو ألا يسود ، فليس المستقبل مجرد امتداد للحاضر ، ومعالجة موضوعاته من ناحية الكم يعطى صورة مبتورة من جانب واحد ، لأن شكل المستقبل يتقرر بصفة عامة بالتغيرات التى تحدث من ناحية الكيف ، وهذه تم وتأتى من حيث لا نحسب ، ولا بد من أن نعتبرها بمثابة رفض للحاضر – إن لم يكن فى كليته قبال تأكيد من كثير من أوجهه المميزة له – وليست تهيئة للاتجاهات السائدة . وقد يزيد فهمنا للدور الحقيقى للخيال إذا فرقنا بين الأشكال المختلفة التى يتخذها ، فهناك (الخيال المنطقى) ، وهو بصفة عامة الشكل الوحيد الذى يعترف به العلماء الآن ، وهناك أيضاً (الخيال النقاد) وكذلك (الخيال الخلاق) . والناظر فى المستقبل يجب أن يضع فى اعتباره كل هذه الأشكال ، أما اتخاذه أحدها والتركيز عليها فهذا يتبع ميوله الخاصة .

الخيال المنطقى والنظر إلى المستقبل

والمفتاح الرئيسى الذى يعالج به الإنسان فتح باب المستقبل هو الخيال المنطقى . ويمكن القول بأن هذا الشكل من الخيال ، وليس غيره ، يكاد يكون الضرب الوحيد المعترف به فى النظر فى المستقبل والتكهن به ، لأنه يبد الفجوة القائمة بين ما هو معروف فعلاً وبين المجهول حتى الآن ، وذلك بطريق الانطلاق الذهنى فى المستقبل . أما استكمال الاتجاهات الشائعة على شكل خطوط بيانية مرسومة بعناية لتربط عدة نقط بعضها ببعض . فيمثل أبسط مظهر لهذا النوع من النظر فى المستقبل ، وفى العشر السنوات الماضية بصفة خاصة ، تناول التنبؤ هذه الطريقة وزيد عليها العدد الكبير من النظم بالغة الإحكام ، مثل تحليل النظم المنسقة حسب المستقبل والتفكير الشكلى وإيجاد نماذج مثل البيت فى الأمور ، إلا أن كل هذه المساعي – حتى تلك المحاولات (الطائشة) لتهيئة تصميمات جاهزة للمستقبل – كانت تبيتها النهائية هى الارتباط بأسلوب الاستكمال المنطقى ، وحتى فى حالة (التنبؤ المعيارى) . فإن أى هدف للمستقبل تفرض من بادئ الأمر أنه طفرة من الحاضر . إلا أنه لا بد أن يكون ذلك بشكل يسمح دائماً بتبعه من المستقبل إلى الحاضر فى سلسلة من الخطوات المنطقية وذلك حتى يسبغ عليه العقل بركاته .

الخيال النقاد فى دور الطفولة

ومن ناحية أخرى فإن الخيال النقاد ما زال فى دور الطفولة ، وكأى شكل للرفض فهو كذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمر الذى يقنعه ويرفضه أكثر مما يتصور . فإنه حقاً قد يقنعه النظام القائم للأمور حتى لقد يقنعه من أساسها . ولكنه كثيراً ما يسعى بدوره لكى يبرر مثل هذا الرفض فيسوق الحجج المضادة

التي تستند على المنطق ، فهو بذلك يبنى حجته على مدركات يرى رفضها وبندھا ، فيضع نفسه موضع الارتباط بالنظام الراهن للأمور ، وهذا مما يجعل الفكالك الحقيقي الصريح إلى مجالات جديدة فعلا من المستحيلات . والخيال النقاد ، مثله في ذلك مثل الخيال المنطقي ، تكتشف كذلك الطرز المعاصرة من الأفكار والآراء ، ثم لا يستطيع منها فكاً كاً .

ولا يتأتى للخيال النقاد أن يكون نافذ المفعول حقاً إلا إذا اعتبرناه مجرد معبر أو أداة للوصول ، فبكشفه عن نقط الضعف والأغلاط والخطاطر التي تنجم عن منطق الاستكمال وتجميع المعلومات المعروفة ، يستطيع أن يمهّد الطريق لتمكين شكل آخر من أشكال الخيال ، وهذا هو الشكل الذي أود أن أجعله المحور الذي تدور عليه هذه الخواطر .

الخيال الخلاق والنظم

والخيال الخلاق لا يكتفي بمد النظم القائمة وتجميعها أو رفضها ، وإنما يسعى للانطلاق من هذه النظم القائمة (أو النظم البديلة لما التي يتصورها المنطق في المستقبل) ، فيفتح سبيلا لم يطره أحد من قبل ، ويتخذ بداية جفرية وهو مصروف عن الحاضر وعن كل ما يتوقسه الناس ، ثم يبرز من هذا الحاضر بطريق الاستكمال ، ومثل هذا النسق مألوف في تاريخ العلوم الطبيعية وفي تاريخ الحضارة ، إذ لا يمكن أن نعتبر أن الاشعة السينية أو طبيعة الكم أو الرسم التجريدي أو مسرح اللامعقول مجرد نتائج منطقية أو تطورات حتمية لآراء سابقة ، فهي بدايات جديدة صريحة تنتج بطريقة تلقائية أفكاراً وتقنيات تشكل انطلاقة أساسية من أي أمر كان معروفاً من قبل ، وهي بهذا أعلام على طريق الزمن ، ثم إنها تهىء لنفسها موضعاً فوق المنازعات السائدة التي يبدو ألا فكالك منها .

وحتى الفكرة الشائعة إلى حد كبير الآن ، وهي فكرة استكشاف العالم وسكانه استكشافاً منسقاً مبنياً على العقل والبصر والحجة والأدلة ، كانت منذ قرون قليلة مجرد بداية جديدة ، إذ بينما كانت أنظار الناس الذين عاشوا خلال السنين الدامية التي اتسمت بها بداية العصر الحديث ، ما زالت مركزة على النزاع الديني ، كانت تبتأى عن هذه المنازعات التي شغلت الجميع طريقة أخرى في سبيلها للظهور للنظر في بيئة الإنسان لفهمها وتغييرها .

وهذه الطريقة أو هذه الرؤيا ، على الرغم من أنها أطلقت في القرن السابع عشر دوافع جديدة خلاقة ، إلا أننا لو حاولنا أن نجعلها قاعدة مطلقة خالدة نبني عليها (قوانين) تحس تطور البشر في المستقبل — كدأب الناس الآن عند ما يتخذون طرق التكهن العلمي المبني على الخيال النقاد — لو حاولنا ذلك فلن

يدل ذلك على ضرب من الفطرة فحسب بل على بعثنا الشاسع عن إدراك التاريخ . وقد صدق من أشار بأن التصورات الحاضرة الشائعة بين الناس عن العلم والتكنولوجيا في المستقبل إن هي إلا دلالات على دنيا الحاضر أكثر منها إشارات إلى دنيا المستقبل ، فهي إنما تطلق الاتجاهات المعاصرة في نطاق زمني جديد ، والنتيجة لا تقل في ضيق أفقها عن تهيزات العصور الوسطى التي كانت تبشر بعهد يتوحد فيه سلطان الكنائس والأديرة ، عهد تسود فيه التقوى والعبادة ، أو إذا وصلت إلى النقيض فإنها كانت تنذر بعهد يتسلط فيه الشيطان ويتجبر وتتشر الأوثية ويعم الدمار والحراب .

ولكن هل من المستطاع حقاً الآن التكهّن بهذا الضككك الشامل وهذه البدايات العقلية الجديدة وهذه البذور التي يبرزها الخيال الخلاق فنتمو في المستقبل ؟ . هل من المستطاع أن يتدبر أحد هذه الأفكار الحاملة المحضة التي تشكل خروجاً على الحاضر وعلى كل محاولة لامتداده ؟ . وألا تكون كل العقول إلى الأبد حبيسة (سجن الزمن) حبساً لا فكاك لها منه حتى إن أى محاولة للفرار تعد ضرباً من الجنون ؟ . وهذا يبدو لأول وهلة مقبولاً ، إلا أنه لو كان كذلك حقاً لما كانت هناك طفرات إلى سبل أخرى غير مطروقة : ولما كانت هناك بدايات جديدة جذرية . والمسألة إذاً ليست في إمكان وجود مثل هذا التفكير وإنما في كيفية العمل والدأب على إبرازه أو على الأقل تشجيعه . فمن الناحية الأولى علينا أن ندرس العقبات التي تصدى للخيال الخالم وهو ما زال في أصوله الأولى . فإذا كان من المستطاع إزالتها أو تجنبها أو تخطيها فإن الخيال — الذي فرض سلطانه المطلق الخطير مستعيناً بالعقلية العلمية والتكنولوجية — هذا الخيال قد يستطيع أن يهيء ضروباً من المستقبل مختلفة اختلافاً كلياً عن الحاضر الراهن . هذه الضروب من المستقبل يكون لها ضرورتها لاستمرار حياة البشر والمضي في تطوّرهم ورفيهم .

الحقائق والبيانات والخيال :

والعائق الوحيد أمام خيال اليوم هو الفكرة التي أدرجها العلم الحديث وعلم النفس من زمن في طي النسيان ، تلك هي فكرة إدخال ما يسميه الناس (حقائق) أو (بيانات) في آراء ومفكرات جديدة ، فلا يعرف الناس بصحة أى من هذه البيانات ولا يحملونها على محمل الجد ، إلا إذا حددت وروجعت وقام البرهان عليها ساطعاً واضحاً لا لبس فيه حسب المعايير الحالية القائمة . ولكي تحصل هذه البيانات على (شهادة) بصحتها فلا بد من أن تتجاوز امتحاناً حسب المقاييس المعترف بها ، وعلى أحسن الفروض قد يسمح من حين لآخر بتأويل جديد إلى حد ما للعوامل الثابتة ، وهذا التأويل قد يضيف معلومات جديدة ، ولكن هناك الحرص الشديد على ألا يكون لهذه المعلومات الجديدة على ضآلتها أى تأثير للعبث بالنظم القديمة وزعزعة أركانها .

وهذه المعالجة للأمور تعتبر (واقعية) مع أنها في الحقيقة ليست من ذلك في شيء ، لأنها تضع تفسيراً للحقائق في غاية الضيق والجمود يعتمد على الكم لا الكيف ويعتمد على الزمن الحاضر ، ولذا فهي إذ تسلط أضواءها على الحقائق ترى المناطق التي تقع في نطاق فهمها وتعمى عن غيرها من المناطق ، وهذه المناطق الأخرى - مناطق النسق والظلمة - لا يستطيع أن يخترق حجبها إلا ضوء من نوع آخر ، ولا يتلقاها إلا أعضاء لها حساسيتها لنوع مختلف من الإدراك ، وهذه المناطق يتجاهلها الناس حتى الآن أو على أحسن الفروض يرجئون الاهتمام بها حتى يمين أوان مغامرة جديدة .

وينبغي أن يكون في حساب الآراء الجديدة أن كل المشاهدات والبيانات مائعة وسريعة الزوال ، وهي كذلك عرضة للتطور والتغير والتبدل ، كما ينبغي ألا تعرض عن المشاعر والظنون وأحلام اليقظة والخواطر والرؤى ، وألا تقصصها عن دنيا العلوم ، بل يجب أن يفرد لها مركز خاص كما كانت المجتمعات القديمة تفعل مع رؤى الكهان والأنبياء .

ولكن كيف نوفق بين هذا وبين نشاط البحوث في المستقبل القريب ؟ . قد يكون من الممكن تخصيص جزء من الوقت المتاح في الاجتماعات العلمية للتفكير التأمل في الموضوعات قيد البحث ، وفي مثل هذه الجلسات (الروحانية) يستعد الأسلوب القديم في تقديم النتائج النهائية مع الأدلة التي تبرهن على صحتها ، ويستبدل بها روح من التأمل مقدامة ، وعقلية تجريبية لاتنضخ للحدود والقيود وتصرف هادئ مطلق ، وعندئذ ربما يحل جو من المرح والبحث المشترك محل جو المجتمعات الكثيرة التي نشاهدها اليوم وقد اتسمت بتصلب الآراء والعنوت والتكبر والعزة بالإثم .

صحف تجريبية :

وقد يكون من المستحسن كذلك التفكير في إصدار صحف تجريبية أي مجلات لا تحوى تقارير عن تجارب أجريت فعلاً وثبتت صحتها ، وإنما تجارب يقترح إجرائها وتناقش ، فليست مهمة هذه الصحف نشر (البيانات) وإنما نشر (ما وراء البيانات) وتكون بهذا أداة لاختبار أفكار ما زالت في دور الخلدس والظنون ، وآراء من بنات القرائح لما يمر تمحيصها ، وكذلك تلك الأفكار (الجنونية) التي يبالغ بعض الكتاب الآن في تقديرها . والكتاب في هذه الصحف يتمتع بحرية في التطرف في الرأي ، أو بعبارة أصح يتمتع بحرية الفكر التي حرم منها الكتاب في الصحف المتخصصة المقيدة بالمأضي والحاضر ، وكل من أتى يفرض أو اقترحات أو آراء ثم أقحم نفسه في ميدان التأمل الحاضر ، أو كان من الجرأة بحيث لم يكثر بالقوانين المتبعة أو القواعد الراهنة ، وكل أمل أنه يقوم ببعض الزيادة في

سيهله إلى حقائق أخرى قد تكون أكثر عمفاً من الحقائق المعروفة ، هذا الذى يفعل ذلك يجب ألا نسخر منه ونزيمه بالشك أو نهزأ به ونقول حالم مجنون ، بل لا بد أن يستحق هذا احترام زملائه الذين لم يحظوا بمثل نصيبه من الخيال .

بيوت الصناعة لأرجال العلم :

ومن الطريف أن المحاولات التى تمت فى هذا الاتجاه قامت بها كبار بيوت الصناعة ولم تتم على يد رجال العلم ، فقد ضمت بعض الشركات الأمريكية إليها بعض هؤلاء (الدراويش) الذين تنحصر مهمتهم فى تقديم أفكار فى غاية الغرابة والخروج عن المألوف عن أى تطوير ممكن فى المستقبل ، بينما يقوم آخرون بدراسات عن إعادة بعض القيم المتوقعة فى عشرات السنين المقبلة ، ويعكف فريق ثالث لحث بعض الفنانين المبتكرين على العمل ، ومعهم أدواتهم ووسائلهم ، لعل القوى الخلاقة لهؤلاء المثاليين والرسامين والموسيقين والشعراء — وكلها لا سلطان للمنطق عليها وإنما الخيال — لعل هذه القوى الخلاقة تحقق كشوفاً تصل إلى أبعد ما يستطيع تحقيقه المشتغلون فى معاملهم من العلماء المبرزين المتخصصين .

ومع ذلك فى مثل هذه المحاولات قد يأتى عنصر دخيل يكون عائقاً آخر فى طريق الخيال الخلاق ذلك هو الرغبة فى تطبيق الإمكانيات التى تكشف بهذه الطريقة ، وهذه المشكلة مألوفة لدينا من زمن فى ميدان العلوم الطبيعية وفى العلاقة بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى ، فهما كانت أهمية البحث التطبيقى قديماً تتم على يديه تلك القللت التى تحدث من وقت لآخر فى حالة العلم البحث ، حيث يحقق العلماء تنبؤات عملية أبعد مدى من تلك التنبؤات الناتجة من البحث الذى يهدف من بداية الأمر إلى التطبيقات العملية بالذات .

التحرر فى المنطق

وإذا كان للخيال الخلاق أن يطور وينمى فى إمكانياته وهى كاملة غير منقوصة فلا بد من أن يتاح له أن يحرر نفسه من أغلال هذا الذى يسميه العرف الشائع (بالمنطق) ، ومن التزامه بتقديم البراهين حتى إذا ازداد رغباً كان عليه أن يحرر نفسه من قيود إمكانية التطبيق العملى ، فيجئ بذلك (النظريات) و (الرؤى) : وقد كان لها القسط الأكبر من التقدير حتى بداية عصر العلوم الحديثة .

وإذا شامت البحوث فى المستقبل أن تطور وتنمى الخيال الخلاق فيكون من الواجب عليها ومن المناح

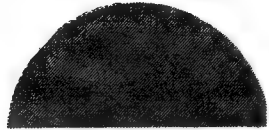
لما كنتك أن ترد اعتبار صنف من البشر مضت القرون وقد طواه النسيان أو اتخذته الناس سخرى ، ألا وهو « الحالم » السابح في دنيا الخيال الذي يستطيع أن يبصر ما لا تتركه أبصار غيره من الأغلبية العظمى من البشر ، وقد بدئ فعلا في السير في هذا الاتجاه وذلك بالالتجاء إلى طريقة التنبؤ التي تسعى للوصول إلى إجماع بالنسبة للتكهن بتطور الأمور في المستقبل ، وذلك بالتحدث مع أشخاص على آمم دراية بتخصصاتهم ولديهم فوق ذلك تلك القوى الوجدانية .

ومثل هذه البدايات وقد تمت فعلا - رغم أنها حتى الآن تتمم بالخلر - وفيها اعتراف بملكات الإنسان الوجدانية ، هذه البدايات ليست مع ذلك كافية ، إلا إذا اعترف الناس بدور الخيال الخلاق وأهميته في تشكيل المستقبل وفي التكهن بالأمور اعترافاً كاملاً ، فحينئذ تجرى محاولات لمعرفة الأحوال التي ينمو في ظلها معرفة دقيقة ثم تطبيقها ، والبحث في الإبداع وفي الموهبة الطبيعية وفي سيكولوجية الإدراك وفي فسيولوجيا المنع ، وكذلك في علم الأجناس والصيدليات وعلوم الفن والأدب ، كل هذه من المستطاع أن نعدنا اليوم بدلائل لما قيمتها ، فكل مجالات البحث هذه تستغلها وتجمع بينها وتستكشفها معاهد جليلة تهتم بالتنبؤات البعيدة المدى وذلك للعمل على كشف منابع لقطرات البشرية طالما ظلت ضبوة .

تطور العلم وتنميته :

وهذه المعامل الذهنية من المرجح أن يكون لها أعمق الأثر في تطوير العلم وتنميته ، وكما أن الطبيعة النووية الحديثة اكتشفت أن الجسم الذي في قلب النواة ما هو إلا أسطورة فرضتها ملكاتنا القاصرة على الحقيقة الماثمة ، فكذلك يبدأ الفكر الحالم في التحقق من أن ما كان يراه وكأنه حقائق ما هو إلا تدرج في التحول والتبدل ، وبدلاً من الثبات والتحديد يكشف أن التغير المستمر هو الصفة الملازمة لوجوده ، وذلك بدوره يعني إعادة تنسيق انكيان الداخلي للإنسان ، وهذا يستدعي تغيراً أكثر مما أحدثته نظرية كوبرنيك ، فإن معناه التخلي عن كل يقين وتأكيد والتسليم بالتغير والتبدل المستمر . وفي مثل هذا العالم (السابح) يصبح الخيال الخلاق أول ملكات الإنسان ، فيميزه بذلك عن كل شيء حي أو غير حي ، فلن يكون تكهنه المنطقي بالمستقبل قائماً بعد على أساس من قوانين أبدية مزعومة ، بل إنه يستخلص هذا من داخلية نفسه ، وحينئذ يصبح مبدعاً لعالم لا بد أن يغير فيه ويبدل بشكل لا يتقطع ، عالم يظل دوماً في مضى وتجدد .

الرؤية الهندسية والاجتماعية للتنمية



لقيود المتبادلة بين التخصصات المختلفة في التنويع

كان رواد علم الاجتماع الأول يثمنون جميعاً في اطراد لافلت للنظر بـ"الهندسة كفن على أسلوب تطبيقي هي خير نموذج يقدم أى علم اجتماعي له مفزى . إلا أنه يبدو كأن الموقف قد انعكس الآن وبدأت القيادات الهندسية تتطلع إلى علم الاجتماع كمصدر علمي رئيسي لحل المشاكل التكنولوجية العويصة . ولا شك في أن هذا هو وقع الملاحظات الكريمة التي أدلى بها أيلتنج موريسون أخيراً ، إذ قال : « إن أهم نوع من الابتكارات للمستقبل لا يكمن اليوم - كما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر - في دنيا الميكانيكا . بل في مجال آخر هو طريقة معالجة مجموعة الظروف الجديدة التي أنت بها المكنتات والأفكار الحديثة » . ويختم موريسون حديثه بالدعوة إلى التجديد الاجتماعي الذي يسمح بالمواصلة مع التغيرات الاجتماعية . فيقول : « علينا أن نسعى حتى نصبح مجتمعاً متوائماً لا يرتبط بمنتجات أو إجراءات معينة سوف تتغير ولا شك بمرور الزمن . بل يلتزم عوضاً عن هذا بالانشغال بعملية الحياة التي هي ، في هذا العصر ، عملية التغير السريع (١) » .

ولامكان في مثل هذا التطور للحديث عن العلاقات بين التخصصات المختلفة في التنمية الدولية . إذ أن أى مجال للدراسة يكون مزيجاً من تخصصات مهنية وفنية كثيرة . ولذا فساهمنا هنا أن أعالج مسألة الهندسة ودورها في بناء الأمم . وسأقتصر على مسائل التكنولوجيا والنظام الاجتماعي كما تواجهها المنشآت النامية .

(١) أيلتنج أ . موريسون : الرجال والمكنتات والأزمة الحديثة ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، كامبريدج
من سانشوتس ، مطبعة معهد سانشوتس للتكنولوجيا ، ١٩٦٦ .

كاتب المقال ، إرفينج لوى هورويتز : رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية
ليفنجستون ؟ جامعة روتجرز نيوبروفيك بنيجرسى .

مترجم المقال : د . أسامة الخولى أستاذ كرسى ميكانيكية الطيران بكلية الهندسة ،
ومدير عام مركز الحساب العلمى بجامعة القاهرة ، والمشارف على سلسلة « العلم للجميع »
للهيئة العامة للتأليف والنشر .

بقلم • إرفينج لوى هورويتز ترجمة • د. أسامة الخولى

يواجه العالم الثالث عدداً من التكنولوجيات المهنية لا يقل فى مدى اختلافه عن أيديولوجيات التنمية .
والرأى المهتمس التقليدى هو أن هناك حاجة أكثر إلحاحاً للتغيرات فى النظام التقنى ، وأن هذه أيسر
فى التعرف على صداها من التخطيط الاجتماعى والسياسى البعيد المدى . والرأى التقليدى لرجال الاجتماع
هو أن التغيرات فى النظام الاجتماعى تسبق فى مظاهرها التغيرات فى التكنولوجيا (وإن كان هذا لا يحدث
عادة بهذا الترتيب الزمنى) . واعتقادى الشخصى هو أن تحديد أولويات سيية ربما يكون ، من وجهة
النظر الفكرية ، أمراً بلا جدوى . ومن وجهة النظر المهنية أمراً غير مرضى عنه .

المهنيون والمشاكل الاجتماعية

ويزودنا المهنيون ورجال الاجتماع بمدخلات وصفية مختلفة فى عملية اتخاذ القرارات . فالمهنيون
يقدمون لنا خبرتهم ، وإن كانوا ينحون نحو الحلول غير الأيديولوجية وغير السياسية للمشاكل الاجتماعية ،
فى حين يتجه علماء الاجتماع نحو الحلول السياسية . ويحذر هؤلاء الأخيرون البيروقراطيات التكنولوجية
التي تشرف عليها الحكومات بقدر ما يرتاب المهنيون فى سيطرة الحكومات صاحبة الكرامات أو التزعات
الأبوية . ونستطيع أن نفرض المسألة على الوجه الآتى :

يتجه الدافع المنتمى إلى الحلول الرشيدة ويضجر بالمعايير والقيم غير الرشيدة أو الأيديولوجية وبالمصالح المرتبطة بالأجناس. ولا يميل المهتمون ، شأنهم في هذا الشأن أغلبية الفئات المهنية ، إلى اعتبار أنفسهم فئة أخرى من الفئات ذات المصالح ، لا تقل مطالباتها بالتمييز السياسى أو تزيد في مشروعيتهما عن مطالبات الفئات الخاصة الأخرى ، وإن كانت أقل علمية منها .

والأمر الحيوى الذى يؤثر مباشرة في المهتمين ورجال الاجتاع على حد سواء هو التزامهم معاً بالتطبيق وبتشكيل لغة وجمع من الأساليب يكون مفهوماً على نطاق واسع لأنه يعتمد على النتائج . ولم تتحد بعد اللغة العلمية لتصميم النظم وتوزيع القوى العاملة مع اللغة السياسية للثورة الاجتماعية واتخاذ القرارات . وليس هذا ذنب المهتمين ، بل إن علماء الاجتاع قد كرسوا الانقسامات المنهجية الحاضرة بافتراسهم أن الاختلافات في أساليب التعبير بين هنئمة النظم وعلم الاجتاع اختلافات دائمة لمجرد أنها واقعة فعلا . إلا أن ظهور تكنولوجيا للحاسبات توائم استخدامات العلوم الاجتماعية إلى حد كبير وما صاحب ذلك من تأكيد أهمية المؤشرات القياسية للصحة والرفاهية والخصوبة والحرية إلخ ، قد أوجد ترابطاً بين المهتمين ورجال الاجتاع بحيث أصبح تحقيق تقدمات جديدة أمراً قريب الاحتمال جداً .

بين المهتمين وعلماء الاجتاع

ويحتاج أى حوار يجرى بين علماء الاجتاع وبين المهتمين إلى الاعتراف بالإسهامات الهائلة للتكنولوجيا الحديثة في العلوم الاجتماعية ، ألا وهي تأكيد الهنئمة :

(١) لأهمية المسائل الخاصة المرتبطة بالتطبيق والبحث الموجه التي خلقت ميداناً جديداً تماماً للتخطيط الاجتماعى .

(ب) ولأهمية صياغة المشاكل صياغة قابلة للحل ورفض الاستقراء الملهم للأحداث كوسيلة للتوصل إلى حل مشاكل هذا العلم .

(ج) ولأهمية التصميم والتنظيم - خصوصاً في عمليّ الانتقال إلى حياة التحضر والتصنيع - التي جعلت علماء الاجتاع يهتمون باستباق مشاكل إعادة التنظيم الاجتماعى عن طريق اعتبار المجتمع الأكبر كياناً مناسباً لتلقى الوسائل التي تتيح تغير النظم .

ومع ذلك - فقد أظهر المهتمون إزاء هذا اهتماماً ضئيلاً بعلم الاجتاع ، وخاصة ، بالطريقة

التي يمكن أن يصبح بها علم الاجتماع الخاص بالتنمية ذا مغزى مباشر لنشاطات المهتمين فيما وراء البحار . وكثيراً ما نسمع نداءات لمزيد من الفهم بين المهتمين وبين أولئك المشتغلين « بالدراسات الإنسانية الاجتماعية » . وكثيراً ما تأخذ هذه التمنيات الورقة صورة الدعوة إلى مزيد من الخدقة في المهتمين وإلى اهتمام أعمق بينهم بالقنون ، وتقدير أوسع نطاقاً لأهمية المؤسسات السياسية والتاريخية^(١) .

ومن سوء الحظ أن مجرد الإشارة إلى ارتباط بين الإنسانية وبين « العلوم الاجتماعية » يكون في حد ذاته دليلاً على النظرة الضيقة للموضوع . فما زال المهتمون يفكرون في الدراسات الاجتماعية دون فهم للعلوم الاجتماعية . وهم ينحون بالإضافة إلى ذلك إلى اعتبار مدخلات العلوم الاجتماعية مجرد ظلال لا قوام لها . وعلى سبيل المثال ، يلتزم أحد كبار الكتاب ، في نظره إلى المشاكل الاجتماعية ، باعتمادها أموراً يستطيع القنوين معالجتها ، مثل تلوث البيئة ، والنقل ، والموارد المائية ، والرعاية الطبية ، والتنمية الإقليمية ، إلخ ، وهو لا يذكر مشاكل الثورة والشذوذ وصراع الأجيال والصراع العنصري ، إلخ^(٢) . وما زالت نظرة رجل العلم نظرة ضيقة . ومن الواضح أنه ما دامت الألفاظ الورقة الدارجة تستخدم في وصف العلوم الاجتماعية فإن إسهام العلوم الاجتماعية الفعلي في التنمية — وخاصة في تحليل التطور والتنمية — سيبقى بلا تمحيص .

وما زال هناك اتجاه قوي لدى المهتمين للإشادة باكتفائهم الفكري . وهم يتحدثون عن تضاعف المعرفة في القرن العشرين ، وهم يشيرون بزهو إلى أن تاريخ التكنولوجيا طوال قرنين سابقين قد يشغل مجلداً واحداً ، بينما قد يشغل النوع نفسه من العرض التاريخي للقرن العشرين وحده عدة مجلدات ، بل إنهم استطاعوا أن يدفعوا بعض العلماء إلى ترويج الرأي القائل بأنه من المحتمل أن يظهر مائة ابتكار في جديد في الأعوام الثلاثة والثلاثين القادمة^(٣) ، في حين أن المهتمين الأصوب تقديراً يتحدثون في عبارات متزنة وحريصة مشيرين إلى « التباطؤ النسبي في الاختراعات الجديدة في السنين الأخيرة وإلى

(١) انظر مقال جورج أ . هوكز المنعني « الدراسات الإنسانية الاجتماعية لطلاب الهندسة في الثمانينيات » مجلة التعليم الهندسي المجلد ٥٧ ، رقم ٥ (يناير ١٩٦٧) ، الصفحات ٦٩ - ٢٧١ ، كنسوج فاجع ، وإن كان حسن النية ، لهذه الدعوة .

(٢) انظر هارفي بروكس « العلم وتخصيص الموارد » في كتاب حكمة العلم ، الصفحتين ٣٨ و ٣٩ ، كامبردج ، ماساتشوستس ، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٦٨ .

(٣) هيرمان كان وانغوي ج . فيتر « الأعوام الثلاثة والثلاثين القادمة : إطار للتأمل ، دايد الويس ، المجلد ٩٦ ، رقم ٣ (صيف ١٩٦٧) ، الصفحات ٧١١ - ٧١٦ . وقد نصيف أن دانييل بيل ، يحذرنا من مثل هذا التفاؤل غير الخاضع للتحكم .

استخدام طاقات المصانع القائمة استخداماً كاملاً^(١). والذي حدث في الواقع ، وهو الأمر الذي يحيط هذه المشاكل بالغموض ، هو تنقيح معقد للاختراعات المعروفة . ولقد تحققت في السنوات الخمس والعشرين الأولى من القرن العشرين الاختراعات الرئيسية التالية وطبقت على نطاق واسع : اللدائن - السيارات - الراديو - الطيارة التجارية .

وقد نحصى في ربيع القرن الثاني الحاسبات الألكترونية والتلفزيون وشريط التسجيل الصوتي والانفجارات الذرية والمضادات الحيوية . ولا يوجد في الربع الثالث من القرن إلا قليل مما يرقى إلى هذا المستوى ، وذلك باستثناء التكنولوجيا العسكرية التي نمت بفضلها صناعات الفضاء نمواً سريعاً . ومن الممكن أن تجد أجهزة الليزر والميزر استخدامات كثيرة في البحوث القادمة ، إلا أن مركبات الفضاء وأشعة ليزر ما زالت حتى الآن أكثر فائدة فيما يبدو لأفلام جيمس بوند منها للبشرية . ولو أن مثل هذا الإبطاء قد حدث فعلاً ، كما تشير إلى ذلك في الواقع التقديرات الهائلة . ولو كنا سنحصل على التنقيح بدلاً من الاختراع ، فإنه يصبح من المهم أن تثار الأبعاد الاجتماعية لمسألة الابتكار وأن تزول أوهام المهملين .

سمة الإنتاج في القرن الحادى والعشرين

ومن المسلم به أن تأكيدى لتناقص معدل الابتكارات ذات المغزى بدلاً من تزايد ، يسير في اتجاه معاكس لوجهة نظر أولئك الذين يرون في القرن الحادى والعشرين مجالا للوفرة والجمال . إلا أنه يبدو أن النمو الأكبر يتحقق في مجال تصغير حجم المعدات لا في مجال عملية الاكتشاف . فما زال الراديو والتلفزيون والترانزستور في جوهرهما كما كانا عليه من قبل . وما مسمك شريط التسجيل إلا صورة أكثر صفلا لمعدات التسجيل على شريط . ومن الطريف أن نلاحظ أن المجالات التي تحقق فيها تقدم أساسي ، مثل التلقيح الصناعي والانتقال في الفضاء ، نتائج مباشرة للتخطيط والاحتياجات العسكرية . ولا تقصد بهذا الخط من شأن الاختراع لهذا السبب ، وإنما القضية الحقيقية هي أن الاكتشافات المسرحية خارج الأرض والبحوث البيولوجية الفرية قد نعت احتياجات البشر العادية جانباً ، إلى حد كبير . والسؤال التالي هو هل كان يجب حدوث هذا التحول ؟

ولعل أكثر الحقائق أهمية هو أن تكاليف الابتكارات والتطبيقات الجديدة تزايدت بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن تعويضها على مستوى المصنع . وهي غالباً تحتاج إلى جهود جماعية تفوق بمراحل طاقة أى مصنع

(١) انظر ل . ن . فاجل . « سيللا وكاريديس في التعليم الهندسى » ، وقائع المؤتمر الدول لتعليم الهندسة الكهربائية المنعقد في جامعة سيراكوز عام ١٩٦١ الصفحتين ٥٢ - ٥٣ ، سيراكوز ولاية نيويورك ١٩٦١ .

بل أحياناً طاقة صناعة واحدة . والأمر الذى لا يقل عن هذا فى متراه هو أن الاختراعات التى تظهر الآن لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق عائد مريع على الاستثمارات المالية فيها . وعلى هذا فإن الشركات الخاصة لا ترحب بالاستثمار فى البحوث التى تجرى على نطاق واسع ، مفضلة على هذا إدخال التحسينات على ما تنتجه حالياً . أما منشآت القطاع العام فإنها معرقة بنقص الموارد وبالضغوط المستمرة عليها فى بعض المجتمعات ضد الإمعان فى تأميمها . ولذا فإنه يجب علينا أن ننظر إلى هذا التكاسل التكنولوجى ، على الأقل فى مجال السلع ، على أنه أمر ذو طابع هيكلى وبعيد المدى ، وليس كظاهرة لتخلف مؤقت فى الاقتصاد كله .

التحول فى الاتجاهات التكنولوجية

وبدلاً من مواجهة هذه القضايا الاجتماعية الهيكلية الجوهرية ، يخرج علينا الطوباويون الجدد — أولئك المهندسون الذين تحولوا إلى محللين اجتماعيين — بمشدد مبالغ فيه من تقديرات المستقبل . ويتعد هذا التحول فى اتجاهات التحكم الفنى عن الوظيفة الاجتماعية للإخصائين العلميين ، متجهاً نحو الاعتقاد بأن المسؤولية السياسية أو الإدارية قد تصبح هى الجائزة الأقل أهمية فى مباراة البيثة . وفى نظرة جديدة إلى الحياة داخل المدينة (ومن الطريف أن النظرة الجماعية المطلعة إلى الماضى فى شأن التنظيم الاجتماعى تسير جنباً إلى جنب مع الطوباوية) يصبح دور المهندسة البشرية « موامعة البيثة المشيدة مع الإنسان لا العكس » . وتكمن وراء هذه الإنسانية الظاهرية أصداء أفلاطونية للطرق الحربية والفكرية المؤدية إلى السيطرة . إن أحداً لا يحدثننا عن الطريقة التى سيجرى بها اختيار أولئك الذين سيقومون « بالموامعة » . وفى التمسك بهذه الجمهورية الطوباوية حط من قدر المهارة التنظيمية الإدارية ، لأن الحسابات تجعلها أمراً دارجاً . وسنستغنى فى النهاية عن القيادة فى المجتمعات الهندسية الجليدية ، إذ أن كل ما سنحتاج إليه فى ديمقراطية ذات اكتفاء ذاتى وثقة بالنفس ومستوى تعليمى عال سيكون رؤساء المجالس .

عصر اختفاء الجرائم !

وهناك إغراء ملح للتساؤل : هل رئيس جمهورية الصين الشعبية يعتبر خيراً من رئيس الاتحاد السوفيتى أو رئيس الولايات المتحدة . وكما ستقضى بجرّة قلم ، أو بالأحرى بتقريب بطاقة ،

(١) للحصول على ثبت حقيقى الشاعر الطوباوية مصوغ فى ألفاظ التكنولوجيا الحديثة ، انظر كتاب نايجل كولدار ، عدن لم تكن جنة : بحث فى بيئة الإنسان ، نيويورك دار هولت رايهارت ووينسون للنشر ١٩٦٧ خصوصاً الصفحات ٢٠٩ - ٢٢٦ .

على ألى عام من النظرية السياسية ، فإن علم الاجتماع يذوب هو الآخر . وسترول الجرائم ، مثل السرقة ، إلى حد كبير ، لأنها تصبح غير عملية ، ولأنها ستكتشف قورحدثها في ظل نظم المحاسبة الآلية . أما بالنسبة لأنواع الجرائم الأخرى ، فإن أكثر الروادع فاعلية سيكون الطريقة التي تنصرف بها إزاءها ، ألا وهي قوة الاستنكار الاجتماعي في مجتمع وثيق الترابط . ويتحقق الحل الفعج إلى درجة مؤلة للمشاكل الاجتماعية عن طريق النظرية المجردة ، وعلى وجه التحديد بسبب تعقد التكنولوجيا الحديثة وينمو سحر المكنة ، حتى يدرك أبعاداً أسطورية ، بينما يبدو أن عمليات الشرعة التقليدية في المجتمعات الراسخة قد انتهت .

أسلوب أكثر كفاية

وتتطوى الطريقة الهندسية في معالجة الموضوع غالباً على نظرة توافقية للحياة الاجتماعية وتجاهل لأنماط السلوك المتصارعة . ويمكننا أن نمزو هذا مباشرة إلى أيديولوجية الكفاية . إذ أن التوافق أسلوب أكثر كفاية للعمل الاجتماعي من نموذج صراع أو من نموذج يسلم بوجود المصالح الاجتماعية المتعارضة في المنبع ، ومن ثم لا يمكن التخلص منها بواسطة نظم المحاسبة الآلية أو مقياس التوافق المجردة التي يفرضها المجتمع ، وإذا ما أريد للنظرة الهندسية للمجتمع أن تتخذ مأخذ الجد فعليها أولاً أن تخلص الرؤية من الأسطورة ، والتبديد المحيطة بها من ادعاءات الصلاحية لجميع الأغراض . إن ما ينطوى عليه الأمر ، كما يقول بوجسلاف في حديثه عن « البعث الطوباوى » الذى تبشر به التكنولوجيا الحديثة ، هو « تغيرات أساسية ، لا في هيكل القيم للشعوب الغربية ، ولكن في إعادة توزيع تجمعات السلطة التي تحققت بسبب استخدام أساليب نظم التحكم . ولا بد من إعادة النظر في أمر ظهور الاتجاهات الفكرية والسياسية مثل « محافظ » و « ليبرالى » مرة أخرى في ضوء علاقات السلطة المتغيرة هذه ، التي برزت حديثاً^(١) . وسيكون من سخرية الأقدار حقاً أن تكون « نهاية الأيديولوجية » في الغرب مقدمة لمجرد سلسلة من الطوباويات المزيفة .

سلبية المهندسين تجاه العلوم الاجتماعية

وهناك عدد من السمات المحددة للتعليم الهندسى تكشف لنا عن مصادر السلبية الأيديولوجية للمهندسين تجاه العلوم الاجتماعية ، لا لأن علماء طبيعيات عالميين ، من أمثال ديرلاك وأينشتين ، بدأوا حياتهم

(١) انظر روبرت بوجسلاف ، الطوباويون المجدد : دراسة في تصميم النظم والتنبؤ الاجتماعي ، انجلود كليفس ، نيوجيرسى ، بيريس هول ، ١٩٦٥ ، خصوصاً الصفحات ٢٩ - ٤٦ و ٢٠٣ .

كهنتمين ، ولكن لأن المسائل الهندسية كثيراً ما بعث الحياة في النظرية العلمية ، بينا أصبحت النظرية الهندسية بدورها ، في كثير من الأحوال ، أساساً لتأكيد النظرية العلمية . إلا أن الهندسة كانت على اتصال مباشر بعالم الصناعة . ولقد زادت أهميتها بالنسبة لجهود المروجين الرأسماليين ، وكان لا بد من ربطها بالمشروعات الصناعية الكبيرة ذات الآلات البالغة التقدر كي تتحقق إمكاناتها كمنصوص تطبيقاً^(١) .

وقد تساعدنا هذه التقاليد المزدوجة في تفسير كل من تأكيدها للجوانب الفنية التحكمية وانحيازها إلى حد كبير إلى صفوف المحافظين ، الذي تكشف عنه أحداث المهتمين العامة . وإني أرى — في غياب أية عمليات استطلاع للمواقف يمكننا الاعتماد عليها للتحقق من صحة الآراء — أن المهتمين يمثلون قوة محافظة في عالم الأعمال وفي الحياة السياسية والاجتماعية . وهم يواجهون مشكلة الطبقة والالتزام بالعمل كممثلين للإدارة ، ومشكلة الحرية كممثلين للنظام .

ويؤدي ضيق أفق النظرة الهندسية للحياة الاجتماعية ، الذي لم يستفد بمحصلة جهد العلوم الاجتماعية ، إلى أن يصبح المهتمون عرضة لجميع الأدوية الاجتماعية وللمحركات شبه السياسية . ولقد منيت الأمم الصناعية الممثلة في التقدم هي الأخرى بأكثر أنواع الأيديولوجيات التكنولوجيات التكنوقراطية فجاجة . وكثيراً ما تحولت الرؤية الهندسية ، سواءاً في أشكالها الديكتاتورية الصريحة أو الأشكال البيروقراطية الإدارية الأكثر براعة ، إلى حركات تكنوقراطية تمثل محاولة واضحة لتخطي الدراسة العلمية للمجتمع بدلاً من محاولة القيام بها^(٢) .

المهتمون وعلماء الاجتماع في الماضي :

وكانت الألفة بين علماء الاجتماع والمهتمين في الماضي أكثر ما تكون في محاولات صنع مستقبل يبيء كلا من النظام والتقدم — على حد قول شعار كومت . وكان التغير أمراً مسموحاً به (فلا سبيل للعلماء التطبيقيين غير هذا) ، إلا أن التعاليم العلمية كانت تكبح جماح شياطين التغير ذات الصفات الخارجة عن نطاق التحكم . ولكن هذه التعاليم أصبحت — من سان سيمون إلى سكينر — أساليب

(١) انظر كتاب ج . د . برنال ، وظيفة العلم الاجتماعية ، الصفحات ، ٣٩٦ - ٣٦٧ ، لندن راولدج وكيجان بول ، ١٩٣٩ ، لبعض الملاحظات التمهيدية ، وإن تكن غير مألوفة ، في شأن تعليم المهتمين .

(٢) هذا أمر يقدره جان ميندو حتى قدره . انظر كتابه ، التكنوقراطية ، نيويورك ، ذي فري بريس ، ١٩٦٩ ، خصوصاً الصفحات ١٤٥ - ١٨٩ .

معددة في الحياة لا تتسامح في أمر الاختلاف الاجتماعي بقدر ما كانت تسمح بأنماط التفسير التبادلية . وفاضت تنبؤات المستقبل ودخلت نطاق القواعد المسلطة . فالإرادات الفردية جميعاً يجب أن تتحد في إرادة موحدة ، والجهود الإنسانية كلها يجب أن تستهدف تحقيق هدف اجتماعي واحد . وضاعت العلوم الاجتماعية بشكل غريب وسط هذا الاندفاع نحو التنظيم والنظام . فلم يكن هناك مجال للإرهاق ، لأنه لم تكن هناك حاجة إلى التفرقة الدقيقة ، ويعود توارث المهندسين لمثل هذه التركة إلى الإهمال لا إلى الضرورة ؛ فلم يعد من الممكن للعلماء الاجتماع أن يعيشوا في ظل نظام كهذا بينما الهندسة تبحث على وجه التحديد عن الأبسط^(١) .

ويدو أن كثيراً من الصفات المميزة موجود في التاريخ الطبيعي للحركات التكنوقراطية^(٢) . فهي ، أولاً : تهتم بالأزمات التي تنشأ عادة مع انهيار الاستقرار الاقتصادي أو الهيكل الاجتماعي في الأمة ، وتدعى أنها تقدم حلولاً سريعة وسهلة لهذه الأزمات . وهي تأخذ ، في المقام الثاني ، أشكالاً تبسيطية ، مثل إزالة العوائق السياسية بطرق غير سياسية . وتنحو التكنوقراطية في تحقيق هذا نحو ميكنة المشاكل . وترى أن الحلول تتبع داخل إطار ما يمكن حله ؛ لاما يجب حله ، مبنية بهذا تماماً عن تشجيع النقد الإنشائي للنظام الاجتماعي ؛ ثم إن الحركات التكنوقراطية - وهذا أبعد ما يكون عن أن يؤدي إلى نهاية الأيديولوجية - ترعى الكثير من الخطط الطوباوية والقليل من الأفكار الاجتماعية الواقعية في سبيل التوصل إلى المجتمع الطيب ؛ وذلك نتيجة لانحيازها ضد علم الاجتماع . ورابعاً ؛ فإن المعالجة التكنوقراطية تبدأ في الأزمات ، وكثيراً ما تنتهي بالخوف ؛ نظراً لاعتقادها أن هناسة الروح وحدها هي القادرة على صد زحف الجماهير للاستيلاء عنوة على السلطة . وهكذا ، كثيراً ما يخفي ظاهر التكنوقراطية المناهض للسياسة دعماً خفياً للنظام الاجتماعي كما هو قائم في الحاضر .

الحركة التكنوقراطية وأزمة الولايات المتحدة :

ومع ذلك . فإن الحركة التكنوقراطية ؛ التي وصلت إلى أبعاد الحركة المسيحية العلمية أثناء الأزمة الصناعية التي أملت بالولايات المتحدة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٩ ، فشلت في إثارة حماسة

(١) لمزيد من النقاش للجوانب التاريخية الطوباوية التكنولوجية ، انظر مقال فرائك أ . مانويل « نحو تريخ نفسى للمجتمعات المثالية » . دايد اوس . مجلد ٩٤ ، رقم ٢ (ربيع ١٩٦٥) الصفحات ٢٩٣ - ٣٢٢ . وكتب ج . ل تاملون « الإنفام المسيحى السياسى : الطور الرومانسى » ، لندن ، سيكار وورويوج ١٩٦٠ .

(٢) لمنقشة مستفيضة هذا الموضوع . انظر كتاب هنرى ايلسنار ، التكنوقراطيون : رسل الأوتوية ، الصفحات ١٨٦ - ٢١٩ « ميراكوز » ولاية نيويورك ، مطبعة جامعة سيراكيوز ، ١٩٦٧ .

قاعدة جماهيرية وضمتها إليها . بل إن هناك في الواقع قلداً من التنازل يثور حول استجابة المهنة الهندسية نفسها لمثل هذه الدعوة . ولكن الروح الهندسية القديمة حاولت السيطرة في عصر بدا كأن الفجوة فيه بين الأغنياء والفقراء في أمريكا لا تتوقف عن الاتساع . ولقد كانت واحدة من بين الكثير من الاستجابات الاجتماعية للضغوط الطبقة المستمرة داخل الأمة الأمريكية . وما نحن اليوم ، بعد ربع قرن كامل ، نواجه موقفاً مماثلاً وجمعاً من الاستجابات للمثالة ، فيما عدا أن الفجوات التي نراها اليوم بين الثراء والفقير ليست قومية فحسب بل دولية كذلك .

ومع أن النظم التكنوقراطية قد استسلمت للنظم الأتومية ، التي خرجت علينا بدورها بالتكنوديموقراطية ، فإن حجم الاستجابة الاجتماعية لها وقوتها تبدو دولية أكثر منها قومية ، وما هي أنواع عائلة من المشاكل النظرية التي عالجها الجيل الماضي تظهر أمامنا ثانية اليوم بوضوح موح . ولاشك أن حركة عام ٢٠٠٠ المتطلعة للمستقبل قد وعت قلداً من المشاكل العويصة التي ينطوى عليها تحويل الهندسة إلى حركة اجتماعية^(١) . إلا أن استجابة دعاة الحضارة السيوريتية ودعاة التجدد قد أكدت جانب انتقاء الصفوة في المعالجات الأتومية الحاضرة . ويقوم هذا في مقابلة واضحة للصفة الليبرالية الجماهيرية لحركة التكنوقراطية السابقة . إلا أن هذا قد تحقق على حساب إمعان النظر في السبات الحرجة للنظام السياسي في حد ذاته . ويبدو دعاة الأتومية أكثر استعداداً بكثير لأن يصبحوا مدعاة السلطة من التكنوقراطيين الذين تمسكوا بعقيدتهم أن يصبحوا هم أسيادها^(٢) .

ووصف الابتكارات التكنولوجية أبسط من الحديث عن الابتكارات الاجتماعية والسياسية . ومن المؤكد أن المهنيين يجدون راحة أكبر في أن يكونوا محافظين بالنسبة للنظام الاجتماعي من أن يكونوا محافظين بالنسبة للبيئة الطبيعية . والمهندسون ، في أغلب الأحوال ، راديكاليون في سعيهم وراء الابتكار الفني ، أما عن عجزهم عن تفسير نتائج مثل هذا الابتكار فإنهم محافظون حقاً .

فن الواضح ، أولاً ، أن أشعة ليزر تمثل حقيقة جديدة لم تكن متاحة من قبل ، بينما تنطوي أوصاف الابتكارات الاجتماعية على أخلاط جديدة من عناصر قديمة ، بل إن جلة الابتكار الاجتماعي نفسها أمر مشكوك فيه . ومن المحتمل في المقام الثاني وبالطريقة نفسها ، أن يكون الاتفاق على ما يشكل

(١) إيرناندى جوفيل ، فن التكنون ، نيويورك ، بيرك بوكس ، ١٩٦٧ ، خصوصاً الصفحات

١٠١ - ١٤٢ .

(٢) هناك مثال جيد لمحاولة مزج أيديولوجية ديمقراطية في معالجة تكنوقراطية في كتاب فريد كوتويل ،

الطاقة والمجتمع : العلاقة بين الطاقة والتأثير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، نيويورك ، ماكجروهيل ، ١٩٥٥ ،

خصوصاً الصفحات ٢٥٦ - ٣١١ .

ابتكاراً تكنولوجياً أيسر منه بالنسبة للابتكار الاجتماعي . وبوصفا أن نعتبر الهندسة كأيدولوجية وكأنها امتداد لهذه الثنائية . ويميل التكنولوجيون إلى تصور أن الإجماع على طبيعة الابتكار التكنولوجي يتضمن بالضرورة الاتفاق على استخداماته^(١) . ولعلك بالطبع هو في هذه النقطة عينا : إذ ينذر أن تملى الابتكارات - إن هي ضلت هذا أصلاً - شكل مسألة الاستخدامات ، أى تحويل الابتكارات الفنية إلى عمليات . والاكتشاف قادر على فتح الأبواب المظلمة على إمكانيات جديدة بل على إزالة قيود الابتكارات القديمة . ولكن استخدام الابتكار سيقى عملاً اجتماعياً وسياسياً بشكل متميز .

نتيجة الانشقاق بين المهندسين وعلماء الاجتماع :

وقد لا يؤدي هذا إلى انشقاق بين المهندس وعالم الاجتماع فقط ، بل إنه سيؤدي إلى مزيد من للفجر بسلك الجماهير . فالخبرة اللازمة لصناعة المنتجات المعقدة تضع معياراً لسلوك الجمهور تعتبره أساسياً في خلق نظام اجتماعي معقد . وتنطوي الإجراءات التي تضمنها الديمقراطية للمواطنين - بل ربما طبيعة الديمقراطية في حقيقة الأمر - على قدر من التسويف . إلا أن تأكيد أهمية تصميم النظام والإدارة لن يرى في مثل هذه الإجراءات الوقائية سوى سلسلة من العقبات تحول دون تحقيق مهمة التجديد . وعلى هذا ، فإن مهمة علماء الاجتماع بالنسبة للهندسة ليست مجرد إكساب مهنة الهندسة تقديراً لتعقدات النظام الاجتماعي ، بل على الأقل بنفس الدرجة إكسابها تقديراً مناسباً للقيم الإيجابية للديمقراطية ذاتها ، بل حتى لجوانبها غير الرشيدة و « غير المنطقية » . والسخرية في هذا كله هي أنه قد تبين أن هذا الواجب ذاته ليس مكروهاً من المهندسين الذين تحولوا إلى علماء اجتماع فقط ، بل بنفس الدرجة من علماء الاجتماع الذين أصبحوا مهندسين .

وأحد المجالات الهامة التي يمكن لعلم الاجتماع أن يقدم فيها المساعدة للمهندسين في المستقبل ، ودون التضحية بوظيفته العلمية : هو من خلال البحث في عدد من المسائل المتعلقة بتدريب وتعليم المهندسين . وربما يعتبر علم الاجتماع بهذه الطريقة أداة جوهرية بدلاً من اعتباره طلاء سطحياً . ويجب النظر إلى اتجاهات البحث التالية على أنها مجرد اقتراحات :

١ - ما هي الزايات الاعبارية للمهندسين المشتغلين بعملية التنمية - مثل السلطة السياسية والاتصال بالتقافات الأجنبية والوكلاء الثوريين - التي توضحهم عن البقاء في مصانع حسنة التجهيز تعمل في يسر في مراكز ذات طابع دولي ؟

(١) يصدق هذا بلا شك في حالة المطبوعات التكنولوجية مثل ، نيوز أناليس : أمريكيون من أجل جمع جديد . انظر بالذات مجلد ٧ ، رقم ٧ (مارس ١٩٦٩) .

- ٢- من ، بالذات ، من بين المهتمين الذى يحتمل أن يسعى لحياة عاملة فى التنمية الدولية . هل هم أصحاب الخلفيات السياسية الرادىكالية والنشأة الإنسانية والمستوى الثانى من المهارة ؟
- ٣- متى يكون تدريب الفئتين العاملين فى التنمية الدولية وظيفياً متى يكون لا طيفياً بالنسبة لتطلعات المناطق المتخلفة ؟ .

- ٤- أين يمكن زرع الانجازات التكنولوجية فى نظم اجتماعية مختلفة دون تنقيح ، وأين يجب تطويع التكنولوجيا لمواجهة احتياجات بيئة مختلفة اختلافاً نوعياً ؟
- ٥- كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم فى الإسراع فى تعليم الأفراد المهتمين للعمل فيما وراء البحار ، بحيث يكونون شديدي الحساسية أيضاً لظلال واحتياجات العلوم الاجتماعية ؟
- وقد تكون نقطتا البدء فى البحث هما الأيديولوجية المحافظة والناطق التنظيمى الذى يعمل داخله المهتمون .

الهندسة والتفكير المحافظ :

ويبدو أن مهمة الهندسة غير قادرة على كسر قيود التفكير المحافظ حتى عندما يروج كبار المتحدثين باسمها لفكرة التنمية الاجتماعية فى العالم بأسره . ويلاحظ المجلس الهندسى المشترك ، فى تقريره لأهداف التعليم الهندسى أن « وجود أسلحة جديدة ذات قوة تدمير هائلة فى أيدي عدد متزايد من الدول أمر يزعج العالم » ولكنه لا يقدم لنا ولو حتى إشارة لما يمكن عمله فى هذا الصدد . ثم يلاحظ بعد ذلك أن « الضغوط متزايدة » فى الدول النامية « للحصول على نصيب فى الرخاء والأمن الأكبر اللذين نأتى بهما التكنولوجيا المتقدمة » . ولكنه يرى أن هذه التطلعات « تعوقها عوامل عدة - اقتصادية واجتماعية وسياسية - تؤدى إلى استمرار اتساع الفجوة بين الدول التى تملك تلك التى لا تملك » . وقد فهم السبب فى حذف العوامل ذات الطبيعة التكنولوجية التى تعوق سير التنمية ، بل حتى من الممكن اغتفار اللهجة الخطائية للوثيقة فى حالة عدم وجود أهداف محددة لها . إنما الأمر الذى لا ينفكر هو أن تظهر الإشارة الوحيدة للتنمية الدولية تحت عنوان « الأهداف القومية » فى بيان يعلن أن التعليم الهندسى « أداة لتحقيق الأغراض القومية »^(١) وبغض النظر عن الافتقار بلا جدوى لورود تعريف لهذه الأغراض القومية ، فإن استخدام الموارد الماثلة للهندسة فى تحقيق

(١) انظر تقرير لجنة التعليم الهندسى المعنون ، « تقويم أهداف التعليم الهندسى فى الولايات المتحدة ، المجلس الهندسى الأمريكى » ، (سبتمبر ١٩٦٦) .

أهداف قومية ، بدلا من أهداف عالمية ، يضع المهندس العامل فيما وراء البحار في موقف رجل الإرسالية الدينية التقليدي ، أكثر مما يضعه في مصاف المبتكر الحديث .

وأحد العوامل التي تثير النزعات المحافظة في المهندسين الأمريكيين هو أن نسبة كبيرة منهم تعمل في مجالات التكنولوجيا العسكرية والفضائية . وهي نشاطات ترتبط على الأقل بقبول ضمنى للمواقف التي تتخذها الولايات المتحدة فيما وراء البحار . والواقع أن كثيراً من المهندسين يعملون في صناعات انشغلت منذ بدايتها ببرامج الحكومة في التخطيط للصراع العسكى . فن المتوقع إذن أن يمثل المهندسون أنماطاً ثقافية تشجع على الاعتقاد بأن الأسلحة هي دعامة التضامن الاجتماعي وعلى التعود على أنماط السرية وجس المعلومات ، بل حتى القهر كعيار اجتماعي (١)

وإذا كان رخاء المهندسين بعد الحرب وثيق الصلة بصناعات الحرب العالمية الثالثة فلا عجب أن يسارعوا إلى تفسير أى تغيير في الأوضاع القائمة على أنه هجوم مباشر على مستويات معيشتهم . وفى ظل تغلب هذه المواقف . فإن المهندس فيما وراء البحار يبقى ملتزماً كلية بالأهداف الضمنية (أو الصريحة) الاستفلائية والاستخراجية لامبراطوريات الشركات التي يعمل من أجلها .

وإحدى المشاكل الخطيرة في خلق جو من الاهتمام في أوساط مهندسى ما وراء البحار هي أن تعلم المهندسين يتجه نحو التخصص الشديد ويكاد أن يكون قاصراً على مستوى درجة البكالوريوس . ومع أن عدد المهندسين في الدراسات العليا يتزايد باستمرار ، فازالت درجة البكالوريوس تعتبر نهاية التأهيل المهني . ويحدث هذا من أنواع التدريب غير المهني التي يتلقاها المهندس . وهذا أمر مفيد ومؤيد لوجهات النظر المحافظة بالنسبة لنشاطات التنمية . وكثيراً ما يرتبط تدريب الخريجين بمهام صناعية معينة تحدها مؤسسات الأعمال نفسها ، ومن ثم تشكل أيضاً الدراسات العليا . وهكذا تنحصر صفوة المهندسين بعيداً عن التوجه العام إلى العمل الميداني وتحضر حشراً في الأهداف الضيقة للمنشآت الصناعية والتي كثيراً ما تكون مقيدة (٢) .

(١) انظر مقال الكاتب المنون « مجتمع الصراع : الحرب كسألة اجتماعية » في الكتاب انفى أعده هوارد .س. بيكر والمنون المسائل الاجتماعية : مدخل حديث ، الصفحات ٦٩٥ - ٧٤٧ ، نيويورك ، جون وايل وأولاده ، ١٩٦٦ ، وقد شأن هذا الجمع بأسره من القضايا ، انظر توماس ج . ميلر ، استراتيجيات البقاء في صناعة الطيران والفضاء ، نيويورك ، آرثر د . ليتل ، ١٩٦٤ .

(٢) انظر جوزيف م . بيتيت وجيمس م . جير ، " تطور الدراسات العليا في التعليم الهندسي " ، مجلة التعليم الهندسي ، المجلد ٥٤ ، رقم ٢ (أكتوبر ١٩٦٣) ، الصفحات ٥٧ - ٦٢ ، وكذلك رالف . ا . دونهام ، " الدرجات الهندسية (٦٤ - ١٩٦٥) والالتحاق (خريف ١٩٦٥) في المعاهد ذات المقرر الواحد ، أو أكثر المعروف بها " ، التعليم الهندسي ، المجلد ٥٦ ، رقم ٦ (فبراير ١٩٦٦) ، الصفحات ١٨١ - ١٩٧ .

ودراسة المشاكل المشتركة بين التخصصات عبء مزدوج : فهي أولا دراسة للطريقة التي تستجيب بها البحوث المشتركة للمشاكل العالمية ، وهي ثانياً دراسة للطريقة التي يكون بها مثل هذا التلاحق المتبادل استجابة للتطور الذاتي لكل علم . ويمكن أن تتدرج هذه بدورها تحت إطار أوسع هو الإدراك المتزايد في عمقه لأن هذه التقسيمات التقليدية بين العلوم هي استجابات للاحتياجات البيروقراطية للمحاسبة الجامعية أكثر منها للاحتياجات الاجتماعية للبشر . وهكذا فربما يأتي وقت تكون فيه العلاقة بين علماء الاجتماع والمهندسين علاقات داخل التخصص الواحد أكثر منها بين تخصصين مختلفين .

وكلما دخل مفهوم « التحول إلى الغرب » الآن في الحديث ، فإن هناك تسليماً ضمنيّاً واضحاً بأن هذا يعني التجديد . وأيضاً كان معنى وصف الشيء بأنه « غربي » في الماضي سواء الإصلاح السبني أو الثورة الصناعية أو التجمعات الحضرية أوحى الليبرالية السياسية فإنه يشير أساساً في النصف الثاني من القرن العشرين إلى الابتكار التكنولوجي . إلا أن الانتقال من العمل البشري إلى العمل الآلي قد صحته صحاح الاغتراب والشذوذ ، بدلا من التوصل إلى التماسك والارتباط . لقد خلق نجاح الجهود المهنية نفسه سلسلة من القشل الاجتماعي . وحتى لو تجاهلنا خطاية الحديث عن « الإنسان ذي البعد الواحد » وحتى لو سلمنا بأن الخلفية الفنية قد تؤدي إلى الامتلاء بأنواع الشخصيات المختلفة وإلى ظهور رجال ذوى مهارات كثيرة ، فستبقى مسألة لا يمكن وصفها إلا بأنها القشل في تحقيق تكامل المهارات المهنية مع خير ما في خيال علم الاجتماع .

ظهور الدول المستقلة في العالم الثالث

وقد نبحت في سياق الحديث عن التنمية القومية والمسائل المهنية عن هذا التكامل عن طريق عملية غريبة وإعادة تحديد للمجالات التي تواجه فيها المشاكل . فعلياً أولاً أن تفرق بين ظهور الدول المستقلة في العالم الثالث وظهور تلك التي تعتمد على العالمين الأول والثاني . والاستقلال الوطني لا يتطابق بالمرّة مع الاستقلال الاقتصادي ، كما يبدو بكل وضوح في تاريخ أمريكا اللاتينية (وإفريقيا الآن) ويجب أن نميز ، في المقام الثاني ، بين مؤشرات التجديد التي تتعلق بنتائج التنمية كما تظهر في المنتجات وبين مؤشرات التنمية التي تتعلق بأسباب التغيير الاجتماعي التي يأتي بها الإنتاج ذاته . ثالثاً فإن لغة المعونة الفنية التي بدأت تظهر بكامل قوتها بانتهاء الحرب العالمية الثانية يجب ألا نتحجب عن ناظرنا الاختلافات الحادة في شروط المنح والمعوق والشبكة الأوسع مدى من الالتزامات غير المنظومة ولا المكتوبة التي يأتي بها أى اتفاق للمعونة الفنية . ورابعاً ، فإن علم الاجتماع في حاجة إلى قدر من التقدير لأهمية حسابات التكاليف ، وإن كانت وجهة النظر المهنية يجب أن يتخللها هي الأخرى شيء من حسن التقدير للجوانب الوصفية في التنمية الدولية . والواقع أن كلا من اعتبارات الجدوى الفنية

والرغبة الاجتماعية يجب اختياره بمعايير التكلفة البشرية بقلو ما يجب اختياره بمعايير الكفاية الصناعية. وتصحيح هذه الأنواع من التمييزات أكثر إلحاحاً كلما وضحت أمامنا عملية التنمية . وربما يدرك الاتحاد السوفيتي القمري في مركباته الصاروخية قبل أن يلحق بالأرجنتين في إنتاج السيارات ، وجمهورية الصين الشعبية قادرة على الإسراع بمعدل نمو الناتج القومي الكلي وهي في غمار حرب أهلية . والولايات المتحدة قادرة على تحقيق مستويات خرافية جديدة في العمالة على الرغم من انتشار الأوتومية ، إلا أنها قد دخلت عصراً من الصراع الحاد بين الأجناس والألوان ، لا مثيل له في التاريخ . وسيتحتاج تفسير مثل هذه التناقضات إلى وضوح الرؤية لا إلى التسرع ، إلى التكامل العلمي لا إلى العداوة المهنية .

وإذا كانت الطبيعيات قد أصبحت نموذجاً يحتذى به علم الاجتماع ، فإن الهندسة يمكن - قياساً على ذلك ومع أخذ نفس الصعوبات الكبيرة في الاعتبار - أن تصبح نموذجاً لعلم الاجتماع التطبيقي . ولقد كان الدافع الذاتي لعلم الاجتماع دائماً مشكلة اجتماعية بالنسبة للبعض ، كما كان الدافع الذاتي للطبيعيات مشكلة هندسية بالنسبة للبعض الآخر . « فلقد نشأت الرياضيات » كما قيل مؤخراً لأنه كان على الإنسان أن يقيس وأن يزن وأن يحصى حتى يستطيع المحافظة على نظام اقتصادي منظم . ولقد بدأت دراسة الديناميكا الحرارية باهتمام كارنو والمحركات البخارية ، كما بدأ علم البكربولوجيا على يدى باستور عندما حاول أن يمنع فساد منتجات صانعي الجمعة والتبيذ القرنسين . ولقد ابتكرت نظرية المجموعات كطريقة للدراسة خواص المعادلات الجبرية . ونستطيع أن نقول إن كل علم جديد تقريباً بدأ تطبيقياً أو على الأقل كعلم له دافع ذاتي^(١).

ضرورة نشأة علم الاجتماع :

ولقد نشأ علم الاجتماع لأنه كان على الإنسان أن يقيس وأن يزن وأن يقوم بيئته الاجتماعية . وظهرت دراسة التحول إلى حياة المدنية عن طريق المنح المخصصة لدراسة الحيثو . وجاءت الدراسة العلمية لحياة الزنوج نتيجة للضغوط الاقتصادية وكان من أسبابها الحاجة إلى دراسة أنماط الهجرة من الجنوب إلى الشمال . وجاء علم الجريمة نتيجة للحاجة إلى تفسير دوافع السرقة والقتل .. إلخ . وحتى في حالة مجال بالغ التجديد مثل علم اجتماع المعرفة ، فإنه قد نشأ نتيجة « لتأثير راشومون » ، أى كمشاهدة للتعرف على الأسباب التي من أجلها يكون لأناس مختلفين يشاهدون نفس الأشياء استجابات وإدراكات مختلفة تتركز على اهتماماتهم ، بدلا من اعتيادها على إدراكاتهم . وباختصار ، فإن احتياجات التطبيق في العلوم الاجتماعية : كما في العلوم الطبيعية ، قد سبقت الحلول النظرية .

(١) انظر الفين م . فاينبرج ، تأملات في العلم الكبير ، ص ١٤٨ ، كامبردج ، ماساتشوستس مطبعة ماساتشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٦٧ .

بل إن هذا لا يقتصر على المراحل الأولى ، بل هو صحيح حتى بالنسبة للمراحل الختامية أيضاً .
 فالحل النظرى لمسألة لا يعنى شيئاً ذا قيمة ما لم تدخل احتياجات التطبيق فى التصميم الأولى .
 ولو لم تكن هناك نظم تلقائية لطلب أرقام التليفونات عن طريق الأقراص المرقمة لكانت تعقيدات
 أية شبكة مواصلات تليفونية كضلة بتحويل أى مستخدم للتليفون إلى عامل تليفون أو انهيار كامل
 لنظام المواصلات التليفونية . وهكذا يصبح نظام التحويل المركزى لشبكة التليفونات الحالية أمراً ممكناً
 وأسهل كثيراً من أى اكتشاف لإمكانية نقل الصوت من مكان إلى آخر على أمواج مختلفة الأطوال .
 ومن الواضح - وإن لم يكن هناك فى علم الاجتماع ما يضارع تصميم الاتصالات كما نعرفها الآن -
 أن الجواب التنفيذى للنظام الاجتماعى قد أصبحت اليوم ، مع تطور نظم الحاسبة والمؤشرات الاجتماعية جزءاً
 من التصميم النظرى يسمح لنا بتقدير القيمة الحقيقية لأية نظرية . ويقوم هذا بدور الرابطة الرئيسة
 بين الهندسة وعلم الاجتماع ، وهى رابطة تفوق بكثير فى تعلقها وقائدها أية متطلبات ميثاقية للكفاية
 والنظام .

وكثيراً ما أثارت التمرقات التى تعانها المجتمعات حول العالم كله بسبب الابتكارات التكنولوجية
 الهامة خصوصاً عندما تتحقق فى المجال العسكرى ، ردود فعل تخريبية مثل ردود فعل جماعة جون
 لود للثورة الصناعية ، وفى كل من علماء الطبيعيات وعلماء الاجتماع . وكثيراً ما تأخذ مقاومة
 الابتكار هنا شكل العداء للعلوم التطبيقية . وبغض النظر عن الأسس الأيديولوجية والأخلاقية لثل
 هذه الدعوات ، فإن الحقيقة الواضحة هى أن هناك حالات قليلة معروفة لنا رفضت فيها الأمم المزاي
 المادية للتقدم التكنولوجى بسبب زيادة الإتيك الاجتماعى التى قد تحدث بسببه . وما دام هذا هو
 الواقع الذى لاشك فيه ، فن الضرورى أن يضاعف علماء الاجتماع جهودهم فى مجال البحوث التطبيقية
 وأن يسعوا للحصول على كل مساعدة ممكنة تقدمها بحوث الطبيعيات التطبيقية ، بدلا من أن يطلبوا
 إبطاء ، لا أمل فى حدوثه للابتكار التكنولوجى .

ويدرك القدر الأكبر من علماء الاجتماع حقيقة الضغوط التى لا هواده فيها نحو التحسن الفنى
 إلا أنهم - شأنهم فى هذا شأن حمار بوريدان - قد فضلوا ألا يشربوا أو يأكلوا واكتفوا بمجرد التحديق
 فى الاحتمالات الواردة أمامهم . إلا أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن طور التخريب اللودى
 ربما يكون قد أشك على نهايته . وربما تكون صورة حمار بوريدان فى طريقها أخيراً إلى الزوال ،
 تحت وقع ضرورة مواجهة الأبعاد الفنية والاجتماعية للفروق القوية المتزايدة بين الثراء والفقير ، لتحل محلها
 صورة بومة منيرفا إلهة الحكمة .

التنبؤ

كأسلوب لدراسة مشكلات المستقبل

حتى عهد قريب لم يكن يبدو أن هناك حاجة إلى التمييز بدقة بين الأساليب المختلفة لمعالجة مشاكل المستقبل التي تعطيها تعبيرات: التنبؤ، التخطيط، البرمجة، التصميم والتحكم^(١). ولم يعط هذا الأمر إلا اهتماماً طفيفاً. وكان من المعتقد أن السمات الأساسية لكل أسلوب واضحة بذاتها.

وتبسيطاً للأمر سنكتفي هنا بمعالجة أسلوبى التنبؤ والتخطيط في مجال العمليات الاجتماعية. وتختلف وجهات النظر في مدى التداخل بينهما. فيعتقد البعض أن التنبؤ عملية تسبق التخطيط في معناه الضيق. أما البعض الآخر فيرى أنه خطوة أبعد من التخطيط ترتبط بالمستقبل الأبعد الذي لا يمكن تخطيطه مباشرة. وفريق ثالث يميز التنبؤ (كوسيلة لتنظيم العمليات الاقتصادية والاجتماعية التلقائية في ظل الرأسمالية) عن التخطيط (على أساس أنه الطريقة الوحيدة لتنظيم الاقتصاد المخطط في ظل الاشتراكية). ويرى المؤلف أن كل وجهات النظر الثلاث هذه صحيحة إلى حد ما بالرغم من أنه يعيها النظر من جانب واحد وينقصها كثير من الشمول.

وتبين التجربة، في المقام الأول، أن التنبؤ قد يكون أكثر من مرحلة تمهيدية للتخطيط نظراً لأنه يمكن التنبؤ بمدى تقدم الخطوة والمستعبات المتوقعة لتنفيذها أو عدم تنفيذها. ومن الواضح أن لعلاقة بين الاثنين أكثر تعقداً من مجرد التسلسل الزمني.

(١) ولتحكم أهمية خاصة نظراً لأنه يحتوي جميع الأنواع الأخرى.

كاتب المقال : إيجور بستوجيف : رئيس قسم التنبؤ الاجتماعي في المجلس
العلمي للبحث الاجتماعي المنسق في أكاديمية علوم الاتحاد السوفيتي

مترجم المقال : الدكتور محمد سلطان أبوعل : دكتوراه في الاقتصاد
من جامعة هارفارد ، وهو الآن غير بقسم التخطيط الاقتصادي والمالي بمعهد
التخطيط القوي .

بقلم • إيجور بستوجيف-لاد ترجمة • د. محمد سلطان أبوعل

وتبين التجربة ثانياً أن التنبؤات قد تكون عن عدة شهور أو عشرات السنين ولهذا تنقسم التنبؤات إلى قصيرة الأمد ، أى التي تتعلق بعدد قليل من السنوات ، أو متوسطة المدى (تشمل العقد القادم) ، وأخيراً طويلة الأجل التي تنصب على عدد من العقود. وبالرغم من أن مجال كل من هذه التنبؤات لم يحدد بدقة إلا أنها تناظر فئات التخطيط التقليدية وهي الجارى ، والمتوسط الأجل ، والطويل الأجل . ولهذا فإن الأمور معقدة جداً في هذا الصدد أيضاً .

وأخيراً يجب أن لا ننسى - بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين التخطيط الاشتراكي والمحاولات الرأسمالية في التخطيط - أن التنبؤ والتخطيط شيان مختلفان حتى في الاقتصاد الرأسمالي . فلا يمكن مواجهة التنبؤ (كظاهرة خاصة بالرأسمالية) بالتخطيط (كظاهرة اشتراكية بحتة) بطريقة آلية. وتبرهن التجربة على أنه يمكن تبنى برنامج مخطط في ظل أى نظام اجتماعي . وقد يكون برنامجاً سليماً مبنياً على التنبؤ ، أو تحكمياً مبنياً على أسس ذاتية كجهد رغبة جمع إهمال التنبؤات كلية . وبالمثل قد يسبق التنبؤ في ظل أى نظام اجتماعي البرنامج المخطط أو يعدله أو يكمله . ولكن تخطيط الاقتصاد الاشتراكي ، بما فيه من تنبؤات الخطة الاشتراكية أو توجيهات الخطة ، يختلف جوهرياً عن محاولات تنظيم الاقتصاد الرأسمالي التلقائي بما يحتوي من خطط وتنبؤات وبرامج ، فالتخطيط الاشتراكي صورة أعلى من صور التخطيط .

ويمكن تعريف التنبؤ عموماً بأنه أسلوب خاص في معالجة مشاكل المستقبل ، وأنه عملية مستمرة موازية للتخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم ، غرضها تحسين المستويات العلمية لهذه العمليات .

لينين والتنبؤ الاجتماعي

ويرجع التوسع السريع في بحوث مشاكل التنبؤ الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي إلى أعمال لينين الذي أرسى قواعد الشيوعية العلمية وربطها رباطاً وثيقاً بالتخطيط الاشتراكي نظرية وممارسة^(١). ولقد أكد لينين أن القضايا التي أثارها النظرية الماركسية لاتتعلق بتفسير الماضي فقط بل كذلك بالتنبؤ بالمستقبل في شجاعة ، والعمل على تحقيقه بالفعل .

وكما هو معلوم كانت الإمكانية النظرية لتخطيط التنمية الاقتصادية للدولة مسألة ملتهبة في ذلك الوقت . ولقد اعتقد كثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين أن فكرة تخطيط العمليات الاجتماعية والاقتصادية غير واقعية تماماً . ولقد قابل الغرب أخبار الحطط الاقتصادية السوفيتية الأول بتشكك كبير .

ولكن اليوم ، ونحن نحفل بالعيد المئوي لميلاد لينين ، قد يكون من الملائم تذكّر التطور العظيم في بحوث التنبؤ الاجتماعي ، التي تولدت نتيجة لتأثير أعمال لينين . وكنتيجة لهذا نشر عدد كبير من الكتب عن التنبؤ الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي وخارجه .

ويسير البحث الماركسي المعاصر في هذا الميدان على نهج اللينينية . وتزداد الأهمية السياسية لمشاكل المستقبل . ونظراً للتقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا يصبح من الضروري وضع منهج علمي للدراسة التطور المستقبل للمجتمع الإنساني .

ولكن السؤال الذي يواجهنا الآن هو : لماذا يمكن استخدام التنبؤ أساساً علمياً لوضع الخطة ، أو وضع البرنامج والتصميم ؟ ونجد التفسير - - في رأينا - - في طبيعة التنبؤ نفسه وهي طبيعة تختلف تماماً عن المناهج الأخرى لمشاكل المستقبل .

ومن الميسر وغير الملائم أن نحلل في هذا المقال أوجه الاختلاف بين التخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم ، خصوصاً في ظل تدرج الأعمال ذات الطبيعة الفلسفية في هذا المجال . ولنفترض مؤقتاً أن كلا من هذه المصطلحات يمثل صورة أكثر تحليداً من تلك التي يمثلها سابقه وتختلف عنه كميّاً وكيفيّاً . (ويجب أن لا ننسى أن كلا من هذه المصطلحات الأربعة يستخدم في معان مختلفة في الكتب التي تعالج هذا الموضوع . ولكننا سنبعث هنا معنى واحداً مشتركاً بينهما) . وتشترك هذه المفاهيم في خاصية مرحلة بالرغم من الاختلافات الحقيقية بينها ، وهي أنها طرق إيجابية لمعالجة وحل مشاكل المستقبل والتأثير

(١) انظر أعمال لينين ، الطبعة الروسية ، مجلد ٢٦ ص ٧٥

في مسار الأحداث المستقبلية . ويكون مثل هذا المنهج في القدر الأدنى لازمتان غير مرغوب فيهما، ولكن لا يمكن تجنبهما، وهما: ارتفاع نسي في درجة الذاتية (نظراً لأن الأفراد هم متخذو القرارات)، واختيار خطي عمدي نسبياً (إذ لو اتخذنا قراراً لتحديد درجة التقيد آلياً نتيجة لاستبعاد البدائل المتعارضة تبادلياً) . وهذه النقائص لا تظهر في التنبؤ إلا بدرجة أقل من ذلك كثيراً .

هل التنبؤ سلبى بالنسبة للمستقبل ؟

فالتنبؤ لا يسعى إلى التأثير على المستقبل إيجابياً ، كما أنه لا يهتم مباشرة بإعطاء حلول محددة لمشاكل المستقبل . بخلاف الحال في التخطيط ، أو البرامج ، أو التصميم أو التحكم .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن التنبؤ سلبى كلية بالنسبة للمستقبل . بل على العكس من ذلك فإن التنبؤ له في ذاته (وبغض النظر عن نتائجه) تأثير « تغذية مرتدة » على تصور الرأى العام العلمى . ومن خلال هذا له أثره على تطور الأفكار المتعلقة بالمستقبل . وفي الأجل الطويل قد ينعكس على طبيعة تأثير التخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم . ولكن التنبؤ يعتبر سلبياً بالمقارنة مع الخطة ، أو البرنامج ، أو التصميم . وتطعي هذه الخاصية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — موضوعية أكثر وبجلا ودرجة أكبر في التقيد (مما يمكن من أخذ البدائل المتعارضة في الحسبان) . وتجعل هذه الخاصية التنبؤ قيمة كبرى في القرار كأساس علمى للخطة ، والبرنامج ، والتصميم والتحكم ، نظراً لأنه يمكن النظر بموضوعية أكثر إلى قرارات هي بالضرورة ذات طبيعة ذاتية . ويسمح باختيار البديل الأدنى ، أو الأعظم ، أو الأمل ، أو الأكثر احتمالاً ، كدليل للاختيار .

ونكرر أن الفرق بين التنبؤ والأساليب الأخرى لا يكمن في أنه موضوعى وأنها ذاتية ، أو أنه متعدد وهي خطية ، بل إن المسألة هي اختلاف في درجات الموضوعية ودرجات التقيد .

ويمكن أن تكون الخطة ، والبرنامج ، والتصميم والتحكم ، في القرار موضوعية أيضاً ، ولكن على أساس اعتمادها على اتجاهات موضوعية واقعية بالنسبة للمستقبل متكاملة مع التنبؤ — حتى ولو لم يعالج التنبؤ كعملية منفصلة واعتبر جزءاً عضواً من التخطيط . إلخ . وإذا لم يتم ذلك فستصبح الخطة ، أو البرنامج ، أو التصميم أو قرارات التحكم ، غير واقعية وذاتية ومضللة .

وبالمثل من الممكن — بل من الواجب — أن تصبح الخطة أو البرنامج أو التصميم معقدة ، ولكن في حدود معرفة بوضوح وبقية نسبياً . فن غير الممكن في الوقت نفسه وضع خطط لتصنيع دولة ما

والسعي للإبقاء على الاقتصاد البدائي دون تغير ، أو الإعداد للحرب ونزع السلاح الشامل في آن واحد، أو التخطيط لإنشاء منزل له عدة أدوار وعدة منازل خاصة في الموقع نفسه . ومن ناحية أخرى يجب على التنبؤ أن يأخذ في الحسبان جميع أطراف الاختيارات الممكنة التي تتراوح بين التصنيع الكثيف ورفض التصنيع تماماً ، أو بين حرب عالمية شاملة الدمار إلى نزع السلاح الكامل ، أو من الحضرة التامة إلى تصفية الحضرة ، وهكذا . وهذا المدى من الآفاق هو الذي يمكننا من الاسترشاد بالبدل المختار في عملية اتخاذ القرارات التالية .

التنبؤ وتاريخ المستقبل :

وبصر البعض على أن فائدة التنبؤ لا تظهر إلا في ظل خطة أو برنامج أو تصميم ، ولكن هذا الرأي غير سليم . وفي رأينا أن التنبؤ له ثماره وهي إعطاء لمحات بانورامية عن تاريخ العقود أو القرون القادمة . ولا شك أن الإنسان سيتعلم دراسة هذا النوع من التاريخ - « تاريخ المستقبل » - في الوقت المناسب وبمثل النجاح الذي حققه . في دراسة تاريخ الماضي . ولكن نظل الحقيقة على ما هي عليه ، وهي أن التنبؤ بدون خطة برنامج أو تصميم يعتبر مجهوداً أكاديمياً حتى ولو كان تمريناً شاقاً ومفيداً ، تماماً كما أن الخطط والبرامج والتصميمات التي توضع بدون تنبؤ تصبح بالضرورة تحكيمية ، ومن ثم أقل كفاءة .

وينبج هنا تفسير سبب وضع أقواس حول تعبير « تاريخ المستقبل » وذلك بالمقارنة بتاريخ الماضي ، واستخدام مصطلح « نوع من التاريخ » . ولا يوجد في طبيعة الأمور تاريخ للمستقبل في المعنى التقليدي لكلمة « تاريخ » . ويعتبر المستقبل - بالفرقة بينه وبين الماضي والحاضر - من وجهة النظر الجدلية والمادية التاريخية احتمالاً . ولهذا فإنه يعرض بدائل عديدة ممكنة تعتمد على ملاسبات عديدة لا يمكن بحث تداخلها المعقد بطريقة شاملة^(١) .

ويؤدى رفض هذا المنهج لمستقبل إلى الحتمية الجارمة والغائية والتواكيفية، وهي مفاهيم فلسفية مثالية أو ميتافيزيقية . وعلى العكس من ذلك فإن تنبؤ هذا المنهج يقودنا إلى النتيجة المنطقية التالية، وهي أن التنبؤ في غير تحفظ بالظواهر المستقبلية وتواريخها أمر مستحيل، ولا يشذ عن ذلك إلا عدد محدود من العمليات الطبيعية أو الفنية التي تعد أولية نسبياً مثل خسوف القمر وكسوف الشمس، هذه الظواهر الطبيعية التي يمكن التنبؤ بها للملايين السنين المقبلة ، وذلك على افتراض أن العمليات الاجتماعية الأكثر تعقداً لن

(١) تتج دراسة مشاكل الماضي والمستقبل في بعض الأحيان مفاهيم احتمالية وبدائل تختلف في درجة الاعتماد عليها . ولكن هذه مشكلة مختلفة وقد يعيدنا الخوض في تحليلها عن موضوعنا الأصل .

تدخل في عملها ، مثال ذلك إمكان إنسان المستقبل تغيير مدار القمر أو تفكيك القمر لأغراض غير معلومة بعد .

ويفسر هذا في الوقت نفسه سوء الفهم الناشئ من اتهام التنبئين Forecaster أو علماء المستقبل — كما يسمون في بعض الأحيان — بادعاء القدرة على التنبؤ وتأريخ حوادث مستقبلية محددة . الواقع أن قيمة التنبؤات تعتمد على مدى تحديدها لتاريخ معين ، ولكن هذين العاملين لا صلة لأحدهما « بقراءة الغيب » التي يختلف عنها التنبؤ بصفته الاحتمالية .

وعند ما تنبأ على سبيل المثال بأن الأعمال المنزلية ستممكن تماماً في سنة ١٩٧٥ فلا يعنى هذا وقوع ذلك فعلاً في هذه السنة . ولكنه يشير إلى مجرد أن الاتجاه الحاضر يوحى بأن وقوع ذلك هو الأكثر احتمالاً في النصف الأول من العقد الثامن من هذا القرن ، لا غداً أو بعد مئة عام من اليوم . وتشمل كلمة « مجرد » أكثر مما توحى به من النظرة الأولى . فالتنبؤ يمكن الصناعات المعنية من التحرك في الاتجاهات المثلث التي تخفض النفقة بنسبة كبيرة وتدر ملايين الأرباح الإضافية . وسيخصص جزء من هذه الأرباح لإدارة المنظمات المتخصصة في البحث التي يتزايد عددها بالمئات في جميع أنحاء العالم . ولقد جاء في المجلة العلمية اللندنية Science Journal (في العدد رقم ١٠ سنة ١٩٦٧) أن عدداً من المنشآت قد ضاعف من توزيعات أرباحه نتيجة لاستخدامها الفعال للمعلومات التي أتاحتها التنبؤات .

وهكذا ، اكسب التنبؤ دفعة قوية — وإن بدا هذا متناقضاً — حين تحققنا من أن المستقبل لا يمكن رؤيته بالمعنى الذي يستخدم في « قراءة الغيب » . ولكن أتاح التنبؤ — بمعنى تحليل الاتجاهات والإمكانات المستقبلية عن طريق ماثلة المواقف ، واستشارة الخبراء . . . إلخ — بدائل عديدة للمستقبل يمكن الاسترشاد بها في زيادة فاعلية التخطيط والبرمجة والتصميم والتحكم بغرض تحقيق أرباح قد تصل إلى آلاف الملايين من الروبلات .

التنبؤ بالعمليات الاجتماعية :

ولنترك الآن وجهات النظر المقبولة عن تنبؤات العمليات الطبيعية والتقنية لنبحث باختصار التنبؤ بالعمليات الاجتماعية . تختلف وجهات النظر حول هذا الموضوع أيضاً . فيعتقد البعض أنه يمكن التنبؤ بتطور الاقتصاد القوي فقط وأن التنبؤات الاجتماعية بطبيعتها الخاصة لا يمكن أن تنصب إلا على المسائل الاقتصادية ، وأن العوامل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية (مثل السكان) تدخل كاعتبارات ثانوية وبمدى ارتباطها المباشر بالاقتصاد . ويصر البعض الآخر — بما في ذلك الكاتب — على أن التنبؤ

١ الاقتصادى إن هو إلا مظهر واحد من التنبؤ الاجتماعى ويجب أن نفهم العمليات الاجتماعية في معناها الواسع كعمليات تتضمن جميع أنشطة المجتمع الإنسانى. ويعتقدون بوجود تنبؤات لها نفس الأهمية - على الرغم من قلة تطورها - إلى جانب التنبؤات الاقتصادية. مثال ذلك التنبؤ بالجوانب الاجتماعية للتقدم العلمى والتقنى المستقبل (الذى سنعطى عليه مؤقتاً اسم التنبؤ العلمى والتكنولوجى)، والتنبؤ بالعلاقات الاجتماعية فى المعنى الضيق للكلمة (التنبؤ المجتمعى أو السوسيلوجى)، والتنبؤ بالتطورات فى الشؤون العسكرية، والسياسة الداخلية والخارجية، والأمور القانونية الاجتماعية، والمسائل المتعلقة بالجغرافيا والقضاء الخارجى. ومن الممكن تقسيم كل من هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية.

ولهذا يمكن أن ينقسم التنبؤ التكنولوجى إلى تنبؤات متعلقة بالجوانب الاجتماعية، للعلوم وبعض الفروع من التكنولوجيا مثل هندسة القوى، والمواد الخام، والمعدات الأساسية للصناعة، والزراعة، والتشديد. والنقل، والمواصلات، بما فى ذلك التخصيصات الفرعية لكل. ولا شك أن مشكلة المعلومات لها أهمية خاصة فى هذا الصدد. وهذه المشكلة أعم من مشكلة الاتصال كما كان المقصود بها فى الماضى، ومن ثم تحتاج إلى عناية خاصة، وذلك لأننا مواجهون بأزمة. ويجب علينا خلق أساليب جديدة أكثر كفاءة لجمع المعلومات وتجهيزها وإعدادها وتخزينها وإعادةتها.

التنبؤ والبدائل الممكنة للتطورات المستقبلية :

ويجب أن يكون من الواضح أن التنبؤ العلمى والتكنولوجى ليس محاولة للتنبؤ بالاكتشافات العلمية والتكنولوجية التى لا يمكن التنبؤ بها أساساً (وإلا لما كانت مكتشفات!)، ولكن هذا التنبؤ إن هو إلا فحص للبدائل الممكنة للتطورات المستقبلية فى العلم والتكنولوجيا بواسطة البحث العلمى، تخصيص رأس المال اللازم. تنمية المواهب العلمية وغيرها بطريقة أكثر كفاءة^(١). وينطبق نفس الشيء على الجوانب الأخرى من التنبؤ.

وأقل هذه التنبؤات تقدماً فى الوقت الحاضر هى التنبؤات المجتمعية (السوسيلوجية) التى تشتمل على التنبؤات الديموغرافية (مثل نمو السكان، الهجرة، التغيرات الهيكلية، وغيرها)، والتنبؤات السلافية (مثل التطور المحتمل للقوميات، واللغات المتخاطب بها والمكتوبة والعادات... إلخ)، وما نسميه بالتنبؤات الأثر وبيولوجية نظراً لعدم وجود مسمى آخر (مثل الخصائص الجسدية، الخلقية والنفسية

(١) انظر «تحليل اتجاهات وتنبؤ التقدم العلمى والتكنولوجى» تقرير ندوة كيبف سنة ١٩٦٧، وكذلك تقرير ندوة موسكوب بعنوان «البحث فى المواضيع الموجبة والمعلومات المنظمة» سنة ١٩٦٧

لرحل المستقبل، والاعتماد المتبادل المستقبل بين الفرد والمجتمع، وغيرها) وكذا التنبؤات الخاصة بالميكال الاجتماعي للمجتمع والجوانب الاجتماعية للتنمية الحضرية، وخدمات الصحة العامة، والتعليم، والثقافة، والقرن، والأخلاق، والقانون، والمستعبات الاجتماعية للتقدم العلمي والفني، وغير ذلك من التنبؤات.

لماذا يتخلف التنبؤ الاجتماعي :

وما زال التنبؤ الاجتماعي متخلفاً عن التنبؤ الاقتصادي . والسبب الرئيسي في ذلك هو معالجته كتابع للأخير . ولا شك أن التنبؤ بالعمليات الديموغرافية، وتنمية خدمات الصحة العامة، والتعليم، إلى غير ذلك، أهمية اقتصادية كبيرة في الوقت الحاضر. وفي التنبؤ يرتبط علماً الاجتماع والاقتصاد معاً بدرجة وثيقة كما هو الحال في العلم والتكنولوجيا، والشؤون العسكرية والسياسة والجغرافية والقضاء الخارجي . ولكن دراسة الشخصية الإنسانية والمجتمع على مستوى اقتصادي بحث ومن حيث ارتباطه بالقوى المنتجة فحسب (بالرغم من أهميته الحيوية) يعتبر تبسيطاً شديداً للمادية التاريخية . ولكل من الإنسان والمجتمع كيان مستقل نسبياً . ولهذا فإن التنبؤ الاجتماعي وحدة مستقلة، كما هو الوضع بالنسبة إلى علم الاجتماع الذي لا يعتبر فرعاً من فروع الاقتصاد .

ويمكن تكرار نفس الشيء بالنسبة للتنبؤ الجغرافي السريع النمو بتقسياته الفرعية المختلفة مثل التنبؤ في الجغرافيا الاقتصادية، والجغرافيا السياسية، والجغرافيا الطبيعية . وغيرها^(١) . ويشمل هذا الميدان المعقد شبكة كاملة من مشاكل مترابطة بدرجة وثيقة تتعلق بالتفاعل المستقبل بين الطبيعة والمجتمع تمتد إلى ما وراء علم الاقتصاد . وتحتوي على تنبؤات متعلقة بالاستخدامات المستقبلية للأرض، والصحاري، والمناطق الثلجية الدائمة، وأحراش الصنوبر الشبالية، والغابات، ومناطق المستنقعات والمناطق الجرداء، والمناطق القطبية، والمحيطات والبحار، ويتضمن أيضاً مشاكل طويلة الأجل متعلقة بالتحكم في تلوث المياه والهواء، وتدهور الخصائص الكيائية للتربة وتنظيم تدفق المياه الداخلية (والتزود بالمياه العذبة عموماً) والتحكم في حياة النبات والحويان، وفي تيارات البحر، والتنبؤ بالثورات البركانية، والتحكم في السحب وتساقط الأمطار (أي المناخ والطقس بصفة عامة) . . . إلخ . وكذا الأسس العلمية للمشاريع القائمة لإعادة بناء القارات، أو تقدها .

والوضع ليس أقل حرجاً منه في القضية الديموغرافية مثل (الانفجار السكاني في بعض المناطق، والخفض السكاني في البعض الآخر)، والتلوث المتزايد في الماء والهواء، والخطر الناجم عن نقص كمية

(١) انظر « الجغرافيا الطبيعية وعلم المستقبل » تأليف أ.م. زابلين، موسكو ١٩٦٣، و« التنبؤ والجغرافيا الاقتصادية » بقلم ي. ج. سوشكين في فسكيك، ١٩٦٧، المجلد الخامس

المياه العذبة ، والحسارة المتزايدة في الأراضي القابلة للزراعة نتيجة لتدهور الخواص الكيائية للربة وموامل أخرى ، والحاجة إلى تقويم فوري للمستجمعات التي قد تنشأ عن تنفيذ المشاريع الحالية لتنمية الأراضي على مستوى قارة بأكملها وما إلى ذلك . ونظراً للأهمية الكبيرة للبحوث فإن هناك حاجة ماسة له . ولا يمكن اعتبار التنبؤ الجغرافي - شأنه في ذلك شأن التنبؤ الاجتماعي - كمجرد جزء من التنبؤ الاقتصادي بنفس الطريقة التي لا يمكن بها اعتبار الجغرافيا كجزء من علم الاقتصاد .

ومن الواضح أن مفتاح علاج كل القضايا السابقة الذكر يكمن في قضية المنهج . ولا يمكن معالجة قضية المنهج على نحو مرض إلا إذا خضنا في الجوانب الفلسفية لنظرية المعرفة والمنطق ومنهجية التنبؤ العلمي^(١) ولا شك أن كل واحد من هذه الفروع يحتاج إلى اهتمام خاص . وبمن الموقف الحالي عن التالي : يعتبر العمل في مجال المنهجية (ويطلب عليه الطابع التجريبي) متقدماً نسبياً ، وكذا المبادئ المنهجية العامة للتنبؤ العلمي وهي هنا نظريات الجدلية والمادية التاريخية . ولكن بكل أسف المناهج الخاصة مثل نظرية التنبؤ عمومًا والتنبؤ الاجتماعي على وجه الخصوص على أساس تلك النظريات ما زالت مفقودة أو - إن جاز هذا التعبير - ما زالت في مرحلة جنينية .

ولقد ثبت نجاح التنبؤ المبني على أنواع الاستكمالات المختلفة في جميع الحالات . ومن أمثلة هذه الاستكمالات تلك المبينة على طرق المسح المختلفة بما في ذلك البيانات الناتجة من الاستقصاءات المرسلة للخبراء . ونماذج التنبؤ المبوبة على أساس عدد البدائل التي تنتجها والتي ترتبط بتاريخ عدد ، والاستكمالات الرياضية والإحصائية المعقدة التي تتجنب عدم الوضوح السائد في الاستكمالات المباشرة والاستكمالات بطريق القياس . وما إلى ذلك . ولقد بذل مجهود كبير لتطوير طرق التنبؤ على أساس تحليل مجموعات من البيانات الثابتة .

ولم يحرز تطبيق الطرق الرياضية في التنبؤ المجتمعي (السياسي) سوى تقدم طفيف . ولكن تزايد استخدام المنهج الاحتمالي ، نظرية النهايات ونظريات الماريات وأحدث التطورات في الرياضات والسير ناطيقا ، سبغ من كفاءة هذا التنبؤ الاجتماعي في المستقبل .

وتوجد في الوقت الحاضر أكثر من مائة طريقة مختلفة للتنبؤ الاجتماعي تم استخدامها بنجاح . ولقد طبقت بنجاح نماذج أكثر من هذا في التنبؤ بالعمليات الطبيعية والتكنولوجية .

ومن الجلي أن درجة الثقة . ووضوح مدى التنبؤ ، ستزيد إذا قامت المناهج في المستقبل على أساس

(١) انظر « طيعة المعرفة في التنبؤ العلمي » . ملخص رسالة أ.ج. نيكيتا ، موسكو ١٩٦٥ ، و « التنبؤ لمشكلة متكسنة في العلم الحديث » ملخص رسالة ف. أ. ليزشكين ، موسكو ١٩٦٧

منهجية متميزة - نظرية التنبؤ عمومًا والتنبؤ الاجتماعي على وجه الخصوص - وما نحتاج إليه هو علم منفصل (يمكن تسميته مؤقتًا « التنبؤ العام » ويضرب عنه « التنبؤ الاجتماعي ») يعالج قوانين وطرق ومناهج التنبؤ . ولا يوجد حتى الآن مثل هذا العلم بالرغم من وجود أبحاث نظرية متعمقة تسير على نفس هذه الخطوط في عديد من الدول . وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بميلاد هذا العلم في المستقبل القريب . وسيكون علم التنبؤ قادرًا على حل المشاكل التي لا تقع في مجال أى من العلوم القائمة حاليًا . ولا شك أن الدولة التي سينجح علماءها في تشكيل نظرية تنبؤ مستمك سلاحًا قويًا ذا فاعلية مرتفعة جدًا في الأمور العلمية والاقتصادية والأيدلوجية والسياسية وغيرها من المجالات الهامة .

وغالبًا ما يوجد خلط بين التنبؤ العلمي والإنباء علميًا عن المستقبل ، أى الإنباء المبني على قانون عام يحكم تطور نظام معين - مثل الإنباء بالشيوعية - وفي الواقع إذا اكتشفنا وتفهمنا القوى المحركة وراء ظاهرة تتطور بنفسها والقوانين المنظمة لها فيمكننا تكوين تنبؤ عام عن نموها في المستقبل (وبسبب الطبيعة التكاملية لهذا النوع من التنبؤ يمكن زيادة درجة دقته عن طريق إطالة البعد الزمني) . ويجب ألا يغرب عن بالنا أن القانون العام لا يظهر حاجة فحسب بل إنه يفرضها فعلا (مثال ذلك مهمة تطوير العلم) . وبأخذ هذا الفعل في المجتمع الحديث صورة التنبؤ ، والتخطيط ، والتحكم وغيرها .

وكما سبق القول يجب أن يكون التنبؤ موضوعيًا إلى أقصى درجة ممكنة ، ولكن هذا لا يعنى أن يصبح مجرد تأمل سلبي في أطراف الاحتمالات الممكنة ، فذلك لا يعدو أن يكون خطوة أول . والهدف الرئيسى للتنبؤ هو صياغة دلالات التوزيع الاحتمالي عن كل هذه الإمكانيات مع الأخذ في الحسبان أكبر عدد ممكن من العوامل الموضوعية والذاتية . وتسهل معرفة القانون العام هذه المهمة إلى درجة كبيرة ، ولكنها لا تحلها .

وفي رأينا يجب عدم الغلو في تأكيد القيمة المطلقة للقانون العام . وذلك لأن الطبيعة واسعة وغنية بلدرجة تجعلها قادرة على استبعاد أى قانون نكتشفه - مهما ظنناه عاما - باعتباره حالة خاصة (مثل هياج كوفى ، واستنفاد الموارد ، وحرب نووية حرارية) . وهكذا يمكن أن يتحول القانون العام نفسه إلى تقويضه ، مجرد بديل خاص . ويجب ألا ننسى إمكانية الانقلاب هذه ، والحاجة إلى إيجاد قوانين عامة جديدة . ولكن لا يمكن المبالغة - في مثل هذه الظروف - في أهمية الأساس النظرى للأفعال الإنسانية وخصوصًا نظرية التنبؤ .

ولقد تأخر استتباب العلم الجديد الذى أطلقنا عليه مؤقتًا اسم « التوقعات » نتيجة لعدة التباسات سبق بحث أحدها . والحقيقة هى أن المرحلة الجديدة في تنمية التنبؤ الاجتماعي في الغرب الذى بدأ في

أولخر الحسينيات وأوائل السنينيات (وذلك مع إنشاء عدد من مراكز البحث العلمى المتخصصة فى مشاكل التنبؤ المختلفة ، ووضع طرق تنبؤ ذات كفاءة مرتفعة جدا ، وغيرها) أوردت تصريحات عن ظهور علم جديد عن المستقبل - «أوالمستقبلات» - كما شاعت تسميته . ومع ذلك لا تعتبر المستقبلات فى الغرب (أو التوقعات كما تسمى فى بعض الأحيان) استمراراً مباشراً للعلوم التاريخية فحسب - أى « التاريخ ميمما شطر المستقبل (الذى بينا أنه زائف من وجهة النظر التاريخية والمادبة الجدلوية) - بل كبديل لنظرية الشيوعية العلمية ، التى يعلن المفكرون الأيديولوجيون البرجوازيون عدم علميتها وأنها غير عملية . ويؤدى هذا إلى وجود اللبس فى المصطلحات نظراً لاستخدام الكلمات فى معان مختلفة .

وكما سبق أن ذكرت تعتبر « التوقعات » فى فهمنا دراسة للقوانين وأشكال وطرق التنبؤ ، وأنها تعالج المسائل التى تقع خارج نطاق فروع العلوم القائمة الآن . ولكنها لا تحل عمل التنبؤ بمعناه الدقيق ، الذى يعتبر وظيفة كامنة فى أى فرع من فروع المعرفة . وعلى العكس من ذلك فإنها تهدف إلى تنمية وظيفة التنبؤ فى جميع فروع العلوم . وتخلق الصلة الوثيقة بين التوقعات ووظائف التنبؤ فى جميع العلوم نظاماً مقدياً ، " وليس علماً جديداً ، ولكن مجالاً جديداً من الرؤية ، ونقطة انطلاق جديدة للعلم المعاصر تؤثر فى جميع جوانبه . وعلى هذا يتضمن التنبؤ الاجتماعى على سبيل المثال ، التنبؤ الاجتماعى والاقتصادى والتنبؤ العسكرى ونسائى . والتنبؤ العلمى والتكنولوجى ، ومصير موضع الأرض من الكون .

ولذا يكون للأجزاء المكونة لهذا النظام ولاه مزدوج : فيظل التنبؤ الجغرافى جزءاً من الجغرافيا ، والتنبؤ المجتمعى من علم الاجتماع . والتنبؤات العلمية والتكنولوجية جزءاً من الفروع المناظرة للعلم أوالتكنولوجيا ، والتنبؤات الاقتصادية جزءاً من علم الاقتصاد وهكذا . ولكنها تتكامل فى نفس الوقت فى التنبؤ الاجتماعى نظراً لما يربطها من قوانين وأشكال وطرق تنبؤ مشتركة ، وتكون جميعها كلامتكاملا وذلك لأن الروابط بين بعضها وبعض لها نفس قوة روابطها بالعلوم الأصلية التى تنتمى إليها .

علم المستقبلات :

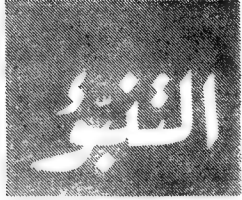
ويطلق على هذا النظام الجديد المقدي أى هذا الفرع الجديد من العلم المعاصر اسم « المستقبلات » تمييزاً له عن « التوقعات » التى تصبح فى هذه الحالة جزءاً هاماً من المستقبلات . وتختلف المستقبلات بهذا المعنى بوضوح عن المستقبلات التى تدعى أنها تاريخ المستقبل . فلا تكون بديلاً للشيوعية العلمية . فحسب بل على العكس من ذلك يجب أن تنبى - بحسب طبيعتها - على المبادئ

النظرية الجدلية والمادية التاريخية، وهذا يعنى أن الشيوعية العلمية هي مرشدنا الوحيد الموثوق به الذى يمكن الاعتماد عليه .

ومن الطبيعى أن يستلزم ظهور هذا القرع من العلم المعاصر إعادة التفكير فى آرائنا عن درجة تعقد العلم . وهذه نتيجة طبيعية لتطور فلسفة العلوم وتزايد تعقد المعرفة ، ولكن يبقى واقع أننا نشهد مولد علم جديد يمكن من ربط البيانات الناتجة من التنبؤات فى العلوم المختلفة بطريقة فعالة ويسر الدراسة الشاملة لما ستكون عليه الجوانب المختلفة فى تطور المجتمع . ولا شك أن هذه الحقيقة تحتاج إلى إيمان النظر والتفكير .

ولا ينطبق كل ما سبق ذكره على التنبؤ الاجتماعى فقط وإن كان هذا المجال الأخير يستحق عناية خاصة ما بقيت مشاكل المستقبل ميداناً للترعات الأيديولوجية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العالية .

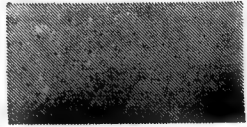
(مترجم عن الإنجليزية نقلاً عن الروسية)



والثورة العلمية والتكنولوجية

بقلم • رادوفان رشتا
وأوتاسولك

ترجمة • د. أحمد كاش



إن حل مشكلة رسم صورة للمستقبل على المدى الطويل يكمن في كشف المفاهيم الاجتماعية والبشرية للثورة العلمية والتكنولوجية . وأفضل طريقة لبحث هذه المشكلة هو أن نتخيلها تتصاعد باستمرار إلى مدى يتسع لأشكال متباينة من المدينة ، وهذا التنبؤ للمستقبل على مداه البعيد الذي يتناول مشاكل متعددة لا يمكن معالجته في الوقت الحاضر إلا بطريقة مبسطة بحيث لا تتناول إلا التفاعلات بين التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتوقعة . وقد زدنا طريقة دلفي Delphi بأساس مرضى لأسلوب مشترك للتنبؤ الاجتماعي التكنولوجي ،^١ وبهم التنبؤ في المقام الأول بالمجالات التي يغطيها ما يمكن أن نسميه بالتكنولوجيا الاجتماعية : التسيير الآلي والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والتحضر .. إلخ

وقد يبدو أن أصعب العوامل التي يمكن تحديدها بالنسبة للتنبؤ الشامل بطريقة علمية واقعية هي احتمالات طرق المعيشة . وتغير مركز الإنسان . والتوجيه الإنساني لتقدم الحضارة . وما من شك في أن محاولات التنبؤ العلمي ، أو التغيرات الممكنة في تطوير المجتمع ككل ، أو في القطاعات الفردية من الحياة البشرية ، قد أصبحت سمة مميزة لهذا العصر . ومن الواضح أن أسباب ذلك تكمن بمعنى في تركيب وديناميكية العالم الحديث . وتنبع هذه الظاهرة من مدى التغيرات التي نعيشها وسرعتها .

كاتباً المقال هما : الدكتور وادفان رشتا : مدير المعهد الفلسفي ، ورئيس الفريق الذي يقوم بإجراء البحوث في المفاهيم الاجتماعية والإنسانية والتكنولوجية بأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية ، وله مؤلفات عدة في هذا المجال . والدكتور أوتاسوك : فهو عضو الأكاديمية المالية للفنون والعلوم ؛ وعضو معهد بحوث الاقتصاديات الصناعية بجامعة براغ
مترجم المقال : الدكتور أحمد كايش : مدير « عام المركز القوي للإعلام والتوثيق » ، ومدير عام براءات الاختراع بوزارة البحث العلمي .

ومن ناحية أخرى فإن هذه العمليات التي تخم علينا التنبؤ بما يحتمل أن يكون عليه المستقبل هي بعيدة إلى مزيد من صعوبة التنبؤ العلمي الصحيح . إن العدد المتزايد من البارامترات التي تتغير باستمرار ، والتفاعل المتزايد بين القطاعات المختلفة الذي أصبح ممكناً بسبب هذه التغيرات ، والاختلافات العميقة بين الأشكال المختلفة الممكنة من التطور ، والشك المستمر بالنسبة للعوامل الديناميكية الجديدة ، والتي كانت مجهولة حتى وقت قريب ، كل هذا يجعل من التنبؤ العلمي عملية في غاية التعقيد . إن المدى الذي يزداد اتساعاً للأشكال المختلفة المحتملة للتطور المستقبل للحضارة ، الذي يميز عصرنا الحاضر ، يمكن أن نعتبر عنه بالتحديد بالعلاقة التالية : كلما ازدادت الحاجة إلى تنبؤ شامل طويل المدى لتطور الجنس البشري ، ازدادت الصعوبة من الناحية العلمية في تقديم مثل هذا التنبؤ .

وحتى هذا لن يكون صحيحاً تمام الصحة . ولحتى أن احتمالات هذا التنبؤ تضيق حينما تبلغ قوة الإنسان نقطة قد تؤدي عواقبها المختلفة إلى فناء البشرية (كذلك ما أنجزته بتخطيط واع) . وتصبح الاختلافات في الطرق والوسائل لا أهمية لها لو نظرنا إليها من خلال تلك النتيجة . وهذا الاتجاه الثاني ، الذي يعمل على تقليل نطاق المفاهيم : يساعد على تركيز أعمال التنبؤ ، ولكنه لا يزيل الصعوبات الموجودة في الاتجاه

الأول . بل على العكس من ذلك يعمل على إبرازها من ناحية معينة .

إن الاتجاهات التي ترمى إلى التشتيت ، تلك الاتجاهات الكامنة في التطور الحضارى ، هي وماها من قيود لا تقل عنها إزعاجاً ، تفرض علينا الاستنتاج التالى : إن التنبؤ بالمستقبل لا يمكن أن يكون دقيقاً وفعالاً إلا إذا كان مقدماً ، أى إذا تضمن جميع قطاعات الحياة البشرية ، حتى تلك التي قد لا تبدو ديناميكية في الوقت الحاضر ، إذ أن الحركة في أى اتجاه على أبعاد متعددة تحدثت شللاً قوياً بين القطاعات الساكنة والمناطق التي تتعرض للتغير .

الاتجاهات النظرية والعملية (البراجماتية) لعلم المستقبل :

يمكن تعريف المتطلبات الأساسية للتنبؤ المفيد الدقيق بأنها الاحتياجات لفهم شامل للأهداف الاجتماعية والتطور التكنولوجى الفعال . ويمثل التنبؤ بالمفاهيم الاجتماعية والتكنولوجية وتفاعلهما مشكلة منهجية هي كيف نتمكن من بناء نموذج لعالم المستقبل في المجالات التكنولوجية الاجتماعية . مثال ذلك المكنة . والمواصلات . وأجهزة الإعلام ، والإسكان ، ... إلخ

وتواجه الجهود المعاصرة لخلق نماذج معقدة لعمليات الثقافة المستقبلية مشكلتي التعريف ثم التحديد الكمي . ويخلق التفاعل المتبادل بين العوامل المتباينة المتضمنة في التطور إمكانيات متنوعة يمكن على أساسها اتخاذ القرارات في الوقت الحاضر ، ومن ثم إقامة أسس لصور المستقبل يمكن الاختيار فيما بينها استناداً إلى هذه القرارات . وحتى يتم بناء نموذج تصورى مقبول بصفة عامة لهذا التفاعل المتبادل . فإننا يمكننا الاعتماد على المهارة المنهجية للأفراد الذين يستطيعون الوصول إلى تعميمات اعتماداً على البيانات الميسرة لهم من عدة أنظمة علمية مختلفة . وبالتالي يقدمون مشروعات تصنيفية لهذه التفاعلات أو أبحاثاً عنها معطين بذلك فكرة عامة عن الاتجاه المحتمل الذي يسير فيه التطور ، ويقدمون عادة معياراً للمفهوم الإنسانى . ومهما بلغت قدرة الإنسان على التفكير المنوى إلا أن حدود العقل البشرى تجعل من المستحيل عليه أن يتناول في وقت واحد عدداً كبيراً من عوامل التطور التي يؤثر بعضها على البعض الآخر ويعتبرها التغير بسرعة كبيرة يعجز عن اللحاق بها . ولهذا السبب تعقد التدوات وتنظم اللجان ذات الاتجاهات المتعددة التي تقوم بمناقشات خلاقية لمحاولة ربط مجموعة متكاملة من المواد حلت عناصرها كل على حدة بمعرفة المتخصصين حتى تشكل وجهة نظر عامة تعرف « بفلسفة مشكلة مطروحة على بساط البحث » . وبالطبع لا يمكن أن يغنى هذا عن عبقرية العقل الفردى وقدرته على التعميم . إن كثرة وجهات النظر الفردية بشكل زائد عن الحد . وكذلك شخصيات بعض المتخصصين القوية ، تكون عادة عائقاً أمام وضع تعريف للمفاهيم القاطعة للأنظمة المتداخلة التي تزودنا تفاعلاتها بالوسائل الوحيدة الخاصة

بتخيل صورة المستقبل كوحدة واحدة . ولذا السبب يوصى بعض علماء المستقبل (مثل ب . د . جوفيل) باستخدام وسائل البحث لتدريب المتخصصين في التعميم الذين تجمع عقولهم بين الخيال والإلهام وبين مواهب المتخصصين . وعلى أية حال ، فيمجرد الوصول إلى فرض تميمي مبني يمكن التحليل والتجميع^١ المتلازمين في العمل ذي الأنظمة المتداخلة أن يفوق بمدى شاسع ما أنجزه عقل واحد من العقول المتخصصة في التعميم .

وعند التطبيق تأخذ أبحاث المستقبل في حسابها عادة الحاجة إلى التعميم والتنسيق التي بدونها تستحيل السيطرة كلية على المشاكل الاجتماعية الرئيسية بما لاهن مفاهيم واسعة . ولكن الحاجة إلى الثقة والدقة المعقولة في التنبؤ قد جعلت الجهود تركز أولاً على التطور التكنولوجي . وقد أوجلت النتائج الفعلية لهذه الجهود العملية التي تحققت بوسائل أدخل عليها التحسين بصفة مستمرة طوال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، كمية ضخمة من المؤلفات المتخصصة . وأصبح التنبؤ التكنولوجي الشغل الشاغل للعلماء الطبيعيين . وقد عرقلت بمعزل الانجذامات البارزة في التكنولوجيا . مثل الميكنة والتحرك الآلي ، وأهل تماماً ما تمحض عن ذلك من آثار على التاحيتين الاجتماعية والبشرية . ولم يكن هذا التأكيد على التقدم التقني في التنبؤ البعيد المدى سوى شيء طبيعي وذلك نتيجة لقوة هذا التقدم واطراده . وطالما اعتبرنا الاتجاه العلمي مرادفاً لإمكانية وضع القوانين وتقوم الملاحظات وتعريف الأسباب ، فإن التنبؤ في مجال العلوم الاجتماعية قدر له أن يكون أقل فروع التنبؤ المعقد ثباتاً وأقلها هيمنة . وعلى قيقض ذلك فانه كلما قل إعمال المفاهيم الاجتماعية والسيكولوجية في مجال التنبؤ التكنولوجي ، أو بمعنى آخر كلما كان التنبؤ أكثر تحديداً وتفصيلاً ، كان مصدر ثقة يعتمد عليه كأساس للقرارات التطبيقية .

وعلى أية حال فإن هذا الاتجاه نحو التنبؤ ، رغم إمكانية حدوده بل إلى حد ما له ما يبرره في حالة وجود حركة محدودة وذات بعد واحد ، مقدر له أن يفشل بمجرد أن تصبح ديناميكية التطورات الحضارية متعددة الأبعاد ، وعلى صعيد عالمي متجهة إلى قلب الحياة البشرية والعلاقات الاجتماعية .

وفى أثناء اطلاعا على العديد من دراسات صور المستقبل التي أجريت ، نجد أن المتنبئين الاجتماعيين قد توصلا إلى أنهم لو ابتغوا النجاح فيجب عليهم ألا يركزوا على التنبؤ التكنولوجي بمفهومه الضيق المتخصص ، بل يجب عليهم أن ينفذوا ماوسهم الجهد لتحقيق نظرة شاملة للمستقبل بمساعدة جهاز نظري يأخذ في اعتباره الصراع القائم بين الإنسان والتكنولوجيا . وكان حتماً أن تعاني المحاولات الأولى لتقديم صورة معقدة كونية لعالم المستقبل من التبسيط المفرط والقدرات الوصفية المحدودة . ورغم ذلك فإن هذه النماذج والدراسات التجريبية لصور المستقبل التي أجراها المتنبئون التكنولوجيون قد وضعت في مرتبة عالية نظراً للجسارة الكامنة والأفكار التي توحى بها ، ولأنها تجعل من الممكن وضع صورة للمفاهيم الاجتماعية المتخصصة في الابتكارات التكنولوجية .

وبصفة عامة ، فعند دراسة الأنواع المختلفة من علوم المستقبل فإن الفرق بين الاتجاهات العملية والنظرية يناظر الفرق بين علم المستقبل الأمريكي والأوربي . ورغم قلة التوافق الفكري للاتجاه الأمريكي في التكنولوجيا إلا أنه قد حقق إنجازات لها قيمتها وأثبت قدرته التطبيقية الكاملة في التخطيط الطويل المدى بينما أظهر علم المستقبل الأوربي فضائل الاتجاه النظري الفلسفي حيثما طرحت على بساط البحث تلك المسائل التي تؤثر على المستقبل من أجل الوصول إلى درجة عالية من التجريد .

الصراع بين الصور المختلفة للمستقبل :

كيف يمكننا أن نبني جسراً بين اتجاهين ، لكل منهما ما يبرره ، في المرحلة الحاضرة من التطور ، وخاصة أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً الفوارق التاريخية في تطور الثقافات القردية ؟ أى نوع من حلقات الوصل يجب أن يكون موجوداً بين المثبتين التكنولوجيين وبين المثبتين الاجتماعيين ؟ من الواضح أنه يجب علينا في المقام الأول أن نعرف الكثير عن طبيعة العمليات الاجتماعية التي يتم بها المثبتون والتي يعزى إليها أو يمكن أن يعزى إليها نجاح تطبيقها . ومن المهم أن نتنبأ من هذه الناحية يمكن حدوثه فقط على شكل نماذج إجمالية عامة . تستلزم تعريف العملية المتممة للاتجاه المعاصر لأساس المدنية . وتحديد الفوارق بين هذه الاتجاه وبين مراحل التطور التي سبقتها . وهذا السبب . فإن تجاربنا النظرية في التنبؤ طويل الأمد قد وجهت عمداً منذ البداية نحو وضع فروض شاملة . ودفعت للتوصل إلى الملامح الأساسية للتغيرات الحاضرة في الفكرة الكاملة وراء الثورة العلمية التكنولوجية الرائدة . ونعني بهذا عملية التمدن بمفهومها الواسع . متبعين منطقها الباطني . تمييزاً خافياً يدخل في نطاق عمليات التصنيع . التي تعطي أساساً جديداً للمدنية يختلف عن الأساس الصناعي الكلاسيكي الذي استقرت عليه الحياة في معظم بلدان أوروبا المتقدمة وإلى حد كبير ما زالت كذلك .

وتعتمد نقطة البداية النظرية المختارة على تحليل المحاولات الأوز من أجل رسم خريطة تطورها المستقبل . إن تنوع صور المستقبل التي تم الوصول إليها عن طريق وسائل التنبؤ العشرين أو نحو ذلك والتي ووفق عليها وطبقت تنبع في جميع الأحوال من التقديرات المتنوعة للتقدم الصناعي وموقف الإنسان منها .

إذا افترضنا أن العامل الحاسم في المجتمع الصناعي المعاصر . الذي انبثق عن تجمع رأس المال ، هو الامتداد المطرد للعلاقات الاجتماعية . فإن تنبؤنا سيتم بمدى الإمكانيات التي ظهرت في عملية زيادة ومضاعفة رأس المال . ولهذا فستعتمد أساساً على الاستمرار من سلسلة لإجمالي الإنتاج القوي وتجمع رأس المال . وما زالت هذه أكثر الطرق انتشاراً لرسم خريطة للتنبؤات العامة للتطور الاجتماعي .

مثل هذا الاتجاه يعتبر انبجاءها منطقياً بدرجة كافية . ولكن هناك دليلاً واضحاً على أن العمليات التي

يتضمنها التطور الاجتماعي تتجاوز نطاق التزايد المتضاعف لرأس المال . لذا فإن الاستقرار الموحد من البيانات الحاضرة المتعلقة بتنتاج رأس المال لا يمكن أن يصلح أساساً وحيداً للتنبؤ . هذه النظرة تدل على أن النظام الصناعي سيسير في طريقه بمعدل متزايد، ولكن بمقياس يعتمد على خبرة عصرنا الحاضر ، ومن ثم دون اعتبار لاحتمال حدوث تغيرات أساسية في معاملات رأس المال الناتجة من تقلبات وتغيرات مركز الإنسان ، ولكن من النادر افتراض هذا ولو لمستقبل عديد بالسنوات العشر التالية أو نحو ذلك .

علم المستقبل الاجتماعي :

وقدم علم المستقبل الاجتماعي أساساً أفضل للتنبؤ في الظروف التي تشكل الآن إذ أن درجة تطور العلم والتكنولوجيا تعتبر المقياس الذي يمكن بواسطته تحديد تطور مدنية المستقبل . وتوجد دراسات براجماتية من هذا النوع صائبة تماماً ، تغطي التطور طوال السنوات العشرين القادمة (وهي الفترة النظرية لتطبيق الاكتشافات العلمية الأساسية) . وعلى الرغم من القصور الواضح لمثل هذه المغامرات الجديدة إلا أن النتائج التي تحصل عليها حتى الآن عن طريق هذه الوسائل تقرب أكثر فأكثر بدرجة كبيرة من الجبرى القلي للأحداث . ولكن مدى صور المستقبل المحتملة المروضة بهذه الطريقة معرض بشكل واسع - بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه يتسع أكثر فأكثر - لتأثير بارامترات غير معروفة حتى الآن، حتى تبث الصورة الشاملة للمستقبل فتصبح غماماً بعد قرات طويلة إلى حد ما ، وذلك بسبب علم تأكدنا من التأثير الذي قد تحدثه الظروف المادية والاجتماعية المتغيرة على قدرة الإنسان الخلاقة وعلى مدى وأهمية الاكتشافات والابتكارات المتوقعة .

وحلى أن ليس من المقبول أن نستنتج مستقبل تطور المدنية من التغيرات الاجتماعية ومن عمليات بادرة بثورة سياسية تسعى جاهدة لبناء علاقات إنسانية وحياة إنسانية على نهج سياسي خاص إن الصراع الداخلي لنظامين اجتماعيين . بطريقة أو بأخرى يحسب حسابة عادة ضمن البيانات الأساسية التي يعمل على أساسها المتنبئ بالمستقبل . ولكن طالما كانت التنبؤات لاتتعلق بالقوانين الأساسية للتطور الاجتماعي المعاصر على مستوى عال من التجريد ، وطالما كانت الميلول الاجتماعية والسياسية قد قدرت بعض النظر عن أساس المجتمع الذي تتطور تلك الاتجاهات بداخله وتكتسب أهميتها التاريخية الحقيقية من التغيرات التي تحدث فيه : فإن صورة المستقبل ستجمد حتماً بفعل تخمين ذاتي أو تفكير خيالي ، أو أنها كيدليل لذلك تنوف عند التسليم بإمكانية وقوع الاصطدامات، وعند حلول ظلام الخراب الشامل الذي يخيم على المستقبل . ولعدة سنوات خلت على الأقل اهتمت تنبؤات التطورات العالمية بطرق متنوعة بالاصطدام بين الحضارات المختلفة الموجودة على الأرض ، وبوجه خاص بالصراع المتزايد بين بعض الدول المتقدمة صناعياً وبين العالم الثالث : أي الدول النامية بوجه عام . وقد يبدو هذا مؤكداً لأن الاستقرار المباشر للاتجاهات

المعاصرة يؤدي بوضوح ، حتى ولو لفترة حياة جيل واحد ، إلى عواقب وخيمة ، ولكن من أجل هذا فقط لا يمكننا التنبؤ بصور المستقبل الممكنة دون فهم النطق الباطني لهاتين المجموعتين من الأنظمة الاجتماعية سواء في الأنظمة المتقدمة أو في العالم الثالث. ويمكن لهذا النوع من التحليل أن يساعدنا في الوصول إلى مفهوم لأنماط التفاعل المتعددة الممكنة بين هذين العالمين ، بل أيضاً للتحويل الأساسي للمسلك الخاص لكل منهما ، بينما إذا اتبعنا الطريقة العكسية ستضيق صورة المستقبل في عقدة الاتجاهات الداخلية التي لاتعمل والتأثيرات المتولدة خارجياً .

والخبرة المكتسبة في التنبؤ تلفظ تدريجاً أي اتجاه لا يتضمن جميع العوامل الكامنة في تطور الحضارة المعاصرة . ولكن سعة النظر ليست مرادفة لعمقه . إن التجميع المجرد للمادة لا يعطي عادة فهماً عاماً للعلاقات المتبادلة بين تركيب وديناميكيات العناصر المختلفة . وبين تفاعل العوامل الموضوعية والذاتية في عمليات معاصرة . وهذا هو المطلب الأساسي للتنبؤ العلمي العالي الحقيقى . ومع ذلك فلن تتمكن من إجراء مثل هذا التنبؤ دون الاستعانة باعتبارات شخصية بل باعتبارات قد لا تمت للموضوع بصلة في بعض الأحيان .

ولكن مع ذلك فإن النماذج الاستهلاكية الخام غير المقيمة تعتبر منبهة ليجرد أنها تعمل على تفهم هذه التضمنات الكامنة . ومن جهة أخرى فإن نقطة الضعف الكامنة في هذه النماذج تغرينا بتوحيد الظواهر السطحية التي نلاحظها دون أن نحللها أولاً ، داخل إطار صورة عامة ذات اتجاه علماني مفرد . نجد فيها فيما بعد أن عناصر عمليات اجتماعية مختلفة قد مزجت فيها جزافاً . وحيث إن الحركات المتناقضة يلغى بعضها البعض عادة أو يزيح بعضها البعض على أساس اعتبارات سطحية . فإن إمكانية التوليف الحقيقى تفقد كما أن صورة تطور المستقبل يستحيل وضعها داخل إطار عام أو إنياد مغزى لها . وفي الظروف الحاضرة . هناك فشل متوال للسير قديماً في الفصل التحليلي بين العمليتين التاريخيتين الأساسيتين اللتين ترتبطان فيما بينهما . ولكنهما تختلفان في منطقهما الباطني . كأنهما مفاهيم اجتماعية وإنسانية مختلفة في عملية التصنيع التي سيطرت على الدول المتقدمة في السنوات المائة المنصرمة . وعملية الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت في تحديد منظر هذه الدول ذاتها . وإلى في طريقها الآن إلى أن تصبح قلب حركات التمدن المستقبلية . وعلى هذا فإن الفرض الأبرز الخاص بطبيعة القوانين الداخلية للثورة العلمية والتكنولوجية باعتبارها قوة اجتماعية ذاتية التولد . يبرز الآن كنقطة بداية . وكمحور للتنبؤ العلمي . وفي نفس الوقت فإن التنبؤ العلمي قد يعرف به بل يجب أن يعرف به كوسيلة أساسية لفهم الثورة العلمية والتكنولوجية . ومن ثم الاعتراف به كسمة محددة للعلم الاجتماعي في عصرنا الحاضر .

مركز الإنسان في التنبؤ بالمستقبل :

من وجهة نظرا تعتبر الثورة العلمية والتكنولوجية على التقيض من الثورة الزراعية والصناعية في الماضي عملية في تاريخ المجتمع لا تتضمن مجرد تغييرات في وسائل خاصة أو في إجراءات التصنيع فحسب بل تتضمن تغييراً عالمياً ومستمرّاً في جميع القوى الإنتاجية للمجتمع الذي لم تعد تدخل فيه القدرة الإنتاجية للفرد العامل في الإنتاج المباشر (صناعة السلع) وذلك لأن العلم التطبيقى قد حل محله . لهذا فإننا ندخل ضمن دراساتنا للمستقبل البعد الفعلى الذى يشكل حجرة عذرة في أى تحليل آخر . إن التنبؤ لا يوضع في اعتباره عادة أكثر العوامل أهمية -و ربما كان أكثرها إلحاحاً- ألا وهو البارامترات وصور المستقبل الخاصة بمركز الإنسان والتغيرات التى تتسرى صور ومتطلبات الحياة البشرية . وقد أصبحت الحضارة المعاصرة ترى بوضوح كآلية علاقة ذاتية الحفاظ على نفسها تتحرك بدافع نابع من ذاتيتها . ويعادل هذا الوضوح في درجته أن البشر قد بدأوا يدركون الآن أن هذا الموقف يجب أن يتغير ، على الأقل في بعض نقاطه وإلى درجة ، وأن هذا التغيير يتفق مع إعادة تقويم القيم الإنسانية والتغيرات التى تحدث في وسائل معيشته . إلخ . ومن الممكن ملاحظة هذا الشعور المشتت بصفة مستمرة في معظم مدارس الفكر المختلفة في الوقت الحاضر ، فكل من مؤرخ التكنولوجيا د. محمود الأمريكى وخير وسائل الاتصال والسيطرة الإلكترونية السوفيتى ف ترازينيكوف والاقتصادى الفرنسى ج. فوراستيه ، يعبر عن تحوفه من «التباين بمباراة تكاد تكون متطابقة بين «عصر التكنولوجيا» و«عصر الإنسان» ، ويعتبرون السير بالمشاكل البشرية نحو تشكيل جديد مرتبطاً بالثورة العلمية والتكنولوجية . ومع هذا ، فيمكننا أن نجد هذه الفكرة في المناقشات الفلسفية التى أجراها م . هيلجر . الذى لم يكن يهتم بغيرها على الإطلاق أثناء «تحليله للمواقف» و «عرضه التاريخى والتكنولوجى لأحداث عصرا » أو تتبع المستقبل من «أجل وضع صورة له باستخدام الحساب» .

ولقد أصبحت دراسة العامل البشرى المتطلب الأساسى لإجراء تنبؤ أصيل . وتزايدت المتطلبات الأساسية باطراد في كل من المجالين النظرى والعمل فى ميزان القيم والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية التى سيتم تحليلها من وجهة نظر الحياة البشرية . وإن الإجابات المعتادة على مثل هذه التساؤلات - عندما لا تتفق من الصورة المقيدة للعمليات الأساسية التى تجرى في داخل الحضارة المعاصرة والنظم الاجتماعية ، ولكنها تبقى ببساطة من ملاحظة آثارها الخارجية تؤكد التوجه الإنسانى بل تخصه بوظيفة لها تأثيرها على مجموعة التغيرات المتنبأ بها - ولذا تميل إلى جعله جزءاً من عملية تطور الحضارة . ولكن مثل هذا التنبؤ يقوم على أساس غير سليم تماماً ، ومن المحتمل جداً أن يصبح خاضعاً للأهواء الشخصية حتى ولو توافرت أفضل النوايا

الحسنة . ويرجع هذا أيضاً إلى حقيقة أن علم المستقبل غالباً ما يتذبذب بين صراع أيديولوجي محدد خارجياً يسمى وراء نموذج إنساني للمستقبل وبين التنؤ البراجماتي الدقيق بالاتجاهات التكنولوجية والاقتصادية . وفي الحقيقة ترتبط هذه المشكلة حتماً في الوقت الحاضر بكل جهد يبذل للتنؤ لا يقوم على تفهم كامل للعمليات الاجتماعية المعاصرة بل على تقديرات تقريبية مستنبطة من اتجاهات سطحية مقنولة بطريق غير مباشر وغالباً ما تكون متشابكة بطريقة مقنولة .

ولا يمكن أن تكون بشرية التنؤ المعاصر عرضية أو اعتباطية . فالمسألة المحيرة في هذا الموضوع هي ما هو موقف الإنسان من تشكيل حياته ذاتها وكيف يتم تغيير ذلك في المستقبل . إن السمة المميزة للثورة العلمية والتكنولوجية تكمن بالفعل في هذا التغير الذي يعبرى العملية الحضارية . ففي النظام الصناعي الكلاسيكي للمجتمع البورجوازي . وفي عملية التصنيع التي تسببت في وجوده ، لم تلعب البارامترات التي ترتبط مباشرة بالإنسان وتطور قدراته دوراً مستقلاً وحامياً . لقد مثلت عوامل ثانوية حدها مجرى تطور المجتمع . وقد اعتمد النظام الإنتاجي أساساً على استخدام أناس معينين ثابتين في أماكنهم ك مجرد وحدات من القوى العاملة . وفي الواقع تضاءلت أهمية «العامل البشري» بالنسبة لكمية الآلات والمعدات المستخدمة . ومازالت تلك هي الحال السائدة حتى عصرنا الحاضر . ولكن مع هذا فإن التحليل الدقيق للتطورات الحالية في المجتمع وعلى وجه الخصوص للثورة العلمية والتكنولوجية التي حملت معها تغيرات اجتماعية عميقة يظهر أن تطور الإنسان وقدراته ، بشكلهما المنعكس على تطور العلم والتكنولوجيا والتدريب والمادة الخلاقة بجميع صورها . في طريقه لأن يصبح عاملاً متزايد الأهمية بل عاملاً حاسماً في التنؤ الطويل المدى . ومن المحتمل أن تنمية قدرات الإنسان تصبح على مرحلت معينة من التطور أهم عامل في تجديد القوى الإنتاجية . ومن ثم البارامتر الحاسم للتطور الاجتماعي بوجه عام . إنه في تلك الظروف وفي تلك الظروف فقط يمكن بل يجب إقامة دعائم التنؤ على سجل تغيرات مركز الإنسان وعلى التنؤ بتطور قدراته واحتياجاته الحيوية ودوافعه وطريقته حياته ونظام العلاقات والقيم .

مشاكل الفجوة المنهجية بين التنؤ الاجتماعي والتكنولوجي :

سنذكرنا أن النظرة المعقدة نحو المستقبل تحلها السرعة المتزايدة دوماً ، التي عن طريقها يجب أن نواجه وتفاعل مع آلاف التغيرات الفردية . إلا أننا لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نفهم علماً مستقبلاً معقداً بهذا الشكل دفعة واحدة . فإننا يجب أولاً أن نقوم ببعض التنظيمات بما في ذلك بذل جهد لفهم الطبيعة الأساسية للعمليات الاجتماعية المعاصرة منظوراً إليها ككل مترابط منطقياً . ويستدعي هذا المنهج أيضاً سلسلة طويلة من التنؤات البراجماتية المتخصصة بل أكثر من هذا فإنه يلزم الربط بين دراسات نظرية ونتائج تم الحصول عليها برامجياتاً بوساطة أنماط واختبرت بدقة . إنه فقط بإدماج الاتجاهات الحديثة تدريجياً ، قد نستطيع في نهاية المطاف أن نبذل جميع الجهود الممكنة بقصد بناء نموذج شامل للمستقبل .

وكما لاحظنا من قبل تختلف درجة الثقة والإدراك والأهمية بالنسبة للتنبؤ من مجال لآخر فيما يخص بالتكنولوجيا والمجتمع. ولكي نقيم جسراً على هذه الفجوة المنهجية قمنا بإجراء تجربة على نموذج ذى بعينين يشير بالأرقام (من صفر إلى ٣) إلى أى مدى يمكن للمبتكرات الاجتماعية أن تعمق المبتكرات التكنولوجية أو تسرع بها. صحيح أن التعبير الكمي للمفاهيم الاجتماعية والبشرية في الثورة التكنولوجية والعلمية يعتبر أساساً للقرارات المثل فيما يتعلق بمدى ضرورة تكيف التطور التكنولوجي مع البنيان الاجتماعي القائم وفي أى المجالات يكون أو إلى أى مدى يمكننا أن نحاول التأثير على البيئة الاجتماعية والألويات البشرية لاستغلال التقدم التكنولوجي بطريقة أفضل .

ومن أجل إجراء اختبار مبدئي لمعرفة إلى أى مدى يمكن للنموذج ذى البعدين أن يساعد على التفاهم بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والطبيعية قمنا باختيار مجالى تكنولوجيا الآلات الحاسبة وعلوم الاتصال البعيدة باعتبارهما مجالين يحتمل أن يحدث فيما تصادمات في غاية العنف مستقبلاً بين المفاهيم الاجتماعية الخاصة بالتقدم التكنولوجي التي تؤثر على الاقتصاد والمتطلبات الإنسانية المتعلقة بطررف العمل والحياة البشرية . وعلى هذا فقد حسم مثلاً الصراع بين الابتكارات المتوقعة في استخدام الآلات الحاسبة في إدارة الصناعة وبين الاتجاه المعارض القائم على استخدام الفكر البشرى الذى ظهر نتيجة العواقب الاجتماعية غير المواتية بسبب استخدامها. وقدان الإحساس بالمسؤولية والاستقلال .. الخ، حسم بتزييف آثار الإجراءات المضادة النعيفة التنظيمية منها والسيكولوجية . وكان اهتمامنا الرئيسى هو أن نقرر هل من الممكن التنسيق بين توقيت إدخال الابتكارات المتنوعة الممكنة المتشابكة في مجالى التكنولوجيا والتنظيم، ذلك التوقيت الذى كان في الأصل تنبؤاً . وبالمثل تم تطبيق هذه الطريقة في قطاع الاتصالات البعيدة على الصراع بين العواقب السيئة الناجمة عن تطور الفرد ووسائل الاتصال البعيدة الجماعية واحتمالات الاختيار بين المواقف البديلة لطريقتنا في الحياة كشرط ضرورى للحفاظ على أساس الإنسان بالحريّة الشخصية .

وعلى أساس التجربة التى حصلنا عليها بهذه الطريقة انتقلنا إلى مجال أكثر اتساعاً عنوانه « الإنسان والتكنولوجيا » هدفه الارتفاع بمستوى طريقة تشييد نموذج معقد متكامل يحاكي مبتكرات المستقبل وانجاءات التكنولوجيا وفاهيمها الاجتماعية والإنسانية . إن المقارنة المنظمة بين آراء مئات عديدة من المتخصصين والعامة على نسق طريقة دلّى في الإلكترونيات وتكنولوجيا الآلات الحاسبة والميكنة الصناعية ووسائل الانتقال الشخصية والتحضّر والغذاء والتغذية .. إلخ زدوتنا بأساس التنبؤ بتوقيت التفاعلات وطريقها . ولقد تم تحليل المفاهيم الاجتماعية للتغيرات التى حدثت في هذه المجالات بواسطة الثورة العلمية والتكنولوجية في ضوء المتطلبات المادية الأساسية لطريقة الحياة المستقبلية والتغيرات في أولويات سكان الحضرة ، والتغيرات في كل من الثقافة والأخلاقيات المنبثقة عن التقييم الطبقي للمستقبل للمجتمع . الخ وإن الفرض الهائى لهذه المحاولة التى ترى إلى إقامة جسر على الفجوة المنهجية بين التنبؤ الاجتماعي

والتكنولوجى هو تصميم نموذج من الممكن تقليده وتطبيقه عالمياً واختباره عملياً فيما يتعلق بالتخطيط الطويل المدى للتغيرات المهمة التى تؤثر على كل من المجتمع والتكنولوجيا

المجتمع وتشكيل صور المستقبل :

من الواضح أن الحاجة لمعرفة المستقبل ليست فى الوقت الحاضر - وذلك أقل احتمالاً فى المستقبل - شيئاً طارئاً أو مقصوداً على شخص أو جماعة أو متسا بطابع الحضارية أو ظاهرة ثقافية بحيث لا تنتمى بصفة لتطور الحضارة بل على العكس من ذلك إنها متعمقة الجذور فى طبيعة العمليات الاجتماعية المعاصرة ، وتنبع من قوانينها الخاصة بها ومن سماتها الجديدة . وبينما كان من الممكن النظر إلى الحضارة كعملية تلقائية التطور كما هى الحال فى النظم الصناعية الكلاسيكية فإنه لم يكن من الممكن اعتبار التنبؤ عنصراً محدداً متكاملًا لهذا التطور، بل كان من المقدر له أن يعتبر بالأحرى كترقب من الكماليات أو حتى كوسيلة لتحاشي المشاكل المعاصرة، ولم تكن الظروف المواتية لتطوره لتتخذ شكل نظام علمى موجودة حينذاك.

إن الأمور أصبحت تختلف تماماً عندما احتلت أوجه نشاط الإنسان وتطور قدراته مكانها كعوامل مستقلة فى أساس التقدم الاجتماعى . فى هذه الظروف يصبح التفكير الواعى فى المستقبل مقوماً عاماً للتطور المعاصر، وبدونه تصبح احتمالات التسارع . وفى هذه الحالة لا يعمل التفكير فى المستقبل على حجب حدود الإدراك الذاتى للإنسان . بل على التقيض من ذلك بشكل جزئياً أساسياً فى حياة كل فرد وفى التغيرات التى تحدث فى مكانة الإنسان فى المجتمع وفى ميكانيكية الحضارة . إنه يصبح واحداً من متطلبات تقدم الإنسان وواحداً من المسالك التى يستطيع من خلالها تحقيق إمكاناته . وفى هذه المرحلة يستطيع الجهد البشرى أن يتميز بالاستغلال المحض للفرص العرضية المنبجعة عن ضروريات التطور التاريخى وأن يكرس جهوده تدريجياً بمعدلٍ مطرد للكشف من أجل المستقبل باعتباره بدءاً لتحقيق الذات البشرية فى الحاضر عن الاحتمالات الغريبة التى خلقها التطور البشرى .

إن النماذج المقلدة من النوع المستخدم لتحليل الحضارة الصناعية ليست فى حد ذاتها كافية لتوفير مفهوم لهذه الدروب الجديدة للتطور الاجتماعى . فالثورة العلمية والتكنولوجية تعتبر واحدة من العمليات الاجتماعية التى يجب الاعتراف بمنطقها لا عندما تصل إلى شكل كلاسيكى كامل التطور فحسب كما كان الحال بالنسبة للعمل النظرى الذى نفذ فى ثورة القرن التاسع عشر الصناعية بل فى مرحلة مبكرة أثناء تطورها . وإن تقدير اتجاهاتها واحتمالاتها المستقبلية هو فى الواقع عامل حاسم فى تقدمها . إن الشكل الكلاسيكى للنموذج المقلد الكامل التطور لا يكتفى على الإطلاق لأن العملية لا تجري فى داخل أبعاد وضعت مقدماً بل إنها تفتح بدءاً جديداً فى كل مرحلة من مراحل فتحها .

إنه بسبب الاتساع المستمر لدى الاحتمالات المعروضة للاختيار فقط فإن وضع صور المستقبل يصبح بالضرورة ظاهرة مستمرة طويلة المدى تمتد عبر المجتمع تضم فيما بينها ثلاث مكونات : العنصر العلمى والتكنولوجى ، والعنصر الحاكم (السياسى) ، وعنصر الرأى العام الديمقراطى . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى التفكير بأن لإلزام المجتمع ثوب الاشتراكية هو النسق الوحيد المطلوب الذى يخلق أو يطلق المجال للظروف المواتية للتفاعل الديناميكي لهذه العناصر ، إذن فإن اكتشاف المستقبل وتشكيله يسير مترامناً وبشكل مستمر خلال الأطوار الثلاثة التالية :

١ - الطور العلمى : الذى يحدد أشكال المستقبل البديلة الممكنة والنتائج المترتبة على التطور الحضارى ، وهنا يكون تشكيل المستقبل متحرراً من التعصب ومن الحلول المتحيزة ، ويعتمد أساساً على توضيح ظروف واحتمالات تطور الطاقات البشرية .

٢ - على أساس المعلومات التى يزودنا بها الطور الأول يجرى وضع الخطط لجميع مستويات وضع القرارات وبمهدد الطريق أمام تنبئ الابتكارات المنبجعة عن الثورة العلمية والتكنولوجية مع الإشارة بوجه خاص لطريقة المعيشة ، وظروف العمل المثلى والمستويات المعيشية ، والتمييز بين التقدم المادى والثقافى . . إلخ

٣ - باستخدام المعلومات التى زودنا بها الطور الأول وعلى أساس القرارات التى اتخذت فى الطور الثانى يقرر الرأى العام الديمقراطى الأولويات والأهداف والمعايير الاجتماعية . ويسمح هذا بمقارنة وتوحيد وتفضية وجهات نظر الخبراء والمنظمات التى تتخذ القرارات مع الاهتمام اللازم بالنظرة الموضوعية نحو تطوير قدرات الإنسان الخلاقة فى أى مجتمع .

ومن الواضح أنه فى مجتمعتنا الحاضر لا يمكن إحداث هذا التفاعل المتعدد الوجوه دون صراع واحتكاك وعاطلة ، وكثيراً ما تعترض ذلك ضغوط من جانب أو آخر وبوجه خاص من جانب المصالح المكتسبة . وهذا بالطبع معرض لتشتيت عملية وضع صور المستقبل بأكلها أو إيقافها فى مرحلة معينة .

وليس الغرض من هذا المقال إعطاء تعليمات جافة ومحددة لتنظيم عملية التنبؤ ، بل هو ببساطة إبراز الظروف التى قد تصبح فيها الأبحاث الخاصة بصور المستقبل عاملاً إيجابياً فى الجهود التى تبذل للسيطرة على تطور المجتمع . ويجب أن تشمل هذه الظروف إلى جانب تشكيلها لنموذج علمى لصور المستقبل الممكنة على اختيار مخطط للمتغيرات المثلى ، وأن تشمل فى نهاية المطاف على مشاركة ديمقراطية علنية فى تشكيل صور المستقبل .

(مترجمة عن الشيكية)

عِلمُ المُستقبل

ومشكلة القيمة

بقلم • إيرين تافيس
ترجمة • د. زكريا إبراهيم

على الرغم من أن الناس عبر العصور المختلفة قد أظهروا اهتمامًا بعملية التكهّن بالمستقبل ، إلا أن العقد السادس من القرن العشرين ربما يدخل التاريخ باعتباره العقد الأول الذي تمت فيه محاولة القيام بعمل منهجي على نطاق واسع بصدد هذا الموضوع .

ولسوف يبقى للتاريخ أن يقرر ما إذا كانت هذه الظاهرة سوف تتحول خطوة جديدة فإ دلالتها في معرفة الإنسان وسيطرته على بيئته ، أو ما إذا كانت ستبقى في نظر الناس مجرد بدعة استحدثت في أيامنا هذه .

ولكن وجود ذلك العدد الذي لم يسبق له مثيل من العلماء ، وجماعات الدارسين - ومراكز البحث ، والمطبوعات موقوفة على دراسة المستقبل إنما يعني أن الفكرة إنما تؤخذ على نحو جدي في كثير من الأساط .

ولقد استحوذ هذا الموضوع على الخيال الشعبي كما استحوذ أيضًا على اهتمام قادة الحكومة والصناعة والجامعات .

ولربما يكون من الممكن أن تعقب جذور هذا الاهتمام بدراسة المستقبل فترده إلى تصاعد الإحساس أو الوعي بسرعة التغير - والافتتان بنمو العلم والتكنولوجيا ، والاهتمام المتزايد بالحاجة للسيطرة على التكنولوجيا ، وتأسيس بعض وسائل التخطيط الاجتماعي .

ولكن على الرغم من كل هذا النشاط المحموم - بصدد هذا الموضوع - فإن السؤال هو : هل هناك الكثير من المادة أو الحقائق الموضوعية في علم المستقبل المعاصر لم يمر من الكرام .

كاتبة المقال : إيرين تافيس : اشتغلت باحة مساعدة في برنامج هارفارد
التكنولوجيا منذ عام ١٩٦٦ . وهي الآن رئيسة تحرير مجلة كميتر
امباكت Computer Impact

مترجم المقال : الدكتور زكريا إبراهيم : أستاذ كرسى الأخلاق بكلية آداب
القاهرة ، حاصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، له مؤلفات عديدة
من مثل « كانت أو الفلسفة التقديرية » ، « ويجبل أو المثالية المطلقة » .

الواقع فإن أغلب الدارسين الجادين في هذا المجال حريصون على حصر الإيضاحات التي تتعلق
بتحديدات المتاهج الحالية في التنبؤ ، والصعوبات الجوهرية التي تكتنف عملية التحديق في بلورة
المستقبل السحرية ، هل عملية التنبؤ تندرج أساساً تحت باب الفن أو العلم .

ولقد علق روبرت نيب Robert A. Nisbet — أحد النقاد المشددين لدراسات المستقبل قائلا :

« إن الاختلاف البارز والجديد بالنسبة للمجتمع الأمريكي سنة ١٩٦٨ لم ينبثق عن المجتمع الأمريكي
سنة ١٨٦٨ ، وذلك مهما كان من ولعنا بالاستخدام المجازي المحب لكلمة النمو ، تلك الكلمة التي
تخلدونا فكرياً لكل ما ينضوي تحتها من كلمات مريحة مثل : الاستمرار الازتقائي ، والاتجاهات ،
والملاحظات العلمية ، وما شابه ذلك »^(١) .

ولكن لو أن محاولات التنبؤ بالمستقبل لم تصمد لامتحان المستقبل ، فليس معنى ذلك أن تلك المحاولات
ليست بذات قيمة موضوعية على الإطلاق . وذلك لأنه — كما يلاحظ نيب — « الفائدة الحقيقية لكل
تلك الكتب والتقارير السريعة المتجمعة عن المستقبل إنما تكمن في تلك الإدراكات التي تتضمنها حول
الحاضر ، وهي تلك الإدراكات التي تقوم غالباً بتويرنا ، وكثيراً ما تقوم بمهمة تزويدنا بالمعلومات ،
وأحياناً تتم بطابع نقاذ » .

وما لاشك فيه أن هذه النقط وحدها هي مما يستوجب الاهتمام لأنه ليس هناك ما يشجذ انتباه المرء

لا بدور حوله في الحاضر مثل أن توكل إليه مهمة النظر بإمعان إلى المستقبل . وبالمثل فإن دراسة المستقبل ربما تكون نافعة في تقوية الاهتمام بنواحي القصور الحالية في دراسة القيم ، ومن ثم في استحداث أبحاث تخصص لتلك المشكلات . ومن المحتمل أن يحدث ذلك لأن علم المستقبل يتطلب دراسة تغير القيمة كما تثير دراسة المستقبل أسئلة هامة عن القيم .

وفي هذا المقال سوف نعرض للدراسة هاتين الملاحظتين بين علم المستقبل والقيم .

علم المستقبل ودراسة القيم :

إن البواث التي تكمن وراء دراسة المستقبل لا تختلف عن تلك التي تركز عليها معظم البحوث العلمية والدراسات الاجتماعية العلمية . وهذه البواث هي : الفهم والتحكم . بيد أن الاهتمام بالمستقبل قد يبدو على وجه الخصوص أكثر ارتباطاً بعملية الضبط أو التحكم ، أعني بمحاولة التخطيط ورسم سياسة تضمن لنا اختيار أفضل مسار ممكن للعمل أو السلوك من بين الاحتمالات العديدة التي يقدمها لنا المستقبل . وإن هذه الرابطة بين علم المستقبل والسلوك الاجتماعي إنما هي التي تجعل من الأهمية بمكان أن نضطلع بدراسة المستقبل .

إن عالم المستقبل المعنى بوضع سياسة توجيهية يحد لزماً عليه أن يتساءل عن القيم التي تستطيع — أو ينبغي لها — أن تضطلع بدور الخطوط الموجهة للعمل أو السلوك . ولكن هذا التساؤل سرعان ما يشير أمامنا سؤالاً شائكاً آخر ألا وهو : كيف نقيم مدى رغبتنا في أن تستمر حالة ما من الحالات في المستقبل ؟ . وحتى لو أمكننا أن نحدد — بدقة ووضوح — القيم التي تكمن وراء بعض الأفعال السائدة، فهل تبقى تلك القيم ذاتها فعالة في المستقبل ؟ . ولقد لاحظ آيكل بحق أن التنبؤات التي يراد لها أن تقوم بدور توجيهي أو إرشادي تظل ناقصة اللهم إلا إذا استطاعت أن تقدر درجة ميلنا للنواحي المتنبأ بها بين بدائلها المختلفة في المستقبل .

ولو أننا افترضنا أن هذا الميل (الناحية المتنبأ بها بالذات) سوف يتحدد بمقتضى تفضيلنا في المستقبل أكثر مما يتحدد بمقتضى تفضيلنا الراهن لكان علينا — عندئذ — أن ننبا بقيمة قبل أن نستطيع التنبؤ بمستقبلنا تنبؤاً له قيمته . أو بالأحرى ما دامت القيم سوف تتأثر بحالة العالم في المستقبل فلا بد لنا عندئذ أن نجد أنفسنا يلزماً ما يطلق عليه علماء الرياضة اسم مشكلة التردد : إذ سيكون علينا عندئذ أن ننقل من التقييم إلى التنبؤ لكي لا نلبث أن نرتد إلى التقييم .

هذا التناوب في المنظور الزماني — من الحاضر تارة ومن المستقبل تارة أخرى — إنما هو الذي يجعل من دراسة القيم أمراً عسيراً بمكان بالنسبة إلى عالم المستقبل المرجح .

ولكن حتى لو أننا وضعنا جانباً اهتمامنا بالتخطيط والتوجيه فإننا لا يمكننا أن نضطلع بمحاولة دراسة المستقبل أو فهمه محاولة ذات قيمة دون أن نضع مسألة تغير القيمة في الحسبان . لأنه مادام بناء المجتمع وطبداً غير معقد فإن التوقعات القائمة سوف تستمر أمداً طويلاً من الزمان . ولكن إذا ما تغير المجتمع فإن هذا التغير سوف يتمكس في الحال على التوقعات المتغيرة . وبالضرورة فإن البناء المتغير للمجتمع سوف يصحبه إعادة عملية تقويم الموقف وتحديده من جديد . إن أى نظام اجتماعى جديد لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون عمليات إعادة التقويم والتحديد ، نظراً لأنه من خلال تلك العمليات وحدها سوف يتصرف الأفراد بطريقة جديدة ويستجيبون للمنبهات الجديدة . وهكذا فإن عملية التقويم ليست ببساطة مجرد ظاهرة عرضية ولكنها أحد مظاهر التغير الاجتماعى ^(١) . . . إن المستقبل سوف يحى مختلفاً من بعض نواحيه عن الحاضر وذلك لأن القيم التى توجه السلوك الاجتماعى سوف تكون قد تغيرت .

ولقد أورد آيكل مثالا مقنعاً بين من خلاله كيف أن تغيرات القيم بمقدورها أن تجعل تكهناتنا عن سنة ٢٠٠٠ بعيدة عن الصواب بصورة مزرية . فهو يذكرنا بالرأى الذى ساد منذ بضع عشرات من السنين والذى يعتبر أن النمو السكانى البطيء شىء مئى ، أما الآن فإن أناساً كثيرين يؤيدون تثبيت عدد السكان أو على الأقل الحد من تزايدهم ، هنا فى حين أن الكساد أو الركود الاقتصادى ما زال ينظر إليه باعتباره أمراً سيئاً . أما فى سنة ٢٠٠٠ فإن الكثيرين منار بما يؤيدون ما ذهب إليه جون ستينوارت مل بصدد « الحالة المستقرة لا فى المجال السكانى فحسب لكن أيضاً فى المجال الاقتصادى » (ولكن ليس فى مجال الثقافة) . ولو حدث هذا فإن النمو الاقتصادى سوف يكون أصغر حجماً مما نتوقع له الآن بالاستناد إلى التبادل القائم بين تزايد السلع وتزايد البطالة . ومن هذا المنطلق فإن الناس سوف يصبحون أقل اهتماماً بالنمو الاقتصادى . وهكذا فإن تنبؤاتنا بشأن النمو الاقتصادى لن تنقصها الدقة فحسب بل إنها سوف تصف لنا سمات لن تنبئ بالاهتمام تماماً سنة ٢٠٠٠ .

إن هذه العلاقة التى لا تنفصم بين القيمة والمظاهر الأخرى للتغير الاجتماعى إنما هى التى تنير لدينا التساؤل عن شرعية الجهد القائم على أساسه علم المستقبل بأسره ، اللهم إلا إذا استطعنا أن نبتكر بعض وسائل التنبؤ بالقيم ونقوم بإدماجها فى مناهج البحث التى يستعملها عالم المستقبل . إن الباحث لكى يحدد طبيعة القيم التى تسود فى زماننا المعاصر وتلك التى سادت فى الماضى القريب لا بد أن يكون تحت تصرفه مجموعة هائلة من الوسائل الفنية التطبيقية لقياس ، مثل أبحاث المسح الاجتماعى ، وطرق الملاحظة العلمية للسلوك، وطرق تحليل السلوك الاختيارى (بما فى ذلك أوجه إنفاق الوقت والمال) ،

(١) انظر كتاب : أمن الممكن تقويم التنبؤات الاجتماعية ؟ لفريد شارلز آيكل ، الذى صدر عام ١٩٦٧ ،

كما لا بد أن يكون لديه تحليلات كافية للفنون ، ووسائل الإعلام الجماهيرية ، والقوانين ، والقانون الشعبية ومختلف تلك الوثائق العامة . ولكن مثل هذه الوسائل التطبيقية ليست قابلة للاستعمال في دراسة قيم المستقبل .

ما هي المناهج التي يمكن أن تستعمل في التنبؤ بتغير القيمة ؟ إذا افترض المرء باديء ذي بدء أن تغير القيمة إنما يحدث استجابة للأوضاع الاجتماعية المتغيرة ، وإذا كانت التغيرات في الأوضاع الاجتماعية مما يمكن التنبؤ به فإن المرء عندئذ يستطيع أن يتنبأ بتغيرات القيمة التي يحتمل حدوثها .

إن أغلب المحللين الذين يحاولون تحديد طبيعة قيم المستقبل يستخدمون طرائق مختلفة للتعبير عن وجهة نظرم (بصدد الموضوع) . وعلى كلِّ فإن طريقتين (من الطرق المستخدمة) تعانيان قصوراً في التصور ، بينما الطريقة الثالثة – وهي طريقة حديثة الظهور في كتابات أولئك العقاد الاجتماعيين الذين يكشفون عن تباطؤ تغير القيم بالقياس إلى سرعة التغير الاجتماعي لم توضع بعد موضع الاختبار .

إن تطبيق هذا المنهج في الشكل الأول يتخذ طابعاً أشبه ما يكون بتمرين في الاستنباط المنطقي دون استخدام أى نموذج لعملية تغير القيمة . ومعنى هذا أن أصحاب هذه الطريقة إنما يفترضون هنا وجود تطابق حتمى بين التغير البنائى من جهة وتغير القيم من جهة أخرى . وهكذا نجد أن كلا من Kahn ووينر Wiener قد رسم خطاً متصلاً « للعمل » ، فوقفنا حيال العمل يبدأ من اعتبارنا للعمل موقفاً عارضاً « أو وسيلة لكسب العيش » ثم يمضى إلى اعتبار العمل « رسالة » وعليه فإنهما يتنبآن بأن الأمريكيين في سنة ٢٠٠٠ سوف يتزايد تحوُّلهم إلى نهاية ذلك الشوط (غير المتوقعة) . ففي ذلك الوقت – على حد قولهم – « فإن ذلك الرجل الذى سوف يتقدح حماسة للعمل مفضلاً إياه على كل القيم الأخرى سوف ينظر إليه على أنه رجل تمس . إن لم يكن رجلاً عصائياً ذا نزعة ضاركة هدامة . وحتى أولئك الذين يرون في العمل تلبية لنداء الواجب فمن المحتمل أن ينظر إليهم باعتبارهم أنانيين ، وفي متنى ضيق الأفق ، أو باعتبارهم أناساً مقهورين مغلوبين على أمرهم » . ويبدو أن هذه التنبؤات تقوم بصفة أساسية على افتراض أن الوقت المخصص للعمل سوف يتناقص تناقصاً ملحوظاً في سنة ٢٠٠٠ . وعليه فإن القيم التي ترتبط ارتباطاً تقليدياً بالعمل سوف تعانى اضمحلالاً مماثلاً . ومع ذلك فإن استمرار بقاء القيم التقليدية على الرغم من أنها قد تكون غير متوافقة أو متلائمة مع الأوضاع الاجتماعية المتغيرة إنما يلحظ هذه المعادلة السهلة التي تعجز عن أن تدخل في حساباتها البطء الزماني في عملية التغير الاجتماعي . ويبدو أن أغلب الطلبة في المجتمع الأمريكى يجمعون على أن القيم الموجهة للعمل بالرغم من أنها تنقلص تدريجياً ، إلا أنه من غير المحتمل أن تعانى مثل هذا التغير الجذرى في مدى الثلاثين عاماً القادمة .

ويبدو أن مثل هذا الدليل المستخلص من دراسات المخالين إلى القاعدة والعمال الذين اختزلت ساعات عملهم الأسبوعية إنما يشهد باستمرار سيطرة أخلاقيات العمل . والواقع أن كثيراً من المتفاعلين لا يستطيعون أن يتخلوا عن الأخلاق البروتستانتية فضلاً عن أننا نجدهم يشعرون بأنهم لم يعودوا ذرى نفع اجتماعي بمجرد توقّفهم عن العمل . وكثير من العمال الذين حصلوا على فراغ أكبر يقضون أوقاتهم تحت ضوء القمر ويشغلون أنفسهم بضروب من النشاط السريع المحموم . ومن هنا فإن محاولة استنتاج تغير القيمة بطريقة مباشرة من التغيرات البنائية إنما هي محاولة قد تفضي إلى نتائج لا تتفق مع الوقائع الاجتماعية .

أما الطريقة الثانية لمحاولة التنبؤ بتغير القيم بوصفها استجابة للتغيرات الاجتماعية المتوقعة فإنها طريقة تستخدم نموذجاً خاصاً لضروب التغير التي تلحق القيم . ولقد قام ريشتر Rischert (وهو أحد ممثلي هذا الاتجاه) بدراسة علمية استخدم فيها نظاماً تعظيماً لضروب « التدرج التصاعدي » وما يتطلبها من ضروب التدرج التنازلي للقيم القائمة بالفعل . وهنا يكون تحليل العلاقة القائمة بين التكلفة والفائدة هو الذي يحدد ما إذا كانت أية قيمة جزئية من المحتمل أن تتدرج صعوداً أو هبوطاً في سلم التغير الاجتماعي . وعلى هذا الأساس فإن ريشتر يتنبأ بأن القيم القومية سوف تهبط أسهمها نظراً لأن تكلفة العمل على استبقائها سوف تكون باهظة ، في حين أن الاعتبار الاجتماعي سوف ترتفع أسهمه بينما تهبط قيمة التيسر الآلي بوصفه مجرد حركات آلية لا تخلو من صلابة اقتصادية واجتماعية فضلاً عن أن حجم النظام الاجتماعي يتعده سوف يتسعان ويزدادان امتداداً .

وقد تبدو مثل هذه النظرة مغرية نظراً لما تطوى عليه من محاولة ربط التغيرات الاجتماعية النوعية بتغيرات القيم النوعية عن طريق مجموعة من الافتراضات المرتبطة بالعوامل المؤدية إلى تقوية أو إضعاف التمسك بالقيم ، ولكن هذه النظرة سرعان ما تنهادى إلى أقصى حد بسبب تلك المتناقضات التي لن تلبث أن تصبح واضحة جلية بمجرد ما نعلم إلى تطبيق النموذج الذي تستند إليه . وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن هبوط قيمة الفردية أو الحياة الخاصة غالباً ما يكون نتيجة محتملة لانفجار السكان وازدحام المدن ، في حين أن ثمة رد فعل لقيام دولة شقيقة كبرى يتمثل في إمكانية التنبؤ بحدوث تزايد في القيم الديمقراطية (لمواجهة التهديدات الصريحة التي تنشأ عن قيام تلك الدولة بما يتطلب المزيد من الجهود الاستثنائية) . وليس من الواضح لماذا يؤدي التهديد الذي تتعرض له إحدى القيم إلى هبوط أسهم الفردية وارتفاع أسهم القيم الديمقراطية ، ولعل الافتراض الذي يكمن من وراء ذلك هو أن القيم الديمقراطية أكثر أهمية من القيم الفردية أو الخاصة في المجتمع الأمريكي ومن ثم فإنها سوف تظل قائمة على الرغم من التكاليف الباهظة التي تتطلبها . ولكن مثل هذا التفسير لن يكون كافياً لبيان السبب في تزايد قيمة الجمال و طبعياً

كان أم فنياً ، في حين أننا نلاحظ أن هذه الظاهرة تفرق بالاضطرار السكاني وازدحام المدن . ولو صح هذا التأويل لكانت تلك القيمة بدورها معرضة للتهديد ولكانت قلة من المحللين هي وحدها التي تنسب إليها مركزاً بارزاً بصفة خاصة في المجتمع الأمريكي ، فضلاً عن ذلك فإن ثمة قصوراً في هذا النموذج إذا كان من شأن قوة التمسك بأية قيمة جزئية في الحاضر أن تصبح هي العامل الرئيسي المحدد لقوة التمسك بتلك القيمة ذاتها في الموقف الاجتماعي المتغير للمستقبل .

والواقع أن أبسط نموذج للتغير الاجتماعي إنما هو على وجه التحديد ذلك الذي تهبط فيه درجة قيم كانت فيما مضى قيماً رئيسية أو أساسية والعكس بالعكس .

وثمة طريقة أخرى يمكن اصطناعها لمحاولة التنبؤ بتغيرات القيم مع مراعاة تلاقى بعض مظاهر الخطأ أو النقص الكامنة في الطريقتين السابقتين اللتين أوجزناهما فيما سلف . وهذه الطريقة سوف تأخذ في اعتبارها ظاهرة « التخلف الثقافي » ، كما أنها لن تنسب أية قيم إلى الأجيال المقبلة بالاستناد إلى القيم الراهنة .

وسوف يكون على هذا المنهج أن يفحص أوجه التضارب الحالية بين المتطلبات الاجتماعية من جهة وأنماط القيم التقليدية من جهة أخرى ، وأن يلاحظ تلك القيم التي يبدو أنها في حاجة إلى التغير . وسوف يكون في وسع الفكر عندئذ أن يتقدم صوب اتجاه التغير والسرعة ومن المحتمل لمثل هذا التغير أن يحدث وفقاً لها . وستكون المشكلة الرئيسية عندئذ هي أن نحدد ما إذا كانت الشروط اللازمة لبناء القيم الجديدة قائمة بالفعل أو ما إذا كان من المحتمل أن تكون في طريقها إلى الظهور .

ولنتظر على سبيل المثال إلى واقعة استمرار القيم الفردية في الولايات المتحدة : فإننا هنا بإزاء مثال لقيم هي في تعارض تام مع الأوضاع الراهنة . والواقع أن تلاقى كل من التغيرات السياسية والاقتصادية الأمر الذي تولد عنه اتساع قطاع السلع العامة ، فضلاً عن تزايد تدخل الحكومة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تحقيق المزيد من التخطيط الاجتماعي : كل هذه العوامل قد أدت إلى إثارة مشكلات خطيرة حول مدى صلاحية نسق من القيم يقوم على مجموعة من المسلمات الفردية . ولا كان من الملاحظ أن تكاليف السلع العامة وأرباحها – وهي تلك السلع التي تستهلك بالمشاركة وفقاً لقاعدة « الكل أو لا شيء » ؛ كالمياه النقية مثلاً أو النقل بوسائل أسرع من الصوت – يتم تقاسمها في العادة دون أدنى تمييز فإن توزيع تلك السلع والتحكم فيها بطريقة ملائمة يتطلبان نوعاً آخر من التدخل غير ذلك الذي ينطوي عليه السير الآلي لميكانيزمات السوق .

والواقع أن توافر كثافة عالية للسكان جنباً إلى جنب مع قيام تكنولوجيا واسعة النطاق لها فروع

متشعبة واسعة المدى يؤدي أيضاً إلى ظهور الحاجة إلى المزيد من التخطيط والطرق التنظيمية .
 وحين نأخذ بأمثال هذه الطرق فإننا نجد أنفسنا عندئذ مضطرين إلى التقليل من درجة الاستقلال
 الذاتي للأفراد الذين يضطرون بمهمة اتخاذ القرارات . وحلول أمثال هذه المشكلات كشكلية التحكم في
 السكان مثلاً أو مشكلة التحكم في ظاهرة التلوث تتوقف على فرض المزيد من القيود على
 سلوك الأفراد . ولو أننا قبلنا هذه القيود لنشأ عن ذلك تغير جليدي في اتجاه المزيد من التوجيه الاجتماعي
 للقيم . ولكن كيف لمثل هذا التوجيه أن يستحيل إلى نظام اجتماعي ، وما هي الاختبارات التي سيكون علينا
 عندئذ أن نلتجئ إليها ؟ . إن تحليل أمثال هذه المسائل الصعبة لا بد من أن يتخذ نقطة انطلاقه
 من جهد يبذل لوضع جغرافية اجتماعية للقيم الفردية والجماعية . ما هي الجماعات التي يبدو أنها أكثر
 ارتباطاً بالقيم « القديمة » وما هي الجماعات التي يبدو من هذه الناحية أنها أكثر اتجاهًا نحو المستقبل
 وما هي « التكنيكات » التي تستخدم بصفة خاصة مميزة من قبل هذه الجماعة أو تلك لتدعيم
 معتقداتها ؟ .

إن النتائج التي قد ترتب على مثل هذا البحث لن تكون بالتأكيد سوى مجرد محاولات ، ولكنها
 مع ذلك قد تكشف لنا عن الميزة التي ينسبها « نسب » إلى علم المستقبل ألا وهي أنه يلقي ضوءاً على
 الحاضر . والواقع أنه قد يكون من حقنا أن نسأل عما إذا كان في استطاعة علم المستقبل أن يصل يوماً
 إلى نتائج يمكن أن تكون مشروعة أو بما يعول عليه . وما دمتنا قد سلمنا بهذه الحقيقة فإن الجهد
 الذي يضطلع به علم المستقبل قد يكون ذا بال بهذا المعنى المحدد أعني باعتباره علماً يسلط بعض
 الأنوار على المشكلات القائمة بالفعل . وأما إذا لم نعرف بما في علم المستقبل من حدود وإذا لم نسلم بأن
 نتائجه هي مجرد محاولات لا حقائق فإن ثمة خطراً يتهددنا حين ننظر إلى قرارات السياسة ذات المدى
 البعيد بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات غير الصحيحة .

متضمنات القيم في علم المستقبل :

إن فكرة وجود بعض المخاطر التي يشتمل عليها أخذنا لعلم المستقبل بصورة جدية أكثر من اللازم
 إنما تقودنا في اتجاه مضاد للروح التي تقف خلف هذا العلم ، تلك الروح التي تقوم على الرغبة في
 تشكيل مستقبل المجتمع برور أكثر في توافق مع قيمنا . وإذا كان عرافو المستقبل في الماضي السحيق
 قد رأوا في أنفسهم موضحين أو شارحين لقدر الإنسان أو مصيره ، فإن متنبئ اليوم إنما يحاولون أن
 يكشفوا الغاب عن المستقبل لكيما يستطيع الإنسان ضبطه والسيطرة عليه . وهذا العنصر بالذات -- في

صميم علم المستقبل - هو الذى يثير الكثير من الأسئلة حول مدى ما يتضمنه من قيم .

يبد أننا حتى لو تركنا جانباً - إلى حين - مسألة العلاقة القائمة بين علم المستقبل من جهة ، والسياسة العامة من جهة أخرى ، فإننا منجذ أن نمة قيماً ضمنية ستظل ماثلة في صميم دراسة المستقبل . وآية ذلك أنه قد تكون للبحث الاجتماعى نتائج مباشرة ، حتى في حالة انعدام كل ارتباط بينه وبين قرارات السياسة العامة . وهذا ما يتحقق على الأنحاء الثلاثة التالية : فهناك أولاً : ظاهرة طالما لاحظها الباحثون ، ألا وهى ظاهرة التنبؤ الذى يحقق نفسه بنفسه ، بمعنى أن يقوم المرء بوضع بعض التكهّنات عن الأحداث ، فيساعد بذلك على تحقق تلك الأحداث نفسها . ولعلّ من هذا القبيل مثلاً ما قد يحدث حين يسود الاعتقاد بأن الحرب واقعة لا محالة ، فإن هذا الاعتقاد قد يؤدى بمجمل الشعوب المعنية إلى التصرف بطريقة معينة تحيل التكهّنات إلى حقيقة واقعة .

والملاحظ ثانياً - على العكس مما تقدم - أن عملية الكشف عن بعض التنبؤات الخاصة بالمستقبل قد تتدخل في صميم العمليات الاجتماعية فتؤدى بها إلى تغيير اتجاهها . والمثال الكلاسيكى هنا هو ذلك الذى ينطوى عليه التنبؤ بما سوف يحدث في سوق الأوراق المالية : فإن الأطراف المعنية تأخذ في حساباتها تلك التكهّنات ، وتغير من سلوكها وفقاً لما تقضى به تلك التنبؤات ، فتحدث بذلك نتيجة مغايرة لتلك التى سبق التنبؤ بها . وأخيراً : نلاحظ أننا نحيا في عصر « وسائل الإعلام الجماهيرية » ، فليس يدعاً أن يكون من شأن إذاعة (أو نشر) بعض المزاعم أو الافتراضات عن طبيعة السلوك البشرى والواقع الاجتماعى ، إحداث تأثير مباشر على سلوك السكان ومواقفهم الوجدانية . وخير مثال لهذا النوع من التأثير ما أحدثته نظريات فرويد في تربية الأطفال على الوسائل التربوية المستخلصة بالفعل في الولايات المتحدة . ولو أننا انتقلنا إلى دائرة أوسع لأمكن أن نقول إن للعلماء الاجتماعيين ورجالات علم المستقبل تأثيراً أكبر في نشر « مناخ عام من الآراء » ، كما يحدث بالفعل حين ينتشر الرأى القائل بـ « النسبية الثقافية » أو المفهوم السائد عن « حضارة الفقر » . وهنا تصح العبارة التى قالها و . ا . توماس حين كتب يقول : « إذا نظر الناس إلى بعض المواقف على أنها واقعية ، فإن نتائج تلك المواقف سرعان ما تصبح واقعية » . ومن هنا - فإن علماء المستقبل - حين يستحدثون صوراً معينة للمستقبل - إنما يسهمون في التأثير على عملية إنتاج المستقبل أو العمل على استحداثه .

وعلى ضوء هذا التأثير الضمنى يمكننا أن نقول إن مسألة الآراء المبصرة التى قد تعقم نفسها على البحث العلمى ، بسبب ما قد يتوافر لدى علماء المستقبل أنفسهم من تفضيلات ذاتية بخصوص موضوع القيم ، لن تلبث أن تصبح مسألة على قدر كبير من الأهمية . ولظاهر أن هذا النقاش الطويل

الذى دار حول إمكانية قيام علم اجتماعى خال تماماً من مفهوم « القيمة » ، ومدى الرغبة فى قيام مثل هذا العلم ، قد انتهى بانتصار المؤيدين لضرورة التخلي عن مثل هذا التصور . وقد ذهب دانيال بل إلى أن الباحث المنشغل بعملية التنبؤ قد يقع فى خطر أوهام « الطريقة التاريخية » فى التفكير ، وهى تلك الطريقة التى ترى التاريخ « ماثلاً من ذى قبل » ، بفعل « دهاء العقل » ، أو تحت تأثير أية نظرة أخرى حتمية إلى الشؤون البشرية . ولكن هذا خطأ صراح ، وآية ذلك أن المرء قد ينشد فى « التنبؤ » وسيلة للعمل على « إيقاف » المستقبل ، أو هو قد يتخذ منه أداة لمساعدة المستقبل على الظهور إلى عالم النور ، وبالتالي فإن وظيفة التنبؤ ليست — كما تنوهم غالباً — هى العمل على معاونة الضبط الاجتماعى ، بل هى العمل على توسيع دوائر الاختيار الأخلاقى . ولولا هذا الالتزام المعيارى لأصبحت العلوم الاجتماعية مجرد « تكنولوجيا » أكثر مما هى دراسات إنسانية . وهكذا تنهدم « أسطورة العلم الاجتماعى الخالى تماماً من كل قيمة » . ولكن هدم أية أسطورة كثيراً ما يولد من المشكلات قدر ما كان قد تولد عن عملية الإخفاء أو التستر التى تسببت فيها الأسطورة . ولعل هذا ما لاحظته ألفين جولدنر — أحد كبار الشخصيات المعارضة لعلم الاجتماع الخالى تماماً من مفهوم القيمة — حين كتب يقول : « لقد حل الآن محل ذلك القبول المرتجل للمذهب القائل باستبعاد القيم . مذهب آخر لا يقل عنه ارتجالاً ، ألا وهو ذلك المذهب الجليد الذى يطرح تلك النظرة القديمة السابقة » .

فإذا نساءلنا الآن عن « القيم » التى يواجه بها علماء المستقبل مهامهم ، كان الجواب أنها فى الولايات المتحدة — على الأقل — لا تكاد تختلف عن تلك « القيم » التى تدعو إليها « الأنظمة الليبرالية » . وقد لاحظ أبكل أن جدول أعمال لجنة عام ٢٠٠٠ بأكاديمية أمريكا للعلوم والفنون « يكاد يكون مثابهاً تماماً لجدول أعمال « المجتمع العظيم » الذى أعلن عنه الرئيس جونسون فى العام السابق .

ولو أننا نظرنا إلى بعض الأعمال التى قام بها علماء المستقبل بمنظمة راند Rand ، أو بمشروع بنسبورج للقيم . أو بجماعة عالم المستقبل : لنحققنا من أن هؤلاء المحللين قد وقعوا تحت ضغوط مماثلة . وآية ذلك أن طريقة دلتى فى التنبؤ — وهى الطريقة التى وضعها فى الأصل أولاف هلمر وتيدودور جوردون فى منظمة راند — كانت تستهدف الوصول إلى إجماع آراء الخبراء عبر عمليات تنطوى على مراحل متعاقبة يتم خلالها الانتقال من آراء الجماعة إلى آراء أعضائها من الأفراد . ومن هنا فقد كان يطلب إلى كل فرد أن يقيم آراءه على ضوء استجابات الجماعة بأسرها . ومعنى هذا أننا هنا بإزاء « تكتيك » يقوم على محاولات متعاقبة من أجل التكهّن بما يحتمل حدوثه فى بعض التواريخ المحددة فى المستقبل . ومن بين المحاولات التى بذلت من أجل التكهّن بالمستقبل محاولة قامت بها جماعتان من الخبراء تحت إشراف

أولاً فلهلر ، وأعطى فيها لكل جماعة « تكليف » مختلف عن تكليف الأخرى . فقد وضع بين يدي إحدى الجماعتين - كبداً مرشداً لها في اتخاذها لقراراتها - هدف معين هو تحقيق أعلى قدر ممكن من الإنتاج القوي منذ الآن حتى عام ٢٠٠٠ ، بينما طلب إلى الجماعة الأخرى أن تحقق هدفاً آخر ، ألا وهو العمل على زيادة الحرية البشرية . وقد كانت النتيجة الملهلة التي تربت على هذه التجربة هي أننا لم نلبث أن وجدنا أنفسنا يلزاة عالمين لا يختلفان بينهما اختلافاً جذرياً . وعلى الرغم من الخلاف الشاسع في هدف المخططين ، فقد جاء العالمان متسمين بسمات كثيرة مشتركة . . . وآية ذلك أن كليهما قد اعتمد على الكثير من التكنولوجيات المتشابهة . ولم يكن الفارق بينهما - إذا استثنينا جانباً واحداً - سوى مجرد فارق في نبرة التأكيد أو درجة التشديد ، لا في الجوهر أو مصمم الموضوع . وكان الفارق الأساسي بينهما أن الواحد منهما - فيما يبدو - قد فسح مجالاً أوسع للحرية الفردية من الآخر . ولكن لماذا جاء عالما المستقبل على هذا القدر الكبير من التشابه ؟ . السبب في ذلك :

أولاً : كما لاحظ البعض بشيء من الفطنة أن اللاعبين أنفسهم على الرغم من اختلاف خبراتهم العلمية كانوا يمثلون - من نواح عدة - جماعة متجانسة إلى حد بعيد . وآية ذلك أنهم جميعاً كانوا من أهل الفكر . كما أن الكثيرين منهم كانوا رجالاً أكاديميين . وليس من شك في أن الأغلبية العظمى منهم كانت تأخذ بالقيم السائدة بين المثقفين من أهل « الطبقة الوسطى » الأمريكية . وتبعاً لذلك - كما لاحظ البعض - فإنه على الرغم من أن الأهداف التي وضعت نصب أعين المخططين قد جاءت متباينة ، إلا أنهم قد فسروا تلك الأهداف بالامتداد إلى ما بين أيديهم من قيم سابقة . وهذه « القيم المشتركة » هي التي أدت بهم إلى اختيار وسائط متشابهة من أجل العمل على تحقيق غايات متباينة^(١) .

ولو أن المرء عمد إلى فحص الأعداد المتقدمة من مجلة « رجل المستقبل » (وهي من منشورات جمعية « عالم المستقبل ») ، وقد ابتدأت في الظهور منذ شهر فبراير سنة ١٩٦٧) لراعه على الفور القدر الهائل من التماثل الذي كان يسود مقالاتها . وعلى الرغم من أن الأعداد المتأخرة التي بدأت في الظهور منذ منتصف عام ١٩٦٨ قد انطوت على بعض التغيرات السلبية ، إلا أن هذه التغيرات نفسها قد اشتملت في العادة على الزعم بأنه في الإمكان التحكم في الإمكانيات السلبية نفسها أو التخلص منها .

ولعل المثال التالي هو من خير الأمثلة على الاتجاه التماثلي لتلك المجلة . فقد ظهر مقال في العدد الأول من المجلة يحمل العنوان التالي « المشكلات الكبرى لجمع عام سنة ١٩٨٠ بقلم ريتشارد شيلتر

Alvin Toffler : "Value impact forecaster - A profession of the future", in Baric and (١)

Rescher, p. 11.

وقد خصص الجانب الأكبر من هذا المقال لتمجيد مسرات مجتمع البطالة أو الفراغ الذى سوف يولده التقدم الآلى الحديث ، فضلا عن أنه كان يشير أيضاً إلى الازدهار المتوقع فى مضمار الفنون والترية ، وأما العدد الثانى الذى صدر فى أبريل سنة ١٩٦٧ فقد كان يحتوى على مقال بقلم جلين ت . سيورج بعنوان : « النساء سنة ٢٠٠٠ » ، وهو مقال يتناول بالدراسة الأجهزة المترية الآلية ، والمطابخ الإلكترونية ، وينتجب إلى أن هذه الأجهزة سوف توفر لربات البيوت الكثير من الحريات الجديدة ، وعليه فإن النساء سوف يضطلعن بعدد كبير من الوظائف وسوف يصبحن أكثر ثقافة ، وسوف يسهمن ، بقسط أكبر فى مضمار الحياة الجماعية ، وهلم جرا .

ولكن ليس هناك أدنى إشارة إلى المشكلات الضمنية التى قد تولد نتيجة لتناقص الوظائف والمسئوليات التى تضطلع بها النساء اللاتى لا يجدن أدنى اهتمام أو قابلية للتنتع بالثقافة العليا أو المساهمة فى الحياة الاجتماعية .

وفى العدد نفسه فلتنى ببعض العبارات المرحزة من أمثال هذه العبارة : « إن الشجاعة والخيال وبعض الفضائل الأخرى التى كانت يوماً ما نادرة قد تصبح ذات يوم سمات عامة تميز الجنس البشرى بأسره (هذا ما يقوله الأستاذ أوليفر ل . رايزر الفيلسوف بجامعة بيتسبرج - ص ٢٠) - « وحتى أدب اليوم فأنه سرعان ما يصبح أدباً غير معقول وغير قابل للفهم » هذا ما يقوله الأستاذ ويشروب (الذكور هنرى ويشروب رئيس التحرير المساعد لجملة الرجودية) وآية ذلك - على حد قوله - أن الروايات السائدة فى أيامنا هذه تشدد على بعض الموضوعات كالحصومة ، والعلاء ، والموت ، والقصور الجنسى ، ولكن كل هذه الأمور سوف تعنى القليل فى عالم الغد بما فيه من رخاء ، وشبه خلود ، وإشباع جنسى مباشر . ص ٢٢ .

ولو أننا وجدنا أنفسنا مبالغين إلى استبعاد العبارات السابقة بوصفها مجرد نماذج صحفية لا تعكس الاتجاه النفس الحقيقى لعلماء المستقبل الجاهدين لكان علينا أن ننظر إلى نتائج الدراسة الاستفتاءية التى قام بها نيقولاس ريشتر والتى أراد بها دراسة تغيرات القيم الأمريكية . حوالى سنة ٢٠٠٠ والتى اشترك معه فيها أعضاء من (جمعية بيتسبرج للدراسة القيم) كما ساهم فيها أيضاً أولاف هملر .

وقد وجه هذا الاستفتاء إلى علماء ذوى مستوى رفيع وإلى مديرى مراكز أبحاث علمية لهم اهتمامات تنجبه بصفة خاصة نحو دراسات المستقبل .

وقد كان الاتجاه الغالب لمعظم الذين أجابوا على هذا الاستفتاء هو رفض الأقاويل الشائعة التى تتردد

بين الناس حول القيم الأمريكية، وهي أتاويل تتجلى في عبارات من هذا القبيل «إننا بسبيل فقدان كل التزام بالقيم على وجه العموم». أو «إن ذوقنا وقيمنا الجمالية بصفة عامة هي في طريقها إلى الانحلال... إلخ».

وربما كانت السمة التي «تروعا» في الأجوبة على تلك الأسئلة المتعلقة بحالة القيم الأمريكية الكبرى في المستقبل هي ما يسود تلك الأجوبة من تفاؤل. والواقع أن من الملاحظ دائماً أنه حين يكون ثمة توقع لتغير ما في المستقبل فإن الأغلبية العظمى لأولئك الذين يقرمون بهذا التوقع ينظرون إلى هذا التغير على أنه أمر محبب. وفضلاً عن ذلك كانت هناك حالة واحدة فقط نُظِرَ فيها إلى التزايد الذي سوف يطرأ على قيمة ماثلة بالفعل في الحاضر على أنه أمر مرغوب فيه من جانب يقل قليلاً عن نصف أولئك الذين توقعوا مثل هذا التزايد (ويجب أن نشدد الملاحظة على عامل الجدة «أو الرغبة في التجديد».

أما المثال الأوضح للترجيح بتناقص أو انحلال قيمة ماثلة بالفعل في الحاضر فهو يتجلى على وجه الخصوص في قيمة «حب الوطن» وأغلب الظن أن يكون هؤلاء الذين أجابوا على هذا الاستفتاء قد فهموا «حب الوطن» على أنه «تطرف» في الوطنية.

ولنتساءل الآن ما الذي يفسر لنا هذا الاتجاه التفاؤلي الذي نجده سائداً لدى علماء المستقبل ؟ إن من المحتمل أن يكون الجواب على ذلك ماثلاً في عملية الاختيار الذاتي التي بمقتضاها تنتج أولئك الذين يؤثرون دراسة المستقبل من بين جماعات الناس الذين يملكون إيماناً قوياً بالمنهج العلمي وثقة كبرى بقدرة الإنسان على التحكم في مصيره. وهذه النظرة الكونية تتجلى في العادة إلى أن تكون في صميمها تفاؤلية، وثمة سمة أخرى تتوافر في هذه النظرة «ألا وهي ذلك الاتجاه الذي يميل إلى الأخذ بالتغير والتجديد والذي ينظر إلى القابلية للتكيف مع التغير بوصفها أمراً عيباً أو مرغوباً فيه».

ولكن على الرغم من أن علماء المستقبل يميلون إلى الأخذ بالتغير أو «بالاتجاه التغيري» إلا أنهم بصفة عامة ليسوا أصحاب نزعة راديكالية. ومعنى هذا أنهم يميلون إلى العمل في نطاق الحدود المرسومة. والافتراضات القائمة داخل النظام الاجتماعي السائد. ومن هنا فإن علماء المستقبل الذين أجابوا على استفتاء ريستشر قد نظروا بصفة عامة إلى استمرار القيم السائدة على أنه أمر مرغوب فيه.

وإذا كان الطابع الأخلاقي السائد لدى علماء المستقبل هو طابعاً تفاؤلياً ملتزماً في جوهره بعملية استبقاء النظام الاجتماعي الراهن، فهل يكون معنى هذا أن هؤلاء العلماء لم يكونوا على وعى أو إحساس بالحاجة إلى تغيرات أخرى في اتجاه السياسة الاجتماعية ؟

إن هذا الاحتمال ليصبح هاماً لو أننا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه نحو المزيد من التخطيط

الاجتماعى ، فضلا عن الانخراط الضمنى لعلماء المستقبل فى سلك تلك العملية . ولا كان من شأن التخطيط أن يستلزم بالضرورة أحكام القيمة ، فإن تأثير علماء المستقبل قد يصبح تأثيراً مباشراً بصورة متزايدة عن تأثيراتهم الضمنية بصفاتهم صانعى مجموعة من صور المستقبل .

وفى الواقع فإن بعض الباحثين يذهبون إلى حد الدعوة للقيام بمحاولة واعية مقصودة لوضع تخطيط معيارى . . . لقد ارتأى هازان أوزنجان — مثلاً — أن للتخطيط وجهات نظر ثلاثة متداخلة ، هى :
على التعاقب :

• المستوى المعيارى الذى يعالج ما ينبغي أن يكون ، ويحدد الأهداف التى تركز عليها السياسة بأمرها .

• المستوى الاستراتيجى الذى يصوغ ما يمكننا بالفعل أدائه فى ضوء المثل العليا المستقاة والسياسة المختارة .

• وأخيراً المستوى الاجرائى العملى وهو ذلك الذى يحدد كيف وأين وعلى أى نحو من أنحاء التابع الفعل أو العمل يمكننا أن نستخدم تلك الأنظمة الاستراتيجية التى سبق لنا تقبلها بوصفها هى الكفيلة بتحقيق تلك السياسات .

وهو يدعو أيضاً إلى ضرورة التوسع فى تلك الخطوط المعيارية « إنه لا بد لنا بوجه ما من الوجه أن نستحدث القدرة على ربط قيمة الفعل الراهن بقيمة النتائج المختارة ، وأن نعمل فى الوقت نفسه على أن نحيل هذه العلاقة أو الرابطة إلى علاقة إجرائية ذات فعالية . والواقع أن هذه العلاقة وحدها هى التى سوف تسمح لنا أن نحدد الأهداف التى نراهن عليها . . . وما ينقصنا من أجل الوصول إلى هذا الأسلوب فى التخطيط إنما هما الأمران الآتيان :

أولاً : نظرية شاملة ، وعلم متاحج استقصائى من جهة .

ثانياً : الوضع التنظيمى المنشود .

إننا فى حاجة إلى شيء يمس طبيعة النظام التقويمى الاجتماعى ويمس فى الوقت نفسه حساب القيم (علم القيم) لكى يحل محله . . . إن بناء النظرية ليتأثر بأنظمتنا الاجتماعية القائمة وهذا يظهر بوضوح فى الصعوبة التى نكابدها حين يكون علينا أن نحدد من هو الذى سيقوم بعملية التخطيط ، ولسنة

نعرف ما إذا كان الحل الصحيح لهذه المعضلة هو أن يضطلع بالتخطيط أناس متعددون الاتجاهات أم جماعة المدافعين عن هذا التخطيط ، أم مجرد مجموعة من الخبراء .

والواقع أن المشكلة الدائرة حول من يقوم بهذا التخطيط إنما هي مشكلة شائكة إلى أبعد الحدود في أيامنا هذه ، والكثير من النقاش الدائر حول « المشاركة الديمقراطية » إنما ينصب على هذا الموضوع نفسه . وهذه المعضلة عميقة بصفة خاصة في المجتمع الأمريكي نظراً للنفور الذي واجهنا به فكرة التخطيط ، ولأن كلا من الديمقراطية والعقلية العلمية تمثل قيمة هامة ، وضخامة التوتر القائم بين هاتين القيمتين يرجع في جانب منه إلى مسألة المدى الذي تمضي إليه درجة الاجماع الأساسى السائد حول القيم في صميم مجتمعاتنا ، فلو ساد قدر عال من الاتفاق حول القيم لما كان لاستخدام الخبرة العلمية في تحقيق القيم الأساسية المتنافسة بين الناس أن يثير أدنى مشكلات خطيرة أو ذات بال . أما إذا وجد على وجه التحديد اختلاف حول الأهداف والغايات فإن مثل هذا التمويل على الخبرة العلمية قد يولد صراعاً أو تعارضاً مع قيمنا الديمقراطية .

أما إذا اتفهم مثل هذا الاجماع حول القيم الأساسية في المجتمع الأمريكي وإذا كان عمل علماء المستقبل يكشف ميلاً نحو جعل أولئك الخبراء يسهمون في نموذج القيم وأحد مشترك بينهم جميعاً فهناك قد يكون في وسعنا أن نزيد الحاجة إلى اصطلاح بعض الأجهزة اللازمة لضمان التعدد في عمليات التخطيط .

والحق أن التخطيط التعددى قد يبدو أنه أفضل من التخطيط الذى تقوم به جماعات الخبراء أو التخطيط الذى تضطلع به جماعات مؤيديه .

والواقع أن التخطيط القائم على الخبرة إذا لم تتوافر الجهود اللازمة للتأكد من أن الخبراء لا يمثلون اهتمامات مختلفة أو أنماطاً متباينة في النظر إلى القيم فإن ذلك قد يؤدي بنا إلى حدوث تعديلات خطيرة على مفاهيمنا الخاصة للديمقراطية .

أما التخطيط بواسطة المحسمين له فيبدو أنه طريقة غير ملائمة في أمثال هذه الأمور إذ الواقع أن استخدام منهج الخصامة في المحاكم قد أخذ يوضع موضع التساؤل ، خصوصاً أن عدداً متزايداً من الأحكام القضائية قد أصبح يستند إلى معرفة علمية وتكنيكية .

ولإنه لمن الواضح أن وضع نظام للتخطيط التعددى لن يكون أمراً يسيراً . وآية ذلك أنه ليس ثمة جهاز آلى واضح يمكن أن يضمن لنا دخول جماعة ممثلة وجهات النظر المختلفة للقيم في صميم عمليات

وضع السياسة ذاتها . وليس من شك - بطبيعة الحال - في أن « أساليب » المساومة السياسية ، وشئى العمليات الانتخابية ، لا بد من أن تعكس - إلى حد ما - تأثير قطاعات السكان المختلفة على واضعى السياسة . وأما إذا أريد لعملية « التخطيط التمدنى » أن تكون ناجحة وفعالة ، فإنه لا بد لهذه العملية عندئذ من أن تتطلب أيضاً أن يكون مبدعو ومحللو عمليات « الاختيار السياسى » هم أنفسهم ممثلين لعدد كبير من وجهات النظر . والخطوة الأولى نحو وضع مثل هذا النظام سوف تكون عندئذ هى جمع معلومات أفضل مما يتوافر بين أيدينا اليوم عن توزيع القيم المختلفة في نطاق مجتمعتنا الراهن .

• • •

وقصارى القول - إذن - أنه سواء اتجهنا بأبصارنا نحو مشكلات التنويع بقيم المستقبل ، أم نحو المسائل المرتبطة بدور « الخطوة » أو « السياسة » في علم المستقبل ، فإننا لا بد من أن نتيين بوضوح أهمية العمل على جمع معلومات أكثر وأفضل عن القيم . ولو أريد لعلم المستقبل أن يصبح جهداً مستولاً له قيمته ، فإن يكون في وسع هذا العلم أن يتجاهل مسائل القيمة التى تظهر بالضرورة في أعقابها .

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية التي تصدرها هيئة اليونسكو بباريس باللغتين الإنجليزية والفرنسية . وترجم إلى عشر لغات أخرى من لغات العالم . ويتداولها ملايين القراء بمختلف اللغات .

تدرس الحضارات القديمة . وتقدمها للأجيال بكل ما فيها من قيم . في محاولة جادة للربط بين الوجدان العام برباط من الاحترام والتقدير لكل حضارة . ولأبنائها من الأجيال التي تعاقبت عليها . ليسود الفهم بين الناس ، بما يؤدي إلى التفاهم واستقرار السلام .

ومجلة « رسالة اليونسكو » لاتقف عند القديم ، ولكنها تبسط العلم الحديث وتضعه في صيغة تكون في متناول كل المستويات . وذلك لما لانتشار العلم من أثر في رفع مستوى الحياة واستقرار السلام على أساس من الاطمئنان والافتناع بالعدل الدولي .

صدرت الطبعة العربية منها منذ عشر سنوات . وقد
دعت بصفحات ملونة تطبع في باريس : وتقدمها هيئة
اليونسكو هدية إلى الطبعة العربية .

تصدر الطبعة العربية يوم ٥ من كل شهر وتباع بـ ٤ قروش

يُصدر العدد الممتاز سبتمبر- أكتوبر يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٧٠

نظرا لظروف الحداد العام التي تمر بالعالم العربي .
على أثر فقد الرئيس جمال عبد الناصر : رئيس الجمهورية
العربية المتحدة .

والعدد الذي يصدر اليوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ هو
العدد ١١٢/١١١ من «رسالة اليونسكو» . يقع في ٧٢ صفحة ،
منها ٤ صفحات بالألوان مطبوعة في باريس . وبالسعر
المعتاد ٤ قروش .

مجلة اليونسكو للمكتبات

أول مجلة باللغة العربية ، تتناول الأسس العلمية للخدمة
المكتبية . تصدر أربع مرات في السنة :
نوفبر - فبراير - مايو - أغسطس .

يصدر العدد الأول يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٠

وبيع بسعر أقل من تكلفته عشرة قروش مصرية
أو ما يقابلها خارج الجمهورية العربية المتحدة .

الاشتراك السنوى أربعون قرشا غير مصروفات البريد .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر عن : ومركز مطبوعات اليونسكو

مجلة العالم والمجتمع

مجلة دولية تصدرها هيئة اليونسكو الدولية ، تحاول أن تربط
العلم بكل تطبيقاته وتعليماته والتطور المائل الذي يحققه كل
يوم ، بقضايا المجتمع واحتياجات الحياة .
تصدر أربع مرات في السنة :

ديسمبر - مارس - يونيو - سبتمبر

يصدر العدد الأول يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٠

وباع بسعر أقل من تكلفته عشرة قروش مصرية
أو مايقابلها خارج الجمهورية العربية المتحدة .

الاشتراك السنوي أربعين قرشا غير مصروفات البريد .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر عن : مركز مطوعات اليونسكو

الاشتراك

في المجلات الدورية الجديدة ومجلة "رسالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالي ، عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو ، وبيع العدد منها بعشرة قروش .
وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد، تمكينا للقراء العرب ولجمهور
الدارسين من الحصول عليه .

• اخلة الدولية للعلوم الاجتماعية
أكتوبر - يناير - أبريل - يوليه

• مجلة اليونسكو للمكتبات
نوفمبر - فبراير - مايو - أغسطس

• العلم والمجتمع
ديسمبر - مارس - يونيه - سبتمبر

وتصدر مجلة رسالة اليونسكو شهرياً

وتباع بأربعة قروش ، بسعر يقل عن تكلفة كل عدد .
ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات
والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك في كل منها بأربعين قرشا
في العام ، عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٥٠ قرشا
في العام بخلاف أجرة البريد .

رغبات الاشتراك

إذا كنت ترغب في الاشتراك في هذه المجلة فاملاً طلب الاشتراك المرافق ، وارفق به حوالة بريدية بمبلغ خمسين قرشا ، أربعون قيمة الاشتراك وعشرة تحت حساب البريد .

وإذا كنت ترغب في الاشتراك في مجموعة المجلات الصادرة عن مجلة «رسالة اليونسكو» ومركز مطبوعات اليونسكو هي :

● مجلة رسالة اليونسكو (شهرية)

● المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية [أكتوبر - يناير - أبريل - يولية]

● مجلة اليونسكو للمكتبات [نوفمبر - فبراير - مايو - أغسطس]

● العلم والمجتمع [ديسمبر - مارس - يونيو - - سبتمبر]

فاملاً طلب الاشتراك وارفق به حوالة بريدية بمبلغ ١٧٥ قرشا ، ١٥٠ قيمة الاشتراك و٢٥ قرشا تحت حساب البريد .

ثم تفضل بإرسال الطلب إلى :

مجلة «رسالة اليونسكو» ومركز مطبوعات اليونسكو ١ شارع طلعت حرب القاهرة ، وسيسلك الاشتراك بالبريد بانتظام

مجلة رسالة اليونسكو وربكم من طياتها اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة ممتازة من الأساتذة العرب .

لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو تصدر شهريا

للمجلة الدولية العلوم الاجتماعية
أكتوبر - يناير - أبريل - يوليو

مجلة الرسالة اليونسكو للثقافة
نوفمبر - فبراير - مايو - أغسطس

المجلة والمجتمعات
ديسمبر - مارس - يونيو - سبتمبر

مجموعة من المجلات الخاصة ، تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

الدولية صفة تلازم العلم

- لكن أين يقف العلماء من التزامهم القومي؟
- قضية من قضايا العصر، تزداد تعقيداً مع تطور العلوم.
- التغيرات التي يشهدها العالم مع تكنولوجيات الحرف الحديثة.

العدد الثاني • السنة الأولى

■ ديسمبر ١٩٧١ ■

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز دراسات اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى - العدد الثاني

• يناير سنة ١٩٧١

• كانون الثاني سنة ١٩٧١

• ٧ ذي القعدة سنة ١٣٩٠

مقالات هذا العدد :

• **دولية العلم وقومية العلماء**

بقلم : نوريان . و . ستور

ترجمة : د. محمد عبد الفتاح القصاص

• **العلم والاكتشاف والابتكار**

التفاعل بين العالم وبيئته الفنية

قصة إحدى حالات هذا التفاعل في أستراليا

بقلم : سولومون إنسل

ترجمة : د. زكريا فؤاد

• **الإصلاح الإداري والابتكار في**

تجربة اليابان

بقلم : يوشينوري أيدو

ترجمة : بدر الدين أبو غازي

• **أساليب الأمومة في التربية**

بقلم : كولين ، ورس . غالاتين

ترجمة : أمين محمود الشريف

• **الجمهور ووسائل الاتصال الجماهيرية**

بقلم : روجر كلوس

ترجمة : تماضر توفيق

المجلة الدولية
للعالم الاجتماعي

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
مركز مطبوعات اليونسكو

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبة

د. محمود الشنيطي

عثمان نوييه

محمود فؤاد عمران

الاستاذ الفنى : عبد السلام الشريف

ثَبَّتْ بِالْأَعْدَادِ الْأَصْلِيَّةِ وَتَأَيَّخَ نَشْرُ كُلِّ مَقَالٍ

فِي آخِرِ كُلِّ عَدَدٍ مِنْ أَعْدَادِ الْمَجَلَاتِ الْمَجْدِيَّةِ

لِتَحْقِيقِ
أَكْبَرَ قَدْرِ
مِنْ
أَمَانَةِ
الْبَحْثِ

هذه حورة جديدة تبدأها ، شاكرين الله ، فقد أمدنا بالقدرة على تحقيق
أمل عزيز ، كنا نحلم به . ونرى الطريق إلى تحقيقه شاقاً وعصبياً .

إن إصدار ثلاث مجلات جديدة ، لها هذه الصفة الدولية ، ليس أمراً
سهلاً ، فإلى جوار العقبات المادية ، هناك عقبات فنية لا حصر لها ،
خاصة إذا أدرنا أن الأساتذة المتخصصين في الفروع التي تتناولها هذه
المجلات ، مستغرقون في أعمال البحث والدرس والتدريس وإدارة المرافق
الكبرى . بحيث يصبح إلقاء مهدة ثقل هذه المجلات إلى العربية على عواتقهم
إضافة مزيد من العبء عليهم .

لكننا سألنا أنفسنا سؤالاً آخر :

هل نسكت إشفاقاً على أنفسنا ؟ وحرصاً على قصر جهود هذه المجموعة
من العلماء على البحث والدرس والتدريس وإدارة المرافق الكبرى ؟
وكنا نعلم مقدماً أن عشيرة العلماء تزداد اعتزازاً بما تملكه من العلم ،
كلما شاع هذا العلم بين الناس .

ولذا أقبلنا ونحن نقدر هذه المشقة ، ونقدر معها حرص العلماء على أن
يقبلوا بعلمهم أبناء أمتهم .

وظهر العدد الأول من : « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » في شهر أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

وظهر العدد الأول من : « مجلة اليونسكو للمكتبات » في ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وظهر العدد الأول من « العلم والمجتمع » في ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .
وبهذا أكملنا الدورة الأولى ، لنعود فنصدر العدد الثاني من كل من هذه المجلات ، في الشهور الثلاثة التالية ، على التوالي .
حدث هذا كله ، بفضل الله وعونه .

وبتأييد من هيئة اليونسكو .

وبرعاية الشعبة القومية لليونسكو في مصر وسائر الدول العربية .

وبمعاونة وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

ويجهد العلماء الذين كتبوا ، والعلماء الذين اختاروا ، والعلماء الذين وضعوا هذا الفكر في قالب عربي ، ليصبح تحت أنظار القراء .

لكننا ، وقبل أن نبدأ هذه الدورة الجديدة ، نقف لحظة ، لثري للقاء قصة إضافية جديدة إلى مواد هذا العدد ، سيجعلونها في آخره .

ذلك أني كنت قد كتبت في افتتاحية العدد الأول « للمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، أنه قد تجمع لدينا

أعداد سابقة للمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، منذ صدورها سنة ١٩٦٣ ،
مما سيتيح مادة وفيرة تصلح للانتقاء والاختيار للترجمة العربية .

وقد جاءنى من المهندس جبران سليمان سليمان (مصطفى باشا -
الإسكندرية) عدة استنتاجات لهذه العبارة في المقال تنطوى على عدة هواجس .
ذلك أنه خشى أن يعنى هذا أن تكون المادة التى تترجم متخلفة ،
أو أن يعنى الانتقاء حذف بعض مواد المجلة الأصلية .

واقترح السيد المهندس فى خطابه أن تترجم المجلة كاملة وبصورة
فورية عن لغتها الأصلية .

وأنا أبادر فأطمئن القارئ العزيز إلى أن هيئة التحرير وجدت
نفسها أمام منهجين فى التفكير :

الأول أن تترجم كل عدد كما هو . لكنها وجدت أن ذلك سيجعلها
دائماً متخلفة عن الفكر العالمى بضع سنوات إلى وراء .

لقد صدرت بعض هذه المجلات منذ الستينات ، ومعنى الحرص على نشر
كل عدد بذاته . أن تنشر فى السبعينات . ما فرغ العالم من قراءته فى الستينات .
فضلا عن هذا فإن كثيراً من المواد التى نشرت قد فقدت جديتها
العلمية ، بعد أن تجاوزها العلم إلى آفاق أجد .

أما المنهج الثاني ، فهو أن تتخير من الأعداد التي صدرت في أعوام سابقة ، كل مالا يزال مهماً للعلم وجديداً وطريقاً ومفيداً . أما المقالات التي تجاوزها العلم إلى ما هو أجد ، فلا بأس من أن نتجاوزها عند الاختيار ، لنستطيع أن نلاحق الركب العالمى ، فنصل بعد تصفية كل ما نشر ، مما لا يجوز تركه ، إلى ملاحقة ما ينشر الآن ، بالقدر المستطاع .

على أننا برغم الاختيار من أعداد سبقت ، لم نهمل الوقوف على الأعداد الحديثة ، لننتقل منها ما تسمح به ظروف النشر .

لهذا أضفنا في آخر هذا العدد الثبت العلمى بمقالات هذا العدد ، وسيرى منه القراء أننا حرصنا على الاختيار من الأعداد السابقة ، ولم نهمل ما نشر حديثاً .

وسينشر هذا الثبت مع كل عدد من أعداد المجلات الجديدة ، ليستطيع من يشاء من المتخصصين أن يرجع إلى العدد الأصلى باللغة الأصلية إذا أراد .

والله يوفقنا إلى مزيد من ملاحقة التطور ، خلمة للفكر العربى .

عبد المنعم الصاوى

روية العلم

بمقام
نورمان .و. ستورر

وفية العلماء

ترجمة
د. محمد عبد الفلاح القصاص

مقدمة

قد تقتصر صلة المرء بالأشجار في حياته اليومية على عدد قليل من الأشجار يشاهدها في ذهابه ورواحه ، ولكن هذا لا يحرمه من المتعة الذهنية التي يجدها في تصور الغابة الكاملة ومعرفة سماتها الأساسية . وهذا المقال يعالج قضية عريضة الآفاق وهي العلاقة بين العلم ، باعتباره نمطاً فريداً من الجهد الإنساني ، وبين ما نسميه بالأمم ، وهي المجموعات الإنسانية المرتبطة بزمان معين وحيز من المكان محدد . ويستهدف المقال تصويراً عاماً لنموذج ذهني شامل يمكن أن يضفي الاتزان على تفكيرنا في بعض الوجوه الخاصة من تلك القضية العامة . وسيكون تناولنا لهذا الموضوع تناولاً تحليلياً دون أن يكون علاجياً ، ووصفياً دون محاولة لاقتراح وسائل الدواء .

الكاتب : نورمان و . ستورر : أستاذ متاب في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية في نيويورك ، وأستاذ متاب غير متفرغ في العلوم الاجتماعية بكلية هنر بنيويورك . وقد نشر عدداً كبيراً من الفصول والمقالات في دوريات العلوم الاجتماعية وكتب كثيراً من المراجع في هذا المجال . وهو بصدد إعداد تقديم لعلم الاجتماع يعتمد على سلسلة من المحاضرات التليفزيونية ، وكتاب يتناول قضايا الانحراف والتحكم في المجتمع تناولاً نظرياً .

المترجم : د. محمد عبد الفتاح القصاص :

- ١ - تخرج منذ تخرجه في جامعة القاهرة عام ١٩٤٤ وحصوله على الدكتوراه من جامعة كامبردج عام ١٩٥٠ في سلك وظائف التدريس بكلية العلوم بجامعة القاهرة حتى عين أستاذاً لكرسى علم النبات التطبيقى عام ١٩٦٥ .
- ٢ - انتدب سكرتيراً عاماً مساعداً للمجلس الأعلى للعلوم منذ إنشائه عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ . وأعيد للعمل أستاذاً ورئيساً لقسم النبات بجامعة الخرطوم من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨ .
- ٣ - حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم البيولوجية وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٥٩ .
- ٤ - قام هو وتلاميذه ببحوث على الصحارى المصرية والسودانية نشرت بالدوريات العلمية بمصر والخارج . ودعته هيئات علمية دولية متعددة للمشاركة في أعمال لجان علمية وحضور مؤتمرات علمية عقدت في بلاد كثيرة .

نبداً من تصور للعلم باعتباره جهداً جماعياً للإنسان في محاولة لوصف العالم الواقعى الذى يكتشفه وصفاً دقيقاً وموجزاً على أسس من العلاقات السببية التى تعلل ما يشاهد من الظواهر الطبيعية المتعددة والمتغيرة . وستتبع ذلك بتحليل لأسس العلاقات الاجتماعية الديناميكية التى ينظمها المجتمع العلمى على الصعيد العالمى على نحو ما تفهمه الآن . وبعد ذلك سنحاول رسم هيكل تصنيفى لترتيب أهم علاقات الاتصال والتقابل بين الصفة غير الوطنية للعلم والصفة القومية للمستغلين بالعلم ، تلك الصفة التى لا مفر منها .

العلم والواقع

إذا قصرنا العلم على المدى الذى يهتم فيه بوصف وقائع مشاهدة وتخلق صور لهذه الوقائع تتصف بالصدق والدقة والإيجاز دون محاولة تقديم نصائح عملية لحل مشاكل عاجلة ، فمن الواجب أن نبدأ بافتراض وجود واقع فيزيق واحد « هناك » يمكن اكتشافه من خلال التطبيق الخلاق لوسائل الملاحظة والإلام والمنطق والتجربة . والخط القاعلى الثابت الذى يقارن عنده وتقاس به إنجازات العلماء هو الطبيعة الموحدة للظواهر أى تماسكها وترابطها الأساسى . ويقال فى هذا الصدد إن الطبيعة الأم هى القيصلى النهائى والحكم العدل على ما هو حق فى العلم وما هو زبد ، ويجب أن يرجع إليها الجميع فى نهاية المطاف للتحقق مما وضموه من أوصاف للواقع .

فى كلمات أكثر وضوحاً نقول إن فكرة وحدة الواقع تعنى أن ما يكشف عن الأشعة السينية فى ألمانيا يتفق مع ما يكشف عنها فى اليابان وفى بىرو ، ويصبح حقاً فى عام ١٩٦٥ كما كان حقاً فى عام ١٨٩٥ . أى أننا نفترض أن موضع الحدث الفيزيقي وأوانه ليس لهما علاقة بالطبيعة الأساسية للظواهر الفيزيكية . ولقد عبر عن هذه الفكرة روجر كوتس عام ١٧١٣ فى مقدمة الطبعة الثانية من كتاب نيوتن « الأساسيات » بهذه الكلمات : « ... إذا كانت الجاذبية الأرضية هى سبب سقوط حجر فى أوروبا فمن الذى يتشكك فى أنها كذلك سبب سقوط مثله فى أمريكا (١) » ؟

وإذا كان حقاً أن الطبيعة واحدة فإن ذلك يعنى أن بناء المعرفة التى يطورها الإنسان فى سعيه إلى وصف الطبيعة يتكون خلال عملية مرحلية يتم فيها وضع بعض العموميات وتحقيقها قبل الاستطرد إلى قبول عموميات أخرى . فلم يكن فى استطاعة العلماء فى مجموعهم أن يقبلوا صدق ثوابت أفوجادرو ولا أن يثبتوا دلائلها دون أن يسبقها قانون بويل ، ولا كان فى استطاعة مندليف أن يضع جدولوه الدورى للعناصر دون معرفة سابقة بطبيعة عملية التأكد . حقا إن بعض الظواهر المردة قد تستكشف على نحو يشبه المصادفة ، مثال ذلك ما اكتشفه مندل من وجود انتظامات فى انتقال الصفات الوراثية من السلف إلى الخلف ، ولكن مثل هذه الاكتشافات تظل دون معنى إلا إذا أمكن وصلها وصلا منطقياً بغيرها من الاكتشافات ، أى إلى أن يوجد إطار عام يمكن أن تبرز فيه أهمية هذه الاكتشافات ، فإذا لم يتحقق ذلك فربما تعرضت للإهمال أو يطورها النسيان نهائياً .

(١) روجر كوتس فى مقدمته لترجمة موت لكتاب « الأصول » لاسحق نيوتن .

المعرفة العلمية هي - على أى حال - مجموع توصيفنا وتصويرنا للواقع وليست الواقع نفسه . وهذه التوصيفات عملية تجميعية يصبح لما مغزى عريض عندما ترابط ، أى أن صدق كل إضافة جديدة لمجموعة معارفنا يتركز على التوافق المنطقي بينها وبين ما هو معروف من قبل ، كما يتركز على دقتها في رصد مشاهدة واحدة من العلاقات التي تستظمها الطبيعة . ومع تسليمنا بعلم وجود قاعدة محددة لا فكك منها بالنسبة للتابع الذي تستكشف على منواله الظواهر المفردة ، فإن الحقيقة هي أن المعرفة المتجمعة والمتظمة يمكن أن تنمو وتزايد في اتجاهات محددة بسبب ارتباطها بوصف الهيكل البنائي لواقع واحد « هناك » . ومعنى ذلك أن المعرفة العلمية تنضوى تحت ضوابط ومعايير محددة في تطورها وبنائها . هذه الضوابط تشير إلى النظام الذي يجب أن يتبع به مغزى المشاهدات لا الترتيب الذي يجب أن تم به هذه المشاهدات ، وتعنى هذه الضوابط أن القيم الإنسانية مثل القيم العقائدية والفكرية والدينية والجمالية ليست ذات تأثير في توجيه البناء النهائي للمعرفة العلمية .

ويجب أن نتبين هنا أن نظام التابع الجبرى الذي لا مناص عنه في تطور فهم العلماء للظواهر الطبيعية يختلف إلى درجة التناقض عن نظام التابع في التقدم التكنولوجي . وقد عبر عن ذلك ديريك بريس بقوله بأن ليس هناك سبب لازم لأن تسبق معرفتنا لأضواء التوهج معرفتنا لأضواء الفلورسنت ، ولا أن تسبق الآلة البخارية آلة الاحتراق الداخلى (١) . فالتطبيق العملى لا يستلزم حتما المعرفة الدقيقة للعلاقات الفيزيائية التي تتدخل في العملية ، ولو لم يكن الأمر كذلك لما استطاع الجنس البشرى أن يمارس عمليات صهر المعادن ، وتربية الحيوان ، وغير ذلك من الوسائل التي يشكم بها الإنسان في الطبيعة والتي اعتمد عليها تطور المجتمع البشرى .

تضيف هذه المسألة بعداً آخر من أبعاد التمييز الذي توطدت أسيابه بين البحث الأسمى والبحث التطبيقي ، ذلك أنها تؤكد دولية البحث الأسمى وعموميته تمييزاً له عن البحث التطبيقي الذي يتناول في الأغلب والأعم مسائل ذات طابع محلى .

إذا كانت الظواهر الطبيعية الأساسية ظواهر عامة وكونية فإن ذلك يستتبع أن يلزم تقدم العلم بمسلك واحد ، ويعنى هذا أن موضع العلم الباحث في الدنيا - ولا نقول في إطار الزمن - لا أثر له على فرصته وقدرته على الإضافة إلى التقدم العلمى إذا تهيأت له وسائل الاطلاع على بيانات المعارف المعاصرة في مجال عمله ، والأدوات اللازمة للقيام بأبحاثه على مستوى التقدم المعاصر . ولا كان العلماء الذين يهتمون بدراسة ظاهرة طبيعية معينة موجودين في بقاع مختلفة من الأرض ، فإن ذلك يستتبع

(١) ديريك . ج.دى سولا بريس في كتاب « الفرق بين العلم والتكنولوجيا »

اعترافنا بأن الحدود القومية المتعارف عليها لا صلة لها ولا أثر لها على اهتمامات بعضهم بعمل البعض الآخر واتجاههم الطبيعي نحو التعاون (حتى لو كان تعاوناً تنافسياً) في تقدم الإدراك العلمى للظاهرة الطبيعية التى تكون موضوع اهتمامهم .

نستخلص من ذلك أن الباحثين في إطار العلوم الأساسية يكونون - بطبيعة الحال - عشيرة دولية . وستناول في الجزء التالى الديناميكية الاجتماعية لهذه العشيرة الدولية ، ولكننا نحرص هنا على أن نبرز أهمية بعض النتائج التى تنشأ عن الصفة الدولية لهذه العشيرة . نذكر أولاً أن العالم الباحث في حاجة إلى أن يمتلك ناصية لغة أو أكثر من لغة ، بالإضافة إلى لغته الأصلية ، ليسئله فهم دراسات أقرانه الأجانب . ثانياً ، تحفز الصفة الدولية للعلم رغبة العالم إلى وضع عمله في إطار كى كلما أمكن ذلك ، ومن المؤكد أن الصياغة الكمية تستلزم دقة متزايدة مما ييسر انتظام المعرفة العلمية انتظاماً أكثر صرامة . ولكن الحقيقة هى أن الرياضيات دولية في صورتها ، وهو أمر يعنى أن الحواجز اللغوية تتناقص قيمتها كلما زادت المعلومات العلمية التى يعبر عنها تعبيراً رياضياً .

أخيراً ، وبعد أن أكلنا أن الصفة الدولية للعلم البحث أكثر بروزاً من صفته الموضوعية ومن أهمية التطبيق المباشر لمعارف هذا العلم ، يصبح فهمنا لجذور المشكلة التى تعرف في يومنا هذا باستنزاف العقول (هجرة العلماء) أكثر يسراً . فإدام في إمكان العالم أن يدرس الظاهرة الطبيعية في أى مكان من الدنيا (والظواهر الجيولوجية والحيوانية شواذ مهمة لهذه القاعدة) ، وما دام العالم الباحث يبذل الجهد ويولى الاهتمام الزائد لنشاطه العلمى ، فإن الحدود القومية تصبح أقل دلالة وأهون أثراً على سلوكه من توافر الإمكانيات العلمية والقرب من أقرانه من العلماء ، ولا تكاد تبنى أمامه غير عوائق هينة مما قد يقعد به عن الذهاب إلى حيث تتوافر هذه الظروف والإمكانيات إلى أقصى حد . والواقع المؤكد هو أن الباحث يقرر أولاً للذهاب إلى حيث يجد مجال التدريب المتقدم ، ثم يأتي بعد ذلك قراره بالبقاء حيث وجد ذلك . ولكن هذا الدخول التدريجى إلى ذلك المجتمع الجديد وذلك العائد المادى السخي الذى تتيحه حالياً الدول التى تفيد من هجرة العلماء لا يبنى أن العالم المهاجر يتعرض لمضايقات قسوة عاتية تنشأ عن انتقاله إلى مجتمع غريب عنه . ومن هنا نقول بأن ارتباط الباحث في مجال العلوم الأساسية ارتباطاً أساسياً بالعلم ، ومن ثم فاهتمامه ورغبته في أن يكون حيث يتمكن من المساهمة في العشيرة العلمية الدولية ، أكثر أثراً في ترغيبه في الهجرة من مجرد رغبته في كسب مادى ^(١) .

cf. Stevan Dedijer, 'Why Did Daedalus Leave', *Science*, vol. 133, No. 3470, 30 June (١)

الارتباط بالعلم هو ارتباط بهدف مطلق لا يكاد يأخذ في الاعتبار وضع المكان والزمان ، لأن الاهتمام العلمي مركّز في مجالات لا يحدّها الزمان ولا المكان . ولعل الشعور الوطني الذي يمجّد الوطن والأسرة والمواطنة ، بل قد يمجّد الجنس ، ناهيك عن اللغة واعتبارات القوة القومية ، كل هذه الاعتبارات تتعارض مع الشعور العلمي ، ومن ثم فإن أثرها ضئيل على نظرة «العالم الصادق» وعلى سلوكه إذا قورن بأثر الاهتمام بتقديم المعرفة العلمية وتطورها .

في لغة علم الاجتماع تقول بأن العلم مؤسسة ذات وجهة حضارية^(١) ، أى أنه جهد مشترك وتجمعي يركّز اهتمامه على نمو حصيلته من الرموز المنتظمة (القوانين العلمية) أكثر من اهتمامه بتحقيق أهداف تطبيقية مرتبطة بموضع المكان والزمان ، وهو اتجاه ذهني أكثر منه اتجاه مادياً . ولما كان العالم الذهني ، وهو عالم الرموز المطلقة ذات المدى الكوني في انطباقها ، يمتد عبر العالم المادي الذي تنتظم عليه الأمم ، فإن الأمر الذي لا مفر منه هو ما ينشأ عن الانتهاء القوي للعالم (الذهني) من إهمال للعالم الثاني (المادي) . وليس بمستغرب إذن أن لا يلتفت العلم إلى الحدود القومية ، وليس بمستغرب كذلك أن يتشوق العلماء المشتغلون بالعلوم البحتة إلى الانتقال إلى مراكز النشاط العلمي ، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المصالح المادية لعائلاتهم ولأوطانهم الأصلية .

وقبل أن نستطرد في تناول هذا الأمر فإنه من المفيد أن نناقش التنظيمات الاجتماعية التي يصبح من خلالها الارتباط بالعلم ارتباطاً حياً ، أو التي تتمكن من خلالها العشرة العلمية الدولية من الاستمرار في كونها مجال للنشاط الذي يبصرها للجزء المهم الذي يبرر هذا الارتباط . عندما نفرغ من بيان السمة الاجتماعية الأساسية للعلم فإننا سنعود مرة أخرى إلى تناول العلاقة بين المصالح ، والاهتمامات القومية . والمصالح والاهتمامات العلمية .

الأسس الديناميكية للعشرة العلمية الدولية :

الحديث عن الديناميكية هو الحديث عن مصادر للطاقة وعن البنية التي تبرز خلاله الطاقة . ونحن هنا نتناول الطبيعة الأساسية «للمصالح» التي تحفظ للعلم استمراره ، والسبل

Talcott Pearsons, "The Institutionalization of Scientific Investigation", in : Bernard (١)

Barber and Walter Hirsch (eds.), *The Sociology of Science*, p. 7-15, New York, Free press, 1962.

التي توزع بها تلك الطاقة بحيث يمكن للنشاط العلمي أن يواصل مسيرته . ولما كان العلم في جوهره نشاطاً ذهنياً أكثر من كونه نشاطاً يعتمد اعتماداً مباشراً على استغلال طاقة مادية ، فعلينا أن ننقّ بادی ذی بلمه على أن الطاقة التي تحدث عنها في مجال العلم هي طاقة استشعار وحفز ، ونحن نقربها إلى الذهن عندما نتساءل عما يرغب العالم في الاشتغال بالبحث وبغيره من الأنشطة المرتبطة به . ولعلنا نتفق كذلك على أن البیان العلمی تحدده مجموعة من القواعد والقيم تميزه عن غيره من قطاعات المجتمع الأخرى .

هذا التصوير لقضية العلم هو الإطار الذي تهيأ لكثير من البحوث الأساسية عن طبيعة العلم نفسه ، ابتداء من مقالات روبرت ك . ميرتون الرائدة التي نشرها في العقد الرابع من هذا القرن إلى يومنا هذا . وليس من اللازم هنا أن نرجع إلى تاريخ العلاقات الاجتماعية في العلم ، إنما المهم هو أن نشير إلى أن تصوير إدراكنا الحالي للطاقة المركزية في العلم لم يكن محدداً قبل التعرف على القواعد التي تحدد سريان تلك الطاقة . وقد اقترح ميرتون في ١٩٣٧^(١) أربع قواعد أساسية تتكون منها شريعة العلم ، وهو بيان لم يعترض عليه أحد اعترض تحد منذ ذلك الحين ، وقدم في عام ١٩٥٧^(٢) تحليلاً للطاقة المركزية التي يبنى عليها النشاط العلمي .

ومن الأسير ونحن نفرض لنتائج هذه البحوث أن نبدأ بمسألة تحليل تلك الطاقة ، لأن طبيعة الهدف الذي يتجه إليه الجهد مرتبط بالقواعد والأصول التي توجه الطاقة العلمية . وقد أشار ميرتون في عام ١٩٥٧ إلى أن الاعتراف المهني ، وهو احتفاء الزملاء بمنجزات الفرد العلمية ، هو أخلص جزء ملائم مشروع للإنجاز العلمي . ولقد قدم ميرتون تحليلاً للسلسلة من النزاعات التي نشأت بشأن أسبقية الاكتشاف العلمي ، امتدت تلك السلسلة من قضية النزاع بين نيوتن وليبرت عن أيهما سبق إلى اكتشاف حساب التفاضل والتكامل ، إلى القضية التي لم يبلغ فيها النزاع هذا الشأ ولكنة نزاع ذو مغزى في هذا الصدد ، وهي قضية أيهما سبق إلى اكتشاف نظرية التطور : دارون أو والاس ؟ استطاع ميرتون أن يخلص من تلك التحليلات إلى أن الحصول على الاعتراف المهني بالسبق إلى اكتشاف شيء ما له أهمية كبرى في حفز العالم إلى العمل . وقد يتأني العالم على الاعتراف بذلك ، ولكنه ولا شك

Robert K. Merton; "Science and Democratic Social Structure", in *Social Theory and* (١)

Social Structure, rev. ed., p. 550 - 61, New York, Free press, 1957.

Robert K. Merton, 'Priorities in Scientific Discovery : A chapter in' (٢)

the Sociology of Science', *American Sociological Review*, Vol. 22, No. 6, December

1957, p. 635 - 59.

يصبو إلى دلائل تشير إلى قبول زملائه واعترافهم بأنه عمل صادق بارز . يتراوح هذا القول من درجة الإشارة إلى العمل في هوامش الكتب إلى درجة الحصول على جائزة نوبل . ولنا قول بأن البحوث العلمية جميعا إنما تجري سعيًا وراء الاعتراف والتقدير ، إنما قول إنه بغير ذلك الجزاء سرعان ما تنقر الزعامة عن الاشتغال بالبحث العلمى .

أما لماذا يريد العالم الاعتراف المهني ، فهو سؤال لم تتم الإجابة الشافية عليه بعد ، إنما يوجد افتراضان لتعليله . الفرض الأول يقول بأن العالم يكتسب أثناء تأهيله ودراسته في مجالات العلوم تلك الرغبة في طلب الاعتراف المهني لأنها تسجل له أنه أُرصى الحاجات المطلوبة ليكون له دور في الحياة كعلم ، وهي أنه أضاف إلى معارفنا بعض أوجه الحقائق الواقعة^(١) . والفرض المكمل يقول بأن الرغبة في الابتكار أى إنشاء جديد ذى مغزى هي تطلع إنسانى ، وأن عملية الابتكار لاستكمال عناصرها دون استجابة بالقبول والاعتراف من الآخرين^(٢) . فاكشف علاقة منتظمة بين الظواهر الطبيعية هي نوع من الابتكار ، وخاصة أنه يجب وصف هذه العلاقة في صياغة أو في معادلات رياضية إذا كان لها أن تجد الطريق إلى الإضافة إلى حصيلة المعرفة العلمية . ويحتاج الابتكار إلى أن يؤكد له أنه قد أنشأه أن ابتكاره صحيح وذو مغزى . الاستجابة الموجبة لنتائج الابتكار هي الاعتراف المهني في مجال العلم ، وحتى الاستجابة السالبة تعتبر أفضل من عدم الاستجابة . في المجالات الأخرى تكون رغبة الإنسان هي تأكيد الجمال أو المهارة أو الفاتحة التطبيقية فيما ابتكره ، وتبقى الحاجة الأساسية إلى استجابة الأكفاء واحدة في كافة مجالات الإبداع .

وبصرف النظر عن أسباب تطلع العالم إلى الاعتراف المهني ، فلنا نستطيع الآن تؤكد أنه الحافز المناسب والمشروع للعالم ، رغم أن الأفراد قد يجدون بالإضافة إليه أنماطاً أخرى من ثواب الاشتغال بالبحث . ولكن التأكيد الأساسى على أهمية الاعتراف المهني يجد شواهد غير مباشرة من أنواع متعددة ويبقى مصدر الاعتراض الأول عليه ما يبدو من تعارض بين فكرته وبين ما قرى في الأذهان من أن العالم شخص لا يهتم بمثل هذه الأمور ، وأنه زاهد فيها وعزوف عن الشهرة .

نشير بعد ذلك إلى تعليين إضافيين لعزوف العلماء عن الاعتراف باهتمامهم بالحصول على الاعتراف والتقدير المهني . (يوجد الدليل الكافى الذى يخفض فكرة زهد العلماء في السجل التاريخى الذى يحفل بممارك الأسبقية في الاكتشافات وبالقصص التى تدل على أن وجود نسبة كبيرة من العلماء

(١) Warren O. Hagstrom, *The Scientific Community*, p. 9, New York, Basic Books, 1965.

(٢) Norman W. Storer, *The Social System of Science*, p. 57 - 74, New York, Holt, Rinehart

& Winston, 1966.

من يعترفون أحياناً بالقلق لحروانهم من حقوقهم في السبق^(١) . التحليل الأول يقول بوجود قاعدة أخرى في الأصول العلمية تدعو إلى التواضع وتؤثر على العلماء لينكروا اهتمامهم بالحصول على أي نوع من المكافأة على منجزاتهم^(٢) . أما التحليل الثاني فهو أن التقدير والاعتراف المهني يفقدان قيمتهما إن لم يكونا موضوعين ، أي أنهما يمثلان حكم الطبيعة الأم على صدق الاكتشاف وعلى أهميته وليساً حكماً على المستكشف نفسه ، ولذلك فإن العالم يتردد في الاعتراف باهتمامه الذاتي بالتقدير المهني خشية أن يجر ذلك زملاءه إلى أن يسبقوا على شخصه الفضل بدلا من أن يكون التقدير تعبيراً عن تقويم موضوعي للعمل نفسه^(٣) .

أما وقد عرفنا الطاقة التي يركز عليها النظام العلمي فعلياً الآن أن نتجه إلى تناول القواعد التي تسترشد بها ، أو التي توجه العلاقات فيما بين العلماء ليستمروا كجماعة في القيام بالأبحاث ، ثم يعرضونها للتقويم الموضوعي ، ويحصلون آخر الأمر على قدر من ثواب الاعتراف المهني يكفي للمحافظة على حماسة العلماء للقيام بما أخذوا أنفسهم بالقيام به من عمل علمي . أما القواعد الأربع التي وضعها ميرتون لأول مرة فتتعلق بعلاقة العلماء بعضهم ببعض ، وبوجهة نظرهم بالنسبة للظواهر المحسوسة والملاحظة . وإذا تناولنا هذه القواعد تناولاً منطقياً فإننا نجد فيها الحد الأدنى من مجموعة الموجبات التي تقدر على تنشيط عملية تقدم المعرفة وتجميعها ، وتقدر في الوقت نفسه على المحافظة على حوافز أولئك المشتغلين بالعلم^(٤) .

علينا أن نلاحظ أن هذه القواعد هي في الواقع تعبيرات مطلقة جداً مما يستعمله علماء الاجتماع للدلالة على مجموعات متميزة من ضروب السلوك المختارة . ولا يدعى أحد بأن العلماء أنفسهم على وعي بهذه القواعد ، ولو كانوا على وعي بها لا أسموها بتلك الأسماء نفسها . ونحن نتناول هذه القواعد هنا بالمناقشة التفصيلية بقصد استكمال صورة نموذج العشرة العلمية الذي تهدف هذه المقالة إلى تحليله .

Warren O. Hagstrom, *Competition and Teamwork in Science*, Wisconsin : University of (١)

Wisconsin Department of Sociology, July 1967, 20 p. (mimeographed).

Robert K. Merton, 'The Ambivalence of Scientists', in : Norman Kaplan (ed.), *Science and Society*, p. 112-32, Chicago, Rand McNally, 1965. (٢)

Storer, op. cit. p. 103 - 6. (٣)

Merton, 'Science and Democratic Social Structure', op. cit.; also Bernard Barber, (٤)

Science and the Social Order, chapter 4, Glencoe, 111., Free Press, 1952; Storer, op.

cit., p. 76-86.

القاعدة الأولى هي الشمولية ، وتقصد بها وصفاً لنحو العلماء إلى افتراض أن الظواهر الطبيعية ، عندما تجرد تجرّيداً سليماً من صورها الواقعية المباشرة ، متشابهة في كل مكان ، واتجاههم إلى الفصل التام بين الحقيقة الموضوعية فيما يقوله عالم آخر وبين صفات هذا العالم الشخصية . أى أننا نفترض أن جزيئاً من الأكسجين يتحد تحت ظروف معينة مع ذرة من الكربون فيتكون منهما جزيء من ثاني أكسيد الكربون (ك_٢) ، سواء تهيأت هذه الظروف في روسيا أو في أمريكا . ومن هنا فإن العالم لا يلبى إلا عند تقويمه اكتشافاً معيناً إلى الصفات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية للإنسان الذى تم هذا الكشف على يديه .

القاعدة الثانية هي « العنصرية » ، وتعنى ذلك السلوك المركب الذى يرتبط برفض العلماء الاحتفاظ بما يكشفونه سرا ورفضهم كذلك السماح لغيرهم من العلماء أن يحفظوا علمهم سرا . وعلى النقيض من ذلك يصر العلماء على الحرية المطلقة في الاتصال ، وحالما يتم تحديد اكتشاف جديد يصبح في متناول العشرة العلمية جميعا . فإذا كانت قاعدة « الشمولية » تعمل على حفظ انتباه العالم مركزاً على ما يقوم به بحث بدل الاهتمام بما لا يجدى من صفات زملائه العلماء ، فإن قاعدة « العنصرية » تحقق له فرصة متكافئة في الإنجاز العلمى دون أن تؤثر عليه صفاته الذاتية . فلكل عالم الحق في الاطلاع على ما يصل إليه الآخرون ، وعليه واجب إتاحة ما يصل إليه لزملائه . ينشأ عن هذه القاعدة ضرب من المنهج يتسم بالسخاء المتبادل الذى يرفع كفاءة التقدم العلمى وسرعته إلى أقصى درجة .

القاعدة الثالثة هي « التشكك المنظم » . ولعل أفضل شرح لهذا المعنى هو الإشارة إلى هذا التعريف غير المباشر ، « العالم إنسان ذو اهتمام تقضى بعمل جاره » . وتعتبر هذه القاعدة عن أن من واجبات العالم أن يتلقى بالفحص الناقد كل إضافة إلى معارف تتخلل في مجال اهتمامه بكتب بها عالم آخر ، ثم إعلان تقويمه لها ، وعليه أيضاً أن يتناول عمله هو بمثل ذلك الفحص الناقد قبل أن يقدمه إلى الآخرين . من ذلك يظهر ضرب من التشجيع على الرقابة المتبادلة بين العلماء أى رقابة بعضهم على أعمال البعض الآخر . ويتج عن ذلك أن لا يدخل إلى « حصيلة المعرفة المتعارف بها » التى تكون مجموعة الحقائق العلمية في المجال العلمى المميز إلا حصيلة كل بحث عظيم القيمة .

القاعدة الرابعة هي « التنزه عن الغرض » ، وهو ما يعبر عنه ببساطة بوصف العلماء بالبرود الشعورى بالنسبة لتلقى الاعتراف المهني . كان شرح ميرتون الأول لهذه القاعدة أنها تثبط رغبة العلماء في السعي الصريح إلى الحصول على الاعتراف المهني ، ولكن يبدو أن لها أثراً آخر هو ردع العلماء عن استعمال أبحاثهم في الحصول على أى من أنواع الجزاء التى يضيفها المجتمع عادة على أصحاب الإنجازات مثل المال والجاه والشهرة . تقوم هذه القاعدة بوظيفتين إحداهما بحجب العالم عما يقلمه

المجتمع من مغريات إذا هو حول بحوثه إلى اتجاه حل المشاكل التطبيقية ، والثانية تركيز اهتمامه على ما يضيفه عليه زملائه العلماء من تقدير . بذلك تظل أمام بصره اهتمامات أقرانه ، وهي اهتمامات تمثل أيضاً « متطلبات » الحصيلة المتزايدة من المعرفة الأساسية ، وتحفز العالم إلى أن يقصر جهده على إطار مجال تخصصه ويحفظ عليه طاقة الحركة .

الواقع أن هذه القواعد الأربع مثل عليا أو اتجاهات أساسية في سلوك العلماء ، أكثر من أن تكون أوصافاً دقيقة للنهج السلوكي الذي يتبعه العلماء في كل الأوقات . ولكنها وهي تمثل إرشادات للسلوك تحقق أيضاً العمل المتصل والمتعاون في إطار العشيرة العلمية ، وتكون بمثابة معايير يعتمد عليها العلماء . قياس سلوك زملائهم من العلماء . وبالإضافة إلى طاقة الحفز الناشئة عن اهتمام العالم بالقوز بالاعتراف المهني ، وهو فوز لا يتحقق إلا ثواباً عن إسهامات ذات مغزى للمعرفة ، فإن تلك القواعد الأربع هيأت نظاماً اجتماعياً حقيقياً وقادراً على الحفاظ على كيانه ، وقد تزايد نموه باطراد على أساس دولي في خلال الثلاثمئة سنة الماضية^(١) .

ولقد اتبع العلماء بصفة عامة نهج السلوك الذي وصفنا نموذجاً ، وحققوا بذلك حصيلة عظيمة من المعرفة المؤكدة التي تقوم بوظيفتين : الأولى أنها الخط القاعدي الذي تقاس عليه الإنجازات العلمية الجارية وتقوم ، والثانية أنها المصدر الذي تنبع منه أسئلة أخرى ، أي موضوعات للدراسة ، وهي فرص جديدة لتحقيق الاعتراف المهني عن طريق إجابة هذه الأسئلة . في إطار هذا البناء العلمي تقتصر حاجة العشيرة العلمية لكي تزدهر على المناخ الاجتماعي الصالح الذي يتيح لها العين والتأييد المادي والمعنوي لتؤدي دورها ، كما يتيح لها مورداً ثابتاً من المدد البشري^(٢) .

ولا كانت البيئة الاجتماعية التي ينبغي أن يعمل في ظلها العلماء تختلف اختلافاً واسعاً من مكان في العالم إلى مكان ، فإننا لا نستطيع إدراك العلم وفهم حدوده دون أن نلتفت الضائقة دقيقتاً إلى طبيعة العوامل الخارجية المتباينة والتي تؤثر على العشيرة العلمية بدخولها إليها . وفي الفصل التالي سنحاول تبين صورة هذه المؤثرات باعتبارها نواتج حماية للحدود القرية للعلماء .

Derek J. de Solha Price, *Little Science, Big Science*, New York, Columbia University (١)
Press, 1963.

Norman W. Storer, *The Coming Changes in American Science*, *Science*, vol. 142, No. (٢)
3591, 25 October 1963, p. 464-7.

جنسية العلماء وقوميتهم :

لا يفرق عن ذهننا أن العالم القرد كائن عضوي يتميز بموضع خاص في الزمان وفي المكان ، وهي حقيقة ذات دلالة خاصة في فهمنا للعشيرة العلمية . يولد كل علم في جماعة إنسانية معينة ، ولا مناص من أن تتأثر نظره وتشكل تبعاً لحضارة جماعته . تعيش هذه الجماعات في أجزاء مختلفة من العالم ، تحت ظروف مختلفة ، ولكل منها تاريخ خاص ، وكل منها معزولة عن الجماعات الأخرى إما بالمصادفة أو بالعمد ، ومن ثم أصبح لكل واحدة منها نظرتها الخاصة فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة ، وما يتعلق بأهداف الأمة وآمالها والأسبقيات التي تضعها لسبل الوصول إلى تلك الأهداف وتحقيق تلك الآمال ، وكذلك نظرتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد بعضهم تجاه بعض . العالم لا يولد عالماً إنما يصنع ، وهو يصاغ قبل أن يصبح عالماً في إطار حضارة موطنه صياغة لا تبلى سماتها .

الأمم هي أكبر مجموعات بشرية ، تتميز بالسيادة وبل درجة عالية من الاكتفاء الذاتي ويجود مرسومة تفصل بين بعضها ، والبعض الآخر . ومن ثم فلكل عالم جنسية أي أمة ينتمى إليها قبل أن ينخرط في سلك الاشتغال بالعلم ، ويعني هذا أنه نشأ في إطار مجموعة معينة من القيم ويتكلم لغة بعينها ، ويعني كذلك أن تكون حياته متأثرة بالميزات (أو بالقياس) المادية التي تضيفها أمته على سائر مواطنها .

يعلنا التاريخ أن العلم لم يتحرر قط من هذه الالتزامات القومية . فالعلم ينشأ ويتطور في إطار الأمم ولا ينشأ تلقائياً على أساس دولي ، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المميزات المادية والحضارية التي تهيئها الأمم المختلفة أو المجموعات المتجاورة من الأمم لمواطنيها اختلفت اختلافاً شامعاً على مر العصور . ولعلنا لا نجاوز الصواب إذا قلنا إن الواقع هو أن مدى الاختلاف بين الأمم قد زاد اتساعاً منذ القرن الثامن عشر على الأقل .

تؤرخ نشأة العلم الحديث بعام ١٥٤٣ ، ويطلب القول بأنه ظهر أولاً في غرب أوروبا في غضون القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، ولو أنه اعتمد أساساً في فجر نشأته على ما بقي من تصورات قديمة وأفكار بدأت بدايات غير مكتملة في بابل والهند ومصر . الواقع هو أن العلم نشأ واكسب طاقة عظيمة وقدرة على التقدم عندما تهيأت له الظروف المواتية ، وليس من العسير تحديد معالم تلك الظروف .

لم يكن تقدم العلم ممكناً إذا لم يتهيأ له رجال يحبون الدراسة الموضوعية للطبيعة ، وقادرون على بذل

الجهد والوقت في نشاطات غير ذات ثمرة عاجلة ، وقادرون كذلك على توصيل نتائج مشاهداتهم إلى الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك كان أولئك الرجال في حاجة إلى أن تهىء لهم أتهمهم الدعم والبلد الجزل ، ولم يكن كل ذلك متاحاً على الدوام في أوروبا الغربية ، ولكننا نقول بأن مشاعر الضيق والتعصب لم تكن بالغة الانتشار ولا ممتدة العمر ، ولم تتعرض شراوات الإلهام السابقة إلى تخجير وازدراء .

لما أشرف القرن السادس عشر على ختام كان النظام الأسامي للأخلاق والقيم الاجتماعية في غرب أوروبا مقبلاً على العموم للنظرة المحايدة بالنسبة للطبيعة أو النظرة المتطلعة إلى استغلال مواردها (١) . كان الاقتصاد الأوربي قد وصل إلى قدر من الإنتاج يكفى لظهور طبقة عليا تتمتع بقدر من الفراغ ، وأصبح ممكناً وميسراً للراغبين أن يكونوا جمعيات لتنشيط اهتمامهم الخاصة ، وكثيراً ما كانت تلك الجمعيات تلقى التشجيع الملكي إن لم تلق الدعم المادى . وكان في الإمكان أيضاً أن يتم بين العلماء الحواة الاتصال المنتظم عبر مسافات شاسعة ، ومن ذلك الاتصال تتم المساهمة في تقدم المعارف العلمية الأساسية. ولنا هنا في حاجة إلى إعادة سرد تاريخ العلم الحديث ، إنما نكتفي بالإشارة إلى أن العلم تميز منذ نشأته الأولى بارتباطه القوي . كان العلم على الدوام عميق الجذور في الإطار القوى ، إنما اكتسب العلم الصفة الدولية فيما بعد عندما أصبحت لأدولية من سمات أهدافه ولا نقول من خصائص نشأته .

بعد النشأة الأولى للعلم الحديث في إيطاليا وإنجلترا وفرنسا ، وبعد أن تملك غيرهما من الأمم المتطلبات المادية والحضارية لنمو مجتمعاتها العلمية ، فإن الصفة الدولية للعلم مكنت مواطني الأمم الحديثة التطور من التطلع نحو الجيران المتقدمين طلباً لما كان يلزمهم من تدريب في المجالات والمهن العلمية . أى أن إنجلترا وفرنسا تطلعت أول الأمر إلى إيطاليا طلباً للإلهام والمعونة العلمية ، ثم تحولت مراكز الامتياز العلمي شمالاً ، وجاء دور الألمان ليسعوا إلى التدريب في إنجلترا وفرنسا . وما لبثت ألمانيا طويلاً قبل أن يأتى دورها لتصبح مركزاً للتدريب العلمى وخاصة في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما اتجه الأمريكيون والروس إلى ألمانيا ليحصلوا على التدريب العلمى العالى . وفي القرن العشرين أصبحت أمريكا مركزاً رئيسياً لتدريب العلماء (٢) .

وفي خلال الثلث الثاني من القرن العشرين ، وخاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، لم يعد في مقدور الناس أن يهملوا شأن العلم ولا أن ينكروا قيمته التطبيقية. والقنبلة الذرية

Robert K. Merton, 'Science, Technology, and Society in Seventeenth Century (١)

England', *Oziris* (Bruges, Belgium) vol. 4, 1938, p. 360 - 632.

Joseph Ben-David, *Fundamental Research and the Universities*. Paris, OECD, 1968, p. 29-53. (٢)

رغم أهميتها ترمز لقوة العلم العملية المروعة وترمز كذلك للمميزات التي تحصل عليها أمة من الأمم في المجال الدولى والمجال الداخلى بمعاونة العلم . وأصبحت الأمم التي لا تملك هذا المصدر من مصادر القوة رغبة أشد الرغبة في امتلاكه وتطويره ، بينما اتجهت الأمم التي تملك الشائير العلمية الرئيسية اتجاها مباشراً نحو مجالات التنافس العلمى ، أكثر من أى وقت مضى (١) .

من هنا نشأ تصور للعلم باعتباره رصيلاً قومياً ، وبرزت أهمية العشرة العلمية في كل وطن . وأصبح هذا من العوامل الجديدة نسبياً في مجال السياسة العالمية ، وكذلك أصبح التقدم العلمى من الأهداف المهمة لدى كثير من الأمم . ولكن أهمية العلم تركزت كما أشرنا من قبل على علاقته بالمصالح الوطنية على أساس المنافع الحقيقية أو المتوقعة لتطبيقاته ، أكثر من قيمة المعرفة لذاتها .

عند هذا الحد ينبغي أن نرجع إلى تناول نظرى للعلاقة بين العلم الأساسى أو البحث والبحوث التي تجري في سبيل حلمة احتياجات إنسانية خاصة ومحددة .

البحث الأساسى والتطبيق *

العلم الذى قصدنا إلى وصفه في تناولنا لديناميكيات العشرة العلمية هو بالطبع مايسمى بالبحث العلمى الأساسى ، وهو السعى المنزه عن الغرض بحثاً عن المعرفة الجديدة والصادقة على الصعيد الكونى دون اهتمام بعلاقة ذلك السعى بمشاكل العملية . أما البحث التطبيقى فأمره غير ذلك ، لأنه ينتج على نحو مباشر أو غير مباشر إلى حل مشاكل حقيقية واقعية . وترجع أهمية هذا التمييز بالنسبة لما نحن بصدده إلى أن المشاكل التجريبية التي تنقل كاهل الإنسان باعتباره كياناً مادياً مشاكل يحدها في أغلب الأحوال زمان ومكان ، وهى على قيفض المسائل النظرية التي تستثير الذهن . أى أن المشاكل التطبيقية مرتبطة باهتمامات قوية أكثر من ارتباطها بالاهتمامات العلمية .

المشكلة التي تنشأ في جزء من العالم قد لا تكون في غيره من الأجزاء ، أو قد لا تكون فيه في زمان آخر . ومن ثمّ فعل مثل هذه المشكلات يفرض إلى العمومية العالمية التي تتميز بها الإجابات على أسئلة العلوم الأساسية . ويعنى هذا أنه لو اتجهت اهتمامات العلماء نحو حل أمور علمية تطبيقية دون غيرها ، فإن الإجماع على ما يعتبر أسئلة علمية مهمة - وهو الإجماع الذى تركز عليه

Vannevar Bush, *Science, the Endless Frontier*, Washington, National Science Foundation, (١)

1960; originally published 1945.

Storer, *The Social System of Science*, op. cit., p. 106 - 15.

العشيرة العلمية الدولية - ينهار انهياراً مباشراً . بل يتبع ذلك أن لا تولى جماعة العلماء في أمة من الأمم اهتمامها بعمل العلماء في غيرها من الأمم ولا تقدر تلك الجماعة على أن تضيف إلى حصيلة العلم .

نقول بالإضافة إلى ذلك إن المشاكل التجريبية الواقعة لا تنشأ في تنابع منطقي على نحو ما تنشأ المسائل التي تشغل أصحاب العلوم الأساسية ، ومن ثمّ فليس للبحث التطبيقى إلا الطاقة القليلة على بناء الكيان المجتمع والمتزايد من المعارف العامة . وفي مثل ذلك المجال لا يكون لبحث علم ارتباط ذو مغزى يبحث علم آخر إلا في قليل من الأحيان ، ويستتبع ذلك أن تتخلص فرص الاستجابة الموائمة تفعلاً شديداً . ومن هنا نلاحظ أن الجهمرة العلمية التي تستجيب لمنجزات البحث التطبيقى قليلة ، وفرصة الباحث التطبيقى قليلة جداً في تحقيق ذلك الضرب من الخلود الذي يتاح للمستكشفين في مجال العلوم الأساسية .

مغزى ذلك كله هو أن الباحث التطبيقى يتطلع إلى غير أقرانه العلماء طلباً للتواب وحسن الجزاء أكثر من تطلعه إلى زملائه ، وهذا الجزاء يختلف بالضرورة عن تلك الاستجابة الصحيحة للإبداع العلمى وهى الجزاء المناسب اللائق به . قد يكون جزاء الباحث التطبيقى مالياً ، وقد يكون أحياناً في صورة تقدير شعبي ، ولا يقتضى هذا ولا ذلك إدراكاً حقيقياً لما أئجزه العالم . ومن هنا نقول بأن الباحث التطبيقى يخرق قاعدة « التنزه عن الفرض » ، وهى مسألة تجعل من المسير عليه أن يشارك مشاركة كاملة في أنشطة العشيرة العلمية . وليس بمستغرب أن ينظر إليه المشتغلون بالعلوم الأساسية باعتباره تهديداً للاستقامة الأخلاقية واستقرار الكيان العلمى كله وتوطده . لهذه الأسباب يقع العلماء الشبان تحت ضغط ملموس يباعد بينهم وبين الاشتغال بالبحث التطبيقية . هذا التمييز بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى واضح أمام بصر كل طالب علم متقدم ، وهو تمييز يقلل من قدر البحث التطبيقى في نظر الطالب الذى ينجذب إلى العمل الذى ينطوى على مزيد من الاعتبار ، وإلى المركز الذى يمكن أن يتم فيه هذا العمل على أعظم درجة من البسر .

ولكن اهتمام المجتمع بتشجيع البحث ودعمها يجب أن يركز في آخر الأمر على افتراض أنه سيحصل فيما بعد على فائدة ذلك في صورة حلول للمشاكل العاجلة . ومن هنا نقول بأنه رغم الحقيقة الواقعة وهى أن البحث الأساسى يخلق المناخ الخاص الذى يعمل في ظله العلماء التطبيقيون ، فكثيراً ما يطلب إلى العلماء أن يوجهوا مهاراتهم وقدراتهم توجيهها كلياً نحو مشكلة أو مشاكل مما يرى المجتمع أنها تحتاج إلى حل . ونحن على يقين بأن مدة عشرين سنة أو أكثر قد تنقضى قبل أن يتحول اكتشاف ما في مجال العلوم الأساسية إلى جزء من الإطار الفكرى الشامل الذى يرشد الباحث في

مجال العلوم التطبيقية إلى التعرف على جوهر المشكلة ، ولكن الأمر الواضح هو استحالة بناء عشيرة علمية نابضة بالحياة على أساس البحث التطبيقي وحده ، ويرجع ذلك إلى أسباب متعلقة بطبيعة العلم نفسه (١) .

ومهما بلغت الأمة من الرقي والراء فعليةا أن تتبين أنها لو قصرت اهتمامها على البحث التطبيقي الذي تطلبه من علمائها، فإنها بذلك تحدث الخلل في التسلسل الطبيعي لتتابع الأحداث التي ستفيد منها الأمة في آخر الأمر من دعمها للعلم . وعليها أن تتبين أن القوائد غير عاجلة ، بل لعلها لا تكون من الباحث في مجال العموم الأساسية ، إنما تكون من خلال قيام غيره بترجمة نتائجه إلى تطبيقات عملية أو من خلال عمل بعض تلاميذه . هذه البحوث الأساسية التي تبدو « غير ذات جدوى » وما يقوم به العالم من تدريس وتعليم تنطوي على إمكانات عظيمة القائلة مستقبلا إذا استطاعت الأمة أن تلوذ بالصبر حتى تحصل على العائد مما وظفته في مجال العلم من جهد ومن مال .

الاحتياجات الرئيسية للحفاظ على العشيرة العلمية الوطنية

أما وقد رصدنا الأصول الديناميكية للعشيرة العلمية على الصعيد العالمي ، والأسس التي ينبغي عليها إقبال الأمم على دعم علمائها في الداخل ، فإذا عانا نقول عن الظروف التي تجعل للعشيرة العلمية على الصعيد القوي البناء والازدهار باعتبارها وحدة ذهنية قادرة على المحافظة على ذاتها ؟ يبدو أن إجابة هذا السؤال تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية ، ولو أنها عناصر متداخلة تداخلا معقدًا، والفصل بينها بالمشاهدة العملية ليس بالأمر اليسير .

أول هذه العناصر متعلق بالحضارة ، ونعني بها العوامل الذهنية وغير المادية اللازمة لوجود العلم . الناصر الثاني متعلق بالدعم ويشتمل على العوامل المادية الرئيسية في « المعادلة الاجتماعية » . وأخيراً نذكر عنصر الفهم والإدراك ، أو الوعي العام بطبيعة العلم ومتطلباته الحيوية ، ويكون هذا الناصر الأساسي الفعال للسياسة العلمية الوطنية وكذلك للإدارة اليومية لعمليات البحث العلمي . وفي ختام مقالنا هذا سنتناول بالدراسة هذه العناصر الثلاثة واحداً بعد الآخر ، مؤملين بهذا أن نقدم وصفاً موجزاً ونماسكا للعلاقات الرئيسية بين دولية العلم وقومية المشتغلين به .

See, For instance, Peter Thompson, "TRACES : Basic Research Links to Technology (١)

Appraised', *Science*, vol. 163, No. 3865, 24 January 1969, p. 374-5.

العوامل الحضارية

أما أول المتطلبات فهو وجهة النظر العامة تجاه الكون الطبيعي التي تتيح بل تشجع الجهود الموضوعية التي تبذل في سبيل استكشاف أسرار ذلك الكون . فالحضارة التي تسبب الظواهر الطبيعية إلى أفعال تمسقية أو أهواء لكائنات عليا ، مثل هذه الحضارة لا تجد ما يدعوها للسعي المنتظم نحو فهم تلك الظواهر عن طريق المشاهدة والتجريب . فسبب نزول صاعقة تدمر شجرة في حالة ما قد يختلف في عرف مثل تلك الحضارة عن سبب نزول صاعقة أخرى لأن الدوافع التي حدثت بالآلهة أن تحدث تلك الصواعق قد تختلف ، ومن هنا لا يتيسر الوصف الراشد لتتابع تلك الأحداث الطبيعية المشاهدة ، ولا يتحقق قط التوصيف الشامل للنموذج العام لهذا النوع من الأحداث (١) .

وبالإضافة إلى وجود وجهة نظر موالية للعلم وذات ثقة في القصص العلمي المنظم للظواهر الطبيعية، فإن الحضارة القومية يجب أن يكون دعمها للعلم دعماً إيجابياً . فلا يكفي أن تحتل الأمة علمائها، إنما يجب أن يكون للمهنة العلمية احترام وتقدير ، وإلا فلن توجد الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في تلك المهنة، يجب أن توجد في المجتمع هيئة واحدة على الأقل تدعم العلم وترعاه ، سواء كانت الهيئة حكومية أو كنيسة أو جماعة المثقفين العلمانيين ، وبغير وجود مثل هذه الهيئة لا يتيسر إقبال العدد الأدنى من أفراد المجتمع على الانخراط في سلك المهنة العلمية .

وأخيراً ، يجب أن تتيح الحضارة السائدة الاتصال بمواطني الأمم الأخرى . والتطبيق العملي لذلك هو إتاحة فرص الاتصال بتيسير السفر والتدريب على اللغات الأجنبية وخاصة اللغات المرتبطة بالتقدم العلمي المعاصر . ويدخل هذا العامل في إطار الدعم المادى ، وخاصة بالنسبة للمران الكافي في اللغات الأجنبية بالإضافة إلى المران في المجال العلمي .

عوامل الدعم

يعتمد قدر الدعم المادى الذي تيسره الأمة للعلم على مستوى التواء الاقتصادى فيها ، مع

Thomas R. Odhiambo, 'East Africa : Science for Development', *Sriance*, vol. 158, (١)

No. 3803, 17 November 1967, p. 876 - 81.

مراعاة أن الأسبقيات التي تضعها الأمة لتوزيع ثرواتها على مختلف الأنشطة تمثل عاملا حاسما في تحديد تطور العشرة العلمية وقدرتها على المحافظة على ذاتها^(١) . فالاعتمادات الكافية التي تبذل للتعليم العالي مسألة مهمة لأنها تهىء أفراداً جددًا ينخرطون في سلك العلم ، وكذلك فرصا للعمل أمام العلماء المدرسين . وفي المعتاد يجذب الأفراد الموهوبون إلى المهنة العلمية بتأثير الاعتبار الذي يتمتع به التعليم الجامعي في المجتمع أكثر مما يجذبون إلى تأثير التدريب العلمى الخاص ، أى أنهم يجذبون إلى الاعتبار الاجتماعي الذي يتمتع به الأساتذة والدكاترة أكثر مما يجذبون إلى أن يكونوا علماء . إذا كان هذا هو الدرب الذي يجب أن تسلكه العشرة العلمية القومية في تطورها ، فلا مناص إذن من سلوكه .

ولما لم يكن بين أيدينا بيانات كافية ، فإننا نستطرد بفكرنا ونصورنا خطوة أخرى ونقول إنه يلزم للأمة أن تنمى مجموعة علمائها إلى ما يمكن أن يسمى « الحجم الحرج » ، وأن تهىء لم الإمكانات التي تمكن لم من المساهمة الفعالة في عمل العشرة العلمية الدولية ، قبل أن يصبح في حوزتها الأسس الرئيسية لبناء العشرة العلمية الوطنية ، وقبل أن يصبح في قدرتها استغلال تلك العشرة لخطة مصالحها العملية . يمكن تعريف « الحجم الحرج » للجماعة العلمية بأنه عدد العلماء الكافي ، من ناحية الحجم ، وناحية الكفاءة ، ليكون الجماعة القادرة على ممارسة عملية الجزاء الملائم أى التقدير المهني لأعضائها حتى لا تعود بهم حاجة إلى الشعور بالاعتماد الكامل على الجزاء الذي يتلقونه من الخارج . هذا « الحجم الحرج » لا يمكن تحديده بقواعد دقيقة وشاملة . المستويات العالمية تحدد معايير للكفاءة المطلقة ، ولكن المستويات التي يضعها العالم الفرد هي التي تحدد عدد الزملاء المحطين الكافين ليهيئوا له القدر الكافي من الجزاء الذي يجعله راضيا عن مركزه في وطنه .

في بادئ الأمر يلزم للأمة بطبيعة الحال أن ترسل طلبتها إلى الخارج ليتمرنوا ، وهم يتعرضون لخطر إغراء البقاء في الخارج بسبب تيسر مساهمتهم في العشرة العلمية الدولية . والرد العمل على هذه المعضلة هو إرسال عدد فاقض من الطلاب للدراسة بالخارج على فرض أن عدداً كافيا منهم سيعود إلى وطنه في آخر الأمر ليتكون منهم « الحجم الحرج » الذي أشرنا إليه من قبل . وحالما تعبر الجماعة العلمية هذا الحاجز فإن النمو المطرد للعشرة العلمية على الصعيد القوي يتصل ويطرد إذا تهيأت في داخل الوطن الأسباب والإمكانات اللازمة للبحث العلمى .

Derek J. de Salla Price, 'National Can Publish or Perish', *International Science and Technology* - (١)

logy, No. 70, October 1967, p. 84 - 90.

عوامل حسن الإدارة

إذا انتضحت لنا أهمية وحى الأمة بالقيمة العملية للعشيرة العلمية ، فإن العامل الثالث وهو تحقيق متطلبات ذلك الوعي يبرز جليا . هذا العامل يتصل بما يتخذ من قرارات مقصودة بصدد التنظيم الداخلى والدعم المادى والفهم لطبيعة العلم - بشقيه البحث والتطبيقي - وهو الفهم الذى تنبنى عليه تلك القرارات .

ولعل أهم أوجه إدارة شؤون العلم على المستوى الوطنى ، أو ما قد نسميه بالسياسة العلمية الوطنية ، هو نهج التنظيم العلمى ووضعه فى هيكل التنظيم الاجتماعى . فإذا كان تطلع العلماء لا يتصل إلا بعد قليل من مراكز التأثير الحقيقى (كما كان الحال فى ألمانيا فى مطلع القرن^(١)) ، فإن نتيجة ذلك هو إما أن يتجه العدد الأقل من الأفراد الموهوبين إلى الانخراط فى سلك المهنة العلمية أو أن يتجه أولئك إلى الهجرة إلى دول أخرى بعد أن يتموا مراحل مراهم .

ولعلنا نشير هنا إلى أن روح العشيرة العلمية يقترّب جدامن المثل الأعلى لفكرة الحرية ، وهى فى ذلك أقرب إلى ذلك المثل الأعلى من المؤسسات الاقتصادية فى المجتمعات قاطبة ، ومن هاتين الأهمية الأساسية لانطلاق الموجة حبثا تظهر دون ما قيد على حركتها . ويجب ألا يكون للطبقة الاجتماعية التى نشأ فيها العالم أى أثر على تقدمه فى درجات الشهرة وفى سلك المناصب مادامت قدرته الذاتية تزكى هذا التقدم ، وإذا وضعت فى طريقه عراقيل غير ذات أساس فإن ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على معنويات العشيرة العلمية القومية كلها وعلى حوافزها^(٢) . ذلك لأن اكتشاف الحقائق العلمية أمر منفصل آتم الانفصال عن السبات الاجتماعية والطبقية للمستكشف ، والحفاظ على اهتمام العلماء وإقبالهم على البحث يجب أن يكون ثواب ما أنجزه عادلا .

وعند المستوى الأعلى فى السياسة القومية يجب أن يكون توجه الدعم إلى البحث الأساسى والتطبيقي بحيث يحفظ التوازن بين متطلبات البحث الأساسى ، وينبثق ذلك من شواهد تدل على

Ben-David, *Fundamental Research and the Universities*, op. cit., p. 33

((١))

See for instance, Richard L. Merier, 'Research as a Social Process' : Social Status, (٢)

Specialism and Technical Advance in Great Britain', *British*

Journal of Sociology, vol. 2, No. 1, March 1951, p. 91-104.

أن الأمة تقدر البحث الأساسى لذاته ، وبين الفوائد التى تجنيها من البحث التطبيقى . ولعل النسبة التى خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة للأبحاث الأساسية وهى ١٠٪ من مجموع الإتفاق على البحوث والتطورات قليلة بالنسبة للدول النامية ، ولكننا نقول إنه ليس بين أيدينا معيار مقبول يحدد أفضل سبل تقسيم الدعم المادى بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية بالنسبة لأمة على مستوى معين فى مدارج التطور .

وبصرف النظر عن عدم وجود معادلات لرسم السياسة الحكومية فى مجال العلوم ، فإن العلاقة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية على نحو ما وصفنا يجب أن تلاحظ وتراعى إذا أرادت الأمة أن تبنى عشيرتها العلمية القادرة على المحافظة على ذاتها . وكلما زاد إدراك الأمة وتقديرها للأهمية الأساسية للعلم ، زادت ولا شك قدرتها على تنمية قدراتها العلمية لخدمة التقدم الوطنى وتحقيق الهيبة الدولية .

بقلم:
سولومون إنسل

التفاعل بين العالم وبيئنه الفنية

العلم والاكتشاف والابتكار

قصة إحدى حالات
هذا التفاعل في استراليا

ترجمة

د. زكريا فؤاد

إن « صوبولوجيا » العلم - أو التفاعل بين العلم والتقنية والمجتمع - موضوع أكثر انتماء إلى المستقبل منه إلى الحاضر . ومن المغالطة ، على أية حال ، اعتباره أحد فروع علم الاجتماع ، فالدراسات في هذا المجال تتناول علوم الاقتصاد والتاريخ والنفس والسياسة ، وكذلك علم الاجتماع بالمعنى الأكاديمي المعروف به . وعلماء الاجتماع - باستثناء قلة فئة - لم يبرزوا فيما كتب عن هذا الموضوع . وإن تسميته بصوبولوجيا العلم يضاعف الخطأ ، حيث إن كثيراً من المسائل التي تعالج تحت هذا العنوان إنما تمس من بعيد عملية الاكتشاف العلمي . وفي واقع الأمر فإن مشاكل الابتكار التقني تشكل

أكبر مجال فردي مثير للاهتمام ، كما أن العلاقة بين العلم والتقنية هي مادة للجدل . ومع ذلك تبقى « صوبولوجيا العلم » أنسب وصف موجز ، ومادمتا ملتزمين بهذا الإتيان فستظل صعوبات التعريف والمصطلحات في حدها الأدنى . ومعظم مادة الموضوع - « صوبولوجيا العلم » - يمكن إدراجها إجمالاً تحت ثلاثة عناوين .

الكاتب : الأستاذ سولومون إنسل : مدير مدرسة الحلقة الاجتماعية بجامعة نيسوت ويلز ، كسنجتون (أستراليا) . وكان منذ عهد قريب أستاذاً زائراً في وحدة أبحاث السياسة العلمية في جامعة سسكس . أخرج عدة مؤلفات سياسية واجتماعية . والحالة التي يتحدث عنها في هذا المقال جزء من بحث أكبر نشر عام ١٩٧٠ تحت عنوان « العلم ، والاكتشاف ، والابتكار في أستراليا » .

المترجم : د. زكريا فؤاد : حصل على الدكتوراه من جامعات أمريكا عام ١٩٤٨ . رئيس شعبة البحوث الطبية والصيدلية بالمركز القوي للبحوث . له حوالي ٧٥ بحثاً مبتكراً بالدوريات العالمية . أستاذ سابق بالجامعات المصرية ، وخير بمنظمة الصحة العالمية . حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم البيولوجية ، وعلى وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى . أسهم في إنشاء كلية الصيدلة بأسوط ، وكلية الصيدلة بالموصل بالعراق .

-
- ١ - العلم والتقنية والمجتمع : يهتم المؤرخون والفلاسفة الذين ما فتئوا يبدون نشاطاً في هذا المجال لعدة سنوات ، بمصادر النشاط العلمي وطبيعة وجهة النظر العلمية العالمية . وقد أعطت كتاباتهم مزيداً من النسيج الفكري لعلماء الاجتماع الذين يعنون بالتفاعلات المتطلعة والفعالية للعلم والتقنية والمجتمع . وما يشغل جهد العلماء في الوقت الحاضر يمكن أن يقع تحت ثلاثة عناوين فرعية :
- (أ) العلم كنوع من الثقافة : التأثير الفكري للاكتشافات العلمية وما تتضمنه من علاقات اجتماعية بوجه عام ، وفي السنوات الأخيرة أصبح موضع العلم من التعليم مسألة لها اهتمام خاص .
- (ب) العلم كنوع من الفن المفيد : استخدام المعرفة العلمية في الاقتصاد والصحة والمواصلات والخدمة الاجتماعية وأمثالها .
- (ج) العلم كعامل مدمر : الاستخدام العسكري أو بمعنى أصح سوء الاستخدام العسكري للمعرفة العلمية في التدمير والتآكل والتمزق للبيئة الطبيعية والاجتماعية ، ومشاكل الرقابة والإصلاح والمسئولية الأخلاقية والاجتماعية لرجل العلم عن نتائج عمله .

٢ - طبيعة الاكتشاف : إن أسباب ازدهار العلم في حقب تاريخية معينة مثل اليونان في العهد الكلاسيكي ، وأوروبا في القرن السابع عشر ، والصين في السنوات الألف الأولى للمسيحية ، هي الألفاظ التقليدية التي أثارت تساؤلات ، وتخفضت عن أنظمة ذات مفاهيم لم يزل تأثيرها سائداً . وهناك أربعة عوامل مضاعفة تؤخذ عادة في الحسبان : الحافز الضئيل ، المطلب الاقتصادي ، المناخ الاجتماعي ، شخصيات الأفراد من المكشفين والمبتكرين .

ونظراً للافتراضات المختلفة عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع ، فقد نتج عن ذلك عدة استنتاجات متباينة تتحدى الانحراف تحت نظام ذي مفهوم واحد . وعموماً فإن الصورة التي رسمها القرن التاسع عشر للعالم ككافح محض من أجل الحقيقة ، التي تشبه إلى حد كبير التصور الميكانيكي المعاصر للفنان ، هذه الصورة قد تراجعت أمام ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تفضي إلى النشاط العلمي . وقد حدث تغيير مشابه فيما يتعلق بوضع المخترع الذي ينظر إلى عمله بصفة عامة من خلال بيئة اجتماعية لا كإنتاج شخص فريد ملهم .

٣ - السيادة العلمية : إن تأثير العلم والتقنية على الاقتصاد والصحة والحرب منذ ١٩٣٩ قد شجع الفكرة القائلة « بأن تكون مختلف البلدان سياسات قومية للعلم » . ولقد قطع العالم مرحلة طويلة منذ أن أصدرت إحدى محاكم الثورة الفرنسية حكمها على « لافوازييه » بالموت بالمقصلة ، وما صاحب ذلك من حيثيات « بأن الجمهورية ليست بحاجة إلى علماء » .

ومن المفارقات الساخرة أن فرنسا كانت أول دولة تنشئ منصباً وزارياً للعلم في عام ١٩٣٦ . ومن أوضح ما قيل عن الفلسفة وراء المحاولات التي تبذل لإرساء سياسات قومية للعلم التصريح الذي أدلى به م . إلين بيريفيت ، أحد من شغلوا هذا المنصب حديثاً ، أمام اجتماع وزراء المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية ، « في حين أصبح البحث العلمي شيئاً عادياً في كل المجتمعات ، فإنه قد اتخذ أهمية خاصة في مجتمعتنا . وفي واقعنا العمل بالاستثمارات الماثلة التي تلزم الآن لتقديم المعرفة لا يمكن بعد الآن تركها كلية إلى روح المبادرة الفردية ، ولكن يجب أن تحملها الدولة بصفة متزايدة . ونحن الآن ، بذلك ، نشهد خلقاً لوظيفة جديدة للحكومة لم يكن لها وجود في بداية هذا القرن . هذه الوظيفة تزداد الآن باطراد تقلا وإرهاقا^(١) » .

وقد اقترح فريمان أن الأسباب القعالة وراء مطلب السياسات العلمية يمكن اختصارها في خمسة : اقتصادية ، عسكرية ، الهية ، الحرب ، والعلم للعلم^(٢) . وفي هذا تبسط أكثر مما يجب . فالتعليم والإمكانات البشرية ولو أنها مرتبطة بهذه المؤثرات الخمسة فإنها تشكل مجالا بارزاً في السياسة

OECD Observer, Febbruary 1966.

(١)

OECD, Problems of science Policy, Paris, 1968, 56 p.

(٢)

العلمية . وعندما نتحدث عن حافز « اقتصادى » فنحن نميل أيضا إلى التبسيط الشديد ، حيث إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تولد مطالب مختلفة . وإن الوظيفة الاقتصادية للبحث العلمى والتنمية فى اقتصاد صناعى متقدم لا سبيل لمقارنتها بالدور الذى تلعبه فى البلدان التى يعتمد رخاؤها إلى حد كبير على تصدير منتجاتها الأولية (١)

ومطلب السياسات العلمية يخلق سبعا مقابلا وراء أعماط للعلاقات بين العلم والتقنية والمجتمع ، يمكن منها استخلاص دروس عملية مثل ما لنمو السياسة الاقتصادية المركزية من أثر فى جعل علماء الاقتصاد ينشئون نماذج متزايدة الإقناع للنظام الاقتصادى يمكن ارساء تنبؤات مضبوطة عليها . ومرة أخرى فإن الصورولوجيا هى أحد العلوم الاجتماعية التى دعيت للإسهام فى هذا المجال ، ولكن إسهامها أقل بكثير من إسهام علم الاقتصاد .

وحتى الآن فقد استحوذ على علم الاقتصاد الادعاءات عن التضخم الاقتصادى التى تجابه حاليا تحدياً من بعض علماء الاقتصاد وكثير غيرهم من بينهم علماء الاجتماع .

ومع ازدياد هذا التحول لمواضع التأكيد فإن القضايا الرئيسية للفرض الاجتماعى والمسئولية لم الاجتماعية ستكون على الأرجح موضع تدقيق متزايد ، ويمكن افراض بأن « الصورولوجيا » سوف تسهم بشكل واضح فى هذا الصدد .

ومع أن عملية بناء النماذج وثيقة الصلة بصفة خاصة بموضوع صياغة السياسة العلمية فإن ماتنتيه الصورولوجيا العلم أعمق بكثير . فمن خلال تنمية النماذج الفعالة ، دون غيرها ، يمكن لصورولوجيا العلم أن تصبح دراسة مستقلة أكثر منها مجموعة مهلهلة من التفصيلات الياسته لا يجمعها غير أنها تركز على العلم والتقنية . ومن أكثر النماذج شيوعا فى استخدامه النموذج الذى يحاول أن يربط البحث بالتنمية والابتكار .

ومع أن ما يروى عن أشكال هذا النموذج يختلف باختلاف المؤلفين فهو غالبا يأخذ هذا الشكل :
حب الاستطلاع العلمى . البحث الأساسى المنظم . البحث التطبيقى . التنمية التقنية . الانتاج للاستعمال .
وهناك أكثر من صورة لهذا النموذج تختلف فى التفاصيل ولكن تجمعها صفات عامة مشتركة ، وبخاصة أن لها الاتجاهات نفسها التى ترى إلى هدف واحد مبتدئة دائما بالعلم البحث ويعرف النموذج بأسماء مختلفة مثل « سلسلة الابتكار » أو « متصل الابتكار » . وبناء عليه فمن المنطق والحالة هذه أن تكون أسهم « السلسلة » أو « المتصل » فى كلا الاتجاهين وفى التطبيق العلمى تساهم الاتجاهات نفسها . وتاريخ العلم والتقنية مليء بالأمثلة للتحرك فى كل من الاتجاهين . وحتى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر كان هناك بعض الابتكارات التقنية الهامة التى تدين بقدر كبير للاكتشاف العلمى .

S. Ensel, "Science and government Policy".

(١)

ويبدو أن النموذج لم تتم صياغته بواسطة المجهود الفردي لكاتب ما ، ولو أن نشأته تكمن في عمل عالم الاجتماع الأمريكي و . ف أو جرين الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٩٢٠ . وقد كان لهذا العمل تأثير مهم على س جيلفيلان الذي لم يزل كتابه الصغير « صوبولوجيا الاختراع » أدق محاولة لتعريف الاختراع « ووربطه بالعلم » وأكثرها تفصيلا .

وقامت بعض الأعمال الأكثر حداثة ببسط النموذج حتى يشتمل على « الابتكار » أي تبنى فكرة جديدة أو عملية جديدة ، أو منتج جديد . ويعتبر المقال الذي كتبه ماكلورين ونشر عام ١٩٥٣ إيضاحاً مبكراً لهذا الاتجاه .

وتسبب مشاكل الإصلاحات التقنية في تعقيد استخدام النموذج ، فثلا لا يستعمل النموذج مصطلح « الاختراع » وهو مفهوم أقدم وأقل إحكاماً من « البحث الأساسي » أو « البحث التطبيقي » أو « التنمية » ، ومع ذلك فلو أن الاختراع وصف وصفاً دقيقاً بأنه نشوء البصلة في الفكر والأداء فمن الواضح أن ذلك سيكون عاملاً جوهرياً في وصف الحقيقة . وربما كان أنفع تعريف . للاختراع في الاصطلاح النموذجي هو اعتباره وصفاً عاماً للمناشط التي تدخل ضمن مراحل البحث التطبيقي والتنمية . وهذا المعنى قد تضمنه تعريف الاختراع عند جوكيس ومعاونيه في دراستهم المعروفة : « إن جوهر الاختراع هو الثقة الأولى بأن شيئاً ما سيتم إنجازها ، والاختبارات الاستقرائية الأولى بأن هذا الشيء سيتم إنجازها فعلاً » ، وعموماً فإن إحصائي العلوم الاجتماعية ، وخاصة علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع ، يستعملون مصطلح « الاكتشاف » للتعبير عن نشوء قانون أو مبدأ علمي جديد ، ومصطلح « الاختراع » للتعبير عن إيجاد منتج جديد أو طريقة جديدة ، ومصطلح « الابتكار » للتعبير عن عملية التقاط اختراع جديد ونهيته للاستعمال العملي . و « الابتكار » بمعنى آخر هو في غالبيته ظاهرة اجتماعية تتضمن تغيراً ملموساً في ممارسة ثابتة ومستقرة ، أو امتداداً لهذا المعنى ، تغيراً في طريقة التفكير أو في طريقة الأداء . والصفة التطبيقية للاختراع يؤكد لها تعريف جيلفيلان : « إن الاختراع هو حيلة إضافات مستمرة دائمة للتفاصيل الصغيرة . إنه نمو وتطور ، مركب من مختلف العناصر ، وتجميع جديد لآراء معروفة من قبل » .

وقد أظهر د . ج . دى سولا برايس في أكثر من بحث له أن التقنية مستقلة تاريخياً عن العلم ، وأن كليهما يكونان نظامين منفصلين يتفاعلا بطرق تختلف باختلاف الظروف التاريخية . وقد توصل أحد العلماء التطبيقيين الأمريكيين إلى هذه النتيجة تقريباً عندما قال : « بصفة عامة ، فإن الأوقات التي يزدهر فيها العلم لا تتوافق مع تلك التي تكون التقنية خلالها أسرع خطى نحو التقدم ، وعندما يزدهران معا فإن هذا لا يحدث بالضرورة في المكان نفسه (أي أنهما لا يتزامنان ولا يتماكان) . وبمعنى ما فإن العلم يدين للتقنية أكثر مما تدين التقنية للعلم . والعلماء يعتمدون

على التقنية لتوفير معداتهم وجانب كبير من وسائل إعلامهم .
وقد عبرت عن ذلك ، بيلاعة أكثر ، الحكمة الساخرة بأن « العلم يدين المحرك البخارى أكثر مما يدين المحرك البخارى للعلم » .

وقد يتقبل كثير من الدارسين لهذا الموضوع مثل هذا النقاش ، ولكن هناك إجماعاً شبه شامل على أن الموقف فى القرن العشرين يختلف كيفياً فى أن العلاقة بين العلم والتقنية - أو بين العلم والاختراع - قد أصبحت أكثر وثوقاً وأكثر نظاماً . إن المخترع الحرفى التقليدى الذى طلالاً أشاد به الأساتذة فى علم الأخلاق ، مثل صامويل اسمايلز ، يمثل أقلية فى الشخصيات ، والواقع أن الدفاع الأقوى عن هذا المخترع التقليدى (جيوكيس ومعاونوه فى « مصادر الاختراع ») يوازن بين تأكيدهم لدور المخترع المنفرد هذا وبين اعترافه بأن أغلب الاختراعات فى القرن العشرين جاءت نتيجة الأبحاث المنظمة ، وكذلك مع الإصرار على أن الصورة التى رسمها اسمايلز كانت مفرطة فى التبسيط .

إن التطبيق المباشر للعلم فى التقنية يعنى تحولاً جزئياً للاختراع من النشاط الفردى العشوائى غير المنظم إلى مسألة منظمة مدروسة . وكما قال مامفورد « إن الفكرة أم الرغبة . وهذه الفكرة فى شكلها النموذجى نتاج جمعى تراكمى » .

وهذا لا يعنى أن جميع مراحل النموذج يشملها تنظيم واحد . فبينما نجد معظم الاختراعات طريقها إلى الإنتاج عبر المشروعات الصناعية الكبرى (العامة والخاصة) ، فانه لمن الصفات المميزة أن المعرفة الأساسية والمراحل الأولى لعملية الاختراع (وبخاصة مرحلة البحث التطبيقى) كانت ولا تزال نتاجاً لرجال يعملون فى المصانع الصغيرة والجامعات ومعاهد البحث العلمى الخاصة والعامة ، أو أحياناً ، لرجال يعملون لحسابهم الخاص ، وحتى عندما يتفق مصنع كبير مبالغ باهظة على البحث والتنمية فإنه سيجد مع ذلك أن معظم أفكاره الجديدة قد أتته من الخارج . وقد درس « مولو » الناشط العلمى لشركة دى بونت ووجد أن ميزانية البحث والتنمية قد ارتفعت من مليون دولار عام ١٩٢٠ إلى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ بدون تعجيل متناسب فى عدد الاختراعات المهمة التى تنشأ داخل المصنع ، وكانت أغلب الأفكار الجديدة تأتى من خارج المصنع ، وكان عمل الشركة هو تقليد مراحل التنمية . كذلك أجريت تحليلات لمواقف متشابهة : فالنسبة لصناعة الألومنيوم قام بها « بك » ، ولصناعة الرانزستورات قام بها « نلسون » ولصناعة البرول قام بها « إرنوى » ، ولصناعة الصبغات قام بها « بير » ، ويعكس النموذج ، على وجه التعميم سير الحوادث الفعلى الذى أفضى إلى إنتاج الأشياء الشائعة فى حضارتنا المادية . وبما ساعد على تقبل هذا النموذج بصفة خاصة عدد الإنجازات المثيرة فى العقدين الرابع والخامس مثل الطاقة الذرية والمخترعات الفائقة والمضادات الحيوية والألياف الصناعية (وبخاصة النيلون) وغيرها كثير . وعلى قدر ما تمثل السياسات العلمية والقومية أكثر من مجرد استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية ، فإنها تجد بعض الأساس المفاهيمى فى هذا النموذج . فكثير

من السياسات التفصيلية المثبتة والمرتبطة بالبحث الأساسي ، وتمويل مشروعات التنمية الباهظة التكاليف ، وتوفير القوى البشرية ، وتشجيع الابتكار ، كل هذه تبتق من المحاولات الى تبدل لجعل سلسلة العلم أو متصل العلم الابتكاري يعمل بكفاءة أكثر. ولدم الحلقات الضعيفة في السلسلة والمناقشات التي تجرى حول الارتباط بين البحث الأساسي والتطبيق والاختراع تأثير مهم في سياسة الحكومة . ومن الواضح أن هذا يتغير من صناعة إلى أخرى . ففي الكيماويات والالكترونيات ووسائل المواصلات (ومن بينها الطائرات وسفن الفضاء) ، نجد أن اكتشاف مبادئ علمية جديدة من المحتمل جدا أن يقضى إلى اختراعات جديدة . ويؤيد هذا حجم الإتفاق على البحث والتنمية. وطبقا للأرقام الأمريكية التي نشرتها المؤسسة القومية للعلوم في ١٩٤٦ ، فإن صناعة سفن الفضاء أنفقت ٢٤,٢ في من إجمالي مبيعاتها على الأبحاث والتنمية عام ١٩٦١ ، وصناعة التجهيزات الكهربائية ووسائل المواصلات ١٠٤ في المائة ، وصناعة الأجهزة العلمية ٧٢ في المائة ، والصناعات الكيماوية ٤٦ في المائة ، ومتوسط جميع الصناعات السمية ٤٤ في المائة ، وجميع هذه الصناعات تستخدم أعداداً كبيرة من الأفراد المدربين والذين يحرون تجاربهم باستمرار . ولذا فبعض القوانين الاحتمال يجب أن يتوصلوا إلى نتائج . وهذا ما يحدث فعلاً طبقاً لما أوردته نلسون وطبقاً لحصر أجراه اتحاد الصناعات البريطاني في ١٩٥٩/١٩٦٠ . كذلك فإن ما سبق ذكره من سير في هذا الصدد دعم وجهة النظر هذه عن طريق إمالة الثامن عن عدد من الاكتشافات التي قام بها عاملون مستقلون التحقوا بعد ذلك بمؤسسات صناعية أو انتقلوا إلى مجال آخر تاركين اختراعاتهم لآخرين لتابعها .

تاريخ حالة : مطالبة الامتصاص الذري :

إن أفضل طريقة لتوضيح التشكيل المفصل لأي نموذج هي تحليل حالة واقعية ، والقصة التالية هي واحدة من عدة دراسات لحالات تم حصرها بواسطة كاتب هذه السطور كجزء من دراسة قام بها عن العلم والاكتشاف والابتكار في بيئة اجتماعية معينة هي أستراليا . وفي المجال الذي يندر فيه الجانب النظري المرتب فإن طريقة معالجة الحالة ذات الأهمية الخاصة « تتولى فحص الخصائص ضمن التعميم » . وكما في القانون والإدارة فإن « القضايا » تتناول قرارات تتخذ في بيئة نظامية . ونستخدم « القضية » أو الحالة لتظهر نوع المشكلة في بيئتها العرفية الخاصة ، ويتم إعدادها بحيث تثير مناقشات عن الحلول الممكنة والمحتملة والمناسبة .

ولأس من بعض تفاصيل عن البحث والتنمية في أستراليا ، فقد توفر لنا خلفية مفيدة . إن أستراليا تنفق أقل من واحد في المائة من إنتاجها القوي الكلي على البحث والتنمية ، وهذا يعود من ناحية إلى أن مجهودها في بحوث الدفاع متواضع ، ومن ناحية لأن صناعتها السلعية لا تحتل مستوى

عاليًا من البحوث والتنمية الصناعية . وأهم مجالات البحوث هي العلوم البيولوجية مما يعكس دور أستراليا الدولي كصنّار لمنتجات الحقل والمرعى .

وطبقاً لأحدث التقديرات فإن الصناعة تنفق ١٢ في المائة من الجيرد (الإتفاق القوي الكلي على البحوث والتنمية طبقاً لتعريف المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية) . وتتفق الحكومة الفيدرالية ٦٠ المائة والمجامعات ١٥ في المائة . وضمن القطاع الحكومي فإن أهم المؤسسات هي منظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي SCIRO التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩١٦ وإلى بلغت ميزانيتها عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ستة وأربعين مليون دولار أسترالي أو أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي . وهذا المبلغ يمثل ثلث الإتفاق الإجمالي للحكومة الفيدرالية ، كما أنها تستخلم أكثر من ٥٠٠٠ شخص .

وقد اخترعت مطيافية الامتصاص الذري وطورت في معامل قسم الفيزيكا الكيماوية لمنظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي ، معتمدة في هذا إلى حد كبير على أبحاث الدكتور آلن ولسن ، المدير المساعد الحالي لهذا القسم . وإن ما يجعل ملايسات القصة مدعاة للاهتمام هو أن أستراليا لم يكن لديها مطلقاً صناعة للأجهزة العلمية التي - كما سبق أن أوضحنا - تمثل قطاعاً مهماً في إتفاق البحوث والتقنية . وبسبب خصيصية الصناعة الأسترالية وبعدها الجغرافي وصغر سوقها الداخلية (سكان أستراليا ١٢ مليون نسمة) ، فإن احتمالات قيام صناعة ناجحة غير مشجعة .

ورغم هذا فإن البيئة الاجتماعية قد مكنت لسلسلة الابتكار من أن تعمل بطريقة توضح القضايا العامة التي سبقت مناقشتها ، فثلاً البعد الجغرافي يخلق مشاكل خاصة بالتموين والصيانة مما دعا منظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي بصفة خاصة إلى توفير تسهيلات تقنية على نطاق واسع ، كما أن هذا البعد يكون حافزاً للبحث عن معدات تحتاج إلى صيانة أقل .

كما أنه لا يوجد إنتاج تجاري لمخزانات الجيرد في أستراليا . ولكن مختلف المعامل الحكومية والمجامعية قد قامت بعمل كبير في هذا المجال وذلك للصعوبات التي يسببها الاعتماد على المخزانات المستوردة . وثني آخر هو أن عدم وجود صناعة للأجهزة العلمية على أي نطاق يعني عدم وجود فوائد مكثولة في المنتجات الثابتة وطرق التصنيع ، وأخيراً فالميزات الخاصة بالمناخ والاقتصاد وحجم الصناعة تكون حافزاً لطلب أنواع معينة من الأجهزة العلمية التي ليس لها أهمية في الأنظمة الاقتصادية الصناعية لنصف الكرة الشمالي . كل هذه العوامل كان لها بعض التأثير على تنمية مطيافية الامتصاص الذري .

إن المعمل الكيماوي الطيفي التابع لقسم الفيزيكا الكيماوية لمنظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي قد أنشئ في عام ١٩٤٧ كجزء من مجموعة أكبر تهتم بالبحوث في مجال المطيافية بوجه

عام . وقد عين الدكتور والش ، الذى سبق له أن عمل مع الاتحاد البريطانى لبحوث المعادن غير الحديدية ، رئيساً لمجموعة الكيمياء الطيفية .

وكان الواجب المنوط به هو : محاولة عمل إسهامات فى فن التحليل الطيفى الكيماوى ، يرجى لها أن تكون ذات فائدة لعلماء المطيافية عمومًا والأسراليين منهم بصفة خاصة ، وقد قبل الوظيفة لأنه كان فعلا غير راض عن مطيافية الابتعاث ، وهى الطريقة التى كانت تعتبر تقليدية لأكثر من قرن من الزمان . وفى أستراليا جابهوا متطلبات تقصر عنها مطيافية الابتعاث مثل المناشط الزراعية والتعمدية . وفى بحث ألقى فى أمريكا عام ١٩٥٨ كتب والش : « فى مثل هذا النوع من المشاكل التحليلية فإن الطريقة الكيمائية الطيفية تفقد دقتها غالبا ، حيث إنه من غير الممكن عمليا توفير مجموعة من المعايير لمثل هذا التحليل النوعى . وكما نعلم جميعا ، إذا لم تكن هذه المعايير تماثل إلى حد كبير تركيب العينة التى يجرى تحليلها فإنه من غير المأمون إعطاء صور تحليلية كية » .

وخلال الممارسة العملية ، فإن مطيافية الامتصاص الذرى قد أمكنها التغلب على هذه المصاعب . وقد وجدت لها تطبيقات خاصة فى مجال الطب والبيولوجيا . فمثلا فى العمل الإكلينيكي الروتينى يكثر الطلب على تقدير الصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم فى البلازما والبول وفى البحث البيولوجى ، فهذه العناصر وغيرها يلزم تقديرها فى أنواع أخرى من الأنسجة . وإن تقدير الكالسيوم قد أثبت صعوبته بواسطة الطرق الابتعائية ، وأما المغنسيوم (وهو معدن تزداد أهميته البيولوجية باطراد) فإن تقديره عمومًا كان ومازال مستحيلا . وفى إمكان مطيافية الامتصاص الذرى أن تحلل المعادن الأربعة بكفاءة مع ميزة إضافية هى أن البلازما والبول يمكن قياسهما كما هما بدون تحويلهما إلى رماد أو إزالة محتوَاهما من البروتين . وفى مجال الصحة الصناعية يمكن تقدير آثار ضئيلة من المعادن فى البول . وفى الزراعة يمكن استخدامها فى تحليل التربة ومستخلصاتها ورماد النباتات والمحاصيل . ويمكن أيضا تقدير آثار ضئيلة من النحاس والزنك والكرومات والمنجنيز والموليبدنوم بسرعة ودقة . وفى التعدين فإن سرعة الطريقة جعلتها ذات فائدة كبيرة فى عمليات المسح السريع للعينات من الخامات المعدنية : وهى غالبا أكثر دقة من الطرق الأقدم التى تستخدم فى تحليل المكونات الثانوية . وفى علم المعادن تظهر أهميتها فى تقدير الشوائب الطيفية . فمثلا يمكن تقدير المغنسيوم فى الحديد فى تركيز يصل إلى ٠.٠١% فى المائة . وفى عام ١٩٥٢ قام والش بإتمام بعض العمليات الحساية التى أفضت به أن الطريقة التقليدية لقياس الطيف الابتعائى فقط وتجاهل الطيف الامتصاصى كان خطأ لا شك فيه . إن عدم تضمين أى مبدأ علمى جديد منذ إعلان قوانين كيرتشف عام ١٨٦٠ ، قد دل على أنه لا يوجد اختلاف بين الطيفين . وحتى الآن فقد استخدمت الطريقة الامتصاصية للأطياف الجزيئية . وإن الطريقة الابتعائية تصلح للفترات السهلة التشييط ، ولكن الكثير من المعادن يصعب تشييطها إلى الدرجة التى

يمكن معها الحصول على طيف ابتعاني جليبر بالاعتبار .

والصعوبة الفنية الأساسية كانت تكمن في اتساع نطاقات الامتصاص . ففي الطيف الجزيئى يكون هناك نطاق يبلغ عرضه عدة مئات من وحدات أنجستروم مما يسمح باستخدام مصدر مستمر قادر على ابتعاث الضوء مع كل الأطوال الموجية . وهذا يمكن بسهولة مسحه باستخدام موحد لوني . ولكن من الناحية الأخرى فإن البخار الذرى يعطى خطوطا طيفية قد لا يزيد عرض أى منها عن $\frac{1}{100}$ من وحدة أنجستروم . وإن الطرائق الفنية المستخلمة فى الألياف الجزيئية لن تعطى نتائج ، وإنما تحتاج إلى تشييد أجهزة عملاقة . ولحل التقى الذى وجده والش قد وصفته الشركة الأسترالية صانعة الجهاز كما يلي :

« إن مصدر الضوء عبارة عن مصباح مبهطى محجوف اختر بلمة ليقابل طيف العنصر المراد تقديره . وفى المشعل المرادذى يسحب الطول المراد تحليله فى أنبوبة شعرية ويحول بواسطة تيار من الهواء المضغوط إلى رذاذ دقيق يتم مزجه بنار الفحم أو بالاستيلين ويحرق فى لب طويل من موحد من الفولاذ لا يصدأ ، ويحترق الضوء اللهب إلى « الموحد اللوني » الذى يعزل خطا زينا للذرة المراد تحليلها ، ويسقط الشعاع الخارج على جهاز ضوئى لتفنيته . ويمكن تغيير موجات الضوء الصادر من المصباح المبهطى المحجوف . كما أن الإشارة الصادرة من جهاز التقوية الضوئى يتم تلقيها إلى مضخم (يعمل بالتيار المتقطع) ثم قراءتها فى جهاز قياس مناسب ، وهذا يضمن أن أى ضوء يبعث بواسطة اللهب نفسه عند الطول الموجى للتشغيل لا يخلط بعد التضخيم إلا أقل إشارة ممكنة » .

ومع أنه ، بالتخصص فيما سبق ، يتضح جليا كفاءة الطريقة ورتابة مظهرها إلا أن إنتاجها على أى نطاق استغرق عشر سنوات كاملة للبدء فيه . وهذا هو الأكثر جذبا للانتباه ، إذ أن إنتاج مطيافية الامتصاص الذرى كان على الأرجح أسهل مثلا ، فهو لم يستلزم استثمارات لرأس مال كبير بواسطة العلماء الذين ينشدون استخدام الطريقة أو بواسطة صاحب المصنع الذى ينشد إنتاج الجهاز . ولم يكن له أن يتحمل مشقة إيجاد مكان له يتجانس مع نظام قائم ، أو مع مجموعة من متطلبات تتعلق بتشغيل هذا النظام ، كما أنه لم يكن يتطلب أفرادا ذوي مهارات جليدة . وإحدى المشاكل الأساسية تتمثل فى أن الدكتور والش ، كمتخرج كلاسيكى ، كان وحده القادر على أن يستشف إمكانياته بوضوح ، وكان هناك ما يحفزه لكى يتابع الطريقة فى مواجهة الصعاب . ولكن وظيفة والش ، وكذلك معاونيه ، هى القيام بأبحاث ولا شئ » آخر .

وفى عام ١٩٥٣ ، وخلال زيارته لانجلترا ، قابل والش دكتور ا. س. متريس ، عالم الفيزيكا الذى كان يشغل وظيفة مدير الأبحاث لشركة هيلجر وواتس ، وهى من أشهر مصانع الآلات فى انجلترا .

وقد اقترح دكتور متريس بالقائمة العلمية لمطايفة الامتصاص الذري (وهو الأول والوحيد الذي اقترح بذلك خلال الخمس السنوات التالية) . وكان حريصاً على إيجاد جهاز مناسب . وكنتيجه لذلك فإن منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى أُنشئت إلى هذا المصنع مسئولية تنمية الطريقة ، وأعطى الاتفاق مع شركة هيلجر الحق في ترخيص عالمى مقصور عليها لمدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨ .

ولسوء الحظ فإن الاتصال بين المصنع الإنجليزى الباحث الأسترالى كان يسوده التوتر ، فخلال الخمس السنوات التى احتفظت بها شركة هيلجر وواتس بالترخيص لم يزر أى أحد منها أستراليا لمناقشة المشاكل الفنية مع والش . وفى غياب تأثيره المباشر ، تعقدت المشاكل الفنية وخاصة فيما يتعلق بمصدر الضوء وكان التقدم بطيئاً . ومن المحتمل جداً أن شركة هيلجر وواتس كانت تحت تأثير مبيعاتها الكبيرة من الأجهزة الابتاعية التى أرادت أن تتخلص منها قبل تصميم آلة جديدة . وبدلاً من تصميم جهاز جديد لمطايفة الامتصاص الذرى حاولوا أن يبرروا خط إنتاجهم من الأجهزة بحيث يمكن لمطايفة الامتصاص الذرى أن تستخدم كأداة ملحقه بجهازهم «يوسفك» الموجود فعلاً . وكلحذى نتائج هذا التصرف كان استخدامهم للتيار المستمر فى الجهاز المعاد تصميمه فى حين أن أبحاث والش أثبتت أن التيار المتقطع ضرورى لنجاح مطايفة الامتصاص الذرى . وإذا أمعنا النظر فيما سبق وجدنا أنه قد كان هناك سوء فهم خطير لطبيعة وإمكانية الطريقة الجديدة ، وقدان الاتصال على طول مراحل «متصل الابتكار» . كذلك فقد كانت هناك عوامل اقتصادية وضغوط من داخل الشركة وقلق من ناحية استقرار الوضع بالنسبة لبراءة الاختراع . وأخيراً فإن بعضاً من أهم تطبيقات مطايفة الامتصاص كانت فى مجال تغذية النبات وتحليل التربة التى لم تكن ذات أهمية بالغة فى المملكة المتحدة .

ومع عام ١٩٥٨ آتت هيلجر وواتس إنتاج جهاز اعتبره والش غير مرض . وفى هذا الوقت ازداد الطلب باطراد على استخدام الطريقة نتيجة لأبحاث إضافية أجريت . وفى هذه السنة نشرت أبحاث بواسطة ج . ا . آلان من وزارة الزراعة بنيوزيلاندا ، ودكتور ج . دافيد من منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى الذى استخدم جهازاً محسناً صنع بمساعدة والش . ومن ناحية أخرى عندما أتى والش محاضراته فى الولايات المتحدة الأمريكية على ١٩٥٨ و ١٩٦٠ مستشهداً بهذه النتائج لم يثر أى اهتمام ، وكانت كلمات والش فى هذا الصدد : «لقد كان موقف علماء المطايفة الذين سمعوا عن مطايفة الامتصاص الذرى كأنه لعبة الثلاث ودرقات» . وفى أعقاب أبحاث آلان ودافيد وغيرهما أصبحت بعض شركات التعدين الأسترالية تظهر اهتماماً بالطريقة وخاصة شركة الزنك التى هى عضو فى اتحاد التعدين الدولى . وقد وجدت هذه الشركة أن الطريقة لها أهمية خاصة فى تقدير النضجة والنحاس والرصاص فى خاماتها المعدنية .

ومع ازدياد الطلب والأجهزة المتاحة غير المرضية اضطر والش أن يعاد الدخول في المعترك مرة أخرى بنفسه، وقد كان من السهل عليه أن يفعل ذلك نظراً للتشجيع في سياسة منظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي ككل . وحتى عام ١٩٥٥ فإن الهيئة التنفيذية لهذه المنظمة قد اتخذت رأياً صارماً عن دورها كنظمية للأبحاث ليس لها اهتمام كبير بتسجيل براءات اختراع للاكتشافات التي تتم في معاملها أو في تشجيع تنميتها .

وعندما اقترح الدكتور مريس من شركة هيلجر وواتس مع دكتور والش في عام ١٩٥٥ أن تسجل « مطيافية الامتصاص الذري » لم يظهر دكتور والش ومعاونوه اهتماماً بالموضوع . ونحت الضغط تقدماً بطلبات تسجيل لحفظ حقوقهما عالمياً ، وأجبت جميع هذه الطلبات ، ولو أنها صادفت بعض التأخير في ألمانيا الغربية نتيجة لخلاف مع شركة زايس . وكانت هذه الخطوة موقفة لنجاح « مطيافية الامتصاص الذري » تجارياً بعد ذلك . ولم تكن هناك أي شركة في أستراليا يمكنها تحمل أعباء التنمية .

وكنتيجة لذلك فوض والش ثلاثة مصانع صغيرة في مدينة ميلبورن أحلها بهم بالمعدات الإلكترونية، والثاني بأعمال الزجاج، والثالث يمتلك ورشة لتصنيع الموائد . وكما جاء على لسان والش نفسه « كان الجزء الإلكتروني لجهازنا لا يختلف عن الآلات الإلكترونية المألوفة في أي شيء ، ليس فيه من التحاليل من شيء ، لذلك فقد تقلعنا بمناقصة لتصنيع ستة من مضخماتنا ووحدات ترويد الطاقة ، وقد تقدم مصنع صغير يسمى تكترون بأقل عرض ورسا عليه العطاء . وكان عدد أفراد هيئته العاملة خمسة فقط . وقد قمت بجولة في « الأفنية الخلفية » للمدينة ميلبورن للثور على ورشة لتصنيع أجزاء المشعل . وقد عثرت فعلاً على ورشة صغيرة عدد أفراد هيئتها العاملة ثمانية . وبعد ذلك اتصلنا بمختلف الأشخاص المتخصصين في تشكيل زجاج لصناعة المصابيح، وعثرت على مصنع صغير أبدى استعداده للمحاولة . وكان هذا مصنعا لتفخ الزجاج لا أكثر ولا أقل ، ولا يعرف شيئاً عن طرائق التخلخل الفنية أو التفريغ الكهربى في الغازات ، ولم يكن بين هيئته العاملة أى شخص فنى .

وقد قام والش ومعاونوه الفنيون بعمل كتيب للإرشادات وطاقم أو مجموعة آلات مناسبة من نوع « تم بها بنفسك » ، كما قاموا بالإشراف على تجميع الأجزاء المصنعة بواسطة المصانع الثلاثة المذكورة . وعند هذه المرحلة كان من الضروري استيراد « موحدات اللون » . وقد تم تجميع وتركيب حوالى خمسين جهازاً بهذه الطريقة . ومع التقدم في سير العمل قرر رئيس شركة تكترون أن ينتج جهازاً متكاملًا، وبدأ فعلاً في إنتاج جهاز عام ١٩٦٢ مستخدماً « موحدات اللون » المستوردة من شركة زايس . وبعد مرور سنتين أمكن لشركة تكترون بمساعدة ورش منظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي أن تنتج أول موحد لون ، وأن تنزل إلى الأسواق أول جهاز مصنع بالكامل في أستراليا. ومنذ ذلك الوقت تمت مناقشة شركة تكترون باطراد ، وشيدت مدرسة تجارية كبيرة للتصليبر .

وفي عام ١٩٦٩ بلغت قيمة الإنتاج ثلاثة ملايين دولار، تحصل على ثلثها من مبيعات التصدير، وفي عام ١٩٦٧ اشترت شركة « فاربان وشركائه » الأمريكية لصناعة الآلات نسبة كبيرة من أسهم المصنع الذي أصبح الآن يسمى « فاربان - تكترون ليمتد » .

وفي هذا الوقت كان يعمل في المصنع ١٦٠ شخصا ، وكتيجة للتغير الذي طرأ أصبح عدد الأشخاص العاملين ٢٥٠ في خلال عامين، وازدعت إتفاقات البحوث والتنمية من ٦٪ من إجمالي المبيعات إلى ١١٪ . وهناك حاليا ١٥ شركة مرخصة لتصنيع مطيافية الامتصاص الذري في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا الغربية ، ويتبع العالم الآن ٢٠٠٠ جهاز سنويا ، يتظر أن ترتفع إلى عشرة آلاف جهاز في ذروتها .

وفي الوقت نفسه استمر والش ومعاونوه في ابتكار أجهزة جيدة ، منها مصابيح طيفية عالية الشدة، وإنتاج شبكات رئيسية، واستحدثت لب نيتروز - استيلين الذي أمكن عن طريقه تقدير العناصر التي لم يكن ممكنا تقديرها من قبل مثل الألومنيوم والفانديوم والزركونيوم واليرليوم . وقد ظهر في الأسواق جيل جديد من هذه الأجهزة منذ عام ١٩٦٣ .

لذلك فإنه من الناحية الأسترالية يبدو أن تاريخ مطيافية الامتصاص الذري كأنه قصة نجاح عظيم ولو تخللها فترة في وسطها . إن دراسة «الفائدة والتكلفة » لمطيافية الامتصاص الذري تشير إلى أن الفائدة الحاصلة لأستراليا فيها قد بلغت ٢٠٦٥ مليون دولار عام ١٩٦٨ وأن التقدير الاستقرائي للتابعات الحالية سيبلغ إجمالا ١٦٩,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٨ .

والعلاقة بين منظمة «الكومنولث للبحث العلمي والصناعي » وبين المصانع فيما وراء البحار تتكشف عن مظهر جديد لنموذج أبحاث الابتكار الجارية . ففي عام ١٩٥٨ تخلت شركة هيلجر واتس عن ترخيصها المقصور عليها بناء على طلب منظمة «الكومنولث للبحث الصناعي والعلمي» ولم تتم بأي أعمال إضافية لتنمية مطيافية الامتصاص الذري . وعند هذه المرحلة أظهرت شركة بركن إلمر الأمريكية لصناعة الآلات اهتماماً بالموضوع ، وقد منحت ترخيصا شاملا بذلك . وكان لبركن - إلمر معاملات سابقة مع والش الذي قام بتصميم جهاز «موحد لموجات الأشعة تحت الحمراء» واستخرجت بناء عليه شركة بركن - إلمر ترخيصا عام ١٩٥١ . وقد أصبحت بركن - إلمر من أهم أصحاب المصانع خلال الحرب العالمية الثانية عندما قامت بتشيد مطياف للأشعة تحت الحمراء لتحليل وقود الطائرات المستولى عليها من مصادر الأعداء . وكانت سياستهم هي استغلال السوق الصناعية النامية للأجهزة المطيافية ، وبذا نجحوا في خفض تكلفة الجهاز إلى أقل من نصف الثمن السابق. ومن الناحية الأخرى فإن شركة هيلجر واتس، مثلها كمثل الكثير من مصانع الأجهزة، قد تدرعت كورد للأجهزة التي تصنع خصيصا بناء على طلب الجامعات ومعاهد البحوث ، ولم يكن يهمها

من التكلفة . وقد حاول والش أن يثير اهتمامهم في عام ١٩٥٣ دون جدوى ، ولم يظهروا أية استجابة لهذا الموضوع حتى عام ١٩٥٨ . وفي عام ١٩٦٠ أنتجت شركة بركن - إلر جهازاً محسناً يماثل إلى حد ما مجموعة آلات « قم بها بنفسك » لمنظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي .

وفي عام ١٩٦٢ قررت الشركة إنتاج جهاز جديد لا كما فعلت شركة هيلجر وواتس التي اكتفت بإحداث تغييرات في جهاز « يوفيك » ، واستجابة لاهتمامات والش أعادت شركة بركن - إلر تصميم النموذج الأصلي وظهر في الأسواق في نهاية ١٩٦٣ . كملك قامت شركة « تكمان » الاجهزة وهي إحدى الشركات الأمريكية المعروفة والمتخصصة في القياس الطبقي الضوئي للأشعة فوق البنفسجية بإنتاج لمطابقة الامتصاص الذري يمكن إلحاقه بالأجهزة الأساسية وذلك في عام ١٩٦٠ . وفي العام الأول للإنتاج أمكن لبركن - إلر تسويق ٣٠٠ جهاز زادت مؤخراً نتيجة للتوسع في الإنتاج ، وقد عقب ذلك تبني عدة شركات لهذه الطريقة الفنية ، وأخيراً أنتجت هيلجر وواتس وحدة تعمل بالتيار المتقطع عام ١٩٦٥ .

استنتاجات :

إن هذه القضية تقودنا إلى عدد من الملاحظات العامة عن عملية البحث والابتكار كما بصورها النموذج . كما أن مختلف العوامل التي يمكن أن تسبب كسوراً في السلسلة قد أعطيت لها أمثلة في القضية . إن الملاحظات الأصلية عن مطابقة الامتصاص الذري قد أهديت بواسطة فراونهوفر عام ١٨٠٢ ، وكانت موضع دراسة نظرية مستفيضة بواسطة بترن وكيرتشف عام ١٨٦٠ ، ولكنها لم تترجم إلى اختراع حتى عام ١٩٥٣ . وقليل من الحالات هي التي تظهر فترة فاصلة من الوقت بهذه الضخامة . وأيضاً فإن مشاكل البعد والعلاقات الدولية والموقف الرسمي لمنظمة الكومنولث للبحث العلمي والصناعي ، وما يتضمنه من بعد عن مسئوليات التنمية ، كل هذا قد شكل صعوبات جمة في نقل المعلومات « الحرفية الفنية » .

ويظهر أن الاختراع كان متطرفاً أكثر مما ينبغي - أو ربما كان واضحاً أكثر مما ينبغي - حتى إن المصانع التي لها حصص واسعة وحكمة تقنية تقليدية لم تقدره حتى قبله . وعند مرحلة الابتكار فشلت شركة هيلجر وواتس في تقويم حالة « السوق » رغم أنها أدركت القيمة الفنية لمطابقة الامتصاص الذري في بادئ الأمر . في حين أن شركة بركن - إلر ، ولها المستوى الفني نفسه ، قد أدركت الإمكانيات التجارية واتخذت القرار الصحيح بعد فترة طويلة من الوقت لم تكن فيها قادرة على إدراك القيمة الفنية لمطابقة الامتصاص الذري . وفي الوقت نفسه فإن الصفات الشخصية للدكتور والش توضح زيف التمييز التقليدي بين العالم والمخترع حيث إن نجاحه كان متوقفاً إلى حد بعيد على جمعه بين صفات الاثنين . وقد أمكن بهذه القضية توضيح التفاعل بين الشخص الخلاق وبين البيئة الثقافية والفنية توضيحاً كبيراً .

الإصلاح الإدارى والابتكار فى تجربة اليابان

بمّسلم
يوشينورى أيدى
ترجمة
بدرالدين أبوغازى

تقديم :

تعرضت اليابان فى العقد الماضى لتغيرات اقتصادية واجتماعية مذهلة . فإن ما حققته من نمو اقتصادى هائل فى العقد السابع من هذا القرن قد ارتفع بها بمقياس الإنتاج القوى الكلى إلى المركز الثالث بين الدول المتقدمة فى التصنيع ، كما أن الابتكارات التكنولوجية ، فى العمليات الصناعية والإنتاج ، التى ساعدت هذا التطور الاقتصادى ، أصبحت على درجة من الاتساع بحيث شملت العملية الإدارية . وقد أدى تطبيق مختلف تكتيكات الإدارة الحديثة باليابان إلى سرعة التحول إلى مجتمع يعتمد فى الإدارة على الحاسب الإلكتروني .

واستناداً إلى إحصاء ١٩٦٥ فإن نحو ٧٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان ، الذين يبلغون ٩٨ مليوناً يسكنون المدن و٤٥ فى كل مائة من هؤلاء يسكنون مدينة « طوكيو الكبرى » التى زاد عدد سكانها بمقدار ٥٠ مليون نسمة بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٥ . غير أن التحول الحضري فى اندفاعه السريع على هذا النطاق الواسع قد صاحبه الكثير من المشكلات الخطيرة فى كل من المناطق الحضرية والريفية ، التى أدت بدورها إلى تغيرات فى النظرة التقليدية وفى العادات ، وفوق ذلك فى القيم الاجتماعية والثقافية .

الكاتب : يوشينورى أيلدى : أستاذ مساعد للحكومة والإدارة العامة بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو . له مؤلفات عديدة فى هذا المجال ، من بينها تعليم وتعبئة نخبة الحكام فى اليابان الحديثة .

المترجم : بلال الدين أبو غازى : وزير الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

وقد ساهم فى إحداث هذه التغيرات عوامل عدة منها نشأة الأجيال الجديدة وذيق التعليم العالى وانتشار اقتناء أجهزة التلفزيون .

وظهرت مع هذه التغيرات والمزايا الحاجة الملحة إلى إعادة تنظيم وتشكيل الميكل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للبلاد . لذلك نشرت الحكومة القومية أخيراً العديد من التقارير والكتب تبرز وتؤكد جميعها أنه لا يجوز لليابان أن تقتنع بمجرد اللحاق بالبلد الغربية فى المجال الصناعى ، وتقترح أن يكون الهدف القوى هو تدعيم « المجتمع الاقتصادى الشليلد الكثافة » وهو صورة يابانية فريدة للمجتمع الذى « تجاوز مرحلة الصناعة » . وحتى يمكن القيام بهذه التجربة القريدة أعلنت تصميمات لمشروعات التنمية الضخمة والبعيدة المدى ، ظهرت منها على الفور الحاجة السريعة إلى الإصلاحات الإدارية والابتكارات .

ويتطلب تحقيق مجتمع الكثافة الاقتصادية الكبيرة التهيئة الكاملة لطاقت الأمة عن طريق نظام محكم فى تقسيم المسئولية بين الإدارة العامة والخاصة . ولا كانت النظرة الغالية تعتبر الإدارة الحكومية متخلفة بالقياس إلى إدارة الأعمال ، فقد نشأ إحساس عام بأن الحكومة لا يجوز أن تنفض

النظر من قصص الفاعلية الإدارية وسوء التنفيذ . إذ أن نجاح التنمية القومية في المستقبل يتوقف على جهود الأمة في تحقيق الإصلاحات الإدارية .

ويعتبر هذا عملاً شاقاً جداً في اليابان ، حيث تستند الإدارة العامة إلى تقاليد راسخة . وقد احتفظت حكومة اليابان بالقيادة في يدها خلال فترة التجديد جميعها واعتبرت بسبب ذلك أنها أداة التطوير . ومع أن هذا لم يعد صحيحاً في جملته الآن إلا أن الحكومة مازالت تحتفظ باعتزاز بنظرها التقليدية للأمور وبمزاها الذي يتجه إلى وضع عقبات شديدة في طريق الإصلاح الإداري .

ويتصدى هذا المقال لوصف التطور التاريخي للإصلاحات الإدارية في اليابان بعد الحرب ، وتحليل سماتها الكبرى ، واختبار ما سوف يحدث في المستقبل .

الاتجاهات المتغيرة في الإصلاح الإداري :

ليس الإصلاح الإداري بطبيعة الحال جديداً في اليابان ، فخلال ما بعد الحرب وحتى في أيام ما قبل الحرب بذلت محاولات على فترات متقطعة لإعادة التنظيم وتحسين الإدارة العامة .

وفي الفترة التي تلت الحرب مباشرة تطلب الموقف الجديد الذي نتج عن احتلال الحلفاء لليابان تعديلات هيكلية معينة . فألفت الكثير من الوزارات والمؤسسات الحربية والمعادية للديمقراطية وأقيم عدد جديد من الهيئات واللجان الديمقراطية .

ووجهت الجهود المتتابعة لإعادة تنظيم الإدارة بصفة أساسية نحو الاستجابة للحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي ، فأُنقص حجم مختلف الوحدات الإدارية وقطعت أوصال ٦٢ مصلحة (وهي تمثل ٢٤ في المائة من العدد الكلي للمصالح) وتحول ٢٣٠,٠٠٠ موظف إلى عاطلين (أي ١٥٪ من مجموع الأفراد) ثم أعادت الحكومة في نهاية الاحتلال سنة ١٩٥٢ النظر في برامجها الإدارية وفي هيكلها الإداري حتى تصلح صوب المبالاة في الإصلاحات ، التي أمرت بها القيادة العامة للقوات المتحالفة ، فألغى في هذه المرحلة الكثير من المصالح وبعض اللجان ، كما فصل ٩٨,٠٠٠ شخص .

ومن ثم فقد وجهت جهود كبرى خلال العقد الأول من فترة ما بعد الحرب إلى عمليات إعادة التنظيم استجابة للمؤثرات الخارجية ، وحدث تخفيض ضخم في القوى العاملة لمواجهة الأزمة الاقتصادية

ولكن عمليات إعادة التنظيم هذه كانت في جوهرها خارجية وعلية رغم أنها شملت تغييرات كبيرة . أما جهود إعادة التنظيم في العقد الثاني من فترة ما بعد الحرب فقد كانت ، على عكس ذلك ، داخلية ولإيجابية ، ولكن من العجب أن تعقيداتها تزايدت .

وقد ذكر الكتاب الأبيض عن الاقتصاد الياباني في سنة ١٩٥٦ أن « النمو من خلال الإنعاش قد انتهى وقته وينبغي أن يؤسس النمو في المستقبل على التجديد » ثم أعلن أن « هذه الفترة لم تعد بعد فترة ما بعد الحرب » وهو قول ذاع عن هذا الكتاب ، كما رسم انجهاً جليداً لتنمية الاقتصاد القوي ، ولتطوير الإدارة العامة في العقد الثاني . وكان التركيز في هذا الاتجاه على الارتفاع بالإنتاجية ، الذي أخذ به القطاع الخاص في الصناعة ، منشطاً قوياً للإدارة العامة . وأصبحت الكفاءة في الأداء والارتفاع بمستوى التنفيذ والنسب المتطوّر في الإدارة هي الأهداف الكبرى لإعادة التنظيم في كل من الحكومات القومية والمحلية التي تحدّد لها إطار تنظيمي خلال عمليات الإصلاح السابقة .

وقد انعكس هذا الاتجاه الجديد مراراً في التقارير التي أعدتها المجالس الاستشارية المتتالية عن الإدارة ، ولقلمها جهاز الإدارة التنفيذي بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦٠ . مثال ذلك أن المجلس الاستشاري الثالث عن الإدارة (١٩٥٥ - ١٩٥٨) أوصى وهو يركز على الإدارة المتطورة ، وكفاءة الأداء ، بتدعيم سكرتيرية مجلس الوزراء ، ومكتب رئيس الوزراء ، وإعادة تنظيم الإدارة العليا في الوزارات ، وإعادة ترتيب جهاز الخلية المدنية المركزي وتطوير الميزانية وذلك بإدخال أسلوب المؤتمر الوزاري . وقد حاولت وزارة « هاتوياما » تنفيذ هذه المقترحات^١ ، ولكنها على الجملة لم تحقق نجاحاً إلا فيما أنشأته من وظيفة مدير عام مكتب رئيس الوزراء ومستشاري رئاسة الوزراء ، وفي تخفيض عدد المصالح والمكاتب من ٩٢٦ إلى ٧٣٤ .

ولم يقتصر عدم فاعلية تنفيذ مقترحات الإصلاح على حكومة « هاتوياما » فحسب . فإن النتيجة بين مستوى الأداء في قطاع الصناعة الخاص والحكومة أخذت في الاتساع . فبينما أخذ الأول يطبق^٢ أفكاراً وأساليب جديدة استمرت الحكومة في تحلفها بسبب الأفكار والأساليب المتأخرة . ومن أجل ذلك أوصى المجلس الاستشاري الخامس للإدارة بإنشاء جهاز مؤقت وغير حزبي يحوّل السلطة لإجراء^٣ تشخيص شامل لعيوب الإدارة ووصف العلاج . وعلى ذلك أنشئ المجلس المؤقت للإصلاح الإداري^٤ وسو صورة يابانية من لجنة هوفر الأمريكية ، وتكون المجلس من سبعة أعضاء عيّنهم رئيس الوزارة بموافقة المجلس النيابي القوي .

وبعد عمل استمر نحو ثلاث سنوات، وإتفاق بلغت جملته ١١٠ ملايين ين ، أصدر المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى فى سبتمبر ١٩٦٤ ، بمعاونة هيئة أبحاث كبيرة ، تقريراً ضخماً شمل ستة عشر إصلاحاً كبيراً من بينها : تدعيم الوظائف التنسيقية لمجلس الوزراء وموظفى التخطيط فى الوزارات والهيئات ، وتقسيم الوظائف بين الإدارات المركزية والمحلية ، وتبسيط نظام إصدار التراخيص ، وإعادة تجميع الأجهزة الإدارية للمؤسسات العامة ، وإقامة تنظيم جديد لمنطقة العاصمة القومية، وإنشاء هيئة تنمية متكاملة تهض بأنشطة التنمية القومية والإقليمية، وتوضيح المسئوليات بالنسبة للمنظمات الجديدة مثل إدارة السلع الاستهلاكية وإدارة العلم والتكنولوجيا ، وتحسين الإدارة المكتبية ، وترشيد الميزانية والمحاسبة ، وإصدار قانون متكامل للإجراءات الإدارية ، ثم تجديد نظام الخدمة المدنية .

وتمثل الإدارة العامة النموذجية فى هذه المقترحات كنظام متكامل وضال للتنسيق ، يستند إلى مبادئ ديمقراطية ، وتتوفر له درجة من المرونة تجعله قادراً على الاستجابة للمتطلبات الجديدة بمجرد ظهورها، مع قدرة على التدخل للمحافظة على التوازن القائم بين قطاع الصناعة الخاص والحكومة ، وكذلك بين الإدارة المركزية والمحلية إذا بدت ظواهر اختلال هذا التوازن نتيجة التوسع البالغ فى النمو ، ومع ما اتصفت به هذه المقترحات من طموح ، فإن المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى كان حذراً فى ملخه إلى الإصلاح . مثال ذلك اقتراحه المبسط فيما يتعلق بممارسة مجلس الوزراء لوظيفته فى تسقيع إعداد الميزانية القومية ، إذ رأى الاكتفاء بإلحاق مساعد للميزانية بمجلس الوزراء ، من أصحاب الثقة والرأى ، ليقدم مشورته لرئيس الوزراء ، وجاء ذلك بديلاً عن التوصية السابقة التى كانت تنبج إلى تعديل جندرى بإنشاء إدارة للميزانية تتبع مجلس الوزراء على غرار إدارة الميزانية فى الولايات المتحدة الأمريكية . ذلك أن المجلس قدر من واقع الخبرة السابقة أن أى اقتراح يسلب وزارة المالية دورها فى الميزانية سوف ترفضه هذه الوزارة، وعلى ذلك فقد اختار المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى مدخلا يتميز بغلبة الناحية العملية والابتعاد عن التفسير الجندرى .

وقد قدم المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى علينا من التوصيات العملية بعد أن درس مختلف مقترحات الإصلاح دراسة واقعية، على أساس حصيلة البيانات والدراسات المستفادة من التجربة السابقة، وأكد فى تقريره أهمية استمرار العمل المنظم فى طريق الإصلاح ، كما أوصى بإنشاء لجنة للتفتيش الإدارى والإدارة التنفيذية ، وكذلك بنشر كتاب أبيض عن الإصلاح الإدارى سنوياً . وقد وفق على هذه المقترحات بعد مراجعتها من مجلس الوزراء « ساتو » واتخذت خطوات رسمية لتنفيذها .

وكان أول إجراء اتخذ في سنة ١٩٦٣ هو إنشاء رئاسة للإصلاح الإداري ، يرأسها مدير عام هيئة الإدارة التنفيذية ، اختير أعضاؤها من بين من يشغلون درجة مساعد وزير في الوزارات والهيئات المناسبة . وتبع ذلك في سنة ١٩٦٥ ما تقرر في اجتماعات رئاسة الإصلاح الإداري بعد مناقشات جادة من إنشاء لجنة للتفتيش الإداري والإدارة التنفيذية ، وفقاً لتوصية المجلس المؤقت للإصلاح الإداري . ولكن هذه اللجنة لم تكن تقدم عملها مباشرة إلى مجلس الوزراء كما اقترح أصلاً ، بل لأنها أصبحت أقرب إلى لجنة استشارية لها سلطات محدودة وملحقة بهيئة الإدارة التنفيذية . وتتكون اللجنة من المدير العام لهيئة الإدارة التنفيذية وستة أعضاء من خارج الحكومة ، وهي تحتل من الجهات الرسمية بمكانة عالية ، حيث يملك أعضاؤها غير الرسميين سلطات غير عادية للتصرف باسم رئيس الوزراء بشرط موافقة المجلس النيابي القوي (الداييت) .

وقد شكل مجلس الوزراء في سنة ١٩٦٧ ، بناء على توصيات لجنة التفتيش الإداري ، مجلساً وزارياً غير عادي للإصلاح الإداري ، يرأسه رئيس الوزراء ، وأعضاؤه هم رؤساء هيئة الإدارة التنفيذية وغيرها من الوزارات والهيئات المختصة . وينضم إليهم عند الحاجة أعضاء من حزب الحكومة منهم السكرتير الأول ومدير المجلس العام ومجلس تنسيق السياسة ، وبذلك أنشئ تشكيل تنظيمي معقد ، يملك القدرة على دفع الإصلاح الإداري إلى الأمام ، ويأتي في مقدمته المجلس الوزاري غير العادي للإصلاح الإداري ، يليه رئاسة الإصلاح الإداري ، ثم هيئة الإدارة التنفيذية المستقلة عن إعداد وتنفيذ برامج الإصلاح ، ويشرف على هذه الأنشطة مجلس التفتيش الإداري والتنفيذي .

وقد اتسم الإصلاح الإداري حتى الآن بالبطء الواضح على الرغم من هذا التنظيم الدقيق . واقتصرت الإنجازات ، فيما عدا إنشاء مجلس التفتيش الإداري ، على الارتفاع بمكانة السكرتير الأول لمجلس الوزراء إلى مستوى الوزراء ، وإنشاء إدارة للشباب في مكتب رئيس الوزراء ، ومكتب للشؤون الاجتماعية في هيئة التخطيط القوي ، مع إلغاء أو إعادة تنظيم بعض المجالس الاستشارية والمؤسسات العامة ، والاستغناء عن الإجراءات غير الضرورية في إصدار التراخيص ، وإغلاق ثمانين مكتباً طبقاً لأسلوب تنفيذ منظم ، يطلب فيه من كل وزارة أو هيئة الاستغناء عن أحد مكاتبها . ورغم ذلك لم تؤد هذه الإصلاحات في كثير من الحالات إلى فوائد ملموسة ، بل ظهر ميل إلى إبطال أثرها بتقديم مقترحات مضادة لها . وعلى ذلك لم يكن مما يثير الدهشة أن التقارير السنوية لمجلس التفتيش الإداري ، وتعرف باسم الكتاب الأبيض عن الإصلاح الإداري ، وجهة النقد إلى مجهودات الحكومة القوية في الإصلاح ، مدعية أن أداؤها يتسم بالقصور ، وبصفة خاصة ، أن المقترحات الأساسية التي قدمها المجلس المؤقت للإصلاح الإداري لم توضع موضع التنفيذ .

١ ومن ثم قد أصبحت مبات الأهداف الرئيسية للإصلاح الإدارى ، أقل سلبية وتأثراً من الخارج وأكثر إيجابية وتأثراً من الداخل . وتزايدت سرعة هذا التحول من أثر التقرير الممتاز للجنة المؤقتة للإصلاح الإدارى الذى اهتم بمبادئ التنسيق وكفاءة الأداء والإدارة التنفيذية والإنتاجية . ورغم ذلك مازال الإصلاح الإدارى أبعد من أن يكون ملائماً ، فهناك فجوة واسعة بين مقترحات الإصلاح التى تتجه إلى الإنتاجية وبين القشل الجزئى أو الكلى فى تنفيذها .

مدخل اليابان إلى الإصلاح الإدارى :

يرجع القصور فى الإصلاح الإدارى إلى عدد من الأسباب التى تعوق هذا الإصلاح ، أحدها هو العقيلة القانونية للبيروقراطية اليابانية ، والتركيز على المكانة الناشئة عن الإحساس بالامتياز واحترام السلطة . وكانت العقيلة القانونية متأثرة بالفهم الألمانى للدولة الحقى هى التى طبعت الإدارة العامة فى اليابان بسماها ، فقد تغلب المدلول القانونى على النظرة إلى جميع الأعمال المتصلة بالإدارة الحكومية . وشكلت البيروقراطية أساساً من نخبة إدارية ممتازة ، تدرت فى فقه القانون ، واختيرت بناء على امتحان يشتد التنافس على اجتيازه ، من بين خريجي الكليات أو غيرهم ممن توفر لهم المستوى نفسه من التدريب القانونى . وينضم المرشح إلى الفئة المختارة بمجرد قبوله ، ويتدرج على أساس الأقدمية إلى أعلى الوظائف الحكومية التى هى وقف على هذه الفئة .

وعلى ذلك فقد كان رجل الإدارة اليابانى يدرك تماماً ما يتمتع به من مؤهلات فريدة ومكانة عالية ، وكان يميل إلى المغالاة فى تقدير أهميته ، التى كانت تتزايد بسبب الحالة التى كانت تحيط به باعتباره يعمل فى خلعة الإمبراطور . ومع أن البيروقراطيين يدركون اليوم أنهم خدام الشعب إلا أن هذه الاتجاهات التقليدية نحو الوظيفة العامة قد ترسخت بشدة بحيث استمرت تمرقلى الأخل بالآفكار والأساليب الفنية الجديدة التى قصد بها تطوير أعمال الحكومة . والحقيقة أن العقيلة القانونية والشعور بالتميز والاهتمام بالمكانة كل ذلك أدى إلى عدم الاهتمام بالمدخل الإدارى وإلى رغبة طاغية فى الاحتفاظ بالوضع الراهن .

وثمة صعوبة أخرى أشد خطراً هى الطاغية أو ما يمكن أن يسمى بتشكيل الثنات فى هيكل الحكومة . وهذه الطاغية تعتبر فى جانب منها انعكاساً للعلاقات الاجتماعية التى تتجه رأسياً فى

يجتمع اليابان ، وترجع في الجانب الآخر إلى التطورات التاريخية والرسمية في ظل دستور مييجي ، الذي يجعل كل وزير مسئولاً مباشرة أمام السلطة العليا « الإمبراطور » ، وبذلك كانت الوزارات وحتى تقسيماتها القرعية منفصلة في حقيقة الأمر في تكوينات مستقلة . وكذلك انتشر هذا التشكيل الرأسي للتنظيم الحكومي إلى الحكومة المحلية ، فأحدث هذا النوع نفسه من الطائفة على مستوى أصغر .

ومع أن الدستور قد تغير إلا أن هذا النمط التقليدي للتنظيم الإداري مازال قائماً . ففي المستوى القوي تقوم كل وزارة بالاختيار للوظائف الإدارية وفقاً لنظامها الخاص في الاختيار ، وكذلك على أساس الامتحان العام الذي تعقده الهيئة القومية للأفراد ، كما تتبع سياساتها الخاصة في شؤون الأفراد فيما يتعلق بالتدريب والترقية . وعند الإحالة إلى المعاش في السن المبكرة نسبياً - وهي سن ٥٠ أو ٥٥ سنة - فإن هؤلاء الموظفين لهم حق الترشيح للمجلس النيابي كأعضاء في حزب الحكومة ، أو الالتحاق بالهيئة الممتازة من العاملين في القطاع الخاص أو في المؤسسات العامة أو المنشآت الخاصة . وكذلك يختارون قادة لمجموعات أصحاب المصالح الذين تربطهم علاقات وثيقة مع وزاراتهم . وعلى ذلك تظهر تنظيمات حكومية فرعية قوية يمكن أن تجمع مع السلطة التنفيذية والتشريعية مع الحزب الديمقراطي المتحرر أو مع جماعات الضغط شحابة أفراسات الإصلاح التي تهدد المصالح المكتسبة للوزارات . وبالإضافة إلى ذلك يمكن تحفيز اتحادات الموظفين ، التي من عادتها أن تنقد الوزارات ، على تقديم مساعدتها إلى هذه الجهة المتحدة كما يحدث في حالة الإصلاح الإداري .

والظاهرة المضادة هي ضعف قيادة مجلس الوزراء في تنفيذ الإصلاحات الإدارية . ومع أنه طبقاً للدستور يتحمل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء المسئولية معاً في هذه الأمور ، إلا أن القيادة المتكاملة للمجلس لم تتطور بدرجة كافية للتغلب على الطائفة التقليدية ، التي زادت حشداً في فترة ما بعد الحرب بسبب بعض العوامل الجديدة ، التي منها تناقص سلطة الوزراء نظراً لزيادة عددهم بأكثر من ٢٦٠ خلال العقدتين الماضيتين ، وتزايد نفوذ البيروقراطيين القدامى الذين أصبحوا وزراء في المجلس ، وفي هذا الوضع فإنه من العسير أن يتم سلطة مركزية في قمة هرم البيروقراطية الحكومي لتتصدى لعمليات الإصلاح . واعتقاد مثل هذه السلطة المركزية الإيجابية حتم قيام هذه الشبكة المعقدة من منظمات الإصلاح الإداري التي وصفناها من قبل .

كما أن عدم توفر الاهتمام والاستجابة من الجمهور يؤدي إلى صعوبة خطيرة أخرى ، إذ أنه رغم أن الإصلاح الإداري موضوع شائع الآن في مناقشات الصحافة فإن الجمهور لا يظهر بالضرورة اهتماماً عميقاً به . وقد يرجع هذا إلى اعتقاد الخاصة المدنية بين دافعي الضرائب . فقد كان تسديد

الضرائب يعتبر ، من أجيال طويلة قبل الحرب ، واجباً حتمياً ومقسطاً على كل مواطن باعتباره رعية للإمبراطور. أما الاستناد إلى أن الضرائب تجبي كحصولية تمكن الحكومة من تقديم الخدمات للجمهور فإزال أمر لا تقبله هذه الجماهير إلا ببطء شديد . ومع أن الجمهور قد تقبل منذ الحرب مفهوم الحكومة على أنها خادمة للشعب قتل من يهجم من دافعي الضرائب بطريقة إلقاء ما يدسون من ضرائب ، وإنما يكفون بالمطالبة بزيادة الخدمات الحكومية . وليس هناك إلا احتمال ضئيل في أثر مبادرة منظمات المواطنين التي تخلق الوعي من أجل الضغط لتحقيق الإصلاحات الإدارية .

وقد يكون من الساذجة أن نخلص إلى أن السمات التقليدية للبيروقراطية اليابانية ليس لها أي مزايا على الإطلاق . فقد كانت العقيدة القانونية مطلباً لازماً لتوفر الفاعلية من أجل تأكيد معنى دولة العدالة . واستطاعت الحكومة أن تجتذب إلى صفوفها عدداً كبيراً من أصحاب الكفايات مدفوعين برغبة بسبب جاذبية الانضمام إلى الصفوة الممتازة من موظفي الحكومة بما لها من مكانة وامتيازات مادية ، بل إن الطائفة التي حققت تماسكاً داخل كل وزارة أدت إلى منافسة شديدة بين الوزارات وساعدت لدرجة محسوسة على إطلاق الطاقة الكامنة للهرس بالإدارة . ويمكن القول بمعيار هذه النظرة بالنسبة للماضي على الأقل إن الروح التقليدية التي تسم بها البيروقراطية ساعدت كثيراً على تطور الإدارة العامة في اليابان وعلى تشكيل القيم الأخلاقية التقليدية .

ومع ذلك فإنه يبدو اليوم أن هذه السمات التقليدية للبيروقراطية تميل إلى الحد من المواءمة بين الإدارة العامة ومشكلات الحكومة الحديثة ، التي تزايدت في التعقد وتتضاءل ، مزاياها أمام أنواع تقصير الخطيرة المتزايدة ، التي تجعل الإصلاح الإداري الداخلي والإيجابي أمراً ضرورياً ، وبمعنى آخر فإن التغييرات الفنية لن تحدث أثرها مالم يصاحبها تغير في النظرة وفي النمط التقليدي للسلوك .

ويتطلب الإصلاح الإداري اليوم ابتكارات بعيدة المدى في الإدارة العامة ، ولكن هذه الإصلاحات بدورها تثير مقاومة شديدة بين القوي المضادة شبه الحكومية لدرجة أن الجهود التي تبذل لإدخال الابتكارات التي تدعو الحاجة السريعة إليها تبوء غالباً بالفشل . ومن ثم فإن فجوة واسعة ما زالت قائمة بين الابتكارات واقتراحات الإصلاح وبين تحقيقها .

وبمعنى آخر فالأرجح أن الإصلاحات ، التي لا تهاجم القيم الأخلاقية التقليدية بصورة مباشرة ، نجد طريقها إلى القبول والتنفيذ ، وربما كان أسلوب التخفيض المنتظم من أفضل النماذج التي توضح ذلك ، فبيئاً الاقتراح بإجراء تخفيض ضخم في عدد الموظفين لا يلقى قبولا إذا قصر على وزارة

بعينها فإن التفضيز الذى يطبق على قدم المساواة على جميع الوزارات يحتل أن يلقى قبولا ، استنادا إلى المبدأ التقليدى عن « المساواة فى التضحية » لأن مثل هذا الإصلاح لا يمس كرامة الوزارات المختصة إلا مساً رقيقاً ولا يؤثر فى عنصر التنافس بينها .

وقد بذلت فى اليابان قبل الحرب وبعد الحرب جهود متكررة لتنفيذ الإصلاح الإدارى بأسلوب هذا البرنامج للتفضيز المنتظم فى التنظيم وفى الأفراد . وكانت آخر محاولة هى ما قامت به حكومة « ساتو » أخيراً فى سنة ١٩٦٨ إذ قررت إلغاء ١٨ مصلحة ، ولكن هذا لم يشمل إلا تنزيلاً رسمياً للمصالح على مستوى الأقسام والمكاتب أو إعادة تجميعها ، وعلى ذلك لم تتناول أى إلغاء حقيقى للمصالح أو أى تخفيض فى عدد رؤساء المكاتب . ولم تحمل هذه التغييرات سمعة الإصلاح الجلىرى . وهذا ما كان ينتظر بسبب الطبيعة الرسمية لأسلوب التفضيز المنتظم الذى لا يهتم كثيراً بالظروف التى تعمل فى ظاهها كل من الوزارات والهيئات ، ومع ذلك فإن مجلس الوزراء قد دافع عن انتاج هذا التدخل التقليدى الذى لم ينجح باعتباره شيئاً بطريقة « العلاج بالصلمة » لتهديد الطريق لإصلاحات أكثر أهمية .

وقد اعتمد مجلس الوزراء الآن خطة يخفض بمقتضاها عدد الموظفين ، باستثناء موظفى الدفاع القوى ، بنسبة ٥ ٪ على مدى ثلاث سنوات . فى أغسطس سنة ١٩٦٨ تقرر أن يخفض عدد الموظفين من (٨٩٨,٠٠٠ فى السنة المالية ١٩٦٧) إلى ٨٥٣,٠٠٠ فى السنة المالية ١٩٧٠ وذلك بإيقاف التعيين فى الوظائف التى تملأ بالإحالة إلى المعاش . ومع ذلك فمن المنتظر أن تعتمد زيادة فى عدد الموظفين فى المجالات التى ترتفع فيها المتطلبات الإدارية ، ولكن فى نطاق الحد الذى وضعه برنامج تخفيض عدد الموظفين . وعلى ذلك فسوف يحدد حد أقصى للعدد الكلى لموظفى الحكومة ، ثم يعيد المجلس توزيعهم بين الوزارات والهيئات . ومع أن هذا الإجراء أقل قسوة مما يبدو إلا أنه قدم دليلاً واضحاً على رغبة المجلس فى إيقاف الزيادة الجديدة فى عدد الموظفين التى وصلت إلى ما يزيد على ١٠,٠٠٠ شخص سنوياً .

وقد صممت خطة ثلاث سنوات أخرى للإصلاح الإدارى لتشمل ثلاثة مجالات واسعة من خلال :

(١) تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية بتحسين إجراءات إصدار التراخيص ، وكتابة التقارير ، ومنح المعونة المالية ، وإعادة توزيع الوظائف ، وإدخال نظام معالجة البيانات الكترونياً ، إلخ .

(ب) تبسيط التنظيم الإدارى وإعادة إلحاق الأفراد .

(ج) مراجعة القوانين والتعليمات . ولم يقتصر الأمر على ربط هذه الخطة بالمشكلات الناجمة عن خطة تخفيض عدد الموظفين، ولكنها وجهت أيضا للاهتمام بإجراء فحص شامل للنظام الإدارى القائم ، كخطوة أولى فى تجميع كل الجهود فى تكامل تام نحو الإصلاح الإدارى .

وطلب إلى كل من الوزارات والهيئات أن تنشئ برنامجا مفصلا خاصا بها باتباع المعايير العامة التى قررها مجلس الوزراء بمعاونة هيئة الإدارة التنفيذية (مثل تخفيض عدد الحالات التى تتطلب استصدار تراخيص بنسبة ١٠ ٪ ، والحالات التى يقرر عنها بنسبة ٢٠ ٪ ، وإلغاء المعونات المالية للبلديات فيما يقل عن مليون « ين » ، وكذا المعونات المالية للقرى فيما يقل عن مليون ين) . على أن تقدم الخطة إلى رئاسة الإصلاح الإدارى حيث تجرى عملية التنسيق عليها . وقد وافقت هذه الرئاسة على المشروع الأول الذى تركز بصفة أساسية على تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية ، كما يجرى الآن إعداد المشروع الثانى الذى يتصدى لمشكلات أصعب فى تبسيط التنظيمات وإعادة توزيع الموظفين .

عهد جديد فى الإصلاح :

تبين الإصلاحات الإدارية الجديدة ، إذا قورنت بالجهود السابقة ، بعض تغييرات مهمة أحصاها تزايد دور التخطيط . يتضح هنا فى خطة السنوات الثلاث ، وهى الأولى فى مثل هذه المحاولات الرسمية فى تاريخ الإصلاح الإدارى فى اليابان . كما أن الاتجاه الملحوظ فى اقتسام المسئولية مع الحكومة هو تغيير آخر . فبينما يحاول مجلس الوزراء وهيئات الإصلاح التابعة له ، وخاصة هيئة الإدارة التنفيذية ، أن تظهر مبادأة أكبر باستخدام « العلاج بالصدمة » والأخذ بمعايير عامة فى وضع خطة السنوات الثلاث ، فقد ركز كئلك على مبادأة الوزارات والهيئات فى هذا الشأن . ويبدو أن الاتجاه الجديد يشير إلى نظام انسيابى ميسر للإصلاح الإدارى يربط بين قيادة مجلس الوزراء وتشكيلاته الاستشارية وبين الأنشطة الدائية التى تنهض بها المنظمات التنفيذية .

والتغير الثالث هو التركيز المتزايد على التنسيق بين جهود الحكومة القومية والحكومات المحلية فى الإصلاح الإدارى . فإذ أنه فى نظام شديد المركزية مثل نظام اليابان لا يقتصر أثر إصلاح الحكومة

القومية على الحكومة المحلية فحسب ، بل إنه يتأثر بدوره بها . ومن ثم فقد وجه مجلس الوزراء نظر الوزارات والهيئات إلى ضرورة الاهتمام بالتوافق في عمليات إعادة التنظيم في المستويات القومية والمحلية ، وفي هذا الخصوص قامت وزارة الاستقلال الداني المحلي حديثاً بإجراء مسح استيعابي ، للدراسة اتجاه حكومات المقاطعات والحكومات البلدية نحو الإصلاح الإداري في الحكومة القومية . وقد أظهر المسح أن الحكومات المحلية تطالب بالإسراع في تعديل وتبسيط الإدارة في الحكومة القومية ، حتى يمكن التغلب على الطائفة غير السليمة ، التي تعوق تطور التنفيذ في الإدارة المحلية . وقد حاولت الحكومات المحلية ، تحت ضغط صيحات الحاجة إلى الاقتصاد وكفاءة الأداء في الخدمات العامة ، العمل بحماسة قد تزيد على حماسة الحكومة القومية في ترشيدها نظامها الإداري . وعلى ذلك يمكن أن نتوقع ، ابتداء من هذا المسح ، تزايد الطلب من هذا المستوى على ترشيدها الإدارة القومية .

ومع أن هذه التغيرات المحلية تبدو كأنها بداية عهد جديد في الإصلاح الإداري فإنه قد سبقها وارتبط بها المدخل التقليدي إلى الإصلاح . مثال ذلك أنه قبل اقتراح خطط السنوات الثلاث كان أسلوب « العلاج بالصلصة » من خلال التخفيض المنتظم لعدد الموظفين قد طبق تطبيقاً كاملاً للتغلب على المقاومة للإصلاح التي أدت إلى تخلف الابتكار . كما يكشف التحليل الدقيق أيضاً أن خطط السنوات الثلاث تتباين مع المدخل التقليدي . فإن خطة السنوات الثلاث لتخفيض عدد الموظفين بنسبة ٥ يمكن اعتبارها على سبيل المثال نوعاً من علاج الصلصة ، والمعايير العامة التي وضعها مجلس الوزراء لعملية إعادة التنظيم الشامل لا تؤدي إلى شيء أكثر كثيراً من تطبيق مبدأ التخفيض المنتظم لعمليات تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية . وعلى ذلك فإن المدخلين التقليدي والحديث كليهما يتعمجان لتوسيع مجال الإصلاح الإداري ، وينبغي أن نشير في هذا الشأن إلى التغيير في عملية الميزانية .

وقد زادت ميزانية الحكومة القومية في السنوات الأخيرة زيادة مزعجة (مثال ذلك أن الإنفاق العام ارتفع من ٣٧٨٢٠٠٠ مليون ين في السنة المالية ١٩٦٥ إلى ٨١٨٠٠٠ مليون ين في السنة المالية ١٩٦٨) ، إلا أن هيكل الإنفاق أصبح أكثر ثباتاً . وكانت النتيجة أن خصصت نسبة متناقصة من اعتمادات الميزانية الكلية للإصلاحات الإدارية ولاحتياجاته الجديدة . وعلى ذلك انتهجت وزارة المالية وهيئة التخطيط الاقتصادي ، في إعداد ميزانية ١٩٦٨ ، أسلوب « الميزانية الشاملة » الذي صمم لتجنب أزمة في الميزانية . وإلى هنا كان اتجاه الحكومة نحو إعداد الميزانية هو الاهتمام بالمرئنة وفتح اعتمادات إضافية في صورة ميزانية ملحقة عادة لمقابلة الضغوط المالية . ويتطلب هذا النهج

المحدد في عملية الموازنة لتدوير جميع مبالغ الإفاق الكلى ، التى يمكن التنبؤ بها ببلقة مقبولة ، على مدار السنة المالية فى قرار كل باعتماد الميزانية يحدد رقما أعلى لا يجوز تجاوزه .

ومع ذلك فإن الميزانية الشاملة تتجاوز مجرد الاستثناء عن الميزانية الملحقه وتنتج إلى التخصيص المنطى للموارد المالية على أساس تحليل شامل للإفاق الكلى للحكومة ، فقد اعتمدت الميزانية حتى الآن على التجربة وعمق النظرة التى يتمتع بها الموظفون المختصون وكانت تتعرض للضغط من الوزارات ومن حزب الحكومة ومن جماعات أصحاب المصالح . وأدى عدم استخدام أسلوب منطى يحدد الاعتمادات إلى افتقاد التوازن وضعف الكفاية والضياغ . ومن ثم أصبح الهدف الأخير للميزانية الشاملة هو ترشيد عمليات إعداد الميزانية وتقدير المتطلبات المالية للبرامج الإدارية .

ولبلوغ هذه الغاية تخطط الحكومة الآن لإدخال أسلوب التكلفة والعائد أو تحليل الأنظمة فى اتجاه يشبه نسق التخطيط والبرمجة والميزانية الذى يستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أنشأت هيئة التخطيط الاقتصادى من قبل مكتبا لتحليل الأنظمة يعمل به موظفون مختارون من عديد من الوزارات والأجهزة الحكومية المترابطة به ، وذلك للقيام بالبحوث الأساسية عن تطبيق نسق التخطيط والبرمجة والميزانية فى نطاق الحكومة المركزية جميعها . كما تدرس وزارة المالية أيضا محاولة لتطبيق هذا النظام فى مجالات مثل الأشغال العامة والدفاع القوى . وهى تمد برنامجا تدريبيا لموظفى الميزانية الذين يتخصصون فى استخدام هذا الأسلوب .

وبالإضافة إلى ذلك تقوم أكثر من عشر وزارات وهيئات تنفيذية بإجراء بحوث مبدئية عن تطبيقات جزئية عديدة لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية .

ويرجع جزء مما اكتسبه نسق التخطيط والبرمجة والميزانية من شهرة فى سنة ١٩٦٨ إلى ذبوع استخدام الحكومة المركزية للحاسب الألكترونى ، إذ ارتفع عدد الوحدات المستخلمة من ٢١ وحدة سنة ١٩٦٤ إلى ١١٥ وحدة سنة ١٩٦٨ ، ثم أضافت المؤسسات العامة ٨٠ وحدة ، كما أدخلت مكاتب الإدارات المحلية والمقاطعات ١٦٥ وحدة أخرى . وهذه تمثل نحو ١٣٪ من المجموع الكلى للحاسبات الألكترونية (٢٧٠٠ وحدة تقريبا) التى تستخدم فى اليابان التى تعتبر الدولة الثالثة من بين دول العالم فى استخدامها .

وتكاد جميع الوزارات والهيئات تستخدم الحاسب الألكترونى لأغراض مختلفة تتراوح بين الحسابات الإحصائية الفنية الخاصة والأعمال التحليلية الصعبة . ويبلغ الإفاق الكلى على الحاسبات

في سنة ١٩٦٧ بما في ذلك مرتبات ٢٦٠٠ من الموظفين الثنتين نحو ٨٩٠٠ مليون ين ، وما زالت الجهود تبذل لا ابتكار نماذج وأنظمة للتوسط في استخدام تكتيكات الحاسب الألكتروني في الإدارة الحكومية .

ولاشك أن تطبيق نسق التخطيط والبرمجة والميزانية سوف يقدم طاقة جديدة إلى هذه الحركة . ومن المنتظر ألا يقتصر أثر التطبيق الكامل لتحليل الأنظمة باستخدام الحاسب الألكتروني على التوصل إلى أسلوب أفضل لإعداد الميزانية ، بل إنه سوف يؤدي إلى طريقة أفضل لاتخاذ القرارات في الإدارة العامة . وهذا يشير إلى احتمال اتسام الإصلاح الإداري بسمه جديدة . فبينما وضعت مقترحات الإصلاح في الماضي على أساس استبدال نمط تنظيمي بآخر بما يجعل الاصطدام بالمعارضة الطائفية أمراً محتملاً ، فالمنتظر أن تتغلب الحركة الحالية وبصورة فعالة ، عن طريق الانتشار المتكامل للمعلومات ، على الطائفة التقليدية السائدة ، التي وقتت حتى الآن في طريق التوصل إلى نسق علمي منطقي في الإدارة .

وقد ابتكرت الميزانية الشاملة التي سبقت نسق التخطيط والبرمجة والميزانية ، والتي تحدد رقماً أعلى للميزانية السنوية ، لتجنب بذلك استخدام اعتمادات الميزانية الملحقة ، «علاجاً بالصلمة» ، يعمل على تجنب التراخي في أعمال الميزانية . ومع ذلك فلتحقيق إصلاح إداري منطقي يحتاج الأمر إلى دراسة أوفى وتطوير أوسع .

احتمالات التطور المستقبل :

في ضوء ما تقدم يبدو أن الإصلاح الإداري في اليابان قد بلغ مرحلة متميزة ، والتقوم المؤيد للتغيرات الأخيرة يشير إلى احتمالات جديدة على الطريق . إذ يبدو أن تطبيق «العلاج بالصلمة» عندما يتبعه علاج مادي ينتج عنه نمط جديد لانجاء على الإصلاح الإداري ، وعلاج يناسب الظروف الواقعية للإدارة العامة اليابانية من ناحية ، وقادر على إحداث تغيير حقيقي من ناحية أخرى . وفي ظل هذه الإمكانيات فالمنتظر أن يتحول المدخل الياباني التقليدي للإصلاح الإداري إلى شيء أكثر ملاءمة ويشكل عنصراً معاوناً على الابتكار في النظام الإداري .

ومع ذلك فلا يجوز أن تغالي في التفاؤل في هذه الناحية ، لئلا وجود عوامل كثيرة تميل إلى العمل

ضد مثل هذه الاحتمالات . وكما أشير من قبل فإن العلاج بالصلمة يحتمل أن يؤدي إلى تغيرات تعززها الدقة وتقتصر عن تحقيق الآمال . ويرجع هذا أساساً إلى أن صيغة العلاج بالصلمة تفتقر عادة إلى المقدمات المنطقية الضرورية للتמיד لها ، مثال ذلك أن وضع خطة لتخفيض عدد الموظفين يتطلب وفقاً لمنطق الأشياء البدء بتحليل دقيق للبرامج والوظائف القائمة ثم اختصارها أو إعادة تجميعها ، وبعد ذلك تعد مشروعات للتوفير الجماعي في عدد الموظفين . وقد افترقت الخطط السابقة لتخفيض عدد الأفراد أو تحديد حد أقصى لحجم الموظفين ، أو المؤسسات أو الميزانيات ، إلى مثل هذه الخطوات المنطقية . ونتيجة لذلك أصبحت محتويات هذه الخطط تحكيمياً وشكلياً ، ومن ثم فإن احتمال تأثيرها على الطائفة القائمة احتمال ضئيل .

وقد أثر هذا بالضرورة فيما يتطلبه اتباع أسلوب « العلاج بالصلمة » لدرجة عوقت هذا العلاج وأتاحت للطائفة أن تحدث فيه أثراً . مثال ذلك أن تحضير خطة الثلاث السنوات لإعادة التنظيم الشامل قد تأخرت بسبب مقاومة الوزارات والمؤسسات التي كان مطلوباً منها - في ظل المشاركة في تحمل مسئولية الإصلاحات الإدارية - أن تتخذ موقف المبادرة الإيجابية في إعداد الخطة . وكرد فعل لهذا التخاصس حمل نسق التخطيط والبرمجة والميزانية وكذلك التحول إلى استخدام الحاسب الألكتروني أكثر مما يستطيعان . ومع ذلك فقد تأثرت هاتان الخطتان تأثيراً شديداً بالطائفة . إذ قامت كل وزارة وهيئة باستخدام أنماط متباينة من الحاسبات التي استخدمت فيها أنماط شديدة التباين من الرموز . وأدى هذا إلى شيء من الارتباك في التحول إلى الحاسب ، وزاد من صعوبة التوصل إلى ربط متساك بين الحاسبات الألكترونية في جميع أجزاء الحكومة القومية . وبالمثل فإن الذبوع المفاجئ لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية والتلف على استخدامه قد يشير إلى أن كل وزارة وهيئة تنوى أن تضع سلاح الإدارة الجديد هذا تحت رقابتها ، حتى تحمي مصالحها المكتسبة . وفوق ذلك فإنه من المحتمل جداً أن يصطدم الممثل المنطقي لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية بالنظرة التقليدية لرجال الإدارة العامة . ونتيجة لذلك سوف يكون تطبيقها محدوداً أو محرفاً .

ويبدو في الأفق احتمالان متباينان في الوقت الحالي : أحدهما أن تتطور النظرة اليابانية التقليدية إلى مدخل قوى متميز يحقق الإصلاحات التي يتطلبها النظام الإداري . والآخر هو أن يكون للمدخل الياباني عاجزاً في الحقيقة عن الابتكار ، غير مؤدٍ إلا إلى استمرار العقم في مجال الإصلاح الإداري .

وسوف يتوقف النهج الذي تسلكه الإدارة العامة في اليابان على عدد من العوامل . فقد يعتقد

من يأخذون بالنظرة البعيدة أن اتجاه اليابان نحو مجتمع الإدارة المتقدمة سوف يحدث ضغوطاً لا تقاوم تؤدي إلى الابتكار . ولكن قد يكون من البعد عن الواقعية تصور أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تؤدي ذاتياً إلى الابتكار في تشكيل حكومي تسيطر عليه الطائفة .

وإن تجنب فشل الإصلاح الإداري وتحقيق ابتكارات أصيلة في الإدارة العامة يتطلب أن يكون مجلس الوزراء قادراً على توفير القيادة الحاسمة التي لا يمكن توقعها في ظل البيروقراطية . وفي نهاية الأمر فإن مستوى قيادة مجلس الوزراء في أي مجتمع قوي يعكس الخصائص العمل الحكومي . وعلى ذلك فإن تحقيق إصلاح إداري سليم للعمل في المجال الحكومي بأكمله في اليابان يقتضي نظرة قوامها الابتكار والتجديد .

أساليب الأمومة في التربية

بتتم:

كولمب، وس. فالانثين

ترجمة:

أمين محمود الشريف

مقدمة :

إن أول ما يجب علينا بيانه هو إيضاح الارتباط الوثيق بين العبارات
الثلاث التي يتألف منها عنوان المقال ، وإيضاح حدود هذا الارتباط
كما نتصورها :

أولاً : إن أول ما نريد إيضاحه هو الارتباط بين أساليب التربية الأمية ، وتكوين الشخصية .
إن أى عالم اجتماعى - مهما كانت آراؤه النظرية ، ومهما كانت مدرسته الفكرية ، وأقرانه من
أبناء مهنته - لا يستطيع أن يتنازع فى أى تجارب الطفولة الأولى وبخاصة علاقة الأم بولدها لما أثمرها الكبير
فى تكوين شخصية الطفل . بيد أن الاختلاف فى الرأى ينشأ عند البحث فى نوع هذه العلاقة :
(أ) إما على أساس المذهب الثقافى الذى يرى فى صورته المتطرفة أن الشخصية هى وليدة الثقافة
(الثقافة الموضوعية ، التى يمكن مشاهدة أثرها فى السلوك) .
(ب) وإما على أساس مذهب التحليل النفسى البشرى الذى يرى أن الشخصية هى وليدة تجارب
حتمية من خصائص الإنسان لا تتغير بتغير البيئة التى يعيش فيها (ونخص بالذكر منها : اعتماد الطفل

الكاتبان : الدكتور هـ. كولب : أستاذ الطب النفسى والعصبى فى الكلية المشتركة

الطب والعقاقير بـ دكار ، ومدير مركز أبحاث الأمراض النفسية التابع
لمعهد العلوم النفسية والاجتماعية بجامعة دكار. أنشأ مجلة الأمراض النفسية
الإفريقية ، وهو السكرتير العام لها . ألف أيضاً أكثر من ٣٥٠ نشرة
وبحثاً فى الطب النفسى والعصبى ، كما ألف نحو ٣٠ بحثاً فى الطب
العام . تولى التدريس فى بوردو وسيجون ورسيليا .

أما ميمون فالانتين : فهي أستاذة مساعدة بكلية الفنون والدراسات الإنسانية
بـ دكار ، حيث تقوم بتدريس علم النفس . ولها اهتمام خاص بنفسية
الأطفال والوراثة .

المترجم : الأستاذ أمين عمود الشريف : مدير تحرير الموسوعة الإسلامية بمجمع
البحوث الإسلامية ، ومدير مشروع الألف كتاب سابقاً ، وتولى التدريس
بمعهد الترجمة بكلية الآداب بجامعة القاهرة ومدرسة الألسن العليا .

البشرى المولود حديثاً على أبويه اعتماداً مطلقاً ، وتحريم نكاح المحارم ، وعلمية أوديب) . ولا كانت
هذه التجارب ذاتية مستقرة فى النفس البشرية فلها لا تتكشف إلا بالتحليل الاستقرائى .

هذا والاختلافات الثقافية التى تلاحظ فى أساليب التربية الأمية وأثرها فى تكوين الشخصية تختلف
من حيث أهميتها اختلافاً كبيراً بحسب المذهب الذى تأخذ به من بين المذاهب المتعارضين المشار إليهما .
وقبل أن نوضح المذهب الذى نميل إلى الأخذ به ، نود أن نشير إلى بعض النقاط المعينة :

١ - إن هذين المذهبين - كما قال س . بريسيه - يمتدان بصلة إلى الحدين اللذين تشتمل عليهما
كل من هذه العلاقات : الفطرة - الثقافة ، علم النفس . علم الاجتماع ، القارى - النص (القارئ هو
الفرد والنص هو المجتمع) . وإذا لم نستطع التوفيق بين هذه العلاقات المتعارضة على أساس المنطق الجدل
(الديالكتيك) تميز علينا الأخذ بأحد المذهبين ، وترجيح أحد حدى هذه العلاقات على الحد الآخر ،
أما علماء التحليل النفسى فإنهم يتحدثون عن الفكر الاستقرائى قبل الأوديبى . والجدل فى هذا الأمر
يدعو إلى تطور ربما تمذرت معالجته فى هذه المرحلة .

٢ - إن الحركة الثقافية نشأت عن الاحتكاك الثقافى ، وقد تأثر الناس بها على مستوى الأفراد ،
قبل أن تصبح مذهباً مقرباً . وهى تهدف أيضاً إلى قياس وتقييم المؤثرات والأجنية عن طريق التبادل

الثقافى . وهما بلغت صعوبة هذا التبادل فن المستحيل أن نستبعد كل أثر للاستجابة النفسية لهذه المؤثرات الثقافية الخارجية . وليس من السهل أن نقصر أثرها على تلك التواحي السلوكية التى هى وحدها مظاهر المذهب الثقافى التى يُسكَّم بها تقاده .

٣- إن رفض علماء التحليل النفسى الحقيقين للمذهب الثقافى يرجع أساساً إلى قصور الحقائق والوقائع عن الوفاء بحاجة التحليل النفسى فى الحالات التى تقتضى هذا التحليل .

ومع ذلك فإنه يصعب علينا أن ندرك أن الصفات الثقافية للتربية الأمية - مثل الاتصال الجسمى الوثيق والطويل بين الطفل وأمه (أو من يحل محل الأم) - لا تؤثر فى حالة عدم نضج الطفل بعد ولادته ، ولا فى ازدياد الرجسية الأولى عند الطفل ، ولا فى ظهور النزعات الأولى قبل ظهور الصراع الأوديبى بوقت طويل . وكذلك يصعب علينا أن ندرك أن التكيف والاستجابة لمطالب الطفل لا يعتبران من عوامل الدفاع أو التبرير ، وأن المكان الذى يحتله الصراع فى تاريخ الفرد لا يمتد - بوجه عام - إلى ضروب الثقافة الخاصة ، أى إلى الطريقة التى يكتب بها الطفل ثقافته الخاصة .

٤ - وقد تابع دافيد ريمان كلامه : إريش فروم ، وإبراهيم كادنر ، ومرغريت ديد ، وكارين هو رنى ، وكثيرين غيرهم ، فحدد العلاقات بين الخلق الاجتماعى والمجتمع فى نطاق ثلاثة أنماط أساسية للمجتمع ذى الخبرة . نمط مُوجَّه بالتقاليد ، ونمط موجه من الداخل ، ونمط موجه من الغير . وهو يرى أن الخلق الاجتماعى يبدأ فى التكوين منذ السنوات الأولى للحياة ، ومعنى الخلق الاجتماعى عنده هو الخلق الذى يشترك فيه أفراد يتمون إلى جماعات كبيرة ، وهو ثمرة خبرة هذه الجماعات . ولكن من الواضح أن السنوات الأولى من حياة الطفل لا يمكن فصلها عن طرق التعليم ، وأنماط الآباء والمعلمين ، والصور الجماعية ، والقيم الثقافية ، وأوضاع المجتمع الذى يعيش فيه الطفل .

إن هذه النقاط القليلة العامة تؤيد رأى كاتبى هذا المقال فى الأخذ بالمذهب الثقافى الذى تحملهما خبرتهما الخاصة على الأخذ به .

ثانياً : يشاهد فى معظم المجتمعات التى تقوم على أساس الانجماحات الموجهة بالتقاليد أن التغيرات الاجتماعية فيها تسم بالسرعة والشدة والعمق إلى درجة تؤثر فى تكوين الشخصية .

١ - إن شدة التأثير تتناسب مع مدى انحراف الأنماط الجديدة التى يقترحها أو يقترضها أنصار حركة « التجديد » عن الأنماط التقليدية . وقد يختلف مدى الانحراف اختلافاً كبيراً باختلاف المستوى

الثقافي والاجتماعي حتى ولو كان المستوى الاقتصادي والتكنولوجي مماثلاً له بوجه عام . وهذه نقطة مهمة لأن الانحراف هنا أي الانحراف عن الأنماط الثقافية والاجتماعية يمس أنماطاً مستقرة في أعماق الوجدان (نوع الأواصر التي تربط الناس بعضهم ببعض ، الاكثرات أو عدم الاكثرات بالأمور المادية ، وبالعلم ، الفردية أو التعاون الجماعي)

٢ - إن التغيرات الاجتماعية تمس تكوين الجماعات التقليدية ، وتمس الأسرة وعلاقات الطفل بكافة الأنماط التي تساعد على وحدة الجماعة . وإذا لم يطرأ تغيير جذري على التجارب الأولى فإن أسلوب الحياة لن يتغير تغيراً جذرياً . وتختلف درجة التغير اختلافاً كبيراً بحسب الجماعة ، وبحسب ما إذا كان تاريخ هذه الجماعة قد أعدها أو لم يعلها لهذا التغير ، وبحسب سرعة التطور ، وبحسب عظم الفزو الفني والإداري ، وكذلك بحسب الرغبة في الاحتفاظ بصورة هذه التجارب الأولى . وهذا الأمر الأخير يدخل فيه اتخاذ أسباب الوقاية من التغير الاجتماعي وعلاج هذا التغير على أن تكون أسباب الوقاية والعلاج محققة للثبات المنشود : كأن لا تترك التغيرات للظروف بل تُنظَّم ، وتقرر طبقاً لما يراه الحاضرون لها لا الذين يقترحونها أو يفرضونها

ثالثاً : إن التجديد إذا ترك أمره للظروف ، وكان الهدف منه طبع الجماعات كلها على غرار واحد بأسرع ما يمكن ، آل أمره إلى القشل أو أفنى إلى حال فردية واجتماعية . فلما القشل فإنه يرجع إلى مقاومة الفرد والمجتمع للأساليب الجبليلة المقترحة ، ولما الأمراض النفسية فلها ترجع إلى التفكك الذي لا يوجد ما يعوّضه .

وفى كلتا الحالتين يمكن أن تعزى النتيجة إلى عدم التوفيق بين التغير المنشود ، والقرد الذي يراد عمله على هذا التغير . وربما كان عدم التوفيق هذا يرجع إلى حمل الناس على قبول التجديد على غير اختيار منهم ، في حين أن الضرورة تقضى بالتأكد مقلما من أن الناس سوف يقبلون ما يعرض عليهم . وسوف يقبلونه دون أن يتعرضوا لأى خطر من الأخطار (ويراعى أن كل شيء يقدم إلى الناس بالطريقة المناسبة يحظى بالقبول منهم)

والذى يظهر هو أن العوامل الإنسانية في حركة التجديد أهم من العوامل الاقتصادية ، وأن هذه العوامل تعود بنا إلى الأوضاع الفردية الأولى التي تتسم بأكبر درجة من العمق والاستقرار .

وجوب تعيين حدود تجزئتنا

أولاً : إن الإطار الذى جمعنا فيه ملاحظتنا المذكورة فى هذا المقال هو سكان السنغال . ونذكر فيما يلى بعض الخصائص العامة لهؤلاء السكان .

يبلغ عدد سكان السنغال من الإفريقيين ٣٥٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ نسمة موزعين على مساحة قدرها ١٩٧ر٠٠٠ كم^٢، أى أن نسبة كثافة السكان هي ١٧ نسمة فى كل كيلو متر مربع^(١) . ومناظر البيئة الطبيعية تجرى على وتيرة واحدة : أنهار قليلة ، وأرض مسطحة ، وعدد يسير من حشائش السافانا، فيما عدا جنوب البلاد . « والأدغال » التى تحتل مكانا مهما فى الصور المحلية لهذه البلاد هي العنصر الأساسى فى هذه المناظر الطبيعية ، فهي المكان الموحش الشاسع المخوف بالأخطار ، وهي المكان الذى قد يصادف فيه الإنسان التجارب الشريرة ، ويلجأ إليه « الرجل الأحق » الذى يعيش بمعزل عن المجتمع إلى حين . وتتألف النباتات عادة من أنواع قليلة من الأشجار هي : الأشوك ، وشجر العمارة ، والتمر الهندى ، وكلها أشجار كثيفة تنبت فى وقت واحد . والفرق واضح بين الواحات الصغيرة العامرة بالحياة البشرية التى تتمثل فى : القرى الصغيرة ، والمساحات الشاسعة المغطاة بالأدغال التى لا يسكنها أحد من البشر وإنما تسكنها الأرواح الطيبة أو الشريرة . والحفرة الأساسية للسكان هي الزراعة ، وتبلغ نسبة سكان المدن عشرين فى المئة من مجموع عدد السكان ، ويبلغ عدد سكان دكار عاصمة البلاد ٤٥٠ر٠٠٠ نسمة ، وتبلغ نسبتهم ١٣ فى المئة من سكان البلاد وثلثي عدد سكان المدن . والبيئة الاجتماعية لمعظم الأفراد هي القرية الصغيرة التى يقل عدد سكانها فى معظم الحالات عن ٥٠ نسمة .

وطريقة المعيشة تحكمها الفصول (فصل الجفاف على مدى تسعة أشهر ، وفصل الأمطار ودورة المحاصيل . وتبلغ نسبة الإنتاج الزراعى ٤٤ فى المئة من جملة الإنتاج المحلى ، وتستوعب الزراعة ٨٠ فى المائة من الأيدى العاملة . ومعظم الحرف التى يشتغل بها الأهالى هي الحرف الزراعية (٨٠ فى المئة بالنسبة للرجال ، و ٩٠ فى المئة بالنسبة للنساء) . وقد شرع الأهالى فى تعمير المدن والأخذ بأسباب الحضارة الغربية ، ولكن الشوط الذى قطعته الصناعة فى هذا المضمار لا يزال قصيراً جداً حتى الآن . ومن ناحية أخرى أخذ الأهالى يتولون الأعمال الفنية والإدارية فى الميادين الاجتماعية والسياسية . وفضلا عن انتشار الحضارة

(١) يؤخذ من إحصاء ١٩٦٤ أن عدد الإفريقيين هو ٣,٣٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعدد غير الإفريقيين ٥٠,٠٠٠ نسمة ، الخمسان منهم من الأوروبيين .

الغربية فإن البيانات المستوردة من الخارج قد عملت على توحيد الجماعات البشرية التي ترجع إلى أصول مختلفة اختلافاً كبيراً (١) .

والإسلام هو الدين السائد في هذه البلاد (يسته ٩٠٪ من عدد السكان) ، وقد جاء إلى البلاد من الشمال منذ القرنين العاشر والحادي عشر ، وبقية السكان موزعون بين المسيحية والبيانات التقليدية التي تقوم على مذهب حيوية المادة . ومن العادات التي تزداد انتشاراً إلى جانب الإسلام عادة الانساب إلى الآباء والأحفاد . ولكن البيانات المستوردة ليست في غالب الأحيان إلا ستاراً رقيقاً يخفي وراءه الإيمان بحياة المادة الذي يتغلغل في النفوس ، ويبرز دائماً إلى السطح كلما ألت بالناس ضاحكة أو أصابهم مرض ، وحتى عندما يتخلى الناس عن المعتقدات القديمة فإن الأفكار والاتجاهات التي ولدتها هذه المعتقدات في النفوس تظل كامنة وراء العادات والتقاليد .

وعلى كل حال فليس عند الإفريقيين - بوجه عام - صدام بين الدين التقليدي والدين الحديث . وبعد اختلاف السلالات عتبة كبرى في سبيل الاتصال بين الأهالي . وعلى الرغم من أن لغة « الولوف » هي اللغة الدارجة فيها وراء حدود هذه القبيلة فإن الضرورة تقتضي في أغلب الأحيان الاستعانة بعدة مترجمين لتيسير الاتصال . ولا يتكلم القرنية إلا عدد قليل من الناس حتى في المدن الكبيرة .

ثانياً : إن الحقائق التي جمعناها عن هؤلاء السكان مستمدة من عدة مصادر . والمصدر الرئيسي هو العيادات الطبية (عيادات الأمراض العقلية، والنفسية) . والأشخاص الذين قام عليهم البحث هم مرضى مقيمون أو خارجيون بمستشفى « فان » المركزي، وهم يؤلفون مجموعة كبيرة مختلطة من المرضى تضم المصابين بالأمراض العقلية والعصبية، كما تضم الأحداث المنحرفين والأطفال والشباب الذين تواجههم مشاكل في المنزل أو المدرسة .

وقد كانت دراسة تاريخ الأسرة والتعاون الوثيق مع علماء النفس والاجتماع من بين التطورات الأولى التي شهدها عيادات الطب النفسي . ولنتيج عادة أن يصحب المريض عدد من أفراد أسرته إلى المستشفى فيظرفونه معه طيلة اليوم الأول . وفي الأيام التالية يتصلون كثيراً بالأطباء الذين يتولون العلاج، وبغيرهم

(١) الجماعة السائدة هي قبيلة ولوف (٣٧ ٪) ، والجماعات الكبيرة الأخرى هي : السري (١٧ ٪) ، والتوكولور (١٣ ٪) ، والبييل (٧ ٪) ، والديولا (٧ ٪) . وهناك جماعات أخرى كثيرة قليلة الأهمية من الناحية المبدئية تنتمي إلى سلالات في البلاد المجاورة أو تكون جماعات منزلة ترفض الاختلاط والمصاهرة مع غيرها (البساري) . وتقوم جماعة اليبو- وهم السكان الأصليون في كاب فوبر - بدور اجتماعي وديني تقليدي مهم في هذه البلاد .

من المرضى . وفي المناقشات الجماعية (بين الأطباء النفسيين وعائلات المرضى) يجرى البحث في المسائل المتصلة بكل حالة من الحالات ، كالتحول الذى طرأ على الأوضاع الاجتماعية والعائلية ، والمشكلات المتصلة بالحضور إلى المدرسة ، وأساليب الحياة الجيدة والقيم الجيدة . ويحرص الأطباء على أن يجمعوا المعلومات في بيئة المريض الأصلية أى في قريته .

والمصدر المهم الثانى هو الدراسات المتخصصة الخاصة بالأمرة الإفريقية والتغيرات التى تطرأ عليها .

وقد شمل البحث أربعة ميادين بصغة خاصة : (أ) العلاقة بين الأم والطفل أو بعارة أدق العلاقة بين الأسرة والطفل قبل القطام ، (ب) علاقة الطفل ببيئته منذ القطام حتى يبلغ السن المقررة للدخول في المدرسة أو يلتحق بها ، (ج) المراقبة والحضور إلى المدرسة ، والمشكلات المتعلقة بدخول المدرسة والرسوب فيها ، (د) الحضور إلى المدرسة وسلطة الأم والتفسير الذى طرأ عليها ، سوء التكيف ، وانحراف الأحداث .

أما المصدر الثالث فهو المادة المستقاة من التحليل ، ومن دواعي الأسف أن هذا المصدر لا يكشف إلا عن التزوير البير من الحقائق والمعلومات . والواقع أن التحليلات النفسية التى جرت للإفريقيين في إفريقيا أو في أى مكان آخر كانت قليلة . وقد كان الكتاب الذى ألفه م . س . أ . أرتيجز نتيجة جلسات للعلاج النفسى مع الأطفال والمراهقين في مدينة دكار .

وعلى الرغم من أن المشكلة التى نعى بها قد أثارت كثيراً من الاهتمام ، كما تشهد بذلك المطبوعات الكثيرة التى نشرت عنها والمؤتمرات الدولية الأخير بشأن الأبحاث الاجتماعية والنفسية في البلاد النامية (مدينة عبادان ١٩٦٦ - ٦٧) ، فقد يبدو أمراً غريباً أن يجرى أى بحث في العناصر الرئيسية لهذه المشكلة ، وهى (أ) تحول الحياة من أسلوب إلى آخر تحولاً جنسياً مفروضاً من الخارج وذلك إلى جانب التغيرات الاجتماعية والعائلية ، (ب) مشكلات هذا التحول ، ضروب المقاومة والقشل والحوادث ، وبعضها يؤثر الأسمى أكثر من بعض ، وكيفية التغلب على هذا التحول ، وتخفيف وطأته ، وتوجيهه بأكثر الوسائل فاعلية وأقلها ضرراً .

ثالثاً : إن كل ما نستطيع تقديمه هو أقرب إلى أن يكون إدراكاً بأن البحث في هذه المشكلة مغامرة صعبة من أن يكون فهماً واضحاً لأسبابها المتشعبة المتغيرة ، فإنه يبدو من الخطر أن نكون أحكاماً عامة على أساس ما يمكن أن نلاحظه بين عدد قليل من الجماعات . وحتى لو قصرنا البحث على إفريقيا السوداء فإن هناك متغيرات كثيرة جداً تؤثر في الأنماط الاجتماعية والثقافية (البيئة

الطبيعية، الموارد الاقتصادية، المذاهب الدينية والفلسفية، والمذاهب الخاصة بنشأة الكون، والآثار الناشئة عن عهود الاستعمار، إلخ). ولكن في وسعنا أن نتفعل وراء طابع السلالات البشرية ونحدد بعض السمات والمميزات التي تشترك فيها كثير من المجتمعات في إفريقيا السوداء بصفة خاصة: (أ) أهمية التقاليد في تنظيمها الاجتماعي. (ب) القلة النسبية للعناصر التكنولوجية، واللوان العبودية التي تعرضها هذه العناصر، والمسافة التي تفصل القرد عن العالم وتأثيرها على تنظيم الزمان والمكان. (ج) أنماط العناية الأمية والتربية التي تهدف إلى إدماج القرد في الجماعة.

وعلى أساس هذه السمات والمميزات التي يبدو أن جميع الشعوب الزنجية تشترك فيها سوف نحدث حركة التجديد المعاصرة تحولات بعيدة المدى، ولكنها كلها متشابهة على الرغم من تنوع السلالات البشرية.

الأساليب التقليدية للتربية الأمية :

إن أساليب التربية الأمية لا يمكن فصلها عن بقية الأساليب التعليمية، كما لا يمكن - بوجه عام - فصلها عن الكيان الاجتماعي والثقافي الذي تعتبر هي جزءاً منه. فهذه الأساليب تعلم الطفل أسلوباً في الحياة يمهّد الطريق إلى مراحل النضج النفسي والاجتماعي الأخرى في سلسلة متصلة الحلقات. ومن الأمور التي يجدر بنا ملاحظتها بعناية أن عملية النضج لا تنصل إلى نهايتها لأنها تتطلع بعد البلوغ إلى الجدل الذي يتصف بالكمال، مؤسس الأسرة، وحارس التقاليد.

أولاً : إن صور المثل العليا للطفل التي توجه اتجاهات الأم والأسرة وتشكل سلوكهما تنور حول ثلاثة مفاهيم : (أ) الطفل، البالغ، (ب) المبدأ الخلاق في الطفل (ج) الطفل والجماعي. يوضع الطفل منذ ولادته على قدم المساواة مع البالغ. ويتصرف معه أعضاء الأسرة الآخرون كما يتصرفون مع فرد بالغ كامل النضج له إرادة وقدرة على اتخاذ القرارات، وله رأيه الذي يحظى بالتقدير والقبول ممن حوله، وإن لم يعبر صراحة عن هذا الرأي بالكلام. وهو يملك العلم والحكمة التي اقتبسها من العالم الذي جاء منه، والذي لا يزال هو قريباً منه، ألا وهو عالم الأسلاف والأجداد. والطفل يحظى بالاحترام كما يحظى به الشيخ الكبير بل أكثر مما يحظى به المراهق بله البالغ. ومن المستحيل أن تقدر الآثار الكاملة لهذا المثل الأعلى على علاقة الطفل، البالغ، وعلى العلاقات بين الرجل والرجل بوجه عام، من خلال هذه التجربة وبعبارة. ولا يكفي هنا أن نقول إن « الرجل الآخر » لا يعامل أبداً كرجل حقيقي. و مرة أخرى يمكن هنا بصفة خاصة إخفاء العجز المبدئي الذي يميز الإنسان الطفل نتيجة عدم

نفسه عند الولادة ، ويمكن أن يكون لذلك نتائج بالنسبة لتكوين شخصية الطفل (الأنا ، وغريزة الدفاع بصفة خاصة) .

والطفل هو أداة المبدأ الخلاق^(١)، والتنازل، إذ يسرى إليه المبدأ الخلاق من أجداده، ومنه ينتقل إلى فريته . إنه هو المبدأ الخلاق الذى يسرى فى أصلاب الأتساب ويسمى إليهم جميعاً ، ولذلك يجب احترامه وحمايته وإرشاده وتقويته . وكل اتصال بالطفل سواء عن طريق الألفاظ أو الإشارات أو الطقوس الدينية له أيضاً وفى المقام الأول معنى الاتصال بين الجماعة والمبدأ الخلاق الذى يعدُّ الطفل مظهراً ورمزاً له فى وقت معاً . والسبب فى احترام الطفل لا يرجع إلى أنه إنسان ولد حراً — كما هو الحال فى أوربا — بل لأنه مرشح بلوغ الكمال الروحى والدينى الذى كتب لكل فرد . وهنا نجد صورة المثل الأعلى الذى يبدأ من صورة حسية مباشرة .

وكثيراً ما يمتزج الاحترام بالخوف . وما هو مصدر المبدأ الخلاق الذى يعد الطفل أداة ورضيعاً له فى وقت واحد ؟ من الطبيعى بوجه عام أنه يأتى من أجداد الطفل . إنه المبدأ الخلاق للسلالة . ولكن مصدر هذا المبدأ يكون فى بعض الأحوال غير معروف أو مشكوكا فيه أو غيراً أو سلبياً . والمبدأ الخلاق للأصلاف هو أيضاً قوة الكون ، وقوة الأرواح الطيبة والخبيثة . ولا كان الطفل ينظر إليه بعين الخوف أكثر مما ينظر إليه بعين الاحترام جاز أن تقول إن الطفل قد يكون على صورة «نيت-كو» — Nit-Ku-Bon^(٢) أو ساحر — نيت — كو — بون ، الطفل البديل، الذى ربما لا يكون شخصاً لأنه لم يُعرف له مكان بعد؛ والذى يتذر بالويل والثبور أو يبشر بمستقبل ذهبي، والذى قد يعيش أو يموت، إن الساحر التَّمنى (أكل لحوم البشر) قد يكون — بطريق الرمز — أكل أمه، فلذلك تنبذ أمه وهى تعانى أشد حالات الألم أو عندما تعثر بها نوبة من نوبات الهذيان . ومن الصور التى تثير الخوف بدرجة أقل صورة الطفل الهولة الذى يمتاز بالنبوغ الميكرو . إن هذا الطفل أيضاً يثير الخوف فى النفوس لأسباب كثيرة ، فهو فى وقت معاً المبدأ الخلاق المتحرر من السيطرة ، والمبدأ الخلاق المتعرض لآفة الحسد من الأشخاص والأرواح كأن القاعدة هى ألا يتفوق الشخص على عامة الناس .

إن وجود فكرة التخصص فى الأسرة تؤكد انتهاء الطفل إلى جماعته ، سواء تأكدت هذه الفكرة

(١) Life force هو القوة الحيوية التى يرى يرجسون أنها سارية فى جميع الأجسام العضوية وأنها السبب فى تطورها .

(٢) Nit-Ku-Bon صورة من صور الأطفال المصابين بأمراض نفسية عند قبائل البوليف والبيو فى السنغال . وأما الطفل البديل فهو الطفل القبيح الذى تركه الجنيات كما جاء فى الأساطير مكان الطفل الجميل الذى سرقته .

رسمياً وتخصصت بتربيت الطفل ليكون جدياً، أو وضحت في الحياة اليومية وضوحاً قوياً، وإن لم يكن صريحاً. إن هذه الفكرة متصلة في أعماق الأسرة بطريقة وأفقية مآ. وهذا التأصل المزدوج ظاهر على كل المستويات. فإخوة الجد وأخواته. وأبناء عموته وخزولته، يتربون أجداداً للطفل أيضاً. وعلى مستوى الأبوة المباشرة نجد أن مباشرة الوظائف الأبوية والأمية تمتد أحياناً خلال مجموعة كاملة من الآباء والأمهات من ذوى القرى والأرحام. فلا تقتصر الأبوة على الأب البيولوجي المباشر، بل يشترك معه فيها جميع إخوته الأشقاء. وجميع إخوته غير الأشقاء (سواء كانوا إخوة له من أبيه أو إخوة له من أمه). وعلى هذا النحو توجد أمهات متعدّدات يشملن كل الإناث القرىيات من جيل الأم البيولوجية.

وعلى مستوى جيل الطفل نفسه يتجلى التكامل في الأشخاص الذين يدخلون في عداد إخوة الطفل، ويشمل ذلك إخوة الطفل الأشقاء وغير الأشقاء. وأخواته الشقيقات وغير الشقيقات. كما يشمل لِداته من الأطفال الآخرين الذين هم في مثل سنه. ويظل الطفل طوال حياته متضامناً مع لداته من أفراد الجماعة، فيشارك معهم في جميع الاحتفالات التي تقام في المناسبات المختلفة. كالأحتفال الذي يقام بمناسبة الانتقال إلى مرحلة جديدة من الحياة. وهو الأمر الذي يجعله مرتبطاً بالجماعة ارتباطاً عميقاً وقوياً في كل مرحلة من مراحل حياته.

أما التكامل الرأسى الذى ينشأ عند الولادة فيتجلى طوال الحياة في ضروب التبادل القائم على أسس دقيقة في مجال الملكية والأشخاص بين الأجيال المتعاقبة.

والتكامل بنوعيه الأفقى والرأسى يربط الطفل مرتين بجماعته من ذوى القرى والأرحام، كما يدعم انتهاءه إليها. لا من حيث هو طفل لأبويه البيولوجيين: بل من حيث هو طفل لجماعته التي تتجاوز نطاق أسرته.

ويمكن «اختزال» هذه المثل العليا الثلاثة إلى بُعد واحد. هو أقرب إلى أن يكون أسلوباً للحياة من أن يكون ضرباً من الثقافة: وهو البعد الجماعى الذى يتألف على خط مستقيم بعداً آخر يمتاز به أسلوب آخر من الحياة: وهو البعد الفردى.

ثانياً: إن صور المثل العليا التي وصفناها تنفق حتى سن السادسة أو السابعة اتفاقاً وثيقاً مع سلوك الكبار نحو الطفل، كما أنها تضع الأسس الأولى لشخصية الطفل عن طريق علاقة خاصة جداً. وهذه العلاقة طابع أول يجب تأكيده بكل قوة. هو الطابع الجماعى الذى تتسم به منذ البداية، خلافاً للطابع المزدوج الذى تتسم به الحضارة الغربية.

كثيراً ما قيل إن الطفل الإفريقي يرتبط في سنواته الأولى بأمه ارتباطاً وثيقاً هو أشبه بالحمل الفسيولوجي، ولكن هذه الصورة الناشئة عن ملاحظة سطحية تحتاج إلى إعادة النظر. ذلك أن الأم وإن ظلت - إلى حد معين - على اتصال وثيق بالطفل حتى سن القطام، فإن الأسرة كلها تشاركها في هذا الاتصال. فنحن لا نجد هنا العلاقة الثنائية المعروفة في الغرب التي تحبس الطفل وأمه في نطاق ديناميكي مغلق؛ بل نجد من ناحية أن جميع أفراد الأسرة يتصلون بالطفل مثلما تتصل به أمه، ونجد من ناحية أخرى أن هذا الاتصال الجماعي يمتاز بأنه اتصال وثيق متعدد الجوانب.

ف نجد أن الرضاع - فضلاً عن حمل الطفل - ليس وقفاً على الأم. وفي وسعنا أن نقول إن الطفل لا ينفخس في « حمام من اللغات » كما يقول علماء التحليل النفسي. بل ينفخس في كتلة من الأجسام، ف جسم الطفل منذ اللحظات الأولى نوعية وإدراكه يلتحم بالأجسام الأخرى في جماعة^(١) كبيرة جداً، جماعة واحدة ولكنها متنوعة.

والسمة الثانية لعلاقات الطفل مع جماعته هي تعدد الاتصالات الجسمية:

١ - حمله على يد أمه أو على يد أي أنثى من أسرته. ويحمل الأطفال لمدة تتراوح بين ثمانية عشر شهراً، وستين أو يزيد. وهذا يكفل اتصال البشرة بالبشرة اتصالاً يكاد يكون دائماً على منطقة كبيرة من البدن. ويشجع وينمي الاتصال الوثيق بفعل التنبهات الخارجية والباطنية.

٢ - اتصال البشرة المستمر والاتصال الجسدي المستمر مع جميع أعضاء الجماعة الآخرين. وإن بعض العبارات مثل قولهم: « راقد في حجر شخص كبير »، و « غارق في جسم أمه »، ومستل على أمه أو أي طفل آخر أكبر منه. « مثل عبارة « التشابك » أو « التعانق »، كل هذه العبارات تدل دلالة صادقة على الاتصال الجسدي. أو بعبارة أدق التحام الفرد بالجماعة على المستوى البيولوجي الذي يمهّد الطريق إلى نوع آخر من الاتصال فيما بعد يقوم فيه الجسم بدور له أهميته. وهذه الاتصالات الجسمية الشديدة المتبادلة والدائمة تجري بين الجماعة كلها والطفل. يهيئ لاستمرار بعد القطام فحسب. بل تستمر بين الكبار. وليس لها المعنى الجنسي الذي ينسب إليها غير المطلعين على حقائق الأمور^(٢). ومن السهات الأخرى لهذه الاتصالات ما تنصف به من « حركة موسيقية ». « فهي إشارات وحركات -

(١) إن جماعة الأسرة تضم أحياناً عدة عشرات من الناس من جميع الأعمار. وإن عدد الأطفال الذين هم من سن واحدة قد يكون كبيراً جداً. وجدير بالذكر أن الأسرة هي وحدة حقيقية لاتزال خارج نطاق الجماعات الكبيرة في القرية أو العشيرة.

(٢) يحزو بعضهم الجنسية المثلية المنعزلة عند الإفريقيين إلى هذه الاستجابة السريعة للاتصال الجسدي بين الكبار، وإلى نتائج التحليلات التي كشفت عنها اختبارات ريشاش.

مهما يكن معناها إذا كان لها معنى (كأن تدل على الهدية أو الإرشاد أو النهي عن فعل شيء ،
الخ) - لا تنتم إطلاقاً بالسرعة أو العنف أو الإكراه ، بل تتم دائماً برفق وهدهد ، وبدون ضجر أو معارضة .

والسمة الثالثة لعلاقة الطفل بجماعته هي تلبية كل مطالبه ، وعدم تخييب أمله ، فكل ما يطلبه
يُعطاه فوراً ، وبوفرة ، منذ البداية وفي جميع الأوقات . ومن ذلك أن تُدنى أمه رهن أمره على الدوام ،
لا بمعنى أنه يرضع منه كلما شاء ، بل بمعنى أنه يستطيع أن يتناول في كل وقت ليرضع منه ، أو يلعب
به ، أو يلتصقه في فمه ، أو يحسكه بيديه . ومنه أيضاً تلبية مطالبه الرئيسية بما يزيد على الحاجة ، وهي
المطالب المعترف بأنها من خصائص النوع الإنساني (الرضاعة - الاتصال : الاحتضان) . ونتيجة
ذلك كله أن ينشأ الشيق أو الحب الجنسي بلون عائق وبدون إكراه . والغالب أن يضني طابعاً خاصاً على
التكوين الأول للشخصية^(١) . وتفطن الأم من فورها لكل ما يحتاج إليه الطفل : ومن شأن هذه اللغة
الغنية غير اللفظية ، وهذا التفاهم الكبير عن طريق الجسد ، أن يسمح بقيام « حوار » متصل .
والاستجابة لأبسط مطلب من مطالب الطفل .

وبعد أن يقضى الطفل هذه الحياة القمية المطلقة من القيود - في جو تلي فيه على الفور كل رغبته
وشهوته ، ينتقل إلى الفترة التالية من -ياته ، فيستمتع فيها أيضاً بإشباع شهواته ورغباته بحيث لا تكون
هناك أى حاجة إلى الاستمرار الآسئ^(٢) . وفي هذه الفترة يتم له التحكم في العضلة الشرجية القابضة ،
ويستكمل المهارات الأولى دون مقاومة أو صراع ، ويسمح له التكيف بقدر كبير من الحرية ،
فيقبل منه كل ما يفرض منه من بوارد العدوان ، ولاتمد هذه البوارد تحديداً لأمه . وتكون السلطة في هذه
الفترة موزعة على الجماعة المحيطة بالطفل . ولكنها سلطة لا تهدف إلى القسر والإرغام . وإنما تهدف إلى
تقويم السلوك دون صدام مباشر ، كما تهدف إلى إزالة أسباب التوتر .

لم نستطع إيضاح الموقف الأدبي إيضاحاً تاماً : لأنه موقف يستعصى على التحليل ، إلا إذا لجأنا إلى
طريقة فرويد . وحسبنا أن نشير هنا إلى أن لعب الطفل بتدنى أمه أو لسه لأعضائه التناسلية وعيته بها
ليس أمراً محظوراً أو معاقباً عليه في هذه الفترة .

وفي صبح المرء أن يلاحظ وجود الصراع الأدبي كما يتضح من العيادات النفسية ، ولكن وسائل
علاج هذا الصراع ربما لا تتفق مع الوسائل المتبعة في الغرب . فهناك عدة اعتبارات تجعل هذا الصراع

(١) عبارة « الشخصية » « القمية » تطلق كثيراً على الإفريقيين عموماً ، ويذهب كل من : بارين ،
وم . مور - هنتر ، إلى هذه الفكرة في تحليل شخصية الدوجون (اسم سلالة في مالي) .

Anal investment (٢)

يسير في اتجاه خاص، منها تعدد صور الآباء والأمهات ووحدة الجماعة أقيماً ورأسياً، وصعوبة تحدى الأب الذى تركز في يده سلطة القانون والنظام . وقد جاء في كتاب نشره حديثاً كل من : م.س. أرتيج . و ١. أرتيج : أن الصراع الأوديبى يتحول إلى الإخوة لأن الصراع بين الأجيال المتعاقبة مستحيل .

وعلى العموم . يمكن القول إن الطفل الإفريقى يحيا حياة خالية من وسائل القهر والإرغام وضروب الصراع الخطيرة حتى يبلغ السادسة أو السابعة من عمره . وهى السن التى يبدأ فيها التعليم الصحيح ، وفيها يستطيع الطفل أن يفهم . ويمكن فيها معاقبته ومطالبته بطاعة الأوامر ، والمحافظة على قوانين الجماعة . وهذه فى الحقيقة أول مرة يواجه فيها الطفل فضلاً بالنواحي والتهديدات . ولكن ذلك يحدث فى ظروف ملائمة . منها أنه الأسس الأولى للشخصية قد تم إرساء دعائمها . وأن تخيلات الطفل فى هذه الفترة سمى له وسائل الدفاع . وأن الأخوة العميقة التى تربطه بأقرانه ولداته تجلب له شيئاً من التعويض .

وهذا التكوين الأول للشخصية عن طريق تجارب الطفل المباشرة فى بيئته يرفع من شأن العلاقة الجماعية ، ويغض من قدر العلاقة الفردية التى تتسم بها الحضارة الغربية . فهذه العلاقة الجماعية تضع الأساس للأطوار التالية لتنمو النفس والاجتماعى وفقاً للطابع الاجتماعى ، الذى تتسم به الحضارة الإفريقية التقليدية .

ثالثاً : بدخول الطفل فى طبقة لداته . وبداية التعليم التقليدى . تبدأ الإجراءات والطقوس الخاصة بالاندماج فى الجماعة .

والاندماج الكافى فى الجماعة هو الأمر الذى يهدف إليه الناس دائماً باعتباره ضرورة أساسية للجماعة والفرد على السواء تكفل للفرد الاتزان والارتياح . وتبرز أواصر الألفة والتأسك بين الجماعة . وتعدّها بأسباب القوة والحياة . وتعتبر الجماعة كل من يخرج عليها أى لا يؤدى ما يطلب منه شخصاً يهددها . بل كثيراً ما تشعر بأنه خطر عليها . ذلك بأن كل من يخرج على الجماعة يهدد كيانها ويضعف قوتها . ولكن ذلك ليس معناه أن الجماعة تنبذ هؤلاء الخارجين . بل تسعى جاهدة لردهم إلى حظيرتها وتقويم المخرج من أمرهم . ومن الصعب أن تقدم تحليلاً لطرق الاندماج فى الجماعة . ولكن فى معنا أن نحدد الظروف والانتجاهاات والسلوك والنظم المؤدية إلى الوحدة الرأسية والأفقية .

أول هذه الظروف — وهو أمر يبدو سخيفاً فى نظرنا نحن أهل الغرب — هو السهولة غير العادية التى يتم بها اندماج الفرد فى الجماعة . وإذا جاز لنا استعمال الاصطلاحات المتبعة فى وسائل الاتصال أمكن لنا أن نقول إن هناك عدة قنوات مفتوحة دائماً لتلقى الرسائل الصادرة من الفرد أو الجماعة .

أو الأجداد على السواء . ويمكننا في هذا المقام أن نشير إلى أن « تعدد القنوات » يمت ببعض الصلات إلى علاقة الفرد الأساسية بغيره وبالعالم، وهي العلاقة التي تعمل العلاقة الجماعية على إعداد الفرد لها .

وتعتبر صورة المثل الأعلى للأهميات والآباء من عوامل الوحدة في الجماعة ، لأن الجماعة تقرر هذه المثل العليا ، « فالأم الفاضلة » عندهم هي الأم التي تنجب طائفة من الأولاد، وهي الأم الطيبة على كل حال ، التي تتبع التقاليد، وتعلم أطفالها هذه التقاليد، وتتبع نصيحة من هو أكبر منها سنّاً وبخاصة أمها ، لأنها هي الجديرة باحترام المجتمع والحزاء الحسن من المجتمع . وهي بدورها سوف تبلغ مكانة أمها عندما تصل إلى سن الشيخوخة كصورة مثالية للأم التي تجاوزت سن الحمل والتي تنتمي للجميع وتعطى الجميع . ومنزلة الأب عند ابنه هي المنزلة التي يضيفها غيره عليه أي الجماعة . إن قولهم للطفل « كن مثل أبيك » يهدف إلى أن يبلغ الولد مبلغ أبيه من الكمال الاجتماعي . و « الأب الفاضل » في نظرهم هو أيضاً الأب الذي يعاقب ابنه عقاباً مناسباً حتى يصل الولد إلى ذلك الكمال .

هذا وتستمر النظم المتبعة في إدماج الفرد في الجماعة وتميز أو أواخر الوحدة فيها طول الحياة وهي :

١ - الاحتفالات التي تقام بمناسبة انتقال الطفل من طور إلى طور . وهذا من شأنه أن يؤكد في نظر الجميع الوضع الجديد الذي وصل إليه الطفل في حياته : كطفل أو مراهق أو بالغ وغير ذلك من مراحل النمو، حتى يبلغ سن الشيخوخة التي تكسبه العلم والحكمة وتمهد له السبيل للوصول إلى مركز الجدل الذي بلغ ذروة الكمال .

٢ - احتفال الختان : وهذا يضفي على الطفل صفة الرجولة .

٣ - المدارس الأولية ، وهذه تهتم بالمناسبات الانتقالية الكبرى ، وتمتدز الصلة بين تاريخ الفرد والجماعة عن طريق الطقوس المقرونة بالغناء والرقص التي تقام في الأماكن المقدسة عند القوم .

٤ - طبقات اللدات أو جماعات اللدات . وهذه تربط الفرد بأقرانه الذين هم من سن واحدة منذ عهد الطفولة إلى آخر حياتهم ، وهذه تؤكد الضرورة والحاجة الشخصية إلى « المعية »

٥ - مجلس شورى العائلة - وبصورة أعم مجلس الآخرين - ويتألف بالنسبة للصغير من : الحكم، والكفيل ، والولي . وهنا النظام يربط الجماعة بطريقة رأسية ، كما يربط الأجيال عن طريق الاندماج في الجماعة أكثر مما تربطها المجالس المرفقة في الغرب . إن المشورة التي تُقدم وتلقاها الناس بالقبول

تعتبر قوة إيجابية تعي قوة من يلقاها . إنها أمر لاغنى عنه ، لأن مفعولها لا ينبع من محتواها ، وإنما ينبع من كونها أداة للاتصال ، وأداة للتضام الذى يعزز أواصر الوحدة ، وأداة للتعاطف والترحام بين الناس .

وهناك وسائل جماعية أخرى تساعد على تعزيز أواصر الوحدة فى الجماعة ، كما تساعد على إزالة أسباب التوتر ، بحيث يتسنى دائماً للفرد أن يندمج فى بيئته كلها . وأدلى هذه الوسائل الجماعية الوسائل التى تؤكد من جديد عضوية الفرد فى الجماعة (المعية أو شعور الفرد بالسرور لوجوده مع الجماعة) ، كما تؤكد الولاء للأسلاف . وبعض هذه الوسائل لها وظائف محددة ، كالأعياد التقليدية التى تقام احتفالاً بالحوادث الموسمية المتكررة التى تنظم حياة الجماعة ، والمآدب ذات الطقوس الخاصة التى تقام بمناسبة الاحتفالات التعليمية التى تناح فيها الفرصة للفرد للتعبير عما يكابده من ألوان الصراع ، وتخفيف ما يشعر به من التوتر بطرق مسموح بها تحت إشراف الجماعة .

والوسيلة الثانية هى القرية بوحدها وأماكنها المختلفة وحياتها الجماعية ، فى حالة الهجرة يحتفظ أهل القرية الواحدة برابطة الأصل المشترك ، ويقيمون من تلقاء أنفسهم ولأتم للوافدين الجدد ، ثم إن العودة بعد زمن طويل تؤكد من جديد انتهاء الفرد للجماعة ، فالرجل يتزوج من خارج القرية يترك زوجته وأولاده ليعود إلى وطنه وأسلافه عند تقاعده .

والوسيلة الثالثة هى المجتمع الإنسانى بأسره الذى يساعد وقاؤه لتقاليد على دعم وحدته ، كما يكفل له أسباب الاستمرار والاستقرار .

وأخيراً تأتى الأديان التقليدية التى تسمى ألوان ثقافتها فى الحياة العادية سريان الماء فى العود ، كما تأتى النظم الفلسفية والاعتقادات الخاصة بنشأة الكون التى تمت بصلة وثيقة إلى شؤون الحياة اليومية .

إن أساليب التربية الأمية والنظم التعليمية والاجتماعية والشعائر الدينية تعمل جميعاً على تكوين أفراد يعيشون فى انسجام مع المجتمع يمتاز بالوفاء للتقاليد وعلم الثقيل الاجتماعى ، ويتمسك بروح التضامن والتعاطف بين جميع أفرادهم . إن الأمر لا يقف عند حد التوافق مع المجتمع ، بل يتجاوز ذلك إلى الانتماء بالجماعة . إن المهم هو أن ينعم الفرد بالمعية مع غيره ، وأن يكون على وثام مع غيره ، وأن يحافظ على المركز والدور الثابت الذى رسم له منذ ولادته ، والذى لم يطرأ عليه تغيير من قديم الأزل .

إن الفرد قلما يشعر بأنه فى معزل عن المجتمع . إنه يقضى حياته كأنه حلقة فى نظام جماعته ،

وفي سلسلة النسب التي تربطه بأسلافه . إن التحام الفرد بجماعته وأسلافه على هذا النحو يخالف الفردية المعروفة في المجتمعات الموجهة من الداخل كالمجتمعات الغريبة .

إن الأسلوب الجماعي للحياة الذي يقوم على هذا النحو البيولوجي يفسر لنا بعض جوانب الخلق الاجتماعي ، وبخاصة علم الميل إلى العدوان . أو على الأقل عدم ظهور هذا الميل في سلوك الأفراد داخل الجماعة^(١) .

التغيرات الاجتماعية السريعة والنماذج الاجتماعية

إن تكوين الشخصية الذي لا يتولاها الأم بقدر ما تتولاها الأسرة الموسعة (الأداة المشتركة النهائية للجمع الداخلي ، ومكان هذا التجمع) يرتبط ارتباطاً وثيقاً - في نظر المؤلف - بالأنماط الجماعية التي توجد في الفئات الاجتماعية وفي نظم هذه الفئات . ويتم تكوين الشخصية بطريقتين مستمدتين من التربية : رأسى ، وأفقى ، يكفلان الوحدة والاستمرار : هما : انبئاء الفرد إلى غيره ، وانبئاءه إلى أسرته .

إن الظواهر المتصلة بالتنمية - سكنى المدن ، التصنيع ، الثقافة ، الالتحاق بالمدارس - سوف تجلب أشد الأضرار على الأنماط الجماعية ، والأوضاع العائلية ، والتكوين الداخلي للفرد . سوف يتفرق شمل الجماعة ، وتتمزق عرى الوحدة التعليمية المستمرة . وهذان اللقطان : التفرق والتزق : هما أصدق لفظين يعبران عن العمليات المؤدية إلى الفردية التي ستجلب على الناس آلاماً شديدة عن طريق ضروب الصراع الجديدة .

وليس الأمر مقصوراً على « التنمية » التي تقدم من أجلها المساعدة الفنية للدول « المتخلفة » ، بل إنه تغيير جذري ، وثورة عاتية ، عجيبة ، لامتناه من أجلها . ولو أن هذا التغيير كان نتيجة لتطور ثقافي واجتماعي مصدره حركة داخلية اختيارية غير موصى بها من الخارج لما كانت له عواقب خطيرة ، لأن الاضطراب العارض الذي ينشأ عن مثل هذا التغيير يرجع إلى محاولة المجتمع التكيف مع الظروف الجديدة التي نشأت عن التطور الثقافي للمجتمع .

ولكن الذي يحدث الآن - على كل المستويات - هو غزو حقيق لأساليب الحياة الأساسية .

فهناك قيم دينية فلسفية جديدة تحمل محل القيم التقليدية التي جعلت للحياة معنى .

(١) يدبر عن الصراع عادة بأن له علاقة بكائنات غريبة عن الجماعة ، في ألوان الاضطهاد التي كشفت عنها الأمراض النفسية يأتي التهديد دائماً من الخارج ، إذ يأتي في الغالب من الكائنات غير البشرية (أرواح ذات صلة بالجماعة أو غريبة عنها ، تتقرب بالعبادات أو الأرواح التقليدية التي تجلبها معها الديانات الوافدة من الخارج)

وهناك التكنولوجيا التي تدخل في البلاد على نطاق واسع ، وتحدث تغييراً عميقاً في علاقات الأشخاص بعضهم ببعض ، تلك العلاقات التي ظلت حتى الآن تنعم بدفء الأساطير . « إن الرجل الذي توجهه الأساطير لا يعرف الفصل بين الحقائق المجردة من الروح وبين مجموعة القيم المنزلة في العالم فوق الحسي ^(١) . إن هذا الرجل الذي لا يزال يعمل على تدعيم وحدة المجتمع وتكامله هو الرجل الكامل . إنه ليس بحاجة إلى أن يظهر اعتداده وثقته بنفسه لكي يؤكد وجوده ، ولا هو بحاجة إلى أن يكافح حتى يحمل الناس على الاعتراف به . إن التكنولوجيا لم تستطع حتى الآن أن تغير من طبيعة العالم الذي يعيش فيه ، وهو لا يحلم بأن يكون سيد الطبيعة ، ولأمالها ^(٢) . لا ريب أن الرجل الذي توجهه الأساطير والذي يمتزج بزملائه وبالناس هو رجل متعاون مع الجماعة ، أما الرجل الذي توجهه التكنولوجيا فهو يعيش بمعزل عن زملائه ، وعن الناس ، ويجا بعيداً عن زملائه وعن الناس ، مكبلاً بأغلال عزله الذاتية .

وهناك المواظبة على الحضور إلى المدرسة ، وهو نظام سيصبح عن قريب إلزامياً وعماماً . ومن شأن المدرسة أنها تفرض على التلاميذ سادة آخرين ، ورسالات أخرى ، وقنوات أخرى . ومن شأنها أيضاً أنها تقطع سلسلة التعليم المتصلة الحلقات ، ولا تضع شيئاً مكان القنوات الكثيرة التي يفتحها التعليم التقليدي عند الجماعة منذ عهد الطفولة : وأنها لاتشبع الرغبات التي يشعر بها الناس .

وهناك سكنى المدن التي تمزج الناس بعضهم ببعض وتحو العلاقات الشخصية بينهم في بوتقة من السلالات والأجناس البشرية ، فلا يعود الإنسان يعرف سللته ولا أقاربه ، ولا إخوانه من أهل القرية .

وهذه العمليات لاتقبل التغير ولا الإلغاء في أى مرحلة من مراحل تطورها ، بل تزداد سرعتها بازدياد عدد الأهالى الذين تشملهم . وبما يساعد على سرعة انتشارها تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية ، وسهولة الاتصال والسفر . ولذلك فلن يسل أى مكان حتى القرى الصغيرة من هذه الثورة العنيفة التي تهز إفريقيا .

وفى وسعك أن تغض عينيك . وتنسى الماضى وتتطلع إلى المستقبل ، وتجد مزيداً من سرعة التطور في إفريقيا حتى « تلحق بعالم الغرب » ، ثم تغاضى عن الثمن الذى تدفعه إفريقيا لهذا كله . ولعلك تستشهد بأمثال أخرى من التغير السريع الذى لم يحدث هزة عنيفة كما حدث في بعض البلاد الآسيوية ، ولكن لا يهزبن عن بالك أن المشكلة في إفريقيا لاتماثل مشكلة غيرها ، ذلك أن التغير الذى طرأ على غير إفريقيا لا يمس تكوين شخصية الفرد .

(١) Suprasensuous أى فوق الحسى أو ما وراء الطبيعة .

(٢) انظر كتاب « الأساطير والميتافيزيقا » Mythe et Métaphysique Paris, Flammarion, 1953 .

إن آثار الغزو الثقافي والتكنولوجي ظاهرة على كل المستويات. إنها تمزق شمل المجتمع ، وتبذر بذور الاضطراب والصراع بين أعضاء الأسر : وتسبب الاضطراب في تكوين شخصية الأفراد . إن المجتمع العالمي قد فقد مظاهر التجانس والوحدة ، وازداد انقساماً وتمزقاً ، « وهو يسعى إلى جمع ما تبقى من الفضلات ، من هنا وهناك ، لينقذ ما يمكن إنقاذه ».

إن الأساليب العصرية قد سطت على الأساليب الثقافية والاجتماعية التي تعتبر حتى الآن أساليب تقليدية ، فسختها ، وشوهتها ، وأضعفت من قوتها وشدها حتى أصبحت عديمة الأثر . ثم إن الأساليب الجديدة التي جاءت من هنا وهناك ، وظهرت على جميع مستويات النظام الاجتماعي ، تنفق إلى الأهمية والوحدة اللتين كانت الأساليب القديمة تستمداهما من المصادر الأصلية . إن أحداً لم يعد الآن يتحدث عن رسالة الجماعة أو يتلقاها ، اللهم إلا في صورة مقتضبة مشوهة .

وقد تغيرت القرية وفقدت قيمتها باعتبارها نموذجاً للوحدة الثقافية والاقتصادية ، كما فقدت روحها ووظيفتها في استمرار عملية التربية والتعليم ، وذلك بتأثر النهضة الريفية ، وحركة عو الأمية ، والأخبار الإذاعية . ولقد كانت القرى قديماً مركزاً لوحدة الأسلاف والجماعة والأسرة والأفراد ، أما الآن فإن شمل الجماعة قد تفرق ، والآباء لم يعودوا ينتمون إلى أسلافهم على نحو ما كانوا يعرفونه ، بل أصبحوا يشكون في القيم التقليدية . ويتساءلون عن : حكمته ، ودورها ، ومركزها . إنهم لم يعودوا يعرفون التقاليد التي ينقلونها لمن بعدهم . والخلاصة أن هناك مظهرين من الانقسام في القرية : انقسام بين الأسرة والتقاليد ، وانقسام بين الأطفال والأسرة .

وتصمدى المدرسة لتؤدي الرسالة التي كانت تؤديها القرية . وتؤكد ما يقوله رجال التربية من أنها ستقدم « علماً جديداً » . إن فلسفتها ومتنوياتها صريحة واضحة . إنها تهدف إلى تغيير البيئة الاجتماعية . إنها تريد أن تحمل نظاماً جديداً محل النظام القديم . ولكن الرسالة التي تؤديها المدرسة لا يدركها الآباء . إن هذا التوجيه الجديد يهدم الاتصال بين الأجيال ويوسع الفجوة بينها . وقد يكون للخرج الذي يشعر به الآباء والأطفال الكبار من جراء ذلك آثار خطيرة على العلاقات التي تكون أسس حياة الطفل في الأسرة .

وفي الوقت نفسه أخذت النظم التي تعمل على وحدة الجماعة تفقد قوتها ، وتصبح في عداد النظم البالية التي مضى عهدها وانقضى . ولم يعد أحد يأبه لمجالس شورى العائلة ، وأخذت الشورى بوجه عام تفقد قوتها ، بقدر ما أخذ كل شخص ينظر إلى نفسه كفرد لا يعنيه إلا أمر نفسه ، ويعد نفسه مسئولاً عن مصيره ، ومنافساً لبني جلدته . وأصبحت احتفالات الانتقال ، والمدارس الأولية ، صورا لا معنى لها ، ولا يؤمن الناس بها كثيراً ، بل أحيانا يضيقون بها ذرعاً ، لأنها تذكرهم بحضارة أخرى يودون لو أنهم

استأصلوها من جنورها . وقد أخذ أعضاء طبقات اللدات يتفرون بسبب تنوع مستقبل الأفراد ، والمواظبة المدرسية ، وسكنى المدن .

وفى وسع المرء أن يتبين التحول من النظم الجماعية إلى الفردية على مستوى الأسرة ، فمن المشاهد أن الأسرة الموسعة قد أخذت تتضاءل فى الحجم ، ولئن تلبث أن تصبح فى حجم مثلها فى الغرب ، أى مقصورة على الأب والأم والأطفال .

ولم تعد كثرة الزوجات عاملاً يساعد على ازدياد عدد الأسرة ، فكثيراً ما يتفرق شمل الزوجات الكثيرات وأطفالهن ، فلا يقمن فى دار واحدة . ولم تعد فكرة تعدد الآباء والأمهات للطفل تتفق مع حقائق الموقف ، فأخذت الروابط الجماعية المتعددة الأشخاص التى تميز مكانة الطفل فى الأسرة التقليدية تتوارى لتفسح المجال للعلاقات المحدودة ذات الجانب الواحد أو الثنائى . وأدى تناقص حجم الأسرة فجأة إلى إصابة عدد من أفراد الأسرة بالأمراض العقلية ، والقصام (انقسام الشخصية) .

وأصبح الأب البيولوجى والأم البيولوجية هما المالكين لطفلهما ، يتصرفان فيه كما يتصرفان فى متاعهما ، وأصبحت للطفل آمال مختلفة ، وقيم مختلفة .

وتقطعت الصلات الدائمة بين الناس ، بإفراط عقد الأنماط الجماعية ، كما تصدعت أركان الفردية دون أن تحمل محلها أنماط مقبولة من الجميع . وهذا كله هو عناصر « مياه التجديد » التى انغمس فيها الفرد . وأصبح مصير الفرد فى يده ، فلم يعد يطمع فى أن تساعده الجماعة أو ترعاه ، بل أصبح يكافح من أجل الحياة ، ويغوض غمار المنافسة العنيفة مع غيره ، وتحطمت قواعد المعاملة على أساس الأخذ والعطاء ، وأصبح كل ينادى : « نفسى قبل غيرى » ، وانفصمت عرى الصلات بين الناس . ومعروف أن الانفصال والعزلة من لوازم « إدارة الفرد لشؤون نفسه » ومن لوازم المسئولية الفردية . وقد ابتكرت نظم فردية وجماعية لتعويض الفرد ، هدفها ملء الفراغ الناشئ عن ضعف العلاقات بين الناس ، ويتلخص هذا التعويض فى شعور الفرد بلذة النجاح والمهارة ، ولذة الامتلاك والادخار ، كأن العمل والملكية يعوضانه عن الحياة والوجود .

وتقوم التغيرات الاجتماعية السريعة بما تحدنه من تحول عميق فى العلاقات الإنسانية بدور فى تكوين الشخصية ، أو - على الأقل - فى ذلك القطاع من الشخصية الذى يطلق عليه « الخلق الاجتماعى » . وهو دور يتسم بالطرفة لا بالتدرج ، وقد واجهت هذه العملية بعض المواقف كما واجهت بعض أسباب الفشل . وبيان ذلك أن الفرد يبحث لنفسه عن شخصية جديدة ، شأنه فى هذا شأن الأسرة والجماعة ، ولكنه وقد فقد مكانته القديمة فى المجتمع يضيق ذرعاً بهذه الحالة ، ويزيده ضيقاً أن التقاليد القديمة كانت تقضى بأن يتبوأ الفرد مكانه الصحيح فى مكان إنسانى خاص ، وفى بيئة اجتماعية . ويتربن على .

هذا الضيق النفسى الذى يشعر به الفرد حدوث عواصف ذهنية ، وهذه أكثر العبارات شيوعاً للدلالة على الاضطرابات العقلية فى إفريقيا التى تجد عادة فى الوسائل العلاجية التقليدية ما يهدئها سريعاً ، على أن هذه الوسائل لم تعد ناجحة كما كانت من قبل ، لأن الرموز والقيم التقليدية قد فقدت نفوذها وتأثيرها ، ولذلك لاينبئ العلاج بعودة المريض إلى المجتمع ، وبذلك يصبح الحبال العقلى مزتما .

أما العلاقة بين الأم والطفل فيسودها الاضطراب ، بسبب ما تشعر به الأم من دواعى القلق . ومن هذه الدواعى أنها أصبحت حائرة بين التقاليد والتجديد . إذ لم تعد تستطيع الحصول على أى عون « عائلى » . إن لبن الرضاعة الصناعى يوزع « بالبطاقة » ، والاتصالات الجسمية بينها وبين الطفل قليلة ، والطفل يظلم قبل موعد القطام ، ولايد من القيام بأعمال مقررة منذ السنين الأولى . ولذلك يتجلى الشعور بالإثم والوسواس فى السلوك البوى فى الأمراض النفسية . إن آفة التفرق والتزق التى اعترت الأنماط الجماعية ، والعزلة التى يعيش فيها الأشخاص ، توهنان من عرى الأخوة والقربى ، وتفقدان الطريق لمرض القصاصم الذى تدل الحوادث على أنه يزداد كلما نقص حجم الأسرة ، وكلما نبذ الناس القيم التقليدية . ثم إن الناس لايتعلمون بسهولة طريقة المنافسة ، ولذلك تؤدى الاضطراب المتصلة بتفوق الفرد على غيره (وعلى الماضى) إلى الشعور بنجية الأمل ، والكبت النفسى والجسدى .

وإن التغير الكبير الذى طرأ على علاقات الأفراد بعضهم ببعض ليتجلى بوضوح فى تغير مسلك الناس إزاء المصابين بالأمراض النفسية ، فالشخص « المسوس » يعاملونه على أنه « مخبول » العقل ، يخشى خطره ، ولايرجى خيره ، على النحو المعروف فى المجتمعات الغربية .

أما صور الدفاع أو التمويه فىمكن ملاحظتها فى أنواع معينة من السلوك :

أ - الدعوة إلى ضم الصفوف ، وإلى العودة للتقاليد . وهذه الدعوة تؤدى إلى إنشاء نوادى الشباب ، والجماعات المجاورة فى المدن ، وتأليف عدد من « الجمعيات » المختلفة التى ليست لها أهداف واضحة ، ولكنها تؤكد الحاجة إلى « الاجتماع » ، ومن أجل هذا الغرض تؤدى هذه الدعوة إلى تكوين عصابات المجموعين ، ومعنى المخدرات .

ب - اللجوء إلى العادات التقليدية ، مثل : الكهانة ، والعرافة ، والسحر ، والتوسل بالأولياء ، لحل المشكلات الفردية أو الخلافات العائلية .

ج - انتشار العبادات الملققة من ديانات مختلفة ، وكثرة من يدعى النبوة أو أنه المهدي المنتظر ، وكل ذلك دليل على المرحلة الصعبة التى يجتازها المجتمعات الإفريقية . ولكن أحداً لم يأت بعلاج يمكن أن يخفف من آثارها ، ويحول منها تجربة تؤدى إلى وحدة الجماعة .

هل من الممكن تقديم هذا العلاج ، كأن نسدى النصيحة مثلاً ؟ إن الذين يتنمون إلى حضارات أخرى لا يستطيعون أن يسدوا النصيحة لإفريقيا فى سعيها وراء حل مبتكر موفق يصون القيم التى تقدمها للعالم :

الجمهور

وسائل الاتصال الجماهيرية

بقلم • روجر كلوس
ترجمة • تماضر توفيق

إن الرسالة التي تؤذيها وسائل الاتصال الجماهيرية لها ثلاث طيات :

الطية الوسطى : بها العمل الفني المبتكر الذي يحوى لب الرسالة .

الطية اليسرى : بها الوسيلة التي تستخدم لتوصيل هذه الرسالة ونشرها على الجماهير .

الطية اليمنى : يقف بها من يتلقى هذه الرسالة .

والرأى الأخير ، على الأقل مؤقتاً ، في هذا الإجراء الطويل المخفض بالمخاطر ، يتوقف من الناحية التقنية على رد فعل الجمهور ، وهو رد الفعل الذي قد يحى هذه الرسالة ويبيث فيها الروح ، أو يضعها جانباً ، أو يقضى عليها تماماً . هذا الشعور التقدي الحيوى هو في الحقيقة العنصر الأساسي في نوع جديد خاص من أنواع علوم الاجتماع ، علم دراسة وسائل الاتصال الجماهيرية : الصحافة ، والأفلام ، والإذاعة التلفزيون ، وهو العلم الذي بدونه ، بدون دراسة أثر كل هذه الوسائل على الجماهير ، يمكن أن يقال إننا لم نأت بجديد ، أو لم ندخل شيئاً ذا مغزى على حياة الناس ، بدون هذه الدراسة تضع الرسالة ، مهما كانت قيمتها ، وتصبح وسيلة الاتصال عديمة الفائدة مهما عظمت قوتها . والواقع أن معرفتنا بهذا الجمهور ، الذي تصل إليه الرسالة عن طريق الوسيلة المعنية التي أصبحت

الكاتب : د. دوجر كلوس . المدير العام السابق للبرامج الفرنسية بالإذاعة البلجيكية ، وهو الآن أستاذ في كلية الفلسفة والآداب في جامعة لير . بروكسل ، ومدير مركز دراسة وسائل الإعلام الجماعية بها ، وعضو في عديد من مجالس اتحادات قومية ودولية . وله عديد من المؤلفات في مجال وسائل الاتصالات الجماهيرية .

المرجمة : الأستاذة تماصر توفيق . خريجة كلية الآداب ١٩٤٢ . اشتغلت في الإذاعة . وكانت من منشئ التلفزيون العربي ، أشرفت فيه على البرامج الثقافية ، وأنشأت البرامج التعليمية . لها مترجمات من أهمها كتاب عن ريتشارد وايت وكتاب تحت الطبع عن مارتن لوتر كنج . وهي الآن تشغل منصب المدير العام للمتابعة بوزارة الإعلام .

عنصراً مهماً من ظاهرة الاتصال الجماهيرى ، ما زالت ضئيلة جداً كما يقول بول . أ . لازار سفيلد ، وهو حجة في أحد هذه الميادين . بل إن تقدمنا في سبيل هذه المعرفة لا يزال غير ملموس على الإطلاق . ويذهب ريتشارد نيكسون إلى أبعد من ذلك عند ما يقول إنه إذا كانت بعض الأفكار القائمة على البحث التطبيقي قد راحت خلال الأعوام القليلة الماضية أدراج الرياح ، فالسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الأفكار كانت بحاجة إلى أساس علمي خالص متين .

وكل هذه التأكيدات من جانب العلماء المرموقين ، بالإضافة إلى ملاحظاتي الخاصة خلال عملي الطويل مع الإذاعة والتلفزيون البلجيكي ، بل أثناء قيامي بالإشراف على مركز دراسة الأساليب الفنية في الاتصال الجماهيرى ، قد أقتنعت بأن أثر وسائل الاتصال الجماهيرية هو في الحقيقة ظاهرة اجتماعية لا نعرف عنها إلا القليل النادر ، مما يقتضى إعادة تقويم المشكلة ودراستها من نقطة البداية المعرف بها عموماً ، ثم التدرج بها شيئاً فشيئاً إلى أعلى .

وفي هذه الدراسة سأحاول أن أبحث بشكل واسع موضوعين متداخلين متصلين :
النمط الأساسي للجمهور ، والتغيرات التي قد تحدثها الرسالة الجماهيرية .

الخط الأساسي للجمهور :

إن ثمة عنصراً يقف في أول الأمر في وجه عالم الاجتماع الذي يحاول دراسة وسائل الاتصال هذه ، في عصرنا هذا ، كما يقول جيرود ، كان للتطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي أثرهما في إيجاد ظاهرة فريدة في نوعها ، وهي : « الجمهور المتجمع » ، أو بمعنى أدق وأوضح : الجمهور الذي يشترك على نطاق واسع في مشاهدة حدث معين ، سواء كان هذا حدثاً فكرياً أو عاطفياً أو مثيراً .

هذا الجمهور ، وهو عادة لا شكل له ، يصبح بطبيعة الموقف المتلقى الأساسي لرسالة وسائل الاتصال الجماهيرية . هذا الجمهور هو العنصر الذي يهتما ويشغل بالنا عند ما نحاول تحليل الرسالة والوسيلة على سواء ، فهو الهدف الذي نعمل للوصول إليه ، ولم يعد الهدف في هذه الحالة فرداً واحداً أو مجموعة معينة من الأشخاص ولا مجتمعاً متافقاً منسق الرغبات والأذواق .

« الجمهور المتجمع » الذي يواجه عالم الاجتماع :

إن من أبرز سمات جمهور يومنا هذا الصفة التي تجعله « جمهوراً متجمعاً » ، يمثل مزيجاً واسعاً غير متكامل من العناصر الثقافية الاجتماعية المنضمة بعضها إلى البعض الآخر .

ويصف زميلي عالم الاجتماع هنري جان هذا المزيج في مقال نشرته مجلة « الاشتراكية » البلجيكية في عددها الصادر في شهر مايو سنة ١٩٦٠ بقوله : « إن الطبقة الاجتماعية ، بمعنى جماعة من الناس يتميزهم ويجمعهم نشاط واحد ومستوى واحد واتجاه واحد وثقافة واحدة وتماثل واحد وطريقة مشتركة للحياة ، هي التي يمكن أن نسميها فئة اجتماعية واحدة » .

« إن الذي بدأ يحل محل هذه الفئة أو تلك الطبقة الآن هو طريقة حضرية للحياة يمثلها ما نطلق عليه اليوم كلمة « الجمهور المتجمع » . إن الاتجاه السائد الآن في معظم المجتمعات الغربية هو بروز هذا الجو الاجتماعي الذي يمارس نشاطاً ثقافياً لا يحسه معظم الناس ، ولكنه موجود في الحقيقة ، بل يؤثر في أغلبية هؤلاء الناس دين أن يشعروا بهم بذلك » .

لأننا نشهد ما يشبه تبلور جماعة من الناس يمكن تشبيهها بالجسم الغريب في محيط المجتمع ، لأن « الجمهور المتجمع » ليس في الواقع جمهرة من الناس ولا طبقة اجتماعية جديدة ولا قطاعاً اجتماعياً حديثاً .

هذا « الجمهور المتجمع » ، الذي يقوم العلماء بدراسة اليوم ، وتغلب على دراستهم هذه طوايع الحيرة

والتعجب ، يمكن أن نصفه ونحدده ببعض الصفات التي أمكنني استخلاصها من كتابات معينة أجمعها
فما يلي :

١ - جماعات غريبة التكوين أخذت تتبلور وتظهر تدريجياً في المحيط الاجتماعي .

٢ - نمط للحياة في المدن يمارسه جماعات مكتظة من السكان ، قد يحاول سكان الريف في كثير من الأحيان تقليده والسير في طريقته ، ويتمثل هذا النمط في الصلات الوثيقة جداً بين أفرادها ، بل القرب المادى المتلاصق ، والاختلاط الدائم ، وفي الوقت نفسه نجد افتقاراً تاماً لصلوات الجماعة ومشاعر الود ومبادئ الصداقة بين الأفراد المكونين له .

٣ - أساليب مركزة للاتصال تمارس ضغوطاً شديدة على الجمهور ، بطرق متعددة ومتباينة وغير مفهومة قد تصل آثارها إلى حد غزو العقول (الصوت ، الصور ، الترفيه ، الصحف ، الإذاعة ، السينما ، التلفزيون ، الدعاية ، الإضاءة ، وغيرها) .

٤ - ثقافة موحدة ، سطحية ، ذات أثر نفسي عميق متجانس ، نفاذة ، لا تفرّح حدثها أبداً ، هائلة الضغط ، لا تسمح بالنكوص ، بل تواصل دقها على العقول دون نظر إلى نقد ، بل إنها تعدى النقد لتؤثر عاطفياً على العقول تأثيراً بالغ الخطورة .

٥ - انتشار النشاطات التي يمكن اعتبارها من الدرجة الثالثة ، كـ « النشاطات » أو الأشخاص المستترين ، والعمل الموزع على أشخاص غير معروفين دون ما اهتمام بهذا العمل أو تركيز على مواطن القوة فيه ، مما يؤدي إلى تكوين الكثير من العقد النفسية والشذوذ الخلقى .

٦ - ضياع المعتقدات التقليدية وإحلال المنافع والخدمات الشخصية محلها . والبحث عن الكفاية المهنية بشكل يضعها في إطار روحاني بعيد عن الواقعية ، وممارسة السياسة دون تفهم ، وفضح الأمور بلا وعي ، والتخليق في آفاق مثالية يؤدي في كثير من الأحيان إلى التقليل من احترام الأشخاص والميل إلى احترام الأشياء .

٧ - مجتمعات استهلاكية تعيش في رخاء واسع وتيسر لها فترات طويلة للهو والعبث (مجتمعات عبث) ، مجتمعات تمسك بخناق مشاكل عديدة مثل مشاكل التعليم ، ولا تستطيع لها حلاً نظراً للضغط السكاني الذي ينتج عنه تركيز التعليم في مناطق معينة ، وهي مجتمعات يمكن أن نسميها بمجتمعات الدراسة المركزة .

الجمهور المتجمع بالنسبة لوسائل الإعلام :

إن هذا الجمهور المتجمع الذى عرضنا له بتوسع وحاولنا تحديده فى إطار متفرد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية هو هدف وسائل الإعلام التى تبث برسالتها بطرق عشوائية بعيدة عن الدراسة والتحصيص ، إلى هذا المجتمع المعقد غير المفهوم . وجمهور وسائل الإعلام يوجد بين أفراد هذا المجتمع بالآلاف والملايين من الأفراد من مختلف الطبقات والأجناس والمعتقدات والأعمار والعناصر . ووسط هذا « الجمهور المتجمع » ، المتباين . اللاشكلى ، المتشعب . المتحرك ، المصطنع . الذى أوجدته حضارتنا الحالية ودفعته إلى الثروة والمال ، ستبحث وسائل الإعلام عن جمهورها هى . الذى يقف كل فرد فيه - نتيجة لكل هذا الاضطراب وتقطع الصلات الأولية ، ونتيجة للتباين الخفيف فى الأذواق والرغبات - مكوناً مع غيره من الأفراد جماعات يتألف منها فى نهاية الأمر هذا الجمهور المتجمع .

ولكن برغم تشابه البناء بين الجمهورين فإن جمهور وسائل الإعلام يحتاج إلى سمات مميزة خاصة تجعله يختلف اختلافاً عميقاً عن « الجمهور المتجمع » الذى يهتم به علماء الاجتماع ومحاولون دراسته .

ولإزاء الضغط المتواتر الشديد لرسالات الصحف والأفلام والإذاعة والتلفزيون ، وعلى كلفتها تمثل أصدق تمثيل لوسائل الإعلام ، يصبح هذا المجتمع المتباين الأذواق المتعدد المشارب منظماً متسقاً ، على الأقل خلال فترات معينة وتحت ظروف معينة ، وينجم عنه طبقة اجتماعية حسنة الطوية لبنة العريكة . أو بمعنى آخر يتبنى هذا المجتمع الفردى القوي اليومى فى وقت معين وتحت ظرف معين أسلوباً للحياة تشابه وسائله وأفكاره ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ يؤيد قضاياه وأهدافه . ويتصرف لإزاء ضغوطه وعوامل إثارته فى كتلة متجانسة واحدة ، تتحرك بقدم واحدة وخطوة واحدة : وتصيح بصوت مشترك واحد مطالبة باحتياجات لا اختلاف فيها .

هنا نرى ظاهرة التجانس ، حتى ولو كانت مؤقتة . بين جماعات متباينة ، لم يكن بوسعها دون وسائل الإعلام ، إلا أن تظل معزولة بعضها عن بعض ، وكل منها يمتأى عن طريق الآخر .

ونتيجة للنشاط المتواصل الذى تزاوله وسائل الإعلام المهمة تتم بلورة هذا الجسم الوششى الغريب . كما أشار هنرى جان ، بشكل قوى ومؤثر ، ويصبح بناء هذه الجماهير المختلفة واحداً متكاملًا . ونجد أنفسنا أمام مجتمع يلح فى طلب حاجاته ويجرى وراء تطلعاته وأهدافه ويمارس ذوقه الثقافى ورغباته السريعة ، مجتمع تكون وأصبح حقيقة مادية ملموسة . ونستدل على وجود مثل هذا المجتمع بلا مرأى فى فترات التوتر والأزمات والذعر ، ولكننا نلمسه أيضاً ونحسه فى حديثنا اليومى وفى أى تبادل للأفكار

أو الآراء إذا ما طرقتا موضوعاً يحس رسالة وسائل الإعلام والسبل التي تلجأ إليها هذه الوسائل لإيصال الرسالة .

ونتيجة لكل هذا ، ومنطلقاً من عناصر أمكن تجميعها أدت إلى خلق واستمرار هذا « الجمهور المتجمع » مثل الكثافة السكانية واتساع رقعة المدن والعزلة والافتقار والانعزالية والتشابه الاجتماعي والقراب ، نجد أن سبل وسائل الإعلام قد خلقت تماسكاً جماهيرياً متبادلاً الاهتمامات والمصالح وحافظت عليه ، ولم يكن بوسعها أن تخلقه وحدها دون مساعدة من هذا العناصر الأخرى .

والحقيقة أن وسائل الإعلام تربط بين أذواق الجمهور ورغباته ، على الأقل في فترات معينة وتحت ظروف معينة . وفي مجال الثقافة والحضارة : حيث تصول هذه الوسائل وتجول ، فإنها تؤثر في تكوين رأي الجماهير غير المقيمة وتضعها في إطار معين ، وهي في الحقيقة تجري وراء هذه الجماهير وتحاول استغلالها ثقافياً بما تعطيه من غذاء مقيس إن لم نقل مبتذل يرضى سواد الناس . ووسائل الإعلام تؤثر وتثير ، ثم تسكن . والحق يقال إن كل هذا يحدث دون ما تخطيط سابق ، ولكن بطريقة التسلسل البطيء المتواتر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضياع الرسالة وإلى فوضى لا يمكن وصفها .

وثمة خاصية أساسية يتميز بها جمهور وسائل الاتصال وتراها أعين المراقب غير المتمرس ، وهي أنه جمهور دائم التغير ، وأكبر دليل على هذه الخاصية هو مدى كثافة اشتراك الفرد في مشاهدة البرامج مع المجموع ، هذا من حيث الكيف ، أما من حيث الكم فهي تمثل في دوام تغير كثافة المشاهدة الفردية .

وتدأب كثافة الاشتراك الكلي على التذبذب بين المتابعة والانسحاب من جانب الأفراد المشاهدين . ويقول جورج جوفيتش إن حالات التذبذب والانسحاب هذه يمكن أن تنخفض عن أفكار ثلاثة : الجمهور ، المجتمع ، المعاصرة .

وهذه الأفكار الثلاثة لا تعني مجموعات مادية من الناس ، بل تمثل درجات من الاشتراك الذهني داخل إطار المجموع الكلي (الجمهور بمعنى الواسع موضوع هذه الدراسة) يمكن أن تكون بدايتها عند مستوى الفرد ، ثم تتسع لتضم الجماعة ، وتصل هذه الجماعة إلى ذروتها عند ما تتعاضد .

ووسائل الاتصال من أسباب هذا التعاضد المتأرجح إلى حد ما ، تبعاً لطبيعة الرسالة التي تبث بها الوسيلة ، وتبعاً لمدى ما تحويه هذه الرسالة من عناصر الجلب والتشويق . ومن أصعب الأمور أن نحاول فهم مدى تأثير وسائل الاتصال على الجماهير ما لم نأخذ في الاعتبار حقيقة مزج عناصر من الجمهور متباينة الذوق والمزج بطبيعتها ، وهذه الحقيقة تتأرجح قوتها دائماً بين الاتصال البسيط والاشتراك النابع من الصداقة من ناحية ، وبين الاشتراك الفعلي والتداخل التام من ناحية أخرى .

وعند ما ينغمس قارئ الصحيفة أو المستمع للراديو أو المشاهد للتلفزيون في الحدث انغماساً يصل

إلى أحد التعايش - بمعنى أن يعيش الحدث المهم الذى يوقظ حواسه ويشحذها ، كقتل رئيس دولة مثلاً ، أو تتويج ملكة ، أو يكون هذا الحدث حدثاً رياضياً مهماً - فإن هذا الانغماس يشبه سريان التيار الكهربائى من فرد إلى آخر داخل نطاق المجموع ، وتنشأ عندئذ روح مشتركة تأخذ شكلاً معيناً ، وتسرى نبضة واحدة بين الجمهور تحركه وتثيره ، ويصبح هذا الجمهور المؤلف من غرباء يعيشون بمعزل بعضهم عن البعض تفصلهم المسافات : كلا واحداً ، يتم الاتصال بينهم برغم العوائق المادية والمسافات الشاسعة .

وتبدأ المعاشرة فى الازدهار والإثمار ، وتندلق القلوب كأنها قلب واحد ، غير مبالية بمسافة أو حاجز ، ويتوحد هؤلاء الأفراد المتعزلون ليكونوا تعبيراً مشتركاً واحداً .

وعند ما يلتفت كل هؤلاء بقلق وانشغال ليتتبعوا أخبار اليوم الذى يعيشونه ، سيئة كانت أو حسنة ، وعند ما يصل إليهم الخبر ، فإنهم يتشابكون بغريزة لا سبيل إلى قمعها ، ليفهموا ماذا يحدث فى عالمهم القسيع الخفيف ، وتصبح حاجتهم واحدة وهدفهم واحداً ، وبذلك يكونون مجتمعاً لا يمكن أن يشك أحد فى وجوده ، مجتمعاً مبعثر الأطراف ، ما فى ذلك من شك ، ولكنه مفهوم المعالم ، مجتمعاً يشعر كل واحد بأن له فيه مكاناً مع الآخرين . ونرى أفراد هذا المجتمع يحسون التألف والتآزر والاتصال فى اللحظة التى يكونون فيها مجموعة مفهومة . وقد يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن هذا الانغماس فى الكل ، وهذا التعايش ، وهذه المعاشرة ، يحف بها كلها الخطر ، لأنها كلها هشة ، وتقع جميعها تحت رحمة أقل قدر من التشوش ، وتصيب عندئذ بعدة الشبه عن مجتمع مادى يحس فيه الفرد حرارة قرب زميله .

وأخيراً نجد أن قارئ الصحيفة أو المستمع للراديو أو المشاهد للتلفزيون عند ما ينتجه كعادته يوماً إلى وسيلة الإعلام المفضلة لديه يملأ بها ساعات فراغه وراحته وينهل منها تبعاً لشهيته ويرضى بها نفسه ثقافياً وترفيهياً مما لا تخفيف وطأه حياته اليومية ، يصبح واحداً من جماعة كبيرة ، ويصبح واحداً يشترك مع هذه الجماعة فى ابتلاع نوع واحد من العلف ، يصبح فرداً ضعيفاً لا حول له ولا قوة ، تربطه صلات وأمية مع مجموعة من آخرين . هذه المجموعة يلتف بعضها حول البعض الآخر يوماً فى ميعاد لا يخلفه أحد أمام وسائل الاتصال ، ولا يعنى هذا بالطبع قيام تألف مفهوم بينها ، أو وجود هذا التألف بشكل قوى . الحقيقة أن المسألة لا تتعدى « الصلة » . ونجد الجمهور يتأرجح من حالة إلى أخرى - التعاشر (بمعنى الاشتراك) ، التعاشر (بمعنى المزج) ، والتجمع (بالصلة) - تحت ضغط الرسالة التى قد تكون مقنعة أو غير مقنعة حسب مقتضيات الوقت واليوم .

والحقيقة أن خطورة هذا الموقف تكمن فى أن قوة الرسالة أو أثرها تتوقف فى الواقع على مدى اشتراك الفرد مع الجماعة ، فكلما عمق أثر الجماعة عمق أثر الرسالة وكبر مغزاها . وهنا نجد أنفسنا أمام مشكلة

يتحتم على باعث الرسالة أن يأخذها في الاعتبار ، وهذا ما يحدث عادة ، وإن كان يحدث دون وعى . فكلما زاد اشتراك المثالي للرسالة واتسع نطاقه ، حتى لو كان هذا بشكل صناعي مفتعل ، تفاعل المرسل ، وظن أن رسالته نجحت وأصبحت مفهومة وذات أثر . ومن هنا تنبع الفكرة القائلة إن التأثيرات هي أكثر الموضوعات نجاحاً ، ونرى المخرجين يحدون في البحث عنها .

ويتبدو أرجحة الجمهور أيضاً في التذبذب الكمي الدائم ، مما قد يؤدي في أحوال عديدة إلى افتراض وجود هذا الجمهور والتسليم جدلاً بوجوده في حالة هذا البرنامج أو ذاك ، ونجد هذا الافتراض يصحبه أيضاً نفي لوجود جمهور على نطاق واسع . والحقيقة أن ثمة عاملين يؤثران في اتساع رقعة الجمهور ، هما طبيعة الرسالة ، وطبيعة الأحوال المحيطة بالثلاثي ، مما قد يدفعه إلى عدم الإنصات التام لها ، وعلى ذلك فينبغي علينا أن نعرف بأن الجمهور يزداد مرة وينقص مرة أخرى ويتسع مرة ويضيق أخرى وقد يضع تماماً . وعلى مدى كل يوم ، بل كل ساعة ، نجد أن زبائن وسائل الإعلام أو المستهلكين ، لها يتغير عددهم بين الزيادة والنقصان ، بل قد يتضاعف هذا العدد مرتين أو عشر مرات أو حتى مائة مرة ، دون ما مجهود من جانب المهتمين على هذه الوسائل .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١) لجمهور مستمعي الإذاعة وجدنا دليلاً مادياً ملموساً على هذا التحول الكمي تحت تأثير عاملين يشتركان أو يتناقضان في الضغط على المستمع ، وهما طبيعة البرنامج والظروف المحيطة بالمستمع . ونرى أنه نظراً إلى مدى تشويق البرنامج من علمه ، فائدته من علمها ، ونظراً إلى الحالة النفسية أو المادية أو العاطفية للمستمع التي قد تتغير من فترة إلى أخرى ، فإن الجمهور قد يزيد فجأة أو قد يقلص فجأة ، كل هذا بشكل ملحوظ جداً .

وليس هذا كل ما في الأمر ، بل إننا نجد ، حتى في نطاق الجمهور الذي تصله الرسالة ويتأثر بها ، أن هناك تحولات هائلة من الصعب تقويمها ، وتنصب على توزيع الأفراد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، والاقتصادية المهنية ، والاقتصادية الثقافية ، كما أن ثمة تمييزاً هائلاً فيما يختص بالجنس أو السن وغيرهما .

وهناك ظاهرة أخرى تزيد الأمر تعقداً ، وهي نتائج الانقباض والانكماش داخل الجمهور مما يصل إلى الجمهور المحتمل وصوله إلى الجمهور المعرض ليسلم رسالة محدودة في وقت عدد إلى الجمهور الذي تصله الرسالة ويتأثر بها .

كل هذه الملاحظات تثير في الأذهان أسئلة عديدة ، فإن ما يمكن أن ينطبق على مكان معين وقت معين ينطبق بالضرورة على وقت آخر ومكان آخر ، وما ينطبق على جمهور معين لا يمكن أن ينطبق بالضرورة على جمهور آخر قد يختلف عنه اختلافاً كبيراً في الكم والكيف .

إذن فإن النتيجة التي يمكن أن نقول إنها وصلنا إليها هي أن التغير الدائم في الجمهور يمثل عقبة كأداء أمام أي تحليل اجتماعي : إذ أنه سيصطدم لا محالة بمشاكل لا سبيل إلى حلها ، وهو ما تبين لعلماء الاجتماع عند ما أرادوا أن يدرسوا ديناميكية ردود الفعل والمواقف المختلفة : وذلك لأن هذا العلم ينقصه الكثير من مناهج البحث .

ولكن لنعد ثانية إلى أساليب وسائل الاتصال ، وهي كما أوردنا تنحصر في الصحافة والأفلام والإذاعة والتلفزيون ، لنجد أنها تتجه أوتوماتيكياً وتلقائياً إلى الجمهور المتجمع ، الذي يتكلم عنه علماء الاجتماع ويعتبره جمهوراً لها . بل جمهوراً خاصاً بها . والحقيقة أنه ، كما أسلفنا ، جمهور من الأذواق والمشارب المتباينة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، ولكنه كما أسلفنا أيضاً ، يتخذ إزاء الرسالة والحركة والظروف المحيطة ، موقفاً موحداً متسقاً لوقت ما على الأقل ، وفي موقف ما على الأقل أيضاً . ولكن يجدر بنا أن نؤكد أن عدم ثبوته أمر أساسي جداً ، فيما يتعلق بالفرد داخل الجماعة ، وفيما يتعلق بطبيعة هذه الجماعة اجتماعياً ، وفيما يتعلق بمدى اتساع رقعة هذه الجماعة نفسها .

الجمهور والثقافة المشتركة :

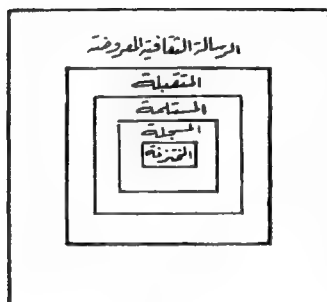
إذا افترضنا أننا نقف عند نقطة معينة في الوقت والزمن فإننا عندئذ سنواجه كمية هائلة من الثقافة من جميع الأنواع والبلدان واللغات تحويها أساليب عديدة للاتصال ، مثل الصحف والإذاعة والأفلام ، هذه الكمية تحوطينا وتطبق علينا من كل جانب .

من كل هذا المن، والفيض ينبغي علينا أن نستخلص غذاءنا الروحي ، تدفعنا إلى هذا حاجتنا التي لا مناص عنها ، ووقوفنا تحت رحمة الإلحاح والضجيج .

والعين عندئذ لا بد أن تدرك أن هذا من الاستحالات المادية ، من الناحيتين الذهنية والجسمانية ، ليس من الممكن على الإطلاق أن نجتمع ونحتفظ بكل ما تعرضه علينا هذه الوسائل ، رغم الكثرة التي تقدمه بها ورغم الشكل المنقح الملب الذي يفرض أنه سيرضي شهتنا النهم ، فإننا لا نستطيع أن نستوعب ونستذكر كل هذه الكميات الهائلة من الثقافة . قد يستطيع المرء على أحسن فرض أن يحتفظ بالقليل النادر : كل حسب قدراته وحسب اختياره الشخصي وحسب ما تحمله عليه ظروف حياته وأحوالها .

الناحية الكمية :

يمكن القول إنه هنا يوجد إسراف وتفريط يمكن أن ندركه إذا ما نظرنا إلى الجدول رقم ٢ .



جلد ٢ رقم ٢

الناحية الكمية للرسالة

الرسالة الثقافية المعروضة :

وتضم كل الرسائل التي تبث بها وسائل الاتصال في أى زمان ومكان .

الوسائل التي يمكن تسلمها :

وهي تضم كل الرسائل التي تقدمها وسائل الاتصال في وقت محدد وفي مكان محدد .

الوسائل التي تصل فعلا :

وتضم كل الرسائل التي تبث بها وسيلة معينة من وسائل الاتصال في وقت محدد ، وفي مكان محدد، ويتسلمها فرد واحد .

الوسائل التي تسجل في الذهن :

وهي تعنى رسالة ثقافية معينة تبث بها وسيلة معينة من وسائل الاتصال في وقت معين ومكان معين، ويتلقاها فرد معين ويخص بها نفسه .

الناحية الكمية

وتعنى الرسالة التي يخزنها عقل المتلقى وتلغ بصماتها ذاكرته ، وبذا تأخذ مكانها في إطار البحث الثقافي .

وإذا اعتبرنا أن عدد الرسائل المرسله عن طريق جميع وسائل الاتصال بكافة أنواعها في وقت معين ومكان معين (مائة) فإن المجموع الكلى للرسائل التي تسلمها حقا في هذا المكان وفي ساعة كتابتنا هذه يمثلها « صفر » ، وهذا ينطبق على الرسائل المسجلة ، وبهذه البراهين نفسها يمكن أن يقال مثل هذا عن الرسائل المخزنة .

وفي المساء نفسه ، وفي المنزل نفسه ، سيكون الرقم الذي يمثل الرسائل التي أمكن تلقيها هو رقم ١ في أية لحظة ، مقيساً إلى رقم ٩٩ من الإفراط والضياع ، إذا كان عدد الرسائل المرسله هو مائة . أما الرسائل التي تسجل فيكونها التفريط فيها متغيراً حسب الشخص المتلقى ، إذا تبعتنا كل رسالة منفردة ترسل . كل هذا ينبغى إضافته إلى التفريط الكلى ، وعندئذ سنجد الظاهرة تتكرر بشكل يدعو إلى الخطر في حالة الرسائل المخزنة أو التي تصل وتستقر في ذهن المتلقى .!!

من كل هذا نرى أماننا صورة غزيرة للتبذير بالمادة والجهد ، اللذين لا يتناسبان على الإطلاق مع النتيجة أو العائد ، صورة لتبذير لا يمكن أن يقره عقل لما يحمل من ضياع للجهد والمادة .

الناحية الكيفية: أومدى قيمة الرسالة :

وعلى هذا المستوى أيضاً ، مستوى محتوى الرسالة المذاعة أو المنشورة ، نجد أن هناك تفریطاً هائلاً لا داعى له إطلاقاً .

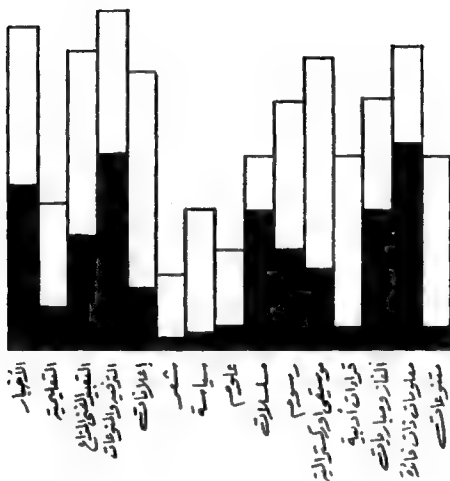
وإذا افترضنا أن مجموع الرسائل المرسله ، بعد تصنيفها حسب فائلتها حتى نيسط المسألة ، يعطينا فى مكان معين وفى وقت معين ما نراه فى الجدول المبين تحت رقم ٣ عن تكوين الرسالة . فى مستوى الرسالة المسجلة أوالتي وصلت بالفعل نحصل ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار التفریط الذى لا يمكن تجنبه ،والذى أوردناه على المستوى الكمى ، على مثال يختلف اختلافاً تاماً فى مضمون كل رسالة وهدفها ، بل فى توزيع هذه الأهداف أيضاً .

والحقيقة أن الذى نراه أمامنا ليس مسألة حساية فحسب ، بل إن التبذير يدخل فى نطاق التبذير النفسى ، إذا ما قام قانونان نفسانيان بدورهما فى طور الوصول وطور التسجيل أو الاختزان فيما يختص بالرسالة المذاعة أو المنشورة ، مما يؤدى إلى الإقلال من عدد الرسائل التى تصل بالفعل ، كما يؤدى إلى الإقلال الشديد من فاعليتها إذا ما وصلت .

والقانون الأول ، وهو قانون مهم جداً بالنسبة لفاعلية رسالة وسائل الاتصال ، هو قانون التسجيل الوطنى والاختزان المختار ، وهو القانون الذى بمقتضاه يتوقف التسجيل فى المكان الأول ، ثم الاختزان على سمات الفرد الوظيفية . فالشخص منا يقوم باختيار المعلومة التى تلائمه ، ثم يقوم بالتالى وبوعى تام بطرد ما لا يتفق واحتياجاته أو ذوقه أو حتى تقلبات ذاكرته العشوائية .

وقانون الاختيار هذا له فرع يتحتم فيه أن يتخلى الفرد عن عملية الاختيار الواعى المنظم هذا ، وهذا يكون بمثابة خط دفاع غير واع ضد الهجمات الخارجية التى يقوم بها العنصر المادى على اللاشعور ، ومثال ذلك الضوضاء . أو يكون فى الوقت نفسه بمثابة خط دفاع عقلى كما يحدث عند تقبل الكثرة العديدة من الرسائل ، فى هذه الحالة نرى الفرد يدافع عن نفسه بأن يطور حاجزاً قوياً بداخله ضد كل أنواع الإثارة ، كانت هذه إثارة مرضية أو غير مرضية ، جيدة أو سيئة . وأثر هذا الهجوم المتمثل فى حالتنا هذه فى الوسائل يكبح جسمانياً ونفسياً داخل حدود معقولة ، ويتمكن بعض الأفراد من القضاء عليه تماماً .

وإزاء كل هذا التفریط المضاعف نجد قانون الاختيار ، ووراءه عملية الدفاع التى أوردناها ، يعمل على تغيير كل فى الرسالة التى تصل ، بل كذلك التى تسجل ، عما كانت عليه عند إرسالها ، كما نرى فى الجدول رقم ٣ .



جدول رقم ٣

البناء المضمون لا يندفع ولا يختزن

(الصندوق السوداء) في مكان معين وزمن معين

هذه الحال التي نوردتها هنا بشكل بسيط ، وإن كان مقعماً فصيحاً ، لها نتائج مهمة جداً في ميدان التفكير الاجتماعي .

ويؤكد بعض النقاد أنه إذا كانت هناك عناصر للثقافة التمهيدية فيها تحويه نشاطات وسائل الاتصال فإن هذه العناصر لا يمكن بلا شك أن تنصب إلا على المجموع الكلي لما يقدم ، وذلك بسبب الكمية الهائلة التي لا يمكن ضمها من هذه الوسائل ، ويسبب ما تمليه هذه الوسائل على المجتمع من تنظيم نشاطاته .

وبالرغم من كل هذا فإن الجدول المرفق يبين أن هذه الحقيقة ليست بالضرورة قائمة في حالة التسجيل والاختزان . والسمات التي نلاحظها في المستوى الإرسالي ، وهو ما يمكن أن يسمى التجميع الكلي ، أو التبسيط الضار ، أو تحريف القيم الثقافية وإحاطتها بالغموض والبعد عن الوضوح والفهم ، كل هذه السمات لا توجد بالضرورة عند نقطة التسجيل أو عند وصول الرسالة أو حتى عند اختزانها ، ويرجع هذا إلى القيود الخارجية وقانون الاختيار اللاواعي والطبيعة الدفاعية التي أسلفنا ذكرها . وحتى لو عادت الرسالة إلى الذهن فإن عودتها هذه لا تكون بالقوة نفسها أو المغزى نفسه أو النتيجة نفسها .

كما أنه نظراً ، والحمد لله ، إلى تغير حاسة التجميع من شخص لآخر فيها يختص بالرسالة المسجلة أو المختزنة فإننا نجد الجمهور يبدى الكثير من التحصن ضد ضغوط وسائل الاتصال بما يضمن له تأمين سلامة الجزء الأكبر والأهم من شخصيته وطبيعته دون ما صعوبة . وقد دلت مقاومته لكل محاولات التكييف على أنها أقوى مما يتصور ، ويظهر هذا جلياً واضحاً في نتائج الممارك الانتخابية .

ويمكن القول إن ثمة خطوات للانفرادية بدأت تضرب يجذورها إزاء كل هذه الضغوط الإعلامية ، مما يدعونا إلى الاطمئنان على سلامة الجزء المهم من شخصية الفرد ومن تصرفاته الجماعية ، رغم الإلحاح الدائم والضغط الهائل الذي تمارسه العديد من وسائل الاتصال بما تبعث من رسائل مشوّهة .

إن تحدثت عن الثقافة الجماهيرية وكتابة المؤلفات العديدة عنها وإصدار الأحكام عليها ، سواء كانت هذه الكتب والأحكام لصالحها أو ضدها ، يعتبر إجراء مشكوكاً فيه ، بل طريقاً مليئاً بالهزات ، ما لم نتخذ ما نراه ونعتبره إجراءً وقائياً مبدئياً ، وهو أن نبدأ بدراسة مستوى الأثر والنتيجة ، لأني ما زلت أكرر أن ما ينطبق على الرسالة عند مستوى الإرسال لا ينطبق بالضرورة عليها عند مستوى التسجيل أو الاختزان .

بعض آثار وسائل الاتصال بالجماهير :

لقد أمضيت وقتاً طويلاً أعمل في الإذاعة البلجيكية مما أهلكني للحصول على تجربة حرفية طويلة في ميدان الإذاعة والتلفزيون، وخاصة خلال أحداث متضجرة على النطاقين المحلي والدولي (حرب ١٩٤٠ ، التحرير ، تنازل الملك ، الحرب الكورية ، مأساة منجم الفحم بارسنيل ، وغيرها) . من كل هذه التجارب أستطيع أن أقرر أن ملاحظات الشخصية الصريحة غير المقيدة أوضحت لي أن رد الفعل لدى الجماهير لوسائل الاتصال يتمثل في مرحلتين مختلفتين تمام الاختلاف ، وأن هناك نوعين من رد الفعل هذا ، نوعين من مستويات التأثير التي تحدثها الرسالة المقدمة . فلأول وهلة يتعرف الجمهور على ماتحويه الرسالة ويكون رد الفعل عندئذ عنيفاً على وجه العموم ، عنيفاً بما يجعله بعيداً عن التعقل ، وبعداً عن أية وجهة معينة ، ويجعله أيضاً سريع الزوال . ثم تتدخل عناصر الضغط المختلفة لحيط الفرد للإقلال من عنف رد الفعل هذا ، وتجعله أقل تسلطاً وأكثر اتزاناً ، وتفتح أمامه الطريق لمؤثرات أخرى ، وإن كان هذا يحدث وسط فترات قد يعاود فيها رد الفعل الأول نشاطه .

من كل هذا نجد أن لكل رسالة يبعث بها أثراً يختلف عن أثر الأخرى بالنسبة إلى وقت إرسالها وإلى المحيط الاجتماعي الذي تقع عليه .

ومع كل هذا فإن هذا الأثر له صفة أخرى تنبعث من طبيعة الرسالة نفسها ، وهذه الصفة تتغير بمضمون الرسالة . ونجد أن الميادين التي تحاول وسائل الاتصال الخدمة فيها مثل (الأخبار ، والتدريب ، والتعبير الفني ، والتحليل النقاسي) تتباين من حيث آثارها الكيفية . ومثال ذلك أن أثر نشرة الأخبار مثلاً على المستمع أو المشاهد عند سماعها لا يشبه من قريب أو بعيد أثر البرامج الفنية الأخرى التي تقدم ، هذا الأثر لا يمكن مقارنته بأحد البرامج الفنية الأخرى ، ولا يمكن أن يكون رد فعل نشرة الأخبار مشابهاً لرد فعل التمثيلية مثلاً .

هيا بنا الآن لنحلل هذا الموقف بتفصيل أكثر ، آخذين في الاعتبار ، على التوالي ، طبيعة الأثر الناتج من مضمون الرسالة ، ومدى عمق هذا الأثر طبقاً للمستوى الاجتماعي ولوقت تقديم الرسالة في نطاق متعدد الجوانب ، ومن هذا كله النتيجة النهائية لكل هذا في ميدان دراسة أثر وسائل الاتصال من الناحية الاجتماعية .

طبيعة الأثر :

١ : في الجلد رقم ١ نرى مقارنة وجهاً لوجه بين طبيعة التأثير المباشر ورد الفعل الذي تحدثه الأخبار أولاً ، ثم البرنامج الفني ثانياً .

والتباين الواضح الذى يبدو لأعيننا نجده أيضاً يحدث بشكل فجائى فيما يختص بالوسائل العامة التى تحكمها الوظائف الاجتماعية لوسائل الاتصال . وهذا الوضع يؤكد قول علماء الاجتماع الذين يرون أنه من المستحيل تحديد أثر الصحف والإذاعة والتلفزيون والفيلم على الجمهور بشكل لا يدعو إلى النقاش ، ويرون أن كل هذه الوسائل تتخذ شكلاً خاصاً تبعاً لما تستخدمه من الوظائف .

عق هذا الأثر :

لقد رأيت أن أعيد النظر فى البحث الاجتماعى لوسائل الاتصال على ضوء اعتبارين مهمين : الاعتبار الأول يخص المستوى الرأسى الذى ينظر إليه الصحفي وعالم الاجتماع مثلاً عند ما يتعامل مع الجمهور فى فترة التعامل نفسها ، وخاصة إذا كان هذا التعامل يستهدف حدثاً مثيراً متفجراً (كما يقول ف . برودل) . والاعتبار الثانى يخص المؤرخ الذى يدرس ويحلل الظواهر المتعددة على مستوى أبقى .

إذا نظرنا إلى هذين الاعتبارين فإننا سنجد أننا أمام ثلاثة مستويات أو ثلاث مراحل ، وهى ما يطلق عليه جورفيتش « الحقيقة الاجتماعية » ، ممترجة امتزاجاً تاماً بتوقيات وفترة متتالية لتكون ثلاثة مستويات من الأحجام .

أما المستوى الحالى فهو مستوى قصير المدى وسطحي لا يستغرق سوى وقت بسيط جداً يغطى فترة الصدمة أو الدهشة التى يسببها وصول الرسالة ، ولتطلق عليها هنا تعبير « الصدمة الأولى » . ثم يلى ذلك ما يمكن أن نسميه بالإشعاع ، وهو انتقال الرسالة بالقلم ، قبل أن يحدث أى تدخل من أى جانب كان ، أو قبل بدء مستوى الالتحام . عند ما يبدأ أصحاب الرأى والقادة الإدلاء برأيهـم ، مما يسبب تحويل الرسالة إلى نص متبادل .

فى هذه الفترة وعلى هذا المستوى نجد الفرد فى شبه عزلة نسبياً ، فهو يتلقى الرسالة وحده ، ولا يؤثر فيه عندئذ إلا رأيه هو شخصياً أو رأى من يكون بجانبه فى ذلك الوقت . نجد الفرد يقف أمزج دون حماية ، وعليه عندئذ أن يتولى هو أمر رد الفعل الناتج عن تلقى الرسالة . يكون الشخص عندئذ على عتبة فترة الالتحام بما تحمل من مواقف وظروف .

مستوى الالتحام :

هذا المستوى الذى أشرنا إليه هو موقف يتبع عن تغير الظروف والملابسات التى يمر بها الفرد ، مع تغير فى الحوادث يدوم لمدة أطول ويتحرك بسرعة أبداً مما سبقه . هذا المستوى قائم فى كل الأوقات ،

وهو يعيد بناء نفسه باحثاً عن توازن جديد ومحاولاً خلق مثل هذا التوازن ، وهو في سبيل ذلك يجتهد كل مهاراته أو على أبسط القروض يتركها تتحرك بلا وقب (ف . برودل) .

ومن تداخل والتحام العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها يتكون البناء النهائي ويتطور ، وتعمل الضغوط الداخلية المتضاربة داخل هذه العناصر ، مثل تعارض الآراء وأساليب الدعاية والرغبة في نشر التعليم والثقافة ، وإذاعة الأخبار المباشرة ، وإظهار قادة الرأي وأصحاب الأفكار الإصلاحية ، وعرض سلوكهم وتصرفاتهم وما يمكن أن يعتبر منها رمزاً سلوكياً أو العكس . كل هذه الضغوط والآثار ، برغم أنها تخرج عن نطاق الوسيلة الجماهيرية ، إلا أنها تصبح منهجاً منظماً وقويًا ومتشراً في المجتمع ، يقتنى أثرها ويقلدها جملة أو تفصيلاً ، بوعي أو بدون وعي . هذه العناصر تعمل في نطاق الصلصة الأولى كما أسلفنا أو على المستوى المباشر الواقع ، وتؤثر في الجماهير بما تحمله من رسائل ، أحياناً تأثيراً خفياً وأحياناً تأثيراً متجمعاً ، تاركة وراءها حدوداً قد لا تكون دائمة نسبياً إذا ما وضعت في إطار التاريخ . ولهذا فإننا مثلاً نجد أن موجات الذعر تحدثت على مستوى واقع الحال ، ثم تتجمع ، ولكنها سرعان ما تخف وتلاشي على مستوى الالتحام .

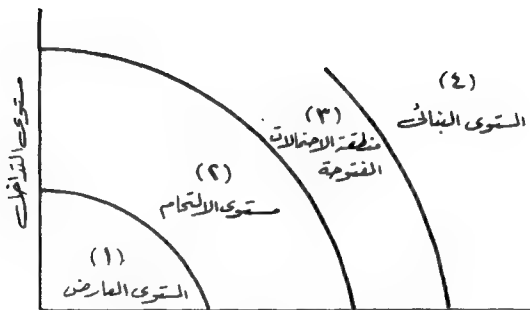
المستوى البنائي :

إن أي بناء ليس سوى معمار ومهارة ، وهو قبل كل شيء دوام أكثر منه مؤقتاً بزمن . وهناك نجد أنفسنا بعد العرض السابق على مستوى بنائي صلب يتحدى الزمن التاريخي بنجاح ، ويقف شامخاً لا يتزعزع وسط فوراتان المستوى الواقع ، وأمام عدم دوام المستوى الالتحامي . يقف المستوى البنائي كالنطاق الذي يدور حول الأفعال وردود الأفعال التابعة من المستويات الأخرى ، يحددها ، ويخفف من وطأتها ، ويقبلها أو يرفضها .

ومثال ذلك نقول إن إعداد لويس السادس عشر ينسلخ تحت لواء المستوى الواقع أو الحادث ، وينسلخ الصراع من أجل توزيع السلطة بين هيئات ثلاث تحت مستوى الالتحام ، تقع إطرارات الحكم الديمقراطية في مجتمعنا تحت نطاق المستوى البنائي .

منهج فوبيردين لأثر وسائل الاتصال الجماهيرية :

إذا نظرنا إلى الآثار التي تحدثها وسائل الاتصال الجماهيرية في مجتمع ما فإننا نستطيع أن نستخلص دراسة ذات بعدين اثنين (كما يقول بول - ف - لازار سفيلد) ، وكانت هذه النتيجة نقطة البداية عند ما أعددت الشكل رقم ٤ . في هذا الشكل نجد الخطوط الرأسية تبين الوظائف الاجتماعية وتعقداتها (وظيفة ذات مصدر متفرد - وظائف ذات عدة مصادر - وظائف ذات مصادر متجمعة) ، في حين نرى



شكل رقم ٤

جدول ذو بعدين لآثار ووسائل الإعلام الجماعية

مدى إشعاع الأثر في المجتمع :

- الأثر الأول : سرعة زوال الأثر المباشر
- بعد مدة ما : عدم استقرار نسبي في وقت قصير
- زمن غير محدود : الاختيار : التطور أو الهدم تماما
- زمن أطول : استقرار نسبي على المدى الطويل

أقبياً الإشاعات التي تحدث في المجتمع (على المستويات الثلاثة وفي أوقات أساسية ثلاثة) .

وفي الشكل رقم ٤ أوجدت احتمالا مفتوحاً أو منطقة احتمالات مفتوحة بين المستويين الاتحادي والبنائي . ودلت الملاحظات على أن الآثار لا يتم تسجيلها بالكامل على بناء المجتمع ، بل إن ثمة زمناً متغير المدة يستغرقه العرض أو فترة للاختيار لا يستطيع أحد منا أن يتعرف على طبيعتها . وتتساءل عندئذ لماذا ترك بعض آثار وسائل الاتصال الجماهيرية ، معالمها على المجتمع وبنائه ، في حين نجد غيرها ، وقد تكون أعنى ، تضعف وتختفي إلى الأبد ؟ لا شك أن هناك سبباً يؤثر عليها ، إما بالنمو ، وإما بالاختفاء تماماً .

ومن هذا المنطلق يصف هذا المنهاج هذه الظاهرة من الناحية الدقيقة ، ويساعدنا على أن نحدد المشاكل المتعددة الكثيرة ونضعها في مكانها الصحيح ، حتى نستطيع دراسة رد الفعل لدى الجمهور . (١) فعلى مستوى الحادث أو العارض مثلاً نجد خبراً معيناً يذاع أو ينشر فيكون له أثر مبدئى على السلوك ، ولكن ما هو هذا الأثر ؟ (٢) وعلى المستوى الاتحادي نجد خطاباً سياسياً معيناً كان له أثر على الرأى العام ، هل يكون ذلك قد أدخل عنصراً جديداً على الالتحام ؟ ما هى الضغوط التى تؤثر على النتيجة ؟ هل هى أقوى أم أضعف ؟ هل هى مشوهة أم سلبية ؟ (٣) وفى منطقة الاحتمال المفتوح هل كان للموسيقى المذاعة أثرها فى أذواق المستمعين ، هل شفت غليلهم ، وهل فعلت ذلك بشكل يسمح بمناخ يمكن معه أن يتواجد الالتحام يوماً ما ليصبح جزءاً من بناء المجتمع ؟ (٤) وعلى المستوى البنائى هل أدت التغييرات الناجمة عن وجود الإذاعة فى مجتمع ما إلى تعميق تفهم الناس لحرية الإعلام والتعبير واعتبارها جزءاً قانونياً من المجتمع الحر ؟

الآثار الاجتماعية :

لعل رسالة الأخبار أو المستوى العارض والحادث فى وسائل الإعلام هى فى الواقع أدنى ، وعلى وجه البقين أبعد عن التشايع ، من غيرها من الرسائل الإعلامية الأخرى ، لأنها لا تقع فريسة لتدخلات مقلقة ، بل إنها تدخل تحت لواء المستوى الحادث كما أسلفنا (١) ، وفى نطاق الاستقبال المباشر قبل أن يتعرض الشخص الذى يتلقاها لضغوط متباينة متغيرة ، قد تكفها أو توهمها أو تمحو أثرها عند ما تصل إلى مستوى الالتحام .

فى مستوى العارض أو الحادث هذا نجد أن نتائج الرسالة أو أثرها على الرأى والسلوك والأحوال والتفكير الذهنى تكون كلها رهناً بمحتواها وطريقة عرضها ، كما تكون رهناً أيضاً بالوسيلة المستخدمة والوقت المختار لإذاعتها أو نشرها . عندئذ يحدث الضغط ، وهو ضغط من نوع خاص محدود بزمان

ومحدود الأثر . وإن كان يخلق صفة معينة أو صمة معينة ، هي رد فعل ملحوظ يؤثر إلى حد ما وبطريقة خاصة في البناء الذهني .

ورد الفعل هذا . حتى لو كان عابراً وضيئلاً في مظهره ، يتحكم بعد تحليل منظم في ردود الفعل التالية الناجمة عن مستوى الالتحام ، وكل هذا يتم خلال عملية الاتصال التي تؤثر أيضاً وتتحكم في ردود الفعل هذه .

الآن نستطيع أن نقول إننا دخلنا إلى الميدان الذي تدرس فيه وسائل الاتصال من الناحية الاجتماعية . إن هذه الدراسة الاجتماعية تقول إن الرسائل التي تبث بها وسائل الاتصال يجب أن تفسح إلى حد ما الطريق لغيرها عند نقطة الالتحام . وهذا الغير قد يكون مغالفاً لها وأكثر عمومية منها .

عوامل التغيير :

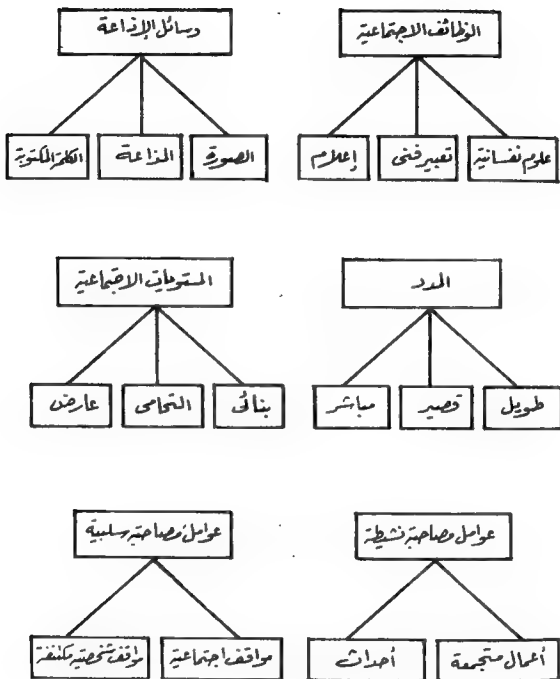
وفي ختام هذا التحليل العام جداً يبقى أمامنا أن نجتمع وبالتالي نوضح مدى تعقد عناصر التغيير عند تسجيل الرسالة وتخزينها . أو بمعنى أصح نوضح العناصر التي قد تؤدي إلى تخفيف أثر الرسالة .

والحقيقة أننا عرضنا بالفعل لهذه العناصر . ولكن من الأجدر بنا أن نبين أنها عديدة ، وأن أثرها لا ينصب على جهة واحدة دون غيرها . لأننا أمام تركيب اجتماعي معقد فعلاً ، علينا أن نتذكره دائماً إذا ما أردنا أن نبدأ تحليل أثر وسائل الاتصال اجتماعياً تمهيداً لبحثها ودراستها . وقد وجدنا من الأوفى لهذا السبب أن نبين هذه العناصر على هيئة جدول مختصر (شكل رقم ٥) . إذ أن هذا الجدول سيزودنا بمحصلة ذهنية لا بأس بها . يمكن الرجوع إليها عند إجراء مثل هذا البحث أو مثل هذه الدراسة .

خاتمة :

ستكون كلماتي عند الختام مختصرة وتنحصر في ملحوظتين :

الملحوظة الأولى : الصلة القائمة بين وسائل الاتصال الجماهيرية وبين الجمهور تمثل مشكلة اجتماعية معقدة جدية بالملاحظة . بمعنى أن النتائج الملتحمة العديدة التابعة من سلوك اجتماعي معين أو من تجميع لنشاطات معينة (وبالتالي لعمل معين) ، التابعة من مصدر معين ، أو من عدة مصادر قد تتشابه أو تختلف في طبيعتها . كل هذه تتبع خطوطاً متباينة لتصل إلى أهداف خاصة معينة ، وقد يحدث خلال هذه المسيرة تداخلات مقلقة أو مشوهة من جانب عنصر وتجاه آخر .



شكل رقم ٥

رسم إجمالي للعناصر المخفية . قانون الاختيار المهني أو الوظيفي وهو يقوم بنشاطه النفسي بجمع البرامج وتسجيلها ثم تخزينها . ونرى معه التركيب الدفاعي الذهني الذي يقف حاجزاً دفاعياً أمام الهجمات المادية والذهنية .

ونظراً لكل هذا التباين ، رغم ما نراه فيه من تناسق ، فإننا نجد أنه من الخطر ، في البداية على الأقل ، أن نطرق هذا الشكل ببساطة . بل إن الرؤية الواضحة تقتضي أن نقتت المشكلة إلى جزء متناسقة ، وهو ما أقترح أن نطلق عليه اسم محيط الدراسة الاجتاعى ، ويشمل نشاطات متشابهة مفصلة تبدأ عند منبع واحد أو عدة منابع متشابهة أو مختلفة في طبيعتها ، ثم تسير في خط موحد لتصل إلى هدف موحد ، في حين تعمل بعض عناصرها على تقوية آثار البعض الآخر . ومثال ذلك أن الأخبار ، وهى عبارة عن مجموعة رسائل تهدف إلى الإعلام بما يدور في العالم ، هى كذلك محيط اجتاعى .

وحتى يتسنى لنا التبسيط نقول إن هذا المحيط الاجتاعى يمكن تقسيمه إلى وحدات مراقبة اجتاعية ، أى إلى وسائل معينة تأتى من مصادر متعددة مثل الإعلام بالأحداث الجارية ، وهذا مصدره الصحف اليومية .

وبهذه الطريقة نجد أن الدراسة تغطى كلاً مفهوماً لا يمكن أن يحدث فيه لبس ولا إبهام ، ويصبح من المتيسر عندئذ أن نحدد ميدان البحث ونرسم الطرق التى تسهل القيام به .

الملحوظة الثانية : يجب أن يستغل العديد من الأساليب لهذه الدراسة وعلى نطاق دائم ، ويجب أن تقوم النتائج بلا توقف ، ويعاد تقويمها مراراً وتكراراً .

والواقع أن أخطر ما يقع فيه الباحث من زلل هو أن يعتمد فى نتائج بحثه على ما أبرزته تجربة واحدة استخدمت فيها طريقة معينة أو منهج معين من مناهج البحث ، لأن مثل هذه النتيجة إذا اعتبرت وهى بمعزل عن غيرها تصبح مشكوكاً فى أمرها ، ويصبح عنصر الحقيقة الذى تشتمل عليه مشوباً بالتردد والنأى عن الثقة ، وسرعان ما تصبح هى ككل نسياً منسياً ، نتيجة للتطور السريع للمواقف والأساليب فى البحث العلمى ، وينتهى بها المطاف إلى أن تضع وسط خضم من التعقيدات .

والسبيل الوحيد أماناً لتجنب مثل هذا الموقف هو اللجوء إلى سياسة الأبحاث المتعددة الجوانب ، بمعنى أن أجهزة البحث يجب أن تظل تعمل بلا توقف ، وأن نستحدث فيها كل ما يستجد من أساليب ومناهج بهدف تجميع النتائج (وهو ما يعرف بتوليف الملاحظات) ، ثم لا نكتفى بكل هذا ، بل نعيد موازنة النتائج بعضها مع بعض وبانتظام بعد الوصول إلى تقويم يؤدى إلى استقراء عناصر الحقيقة . وكان هذه العناصر بالنسبة للمجموع كله . أ

تَبْتُ مَحْتَوِيَّاتِ هَذَا الْعَدَدِ

المقال وكاتبه

١ - دولية العلم وقومية العلماء .

بقلم : نورمان . و . ستور

٢ - العلم والاكتشاف والابتكار . التفاعل بين العالم وبيئته الفنية

قصة إحدى حالات هذا التفاعل في أستراليا

بقلم : سولومون إنسل

٣ - الإصلاح الإداري والابتكار في تجربة اليابان .

بقلم : يوشينوري أيدى

٤ - أساليب الأمومة في التربية وتكوين الشخصية والتغذيات الاجتماعية

السريعة .

بقلم : كولب ، و . س . فالانتين

٥ - الجمهور ووسائل الاتصال الجماهيرية .

بقلم : روجر كلوس

رقم العدد وتاريخه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب
مجلة ٢٢ العدد الأول ١٩٧٠	The internationality of science and the nationality of scientists. <i>by</i> Norman W. Storer
مجلة ٢٢ العدد الأول ١٩٧٠	Science, discovery and innovation: an Australian case history <i>by</i> Solomon Encel
مجلة ٢١ العدد الأول . ١٩٦٩	Administrative reform and innovation : The Japanese case <i>by</i> Yoshinori Ide
مجلة ٢٠ العدد الثالث ، ١٩٦٨	Patterns of mothering, organization of the personality and rapid social changes <i>by</i> H. Collomb and S. Valantin
مجلة ٢٠ العدد الرابع ، ١٩٦٨	The mass public at grips with mass communications <i>by</i> Roger Clause

الاشتراك

في المجلات الدورية الجديدة ومجلة "رسالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالي ، عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو ، ويباع العدد منها بعشرة قروش .
وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد، تمكيناً للقراء العرب ولجمهور
الدارسين من الحصول عليه :

• مجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر

• مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

• العلم والمجتمع

ديسمبر - مارس - يونيو - سبتمبر

وتصدر مجلة رسالة اليونسكو شهريًا

وتباع بأربعة قروش ، بسعيرقل عن تكلفة كل عدد .
ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات
والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك في كل منها بأربعين قرشا
في العام ، عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٥٠ قرشا
في العام ، بخلاف أجرة البريد .

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الشهرية التي تصدرها هيئة اليونسكو بباريس باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وترجم إلى عشر لغات أخرى من لغات العالم، ويتداولها ملايين القراء بمختلف اللغات .

تدرس الحضارات القديمة ، وتقدمها للأجيال بكل ما فيها من قيم ، في محاولة جادة للربط بين الوجدان العام برابط من الاحترام والتقدير لكل حضارة ، ولأبنائها من الأجيال التي تعاقبت عليها ، ليسود الفهم بين الناس ، مما يؤدي إلى التفاهم واستقرار السلام .

ومجلة « رسالة اليونسكو » لا تقف عند القديم ، ولكنها تبسط العلم الحديث وتضعه في صيغة تكون في متناول كل المستويات، وذلك لانتشار العلم ورفع مستوى الحياة واستقرار السلام على أساس من الاطمئنان والاقتناع بالعدل الدولي .

صدرت الطبعة العربية منها منذ عشر سنوات ، وقد دعمت بصفحات ملونة تطبع في باريس ، وتقدمها هيئة اليونسكو هدية إلى الطبعة العربية .

يصدر العدد الجديد في يناير ١٩٧١

تصدر الطبعة العربية شهرياً وتباع بـ ٢ قروش

مجلة العلم والمجتمع

المجلة الدولية التي تتخطى مشكلات الساعة إلى مشكلات الغد .
وتتناول فيما تتناوله من الأمور : تطورات العلم الهائلة ، وكيف تتأثر
الحياة بهذه التطورات إلى الحد الذي سيجعل من حياة هذا الجيل .
مشهداً من المشاهد المتخفية في نظر الجيل القادم .
وفي مثل هذا التطور الهائل . نَحْمُ الضرورة على كل إنسان أن يتابع
هذا التطور . ليجدد موقفه من الحياة ، وموقفه من الأجيال التي
تتسلم منه أمانة الحياة .

إن تفكير أبناء الغد . سيكون صورة لهذه التطورات الهائلة والسريعة
في مجال العلم . ومن الخير لأبناء هذا الجيل أن يدرك هذه الحقيقة ليقم
صلته بالشباب على أساس سليم .

ومجلة العلم والمجتمع التي تصدرها هيئة اليونسكو الدولية . تصدر
بالعربية للمرة الأولى . في شهور :

مارس - يونية - سبتمبر - ديسمبر .

لنتناول كل هذه الأمور بأقلام خبراء عالمين ، وباختيار خبراء
عرب متخصصين .

في قرابة مائة صفحة ، وب عشرة قروش .

الاشتراك السنوي أربعون قرشاً غير مصروفات البريد .

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

مجلة اليونسكو للمكتبات

أول طبعة عربية من المجلة الدولية التي تصدرها هيئة اليونسكو عن المكتبات ، والخدمة المكتبية ، والعناية بشؤون الكتاب .

تصدر أربع مرات في السنة في الخامس من شهر :
فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر .

حيث يتناول خبراء الكتب والمكتبات في العالم شؤون المكتبات والخدمة المكتبية وتيسير القراءة لكل الأعمار والمستويات .

صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٧٠

ويصدر العدد الثاني في فبراير ١٩٧١

في قرابة مائة صفحة - ١٠ قروش

الاشتراك السنوي أربعين قرشاً غير مصروفات البريد .

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

مجلة رسالة اليونسكو ومدراسات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة ممتازة من
الأساتذة العرب .

لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر
العربي ، وتمكينه من متابعة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للدراسات الاجتماعية

يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

المجلة الدولية للمحفوظات

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

مجموعة من المجلات الخاصة ، تصدرها هيئة اليونسكو
بلغائها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

تطوير الإدارة أصبح هدفًا من أهداف التنمية

● لم تعد الإدارة الغازًا ولا طلاسّم

● إدارة في العالم العربي

العدد الثالث • السنة الأولى

■ ٥ أبريل ١٩٧١ ■

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى - العدد الثالث

- ٥ أيسريل سنة ١٩٧١
- ٥ نيسان سنة ١٩٧١
- ٩ صفر سنة ١٣٩١

مقالات هذا العدد :

- الإدارة العامة والتنمية القومية
بقلم : شى ين يو
ترجمة : إبراهيم البرلسى
- إدارة التنمية والإصلاح الإدارى
بقلم : جبرالد كايدن
ترجمة : يوسف خلوصى
- الإدارة العامة والامتداد المكافئ
بقلم : رومان شنير
ترجمة : د. عبد المنعم راضى
- التطوير الإدارى فى الحكومة البريطانية
بقلم : روجر وليامز
ترجمة : عبد المجيد بيوى
- الإدارة والامتداد المكافئ فى التنمية
اليوجوسلافية :
بقلم : يوجين بوشتش
ترجمة : أمين محمود الشريف



تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصباوى

هيئة التحرير : د. مصطفى كمال طلبه

د. محمود الشنيطى

عثمان نوبيه

محمود فؤاد عمران

الإشراف على : عبد السلام الشريف

الإدارة قد صارت مسؤولة

مشكلة من مشكلات عصرنا الذى نعيش فيه ، هى إدارة مرافق المجتمع ، والوصول إلى أسهل وأيسر أسلوب للإدارة ، يحقق الغاية منها ، بلا تبذير فى الوقت أو الطاقة أو المال .

وكلما مضى مجتمعنا فى طريق التطور ، كلما اشتدت الحاجة إلى أسلوب فى الإدارة يتفق مع هذا التطور ، أوفى القليل لا يتنافى معه ، أو يتسبب فى تعويق خطاه .

وفى عصر الشعوب الذى نعيش فيه . تصبح مشكلة الإدارة عويصة ومعقدة وحساسة فى آن واحد .

ذلك لأن الشعوب لم تعد فى وضع تقبل فيه كهنوت الإدارة ، أو غموضها ، أو استبدادها ، دون سبب تفهمه وتقديره وتفتننه به .

عن مواجهة عصر الشعوب

مشكلة العصر الآن هي الوصول
إلى الصيغة المناسبة لإدارة قادرة
على تحقيق حاجات المجتمع

والزمن الذي كانت الإدارة فيه نوعاً من الطلاسم والألغاز قد ولى ، مع نهاية الحرب العظمى الثانية ، ونهاية عصر الاستعباد والاستبداد بالدول والشعوب ، وقيام الأمم المتحدة ، وبقظة الضمير الإنساني ، ووثبة الشعوب المغلوبة نحو الحرية والاستقلال ، وتطلعها إلى أن تعوض ما فاتها من مزايا ، طيلة السنوات التي رضخت فيها للضغط والاستغلال .

ومع هذه البقطة ، بدأ عصر الشعوب يفرض نفسه على المجتمع الإنساني ، ولم تعد الحكومات قادرة على أن تتجاهل التيار الجارف ، الذي تفرضه الشعوب والشعوب النامية ، حديثة الاستقلال ، أكثر شعوراً بالحاجة إلى التعبير عن آمالها ، وأكثر رغبة في رقابة إدارة المجتمع والمشاركة فيها ، بالقدر الذي يتناسب مع ما حققتة لنفسها من حرية ، لم تعد مستعدة لأن تتنازل عنها ، أو تساوّم فيها

عندئذ يصبح على إدارة المجتمع النأى أن تطور نفسها ، لتتلاءم مع المجتمع الذى تديره ، وتصل إلى صيغة تحقق رقابة المجتمع للإدارة ، ومشاركته فيها .

وعندما تصبح الادارة على هذا القدر من المرونة ، والرغبة فى التعبير عن آمال الجماهير فى التطور ، فقد تحطمت إذن بيروقراطية الإدارة وكهنوتها ، وسقطت عنها المسوح المقلسة التى تحظر الاقتراب منها ، إلاعلى إداريين محرفين ، يتحدثون لغة لاتفهمها الجماهير ، ويطلقون كلاما أقرب إلى الطلامم والألغاز ، منه إلى العبارات الفصيحة الصريحة الواضحة .

وتتجه الإدارة إلى إقرار نوع من الشعبية ، من حيث الاستعانة بعناصر ذات طبيعة سياسية أسفرت عنها انتخابات شعبية ، لتشارك فى الرقابة على الإدارة ، وتحمل عن طريق هذه الرقابة بعض المسؤولية عنها .

كذلك تتجه الادارة إلى الاستعانة بعناصر من خارج الإطار الإدارى لتولى بعض المهام الإدارية ، ذات المسؤولية الكبرى . وعندما تدخل هذه العناصر الجديلة إلى الإدارة ، بسلطات كبيرة واسعة ، فإنها تعمد إلى تحطيم كثير من القيود القديمة المستقرة فى العرف الإدارى ، ويتحقق عن هذا الطريق ، نوع من التطور الحتمى نتيجة لدخول عناصر لا قبل لها بقبود الإدارة التقليدية القديمة .

وكما تتجه الإدارة إلى ملازمة نفسها مع آمال الشعوب ، بقبول رقابة سياسية على أعمالها ، أو إلى الاستعانة بعناصر جديدة فى تحمل مسؤولياتها الكبرى ، فكذلك تتجه إلى الاستعانة بالفنيين ذوى التخصصات الدقيقة ،

فى تحمل مسئوليات إدارية كبرى . وعندما يصبح العلماء والكتاب والمهندسون وذوو المهن فى الصف الأول من صفوف السلطة الإدارية ، فإنهم لاشك يحاولون أن يخضعوا الإدارة لمقتضيات العلم أودقة الخطوط الهندسية أو خيال الفنان الخالم أبدأ بالتطور .

كل هذه الاعترابات وسواها ، أدت إلى الشعور بضرورة تطور الإدارة فى المجتمع .

على أن الحقيقة التى لاجدال فيها ، هى أن دعوى التطور كالحصى سريعة الانتشار . والدعوى فى قضايا التطور ، قد صارت أسرع من عدوى الأمراض فى غزو العقول والمشاعر ، وفرض نوع من العمومية ، على المجتمع الإنسانى كله ، خاصة بعد أن سهلت المواصلات بين المجتمعات ، ولم يعد من الممكن لأية سلطة أوقوة أن تعزل مجتمعاً من المجتمعات ، عن نظريات التطور .

وإذا كانت الحاجة إلى تطور الإدارة ، قد كانت أثراً لسيادة الإدارة الشعبية على الحكومات فى الدول النامية ، حديثة الاستقلال ، فإن هذه الحاجة قد سرت كالدوى ، حتى إلى الدول الكبرى القوية والغنية ذات لتقاليد الإدارية القديمة .

فى بريطانيا مثلاً ، وفى ظل حكم العمال ، تسربت روح الشعوب إلى الفكر الإدارى ، فهبت رياح عاتية ، تطالب بتحطيم الاستبداد الإدارى ، وكهنوت الإداريين ، والسلطات المطلقة التى كانت فى يد وكيل دائم فى كل وزارة يرأس إدارتها رئاسة استبدادية مطلقة ، يدعمها القانون .

وتشكلت لجان ، ومثلت السلطات السياسية فى نوع من الرقابة على

الإدارة ، وانتقلت السلطة من يد الوكيل الدائم إلى نوع من قيادة جماعية
تعكس الطموح الشعبي إلى التطور الإدارى .

وفى كل المجتمعات الأخرى ، حدث ما حدث فى المجتمع البريطانى ، حتى
لقد اضطرت الأمم المتحدة إلى تبني مشروع من أهم مشروعاتها للتنمية الإدارية .

وفى مناقشات المشروع ، أعلن فى جلاء أن المجتمعات النامية ، تعاني من
نقص فى نموها الإدارى ، وفى العناصر اللازمة لتحمل مسئوليات الإدارة .
وكان لا بد من برامج لتدريب أبناء هذه المجتمعات على الإدارة المتطورة
القادرة على خدمتها ، بالقدر الذى يساعدها على النمو والإزدهار ، لتلحق
بالمجتمعات المتقدمة ، وتضيق الثغرة بين مراحل التقدم فى المجتمعات المختلفة
بما يخدم فكرة السلام بين البشر ؟

وتدل كل الحقائق العلمية المتصلة بالإدارة ، على أن التطور الإدارى
ضرورة حتمية لنهضة المجتمعات النامية ، فإن الدول الكبرى ، قد تكون
قادرة على تغطية عيوبها الادارية ، وقادرة بالتالى على تجاوز نتائج هذه العيوب
بما لها من قدرات اقتصادية وحضارية وتاريخية . أما المجتمعات النامية ، وهى
عادة فقيرة ومحتاجة إلى كل قطرة عرق تبذل ، وإلى كل قرش يصرف ،
وإلى كل مصدر من مصادر الثروة يغل دخلا ، فإن التنمية الإدارية هى وسيلتها
إلى توجيه كل طاقاتها للتنمية ، بلا تبديد .

إن هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، قد شمل مجموعة
كبيرة من البحوث حول التنمية الإدارية ، وهى بحوث ضرورية ولازمة
للمجتمع العربى ، فى كل قطر من أقطاره .

فنحن لا نزعّم أننا حققنا فى التنمية الإدارية سبقاً ، بل لا بد لنا من أن نعرّف أننا لا نزال نمر بتجارب مختلفة ، للوصول إلى أحسن صيغة تناسب ظروفنا ، من أجل إدارة متطورة ، وقادرة على توجيه كل طاقة تملكها ، وكل كسب نحققه ، فى سبيل خير المجتمع العربى ونموه ورخائه .

وكلما مضى مجتمعنا العربى قدما فى طريق الإنتاج والخدمات كلما كان أكثر حاجة إلى أسلوب إدارى متطور ، قادر على استيعاب جوانب الإنتاج والخدمات جميعاً .

إن الإدارة السليمة هى فى بساطة ووضوح : القدرة على تحقيق المطلوب بأقل جهد ، وأقل تكلفة ، وفى أقصر وقت ، وفى أنسب صيغة .

وعندما نصل إلى هذا ، فإننا نستطيع أن ننتج إنتاجاً اقتصادياً له قيمته الكبرى فى الخدمة العامة ، كما نستطيع أن نصل بالخدمات العامة إلى كل مواطن حيث يكون ، ليستمتع بثمرات المجتمع الجديد ، فى تنمية قدراته البدنية والعقلية والنفسية والوجدانية جميعاً ، أو باختصار ، ليصبح إنساناً أكثر تطوراً ، وأكثر قدرة على تحمل تبعات المواطن ، فى هذا العصر الذى نعيش فيه .

والله المستول أن يوفقنا إلى تطور أساليبنا فى الإدارة ، بما يكفل لنا الوصول إلى هذا الهدف .

عبد المنعم الصاوى

الإدارة العامة والتنمية القومية

تحليل لبرنامج الأمم المتحدة
في العقدين الماضيين
ومناقشة المشكلات الكبرى
في هذا العقد

بقلم

شي بين يو

ترجمة

ابراهيم البرلسي

كان التعاون مع حكومات الدول النامية للارتفاع بمستوى الإدارة العامة - ولا يزال - الهدف الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة ، باعتبار أنه أداة لا غنى عنها في التنمية القومية^(١) . وترجع نشأة هذا البرنامج في الفترة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٣ إلى إدراك « الأهمية المتزايدة للدور الإدارة الحكومية في إنجاح برامج التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية »^(٢) . وقد نظر إلى القصور

(١) للرجوع إلى تقرير تاريخي عن برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٦ راجع وثيقة الأمم المتحدة رقم E-4296 (ST-TAO-M-38) برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة - تقرير عن اجتماع الخبراء ص ٤٩ - ٢٠٥ ، نيويورك ١٩٦٧ .

(٢) القرارات الثلاثة التي أقرتها الأمم المتحدة في الإدارة العامة هي : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٦ (٣) عن التسهيلات الدولية من أجل تنمية التدريب في الإدارة العامة (الذي أقر في ٤ ديسمبر ١٩٤٨) .

الكاتب : شى ين يو

مدير قسم الإدارة العامة بالأمم المتحدة بنيويورك . والآراء التي
تضمنها هذا المقال تعبر عن وجهة نظره الشخصية ، وعلى ذلك فهي لا تعبر
تعبيراً رسمياً عن وجهة نظر الأمم المتحدة .
المترجم : الأستاذ إبراهيم البرلسي

مدير معهد الإدارة العامة . له بحوث عديدة في الإدارة في
المجلات العلمية العربية والأجنبية ، ترجم خمسة من عيون كتب
الإدارة .

في الإدارة العامة خلال الفترة الأولى للبرنامج على أنه عائق خطير للتنمية والتقدم في الدول النامية .
وتحددت اختصاصات القسم الذي أنشئ بسكرتيرية الأمم المتحدة لتنفيذ هذه البرامج بما يلي :
(أ) الارتقاء بالإدارة العامة السليمة في علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تقديم
الخدمات الحكومية .

(ب) تطوير برامج المعونة الفنية أو التعاون الفني ودعمه وتقديم خدمات الخبراء الاستشارية
(بناء على طلب الحكومات) ، وكذلك المنح الدراسية .

(ج) تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات وجماعات العمل في الموضوعات ذات الأهمية في

= وقرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٥ (٦) عن أنشطة المعونة الفنية في الإدارة العامة الذي أقر في (١٢ يناير ١٩٥٢) ؛
وقرار الجمعية العامة رقم ٧٢٣ (٨) عن المعونة الفنية في الإدارة العامة (الذي أقر في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣) ،
والاقتباس مأخوذ من القرار رقم ٧٢٣ (٨) الذي هو القرار الرئيسي للبرنامج .

تقدم الإدارة العامة ،

(د) تشجيع المساهمة في تجميع المعلومات الفنية في مجال الإدارة العامة وفي تحليلها وفي تبادلها وتيسيرها .

(هـ) القيام بعمليات البحوث الموجهة والدراسات المقارنة عن المشكلات الإدارية ونشر التقارير الفنية عن هذه الدراسات .

(و) التعاون مع الهيئات المتخصصة ومكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية للارتقاء بإدارة وظائف التنمية وتشجيع الأنشطة المهنية في مجال الإدارة العامة .

حجم البرنامج :

اعتمد برنامج المعونة الفنية في الإدارة العامة بين سنة ١٩٤٨ و سنة ١٩٥٢ في تمويله اعتماداً كلياً على البرنامج العام للمعونة الفنية الذي يحول من الميزانية العادية للأمم المتحدة . ثم أرسى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٢٣ في دورتها الثامنة سنة ١٩٥٣ برنامج المعونة الفنية في الإدارة العامة على أساس دائم . كما بدأ في ذلك العام أيضاً برنامج المعونة الفنية الموسع الذي اعتمد على تطوع الحكومات للتبرع لتمويل مشروعات الإدارة العامة . وقد بلغ الإقفاق الكلي في برامج المعونة الفنية للأمم المتحدة سنة ١٩٥٣ مليون دولار أمريكي . وكان في سنة ١٩٥٠ ٩٠.٠٠٠ دولار (شمل ٦٣ خبيراً ميدانياً، و ١٠٠ منحة دراسية ، بالمقارنة مع تسعة خبراء و ٣٨ منحة) .

ثم حدث توسع واضح في البرنامج في سنة ١٩٥٩ و سنة ١٩٦١ و سنة ١٩٦٢ ، إذ بدأت الجمعية العامة في سنة ١٩٥٩ بقرارها رقم ١٢٥٦ (الدورة الثالثة عشرة) برنامجاً جديداً للمعونة الفنية يتضمن تقديم خبراء ينهضون بالعمليات والتنفيذ والإدارة لحكومات الدول النامية بناء على طلبها بدلا من الاقتصر على تقديم المشورة ، ورمز لهذا البرنامج باسم أوكس . وكذلك بدأت الأمم المتحدة في تلك السنة أيضاً بإدارة مشروعات المعونة الفنية في الإدارة العامة ، تمولها كلياً حكومات الدول المستضيفة في نظام عرف باسم نظام الاعتمادات المودعة . ولكن الإقفاق في ظل كل من برنامج أوكس والاعتمادات المودعة كان ضئيلاً ، إذ بلغ مجموع الإقفاق في برنامج المعونة الفنية ١٣ مليون دولار عام ١٩٥٩ (وشمل ذلك ١٢٧ وظيفة خبير ، ١٤٩ منحة) ، ثم ١٥ مليون دولار في كل من سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦١ . ووفق في سنة ١٩٦١ على أول مشروعات الاعتماد الخاص ، وهي مشروعات طويلة الأمد وكبيرة الحجم في الإدارة العامة ، تحول من الاعتماد الخاص ^(١) « للأمم المتحدة » .

(١) يشمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الآن كل من برنامجي المعونة الفنية الموسع والاعتماد الخاص .

وقد يمرت موارد الاعتماد الخاص القيام بمشروعات كبيرة وطويلة الأمد نوعاً لتدعيم مؤسسات الإدارة العامة في الدول النامية . واستمر برنامج التعاون^(١) الفني الكلي للأمم المتحدة في التوسع خلال العقد السابع ، وتجاوز في سنة ١٩٦٧ ثلاثة ملايين^(٢) دولار كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١) وترجع هذه الزيادة إلى التوسع في برامج الاعتماد الخاص من ناحية وإلى النمو المستمر في المعونة الفنية من ناحية أخرى .

جدول (١) نشاط الأمم المتحدة في التعاون الفني
في مجال الإدارة العامة

السنة	البالغ المقررة - (بالدولار الأمريكي)			الخبراء	المنح
	المعونة الفنية	الاعتماد الخاص	المجموع التعاون الفني		
١٩٦١	١٤٧٦٧٠٣	٣٠١٦٣	١٥٠٦٨٦٦	١٣٣	١٩١
١٩٦٢	٢٠٦٥٥٤٠	٩٤٢٨٣	٢١٥٩٨٢٣	١٥٥	٢٤٩
١٩٦٣	٢٢١٥٩٨١	١٣٥٦٤٢	٢٣٥١٦٢٣	٢٠٧	٢٨١
١٩٦٤	٢٥٤١١٦٠	١٦٣٩٩٨	٢٧٠٥١٥٨	٢٣٧	٢٣٩
١٩٦٥	٢١٩٧٠٥٠	٢٧٣٢٤٠	٢٤٧٠٢٩٠	٢١٩	٢٦٦
١٩٦٦	٢٣٠٠٠٢٣	٤٢٨٨٠٢	٢٧٢٨٨٢٥	٢١٢	١٥٧
١٩٦٧	٢٢١٧٨٥١	٨٨٦٦٩٩	٣١٠٤٥٥٠	٢٤٩	١٤٦

• ويشمل ذلك خبراء التنفيذ في الإدارة العامة

ومع أن حجم البرنامج زاد من مليون دولار إلى ٣ ملايين من الدولارات في السنة خلال العقد السابع ، ومع أن برنامج الإدارة العامة يحتل المركز الثالث من حيث الضخامة بين البرامج التي يديرها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٣) للأمم المتحدة ، فإن مبلغ الثلاثة ملايين من الدولارات يعتبر صغيراً جداً إذا قورن بالاحتياجات الحقيقية للدول النامية . ومرد ذلك إلى عدة عوامل ، أولاً أن الموارد الكلية للأمم المتحدة محدودة جداً ، كما أن الإدارة العامة مجال شديد الحساسية ، وحكومات الدول النامية تردد في بعض الأحيان في طلب المعونة الخارجية فيها . ويبدو هذا بصفة خاصة في أن الوظائف في برامج

(١) يشمل التعاون الفني كلا من المعونة الفنية والاعتماد الخاص .

(٢) الرقم المقدّر لسنة ١٩٦٨ يتجاوز ٣ ملايين دولار كذلك .

(٣) يحتل المركز الأول برنامج تنمية الموارد الطبيعية ، والثاني برنامج التنمية الاقتصادية والتخطيط . أما برنامج التنمية الصناعية الذي كان يحتل المركز الثاني في برنامج القسم فقد اختصت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

«الأوبكس» لم تسابر مطلقاً الآمال العريضة التي صاحبت وضعها^(١). ومع ذلك فقد تزايد الإدراك حديثاً بأهمية الإدارة العامة في جهود التطوير الشامل ، وللمنتظر أن ينوسع البرنامج في العقد السابع نتيجة التوسع في التمويل من الاعتماد الخاص .

التوزيع الجغرافي :

مع أن برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة برنامج صغير فإنه أخذ يتحول بشكل متزايد إلى برنامج عالمي في جميع مظاهره تقريباً . فهو أولاً يقدم خدماته في جميع مناطق العالم النامي . ففي السنين الأولى (١٩٥٠ - ١٩٥٢) قدم ما بين ٨٠٪ و ٩٠٪ من خبراء الأمم المتحدة خدماتهم لبلاد أمريكا اللاتينية . وخلال السنوات العشر التالية نقصت نسبة الخبراء الذين عملوا في أمريكا اللاتينية من ٦٠٪ في سنة ١٩٥٣ إلى ٤٢٪ في سنة ١٩٦١ ، وزاد عدد الخبراء في أفريقيا من ١٣٪ في سنة ١٩٥٣ إلى ٣٠٪ في سنة ١٩٦١ . وحظيت آسيا بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ في المائة. وذهب الباقي إلى الشرق الأوسط ، والمشروعات المشتركة بين المناطق . وقد تغير التوزيع مرة أخرى في سنة ١٩٦٢ عندما ارتفع مستوى برنامج المعونة الدورية بصفة خاصة لمقابلة احتياجات الدول التي استقلت حديثاً في إفريقيا . ثم تغير التوزيع مرة أخرى وأصبح في السنين الأخيرة كما يلي : النصف تقريباً لإفريقيا ، ونحو الربع لأمريكا اللاتينية ، والثلث لآسيا ثم نسبة صغيرة لكل من الشرق الأوسط والمشروعات بين المناطق . وهذا التوزيع يشمل الخبراء والإنفاق الكلي معاً .

ويمثل خبراء التعاون الفني العمود الفقري للبرنامج ، إذ قدم خبراء الأمم المتحدة في الإدارة العامة من أكثر من خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٦٨ خدماتهم الاستشارية لنحو ٨٠ من الدول النامية . وتزايد اختيار الخبراء في السنين الأخيرة من الدول النامية ، وهذا يبين الزيادة في تبادل المهارات والمعرفة بين هذه الدول ، فقد كان هناك جهد مستمر للاستفادة استفادة كاملة من خبرة الدول ، التي تقع في مراحل متفاوتة من التطور ، والتي تتبع نظاماً اقتصادية وسياسية مختلفة ، فيما يتعلق بما يقدمه قسم الإدارة من بحوث وأنشطة أخرى .

التركيز على التدريب :

عنى برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة بالتركيز على التدريب تركيزاً كبيراً . والواقع أن هذا البرنامج بدأ سنة ١٩٤٨ باقتراح الدعوة لإنشاء «مركز للتدريب في الإدارة العامة» . ومع أن هذا المركز الذي

(١) هناك احتياج أكبر لوظائف التنفيذ في المجالات الفنية . على أن مجموع هذا النوع من الوظائف سواء التي تعولها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لم يصل إلى مئة وظيفة في أي سنة منذ سنة ١٩٥٩ . ولا يخص مجال الإدارة العامة منها إلا ١٠٪ أو أقل .

كثّر النقاش حوله لم ينشأ، فإن التدريب ظل يرغم ذلك محور الاهتمام الرئيسى . وتضمنت أول مشروعات الإدارة العامة في هذا المجال التعاون مع حكومة البرازيل ، في الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٨ ، في تطوير مدرسة الإدارة العامة البرازيلية ، ثم تعاونت الأمم المتحدة بعد سنة ١٩٥٢ بقليل مع تركيا والجمهورية العربية المتحدة في إنشاء وتطوير معهدى الإدارة العامة بهما . وامتد هذا الجهد ليشمل المدارس والمعاهد في بعض الدول الإفريقية : (أثيوبيا ، غانا ، ليبيا ، النيجر ، الصومال ، السودان) ، ثم اليمن في الشرق الأوسط وسيلان ولاوس في آسيا ، وبلاد أمريكا الوسطى ، وبعض بلاد أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وكولومبيا) . وربما جاء أعظم أثر أحدثته الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة من خلال مساعدة الدول النامية في إنشاء مدارس ومعاهد الإدارة العامة بها .

ولم يكن التعاون الفنى في إنشاء أو تطوير مدارس الإدارة العامة ومعاهدها هو العنصر الوحيد من عناصر التدريب في هذا البرنامج ، إذ قدمت المعونة إلى بلاد أخرى نامية في تدريب الموظفين المدنيين والعاملين في المؤسسات العامة . كما كان التدريب جزءاً من مسؤوليات كل الخبراء ، حيث إنهم يكلفون بتدريب زملائهم في العمل، بحيث يحلون محلهم في أداء عملهم . ومن عناصر تقوم الخبير مدى نجاحه في سرعة إعداد زميله للقيام بعمله . مثال ذلك أن الكثير من المعاهد التي ساعدتها الأمم المتحدة في البرازيل وأثيوبيا وغانا والسودان وتركيا والجمهورية العربية المتحدة (أصبحت تكتفى في عملها بالأساتذة الوطنيين اكتفاء تاماً بعد فترة وجيزة من تقديم الأمم المتحدة مساعداتها الفنية لها . وكثير من هؤلاء الأساتذة من بين من أوفدته الأمم المتحدة في منح دراسية .

وتشكل المنح الدراسية ، وخاصة تلك التي تكون جزءاً من مشروع ، أداة أخرى مهمتها أدوات التدريب^(١) . ويشغل الكثير من أوفدته الأمم المتحدة للدراسة في مجال الإدارة العامة وظائف مديري معاهد الإدارة وكثيراً من وظائف الإدارة العليا والتعليم والبحوث في الدول النامية . كما ساعدت الأمم المتحدة أيضاً في تنظيم برامج تدريبية قومية، وتقوم بنفسها بتنظيم برامج تدريبية إقليمية عن طريق اللجان الاقتصادية الإقليمية غالباً، وكذلك بعض برامج تدريبية على مستوى عدة أقاليم . ويشمل التدريب نشاطاً آخر يتمثل في رحلات الدراسة والاستطلاع ، هذا بالإضافة إلى إصدار عدد من المطبوعات في مجال التدريب^(٢) .

(١) للحصول على تحليل مفصل لبرنامج الأمم المتحدة للمنح الدراسية في مجال الإدارة العامة انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم E/4296 ص ١٥٥-١٦٩ .

(٢) نشرات الأمم المتحدة ST/TAA/M/10/1956 تدريب وإدارة الأفراد في الخلية المدنية ، ST/TAA/M/13/1958 التدريب في الإدارة العامة ، ST/TAO/M/28/1966 دليل التدريب في الخلية المدنية ST/TAO/M/40/1967 التدريب في الإدارة المحلية .

التحسينات الإدارية ونشاط التنظيم وطرق العمل :

إن الهدف الرئيسى والمستمر لبرنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة هو مساعدة الدول النامية فى جهودها للارتفاع بمستوى جهازها الإدارى ، والإسراع فى زيادة قدراتها الإدارية على التنمية القومية . لذا عُقدت فى سنة ١٩٥٠ لجنة خاصة لبحث مشكلات الإدارة العامة ، كلفت بتصميم دليل للتعرف على مستوى الإدارة العامة فى الدول النامية ، ولتحديد الخطوات التى تتخذ لإدخال التحسينات الإدارية . وقد نشر تقريرها باسم « المستويات والأساليب الفنية فى « الإدارة العامة »^(١) . كما أعد المعهد الدول للعلوم الإدارية بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤ ، بتشجيع ومساعدة قسم الإدارة العامة بالأمم المتحدة أربعاً وعشرين دراسة عن التطبيقات الإدارية ، تفيد هؤلاء الذين يعملون لرفع مستوى الإدارة فى الدول النامية . وأنتج قسم الإدارة العامة ذلك سنة ١٩٦١ بنشر كتاب « دليل الإدارة العامة »^(٢) الذى يحوى العناصر الأساسية فى برنامج مختصر لتحسين الإدارة العامة فى الدول النامية . يضاف إلى ذلك أنه صدر عن هذا القسم عدد من الدراسات فى المجال العام للتنظيم وطرق العمل شملت « استخدام برامج التنظيم وطرق العمل فى الإدارة العامة »^(٣) ، و « إدارة أقسام التنظيم وطرق العمل »^(٤) كما حوت مطبوعات القسم أيضاً النواحي الأكثر تخصصاً فى أعمال التنظيم والاجراءات^(٥) ، وبالإضافة إلى هذه الدراسات عقدت اللجنة الاقتصادية الإفريقية الكثير من حلقات الدراسة عن النواحي المختلفة فى التنظيم وطرق العمل .

ويشكل التنظيم وطرق العمل ، الذى يعنى بالتشكيلات وإجراءات العمل فى الحكومة جزءاً مهماً كذلك فى برنامج التعاون الفنى للأمم المتحدة فى مجال الإدارة العامة. فقد ظهرت حاجة كبيرة إلى الخبرة فى هذا المجال ، وأخذت حكومات الدول النامية ، التى أعينها أدواء عدم الفاعلية وتراكم العمل^[٣] وتوقفه فى تشكيلاتها الإدارية تبحث عن العون لتشخيص أسباب المتاعب والتوصل إلى علاج يزيل هذه الأمراض أو التعرف على أسلوب للتغلب عليها . ويشمل هذا المجال المساعدة فى إنشاء وتطوير أجهزة التنظيم وطرق العمل ، وفى تحسين الأنماط التنظيمية التى تنهض بوظائف معينة من وظائف التنمية

(١) نشرة الأمم المتحدة 1951 ST/TAA/M/1,

(٢) نشرة الأمم المتحدة 1961 ST/TAO/M/16,

(٣) نشرة الأمم المتحدة 1961 ST/TAO/M/16,

(٤) نشرة الأمم المتحدة 1968 ST/TAO/M/44,

(٥) تشمل هذه نشرات الأمم المتحدة الآتية رقم 1966 ST/TAO/M/30 من الدراسات التى تسبق إدخال

أجهزة معالجة البيانات آلياً ، ونشرة رقم 1966 ST/TAO/M/31 من برنامج توجيهى فى معالجة البيانات آلياً ، ونشرة رقم 1968 ST/TAO/M/39 عن تحسين إدارة المشتريات .

(ويشمل ذلك تحسين الإدارات الفنية) ، وفي تدعيم التعاون بين الإدارات ، وكذلك القيام بأعمال التنظيم وطرق العمل في المستوى اللامركزي أو مستوى الحكومة المحلية ، وفي تدريب الإخصائيين على أعمال التنظيم وطرق العمل وغيرها من نواحي الإجراءات وأسلوب العمل الإداري. وهناك نوعان من الخبراء في البرنامج. فالكثير من خبراء الأمم المتحدة يمارسون أعمال التنظيم وطرق العمل بصفة عامة، في حين يتزايد الطلب على المتخصصين في مجالات مثل معالجة البيانات آلياً وإدارة السجلات والمشتريات^(١) والإمدادات.

إدارة الأفراد :

ويشكل التطوير في إدارة الأفراد جزءاً مستمراً آخر في برنامج المعونة الذي تقدمه الأمم المتحدة . فأهمية الأفراد والعوامل الإنسانية كبيرة في تحقيق الإدارة السليمة . وقد تركزت جهود الأمم المتحدة من قبل في هذا المجال ، كما سبقت الإشارة ، على مجال التدريب . ثم حدث توسع سريع شمل برامج صممت لتحسين نظم الأفراد ، وإدارة الأفراد ، تنفذ بالتعاون مع الجهود القومية . كما وجه عدد كبير من مجموعات الخبراء إلى تقديم المشورة للدول النامية في إدارة الأفراد وفي إصلاح الخدمة المدنية . وعملت مجموعات أخرى من الخبراء في مشروعات عن إدارة الأفراد كجزء من مسؤوليات عملهم في مجال عام أو محدد من مجالات الإدارة العامة . وقد اختلفت طبيعة التعاون الفني مع الدول النامية في هذا المجال ، من دولة إلى أخرى ، إذ شمل هذا التعاون في بعض الدول وضع إطار لنظام سليم ومرن للأفراد ينظر إليه غالباً على أنه جزء من نظام شامل لبرنامج التحسين الإداري . كما وجهت المعونة في بلاد أخرى إلى أجزاء مختارة من الإدارات الحكومية ، أو إلى مجالات معينة في إدارة الأفراد ، مثل حصر القوى العاملة من ناحية احتياجات الإدارة العامة والاجتناب وترتيب الوظائف ونظم الأجور والتدريب وتطوير البرامج وخطط المعاشات ، إلخ .

ومن الجوانب العامة في عمل قسم الإدارة العامة من أجل تحسين إدارة الأفراد تنظيم البحوث وحلقات الدراسة الإقليمية وبين الأقاليم ومجموعات العمل . ولا تقتصر مثل هذه الاجتياحات على العمل الأكاديمي ، ولكنها تتضمن أنشطة موجهة عملياً ، تهدف إلى التعرف على الاحتياجات الفعلية والاتجاهات ، وتحليل العوامل البيئية ، ووضع خطوط مرشدة للعمل ، وكذلك جمع المعلومات ودراستها وتوزيعها . وكل هذه تشكل جزءاً من العملية التنفيذية . ونود أن نوجه النظر بصفة خاصة إلى بعض المطبوعات التي صدرت عن قسم الإدارة العامة ، ومن أهمها كتاب قوانين الخدمة المدنية وإجراءاتها^(٢) ، ودراسة أنظمة الأفراد في الحكومات المحلية^(٣) ، وجهاز الأفراد المركزي في الدول النامية^(٤) ،

(١) الرجوع إلى وصف تفصيلي عن البرامج الميدانية لتنظيم وطرق العمل انظر وثيقة رقم E/4296 ص ١١٢-٢٤

(٢) نشرة الأمم المتحدة 1966, ST/TAO/M/28,

(٣) نشرة الأمم المتحدة 1967, ST/TAO/M/33,

(٤) نشرة الأمم المتحدة 1968, ST/TAO/M/41,

والاجتناب والاختيار في الخدمة المدنية في الدول النامية^(١) .

كما أصدرت اللجان الإقليمية عدداً من الوثائق في هذا المجال ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحفقات الدراسة الإقليمية .

اللامركزية والحكم المحلي :

لم يبدأ قسم الإدارة العامة نشاطه عن اللامركزية والحكم المحلي حتى سنة ١٩٥٧ . إنم أخذ المركز الرئيسى للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في القيام بسلسلة من الدراسات ، وعقدت حلقات البحث على أساس دول وإقليمي منذ ذلك الحين . وقد وجهت هذه الدراسة نحو إعداد كتب مرشدة عن اللامركزية ، ومن أجل التطور الربنى والحضرى ، ومن أجل إقامة وتدعيم الهيئات والمؤسسات المركزية التى يحتاج إليها فى الارتقاء بالحكم المحلي . ومن أمثلة ذلك ما أجرى من دراسة واسعة شملت للعالم عن الخدمات المركزية التى تقدم للسلطات المحلية ، وقام بها الاتحاد الدولى للسلطات المحلية ، بناء على اتفاق مع الأمم المتحدة . وقد أتاحت هذه الدراسة أساساً صالحاً لعقد حلقات دراسة إقليمية ، فى كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، حضرها الموظفون للذين يتحملون المسئوليات الكبرى عن تحسين نظام الإدارة المحلية فى بلادهم . وفرت هذه الدراسات والحلقات معلومات مبنية عن المداخل المقارنة لدراسة المشكلات المشتركة ، وقرب بين هؤلاء الذين يمكن أن يستفيدوا من المعونة الفنية وبين ممثلى الهيئات الثنائية والمتعددة الجوانب ، الذين يمكنهم أن يقدموا المعونة . كما ركز القسم فى بحثه أيضاً على العلاقات المركزية المحلية ، وعلى الهيئات والمؤسسات القومية ، التى تعمل للارتقاء بالحكم المحلي ، نظراً لأن هذه هى الموضوعات الرئيسة التى تطلب فيها الحكومات معونة الأمم المتحدة^(٢) . وللعناد أن الأمم المتحدة تقصر مساعدتها على الحكومات لتبني لها تنظيم هيئات ومؤسسات قوية تتولى تقديم ما تحتاج إليه السلطات المحلية من مساعدة . وتفضل هذا الأسلوب على قيامها بنفسها بتقديم المساعدة المباشرة للسلطات المحلية . ولكنها مع ذلك قلعت خدمات

(١) نشرة الأمم المتحدة 1968 ، ST/TAO/42

(٢) الدراسات التى تمت شملت ما يلى :

الجوانب الإدارية فى برامج تنمية المجتمع (الأمم المتحدة رقم البيع H.2 ، II ، 59) ، اللامركزية من أجل التنمية القومية والمحلية (الأمم المتحدة رقم البيع H.2 ، II ، 62) ، الحكومة المحلية فى بلاد مستنارة (الأمم المتحدة رقم البيع H.2 ، II ، 61) ، نظم الأفراد فى الإدارة المحلية الأمم المتحدة رقم البيع H.2 ، II ، 67 التدريب فى الحكومة المحلية الأمم المتحدة رقم البيع H.2 ، II ، 68 (E .

استشارية في مجال إدارة المدن الكبرى إلى دول عديدة مثل (باراجواي وتونس وأوغندا) بناء على طلب الحكومات المختصة نظراً لأنها ترى أن حجم المشكلات في مثل هذه المدن وتقديرها مما يتطلب مستوى من الخبرة قد لا يتوفر في الهيئات المركزية التي تقدم المساعدات للسلطات المحلية وتشرف عليها بصفة عامة .

عقد التنمية الأول :

أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على العقد السابع عقد التنمية ، وذلك عندما دعت إلى العمل على تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والنامية . فقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من السكرتير العام للأمم المتحدة في بداية هذا العقد استعراض برامج الإدارة العامة المختلفة والنظر في مداها وملاءمتها والإجراءات التي يمكن أن تتخذ لزيادة فاعلية العمل الدولي في هذا المجال^(١) . ثم قدم إلى المجلس تقريران بهذا الخصوص أحدهما سنة ١٩٦١ ، والآخر سنة ١٩٦٣^(٢) .

وحول منتصف العقد الأول للتنمية اتضح أنه بالرغم من نجاح عديد من الجهود التي بذلت للتطوير فإن هناك ، بصفة عامة ، هوة مستمرة بين أهداف التنمية والآمال المعقودة حولها من جهة النتائج الفعلية للأداء من جهة أخرى . وإذا قصر الأداء الفعلي عن أن يحقق السياسة والأهداف المتعلقة فإن الأمر يتطلب الإسراع بدراسة الأسباب التي يرجع إليها مثل هذا الفشل . ومن ثم توصلت كل من حلقة الدراسة عن المشكلات الإدارية العاجلة للحكومات الإفريقية^(٣) وجماعة الخبراء التي درست المشكلات الإدارية الكبرى التي تواجه الحكومات الآسيوية^(٤) إلى أن القصور في تنفيذ خطط التنمية يرجع إلى حد كبير إلى القصور في الإدارة ، وأن المعوقات الإدارية لسير التنمية هي الموضوع المتكرر في كثير من التقارير عن التخطيط والتنمية ، بما في ذلك تقرير المتابعة للسكرتير العام عن عقد التنمية .

وليس هناك شك في أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة أحدثت آثاراً إيجابية ومفيدة في مجال التنمية القومية في عدد من الدول النامية . ومع ذلك فإن الفحص الدقيق للمشروعات المفردة التي وضعت بين سنة ١٩٥٠ ومنتصف العقد السابع يكشف عن أن معظم ما نفذ من عمل

(١) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية رقم ٧٩٦ (الدورة ٣٠)

(٢) وثيقة الأمم المتحدة رقم (E/3630) ملحق ووثيقة رقم E/3765 ملحق ١

(٣) الذي عقد في أديس أبابا بأثيوبيا من ٢ - ١٢ أكتوبر ١٩٦٢ ، والوثيقة رقم E/CN.4/18

(٤) الذي عقد في بانجكوك - تايلاند من ١٨ - ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ ، وتقرير اللجنة

يمكن أن يوصف بأنه عمل محدد لتحقيق أهداف منفصلة ، أكثر من كونه إجراءات شاملة لتحقيق أهداف كلية ، وليس هناك إلا قلة من مشروعات الإدارة العامة ترتبط ارتباطاً مباشراً بتخطيط التنمية. وبينما يمكن أن يقال إنه يندر أن تتوفر الظروف المشجعة على الإصلاح الإدارى الشامل^(١)، كما أنه لا يجوز الإقلال من أهمية ما يتخذ من إجراءات ، فإنه ينبغي أن تبذل الجهود للنظر إلى المقدرة الادارية باعتبارها عاملاً رئيسياً في توفير القدرة على التنمية والنمو ، ولإشعار رجال الاقتصاد والإدارة العامة على السواء بالدور الحاسم للإدارة الحكومية في التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

وقد أغفلت أغلب الدول المتغير الإدارى في تخطيط التنمية ، ولم تحظ المقدرة الإدارية للجهاز المحكوى إلا بقدر ضئيل من الاهتمام . وكثيراً ما أغفلت الثنائية التقليدية بين « التخطيط » و « التنفيذ » في الماضى الاهتمام بإدخال واقع المقدرة الإدارية للجهاز التنفيذى في الخطة قسماً . وليس ما يتردد كثيراً من حديث عن سلامة الخطة واقتصار العيب على التنفيذ إلا دلالة على مدى الفصل بين التخطيط وواقع المقدرة الإدارية .

مدخل ونظرة جديدة :

يبدو أن تجربة العقد السابع تمخضت عن ضرورة الأخذ باتجاه جديد . فهناك أولاً حاجة إلى مفهوم جديد عن تخطيط التنمية يأخذ في اعتباره تماماً المقدرة الإدارية للحكومة والإجراءات اللازمة للارتفاع بها . وهما كان التقيد في هذا المفهوم ، والمتغيرات المؤثرة فيه فلا بد من محاولة جديدة قوية لإبراز أساليب جديدة ، يمكن تطبيقها عملياً لمعالجة هذا الموضوع . وتجرى الآن محاولة لصياغة العناصر التى تشملها المقدرة الإدارية في شكل مصطلحات علمية . فقد تعاقب قسم الإدارة العامة في سنة ١٩٦٥ مع مجموعة دولية من الخبراء في مختلف المناهج^(٢) لإعداد كتيب منهجى عن تقويم المقدرة الإدارية في التنمية . والأمل كبير في أن يوفر هذا المشروع إرشادات لتقدير إمكان نجاح خطة معينة بمبدلات إدارية ، وكذلك التعرف على أصح مجالات الاستئثار ، حتى يمكن تنمية القدرات المطلوبة لتنفيذ الخطة .

وهناك ثانياً حاجة إلى إبراز عنصر النمو العضوى للطاقة الإدارية . فالمقدرة الإدارية للحكومة ليست شيئاً ساكناً يقتضى أن يعدل حجم برامج التنمية وفقاً له ، ولكنها تتأثر بعوامل كثيرة ، من بينها

(١) انظر وثيقة الأمم المتحدة (ST/SG/AC.6/L.9, 1967) بعنوان الإدارة العامة لأى هدف ؟ بقلم « ألبرت واترسون » مثالا على وجهة النظر هذه .
(٢) المجموعة الدولية لدراسات التخطيط القوى (interplan) .

مايبدل من جهد مباشر في تحسينها . ومن المنطقي أن تستلزم الاستراتيجية السليمة للتنمية ، التوسع المخطط في القدرة الإدارية باعتبار ذلك جزءاً متكاملًا من عملية التخطيط . وينبغي على المخططين أن يدركوا أن تنفيذ الخطة يعتمد على الجهود الواعية لتطوير المؤسسات والأفراد والعمليات ، وغيرها من العناصر الأخرى التي تدخل في تشكيل المنظمات التي يطلب إليها تحقيق النتائج . ويجب أن ينظر إلى تخطيط التنمية على أنه يشمل عملاً يقصد به إحداث التغيير والنمو في القدرة الإدارية للحكومة أو المؤسسات الأخرى ، التي يتظر أن تنهض بعمليات التنمية . لذا أنشأ قسم الإدارة العامة^(١) في سنة ١٩٦٦ فرعاً لإدارة التنمية ، لدراسة مشكلات التغيير والنمو هذه ، كما أعاد تشكيل برامج الفروع الأخرى في القسم^(٢) وسار بالعمل خطوات ، على المستوى الإقليمي والمستوى اللإقليمي ، لدراسة النواحي الإدارية في تخطيط التنمية . كما عقد عدداً من حلقات البحث الإقليمية واللإقليمية خلال السنوات الأخيرة ، وينهض الآن أيضاً بإعداد دراسة مقارنة للموضوع .

وهناك ثالثاً حاجة إلى مدخل شامل لمشكلات الإدارة العامة ، وقد يبدو من المتناقضات أن أحد الفروض البارزة ، التي تخرج من تجربة العقد السابع هو أن التحسين في التنظيمات الكبيرة كثيراً ما يتغلب على القصور في الأنظمة التابعة وإن لم يحز لإغفال قائمة بناء منظمات صغيرة ممتازة في ظروف معينة . لذا استمر قسم الإدارة العامة ، من ناحية في القيام بعمله المحدد في التحسين الإداري في مجال إدارة الأفراد وفي التنظيم وطرق العمل وفي الحكم المحلي ، وفي تدعيم عمله عن إدارة المؤسسات العامة ، والإسراع به ، وبدأ نشاطاً جديداً في إدارة مشروعات وبرامج مقررّة للتنمية من ناحية في حين يحاول من ناحية أخرى أن يربط مثل هذا العمل المحدد قدر الإمكان بالإدارة الحكومية الشاملة . وهو يعتقد اعتقاداً راسخاً أن العمل في الإدارة العامة لا ينبغي عزله عن أعمال التنمية الأخرى (اقتصادية أو اجتماعية) . ومن المهم تفهم العلاقات المتبادلة والروابط المتعددة بين نظام الإدارة العامة والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المترابطة . وعلى ذلك فبينما تستمر معاهد الإدارة العامة والأنشطة التدريبية في تشكيل الجزء الأكبر من البرنامج فإن هناك جهلاً مدركاً للربط بين برامج الإصلاح والتحسين الإداري . وبالمثل قد يكون من الصعب وربما من المستحيل أحياناً أن يتخذ إصلاح في الخطة المدنية بنجاح دون إجراء إصلاح إداري شامل . كما يركز أيضاً على العلاقة الترابطية بين إدارة الأفراد والتنظيم وطرق العمل . ومن المهم أن ينظر لكليهما كأجزاء متكاملة في تشكيل القدرة الإدارية الشاملة للحكومة . ويعتقد

(١) نحب أن نوضح - حتى لا يحدث لبس - أن هذا البحث رغم ما حدث من تغيير في المسميات لا يشير إلا إلى قسم الإدارة العامة .

(٢) الفروع الثلاثة الأخرى التي يضمها قسم الإدارة العامة هي إدارة الأفراد ، التنظيم وطرق العمل ، الإدارة المحلية

القسم بالإضافة إلى ذلك أنه لا بد من الربط الوثيق بين عمل الإدارة العامة وإدارة وظائف التنمية الكبرى ،
التي يستند إليها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويحتاج الأمر في الواقع إلى فهم
أوثق للعلاقة بين نظام الادارة العامة والعناصر المختلفة في النظم الاقتصادية والاجتماعية . ونظراً لتزايد
الرباط والعلاقات بين هذه الأنظمة فإنه من الضروري اتباع مدخل مشترك إلى مشكلات التنمية .

وقد عقد السكرتير العام للأمم المتحدة في يناير سنة ١٩٦٧ اجتماعاً للخبراء من بلاد المناطق الأربع
الكبرى في العالم ، يمثلون تنوعاً واسعاً في الأنظمة والتقاليد الإدارية ، لمراجعة برنامج الأمم المتحدة
في الإدارة العامة ، ولإقتراح اتجاهات جديدة لنشاطه المستقبل ، وذلك بهدف دراسة الحاجة إلى مدخل
جديد يوجه الإدارة العامة في المجرى الرئيسي للتنمية . وقد أكد الاجتماع دور الإدارة الفعالة باعتبارها
« العنصر الخامس » . في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما لاحظ المشاركون فيه أن التنمية لا تشمل
التغير الاجتماعي والاقتصادي فحسب ، ولكنها تتضمن تحول مجتمعات بأكملها ، لذا ينبغي أن ننظر
إلى الادارة العامة على أنها أداة لا غنى عنها في إدارة وتنفيذ عملية التحول هذه^(١) . وقد عبر المجتمعون
عن وجهة نظر تقول بأنه ينبغي أن تحتل الادارة العامة في عقد التنمية الثاني مكاناً من الأولوية باعتبارها
منهجاً مؤثراً يفوق ما احتلته في العقد الأول . وقد أيد الاجتماع بصفة عامة برنامج القسم الحالي والمقترح
وقدم عدداً من المقترحات المهمة فيما يتعلق بالمشروعات والأولويات . كما أوصى بضرورة زيادة الموارد
المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة في الادارة العامة ، ويشمل إنشاء وحدات للإدارة العامة في اللجان الاقتصادية
الإقليمية الثلاث في إفريقيا، وآسيا، والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . كما أوصى بضرورة مراجعة
البرنامج كل أربع سنوات في اجتماع للخبراء يقدمون تقريراً ينظره المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢)

ثم نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير اجتماع الخبراء في مايو سنة ١٩٦٧ واتخذ القرار رقم
١١٩٩ (الدورة ٤٢) الذي أشاد بالتقرير كمساهمة قيمة في زيادة تطوير البرنامج ، كما أيد بعض
التوصيات الكبرى للاجتماع ، وقرر أن يضع الإدارة العامة في مكانها الملائم عند التخطيط لعقد التنمية
الثاني ، وأن يطلب إلى الأمم المتحدة متعاونة مع الهيئات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المختصة
أن تعد أمدداً وبرامج في الادارة العامة أكثر تحديداً للعقد الثامن . وقد بدأ العمل وشيكاً في إعداد
مشكلات الادارة العامة الكبرى وبرامجها للعقد الثامن ، ومن ثم فليس من المستطاع الآن تحديد موقف
الأمم المتحدة منه .

(١) وثيقة رقم E/4296 (تقرير اجتماع الخبراء) ص ٤ - ٥

(٢) المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢ .

مشكلات الإدارة العامة الكبرى في العقد الثامن :

قد يكون من المفيد أن أشير باختصار إلى ما يبدو لي أنه بعض المشكلات الكبرى في الإدارة العامة التي سوف تواجهها الدول النامية في العقد الثامن ويحسن تأكيد أن أي تنبؤ بما يمكن أن يحدث في العشر السنوات أو الاثنى عشرة سنة القادمة يحتمل ألا يزيد على كونه افتراضاً لا يستند إلا على ما حدث من قبل أو خطط له في السنوات الأخيرة . وفوق ذلك فإن المشكلات التي نذكرها قصد بها التوضيح ، ولم نحاول فيها أن تكون شاملة لجميع الجوانب . كما أنني لم أقصد تكرار النقاط التي ذكرت من قبل .

ومن المهم أن نلاحظ ابتداء أن الإدارة العامة سوف تستمر في التغير خلال العقد الثامن ، وسوف تغتير بمعدل سريع التزايد ، وفي إطار بيئة متزايدة الاضطراب تتميز بالتعدد وعدم الوثوق . وحتى يستطيع رجل الإدارة العامة أن يجابه التغيرات التي تؤثر في عمله بحاجة بناءة لا بد أن تتوفر له القدرة على تفهم أسباب هذه التغيرات ، وطبيعتها ، واتجاهها ، وضخامتها ، وديناميكية العلاقة بين منظمتها والبيئة التي تحيط بها . وإذا أريد الإسراع بالتنمية فسوف يكون من اللازم أن تتوفر لأغلب حكومات الدول النامية المقدرة على التأثير لأقصى درجة ممكنة في عمليات التغير واتجاهها وعلى الاستجابة الإيجابية لها . ويعتبر ظهور مجموعة المنظمات المتعددة وزايد أهميتها (بالمقارنة مع المنظمات المفردة)^(١) أحد التغيرات ذات المغزى التي تحدث في كثير من الدول والتي ينتظر أن تبرز في كثير من الدول النامية في العقد الثامن . ومن بين الموضوعات التي يجدر أن نتعرض لها الدراسة الشاملة في السنوات القادمة موضوع التنظيم لإحداث التغير ، وكذلك مجموعات المنظمات المتعددة .

والتقدم الكبير الذي أحرزه العلم والتكنولوجيا من الأسباب الرئيسية لهذه التغيرات السريعة والدوامية ، ومع أن مثل هذا التقدم يفتح الأبواب لإمكانيات جديدة وعظيمة فإنه يخلق مشكلات صعبة ومعقدة . وعلى الدول النامية ، حتى تستطيع أن تضيق من القفحة بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجياً ، أن لا تكتفي بالإسراع في تطبيق تكنولوجيا الطاقة ، المستخدمة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على اقتصادها بأقصى ما يتيح لها مواردها ، بل عليها أيضاً أن تستخدم تكنولوجيا الطاقة الذرية ، وكذلك تكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات . ومن واجبها أيضاً أن ترقى بتعليم العلوم وتنظيم إجراء البحوث العلمية التكنولوجية وأن ترمم وتنفذ سياسة علمية تعمل على تيسير التنمية والإسراع في خطواتها ، وكذلك تستفيد أقصى الاستفادة من أوساط الاتصالات الجديدة في الأغراض الإدارية

(١) للمقارنة بين السمات البارزة في منتصف العقد الرابع ومنتصف السبعين نشير إلى ما كتبه إيريك تريست « التحدي في الثلاثين سنة القادمة » . وجهة نظر اجتماعية نفسية . نشرة معهد تخطيط المدن في كندا أو تشاريو (كندا) يونيو ١٩٦٨ .

والتعليمية . وكل هذه الواجبات تثير مشكلات إدارية بعضها لم يكن موجوداً من قبل أو لم يكن مرقياً بصورة محسوسة ، ويحدث تغيرات ذات دلالة خاصة على تنظيم الخدمة المدنية . ولما كانت التنمية الاقتصادية تتضمن تطبيق العلم والتكنولوجيا الحديثة على الإنتاج ، ولما كان دور الحكومة في التنمية اتخذاً في الاتساع ، فإن العدد الذى تطلبه الخدمة المدنية من المعلمين والتكنولوجيين سوف يأخذ في الزيادة . ولذلك لم يعد تشكيل الخدمة المدنية على النسق التقليدى ، الذى يتكون في الأغلب من الإداريين العاميين ، ملائماً في جميع الأحوال للاستفادة القصوى من القنيين . كما تزايدت أيضاً أهمية موضوعات الاجتذاب والمكانة والمستقبل الوظيفي للأفراد العلميين ، والقنيين أيضاً ، وسوف تثير مشكلات خطيرة أمام الدول النامية في العقد الثامن . لذا تهتم هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو كلتاهما بهذه الوسائل . فالهيئة تنظر إليها من ناحية الخدمة المدنية والمنظمة تنظر إليها من ناحية السياسة العلمية . ويجرى قسم الإدارة العامة دراسة حول هذا الموضوع ، كما تعاون مع اليونسكو في التخطيط لعقد حلقة بحث بين الأقاليم في الاتحاد السوفيتي (١٩٦٩) ، ويأمل أن تؤدي مناقشات الحلقة - من بين ما تؤدي إليه - إلى توضيح نوع المشكلات الإدارية الكبرى التي يجدر أن تنال عناية خاصة خلال العقد الثامن .

وتؤدي التغيرات العلمية والتكنولوجية أيضاً إلى تغيرات أخرى في الخدمة المدنية . وحتى يمكن معالجة هذه التغيرات ، وكذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة - سوف تكون هناك حاجة إلى فئة أرقى نوعاً من الإداريين ، يكلفون باتخاذ القرارات في مشكلات أعقد كثيراً مما تعرض له سابقون^(١) . وقد لوحظ حجم مثل هذا التغير وأثره على عمل كبار الإداريين عند التخطيط لحلقة دراسية لتطوير المديرين في الخدمة المدنية عقدتها الأمم المتحدة للدول النامية من مختلف مناطق العالم في سنة ١٩٦٨ . فبحثت الحلقة الدور المتغير الذى يهض به كبار الإداريين . ودرست مسألة تأثير نظم الخدمة المدنية القومية على تنمية القادة . كما تعرفت على احتياجاتهم من التنمية ، والترتيبات الرسمية لتوفير هذه الحاجات ، والطرق والأساليب الفنية للتدريب في هذا المستوى وتكوين البرنامج . وكانت هذه الحلقة هي الخطوة الأولى في جهود القسم لإثارة اهتمام الدول النامية لبدء برامج تنمية كبار الإداريين وتدعيمها . ويلخص تقرير الحلقة مداولاتها وتوصياتها بما في ذلك الخطوط العملية المرشدة التي تساعد على إعداد برامج قومية ماثلة .

ومع أن ظروف التغيير تؤثر بصفة خاصة على المستوى الأعلى من التشكيل الإداري فإن المستويات

(١) وعلى الجملة فإن المستوى التعليمي لموظفي الخدمة المدنية سوف يكون أعلى في العقد الثامن ، كما سوف يزيد عدد العاملين في المكاتب بالنسبة للعاملين في الميدان .

الأخرى في هذا التشكيل تتأثر كذلك . ولذا السبب يشمل برنامج القسم خططاً للبحوث في مجالات القيادة والابتكار والتحفيز ، بغرض مساعدة الدول في التعرف على أنواع أو أنماط القيادة والسلوك الإدارى ، التى يمكن أن يزيد من الفاعلية في إدخال التغيير ، ووسيلة إدخال الأساليب الفنية التى تساعد على التوصل إلى مثل هذا السلوك في النظام الإدارى .

وقد أدخل التقدم العلمى السريع والابتكارات التكنولوجية تغيرات متميزة في أساليب الإدارة ، مما أتاح للإداريين أدوات جديدة لمعالجة المشكلات المعقدة . وتندرج هذه الأساليب تحت مسميات عامة مثل : موازنة البرامج ، وتحليل الأنظمة ، وبحوث العمليات ، وهندسة الأنظمة ، ونظم المعلومات ، واقتصاديات الإدارة والأساليب الكمية ، ومعالجة البيانات ، ونظم المعلومات ، والعلاقات الإنسانية ، وتطوير الأفراد ، وغيرها كثير . وكلها أمثلة تبين العدد الكبير من الأساليب الفنية التى يمكن أن يستخدمها المديرون . وهناك تطورات ترتبط بهذه الأساليب ارتباطاً وثيقاً ، في تكنولوجيا الإلكترونيات والاتصالات والحاسب الإلكتروني من ناحية ، وفي الرياضة والاقتصاديات والعلوم السلوكية من ناحية أخرى ، تصاف باستمرار إلى هذه المجموعة الضخمة من تكتيكات الإدارة . ومع أن عدداً كبيراً من هذه الأساليب قد استخدم في الإدارة العامة وإدارة الأعمال فإن ذلك لا يعتبر إلا بداية أولى ، سواء من حيث تحديد الطاقة الكلية لاستخداماتها في تنفيذ الأعمال العامة أو في التعرف على آثار استخدامها في الإدارة العامة . وسوف تشكل هذه الموضوعات في رأيي تحدياً كبيراً في العقد الثامن . كما قد يفتح التطبيق الحكيم لتكتيكات الإدارة مدخلاً متميزاً في استخدام الإدارة العامة من أجل التنمية القومية . وحتى يمكن الشروع في الأعمال التحضيرية لهذا الموضوع المهم خططت الأمم المتحدة لعقد حلقة دراسية عن تطبيق تكتيكات الإدارة الحديثة في الإدارة العامة من أجل التنمية عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ١٩٧٠ حيث ناقشت الدراسة التى أجريت والانتجاءات الكبرى في الإدارة التنفيذية والأنواع المتميزة من أساليب الإدارة ، كما خلقت تفهما للعوامل البيئية التى تؤثر على إدخال هذه الأساليب بصفة عامة وفي أنشطة معينة بصفة خاصة . واهتمت أيضاً بالظروف التنظيمية والإدارية الملائمة لإدخال واستخدام الأساليب الفنية الحديثة في الإدارة وآثارها ، وتضمن ذلك متطلبات التدريب عليها .

ودون الدخول في تفاصيل عن أساليب الإدارة الحديثة فإننى أود أن أفرد الحديث عن نقط قليلة أرى أنها تعطى هذه الأساليب أهمية خاصة في تطبيقها على الإدارة العامة . فهذه الأساليب تتميز بأصالتها العلمية ومنهجيتها وهما صفتان لا غنى عنهما لتوفير المتطعية في اتخاذ القرارات ، كما أن معظم هذه الأساليب موجهة إلى حل المشكلات . ودون إغفال الصيغة الشائعة في استخدام أساليب الإدارة الحديثة ، فإن التركيز هنا ليس على الأساليب لذاتها ، مع التسليم بأن الإنسان قد يتأثر بسرعة بمثل

هذه الاختراعات الفنية . ومن المزايا الكبرى لهذه الأساليب إبراز أهمية المشكلة التي يراد حلها في ضوء أهداف وأغراض المنظمة ، وفي هذا يأخذ معظمها باستخدام مدخل مشترك بين المناهج في البحث عن الحلول . واستخدام تحليل الأنظمة بما يتضمنه من المدخل المشترك بين المناهج يعتبر من السمات الشائعة في معظم هذه الأساليب . ويمكن توضيح تطبيق مدخل التنسيق في مجال الأعمال العامة على أحسن نحو بما أصبح يعرفه « بنسق التخطيط والبرمجة والميزانية » ، وهو مدخل يجمع بين الأهداف والوسائل ، من أجل تنسيق وتسلسل الجهود التي تبذل لتنفيذ البرنامج جميعه ، والتوصل إلى الأهداف الموضوعة . ويحاول هذا الأسلوب أن يسد الثغرة بين التخطيط والتنفيذ . وقد يسرت تكنولوجيا المعلومات استخدام أغلب هذه الأساليب . كما أن أجهزة معالجة البيانات ذات الأغراض المتعددة مكنت من تحليل وتخزين واستعادة المعلومات . وقد مكن استخدام الحاسب الإلكتروني من معالجة عدد من المتغيرات لم يكن ميسوراً دون استخدامه . وكما خلقت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى دراسة تلقى المعلومات التي تستخدم في الإدارة ودراسة طرق انتقاها .

ونظراً للتعدد والرباط بين مختلف العوامل الإدارية في العقد الثامن فسوف تكون هناك حاجة أكبر لانتهاج مدخل شامل إلى المشكلات الإدارية الكبرى . وبينما توجد بعض المزايا للمدخل الجزئي لمشكلات إدارية معينة ، سوف يستمر في القيام بدور مهم ، فإن هناك أسباباً عديدة تظهر الحاجة إلى إجراءات شاملة للإصلاح . وقد نحتاج إلى برامج الإصلاح الإداري الشامل في برمجة الإصلاحات الإدارية استجابة إلى تغيرات بيئية أساسية . ولكن مثل هذه البرامج تتجاوز الإصلاح التقليدي للخدمة المدنية أو التحسينات المعتادة عن طريق عمليات التنظيم وتبسيط الإجراءات . وهي تحاول أن تربط بين الإصلاح الإداري والموضوعات الأوسع عن التنظيم والإدارة عموماً . ويمكن أن تقدم برامج الإصلاح الشامل هذه مبادئ مشتركة وإطارات ، تحل في داخلها المشكلات العاجلة بأسلوب خاص . وقد يؤدي استخدام المدخل الجزئي للمشكلات الإدارية أحياناً إلى عدم التناسق ، وربما التعارض ، في النظام الإداري . ويمكن تجنب هذه الأخطار بالأخذ ببرامج الإصلاح الإداري الشامل . ومثل هذه البرامج تيسر تعميم النتائج التي يتوصل إليها في تنظيمات معينة ومواقف إدارية معينة وتشير كل هذه العوامل إلى الحاجة إلى التوسع في استخدام برامج الإصلاح الإداري الشامل في المستقبل . والواقع أن عدداً من الدول النامية قد استثمرت من قبل حاجتها إلى برامج كبرى أو شاملة للإصلاح الإداري ، لمقاومة التحديات التي يخلفها الدور المتزايد الذي تنهض به الدولة ، والتغيرات البيئية ، أو بسبب تطبيق أساليب إدارية جديدة ، بأمل زيادة الإنتاجية والفاعلية الإدارية . وقد ساعدت الأمم المتحدة عدداً من البلاد في تقويم حاجتها إلى الإصلاحات الإدارية الكبرى ، وينهض فعلاً عدد قليل من هذه الدول بمثل هذه العمليات . وتقدم الأمم المتحدة في الوقت الحالي مساعداتها إلى عديد من الدول في هذا المجال ،

من بينها إيران ، حيث وضع مشروع لمساعدة الحكومة في تنفيذ خطة إصلاح شامل للخدمة المدنية . وكذلك يجرى قسم الإدارة العامة استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات ، وحلقات البحث ، دراسة مقارنة بما يبذل من جهود في عمليات الإصلاح الإدارى الكبرى . وتشير الخبرة التى اكتسبت فى الماضى إلى الحاجة إلى التوسع فى استخدام مدخل الإصلاح الإدارى الشامل . والأفضل أن يكون ذلك جزءاً عضوياً من عمليات التخطيط القوى ، بحيث تخلق المقدرة الإدارية المطلوبة للهوض بعمليات التنمية . ومن بين العوامل الاجتماعية والسياسية المثيرة التى يتوقع حدوثها ، فى كثير من الدول فى العقد الثامن زيادة اتساع الفجوات بين آمال الشعوب وما يتحقق منها ، وبين الفنى والفقير ، وبين المتعلم والأبى أو نصف المتعلم . ومن الإجراءات التى يتطلبها سد مثل هذه الفجوات والتخفيف من آثارها ، توفير مزيد من البيانات المتاحة للشعب ، ومسامحته فى عمليات اتخاذ القرارات ، وإدارة الأنشطة التى تهمه بصفة خاصة . والواقع أن المشاركة يمكن أن تكون إحدى الوسائل لتحسين الفاعلية الإدارية . ولن يقتصر البحث عن أشكال المشاركة الأكثر فاعلية على الحكومات فى جميع المستويات وفى كل مجال ذى أهمية للخدمات المباشرة ، بل سوف تشارك فيه أيضاً المؤسسات الاقتصادية . ويمكن للأمم المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المتخصصة ، أن تساعد فى هذا البحث بجمع المعلومات عن الموضوع وتحليلها وتسهيل تبادلها .

سوف يكون النمو السكانى عاملاً مهماً آخر فى العقد الثامن كما ستكون الإدارة الفعالة للسياسات والبرامج التى تتصل بالنمو السكانى وتنظيم الأسرة من المشكلات الكبرى لعدد متزايد من الحكومات فى العقد التالى . لذلك يجرى قسم السكان بحثاً لترتيب المعلومات عن التجربة فى هذا المجال لتحسين إدارة هذه البرامج . وترتبط مشكلة النمو الحضري بمشكلات النمو السكانى ارتباطاً وثيقاً ، وسوف يحدث الاستمرار فى الانتقال إلى المدن فى العقد الثامن وضغوطاً متزايدة على الإدارة الحضرية لتوفير خدمات أكثر وأرقى لأعداد أكبر من البشر ، فى ظروف يغلب عليها عدم الاستقرار الاجتماعى . ويحتاج الأمر إلى تطوير التنظيمات الرسمية على المستوى القومى للمساعدة فى تشكيل السياسات والإجراءات التى يتطلبها التطور الحضري السليم . كما يحتاج إلى تدعيم التغيرات الضرورية فى التنظيم والتوظيف والتمويل بالنسبة لوحدات الحكومة الإقليمية والمحلية فى المناطق الحضرية . وسوف يصدر القسم فى وقت قريب ، كخطوة أولى لتوفير الإرشادات التى تستند إلى تحليل التجربة المقارنة فى هذا المجال ، نشرة علمية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة فى نيويورك عن الجوانب الإدارية فى الانتقال إلى الحضر وتشمل الدراسات التى خطط لها فى هذا المجال دراسة عن تشكيل الحكومة المحلية . وسوف تساعد هذه الدراسات القسم كذلك فى تقديم مساندة ملموسة إلى العدد المتزايد من مشروعات التعاون الفنى فى الإدارة البلدية ، ويشمل ذلك مشروعاً فى فنزويلا يميل من الاعتراف بالخاص ، وبالإضافة إلى

الإدارة المحلية فإنه من المنتظر أن يحتل التطوير الإقليمي مكاناً في العقد الثامن ، ولذا السبب بدأت دراسة عن الجوانب الإدارية في التنمية الإقليمية .

ويمكن أن يقال ، بإنصاف ، إنه لم تبذل في العقد السابع عناية كافية بالعوامل البيئية في دراسة مشكلات الإدارة العامة في الدول النامية ، أو في مشروعات المعونة الفنية للدول النامية . فقد كانت هذه الدراسات تركز في أغلب الأحوال إما على تجربة الدول المتقدمة أو على نموذج عام للدول النامية (قبل طور التصنيع) ، على عكس نماذج الدول المتقدمة (الصناعية) أو المتقدمة جداً (التي تعدت طور الصناعة) والحقيقة أن هناك أنواعاً عديدة للدول النامية ومراحل كثيرة للنمو ، وليس هناك نموذج واحد يمكن أن يشمل جميع الحالات . ولذا سوف تظهر في العقد الثامن الحاجة المتزايدة إلى البحوث للتعرف على الظروف الواقعية والسمات التي تتميز بها كل دولة حتى يمكن وضع برامج التعاون الفني في إطار البيئة ، إذ أن المزايا التي تستمد من مشروعات المعونة تتوقف على مدى التركيز بشكل واقعي على مشكلات بعضها ، تخلفها الظروف والعوامل البيئية في الدولة أو المنطقة ، بحيث تقدم حلولاً لها تتضمن وتعي الموارد المحلية الفردية والرسمية . وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي خلال العقد التالي على مثل هذه المشروعات في أي برنامج للتعاون الفني .

والحجم من بين العوامل التي تفرق بين الدول النامية ، سواء كان ذلك على الصعيد السكاني أو المساحة . إذ حصل عدد كبير من الدول الصغيرة في السنوات الأخيرة على الاستقلال ، ويتنظر أن يحصل عليه كذلك عدد أكبر من الدول في السنين القادمة . وبينما يكون لصغر الحجم بعض المزايا فإن الدول الصغيرة تواجه مشكلات غير عادية في الإدارة العامة يمكن إرجاعها إلى حجمها . فإن الأنظمة التي يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة للدول الكبيرة والمتوسطة الحجم يجب أن يعاد فحصها للتأكد من مدى سلامة تطبيقها على الدول الصغيرة . كما أن فهم مشكلات الدول الصغيرة وإبتكار الحلول السليمة هذه المشكلات موضوع كبير يجدر أن يحظى بالدراسة في العقد الثامن . لذا أخذ قسم الإدارة العامة في تحليل المشكلات الإدارية المتميزة للدول والأقاليم الصغيرة ، بأمل أن يحدث ذلك تحسناً في مستوى برامج المعونة الفنية التي تقدم إليها .

ويتنظر أن يكسب التعاون والتكامل بين دول الإقليم ، وهو اتجاه ظهر في العقد السابع دفعة جديدة في العقد الثامن . ويظهر هذا الاتجاه في تزايد عدد المؤسسات التي يشارك فيها عدد من الدول من مناطق مختلفة . وهي مؤسسات تقدم خدمات مشتركة لدولتين أو أكثر لتنمية أسواق مشتركة أو لتنسيق السياسات الاقتصادية ، والتكامل في تخطيط التنمية ، وللاضطلاع بمشروعات مشتركة مثل المؤسسات العامة التي تشارك فيها أكثر من دولة ، وكذلك مثل مؤسسات تنمية الأنهار وكلها تدل على هذا الاتجاه المهم . ويتنظر أن ينتج عن الأداء الناجح لمثل هذه المؤسسات المتعددة الجنسية تدعيم

هذا الاتجاه وزيادة الدافع على المطالبة بفرص إضافية للتعاون والعمل المشترك في هذا المجال . إلا أنه يلاحظ أنه بينما تفتح هذه المؤسسات المتعددة الجنسية فرصاً جديدة فإنها أيضاً تثير مشكلات إدارية جديدة وتؤدي إلى التوتر ، وعلى هذا يبدو أن طرق تنظيم وإدارة المؤسسات المتعددة الجنسية وطرق إدارتها أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة . ويعتبر هذا الشكل من التعاون الدولي أحد الأساليب لحل بعض المشكلات الرئيسية للدول الصغيرة .

وعن التدخل الجزئي في الإدارة فإنه يبدو لي أن نمطين من المشروعات (من بين الكثير) سوف يلعبان دوراً مهماً في العقد الثامن . أحدهما هو إدارة المؤسسات العامة ، وهذا جزء مستمر من برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة^(١) . وقد تميز العقد السابع بانتشار ملحوظ للمؤسسات العامة في الدول النامية ، بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية . والموضوع الذي يثار في جدول أعمال كثير من الحكومات والذي ينتظر أن يستأثر باهتمام أكبر في العقد الثامن ليس هو مناقشة الإبقاء على المؤسسات العامة ، بقدر ما هو الاهتمام بكيفية تحسين الأداء فيما أنشئ منها . ونظراً لقيام عدد كبير من المؤسسات العامة فإن نجاح جهود التنمية سوف يعتمد كثيراً على مستوى أدائها . ومن الطبيعي إذن أن يتحول الاهتمام باستمرار نحو ما يمكن عمله لتحسين الأداء في المؤسسات العامة العاملة . والمتنظر أن يكون هذا الاتجاه أكثر بروزاً في عقد التنمية التالي . ويجرى قسم الإدارة العامة دراسة كبرى ، وقد بدأ عدداً كبيراً من مشروعات التعاون الفني في هذا المجال : منها مشروع بمول من الاعناده الخاص ، ولا يعدو هذا أن يكون بداية اتجاه واضح من قبل . وحتى يمكن الاستجابة بفاعلية إلى الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة إلى فهم أفضل للعوامل التي تؤثر في أداء المؤسسات العامة في الدول النامية ، بل إنه يتطلب أيضاً طرقاً أكثر فاعلية في تقديم المساعدة وتعاون أكبر بين الهيئات .

والنوع الآخر هو إدارة وتنفيذ وظائف مفردة من وظائف التنمية . وسوف يزيد قسم الإدارة العامة من الاهتمام بالمشكلات الإدارية العامة في وظائف الحكومة المتخصصة . ومع إدراك أن إدارة وظيفة مفردة من وظائف التنمية أو إدارة قطاع يعتبر أمراً سهلاً به الهيئة المشغولة عن النواحي التخصصية لهذه

(١) الواقع أن الأمم المتحدة كانت أول المنظمات الدولية التي عملت في هذا الميدان . فقد عقدت أول حلقة دراسية عن هذا الموضوع سنة ١٩٥٤ . وكان تقرير هذه اللجنة (نشرة الأمم المتحدة 1954/ST/TAA/M/7) ذا فائدة كبيرة للحكومات . ثم عقدت حلقة دراسية أخرى سنة ١٩٥٩ ونشر تقريرها تحت رقم 1960/ST/TAO/M/15 . وعقدت حلقة ثالثة في جنيف سنة ١٩٦٦ ونشر تقريرها رقم 1967/ST/TAO/M/35 . انظر أيضاً مطبوعات الأمم المتحدة : « تنظيم وإدارة المؤسسات العامة » رقم 1967/ST/TAO/M/36 و « دور المؤسسات العامة في وضع وتنفيذ خطط التنمية في دول الاقتصاد الموجه مركزياً » رقم 1967/ST/TAO/M/37

الوظيفة أو القطاع ، إلا أن الأمم المتحدة تعمل في هذا المجال بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمكاتب المتخصصة . ومن أمثلة ذلك أن قسم الإدارة العامة قد أتم من قبل دراسات عن النواحي الإدارية في تنمية المجتمع والخدمات الاجتماعية ، وعن التحول إلى المدن بالتعاون مع المكاتب المتخصصة ، وتعاون أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة في دراسة النواحي الإدارية في الإصلاح الزراعي ، ومع منظمة الصحة العالمية في دراسة إدارة الخدمات الصحية . كما طلبت مكاتب ومنظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة التعاون مع قسم الإدارة العامة في القيام بدراسات إدارية مقارنة على نطاق دولي في مجالات تخصصها . وحتى يستطيع القسم أن يرسم أسلوب التعاون ويصل إلى الدرجة المطلوبة من الاتساق في المصطلحات والتبويب المستخدم في هذه الدراسات فإنه يجري في الوقت الحالى دراسة عن العناصر المشتركة في الدراسات المقارنة في إدارة وظائف التنمية الكبرى من حيث المحتوى والمنهج .

وهناك مشكلات أخرى كثيرة لم أتعرض لها ، أو اكتفيت فيها بإشارة عابرة . ومن بين هذه المشكلات أحب أن أئوه بالتنمية الزراعية والبطالة المستديمة . فإن ما حدث من تقدم تكنولوجي مفاجئ يثير الأمل الكبير في الارتفاع بالإنتاج الزراعي . ولعله من الضروري حتى يمكن استغلال هذا التقدم استغلالاً كاملاً إدخال إصلاحات كبرى وتغييرت أساسية في إدارة التنمية الزراعية بهدف الارتفاع بالإنتاجية في هذا القطاع البالغ الأهمية .

وقد أصبحت النظرة إلى البطالة ، ولا سيما البطالة المستديمة ، تشعر بأنها مشكلة تندر بالخطر في كثير من الدول . إذ يوجد حتى في الدول المتقدمة جداً مجموعة من الأفراد في تعطل دائم ، يعانون منه ، إما لسبب القصور في التعليم أو لأسباب أخرى اقتصادية أو اجتماعية . ولعل أسلوب مواجهة هذه المشكلة ، والخطوات الإدارية التي ينبغي أن تتخذ لتأييد الجهود التي تبذل للتخفيف من حدة البطالة ثم التوصل إلى إزالتها ، أحد التحديات الهامة في العقد الثامن . وسوف يكون هذا واحداً من المجالات التي تتطلب مدخلاً متعاوناً بين مناهج الإدارة والاقتصاد والاجتماع يشترك فيه العاملون في كل منها .

وبالخلاصة أن المشكلات التي تجابهها الإدارة العامة في الدول النامية تثير تحدياً ضخماً لقادة هذه الدول . فإذا لم تتخذ إجراءات حاسمة تشمل جميع نواحي التنمية القومية فلن تكون هذه الدول قادرة على تحقيق أهداف التنمية ، وبالتالي تزيد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . على أن التغيير في العقد الثامن سوف يكون أسرع منه في أى فترة سابقة من التاريخ . والإدارة العامة أحد العوامل الحاسمة في الجهود التي تبذلها الدول النامية لمواجهة هذا التحدي ، ولا تستطيع الإدارة أن تنهض بدورها إلا إذا تولدت فيها صفات معينة . ومن المهم أن تدرك القيادة هذه الحاجة ، وتتخذ الخطوات الضرورية لبناء القدرة الإدارية التي تتناسب مع ضخامة العمل وسرعة التغيير . ومثل هذه الإدارة تحتاج إلى أن يتوفر لها على جميع مستوياتها إنجاء إنعائى مع القدرة على معالجة المشكلات المعقدة . ويتيح تطبيق

العلم والتكنولوجيا على الأعمال العامة مسالك جديدة إلى النجاح ، بشرط أن يكون النظام الإدارى قادرا على استخلاص أقصى النتائج من الموارد القومية ، باستخدام التكنولوجيا والابتكارات الحديثة . وما نحتاج إليه فى الإدارة هو القدرة على التنظيم والتنفيذ لتسخير قوى التقدم . على أن الإدارة العامة تجد أمامها فرصة ضخمة وتعرض للتحدى . وتتوقف النتيجة لدرجة كبيرة على التزام الإدارة العامة وقادتها بأهداف التنمية ، وعلى قدرتهم على تحسين المقدرة الإدارية الصالحة . ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم الجهود القومية بصورة متميزة بأن تقدم تعاونها فى المجالات الاستراتيجية التى أوضحنا بعضها فى هذا المقال . .

إدارة التنمية والإصلاح الإداري

بقلم
جيرالد كايدن

ترجمة
يوسف خلوصي

تعرض التنمية - مهما كان مفهومها - أنواعاً من القصور المعروفة والظاهرة في مجال الرؤية الطبيعية وفي التنظيم الاجتماعي . ومع أن القصور الإداري ليس أقل هذه المواقف شأنًا إلا أنه يمكن التخفيف من آثاره إذا توافرت الموارد ' مجالات أخرى . فالدول الغنية تستطيع مثلاً أن تتحمل مساوئ التعقيد في الإدارة وتبدو ذلك أكثر في مستوى أدائها من دول فقيرة تنهج نظاماً إدارياً أسلم . والأداء الإداري لا زال موضوعاً يستعصى على المقاييس الكمية والنوعية لأنه علاقة معقدة بين الأعباء الملقاة على عاتق الجهاز الإداري ، وطبيعة الموارد الإدارية المتاحة واقتناع الجماهير بالنتائج المحققة ، مع الإقلال ما أمكن من الفساد والخلل الوظيفي . وقد يكون التركيز على واحد من هذه النواحي فحسب أو قصر الاهتمام على مقدرة النظام الإداري على إشباع الحاجات الاقتصادية ، مبالغة مفضلة في تبسيط واجبات إدارة التنمية استناداً إلى قيم مادية . فالنظام الإداري هو تاج البيئة الخاصة التي يعمل فيها ، ومع أن القيم المادية قد تكون مستقرة في أسلوب الرأسمالية أو الشيوعية إلا أنه يمكن إخضاعها لقواعد

الكاتب : جيرالد كايدن

من مشاهير أساتذة العلوم السياسية والإدارة العامة ، استعانت به كثير من الجامعات في تدريسها مثل جامعة كارلتون ، وجامعة كاليفورنيا بيريكل وتدور أبحاثه في الغالب حول علم الإدارة المقارن وأجهزة الإدارة العامة وله مؤلفات عديدة في هذا المجال .

المترجم : الأستاذ يوسف خلوصي

مدير عام البحوث بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

عليا من الأخلاقيات الاجتماعية ، وهذا يؤدي بدوره إلى تناقضات ظاهرية بين أهداف السياسة المعترف بها والسلوك الإداري الفعلي . فإذا قيست الإدارة بمعايير نموذجية فلن يصل أى نوع إلى مستوى الجودة الكاملة حتى 'و قارب أعلى مستويات الإتقان في الظروف التي تحيط بها . ومن ثم فإنه يمكن الارتفاع بمستوى كل إدارة وإدخال التحسين عليها عن طريق الإصلاح .

وقد وضحت الحاجة إلى استيعاب الإصلاحات الإدارية على مر التاريخ . فقد قوض سوء الإدارة النجاح في القيادة السياسية والتكنولوجيا والأفكار الاجتماعية والتفوق الثقافي ، بينما ينهض ما أنجم في الدنيا من عجائب كشاهد ملموس على ما حققه الإنسان من تفوق إداري في أوقات مختلفة وفي ظروف متباينة . وربما كانت الثورة الليبروقراطية التي غيرت العالم منذ القرن الثامن عشر هي أحدث الإنجازات الإدارية الكبرى ، كما أن الإنسانية مقبلة على ثورة إدارية أخرى سوف تحدسها الآلة .

ورغم هذا لم تدرس الإدارة بأسلوب منطقي وعلمي إلا في مرحلة متأخرة . ولم تبرز ظاهرة الإصلاح الإداري بوضوح إلا في العقدين الأخيرين ، وهي الآن تسترعى الاهتمام المتزايد بسبب تكاثر الدول الجديدة التي لا تملك تقاليد إدارية واسعة ، وتطور المعونة الفنية الدولية في مجال الإدارة ، وكذلك الاتجاه الحالي نحو الإسراع في عمليات التغيير بكل ما يترتب عليه من آثار في التنظيم الاجتماعي والاستجابة السلوكية .

ولقد بدأ العمل في مجال إدارة التنمية - وهو مجال جديد ، بتشجيع من مجموعة الإدارة المقارنة في الجمعية الأمريكية للإدارة العامة ، التي تعمل على الإسراع ودفع عمليات النمو (باستخدام السلطات العامة غالباً) ، وتحقيق الأهداف القومية ، وتطوير برامج التنفيذ مع الاهتمام بطرق العلاج الخطية ، والحكم على قيمة الاتجاه الذي يسير فيه التغيير . وما زال مجال هذا النهج مقصوراً حتى الآن لدرجة كبيرة في الدولة الناشئة حديثاً ، على النواحي الإدارية للتنمية السياسية بمفهومها الواسع ، (وتشمل هذه الاستقلال القوي ، والتعاون الإقليمي ، وتوزيع السلطة ، واتجاه الديمقراطية ، وتوسيع الحقوق المدنية . . . إلخ) ، والتنمية الاقتصادية (وهي التي يغلب عليها التقدم المادي ولكنها تتضمن أيضاً التصنيع والانتقال إلى الحضر وتنفيذ المشروعات وتزايد استخدام القوى الميكانيكية والعمالة الكاملة) ، والتنمية الاجتماعية (وتشمل تحركاً اجتماعياً أكبر وتكافؤاً في الفرص وتشجيعاً للفنون الحرة والإنسانيات) . وإذا أغفلنا مسألة الانسجام بين مختلف برامج التنفيذ فإنه يبدو أن أغلب أهداف التنمية مرتبطة بالثقافة ونحوها بالتأكيد الكبير من القيم المثالية المرتبطة بوقت معين من التاريخ (وهو الحاضر) ، وتتأسف في أغلبها مع الأنماط الغربية التنظيمية والوظيفية التي تعتبر صلاحيتها للتنظيم في غير بيئتها محدودة . ولا يمثل هذا إلا ظلال التنمية دون جوهرها ويعني إبراز وتعديل مقدرة الإدارة في بيئة معينة على سد حاجة المطالب المتزايدة ، أو باختصار مقدرتها على معالجة الجديد من المطالب والأهداف والمشكلات والمنظمات التي يحتمل أن تتضمن اختلافات وظيفية وأدواراً متخصصة .

ومن ثم فإنه يمكن التمييز بين الدول، التي يبدو أنها تنهض بعمليات التغيير بنفسها، حيث يحدث فيها النمو تلقائياً ولا يحتاج إلى استشارة مصطنعة ، وحيث تكون القدرة على تحمل التغيير المتزايد عملية مواءمة ذاتية ، وبين تلك الدول التي يبدو أن المكونات الضرورية للتنمية الذاتية تنقصها حيث ينبغي أن يستثار التغيير من الخارج أو من خلال العمل الحكومي . وفي الدول المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التماسك الاجتماعي وفرة التسهيلات الثقافية ، فإن حكوماتها تهتم بالرقابة على الطاقة

وتوجيهها ، وتنظيم المبادأة الخاصة : والحفاظ على العمالة الكاملة ، والحيلولة دون التطرف والانحرافات ، وضمان العمل الجماعي عندما يضعف حدوث التغيير التلقائي . وبالمقابلة فإن الدول النامية تحاول إما أن تسير على غرار الدول المتقدمة من خلال تقليد مراحل نموها التاريخي تقليداً كاملاً ، أو الحصول على فوائد التحضر - أى الاستقلال والأمن وارتفاع مستوى المعيشة والحفاظة على صحة الانسان والمزيد من العمل الخادف - بينما تحافظ على أكبر قدر ممكن من ثقافتها الوطنية . وتنشط المبادأة الفردية بالخوافز ، وإعادة تشكيل القيم الاجتماعية والمؤسسات للاسراع بالمشروعات إلى نقطة الانطلاق نحو نمو ذاتي .

وهذا التمييز الدقيق - على جاذبيته - لا يمكن الحفاظ عليه في التطبيق العملي . فليس هناك عمليات نمو قائمة بذاتها مستقلة عن السلطة السياسية (مع أن حكومات كثيرة لا تعي ذلك) وليس هناك حكومة معاصرة لا تهتم بعمليات النمو . وجميع الدول تعتبر دولاً نامية ، البعض منها ينمو بخطى أسرع من الأخرى وفي اتجاهات مختلفة . ولا توجد دولة تعرف أين يصل بها المطاف وكل منها لها مشكلات تنمية متميزة . والمسألة المامة هي الثغرة القائمة بين الدول السريعة والبطيئة على مسار التطور . واحتمال اتساع هذه الثغرة وارتداد بعض الدول بطيئة النمو عن طريق التطور ، (ومن حيث دخل الفرد . وثراكم رأس المال ، والتحرك الاجتماعي ، ومتوسط العمر ، والمشاركة السياسية .

ولا شك أن هذا الفرق يلقي الضوء على أهم محددات التنمية . وهي : وفرة الموارد الطبيعية السهلة الاستغلال ، والاستقرار الاجتماعي ، والطاقة الاستثمارية ، والدوافع الثقافية والعمالة المنتجة ، وسائر السلطة ، وغلبة عوامل التغيير ، ولكن هناك أيضاً اتجاهات غير سليم يثير الارتباك في الموضوع بإدخال كل أنواع النظريات والإيضاحات للدخيلة والتي لا ترقى في أحسن الظروف عن الافتراضات ، بل قد تكون «خرافة» . ويمكن أن نذكر من بين ذلك الافتراض بأن الدول الغنية تتميز في إدارتها عن الدول الفقيرة . وأكثر من ذلك أنه إذا انتهجت الدول الفقيرة نمط الإدارة الذي تأخذ به الدول الغنية فإنه يمكن تضيق الفجوة بينهما . ويستند تبرير مثل هذا الاعتقاد إلى كل ما لوحظ من عيوب الإدارة في الدول الفقيرة أو النامية .

والقصود واضح في هذا المخل . إذ أنه يمكن التعرف "على النفس هذا القصور في كل الأنظمة الإدارية ، فهو ليس قاصراً على الدول الفقيرة فحسب . كما لا يتطابق السلوك الفعلي مع الأنماط المقترحة في جميع الأوقات والأماكن والأنظمة الإدارية . فالأساليب والأنماط الإدارية التي تناسب

بيئة معينة لا لمح لبيئة أخرى . وهناك ميل للحكم على الإدارة في الدول الفقيرة دون الاستناد إلى المعايير التي تسود فعلاً في الدول الغنية ، ولكن وفقاً لمعايير مثالية تقصر عن الاهتمام بالنسب بالفرق في الواجبات وعدم الاستقرار النسبي في المؤسسات الإدارية وفي بيئة الإدارة . إلا أنه ينبغي أن يكون المعيار الحقيقي هو ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف بالذات بمعنى أن يكون الحكم على إتمام العمل في ظروف الإمكانات الإدارية المتاحة . إذ أن الدول الغنية بمدلول تعريفها تتمتع بمزايا استثنائية . والمتطلبات على إدارتها لها مستوى مختلف ، ولا يمكن اقتسام خبرتها الإدارية الثمينة . وقد نتج عن استقلال المستعمرات أن أصبحت فقيرة ، كما أن هناك دولاً أخرى فقيرة بددت ثرواتها في النزاع المستمر مع أعداء ينفقون عليها تكنولوجياً ويصرفون على هزيمتها . إلا أن التوازن قد عاد بعض الشيء بين الدول الغنية والفقيرة بسبب المشكلات النوعية التي تواجهها الدول الغنية وهي الانعزال والافتضاح والمهجر وتشويه السمعة . ثم إن الكثير من الدول الفقيرة تتعجل اليوم الذي ستواجه فيه هي الأخرى المشكلات النوعية للتنمية لا المشكلات الكمية .^١

ويعرف سوء الإدارة التقدم في كل الدول بصرف النظر عن مستوى نموها وثروتها . كانت تعرض كل إدارة في ظروف التغير السريع لأن تتخلف عن الزمن ويحدث كتيبة حتمية لهذا التخلف الزمني تأخر في التوقع والاستجابة والمواومة والاستعداد . إلا أن الإدارة في الدول المتحضرة الغنية تتميز بما توفر لها من طاقة كبيرة مخزنة ، وهي في مركز أفضل تملك "مساعدات آلية رقيقة" وقد اعتادت للتعبير السريع وبمكنتها أن تستفيد من خبرة إدارية متفوقة لمواجهة الظروف المتغيرة . وهي تعتمد إلى درجة كبيرة على الهيئات اللامركزية المستقلة وقدرتها على الاستفادة السريعة من المعلومات . كما اعتادت أن تترجم القرارات الواقعية إلى أعمال ذات دلالة . ويساعد على التغير والتحريك في هذه الدول مؤسسات وعمليات إدارية متفوقة كما يمكن التأثير في القوى الاجتماعية على نحو ما يبحث توجه في مسارات تعاون التنمية . وتستطيع الدول الغنية أن تعتمد بشكل أكبر على المراحل الطبيعية لتغير الإداري ، وحيث لا تكفي هذه المراحل فإن المعوقات البيئية لا تعمل على زيادة المقاومة للإصلاح الإداري بنفس الدرجة التي تحدث في الدول الفقيرة .^١

وتشعر الدول التي استقلت حديثاً بالحاجة الملحة في الوقت الحالي للإصلاح الإداري العاجل . ورغم أن هذه الدول تعتبر من بين الدول الفقيرة فإنها ليست بالضرورة من بين أفقرها إذ أنها استفادت في المرحلة الأخيرة من عهد الاستعمار من المساعدات الفنية والثقافية . كما ألقى عليها العبء لاكتشاف الحلول القورية للمشكلات الإدارية التالية :

(ا) نقص المديرين ذوى الخبرة الكافية القادرين على مواجهة تبعات الاستقلال .

(ب) إصلاح النظام الإدارى الموروث عن السلطة الاستعمارية إصلاحا شاملا وخاصة فو القطاع العام .

(ج) عدم الثقة فى المديرين الذين استحوزت عليهم الثقافة الاستعمارية والذين قد لا تكون تجربتهم مناسبة أو كافية لأغراض التطوير .

(د) مطالب تنفيذ الخطط الشاملة . والأهداف العقائدية والأمانى القومية والقوانين الطموحة.

(هـ) ارتياب الجمهور فى السلطة الشعبية المبالغ فيها مما يصاحب ذلك من تبادل عدم الثقة بين المواطنين والموظفين العموميين .

(و) ضعف المياكل الإدارية الأساسية ونقص المهارات الفنية بها وتعرضها للمناورات .

(ز) صيغ الإدارة بالصيغة السياسية (تسييس الإدارة) ويتضمن ذلك الاعتماد على المحسوبية بدلا من الكفاءة فى شغل الوظائف واتباع المعايير الشخصية بدلا من المعايير الموضوعية فى علاقات العمل والاعتماد على الفرد دون الإحساس بالجماعة فى اتخاذ القرارات . (ح) مآسى طور الانتقال التى تتراوح بين نقل السلطة اعتباطاً وبين وقوع الحرب الأهلية والغزو الأجنبى .

والواقع أن كل مشكلة واحدة من هذه المشكلات يمكن أن تقلل من مقدرة الإدارة مهما كان مستواها ، ولكن هذه المشكلات تحدث كلها مجتمعة فى الدول الحديثة وفى وقت واحد مما جعل هذه الدول لا تستطيع غير أن تتحسس طريقها وتستجيب للأحداث أكثر مما تستطيع التحكم فيها من خلال خطة أساسية شاملة للإصلاح الإدارى أو بإجراء سبق الاعداد له . وتتطلب الحلول الدائمة الأخذ فى تطبيق برنامج مستمر للإصلاح الإدارى . كما ينتظر أن يؤدى الاعتماد على عمليات التغيير الطبيعية إلى الفشل ، ويرجع ذلك إلى أن عمليات التغيير الطبيعى قليلة جداً وأن العقبات البيئية والإدارية ضخمة جداً إذا قيسَت بالمطلبات التى تقع على عاتق النظام الإدارى ومدى قدرته على التطور .

وتحاول كل إدارة أن تتعرف على العوامل الخارجة عن تأثيرها المباشر والتى تلعب دوراً هاماً فى الإصلاح الإدارى . وأغلب هذه العوامل محايدة أو مفيدة . ومع أن الكثير منها يبدو فى البداية معوقاً

إلا أنه يتبين فيما بعد أنه من الموارد الأساسية . مثال ذلك أن الصراع الذي يحول دون وحدة العمل قد يكون هو نفسه مساعداً على الخلق والابتكار . كما أن هناك عقبات أخرى لا تعوق الإصلاح إطلاقاً ويمكن تخفيفها وربما تحويلها إلى ميزة، من ذلك استخدام قوات المليشيا لأغراض سلمية، أو تحويل الهيئات التقليدية إلى أدوات للتجديد . ولكن لا يستطيع المديرون والسياسيون بكل ما لديهم من سلطة أن يتقبلوا على ما تخلف من رواسب كما لا تستطيع ذلك أيضاً أساليب الإدارة العلمية المحدودة أو القواعد التنظيمية أو حتى المداخل المختلفة للعلاقات الإنسانية . ولكن إحداث الآثار السريعة يتطلب أعمالاً تصورية جريئة تمتد خارج الحدود الإدارية التقليدية ولكنها ترتبط بمتطلبات الموقف الحالي في مواجهة عقبات بيئية شديدة أحياناً مثل ضعف مكانة الإدارة وعدم الرغبة في الابتكار أو الابتداع أو تنفيذ أى نوع من أنواع الإصلاح سواء الإصلاحات الإدارية أو غيرها .

بهذا يعتبر الإصلاح الإدارى فى أى دولة من العناصر الجوهرية للتنمية بصرف النظر عن سرعة واتجاه التغيير . نظراً لتزايد أهمية القدرة الإدارية فى تنفيذ السياسات الجديدة والخطط والآراء . وقد يتضمن الارتفاع بالقدرة الإدارية وإزالة المعوقات البيئية وإحداث تعديلات هيكلية فى الهيئات التقليدية وأجهزة الابتكار سواء كانت ذات هيكل بيروقراطى أو غيره . آخذين فى الاعتبار الشعب الإدارى المتزايد ومقاييس عائد التكلفة وتقوم الحدود

وقد يبدو أنه فى مقابل انتاج أنواع معينة من الإصلاح وتطبيقها فى حالات مختلفة، هناك ظاهرة الإصلاح الإدارى العامة التى يمكن أن تخضع لدراسة علمية ذات منهج منظم توضح طبيعتها المعقدة وتصف مراحلها وتختبر تعميماتها الشائعة . ويشير هذا بدوره إلى إمكان وضع نظرية للإصلاح الإدارى برغم أن التقدم نحو مثل هذه النظرية يعوقه : (أ) عدم وجود إطار سليم للحركة الإدارية يمكن أن يشمل أولاً المتغيرات التى يمكن التحكم فيها والتى تؤثر على توجيه درجة ومستوى الإصلاح وثانياً دور المصلحين والمعارضين للإصلاح وثالثاً تكلفة الإصلاح . ورابعاً الأساس الصالح لتشخيص وصياغة وتنفيذ وتقييم الإصلاحات . (ب) عدم استيفاء الشواهد المتاحة . (ج) طبيعة الموضوع نفسه وخاصة الصعوبات التى تكثف التعريف والمهيج وصعوبة تجنب التأثير الشخصى وحدود المخطورات . ومع تزايد المعرفة وتعاطف الاهتمام فسوف تظهر نظرية — إذا ما كان من الممكن العثور على نظرية أصلاً — وليس المطلوب فى هذه المرحلة هو الاستمرار فى جمع الحقائق غير المترابطة عن الإصلاح الإدارى وإنما التفهم والاتفاق على الجوهر أو الطبيعة التى يمكن على أساسها إعادة تنظيم الشواهد الموجودة بحيث تصبح أكثر دلالة .

إن الإصلاح الإداري يرفض ابتداء أى فكرة تنفى كلية أثر إرادة الإنسان فى تسيير المجتمع الإنسانى . فلفقد بنيت هذه الفكرة على الكثير من الاتكالية التى تعوق التغيير الاجتماعى والتى ظهرت فى أشكال أخرى مثل المفاصة الحرة والبقاء للأصلح وأخيراً فى أجهزة التحكم الذاتى والتوازن المتبادل وأجهزة الضبط الذاتى . وهذه نظرة آلية أكثر منها احتمالية للكون ، ورسالتها تقول بعدم تدخل الإنسان كلية وعليه أن يساير الأمور ما استطاع إذ أن تدخله يعقدها كما أن مجهوداته بالمقارنة إلى القوى الأساسية المؤثرة فى العمل تافهة أو عديمة الفائدة أو غير مناسبة .

ومع ذلك فإن الأمور لا تحدث تلقائياً بل إنه من الممكن إحداثها وتوجيهها . فالإصلاح الإداري عمل إرادى وتعاونى هادف يعمل على تشكيل الظاهرة الإدارية فى أنماط متصورة . ولقد تأكدت حقيقة وجود الإصلاح الإداري وفاعليته فى تغيير منهج التاريخ البشرى إلى درجة كبيرة بالمعرفة المستقبضة عن الماضى والمؤلفات المختلفة وآراء المفكرين . وطالما وجد مصلحون فإنه لا بد أن يوجد لديهم مدرسوهم . ولا شك فى أنه قد حدثت إصلاحات وما زالت تحدث كما يخطط لإحداثها فى المستقبل . وعندما يقارن الأفراد أنفسهم مع غيرهم فإن هذا بذاته حافز كاف يدفع على الإصلاح سواء من أجل التفوق على الآخرين أو للاقتلال من القروق . ولا شك أن هناك دافعاً مصطنعاً على التقدم كجزء من الثورة العلمية المستمرة التى تتضمن رد فعل ضد عقيدة الاقتصاد الحر وإعادة تأكيد نظريات الإرادة الحرة وتمجيد للمذهب المتضعة .

والإصلاح الإداري جزء من هذه الحركة الفكرية الأوسع وقد تميز بقيمته الذاتية ككثير على التقدم مثله فى ذلك مثل الوسائل العلمية الفعالة فى تحقيق الأهداف الأخرى .

ويرتبط منطق الإصلاح الإداري بفكرة التقدم وهى أن الإنسان يستطيع أن يحدد مستقبله . وإنه وهو يملك الحرية فى التصرف يبنى عليه أن يختار رفع شأنه وشأن زملائه . إن عظمة هذا العالم هى أسى المطالب ، وعلى الإنسان عندما يترك هذا العالم أن يكون قد ترك فيه أكثر مما أخذ منه . إذ عليه أن يؤمن أطفاله من المضاعب التى تعرضت لها حياته ، ولا بد أن يضفى من أجل تحسين فرصهم فى الحياة . كل ذلك يشير إلى عقيدة فى المستقبل بأن الإنسان يتطور إلى حضارة أرقى تجعل الحياة أسهل وأطول وأكثر أمناً وسعادة ، فالدورات التاريخية تتصاعد . وهذه النظرية التفاضلية إلى التاريخ تساندها فى بعض الدول الأيديولوجيات المثالية وتدفعها لاتباع خطط ذات طموح والإقدام على تجارب جريئة .

وعلى ذلك فإن الإصلاح الإداري يستند إلى المعايير ويتأصل فى القيم والمعتقدات والمثاليات . وهناك إحساس بأن الإدارة لها شأن مذكور وليست شيئاً يمكن تجاهله أو إغفاله ، وأن هناك حاجة إلى

الارتفاع بالعمل الإداري بسبب ما يؤدي إليه ذلك من نتائج وما له من أثر على مستوى الحياة والعمل اليومي نظراً لما هو معروف من أن النسبة الكبرى من سكان العالم يتزايد اعتمادها على تعاون الآخرين ، وأن الفرد يقضى أكبر قدر من حياته في منظمات رسمية وأنشطة إدارية . ولكن من هم المصلحون الإداريون ؟ إنهم أولئك الذين يتوفر لبعضهم الاستعداد الطبيعي والحافز الداخلي الذي يفرض عليهم إدخال الإصلاحات. إنهم الثوار بالقطرة والمثاليون وغير المترزين والعابرة والشواذ . ويرى آخرون أن الإصلاح ينتج عن الضغوط البيئية المصحوبة بميل للتعاطف مع المظلومين وعن الضمير الاجتماعي الذي يثور ضد الاستغلال والفقر والجهل والعذاب والبؤس والألم ، وعن العقيدة الأخلاقية التي تؤيد حرية الحديث والعمل . وقد يكون هؤلاء المصلحون من الحاليين والمثاليين والشهداء أو المسؤولين والأفراد المهمين الفضلاء المتحمسين الراغبين في الدفاع عن الآخرين . وقد يكونون من المخططين أو القادة الذين وضعوا في موقف يتطلب المنطق فيه البهوض بالإصلاح . فما الذي يكشف عنه التقصي الدقيق عن حالتهم النفسية وخلفيتهم البيئية وعن دوافعهم ؟ وأي نوع من الطيف الإنساني يمكن اكتشافه فيهم ؟ هل يمكن لمؤلفي الأفراد عندما يوضعون في ظروف مختلفة أن يأخذوا اتجاهات مختلفة في الإصلاح ؟ أو هل يكشف البحث التفصيلي عن مجرد تعميمات لا معنى لها ؟ وعلى سبيل المثال فإنه بينما يتصرف عدد كبير من الأفراد بطريقة واحدة وتحت ظروف متشابهة نجد أن الباقي لا يفعلون ذلك .

ويمكن أن يتخذ نهج آخر للبحث عن الصفات الشائعة بين المصلحين الإداريين . فإهم قد يعتقدون عقائد متماثلة عن طبيعة التقدم . فهل يعتقدون أن هناك سبيلاً واحداً للحقيقة (هو طريقهم) أو أن هناك سبلاً أخرى ؟ هل يمتسكون برأى واحد ؟ وهل ذكائهم وحساسيتهم تفوق المعدل ؟ هل المتاعب التي يتعرضون لها في الكفاح من أجل قضيتهم يمكن أن يستبعضوا عنها بالتفاني وحرارة الحماسة والجهد ؟ وما الذي يحفزهم ؟ هل يمكن تصنيفهم : بأنهم يعملون على تحقيق ذواتهم (وهم المصلحون الذين يستخدمون الإصلاح لإرضاء طموحهم الشخصي) . أو أنهم من مؤسسي الجماعات (وهم المصلحون الذين يربطون أنفسهم بجماعة معينة ويسعون لتفوقها) . أو أنهم الإنسانيون (وهم المصلحون الذين يؤمنون بأن الجميع يتساوون في القيمة ويعملون على إيجاد وسيلة تؤدي إلى التحسين الشامل) ؟ . ما هي الصفات الشخصية التي تتوفر للمصلحين والتي ينبغي أن يتصفوا بها (الاهتمام والجهد والمهارات والمهبة والمعرفة والشجاعة . . . إلخ) ، ما هي الاتجاهات العقلية التي يشتركون فيها ؟ ماذا عن أخلاقياتهم ؟ كيف يواجهون تكتيكات معارضهم من حملات التشويه والقوى المضادة والاضطهاد ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن تنفع طريقاً آخر للبحث بما يقرب من جوهر الإصلاح .

فما هي الظروف التي توجد المصلحين ؟ وما هو نوع التنشئة الاجتماعية التي تخرج المصلحين ؟ كيف يتصورون أفكارهم ؟ لماذا وكيف يبرزون أهمية الإدارة ؟ ما هي ردود الفعل الأصلية والتالية لديهم ؟ إلى أي مدى يعتمدون على ما يرتد إليهم من المعلومات ؟ ومن أي المصادر يحصلون على المعرفة ، كيف يكتشفون إرادة التغيير والاستعداد الطبيعي لما ؟ كيف يستدرون مصادر المعلومات ؟ وباختصار كيف يرتبط المصلحون بخلفياتهم ؟ كيف يرتبط المصلحون بما يقومون به من إصلاحات ؟ إنهم في الغالب لا ينفصلون عنها ، وفي بعض الأحيان تفشل أكثر الإصلاحات ملائمة بسبب قصور الدائنين عنها ، بينما تقبل إصلاحات غير ملائمة استناداً إلى ذبوع شهرة منشئها فحسب . وكثيراً ما تتحول موضوعات الإصلاح إلى مسائل شخصية ، كما أن العقبات الخارجية قد تشل الإصلاح . مثال ذلك أن طبيعة النظام السياسي هي التي تحدّد إلى درجة كبيرة مصادر المصلحين ومكانتهم الرسمية واستراتيجياتهم وتكتيكاتهم . فما هي العلاقة بين الشخصية والبيئة ؟ إن المجتمعات المستعبدة تثور هي الأخرى ، فالروح الإنسانية لا تقهرها الظروف بسهولة كما تترعرع العيصرية في ظروف الشدة .

إن الإصلاحات لا تتم بمجرد الصياح أو التفكير أو التشخيص . إنها تتطلب تصرفاً يرتبط بجوهر الإدارة لا بأشكالها وسطحياتها . وعلى هذا النهج نفسه فإن المصلح ، سواء كان ناتج البيئة أو قادماً جديداً ، يستقدم للمساعدة في نطاق معين ، عليه أن يختار حلولاً عملية يمكن تنفيذها ، وعليه أن يأخذ في اعتباره ما تحدّثه الإدارة السيئة من رد فعل على الناس وعلى عاداتهم ومعتقداتهم وعلى الأشكال ونماذج السلوك المألوفة . ومن ثمّ يمكن وضع خطوط إرشادية معيارية معينة فيما يلي :

١ - ينبغي على المصلح ألا يحاول إنجاز كل شيء دفعة واحدة . فإنه لن يستطيع السيطرة على المصادر اللازمة للهوض بإصلاحات شاملة على نطاق واسع إلا من خلال ثورة أو في وقت حرب أو في ظروف غير عادية ماثلة . فالقاعدة أن هناك أعداداً وفيرة من الناس لهم مصلحة في الإبقاء على الحالة الراهنة ، وسوف تقوى الحملات التي يشنها المصلحون من عزمهم على التثبّت بما خبروه وألفوه .

٢ - ينبغي أن يقنع المصلح بالوصول إلى ما هو أقل من المستوى المثالي ، فإنه قد يضيء وقتاً طويلاً في محاولة الوصول إلى الكمال بحيث تضعف فرصته في تحقيق ما هو أقل ، وربما لاتعود هذه الفرصة مرة ثانية . وبهذا المستوى عينه وبعبارة أخرى فإنه ينبغي على المصلح أن يحقق ما يستطيع عندما يتيسر له ذلك ، ويستفيد من الظروف الفعلية بأقصى ما يمكن .

٣ - لا يجوز للمصلح أن يحاول إغفال المراحل الوسيطة الضرورية، وإلا فإن التواحي التي يهملها سوف تزعجه فيما بعد ، إذ أنه سوف يكون كمن أقام تمثالا من ورق ينحطم عند أول اختبار . وإذا لم يكن يستطيع التنبؤ بكل شيء فإن عليه على الأقل أن يضمن سلامة كل ما يستطيع .

٤ - على المصلح أن يخلق المناخ الصحي للإصلاح، وأن يوفر الاستعداد لأشكال جديدة من التفكير والسلوك . فكل إصلاح يتضمن مقاومة، أى أنه يجعل الأفراد يفعلون أشياء ضد إرادتهم . وتصبح مهمة المصلح أكثر صعوبة إذا لم يكن لديه الاستعداد للابتكار والخلق والتجديد، وإذا فوجئ بتغيير لا يمكنه تجنبه أو تقضيه فإن عليه ألا يبالغ في مقاومته ، وإلا فقد القدرة على التعامل العادى اليسر معه .

٥ - عليه أن يحدد ما يمكنه تجنبه من نتائج ضارة . إذ ينذر أن يكون أى إصلاح خيرا كله . فالأغلبية الكبرى من الإصلاحات خليط متنوع من الجيد والردىء سواء من وجهة نظر المصلحين أو الذى أجرى إصلاحه، كما أنه لا يمكن التعرف على الجيد كله أو الردىء كله . ومع ذلك فهناك عيوب معينة وواضحة بعضها لا يمكن تجنب نتائجها ، كما يمكن تجنبها إذا ما اتخذت خطوات أخرى في حينها . وإن الإصلاحات المتأخرة يمكن أن تضعف فائدتها إذا استطاع المعارضون لها إدراك عيوبها والمبالغة الشديدة في إظهار آثارها بحيث تفقد الإصلاح .

٦ - على المصلح أن يستعين بالمنظمات القائمة ما أمكن ، فلها تمتاز بأنها موجودة وقائمة بالعمل ومعروفة ويتوفر لها الاستمرار والخبرة والقبول فضلا عن الولاء . أما المنظمات الجديدة فهي غريبة، وعليها أن تهيب نفسها للبيئة، وأن تتغلب على مشكلات النمو بسبب وضعها غير المناسب وقلة خبرة موظفيها، وهي تحاول بصفة عامة أن تقف معتمدة على نفسها . وقد يكون من ميزتها الاتصال المتعدد عما هو معروف، وأنها تبدأ من العدم، مبتدئة أساساً بفريق جديد ونظرة جديدة مفتوحة مفعمة بالنشاط متحفزة تشعر بالحاجة إلى الإصلاح ، وهذا يعتبر أكثر من تعويض عن مخاطر الفشل والانزوال والازدواج والرقابة الخارجية أو عيوب المنظمات التقليدية . في أغلب الأحيان ليس من المحتمل أن تكون هذه المنظمات جديدة تماماً أو أنها لا تعتمد بكثرة على المنظمات التقليدية .

٧ - على المصلح أن يخطط لكل مرحلة من المراحل المتتالية، وأن يقوم المرحلة السابقة قبل أن يبدأ المرحلة التالية . ويوجد في التطبيقين الكثير من العوامل غير الملموسة في عملية الإصلاح، ذلك أن الكثير من

عمليات التخطيط وتقية ، كما أن التقييم - إذا أجرى أصلاً - يأخذ أيضاً شكل القرارات العاجلة والأعمال التخمينية غير الناضجة المتأصلة . وربما يكون الهمم الذاتي من العناصر الجوهرية في هذا الخصوص ، وإلا فلن يتم شيء . يتضمن المخاطرة ، إذ أن الكثير من التعقل قد يمنع أى تصرف كلية .

٨ - ينبغي أن يحاول المصلح القيام بتجربة سريعة أو يقصر عمليات الإصلاح في مجال صغير قبل الالتزام الكامل بالإصلاح . فقد تكشف التجربة عن عقبات غير متوقعة أو قد يظهر أن النتائج المرجوة لن تتحقق . ومن ناحية أخرى فإن تقديم اعتبارات الأمان قد يكون في حقيقته انهماكاً ذاتياً وتجربة غير مقبولة .

٩ - على المصلح أن يربط بين الإصلاحات التي يقوم بها وما هو مألوف ومعروف . فالناس يتقبلون الإصلاح إذا وقروا من أنه يعود عليهم بالفائدة وإذا ظهرت لهم نتائج القيدة . إن ربط الإصلاح بالأوضاع القائمة والمقبولة يمكن المصلحين من تجنب الخوف من المجهول كما يمنهم عدم الاطمئنان إلى ما لم تجربته . كما يساعد في إحداث الموازنة والتكامل بين القديم والجديد .

١٠ - على المصلح أن يهتم اهتماماً كبيراً بانعكاس أثر المعلومات فإن ، في كل الإصلاحات عنصراً من المجازفة ، إذ لا يوجد طريق مؤكد لمعرفة هل الإصلاحات سوف تحقق ما هو مرجو منها . والدليل القيد والأكيد هو رد الفعل المستمر من هؤلاء الذين يفرض عليهم الإصلاح ، إذ تعتمد الآثار الدائمة للإصلاح في آخر الأمر عليهم لا على آمال المصلحين .

١١ - على المصلح أن يعمل على توفير إصلاحات تنصف بالاستمرار الذاتي ، ويعمل على أن تتجسد إصلاحاته بدورها . والطريقة الوحيدة لقياس الإصلاح هي ما يتحقق به من نتائج نهائية ولا بما يؤدي إليه من آثار عابرة أو مؤقتة قد تختفي بمجرد أن يترك المصلحون مسرح الأحداث أو عندما تترسخ جهود الإصلاح نتيجة التحول في اهتمامات الشعب . كما ينبغي ألا يسيطر على المصلحين ما يصفون من علاج مفضل بحيث تختفي عليهم عيوبهم وتغيب عنهم مزايا إصلاحات أخرى . وبمجرد أن يتم ما اقترح من إصلاح قد يتحول المصلحون إلى محافظين جامدين على الموقف الحالي ، ويبدون في مظهر الرجعيين في أعين المصلحين الآخرين .

١٢ - ينبغي أن يتصرف المصلح وفقاً لخطة مرسومة دون أن يخفى دوافعه . ولا تحقق القواعد الموضوعية

أو التفكير الجامد أى نتائج إلا إذا أمكن الموازنة بينها وبين الظروف ، وهذا مستحيل ، إذ أن عمليات الإصلاح فى غاية التعقيد . كما أن هذه النظرة الضيقة تساعد على « السرية » ، وهى سلاح ذو حدين ، إذ بينما تغطى الثبات الحقيقية بنيات هذه فهى أيضاً تطلق العنان للمخاوف الشائنة التى هى أصعب عقبة تقف أمام المصلحين . ومن ناحية أخرى إذا ما بالغ المصلحون فى الصراحة فإنهم قد يقوضون فرصهم فى النجاح .

١٣ - على المصلح أن ينشئ إدارة يعتمد عليها فى الإصلاح . إذ الواقع أنه يكاد يستحيل عليه أن يقوم بالإصلاح بمفرده . ومن الضرورى أن يشارك فى العمل ، وأن يقيم نوعاً من التنظيم للدفاع عن آرائه . وليس معنى هذا أن جميع المصلحين فى حاجة إلى إنشاء جهاز كبير (أو بيروقراطية إصلاح) . ولكنه يعنى أنه المصلح لا يستطيع أن يمدح نفسه بميوه الشخصية أو بنقاى مؤيديه الشخصيين . والعركة من أجل الإصلاح تكون عادة مفرقة فى العاطفة ، فالقلة المؤيدة للإصلاح مقيدة ، وأى ضعف يبدو من مؤيدى الإصلاح سوف يستعصى أمره ، ويستغله المعارضون للإصلاح .

١٤ - وأخيراً ينبغى أن يوازن المصلح بين النتائج الصغيرة والنتائج الكبيرة وكل من المكاسب والخسائر . كما ينبغى أن يقوم النتائج المختلفة . فالمصلح وقد خاض حرباً صعبة من أجل تنفيذ الإصلاح يجد فى نفسه ميلاً طبيعياً لأن يقف بعملية الإصلاح عند هذا الحد ، بدلا من اعتبار ذلك بداية للإصلاح . وليس هناك ضمان لأن ينفذ أى إصلاح أصلا بعد أن يقبل ، أو أن ينفذ بالطريقة التى يتصورها المدافعون عنه ، فقد تنقلب الأمور رأساً على عقب ، وتستخدم الإصلاحات فى عكس الطريق الذى رسم لها أصلا . لذلك يجد المصلحون أنهم فى حاجة ماسة إلى أن يقوموا الصورة الكاملة ، فلا يقتصر الأمر على جزء واحد منها وهو غالباً يكون الجزء المفضل لديهم .

هذه القواعد الأربع عشرة جزء منها يعبر عن المنطق وآخر عن القيم وجزء ثالث يعبر عن التجربة . إنها إرشادات مفيدة ، ولكن لا يمكن تطبيقها على جميع الحالات ، إذ أنها لا تصلح فى حالة المنظمات التى تملك سلطة كافية وتتمتع بالمكانة والسمعة التى تمكنها من منع محاولات الإصلاح الخارجية . ومع ذلك فإنها غير قادرة على إصلاح ذاتها داخلياً بسبب جمود بيروقراطى أو قيادات ضعيفة أو جهاز إصلاح غير مناسب أو عداوات شخصية . وأسوأ من ذلك فإن هذه القواعد لا يمكنها مواجهة الحالة التى تكون فيها الإدارة السبئية غير مقبولة اجتماعياً فحسب ، وإنما تحتل مكاناً رسمياً ، وهى إما متخفية ومؤيدة ،

أو أنها صريحة باعتبارها حقيقة من حقائق الكون أو الطبيعة الإنسانية التي لا يمكن تغييرها .

وترتبط استراتيجية الإصلاح بمختلف مستويات الأهداف طبقاً للمدى الإنجاز وتعبده . وربما كان القضاء على الفساد أصعب تحقيقاً من تطبيق برنامج استثنائي جديد. كما أن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي جميعه أصعب تحقيقاً من إعادة تنظيم جزء منه . إلا أنه قد يقف خلف هذه الأهداف توقعات انهازية، أولاً أن الاهتمام المفرط بالإصلاح الإداري قد يتقص من الاهتمام بالمشكلات الأخرى التي ينتج عنها سوء الإدارة . وثانياً أن الإصلاح الإداري قد يؤدي في النهاية إلى نتيجة لا تتفق مع الحل الأخلاقي . مثال ذلك حالة « الحل النهائي » الذي طبقه النازيون . ثالثاً أن المشكلة قد لا تقبل الحل ، أو أن الحلول قد تحقق مشكلات أكثر صعوبة في أماكن أخرى أو في تاريخ لاحق . ورابعاً أن التحسينات قد لا تخدم هدفاً اجتماعياً مفيداً . وخامساً أن الإصلاح الإداري قد يعالج سمات مثل التعارض وعدم الانظام والمنافسة ، والتي قد تكون برغم مظهرها السطحي قلب الفاعلية الإدارية ، وبالقضاء على التعارض فإن عدم الرضا الذي هو نقطة البداية في الإصلاح قد يقضى عليه كذلك ويذهب معه أيضاً الاهتمام بالأخطاء والحاجة إلى التحسين ، كما أن القضاء على عدم الانظام قد يؤدي إلى اختفاء ما هو شاذ أو استثنائي ، والقضاء على المنافسة قد يؤدي إلى اختفاء المبادأة والاختيار والإقدام . وسادساً أن العيوب الإدارية يكون لها أحياناً مزايا في المدى الطويل. وربما كان من حسن حظ رجال الإدارة أن السياسات الرديئة لا تجد سبيلها إلى التنفيذ بسبب الفجوة بين النية والتنفيذ . وأخيراً فقد يقلل المصلحون من قيمة فائدة التحفظ وتعارض المصالح والقصور في مقترحات الإصلاح ، ولكن أي عامل من هذه العوامل يمكن أن يقوض جهودهم . فالإصلاحات الإدارية مثلها مثل الأنواع الأخرى من مقترحات الإصلاح ينبغي النظر إليها في إطار المحتوى الكلي ، وربما لا تبدو من خلال هذه النظرة لازمة أو مفيدة للدرجة كبيرة .

ومن الواضح أن الإصلاح الإداري الذي ينتج إلى حل المشكلات هو عملية حركية . وليس من المتوقع الوصول إلى حكم نهائي عليه مادام هناك تصور وأصاله ورغبة في ترك التقاليد . وهناك دائماً في كل خطط واستراتيجيات الإصلاح شيء مفقود ، إذ لا يمكن لهذه الخطط والاستراتيجيات أن تدخل في اعتبارها كل ما هو متوقع ، بل إن ما يحدث غالباً هو غير المتوقع ، كما أن هناك دائماً مكاناً للمزيد من التحسينات . فعبارة الإصلاح لا تتوقف عن الدوران أبداً ، كما أن مقترحات الإصلاح لا تفشل كلها لأن مجرد ظهورها يضيف بعداً جديداً ، فهي تركز الضوء على المشكلات ، حتى لو لم يكن لذلك نتيجة عملية ، كما أن الأفكار تلتاغ ويمرر تداولها ، وذلك

يخلق مصدراً جديداً من الفكر الذى قد يشكل القاعدة لبرنامج إصلاح مقبل . إن تحقيق القدر الضئيل من الإصلاح يعتبر تأكيداً مستمراً لا يعتبر بشير خير فى الوضع الحالى .

إن المستقبل للدول التى تشجع أنظمتها الإدارية على الإصلاحات وتستوعب من الابتكارات مايناسب احتياجاتها الخاصة . وهناك طرق كثيرة تؤدي إلى التنمية لا يمكن اعتبار أيها الطريق الأفضل لكل الدول رغم أنه قد توجد طريقة واحدة أفضل لكل دولة . فإنه قد يفيد بعض الدول أن تعتمد أكثر على التخطيط الحكوى المركزى وعلى الحوافز فى حين تستطيع دول أخرى أن تكون أكثر اعتماداً على المشروعات الخاصة والاستقلال الإدارى . كما تفضل دول غير هذه التنظيم البيروقراطى ، فى حين تختار دول أخرى الجماعة التعاونية . وهناك تباديل وتوافيق لانهائية لها ، وعلى كل دولة أن تسعى إلى اختيار مجموعة خاصة من الظروف التى تحقق أعلى مستويات الأداء الإدارى داخل بيئتها الخاصة بها . والخبرة الأجنبية فائدتها فى هذا البحث ، فهى مصدر للإلهام ولاساع مدى الرؤية وتضاعف البدائل ، وإذا أمكن مقارنتها بالتجربة الوطنية فإنه يمكن تطبيقها بعد التعديل بنجاح فى الدولة التى اقتبسها . وبينما لا يتوفر التوافق التام فقد يوجد قدر من التماثل والتقارب يسمح بالتبادل والاستعارة إما بين الأفراد دون المنظمات ، أو المنظمات دون الأفراد ، أى الجانب الرسمى من الإدارة - القوانين والرتيبات للمادية والمباكل التنظيمية وإجراءات العمل ووسائل الاتصال وغيرها من العناصر غير البشرية للسلطة القانونية المنطقية . وهى تشكل الأدوات التى يستخدماها البشر لأغراضهم . وتعتمد النتيجة النهائية على المنفذ لا على المورد ، كما هى الحال بالنسبة للأدوات الأخرى . وقد حدث خطأ كبير فى بداية تنفيذ برنامج المعونة الفنية الدولية ، إذ حدث أن أهديت الأدوات دون الاهتمام بتعليم الذين أهديت إليهم الطريقة السليمة لاستخدامها ، ودون الاهتمام الكافى بما يقصد أن تؤديه هذه الأدوات ، أو الملاءمة - التامة بين الأدوات والأعمال المطلوبة . إن تغيير الأدوات كانت تحولاً رئيسياً أخفى عملاً أكثر صعوبة مما تناوله الإصلاح الإدارى فى تغيير القائمين بالأداء . ويدخل فى التغيير الأخير الدوافع والمهارات والقيم والأهداف والتوقعات التى تدخل فى تكوين البيئة . وهى كلها أكثر بطؤاً . وثبت أن الخبرة الفنية فيها أقل فائدة مما كان منظرًا .

ومع ذلك فإنه لا توجد دولة لديها حرية مطلقة فى التصرف . كما لا تستطيع أى دولة أن تنزل نفسها أو تمنع تأثيرها على الدول الأخرى .

ومن الواضح أن كل إنسان يتطلع إلى أقوى الدول الحالية التى تتخذ أمثلة للمحاكاة ، فهذه الدول قد حققت مركزاً مرموقاً ، كما أن نجاحها مؤكد ، وتأثيرها قوى للدرجة أنها تؤثر فى حركة التقدم فى

كل مكان . أما عن القوى الأقل والمتنافسة بين مجموعات القوى فإنه من الواجب عمل حساب للاستعمار وسياسات الحماية وهجرة أصحاب المواهب ومقضى المساعدات . فهي عوامل دولية يجب التعرف عليها ، فقد تكون عيوبها أكثر من مزاياها ، ولكن ذلك يثير ثانية أخطر الأمثلة في هذه المناقشة جميعها ، وهو كيف يمكن التعبير عن أى عنصر رئيسى في التنمية الإدارية والإصلاح الإدارى بمداول كمي وبمقاييس نوعية ؟ إن الغموض في استخدام المصطلحات الأساسية ، والمدى الواسع للمعاني التى ترتبط بها ، واتساع المعانى المتعلقة بها ، تجعل الحلول أكثر صعوبة . إصلاح ماذا ؟ ومن أى شيء ؟ وإلى ماذا ؟ ومن الذى ينهض به ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ وبأى نسبة ؟ وبأى نجاح ؟ وما هى الخطوة التالية التى يصل إليها ؟

الإدارة العامة

والامتداد المكاني

بقلم • رومان شنير
ترجمة • د. عبد المنعم راضو

لنلاحظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن العلاقة بين الامتداد المكاني والإدارة في كل الدول البالغة التقدم أخذت تتزايد في الأهمية . وليس ذلك استناداً إلى النظرية فحسب . ولكن استناداً إلى أسباب من رسم السياسة والإدارة أيضاً . وينطبق ذلك على كل من أهداف السياسة مثل التخطيط الإقليمي والسياسة الاقتصادية الإقليمية . وعلى التنظيم الإقليمي للسياسة والإدارة الذي "يعمل بدوره على ضمان الظروف المثلى لتحقيق هذه الأهداف . ويدخل في هذا المجال أيضاً الجهود التي تبذل لتجديد التوزيع الإقليمي أو التنظيمات . وتغيير أشكالها . يمكن إتاحة فرصة أوفى لإشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات في أمور رسم السياسة والإدارة . ومن الطبيعي أن تصطبغ هذه العملية بطابع الخصوصيات القومية : فالمشكلات الفردية التي تنشأ من العلاقة بين الامتداد المكاني والإدارة تختلف من دولة إلى أخرى . ومع ذلك فإنه من الواضح أن هناك عوامل تطويرية مشتركة واضحة . مما يؤدي إلى أن نستخلص أن هذه العملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الدول الصناعية المتقدمة مهما كان نظامها السياسي .

الكاتب :

رومان شنير

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الرور من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويقوم الآن بالتدريس في المعهد العالي للعلوم الإدارية في سيابر ، وهو معهد جامعي للدراسات العليا لإعداد كبار الموظفين وأعضاء المهن القانونية . وقد شغل وظائف في الخدمة المدنية سنوات طويلة . وهو الآن مستشار للعديد من المنظمات القومية والدولية . ويرأس تحرير مجلة الإدارة منذ ١٩٦٩ .

المترجم :

الدكتور عبد المنعم راضي دكتوراه في الاقتصاد من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة : مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس

أهمية الامتداد المكاني في الحياة الاجتماعية :

ومع ذلك فإنه من الخطأ أن ينظر إلى المشكلات الحالية الناشئة عن العلاقة بين الإمتداد المكاني والإدارة على أنها ظاهرة حديثة . فإنه منذ استيطان الشعوب للأرض والمكان يشغل حيزاً رئيسياً في حياة الإنسان الاجتماعية . ويرتبط ذلك أساساً بأسلوب الإنتاج ، سواء في الزراعة أو الصناعة ، أو فيما يسمى بقطاع الخدمات ، كما يرتبط أيضاً بالعادات وبالظروف السائدة في القرى والمدن ، وكذلك بطرق المواصلات بين الأفراد ومساكنهم إذا اقتصرنا على هذه الأمثلة القليلة فحسب : ومهما كان تركيب وظائف الحياة الاجتماعية فإن تنظيمها تأثر أيضاً بالامتداد المكاني .

والحياة السياسية تتأثر بصفة خاصة بظروف الامتداد المكاني ، وذلك أن السلطة السياسية هي في جميع الأحوال معادلة لقرص السيطرة على المكان . وحتى إذا لم تتأثر فروع أخرى من الحياة الاجتماعية بحدود مكانية فإن الحياة السياسية تأخذ مكانها دائماً داخل منطقة محدودة .

وفي مجال رسم السياسة ، وبالتالي في مجال الإدارة ، فإن العلاقة بين الوظيفة والامتداد المكاني تتميز بالوضوح . فمن المستحيل أن تصور تكويناً سياسياً من أى حجم تأخذ فيه عملية السياسة والإدارة دورها عند نقطة مفردة إذ أنه يلزم أن تقسم العملية السياسية الإدارية في كل تكوين سياسي كبير ، منظوراً إليها في الاتجاه الرأسي إلى عدة أجزاء . حتى لو اعتبرنا نقطة البداية هي التقسيم غير الدقيق للعملية السياسية إلى القرار والتنفيذ . هذا التنظيم الوظيفي يتصل اتصالاً وثيقاً بالمنطقة محل الاهتمام . وعلى ذلك يؤدي التنظيم السياسي للمساحة القومية إلى خلق مناطق فرعية .

ومن ناحية ناحية أخرى فإن التنظيم الإقليمي للإدارة يتأثر أيضاً بطبيعة الإدارة العامة . فقد يحدث مثلاً أن تقصر الدولة اهتمامها ، على نحو ما ، على حفظ الأمن والقانون والنظام ، وتنتظر إلى مشكلات اقتصاديات الموقع والإسكان على أنها أقل أهمية نسبياً لأنها تدخل في المسار المستقل للمجتمع . وفي مثل هذه الحالات ينظر إلى اتصالات النقل بشكل أساسي من الزاوية العسكرية وهكذا . ويبين هذا بوضوح أن التغيير الكمي والنوعي في الإدارة العامة يؤثر أيضاً في العلاقة بين الامتداد المكاني والإدارة . وعند قيام توازن مقبول بين الوظيفة والمساحة الإدارية فإن أى تغيير متميز في الإدارة العامة يؤدي لسهولة إلى تباين واضح بين الوظائف والتنظيم الإقليمي للإدارة .

وقد يؤدي هذا الموقف إلى مشكلات سياسية خطيرة . لأنه نظراً لزيادة اعتماد الحياة الاجتماعية على تأدية الدولة لوظيفتها بكفاءة . وبالتالي على إدارتها ، فإن تفتيت الوظائف والتنظيم الإقليمي للإدارة العامة قد يصبح مشكلة سياسية كبرى بسبب العجز عن الارتفاع بمخدرات الدولة إلى مستوى الآمال .

التطورات الحديثة في الدول البالغة التقدم :

ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في معظم الدول المتقدمة . إن لم يكن فيها جميعها . فالتد كان التغيير في حجم ومستوى الوظائف العامة بالطبع كبيراً في هذه الدول بحيث أصبح التنظيم الإقليمي للإدارة قاصراً إلى درجة كبيرة . لذلك بذلت جهود في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية على مدى سنوات كثيرة هدفها بدء الإصلاحات في التنظيم الإداري الإقليمي .

وقد أدى التطور السكاني ، وما صاحبه من تناقص أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الشامل ،

إلى الانتقال إلى المدن ، وهذا الانتقال يثير بدوره مشكلات معينة في مناطق العواصم ، مشكلات خاصة بالنقل في المدن والتغيير وتنقية الهواء والحياة والحاجة إلى المتزهات ومناطق الترفيه إلخ .

وفي الوقت نفسه تخلق عملية التحول إلى الحضر مشكلات خاصة للمناطق الريفية . فإنها من ناحية تهددها بالانقراض الاجتماعي حيث تجذب المناطق الحضرية أعداداً متزايدة من البشر بسبب ما يتوفر فيها من مستويات أعلى للعيشة . ومن ناحية أخرى تنشأ مشكلات جديدة عندما تضطر الصناعة للتحول إلى الأماكن الريفية للحصول على الأيدي العاملة .

كما يثير التقدم التكنولوجي مشكلات مكانية جديدة في القطاع الصناعي ، فبعض الصناعات القديمة مثل الفحم والصلب تسير بسرعة في طريق الانكماش . في حين يحدث في مناطق أخرى أن تتوسع مساحة الصناعات النامية مثل الكيماويات وصناعة السيارات والإلكترونيات . ويتحمل المجتمع الاقتصادي الأوربي بعض المسئولية عن التغييرات الضخمة في التشكيل الإقليمي للدول الأعضاء .

وكذلك فإن تطور التعليم في الدول المتقدمة صناعياً له آثاره المكانية . فإن تحسين مستوى المنتج من الأجهزة التعليمية يتطلب إنشاء وحدات في مختلف المواقع . كما أن الحاجة إلى الاستفادة استفادة كاملة بما يسمى باحتياطي المواهب يجب أن يفحص أيضاً في ضوء اعتبارات المكان .

وقد اتجهت الدول المتقدمة إلى حل هذه المشكلات التي وصفناها باختصار . اتجهت إليها تدريجياً في أول الأمر ، ثم ركزت تحت إكراه لايقاوم على حلها فيما بعد . ويمكن القول عن معظم هذه الدول إن تصرفاتها تختلف كثيراً عن الاحتياجات بسبب خطورة الموقف في التطور الإقليمي .

والهدف من اتباع سياسة اقتصادية إقليمية أكثر صرامة هو التغلب على الفوارق الضخمة بين إقليم وآخر . وهناك أسباب متعددة للقيام بهذا العمل . منها تخفيض هذه الفوارق بسبب ما يصاحبها من عدم مساواة اجتماعية ، وكذلك الحيلولة دون تشجيع التركيز الزائد في المناطق الجذابة . وفوق ذلك فإن ارتفاع الطاقة الاقتصادية القومية يؤدي بالضرورة إلى تنمية كل الأقاليم . وكما ينطبق هذا على كل بلد على حدة ينطبق أيضاً على المنظمات التي تضم أكثر من دولة (مثل المجتمع الاقتصادي الأوربي) . وعلى ذلك فإن السياسة الاقتصادية لكل الدول المتقدمة تتميز بسمات إقليمية متميزة بعض الشيء .

ويرتبط هذا بالأهمية المكانية لما يسمى بالمياكل الأساسية العامة . ومن الضروري أن نشير في أول

الأمر إلى أهمية تنمية النقل والمواصلات ، التي تستحيل بدونها التنمية الاقتصادية الإقليمية وينطبق هذا بالمثل على إنشاء الصناعات الجديدة وعلى قطاع الخدمات . كما أن من الصعب تصور مزيد من التنمية الصناعية (مثل الإمداد بالقوى التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالمكان) دون مزيد من مساعدة الدولة .

إن هدف تخطيط المدن هو إزالة المآلئ السابقة التي لم يعد احتياؤها ممكناً (مثل الأكواخ القذرة) ، ثم التحول في التطور المستقبلي للإسكان . بما في ذلك بناء المدن الجديدة .

وإن جهود المجتمع الريفي : في الحيلولة دون اتساع الهوة بين أسلوب الحياة في القرية وبين الحياة في المدينة ، تؤدي إلى تحسين الخدمات العامة في الأماكن الريفية أيضاً . بغض النظر عن استحالة تصنيع الريف دون تحسن كبير في الهياكل الأساسية العامة . وخاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية والثقافية والتسهيلات الرياضية والمستشفيات وغير ذلك . مما يخلق مشكلات إدارية لم تكن موجودة إلى حد ما في المناطق الريفية .

وإذا أخذنا في الحسبان الضغوط التي تقع على الميزانيات العامة سواء من أثر السياسات الاقتصادية الإقليمية والتخطيط المكاني ، بما في ذلك التزامات الإنفاق على الهياكل الأساسية العامة ، فمن المنطقي أن تجري مناقشات في كل الدول المتقدمة حول النسبة بين جانبي الاستهلاك والاستثمار من الإنفاق العام . وفوق ذلك فإنه مع إدراك العلاقة الوثيقة بين الاستثمار والمكان يمكن تقدير الارتباط الكمي بين السياسة الاقتصادية الإقليمية والتخطيط المكاني .

نتائج التنظيم الإقليمي للإدارة :

وفي ضوء الظروف المذكورة فإنه ليس مما يثير الدهشة أن تعتبر الإصلاحات الكبيرة التي أدخلت على التنظيم الإقليمي عملاً ضرورياً بالنسبة لجميع الدول التي وضع تنظيمها الحالي أساساً في الأيام الأولى من حركة التطور الصناعي . ويؤكد هذا ينطبق على جميع الدول البالغة التطور ، إذا أغفلنا التغيرات الجزئية الصغيرة . وإلى حد كبير يرجع تاريخ التنظيم الإقليمي للإدارة في فرنسا وألمانيا ، إذا اقتصرنا فقط على هذين المثالين ، لعصر نابليون ، ولا يرجع السبب في أن الإصلاحات في الإدارة الإقليمية بدأت في الواقع في أوقات مختلفة في البلاد المختلفة إلى سمات متميزة في عملية اتخاذ القرارات السياسية ، أي إلى الاختلافات في نظام الحكومة ، بقدر ما يرجع إلى أن إدراك الحاجة إلى مزيد من السياسة الإقليمية

الشاملة . وبالتالي إلى تغيير جذري في التنظيم الإداري . قد لوحظ في أوقات مختلفة .
حتى يمكن التوصل إلى إدراك سليم لآثاره السببية الجديدة ، على العلاقة بين الامتداد المكاني
والتنظيم الإداري . فالأفضل أن يقسم عرض الموضوع إلى جزأين :
الأول : عن طبيعة التغيرات التي تحدث في التنظيم الإداري من ناحية المكان .
والثاني : عن أنماط التنظيم الذي يناسب الوحدات الإقليمية المتغيرة .

وكبدأ تقريبي فإن الإحساس بضرورة الإصلاح في الإدارة الإقليمية يبرز عندما تحدث فجوة
كبيرة بين الوظائف والمساحة التي تقع الوحدة الإدارية فيها . ومهما كانت مستويات الإدارة الإقليمية
التي تبحث (محلية أو إقليمية مثلاً) فإن الفحص الدقيق لوظائف التنفيذ أمر ضروري حتى يمكن
تحديد درجة التباين بين الوظيفة والمساحة . ولا يقتصر هذا على الوظائف التنفيذية فقط ، ولكن الأمر
على العكس يتعلق أيضاً بالوظائف التي ينبغي أن تنهض بها وحدة إدارية معينة في ظروف الممارسة
الفعلية وهل مساحة الوحدة المذكورة صالحة من هذه الزاوية .

ويجب أن نذكر . بالنسبة لهذه المسائل الجوهرية . أن النظرية لم توفر لنا حتى الآن كثيراً من
المعايير الدقيقة ببنى على أساسها اختيار الوظائف النموذجية . ومع أنه تتخذ دائماً بعض معايير معينة
تستخدم عملياً إلا أن إجراء مسح منظم ومقنع ما زال يبدو أمراً بعيداً عن التحقيق ، إذ لم تبذل المحاولات
للقيام بمسح منطقي منظم إلا مؤخراً .

وبفترض سلفاً في أي نظام للوظائف العامة يمارس على مستوى معين من تنظيم إداري إقليمي مراعاة
أقصى دقة ممكنة في وصف الوظائف المفردة . وليس هناك فارق في هذا الإطار بين أن تؤدي هذه
الوظائف بواسطة الدولة أو بواسطة سلطة حكومية محلية . ولذلك يصبح من الضروري معرفة أي الخدمات
العامة أو الخاصة يجب أن تقدم في مساحة معينة ، مثل القرى أو المدن الصغيرة والمدن أو الأقاليم ،
لمقابلة توقعات الجماهير . وتكشف مثل هذه التحليلات المنطقية للإدارة أيضاً عن التباين في تطور كل
دولة . فهي تبين على سبيل المثال أي الخدمات العامة تعتبر واقعية في قرية في السويد ، أو في قرية مثلها
في إسبانيا . وتشير النتيجة إلى وجود فروق قومية متميزة في العلاقة بين الإدارة والمكان . وبهذا تضع
هذه الفروق مؤشراً ممتازاً بالنسبة للتنمية على المستوى القومي ككل .

ولا يمكن . قبل تحديد الوظائف التي تقوم بها الوحدة الإدارية بدقة ، التساؤل عن المساحة التي

ينبغي أن تشملها مثل هذه الوحدة . ويرتبط هذا بالمساحة المثالية التي تخضعها كل منشأة مفردة مثل (المدارس والمستشفيات) . ويفترض في ذلك المعرفة بالخدمات التي يجب أن تؤديها الإدارة بالمعنى الفني ، وكذلك الموارد الفنية والأفراد اللازمين والطريقة المثلى لاستخدامهم .

وحتى إذا أمكن وضع هذه المعايير في صورة كمية فلا تزال مشكلة تحديد القيمة السياسية للوحدة الإدارية : والتي يمكن وصفها بجملة بأنها « القيمة التكاملية » بالنسبة للمجتمع ، قائمة . ومن الصعب جداً التوصل إلى تقديرات دقيقة ولو دقة جزئية تساعد على التقدير الكمي . وإذا كان من الممكن اتخاذ أساليب مفردة في هذا المجال إلا أن التفسير الشخصي يلعب دوراً مهماً في تقديرها كميّاً . وفي هذا أيضاً قد تظهر فروق قومية مهمة .

ومع ذلك فإنه يمكن تأكيد أن النظرية قادرة على أن توفر أساليب أكثر دقة للتوصل إلى علاقة متوازنة بين الإدارة والمكان . وبهذه المناسبة فقد اتضح أن المعايير الأكثر دقة تيسر تنفيذ مشروعات الإصلاح بما تحثه من أثر مهدى .

هذه الأساليب الكمية في تحديد الوحدات الإقليمية المثالية تقدم أسباباً مقنعة تؤيد ما يجري من عمليات الإصلاح . ومع ذلك يبقى سؤال في غاية الأهمية عن الإجراء الذي يتبع إذا لم تتطابق الوظائف المفردة مساحياً . وهذه مسألة مألوفة في كل أنواع التنظيمات الإدارية الإقليمية . والحل الوحيد هو محاولة الوصول إلى حل وسط ، وخاصة إذا لم يكن هناك مبرر لتعدد الوحدات الإدارية بقدر تعدد الخدمات الإقليمية . ومن ثم يكون من المفيد تحقيق ما يسمى بالتركيز المكاني للإدارة حتى في المجالات التي يحتفظ فيها بأنواع مختلفة من الإدارة (محلية أو محلية تشرف عليها الولاية - مثلاً) . ولا يوجد مبرر لإنشاء مساحات إدارية متعددة على هذا المستوى إلا إذا كان الارتباط بين وظيفة إدارية وأخرى ضعيفاً . إلا أن مصالح الجمهور ، والحاجة إلى التعاون بين الخدمات الإدارية المتعددة ، وفوق كل هذا ما يشمله التخطيط من أعمال ، تعمل كلها على الاهتمام بالتنسيق بين المساحات الإدارية .

ويمكن النظر إلى التنظيم الإقليمي للإدارة على المستويات المتعددة من حيث النقاط الآتية :

١ - استناداً إلى هيكل الاستيطان في المناطق السكانية توجد وحدات إدارية على المستوى المحلي (مناطق ريفية وحضرية ومدن) في كل الدول التي يمكن اعتبارها متقدمة . والاهتمام بهذا المستوى التنظيمي من نواحي الإصلاح العامة وخاصة في حالة المساحات الريفية .

وقد أدت توقعات الجماهير التي سبقت الإشارة إليها فيما يتعلق بوظائف محلية معينة بكثير من

وفي الدول الكبيرة مثل فرنسا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية فإن هذا هو المستوى الذى يشكل التنظيم الإشرافى. فإذا تركنا جانبا شكل هذه الإدارة فإن المناقشة الخاصة بالإصلاح فيما يتعلق بالمساحة الإقليمية للوحدات عند هذا المستوى سوف يحددها امتداد الوظائف محل الاهتمام. وتبدو هذه المشكلة بوضوح ظاهر فى فرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية. فإذا احتفظ القسم بمساحته أو نما. وإذا امتدت المدن. فإن حجم التقسيم الأعلى عليها يصبح مجالا للمناقشة. وتعتبر جمهورية ألمانيا الفيدرالية أن الوحدات فى هذا المستوى يجب أن تضم ما لا يقل عن مليون نسمة حتى بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة. وهناك اقترحات مماثلة فى فرنسا. ويعتبر هذا الرقم من ناحية أخرى ضئيلا بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الكثيفة.

ومع ذلك فقد أصبح موضوع التركيز الإدارى للوظائف المناسبة مشكلة تزايد إلحاحا باستمرار عند هذا المستوى. حقيقة أنه فى دول كثيرة لاتأخذ بنظام الإشراف الرياسى توجد سلطات إدارية للدولة ذات أنواع عديدة عند هذا المستوى. ومع ذلك فإنه بسبب تزايد الترابط بين الأعمال. وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط. فإن دراسة تجميع السلطات على هذا المستوى مسألة ملحة. وينطبق هذا أيضاً على البلاد التى تأخذ بنظام الإشراف الرياسى. وذلك مادامت هناك سلطات أخرى فى نطاق نفوذ المشرف.

٤ - وفى البلاد الكبيرة توجد وظائف أخرى وتنظيمات نهض بها فى المستوى الأدنى من الإدارة المركزية. ويمكن أن نتبين ذلك بالمقارنة بين فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية مثلا. إذ توجد فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية عند هذا المستوى وحدات شاملة فى شكل ولايات. أما فى الدول الثلاث الأخرى فهناك وحدات قطرية توصف بأنها أقاليم. وبصرف النظر عن شكل هذه الوحدات التى ستناقش فيما بعد فالمسألة الرئيسية فى هذه الدول هى أينى تركيز السلطات الإقليمية الخاصة المتعددة فى وحدة شاملة على هذا المستوى. وحتى إذا كانت الإجابة على هذا السؤال متأثرة سياسيا بالمناقشة حول شكل هذه الوحدات فإن مشكلة المساحة التى تشملها هذه الخدمات يمكن معالجتها على حدة. وينطبق هذا أيضاً على مسألة تجميع الخدمات المفردة : وفى هذا يبدو الاتجاه الواضح إلى خلق وحدات شاملة للتخطيط.

وينتج عن المناقشة السابقة فى الإصلاح أن الولايات التى تضم بين أربعة ملايين من السكان وعشرة ملايين تعتبر مثالية من حيث الكثافة السكانية. ومن ثم فإن الاقتراح بتخفيض عدد الولايات من ١١ إلى خمسة أو ستة مقبول. وينبغى تنفيذه كما قدمت اقترحات مماثلة فى فرنسا والمملكة المتحدة.

مع ذلك فإنه يعترض أحياناً على كثرة المستويات في الهيكل التنظيمي . ولكن ليس لهذا الاعتراض ما يبدو من وجهة . ذلك أنه إذا ظهر من تحليل الخدمات ضرورة قيام عدد معين من هذه المستويات فإنه يكون هو العدد المناسب . ولا يعني هذا أن يتعرض المواطن للتعامل مع مستويات متعددة ، لأن الأمور التي نهما تعالج على مستويين فقط أو ثلاثة على الأكثر . والتكاليف الإدارية بعكس الفكرة الشائعة ضئيلة وغير ذات بال إذا قورنت بتوفير عدد مناسب من المستويات . ودون أن نأخذ في الاعتبار كذلك أن الوحدات البالغة الكبر يصاحبها أيضاً مشكلات في الإنفاق .

• - وهناك أيضاً مشكلة تتعلق بوضع المدن الكبيرة . فقد بذلت محاولات في كل الدول البالغة التقدم تقريباً للوصول إلى علاقة سليمة بين المدن والمساحات الواقعة حولها . وقد لوحظ أن إدماج القرى في المساحة المحيطة بالمدينة الكبرى لا يبعدو أن يكون حلاً جزئياً للمشكلة . حيث إن امتداد التأثير الحضري يتسع باستمرار نتيجة للتقدم التقني (وخاصة في وسائل النقل) . وليس من المعقول التوسع في حدود المدن إلى هذا الحد .

وفي الدول التي تقسم إلى مدن أو مستويات مماثلة . فوق القرى أو المدن الصغيرة . نوقشت فكرة ضم كل المدن في وحدات المستوى الثاني . حتى تقتصر المشكلة على قلة من المدن الكبيرة . وحيث يستحيل جعل هذا المستوى الثاني مثلاً عن حل مشكلات العلاقة بين المدن والمساحات المحيطة بها بهذا الأسلوب فإن الحاجة تدعو إلى البحث عن أشكال خاصة من التعاون . وعلى كل حال فإن الزيادة في حجم القرى على حساب المساحات المحيطة بالمدينة سوف تحل أيضاً مشكلات معينة في هذا المجال .

ولقد وجد أن أشكال التعاون غير المحدد بين المدينة والقرى في المنطقة المحيطة بها لم تعد كافية لحل أكثر من عدد قليل من المشكلات التي تظهر . وعلى ذلك أنشئت في بعض الدول مؤسسات خاصة تمتد سلطتها إلى مساحات واسعة تجعل من الصعب ظهور أي اختلاف بينها وبين الهيئات الإقليمية .

ولكن ما زال موضوع المدن التي تدخل في المستوى الثاني . وهل تمنح مركزاً خاصاً في موضوعات مثل الإشراف ، مشكلة قائمة . ونظراً لصعوبة مشكلات العلاقة بين المدينة والمساحة المحيطة بها والتنوع الواسع في الوظائف فإن كل ما يمكن عمله هو البحث عن حلول مختلفة تقتصر دائماً عن أن تكون حلولاً كاملة . ٩

تشكيل الوحدات الإقليمية المختلفة للإدارة العامة :

لا يمدو أن يكون الامتداد المكاني لوحدة الإدارة العامة . كما ذكر منذ البداية . ظاهرة واحدة من المشكلة . والمظهر الآخر هو الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الوحدات . ويعتمد هذا إلى حد ما على نظام التشكيل .

فإذا كانت هناك سلطة واحدة تتركز فيها المسئولية عن الإدارة العامة فسوف تكون هي الدولة . ويعكس هذا الموقف مبدأ الدولة الوحدوية في شكله الخاص الذي تعتبر فيه ببساطة كل أنواع الإدارة الإقليمية والمحلية شكلاً من الإدارة الميدانية في ظل الحكومة المركزية ، مع اقتسام السلطة في ظل مبدأ عدم التركيز . ومهما كان تعريف مفهوم اللامركزية فإنه يتضمن قطعاً خلق وحدات مستقلة ، عليها أن تعالج مسائل عامة محددة تملك فيها سلطات أصيلة . وحق السلطة الأعلى في الإشراف على نشاطها يقتصر على السلامة القانونية فحسب .

ومع ذلك فإن هدف اللامركزية في بلد ديمقراطي ليس هو التمكن من تنفيذ بعض الوظائف المحلية والإقليمية ديمقراطياً . ذلك أنه هذا يتم على المستوى القومي (المركزي) حيث يقوم ممثلو الشعب بالإشراف على التنفيذ . مهما كان الشكل الدقيق للنظام السياسي . ففي الدولة الديمقراطية تتبع السلطة كلها من الشعب . ويكون هدف اللامركزية هو تأكيد أن مشكلات المواطن في الأماكن المختلفة تتكفل بها منظمات مختلفة لكل منها أسلوبها في اتخاذ القرار . وعلى ذلك فإن اللامركزية تستند إلى الرأي القائل بأن مصالح المواطنين المتعددة مكانياً . على المستوى القومي والإقليمي المحلي . تحظى بالرعاية الفعالة إذا وجدت أشكالها الخاصة في التعبير . وحتى عند افتقاد الديمقراطية المباشرة . عند أي مستوى من هيكل التنظيم ، فإن المواطن يحظى بتمثيل أقوى في دولة تأخذ باللامركزية عنه في دولة ذات نظام مركزي ، وهو يشارك بصورة أكل في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والإدارية . ومن أثر ذلك زيادة عدد الفرص التي تسمح بالمبادأة . سواء في الهيئات النيابية أو التنفيذية . على المستوى الإقليمي أو المحلي .

ويستند مبدأ اللامركزية إلى فكرة تأخذ بأن هذا النظام أكثر الطرق فاعلية لتنظيم التنمية الشاملة للدولة . وفي حالة تعارض المصالح ينتج النظام المركزي إلى تقديم الوظائف القومية على الإقليمية والمحلية . أما في النظام اللامركزي فإنه بالرغم من أنه يجب أن يكون للمستويات العليا القدرة على ممارسة تأثير خاص على المستويات الأدنى فإن الأخيرة لا تقتصر على ممارسة حبة مستقلة . ولكنها تمتلك قدرة على التأثير على السلطات العليا بطرق متعددة . والمستوى الثاني من الدول الاتحادية مثل بارز على ذلك ، ومن ثم يحدث توازن دقيق بين المستويات المختلفة . ولهذا التوازن جميع الظواهر التي تجعل منه ضرورة متزايدة ، مثال ذلك أننا أخذنا الآن نرى بصورة أكثر وضوحاً أن السياسة الاقتصادية القومية والسياسة الهيكلية ، بما لها

من نظميات إقليمية متميزة . تؤثر كل منهما على الأخرى . وتفترض التنمية الاقتصادية القومية سلفاً حدوث درجة معينة من النمو لا يقتصر على التشكيل القوي ، ولكنها تشمل كلاً من التشكيل الإقليمي والمحلي . وذلك في كل من القطاع الاقتصادي وفي الهياكل الأساسية للإدارة العامة . وكلما تزايد التطابق بين الوظائف والامتداد المكاني . وتزايد استقلال هذه الوظائف . اقرب التوصل إلى التوازن المطلوب . مفترضين دائماً توزيعاً مناسباً للسلطة والموارد المالية اللازمة .

وعلى ذلك: فإن النظام اللامركزي ليس هيكلاً تصاعدياً دقيقاً . بل إنه أقرب لأن يكون إطاراً يتوفر له قدر أدنى من بعض أجهزة القيادة والإشراف تضمن الاحتفاظ بدرجة دنيانم التجانس الوطني أثناء إقامة الهياكل الضرورية (مثل التشريع الرسمي . والمركز القانوني للمواطنين المدنيين) من ناحية ، وهو مصمم من ناحية أخرى لتجنب الخلافات الزائدة بين الأقاليم وبين الوحدات المحلية . ومن ثم فإن نظام اللامركزية يفترض سلفاً درجة عالية من السلوك الرشيد على جميع المستويات . والهدف في ظل النظام اللامركزي هو التخفيف من عزلة الفرد . ولا يقتصر ذلك على استخدام أهداف سياسية . ولكن من خلال شكل التنظيم أيضاً . على أمل أن قدرة المواطن الفرد على الابتكار سوف تزداد بذلك مهما كان مسلكه في الحياة . ١

وهذا هو السبب في أن الدول تختلف كذلك من حيث شكل التنظيم الذي تأخذ به . فبينما توجد دول شيوعية مركزية ولا مركزية يوجد أيضاً في العالم الرأسمالي تمييز بين المركزية واللامركزية . ومن ثم يمكن أن تأخذ الإصلاحات اتجاهات متعددة كذلك . فهناك دول تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية وجدت أنه من الضروري تركيز بعض وظائف معينة لأنها تتمتع باهتمام على المستوى القوي (وتعتبر جمهورية ألمانيا الفيدرالية وسويسرا أمثلة على ذلك) . وفي الدول المركزية تبذل جهود للوصول إلى مزيد من اللامركزية . ذلك أن هناك وظائف ذات طبيعة إقليمية أو محلية تنفذ في مستوى أعلى كثيراً . ومع ذلك فلا يجوز أن تقتصر الإصلاحات على مجرد نقل السلطة . ففي حالات كثيرة تكون المسألة هي تغيير الامتداد الإقليمي للوحدات على المستويات المختلفة ، حتى تتوفر العدالة في التغيرات المكانية التي حدثت في الوظائف محل الاهتمام . وفي ظل نظام لامركزي يحظى الأسلوب الأخير للإصلاح بالأولوية على نقل السلطة ما دام ذلك ممكناً . وعلى أي حال فإن الاستعداد لإجراء الإصلاحات التي وضحت الحاجة إليها تكشف عن درجة الرشد التي بلغها أي مجتمع .

وعلى ذلك فإنه يمكن الحكم على التطورات في عديد من الدول استناداً إلى معايير متميزة على النحو التالي :

١ - القرى والمدن الصغيرة في معظم الدول المتقدمة مستقلة ومن ثم فإن الأسئلة الحاسمة هي كما يلي :

هل يتوفر لهذه الوحدات قدر كاف من العمل عليها أن تنهض به ؟ وهل لها القدرة على النهوض بهذه الأعمال بفاعلية ؟ وهل تتمتع بقدر من الاستقلال المالي يتناسب مع حجم العمل ؟ إن الأمر لا يحتاج في ضوء ما قيل وما سوف يلي من ملاحظات إلى مزيد من العرض عند هذه النقطة .

٢ - وعلى ذلك فإن مسألة المستوى الإداري التالي وهل ينبغي أن يكون مستقلاً هو أيضاً موضوع يثير الجدل . المسألة ليست في جوهرها هي الاستغناء عن إدارة الدولة تماماً عند هذا المستوى . فإذا كان من الواجب النهوض بهذه الوظائف عند هذا المستوى فإنه يمكن تشكيل منظمة تتبع الدولة لهذا الغرض . كما يمكن أيضاً أن تنهض بها وحدات محلية تكلف بهذا العمل على المستوى المحلي بصفة خاصة . والسؤال الحاسم إذن هو هل من الضروري قيام وحدات مستقلة عند هذا المستوى ؟

وهناك وظائف كثيرة ذات طبيعة فوق المحلية . وذلك حسب الدرجة التي تطورت إليها الهياكل الأساسية للحكومة المحلية . وعلى ذلك فإن هذه الوظائف تنهض بها على خير وجه منظمة مستقلة : وينطبق هذا مثلاً على المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .

إن وجود عامل موازنة مستقل من هذا النوع بين القرى والإدارة المركزية قد أضاف ميزة امتصاص الضغط الذي يقع من الأخيرة على هذه الهيئات الصغيرة نسبياً . ومن هذا القبيل المناقشة السابقة القائمة في فرنسا بخصوص هل من اللازم إعادة تنظيم الأقسام .

٣ - ويبدو ، على نحو من الواضح : أن شكل السلطة في المستوى الوسيط موضوع مناقشة حية في كل الدول ذات النظام الإشرافي ، وهو نظام دولة ذات إدارة لامركزية تتميز بأن كل وظائفها في الواقع تنفذ جماعياً بواسطة سلطة مفردة . وبمنظرة فاحصة يتضح أن هذه الوظائف ترتبط بحفظ الأمن القوي والقانون والنظام ، مثل واجبات البوليس في معناها الواسع ، وأيضاً الإشراف على المستويات الأدنى المستقلة .

وهناك مقترحات معينة للإصلاح تهدف إلى إلغاء هذا النظام على أساس أنه لا يمكن ربطه بالتفكير الديمقراطي ، حتى عندما يكون المقاطعة مستشار عام منتخب ، حيث إنه ينظر إليه على أنه لم يمنح السلطة الكافية ولا يجعل من الولاية هيئة مستقلة . ومع ذلك فإن مثل هذه الحجج ليست

حاسمة ، فهي ممثلة في العمومية بحيث لايسهل تطبيقها على المشكلات محل البحث ، لأنه لايمكن المجادلة في أن الأمن القوي والقانون والنظام من اختصاص الدولة . وما دامت هذه الأمور يمكن تمييزها إقليمياً فإن مبدأ الإدارة اللامركزية على مستوى الدولة يصبح مفيداً عند هذا المستوى .

وفيما يتعلق بالوظائف التي يمكن اعتبارها خدمات عامة . أى تلك الوظائف الخاصة بالميكمل الأساسي للإدارة العامة ، فإن نظام الإشراف المركزي لا يكون شكلاً سليماً للإدارة . وحيث إن الوظائف المنسوبة للهيكل الأساسي هي كما ذكرنا من قبل ، لها طبيعة إقليمية (محلية) واضحة ، والشكل التنظيمي المناسب لها ، أى الاستقلال الإداري . يجب التفكير فيه .

وهذا هو ما يشكل المشكلة الأساسية في الإقليمية . وهو السبب في أن النظام الإقليمي للإدارة في فرنسا الذي وضع سنة ١٩٦٤ أصبح مثار جدل شديد . وهو يتبلور في الواقع في موضوع الإدارة في مجال الخدمات العامة . ولكنها إدارة يدفعها طابع الدولة إلى حد كبير . وينطبق هذا الوضع على مناقشة موضوع الإقليمية في المملكة المتحدة .

وإذا نظرنا إلى مدى التغير الشامل الذي طرأ على الميكمل العام للدولة بسبب إنشاء إدارة إقليمية مستقلة فيها أدركنا السبب في أن مثل هذه الإصلاحات تثير المعارضة كما حدث في فرنسا والمملكة المتحدة . ويعرب المعارضون لهذه الإصلاحات بإصرار عن خوفهم من أن تعرض الإدارة الإقليمية المستقلة الوحدة القومية للخطر . كما يثار الاعتراض مرة أخرى بأن الموارد الإقليمية لا تكفي للقيام بالإدارة بفاعلية . ومع ذلك فإنه يمكن تقديم حجج ضد هذه القضايا . فالتجربة في الدول ذات الاستقلال الإقليمي أو حتى الدول ذات التشكيل الفيدرالي تبين أن هذا التشكيل لا يؤدي بالضرورة إلى انقسام في الوحدة الوطنية . ومن ثم لم يبق إلا أن تقدم السؤال العملي أي يمكن أن يحدث هذا في دولة بعينها . كفرنسا مثلاً . وفي هذا فإنه يصعب مقارنة الموقف الحالي بالوضع في الفترة التي تلت ١٧٨٩ . وإذا نظرنا إلى المشكلة من ناحية المقارنة الدولية فقد يبدو أن نقص معدل التنمية القومية الشاملة في الدول المركزية أكثر إصراراً بالمصالح القومية من التنمية الشاملة الأسرع في الدول التي تتوفر لها درجة كبيرة من الحكم الذاتي في مستويات عديدة . كما هو الحال مثلاً في سويسرا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .

وسوف يكون من الخطأ طبعاً أن نستبعد الحجج القائلة بأن العناصر الإقليمية في الدول المركزية ما زالت تحتاج إلى تطوير . ولكن هذه العناصر ما زالت ضعيفة حتى الآن ، لأنها لم تستطع أن تثبت قيمتها ، ذلك أن الموازنة مع ما هو جديد هي دائماً عملية تعلم . كما أنه لا يمكن إنكار أنه يحتمل أن

تكون درجة الاستقلال في الدول المركزية محدودة نسبياً في أول الأمر ، حتى يمكن إزالة الفروق الإقليمية الكبرى بسرعة . ومع ذلك فإنه يمكن الحد من تدخل خدمات إدارات الحكومة المركزية بما يساير تحقيق أهداف السياسة الإقليمية الجديدة واستقرارها عن طريق الاستقلال الإقليمي . ولكن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا أمكن القيام بالوظائف الإقليمية في ظروف الاستقلال (ويتضمن هذا الاستقلال المالي أيضاً) .

ومن المهم أن نلاحظ أنه قدم اقتراح بالإبقاء على نظام الإشراف المركزي في « نورد هاین وستفالن » (التي تعدادها ١٧ مليون نسمة) . وكذلك إدخال نظام الإدارة الإقليمية المستقلة على المستوى الإقليمي . وسوف يقتصر نظام الإشراف المركزي على وظائف حفظ الأمن والقانون والنظام ، في حين تخصص الأقاليم المستقلة بالإدارة الفعالة للوظائف الإقليمية . فإذا تحول هذا الاقتراح إلى قانون فسوف تكون هناك إدارة مستقلة في جميع المستويات بعد المستوى المركزي ولن يعمل أى موظف تنفيذي دون تمثيل شعبي .

مشكلة الموارد المالية :

يتج مما سبق أن هناك صلة لا تنفصم بين التنظيم الإقليمي للوظائف العامة وبين تخصيص الموارد المالية . وهذه مشكلة حيوية في الإدارة العامة .

والتوزيع الإقليمي للموارد الكلية من الأموال العامة يقدم مؤشراً عن الطريق الذي يحاول به المجتمع أن يحقق العدالة في التوزيع بكل وظيفة وبالنسبة للمساحات المعنية وينطبق هذا أيضاً على الوظائف على المستوى القومي ، وفي هذا أيضاً يكشف تخصيص الأموال بوضوح مرة ثانية عن القيمة المخصصة للإتفاق على الخدمات وكذلك على المشاكل القومية الأساسية .

وفي الدول ذات الإدارة المركزية - أى تلك التي تنهض فيها إدارة مركزة بأعباء الوظائف الإقليمية والمحلية إلى درجة كبيرة ، فإن عدم التوازن هذا ينعكس لا محالة في عملية تخصيص الاعتمادات . وسوف يتوقف استخدام الموارد استخداماً سليماً على الدرجة التي توزع بها الوظائف توزيعاً إقليمياً مناسباً . ومن ثم فإن الإصلاح في عملية توزيع الأموال يسير متوازياً مع محاولة تحقيق الإصلاحات من خلال إعادة توزيع الوظائف . ويعتبر موضوع إصلاح تمويل المجتمعات المحلية خاصة من الموضوعات ذات الأهمية القصوى .

ولا يقتصر الاهتمام في عمل التنظيم على موضوع تخصيص الموارد المالية على مختلف مستويات

الإدارة الإقليمية فحسب ، فإنه من المهم أيضاً معرفة ما يتوفر من دخل خاص لكل مستوى وفرد ، أو معرفة هل ترتبط الموارد المالية بكل مستوى بعد أن تجمع عند مستوى معين ؟ .

ومن المؤكد أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يتجنب الموارد للمستويات الأدنى : على أن يعالج أى قصور يظهر فى مستويات محددة . ولكن ما يعيب الاستقلال المالى لبعض المستويات يرجع إلى أن السلطات المركزية تخصص موارد مالية أكثر من المطلوب نتيجة التقسيم الخاطئ للسلطة أو التخصيص الخاطئ للاعتمادات . فإذا شعرت السلطات المركزية بأن المستويات الأدنى غير قادرة على أداء وظائفها بإتقان ، وأنها تحتاج إلى الرعاية بتخصيص أموال لها ، فإن المسألة التى يجدر أن تبحث هى هل من الأفضل نقل سلطتها إلى مستوى أعلى ، أو زيادة كفاءتها بتوسيع مساحتها . وبافتراض أن الوظائف قسمت تقسيماً سليماً فإن النتيجة التى تستخلص من أن المستويات الأدنى تحصل على منحصاصات كبيرة هى أن أسلوب توزيع الموارد المالية غير سليم . وفى هذه الحالة قد يتحول الاستقلال الوظيفى إلى مهزلة فارغة ، ما دامت السلطات المركزية من خلال تخصيص موارد مالية مصحوبة بنصائح معينة تتدخل فى الاستقلال وتقوضه فى النهاية .

سياسة الإصلاح :

هناك حقيقة تلاحظ بصفة عامة ، هى أن محاولات الوصول إلى توازن عام بين الوظائف الإدارية والامتداد المكافئ عن طريق إدخال إصلاحات إقليمية تقابل دائماً بمعارضة كبيرة . وهذا أمر مفهوم ما دامت التغيرات التنظيمية ، وخاصة تلك التى لها طبيعة الإصلاحات الإقليمية : تعدل كثيراً فى مراكز السلطة . ولهذا تولى العلم بحث هذه المشكلة .

إن الإصلاحات فى التنظيم الإقليمى لا تؤثر فقط فى تنظيم الإدارة العامة : ولكنها تعدل أيضاً من توازن القوة فى هياكل الحزب السياسى والمنظمات الخاصة . وبمجرد أن تتحرك هذه الإصلاحات فإنه يمكن الحكم على تشكيل القوة فى أى دولة بوضوح من المعارضة التى تولدها هذه الإصلاحات .

وفوق ذلك فليس لحل هذه المشكلات أى علاقة بالنظام السياسى . ولا يمكن القول أن الإصلاحات فى الدول ذات النظام المركزى أسهل فى التنفيذ . فقد أوضحت التجربة أنه إذا وجدت درجة أكبر من اللامركزية فى هذه الدول فإنه توجد دائماً معارضة قوية على مستوى الحكومة المركزية . ويمكن القول بدرجة أقل إن الديمقراطية البرلمانية لاتناسب تنفيذ هذه الإصلاحات ، كما يتضح من مقارنة الإصلاحات فى فرنسا فى ظل الجمهورية الخامسة وفى بلاد مثل السويد وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وهولندا .

وفي هذا ينبغي أن نستخدم المدى الكلي للاستراتيجية والتكتيكات التي ابتكرت لتغيير المنظمات ، وهذه تشمل المناقشات العامة المتعمقة فإنه كلما زاد الوضوح في عرض أهداف الإصلاح سهلت مناقشة الموضوع برشد وأمكن الوصول سريعاً إلى اتفاق مؤيد .

ومن المهم التأكيد من موضع المعارضة الحقيقية للإصلاح ، إذ أوضحت التجربة أنه يندر أن توجد المعارضة بين الجموع الكبيرة من الشعب ، إنما تخرج من بين أولئك الذين تتأثر مراكز سلطاتهم بصورة مباشرة . وهذا الاستكشاف للمجال السيامي يجعل من الممكن أيضاً الإقلال من التداخل إلى أدنى حد بتخطيط فترات انتقال طويلة ، وأيضاً بتوفير تعويضات معينة عن فقدان القوة .

وهكذا فإن المقدرة على السير من خلال إصلاحات أساسية مصممة لحفظ توازن مناسب بين الخدمات الإدارية والامتداد المكاني تعتبر اختياراً سليماً لكفاءة النظم السياسية وسلامتها .

التطوير الإداري في الحكومة البريطانية

بقلم • روجر وليامز
ترجمة • عبد المجيد بيومي

يمثل تقرير لجنة فولتون عن الخلعة المدنية، الذي نشر في يونيو سنة ١٩٦٨ ، ذروة فترة عشر سنوات من النقد المستمر للخلعة المدنية بمخصصاتها وإجراءات العمل فيها . وقد أورد التقرير في فقرته الافتتاحية مقارفة بينه وبين تقرير آخر توافر على دراسة نفس الموضوع وهو تقرير « نوثكوت تريفلان الشير الصادر سنة ١٨٥٤ . ونظراً لقبول الحكومة البريطانية على الفور لمقترحات « فولتون » الرئيسية فإن التقرير نفسه قد يصبح علامة بارزة جديدة . وقد حدث في الأعوام الأخيرة وقبل صدور التقرير أن أدخلت بعض التغييرات على مؤسسات الحكومة المركزية بما في ذلك نظام الخدمة المدنية . ومع أهمية تقرير فولتون وأهمية الدور الكبير الذي تقوم به الخلعة المدنية في التنمية القومية ينبغي أن نذكر أيضاً أن اهتمام الحكومة البريطانية قد امتد بالإصلاح إلى كثير من المؤسسات الأخرى . ويحوى هذا المقال في بدايته وصفاً لأهم التغييرات التي أدخلت على الخلعة المدنية قبل صدور تقرير « فولتون » ثم يتعرض بإيجاز للخطوط العريضة لعمليات إعادة التكوين البريطاني للأداة الحكومية وأساليب العمل

الكاتب : روجر وليامز

محاضر مساعد بجامعة مانستر . قسم الحكومة . كان من قبل موظفاً بقسم
بحوث العمليات بمجلس الفحم القوى .
بكالوريوس في الفيزياء من جامعة أكسفورد .
نشر مقالا عن لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس العموم بمجلة الإدارة العامة
(البريطانية) عدد الحريف ١٩٦٨ .

المترجم : الأستاذ عبد المجيد بيوي .

ماجستير في الإدارة العامة .

رئيس قسم الترجمة في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

٦٤ . وفي ضوء هذين الملخصين يجري تقويم لمقترحات « فولتون » مع التعرض باختصار للعلاقة بينها وبين
عمليات التطوير الإداري الأوسع .

التغيير في الخدمة المدنية في السنوات الأخيرة :

لوحظ في السنوات الأخيرة بعض التغيير في العلاقة بين الوزراء والموظفين المدنيين . فعلى حين
تضاءلت مسؤولية الوزراء تضاعفت مستمراً بدأ الموظفون المدنيون يقربون قليلاً من الأعضاء وقد كان
إبتعادهم التقليدي يحميهم دائماً من المساءلة . ولعل الباعث الرئيسي لهذا التغيير هو تزاخم المشكلات
التي تواجهها الوزارات على نحو لا يعطى لأحد من الوزراء قدرة الادعاء بأنه يستطيع أن يشرف إشرافاً دقيقاً
على مواجهة تلك المشكلات ، وهو وضع لم يتيسر التغلب عليه حتى بتعيين مجموعات من الوزراء
لتوجيه وزارات معينة . ومن بين الأساليب التي اتبعت لتسهيل التوجيه السياسي للوزارات تعيين بعض

الخبراء من خارج الحكومة بصفة مؤقتة كمشائرين للوزراء على أن يكون أولئك الخبراء من بين الملتزمين سياسياً . ولقد وضعت أسس هذا الإجراء عندما جاء العمال إلى الحكم سنة ١٩٦٤ . ومع أنه لا يوجد مبرر لاعتبار هذا الإجراء أساساً لنظام من المحسوبية السياسية فقد ظهر أنه يمثل كسراً للاحتكار الذى كان يمارسه الموظفون الدائمون فى تقديم المشورة للوزراء .

وقد تعرض هذا الاحتكار إلى هجوم شديد نظراً لأن كبار الموظفين الذين يمارسونه كانوا فى الأغلب من فئة الإداريين . وقد التحق حوالى ٦٠٪ من أفراد هذه الفئة التى يبلغ تعدادها ٣,٠٠٠ شخص بالخلمة المدنية فى وظيفة مساعد إدارى بعد التخرج من الجامعة مباشرة ، أما الباقى وهم ٤٠٪ الأخرى فيبتعدون وظائف الفئة الإدارية عن طريق الترقى من بين وظائف الفئة التنفيذية وعدد موظفيها ٧٥,٠٠٠ وتلى هذه الفئة الإدارية مباشرة فى التدرج الوظيفى الإدارى العام . ومع ذلك فإن المناصب الكبيرة من الفئة الإدارية ما زالت حكرًا على الأفراد الذين يلتحقون بالخلمة المدنية بالتعيين مباشرة فى وظيفة مساعد إدارى . يضاف إلى ذلك أن الأغلبية العظمى من تلك الصفة المختارة من الموظفين تأتى من بين خريجي جامعى أكسفورد وكمبريدج فلا يلاحظ فى الاختيار أى تناسب بين خريجي الجامعات المختلفة . وعلى كل فقد أوضح تقرير لجنة الخلمة المدنية لسنة ١٩٦٦ أن ما بذل من جهود لتوسيع قاعدة الاختيار قد بدأ يلقى ثماره لأول مرة . ففى ذلك العام وصلت نسبة الملتحقين فى وظائف الفئة الإدارية من غير خريجي جامعى أكسفورد وكمبريدج أكثر قليلاً من الثلث على حين أنها لم تتعد نسبة الخمس خلال الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٥ .

وبالمثل فإن التناسب فى الاختيار من بين التخصصات الجامعية المختلفة كان منعزلاً تماماً إذ بلغ خريجو الآداب نسبة ٧٥٪ أو أكثر من الملتحقين ، وكانت نسبة خريجي قسم التاريخ وحده حوالى الثلث . وقد حدثت تغييرات طفيفة فى ذلك إذ بدأت اللغات الحديثة والدراسات الاقتصادية تحل محل الدراسات الكلاسيكية التى طالما احتلت المكانة الثانية فى الذبوع . وبالمثل فإنه على الرغم من أن نسبة الملتحقين على درجات أكاديمية فى الرياضة أو العلوم ما زالت منخفضة جداً فإنها قد ارتفعت إلى حوالى ضعف نسبة ٣٪ التى وصلت إليها فى المتوسط فى الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٣ .

وكانت معايير الاختيار لشغل وظائف الطبقة الإدارية عالية ومجموع التعيينات السنوية فى وظيفة مساعد إدارى تقل باستمرار عن عدد الوظائف الشاغرة وذلك حتى عام ١٩٦٧ . ونظراً لأن درجة « مساعد إدارى » درجة تدريبية فإن خطورة النقص الذى حدث فى التعيين فى أواخر الخمسينات لم يظهر إلا فى منتصف الستينات عندما رقى المليونون خلال ٥ سنوات سابقة إلى وظيفة إدارى . وللتغلب على هذه الأزمة والاستفادة بخدمات بعض ذوى التجربة من خارج الخلمة المدنية بدأ منذ سنة ١٩٦٤ عقد

المسابقات للتعين في وظيفة إدارى مباشرة وعين في ذلك العام ستة أفراد . كما بلغ مجموع من عينوا بهذه الطريقة خلال الثلاث سنوات التالية ١٦٠ فرداً ، وتم تعيين خمسة موظفين آخرين في المستوى الإدارى التالى وهو مساعد للوكيل . وفى ١٩٦٤ أيضاً عين ١٣ من بين ١٥ من العلمين رشحوا لشغل بعض الوظائف في الفئة الإدارية . وكان العلمون شأتهم شأن غيرهم من المتخصصين - يتسمون إلى سلم وظلفى خاص بهم ويختلف عن السلم الوظلفى للإداريين أو العموميين ومستقبلهم يكاد يكون محدوداً في المجموعة الوظلفية التى يتسمون إليها لايخرجون منها إلى نطاق الخدمة المدنية عامة ، وعلى ذلك قبول انتقال العلميين إلى الفئة الإدارية بالارتياح .

كما حدث في مجال التدريب بعض التقدم في السنوات الخمس الأخيرة . فقد كان التقليد المتبع أن يتعلم الموظف المدني من فئة الإداريين من الخبرة المكتسبة عن طريق العمل وحده دون مساعدة تدريبية ، مثل حضور برامج في الاقتصاديات أو العلوم الإدارية . ونظراً لما جرت عليه العادة من إبقاء الموظف في وظيفة معينة مدة عامين أو ثلاث يتنقل بعدها إلى وظيفة أخرى فقد كان يدرك غالباً أن دراساته الجامعية لا تتناسب مع ما يكلف به من أعمال وأنه لا يتمتع بمهارات مهنية معينة إذ - لا يكاد يتقن وظيفة حتى يتنقل إلى وظيفة أخرى مما لا يمكنه من المعرفة الدقيقة لأى منها . ومن ثم جاء وصف موظف الفئة الإدارية بأنه إدارى عام أو هاو ، وقد تغير ذلك الوضع قليلا منذ إنشاء مركز الدراسات الإدارية سنة ١٩٦٣ إذ يقوم هذا المركز بتنظيم دورة للعاملين خلال السنة الثالثة من عملهم في وظيفة مساعد إدارى وتستمر الدورة ٢٠ أسبوعاً وتشمل منهاجاً متكاملًا يدور حول موضوع رئيسى الاقتصاد . وتسهدف هذه الدورة إتاحة الفرصة أمام الإداريين كى يلموا إلاماً كافياً بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية التى تتصل بعملهم في الوزارات المختلفة ، وكذا بالمصطلحات الاقتصادية التى تيسر لهم العمل مع المتخصصين في الاقتصاد . وبالنسبة للدراسات الإحصائية فإن هدفها محدود .

ويحضر المساعدون الإداريون خلال السنة الأولى من تعيينهم برنامجاً تدريبياً عن التشكيل الحكوى مدته ٣ أسابيع . ومنذ سنة ١٩٦٤ بدأ المعهد الملكى في تنظيم بعض المحاضرات والحلقات الدراسية عن المفاهيم الأساسية للعلوم ويحضر تلك البرامج المساعدون الإداريون في السنة الثانية أو الثالثة من الخدمة . كما تنظم وزارة الخزانة منذ عام ١٩٦٦ أربعة برامج تدريبية مترابطة مدتها ١٦ أسبوعاً يخصص فيها برنامج للاقتصاد مدته ٦ أسابيع يحضره من رقبوا إلى وظيفة إدارى قبل بداية تنفيذ برنامج العشرين أسبوعاً التدريبى . كما أعيد تنظيم التدريب بالنسبة لشاغلى وظيفة مساعد وكيل وزارة في سنة ١٩٦٧ عندما بدأ تنفيذ سلسلة من الحلقات الدراسية القصيرة المركزة التى تلام مناصبهم وأخيراً فإن

افتتاح مدارس إدارة الأعمال بجامعة لندن ومانشستر قد أتاح الفرصة لإيفاد الإداريين إلى برامج مدتها ١٢ أسبوعاً أما الموظفون في المستويات الأعلى فيلقون ببرامج تدريبية أقصر .

ولم يقتصر الوضع بالنسبة للموظفين من ذوى المهارات المتخصصة على عدم توافر السلم الوظيفي الذي يؤدي بهم إلى تقلد الوظائف العليا بل إنه لم يتوفر لهم أى ضمان لأن تحتل آراؤهم المهنة القدر المناسب من الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات . وهنا أيضاً حدثت بعض التطورات . وقد عقب على ذلك جيون بما ذكره من أنه حدث في بعض الوزارات الفنية أن حل نوع من القيادة الجماعية محل جو السيطرة التي كان يسود عند انفراد الوكيل الدائم بالرياسة ، ورجع ذلك إلى اشتراك بعض العناصر من الإخصائين في هذه القيادة الجماعية . ويلاحظ بصفة عامة أن مكانة المتخصصين قد ارتفعت بعض الشيء في عديد من الوزارات من ذلك أنه حدث في أحد أقسام وزارة النقل منذ سنة ١٩٦٤ مزيد من التكامل في العمل بين العناصر الإدارية والمهندسية ومن ثم ارتفعت الروح المعنوية للمهندسين وتحسنت العلاقة بين المهندسين الإداريين وربما تحسن الأداء كذلك . ولكن المهتمين يشعرون على ما يبدو بأن التغيير لابد وأن يمتد حتى يحقق الإذابة الكاملة للتفارق في المكانة الوظيفية بينهم وبين الإداريين .

ويوجد بوزارة التكنولوجيا ثلاث مجموعات وظيفية رئيسية منها واحدة فقط يرأسها إداري - والثانية يرأسها أحد العلميين أما الثالثة فيشارك في رئاستها واحد من العلميين وآخر من - الإداريين . ولا يوجد بين من يشغلون وظائف الإدارة العليا بتلك الوزارة ويبلغ عددها ١١ غير خمسة من الإداريين . كما أن عدد الإداريين الذين يتقاضون خمسة آلاف جنيه أو أكثر لا يزيد على ٢٢ فرداً من بين سبعين ممن يتقاضون هذا الأجر . وبما قيل عن هذه الوزارة أنها وإن أثبتت بأن الإدارة في الحكومة المركزية فن لا يكسبه كل عالم ينقل إليها على الفور فلها قامت على نحو ما بتلبية رغبة طلائع أعرب عنها رجال الصناعة وهي أن يوجد بين الموظفين المدنيين من يفهمون أمور الصناعة جيداً . والحقيقة أن هذه الوزارة ذاتها تعد مظهراً من مظاهر التغيير الكبير الذي شهدته الحكومة البريطانية في العصر الحديث رغم أن هذا التغيير قد أحدثته ضغوط سياسية من خارج الحكومة . وقد أنشئت هذه الوزارة عندما جاء العمال إلى الحكم سنة ١٩٦٤ . وبعد إدماج معظم أجزاء وزارة الطيران فيها ، أصبحت أكبر المنظمات الأوروبية من نوعها وتبلغ ميزانيتها ٧٥٠ مليون جنيه . وقد وصفها الوزير بأنها طراز جديد من وزارات الحكومة ، ... تستخدم أساليب جديدة ... ، وتطبق الأساليب المستقرة على نحو يتسم بالجدية والتطوير . وهذا يتلاءم مع المهمة الخطيرة التي أشار إليها الوكيل الدائم للوزارة إذ قال بأن الوزارة تعمل على إثارة الوعي العام وشحذ الإحساس بالوضع الحاسم الذي تحتله التكنولوجيا الصناعية والكفائية الإنتاجية في تحقيق كل أهدافنا القومية .

ولاشك أن أثر الأسلوب الاقتصادى فى التفكير على القرارات الحكومية قد زاد بعد أن أصبح الاقتصاديون يشكلون إحدى الفئات الوظيفية منذ ١٩٦٥ . وكان عدد الاقتصاديين الضئيل الذى بلغ نحو العشرين قبل ذلك التاريخ ضائعاً فى وزارة الخزانة . على أنه حدث تدفق كبير من الاقتصاديين إلى وظائف الحكومة فى ستة الأشهر الأولى من تولي العمال الحكم سنة ١٩٦٤ . ومن هذا العدد نسبة كبيرة فضلت العمل بصفة مؤقتة كما أن ثلثي العدد الحالي وهو يزيد على ١٠٠ فرد يفضلون الاستمرار فى العمل على أساس الارتباط بمقود قصيرة الأجل .

ومن الأمور بالغة الصعوبة أن تقف بالتحديد على مدى النجاح الفعلى الذى تحقق بتعيين بعض الخبراء الاقتصاديين والاستفادة بخبراتهم فى السنوات الأربع الماضية بالحكومة البريطانية . ويختلف الأمر كثيراً بالنسبة للحكومة الأمريكية فنذ بداية عهد كيندى ظهر أثر الاقتصاديين ملموساً وواضحاً فى الحكومة الفيدرالية . وقد يصاب الأمريكى بلهشة بالغة إذا علم أن عدد الخبراء والاقتصاديين فى الخدمة المدنية البريطانية لا يزيد على ١٠٠ أو نحوها . ولا شك فى أن بعض الاقتصاديين فى بريطانيا كان من أشد الناقدين لأداء الخبراء الاقتصاديين الذين التحقوا بخدمة الحكومة فى بداية عام ٦٤ - ٦٥ وقد حاول بعض الاقتصاديين الذين التحقوا بالخدمة المدنية إلقاء بعض الضوء على العوامل التى تحد من فاعليتهم فى ظل نظام لا يتيح الاستفادة الكاملة بإمكاناتهم . ويكنى هنا أن نذكر استنتاجين عامين ليكون التقرير أوفى . أولاً : أن العاملين المخلصين الحاسمين من الوجهة الاقتصادية فى تلك الفترة وهما الموقف الاقتصادى الموروث عند تشكيل الحكومة الجديدة فى سنة ٦٤ وتجنب تخفيض سعر الاسترلينج حتى أواخر ٦٧ جاء كل منهما نتيجة قرارات سياسية : وقد أدت تلك المحددات والقرارات إلى جعل الوقت غير مواتم للاستفادة بالخبرة الاقتصادية المتخصصة ، ثانياً : فى إطار تلك القيود ربما تعتمد قيمة المشورة الاقتصادية وفاعليتها إلى درجة كبيرة على تعيين وزير بالذات يعرف ما يريد ويحاول تحقيقه .

ولا شك أن للدراسات الاقتصادية مزاياها الدائمة . وفى هذا الصدد يذكر الأستاذ « بروس وليامز » باستحسان أن عديداً من الوزارات بدأت فى القيام ببعض دراسات عن عائد التكلفة وأن وزارة الدفاع بصفة خاصة قد بدأت فى تطبيق بعض أساليب دراسة التكلفة ونظم الميزانيات التى لاقت اهتماماً كبيراً بعد نجاح سكرتارية الدفاع مع الولايات المتحدة فى استخدامها لأول مرة ، كما ينتظر الكثير أيضاً من وحدة تحليل البرامج التى أنشئت فى سنة ١٩٦٧ فى كل من وزارة التكنولوجيا وهيئة الطاقة الذرية لتطوير بعض القواعد وقياس القوائد الكمية للبحث والتنمية على الرغم من الصعوبة الخاصة بهذا الجانب من الدراسة .

وتعمل نسبة كبيرة من الاقتصاديين الذين التحقوا بالحكومة في عامي ٦٤ ، ٦٥ بوزارة الشؤون الاقتصادية التي أنشئت حديثاً . وقد تعاقبت على تلك الوزارة أحوال من النجاح حيناً ومن الانخفاف أحياناً وخاصة بعد موت وليها المقل وهو الخطة القوية خلال الأزمة الاقتصادية في سنة ١٩٦٦ حيث فشلت « الخطة الاقتصادية » التي تبنتها الوزارة في سنة ١٩٦٦ . ورغم اهتزاز مستقبل الوزارة فإن الاحتفاظ ببعض ما استحدثه من إجراءات أمر ضروري ويؤكد ، مثال ذلك إعارة بعض رجال الصناعة ذرى الخبرة للعمل بالحكومة لمدة عامين كمستشارين في الشؤون الصناعية . ويشكل أولئك المستشارون وهم ستة في العادة ، همزة الوصل بين الحكومة والصناعة . ولعل مقياس أهمية أولئك المستشارين وجدوى الخدمات التي يقدمونها هو ما يلاحظ من ضغط شديد على وقتهم بما لا يمكنهم من الوفاء بكل ما يسند إليهم من أعمال داخل الحكومة .

ومن التطورات الجديدة ذات الأهمية في الحكومة البريطانية بالنسبة للصناعة ما يجري حالياً إدخاله من تحسين على الخدمات الإحصائية وذلك عقب التوصيات التي تقدمت بها لجنة التقديرات بمجلس العموم سنة ١٩٦٦ ، وقد عين الأستاذ « كلاوس موزر » مديراً للإحصائيات في سنة ١٩٦٧ وأنشئت تحت إشرافه أربعة وحدات جديدة بالمكتب المركزي للإحصاءات وهي الجهة التي تقوم بالتنسيق في هذا الميدان من العمل . وستتولى إحدى هذه الوحدات دراسة استخدام الحفول الإلكترونية في العمل الإحصائي الحكومي ، وتتولى الثانية القيام بمحاولة من أجل تحسين التوحيد القياسي للإحصائيات أما الثالثة فتعنى بتنسيق البحوث الإحصائية تقادياً للازدواج ، وتتولى الرابعة تخطيط البرامج المقبلة إلى جانب العمل على توفير البيانات الإحصائية على نحو أسرع . ويتركز قسم آخر من أقسام المكتب المركزي للإحصاءات على أعمال البحوث ، يضاف إلى ذلك أن أحد مكاتب إحصائيات قطاع الأعمال بمجلس التجارة سوف يصبح مركزاً للإحصائيات الصناعية ، والمنتظر أن تساعد إعادة التنظيم على هذا النحو الجذري كثيراً في التخطيط المسبق للأعمال في كل من الصناعة والحكومة .

وقد أدى تقرير آخر من تقارير لجنة التقديرات وموضوعه « رقابة الخزنة على التعميمات » خلال عام ١٩٥٨ إلى تشكيل « لجنة بلودن » لدراسة أحوال الرقابة على المصروفات العامة ، وتقدمت اللجنة بتقريرها في سنة ١٩٦١ . وعلى الرغم مما يوجه إلى تلك اللجنة من انتقادات من حيث أساليب العمل بها وما توصلت إليه من نتائج ، فإنها قد أبرزت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية الإدارة كشط من الأنشطة الحيوية التي لا تقل في أهميتها بالنسبة للحكومة المركزية عنها بالنسبة للأعمال الخاصة . وعقب لجنة بلودن قسمت وزارة الخزنة رسمياً إلى قسمين يختص إحدهما بالشؤون الاقتصادية والمالية ويختص الآخر بشؤون إدارة الخدمة المدنية . ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة « الإدارة التنفيذية » شعاراً مرفوعاً

وذلك على الرغم من أن تعريفها لم يكن دقيقاً أحياناً ، وقد رحبت لجنة التقديرات عن سنة ١٩٦٤ في أحد تقاريرها كثيراً بما تبديه وزارة الخزانة من اهتمام متزايد بالإدارة . ومع ذلك فما إن مضى عام ٦٤ حتى توجهت لجنة التقديرات لشكاوى أخرى كان أشدها ما وجه إلى قسم الخدمات الإدارية (خدمة الحكومة) بوزارة الخزانة . وشكت اللجنة من أنه لا تجرى الاستفادة بإمكانيات ذلك القسم على النحو المطلوب ، فقام القسم عقب ذلك ، سواء بسبب النقد الذى وجه إليه أو بسبب آخر بتنفيذ بعض المشروعات القيمة ، فأعد زيارة للولايات المتحدة لدراسة نظم إعداد ميزانيات الإنتاج التى توسعت فيها الولايات المتحدة بتوجيه من الرئاسة لاستخدامها في الوزارات المدنية بعد أن نجح تطبيقها في وزارة الدفاع . وقام القسم أيضاً بدراسة تحليلية مستقلة عن حساب التكاليف والمنفعة باعتبارها واحدة من سلسلة دراسات يجرى الاهتمام بها للوقوف على مدى استخدام الأساليب الحديثة للإدارة ، وكيف يمكن التوسع في ذلك الاستخدام في الخدمة المدنية . وفى دراسة أخرى أهتم القسم باستخدام بحوث العمليات في الوزارات المختلفة . وقد تمخض عن هذه الدراسات إجراء تغييرين تنظيميين يتمثل أحدهما في إنشاء وحدة المحاسبة الإدارية في نوفمبر سنة ٦٦ ، وقد بدأت هذه الوحدة أعمالها بمحاسبين فقط وأسندت إليها دراسة إمكانيات استخدام أساليب أعداد ميزانيات المنتج في الخدمة المدنية وكذا حساب المنفعة والتنفقات ، والفاعلية والتنفقات ، والتنفقات المقارنة ، والأساليب الفنية لتقدير الاستشارات ، وكان من مهمة تلك الوحدة أيضاً جمع المعلومات عن استخدام تلك الأساليب ، ومن بين الأعمال الناجحة التى قامت بها الوحدة في البداية نشر قائمة بمصطلحات الأساليب الفنية لاقت قبولا حسنا .

أما التجديد الثانى فقد تمثل في إنشاء قسم جديد لخدمات الإدارة بوزارة الخزانة وذلك في أوائل عام ١٩٦٨ . وكان من مهمة ذلك القسم القيام بأعمال بحوث العمليات والتعاون مع غيره من الوحدات وهو ما يحدث بالفعل في الخدمة المدنية ومن المقرر أن يتطور القسم فيضم اثني عشر موظفاً .

وبدل ما حدث من تغييرات متعددة في مجالات الاختيار والتدريب والإدارة وما يتصل بدور الاختصاصيين في الخدمة المدنية أن هناك اعترافاً جزئياً داخل الخدمة المدنية ووعياً واضحاً خارجها بأن الأمور لا تسير على النحو المرجو لها ، وقد جاءت بعض التغييرات ذاتها غنية للأمال المعقودة عليها فانتقال الموظف من فئة الوظائف العلمية إلى الفئة الادارية وكانت تجربة ناجحة على ما يبدو لم يتحول إلى ظاهرة مستمرة فربما يحتاج الإداريون إلى فهم التوابع التكنولوجية بقدر يزيد على حاجتهم للمعرفة العلمية . وللملاحظ أيضاً أن الكثير من تلك التغييرات قد جاء بعد أوانه : فالإدارة لم تبدأ في الخدمة المدنية سنة ١٩٦٠ وإنما ظهرت أهميتها حينذاك ، وكان الاقتصاد علماً راسخاً على نحو كان يبرز الحاجة إلى الاستفادة بمخدمات عدد أكبر من خبراء الاقتصاد قبل سنة ١٩٦٥ بكثير ، كما

كانت الخدمة المدنية بطيئة في اتباعها للنظم الأمريكية في إعداد الميزانيات . ولقد جاء حافز التقيد من خارج الحكومة في معظم الأحوال من لجنة التقديرات بمجلس العموم ، أو نتيجة لظروف التغير في الحكومة سنة ١٩٦٤ ، أو بسبب ما أعطى من تفويض للجنة فولتون .

التغيير في مجالات أوسع :

لا شك أن أصعب السمات التي يمكن أن تفرض في أى منظمة لا سيما تلك التي يعقد عليها أمل في التغيير والتجديد هو أن تعمل على الاحتفاظ بجوانب القوة فيها وأن تزيد منها ثم تعمل باستمرار على التجديد في التنظيم وأساليب العمل بها ، ويعد نمو بحوث العمليات والاستشارة الإدارية في بريطانيا دليلاً كافياً على عدم كفاية الإدارة في المنظمات الخاصة في البلاد مما يجعلها تحتاج إلى هذا النوع من الخدمات والواقع أن الإدارة الخاصة في بريطانيا قد تعرضت لانتقادات أشد مما وجه للخدمة المدنية فيها .

وقد شهدت الفترة ذاتها تغييراً في بعض الجوانب الأخرى للإدارة العامة في بريطانيا . وكما تطلع الناس بتلهف إلى ظهور تقرير فولتون فأنهم يتطلعون الآن إلى ظهور تقرير لجنة « روكليف مود الملكية » عن الحكم المحلي في إنجلترا . وتقوم هذه اللجنة بدراسة البناء التنظيمي لأجهزة الحكم المحلي ومدى ملاءمته للوظائف المطلوبة به . ومن وثائق العمل التي تستخدمها اللجنة تقريران رسميان صدرتا عامي ١٩٦٧ ، ٦٦ . وهما تقرير ملائي عن الوظائف في أجهزة الحكم المحلي وتقرير مود عن الإدارة بنفس الأجهزة والأمل كبير في أن تؤدي التوصيات المقدمة في هذه التقارير وخاصة تقارير اللجنة الملكية إلى تطوير نظام لم تغير ملامحه منذ أواخر القرن التاسع عشر . ولعل الإدماج المقبل لوزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتغير وضع هيئة البريد من هيئة حكومية إلى مؤسسة عامة تعد أمثلة لمحاولات أخرى لترشيد البناء الحكومي وإقامته على أسس منطقية ، فبعث تلك التغيرات هو البحث عن الكفاية وليس الملاءمة السياسية التي ترتبط غالباً بإنشاء أو حل وزارات أو أجهزة معينة .

ونظراً لأن نفقات الأجهزة العامة تبلغ ٤٠٪ من قيمة الإنتاج القوي الكلي فإن مشكلة الكفاية تكون جذرية بالدراسة والتدقيق وخاصة في المناخ الفكري الحالي . ومن علامات الاهتمام بهذا الموضوع صدور كتاب أبيض عنه في سنة ١٩٦٧ وإيفاد أربعة من الموظفين المدنيين لدراسة أساليب الشراء في واحدة من أنجح الشركات بالملكة المتحدة ، ونشر تقرير مطول أعده أحد أعضاء المعارضة في البرلمان . وقد اقتبس هذا التقرير من خبرات الكثير من الدول التي تستخدم حكوماتها قوتها الشرائية في الانجاء الذي يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بشكل لم تفعله الحكومات البريطانية .

ولقد حاول البرلمان أيضاً بنوع من الحرص تطوير نفسه وأساليب العمل به . ومن أمثلة الإصلاحات ما قام به مجلس العموم في العامين الآخرين من تشكيل ثلاثة لجان متتارة من بين أعضائه تعمل لتحسين رقبته على الإدارة . فبدأ الرقيب البرلماني على الشؤون الإدارية الذي هوصورة من الرقيب الإداري في الدول الإسكندنافية (امبودسمان) عمله في سنة ١٩٦٧ . ولو أن الرقيب الإداري في بريطانيا يعني أساساً بعدالة الإدارة أكثر مما يعني بكفاءتها . ولقد بدا لبعض الوقت أنه من الممكن للأحزاب السياسية أن تتلاقى على هدف إصلاح مجلس اللوردات غير أن المحادثات التي كانت تجري في هذا الشأن انتهت في منتصف سنة ١٩٦٨ : يضاف إلى ذلك أن مجلس الوزراء ذاته وهو مركز السلطة التنفيذية قد تأثر خلال سنة ١٩٦٨ بروح الإصلاح الإداري السائدة . فأوضح رئيس الوزراء في أبريل سنة ١٩٦٨ عن نيته في إعادة تنظيم مجلس الوزراء ، فشكل لجنة برلمانية تضم أقدم الوزراء ومن ثم فإن عدد أعضائها أقل وأصغر بالضرورة من عدد أعضاء مجلس الوزراء الذي تزيد أعضاؤه حالياً على عشرين وزيراً ، وهذا ما جعل المجلس في السنوات الأخيرة كبيراً بدرجة لا تسمح ببحث القضايا الهامة المتعلقة برسم السياسة بحثاً شاملاً . كما قد تكون سلطات رؤساء اللجان الوزارية قد زادت خلال عام ١٩٦٨ . ومن المؤكد أن رئيس الوزراء عمل قبل ذلك بكثير على دعم مكتب مجلس الوزراء فضعف من عدد كبار الموظفين به وأضاف إليه عدداً من المستشارين الاقتصاديين والعلميين . ولم يحن الوقت بعد لتقويم هذه المجموعة الهامة من التغييرات : وإن كانت تكشف عن محاولة واعية لرفع مستوى الأداء الحكومي في المستوى الأعلى .

وقد تعرض النظام البريطاني في الإدارة في جملته في السنة الأخيرة لنقد شديد هام . فقد نقده لورد « روبنز » رئيس المجلس القوي للفهم في أن البناء التنظيمي لمجلس الوزراء لا يتناسب مطلقاً مع متطلبات اتخاذ قرارات هامة وأن البلاد ستفيد كثيراً لو أديرت بريطانيا العظمى كما تدار شركة مساهمة محددة لها مجلس إدارة كفء ومدير تنفيذي ورئيس يمتاز بخبرة ودراية في العمل . وأكد لورد « بيتشنج » وهو من كبار رجال الصناعة وسبق له أن قدم تقريراً رسمياً كبيراً عن السلك الحديدي في بريطانيا أكد فيه أنه ينبغي على الحكومات أن تميز ما أمكن بين مسؤولياتها السياسية والإدارية . ولما كان جهاز الإدارة الحكومية كما رآه يكاد يكون عتيقاً وقاصراً فقد نادى بانتخاب هيئة تنفيذية منفصلة تماماً عن الهيئة التشريعية ، وذكر السيد جريمون الزعيم السابق لحزب الأحرار أنه يرى أن إبراز الأشياء في الوضع السياسي البريطاني ليس هو الخلاف بين الأحزاب السياسية وإنما بين الحكومة والمحكومين . كما لا حظ بأن التقريب بين رجل السياسة ورجل الإدارة أمر يحتاجه العمل في مستقبل يحده التقدم العلمي والإداري .

وقد قدمت مقترحات أساسية من أحد الوزراء ومن أحد وزراء الظل (زعماء المعارضة المنتظر تقلدهم مناصب الوزارة عند عودة المعارضة إلى الحكم) « أنتوني ديجورد بن » وزير التكنولوجيا الذى اقترح ضرورة تطوير الديمقراطية البرلمانية فى المملكة المتحدة بحيث تسمح بمشاركة شعبية أوسع بما فى ذلك استخدام الاستفتاءات العامة عند البت فى بعض القضايا . وتحدث « كوثين هوج » وزير الداخلية فى حكومة الظل فيما إذا كان ينبغي على المملكة أن تتخذ ما يؤدى إلى وضع دستور مكتوب تسير عليه .

ولا تترك هذه القائمة القصيرة من الإصلاحات الفعلية والمقترحة مجالاً للشك فى أن المملكة المتحدة قد أبدت فى الفترة الأخيرة نوعاً من عدم الرضا عن كثير من مؤسسات الحكم بها . ولا جدال فى أن الهجوم الذى يوجه إلى الخدمة المدنية ، وهو هجوم عنيف أحياناً ، يعبر عن هذا الاستياء وأنه استناداً إلى هذه الخلفية وكذلك فى إطار ما حدث من تغير فى الخدمة المدنية : مما سبقت الإشارة إليه ، ينبغي أن تكون دراسة تقرير فولتون وتقييم مقترحاته .

أعمال لجنة فولتون :

أبرزت اللجنة ستة عيوب رئيسية فى الخدمة المدنية وإجراءات العمل بها . فتصلت بالهجوم المفهوم « الإدارى العام » كما يمثل خاصة فى فئة الإداريين ، وأبدت كثيراً من عدم الرضا عن نظام القنات الوظيفية وتعددتها الكبير إذ يوجد أكثر من ١٤٠٠ فئة متباينة - وبما تتصف به من جمود كما رفضت الوضع الوظيفى الأدنى لقنات المهنيين بالنسبة لوضع الإداريين . ورأت اللجنة أيضاً أن الكفاءة فى الإدارة لا تتوفر إلا فى القلة من الموظفين . وأن نشاط التنمية الإدارية للموظفين الداعمين قاصر ولعل أخطر نقاط الضعف فى رأى اللجنة هو الاتصال الكبير بين الإدارة الحكومية والمجتمع على اتساعه . ومن أجل اصلاح هذه العيوب قدمت اللجنة ١٥٨ توصية ترى أنه لم يكن هناك حاجة إليها لو سارت الإدارة من قبل على المبدأ المرن الذى أوصت به للمستقبل ويمثل فى قيام الخدمة المدنية بإعادة النظر فى أوضاعها ومسئولياتها والموارد المتاحة لها ، ولقد أخذت مقترحات فولتون شكل تذكارة الدواء التى يكتبها الطبيب ، لمريض ساءت حالته نتيجة لطول الإهمال .

ويمكن تحديد المقترحات الرئيسية للجنة « فولتون » فى سبع قنات : فتدعو اللجنة أولاً إلى إنشاء جهاز جديد للإشراف على الخدمة المدنية ، ويتكون ذلك الجهاز من القسم المختص فى وزارة الخزانة « بالأجور والإدارة » وهو المعنى حالياً بذلك كما يضم لجنة الخدمة المدنية التى تتولى ترشيح الموظفين

للتعيين وكانت من قبل مستقلة تماماً . لذا سوف يكون للوزارات بعد ذلك دور أكبر في الترشيح والتعيين لشغل الوظائف المختلفة . وترى اللجنة أن يستبدل بنظام الفئات الوظيفية المتعددة تشكيل موحد يستخدم تقويم الأعمال اوضع الوظائف في الدرجات المقابلة ومن ثم تصبح فرص الترقى أكثر مرونة . وحتى تتاح الفرصة للأخصائيين للاستفادة من هذه المرونة فقد أوصت بالاهتمام بتدريبهم على الإدارة وتشجيع الإداريين على التخصص في نوع معين من العمل الحكومي سواء في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية ، وترى اللجنة بأن يعهد بهذا التدريب الإضافي اللازم لتوفيره قدرأً أوفى من المهنة بين الأخصائيين والإداريين إلى كلية جديدة الخدمة المدنية .

وقد وافقت الحكومة فوراً على هذه المجموعات من التوصيات وعين اللورد شاكلتون وزيراً لرئاسة جهاز الخدمة المدنية الجديد ، على أن رئيس الوزراء قد أعلن أن تنفيذ التوصيات سوف يرتبط بالاقتصاد الشديد في برامج الإنفاق العام .

واقترح اللجنة الرابع الذي يهدف إلى زيادة التحرك بين وظائف الخدمة المدنية وخارجها هو التوسع في التعيين في غير أدنى الوظائف والسماح بتبادل الاستفادة من أنظمة المعاشات . أما عن الاقتراحات الثلاثة الرئيسية الأخيرة فاملتظر أن تؤثر في التشكيل الفعلي للوزارات . إذ دعت اللجنة إلى تنظيم الوزارات على أساس وحدات إدارية ذات مسؤوليات محددة على نحو يحدد مسؤولياتها ويتوفر لها مزيد من المحاسبة الحكومية ويزيد من خدمات الإدارة لضمان الكفاءة في تحقيق هذه الأهداف . كما تقترح اللجنة إنشاء وحدة تخطيط في كل وزارة ، يرأسها أحد قدامى المستشارين في رسم السياسة ، يكون له حق الاتصال المباشر بالوزير ، ويشترك في ذلك مع الوكيل الدائم الذي يظل الرئيس الرسمي للوزارة ، ويعمل معه إذا دعت الحاجة أحد كبار الإخصائيين . وأخيراً امتلحت اللجنة ما اتبع حديثاً من أن يعين الوزير عدداً صغيراً من المستشارين المؤقتين على أساس شخصي وربما سيامي .

وتعرضت اللجنة في تقريرها بإيجاز إلى عدد من المسائل الأخرى يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث ، من ذلك مسألتان لهما أهمية عامة تتصل الأولى برفع السرية غير الضرورية عن عمليات الإدارة ورسم السياسة ، وتتصل الثانية بدراسة امكانيات تطوير مسؤوليات وحدات القطاع العام ، وذلك بأن تسند إلى المؤسسات العامة الجديدة تلك الأعمال التي تقوم بها الخدمة المدنية حالياً ، وخاصة الأعمال ذات الطابع التنفيذي أو التي تتصل بتوفير خدمات معينة .

ومن الطبيعي أن تدرس الحكومة على مهل ما جاء بالتقرير من توصيات أخرى . غير أنها أعلنت بالفعل عن إجراء دراستين ضروريتين لتنفيذ التقرير تتصل إحداهما بإمكان الاقتصاد في القوى البشرية

اللازمة للخدمة المدنية ، وتتصل الأخرى بأساليب تحسين الإدارة في أقسام الإنتاج بوزارتى التكنولوجيا والدفاع .

ويتضح من استعراض التقرير أنه محاولة واعية للبحث المستفيض وإن جاءت بعض جوانب المعالجة غير كاملة ، فقد طلب إلى اللجنة أن تقصر دراستها على نواحي التشكيل والاختيار والادارة والتدريب في الخدمة المدنية داخل البلاد ، وهذا ما حاولت القيام به مدركة في الوقت ذاته أن قدرة الحكومة على الارتقاء بأحوال البلاد تحتاج إلى ما هو أكثر من إصلاح الخدمة المدنية . وقد حد من نشاط اللجنة وربما من القيمة النهائية لعملها أن المسائل الخاصة بالجهاز الحكومى قد استبعدت من حدود اختصاصها وربما يكون ذلك هو السبب في أن التقرير جاء ، كما تقول « التايغ » غنيا في تقديره الفنى للمشكلات العملية المباشرة ، وقديراً في التفكير السياسى . ونظراً لأن تقرير « هالدين » الصادر في سنة ١٩١٩ كان آخر دراسة تم القيام بها عن الإدارة الحكومية فإن تحديد عدد الوزارات والوظائف المنوطة بكل ، وارتباط الواحدة بالأخرى ، وغير ذلك من المسائل المتبعة لم تتعرض للبحث الإدارى أو التفكير المنطقى إلا في حدود ضيقة . وعلى حين أن لجنة فولتون ولو أنها لم تتعرض لدراسة الإدارة الحكومية إلا أنها أشارت إلى أن الفرصة متحينة للقيام بمثل هذه الدراسة بسبب ما اقترضته من ضرورة التخلّى عن بعض مسؤوليات وهام الخدمة المدنية وسواء أجريت هذه المراجعة أم لا فإن حزب المحافظين الذى يقوم ببعض الدراسات عن الموضوع يأمل في تقديم قانون شامل عن الإدارة الحكومية عندما يعود إلى الحكم بعد الانتخابات العامة التالية * .

ويعود الفضل إلى اللجنة فيما سمعت إليه من هروب من القيود التى تفرضها حدود اختصاصاتها ، وذلك بأن دلت على الطريق إلى إصلاحات أوسع . ومن أمثلة ذلك ما جاء في تقريرها من تعقيبات على السرية الإدارية المفرطة ، والرغبة في توطيد العلاقة بين أعضاء البرلمان والحكومة مما يمكن أن يؤدى مباشرة إلى إصلاحات برلمانية . وبالمثل فإن آراء اللجنة عن نقل بعض اختصاصات الخدمة المدنية المناسبة إلى المؤسسات العامة تلمس مشكلة معاصرة أخرى فقد حدث قبل أن تتقدم اللجنة باقتراحها هذا أن شاع ظهور أجهزة عامة جديدة مثل مجلس العلاقة العنصرية ، ومجلس الأسعار والدخول ، وهيئة إعادة التنظيم الصناعى . . إلخ ، وفى تقرير تقدمت به لجنة الصناعات المؤتممة بمجلس العموم أشارت اللجنة إلى ازدياد فاقة العلاقة بين الوزراء من ناحية وبين المؤسسات العامة من ناحية أخرى ، وأن ضمان فاعلية الرقابة البرلمانية دون حدوث تدخل لا مبرر له سببى في هذا المجال دون حل .

ومن ناحية أخرى ، ففي الوقت الذى لا يقبل الكثيرون بما أبدته اللجنة من ضرورة تمثلى مواد

* أجريت الانتخابات المشار إليها كما هو معروف واستولى المحافظون على الحكم . .

للدراية بالجامعة مع نوع العمل الذى يلتحق به الخريج فى الوظيفة الحكومية ، وهو رأى حاز موافقة غالبية الأعضاء ، فإنه يسهل إدراك ما أكدته اللجنة من ضرورة توسيع نطاق الاختبار لشغل الوظائف . على أن ذلك سوف يؤدى فى الحقيقة إلى إصلاح فى التعليم .

وعن العلاقات بين "الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلى" ، وهو موضع لم يكن من اختصاص اللجنة مطلقاً ، فقد أبدى الأعضاء مع ذلك اهتماماً كبيراً بتشكيل اللجنة الملكية لدراسة نظام الحكم المحلى ، وما يمكن أن تقوم به ضمن محاولة منظمة لإعادة النظم فى المؤسسات الحكومية ، والأمر متروك للجنة كى تصدر توصياتها بما يمكن عمله إزاء التركيز الكبير فى عملية اتخاذ القرارات على مستوى الحكومة المركزية . ومن شأن هذا التركيز أن يضعف من مبادأة أجهزة الحكم المحلى ويقلل من كفاءتها وللمؤكد أن أى تغييرات متميزة فى هذا المجال سوف تكون لها آثارها الطيبة على الخدمة المدنية مستقبلاً .

وعلى الرغم من هذه القيود للسير على طريق الإصلاح الإدارى الأهم ، فلا يمكن القول ببساطة أن تقرير فولتون قد فشل لأنه لم يستطع إلا معالجة مشكلات الخدمة المدنية دون غيرها من المشكلات العامة للحكومة ، فانهج بذلك مدخل الإصلاح الإدارى الجزئى ، إذ الواقع أن الخدمة المدنية قد تعرضت دائماً للهجوم بحيث يحذر القيام بمحاولة مستقلة لإصلاحها .

ويحتاج تشكيل لجنة فولتون وأساليب العمل التى انتهجتها فى دراساتها إلى نوع من التعقيب . لقد بلغت عضوية اللجنة اثنى عشر عضواً ومع ذلك فالمعتقد عامة أن عضواً واحداً هو الدكتور « نورمان هنت » الزميل بكلية اكستر بأكسفورد « كان صاحب الجهد الأكبر فى صياغة التقرير وبناء هيكله التحليلى . واضطلع رجلان آخريان بدورين قياديين فى إصلاح الخدمة المدنية أولهما « هارولد ولسن » رئيس الوزراء الذى كان هو نفسه موظفاً مدنياً خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو أكثر رؤساء الوزارات فى العصر الحديث اهتماماً بالخدمة المدنية ، وهو صاحب الفضل فى تشكيل لجنة فولتون وفى الموافقة الفورية على مقترحاتها الثلاثة الرئيسية . أما الرجل الثانى فهو « وليم آرمسترانج » الذى رأس القسم المالى لوزارة الخزانة منذ ١٩٦٢ . وفى أوائل سنة ١٩٦٨ اختص برئاسة النصف المختص بالإدارة بالوزارة ذاتها وذلك استعداداً من جانبه لتنفيذ مقترحات فولتون . ونظراً لأن السير وليم آرمسترانج سيرأس جهاز الخدمة المدنية الجديدة المنوط به تنفيذ تقرير فولتون فإن له بحكم وظيفته دوراً حاسماً ينتظره .

وقد كان دور دكتور « هنت » الرسمى والحيدوى هو قيامه بإقناع لجنة فولتون بإعداد بحث

خاص للدراسة شئون الإدارة بالخدمة المدنية . وتولى « هنت » بنفسه قيادة جماعة البحث التي تشكلت برئاسة عضوية مستشار في الإدارة واثنين آخرين مؤهلين جيداً للقيام بتلك المهمة . وقامت الجماعة ببعض الدراسات التحليلية عن طريق المقابلات الشخصية وفحص الملفات ، من شرائح العمل التي وقع عليها الاختيار ، بحيث تعطي صورة متكاملة قدر الإمكان لقطاع عرضي يشمل كافة أنواع الأعمال التي تؤدي في الخدمة المدنية . ومن المؤكد أن نموذج الخدمة المدنية الذي أظهرته تلك الدراسات لم يكن كاملاً بأي حال إذ بدأ أعضاء اللجنة ، على ما يبدو بمجموعة من مفاهيمهم الخاصة عن الخدمة المدنية ، وسير العمل بها . وأدت بهم تلك المفاهيم إلى مجموعة من النتائج لم يكن ممكناً التوصل إليها لو بدأ العمل على أساس مفاهيم مغايرة . ومع ذلك كانت التجربة قيمة للغاية ، وأفادت كثيراً في إعداد التقرير ، وظهر ذلك في الحوار الذي جاء بالتقرير عن مرصوع دراسة الإدارة الذي استفاد منها كثيراً .

وفضلاً عن دراسة الإدارة وأساليبها ، قامت اللجنة بخمس دراسات أخرى ، فجمعت قدراً هائلاً من الوقائع والإحصاءات والأقوال المكتوبة ، التي أدلى بها ١٥٠ فرداً ، إلى جانب الأقوال الشفهية لـ ٢٥٠ فرداً آخرين . وقد تضمنت الشواهد والأقوال المكتوبة والشفهية قدراً كبيراً من الحكمة والدفاع عن وجهات نظر معينة . وتعتبر هذه الإجراءات معتادة بالنسبة لدراسة على هذا المستوى . وهكذا كانت أيضاً الزيارات التي قام بها أعضاء اللجان للدراسة أوضاع الخدمة المدنية في فرنسا والسويد والولايات المتحدة . وقد تأثرت اللجنة بما يتنازع به كبار الموظفين في كل من هذه الدول الثلاث من مهنية وشباب . كما أثار اهتمام اللجنة مدى حرية الوزراء في تعيين مساعليهم المباشرين . وقد خرج أعضاء اللجنة بعدة أفكار أخرى من تلك البلاد منها نظام تدريب الموظفين المدنيين في فرنسا ، وافتتاح الإدارة في السويد ، والهيكلة الوظيفية المتدرج والموحد في الخدمة المدنية بالولايات المتحدة . ومع ذلك فإننا لو قارنا بين ما وصلت إليه اللجنة من استنتاجات وأفكار نتيجة لتلك الزيارات مع ما وصلت إليه عن طريق دراسة الإدارة الحكومية في بريطانيا ، لا تضح أن الدراسة الأخيرة كانت أجدى بما أدت إليه من رسم لنموذج مماثل للإدارة يفوق النموذج المقارن . وعلى هذا يرجع الفضل إلى ما تم من دراسات للإدارة الحكومية في بريطانيا ذاتها ، دون غيرها من العوامل ، في رفع مستوى هذا التقرير إلى درجة فوق المتوسط .

وبما يدل على ذلك أن الأسانيد والتبديدات التي تعتمد عليها التوصيات التي وردت في غير الجزء الخاص بدراسة الإدارة وأساليبها تصنف بالعمومية وعدم التحديد . مثال ذلك الأسانيد التي اتخذت أساساً لإنشاء جهاز جديد مستقل للخدمة المدنية ، فقد يكون إنشاء مثل هذا الجهاز أفضل الحلول الممكنة لأن إلقاء مسئوليات الخدمة المدنية على عاتق قسم بوزارة الخزانة قد لا يضمن أن يحقق للإصلاح

ديناميكيته المطلوبة . وعلى أى حال فإن إنشاء جهاز مستقل للخدمة المدنية أو عدم إنشائه قد يستويان ما دام السير ولم آتسرونج سوف يستمر مسئولاً عن الخدمة المدنية فهو يبدو راضياً بأى ترتيب منها . وما حدث هو أن لجنة فولتون استطاعت أن تضمن تقريرها بعض حيثيات قوية لإنشاء الجهاز الذى تؤيد قيامه ولكنها لم تعرض للتساؤلات التى يمكن أن تثار ضده ولم تجب عليها . وسوف تقع تبعات ذلك على أعضاء اللجنة بالتأكيد عندما يثبت أن الطريق باهظ التكاليف ولو فى المدى القصير على الأقل . ونظراً لما أدركته اللجنة من أن الجهاز الجديد قد يعانى من البعد عن أعمال الوزارات فقد اقترح أعضاؤها بعض ما يمكن عمله لتجنب ذلك الابتعاد ، ومع ذلك فلم تتحدث اللجنة إلا لما ما عن علاقة الجهاز بوزارة الخزانة ومسئولية الجهاز أمام دافعى الضرائب . وعن العلاقة بين الجهاز والخزانة قامت اللجنة برسم طريق عمل يمكن للجهتين أن يتبعاه . ومع ذلك تسلم اللجنة بضرورة التحديد الواضح لاختصاصات كل منهما تفادياً للازدواج ، أما الجمهور فإنه قد يرحب بعض الشيء بإنشاء جهاز جديد للخدمة المدنية يكرس اهتمامه لتحقيق أهدافه المهنية وحدها ويكون فى وضع يمكنه من النضال ضد وزارة الخزانة ويستمر فى النضال ضدها دفاعاً عن مصالح الخدمة المدنية . وربما كان موضوع إنشاء جهاز جديد للخدمة المدنية مسألة تتعلق كلها بموضوع الإدارة الحكومية ، وإعادة النظر فيها بصفة عامة ، وهو ما لم يطلب إلى اللجنة القيام به . ولو أن مثل هذه الدراسة كانت مطلوبة ثم أجريت وأدت إلى نفس النتائج التى توصلت إليها لجنة فولتون من حيث ضرورة إنشاء الجهاز لحاز الجهاز الجديد ثقة أكبر .

ومن اللازم كما يقول « ثوريو » أن يؤخذ جانب الحذر عند التفكير فى المؤسسات التى تتطلب اتخاذ أشكال تنظيمية جديدة وينطبق روح هذا المثل على جهاز الخدمة المدنية . كما ينطبق ذلك على كلية الخدمة المدنية المقترحة . ولا شك أن الحاجة إلى مزيد من التدريب الرسمى برزت خلال دراسات الإدارة التى قامت بها اللجنة ، غير أنها عندما قررت إنشاء كلية جديدة لم تقم بدراسة عن التكاليف والمزايا فى المشروع ومقارنتها بتكاليف زيادة التسهيلات الحالية كالجائحات وكلديات إدارة الأعمال وغيرها وتوسيع نطاق استخدامها ، كما أن اللجنة لم تقدم صورة مفصلة لوظائف كلية الخدمة المدنية وبما اختصاصاتها . والملاحظة البارزة أن تقديرات تكاليف مشروعات الإصلاح المقترحة مفتعلة خلال التقرير جميعه . وهذه إحدى النقاط التى تظهر فيها عمومية التقرير وهى نفس العيب الذى تأخذ به اللجنة بحق على الخدمة المدنية .

وليس هذه هى التحفظات الوحيدة التى يمكن إبدائها بشأن التقرير . فالوزارات ستمكن عندما تنفذ إصلاحات لجنة فولتون الأخرى مثلاً من القيام بأعمال البحث دون حاجة إلى إنشاء وحدات

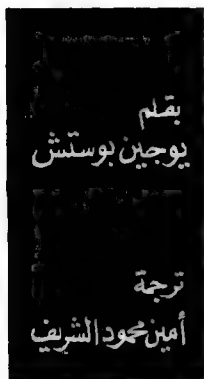
مستقلة للتخطيط . ومن الأخطار الحقيقية ألا تكون العلاقة بين وحدات التخطيط والوزارات علاقة التكامل المرجوة . وعلى كل فإن الاقترحات التي أبداهها نقاد « فولتون » والتي تقول بأن الوكلاء الدائمين للوزارات يحتاجون إلى مساعدين إداريين على مستوى رفيع وخاصة بعد تطبيق مقترحات فولتون أكثر من حاجتهم إلى إنشاء وظائف مستشارين يتنافسون معهم في الوصول للوزير . ومن ناحية أخرى فإن تقويم الوظائف التي تقترح اللجنة الأخذ به في تطبيق نظام وظيفي موحد بدلاً من الفئات الوظيفية لن يكون أداة طيعة ، وخاصة عندما يتسم العمل بالتحديد والتنوع والتغير . وعلى الرغم من أن التحفظات الأربعة التي قدمت هنا والانتقادات الأخرى للتقرير ، تبدو أكثر من مجرد انتقادات بسيطة ، فإن التقرير مع ذلك مزاياء . فهو أولاً محاولة لوضع خطة متكاملة لرفع كفاءة الأداء وهي خطة قائمة على أساس من البحث والدراسة . وثانياً فربما ساعدت دراسة اللجنة في تهيئة الخدمة المدنية نفسياً للتغيير ، ولو أن ذلك قد يكون قد اختفى بعض الشيء بسبب ردود الفعل الأولية التي أثارها لهجة التقرير لديها وبخاصة في الفصل الأول منه .

فا هو المستقبل بالنسبة للخدمة المدنية وإمكاناتها بعد إعادة بنائها ؟ إن أول ما يهدف إليه تقرير « فولتون » هو تزويد الخدمة المدنية بالكفاءات والمواهب والتأكد من إتاحة الفرص أمام أصحاب تلك الكفاءات مهما كان وضعهم الوظيفي عند الالتحاق بالخدمة وتمكينهم من الإسهام بأقصى ما يستطيعون ، وتسلحهم بالمهارات المهنية وإتاحة فرص الترقى التي تسمح بالارتفاع بمساهماتهم إلى أقصى حد . وأحد الأسئلة التي تثار هو ما إذا كانت الخدمة المدنية ستتمكن بعد إعادة تنظيمها من اجتذاب النسبة الصحيحة من الكفاءات البشرية بالبلاد . وتتصل هذه النسبة بالطبع بحاجة الدولة ككل ولكن هذا لم يتحدد للأسف بصورة كمية بعد . كما أن توزيع الكفاءات والمواهب بين القطاعات المختلفة للمجتمع كالحكومة والصناعة ومؤسسات التعليم يعتبر متغيراً له أهمية في الأداء القوي سواء قيس ذلك الأداء بمقاييس النمو الاقتصادي أو غيرها . وقد يتغير هذا التوازن بعد تقرير فولتون وهذه نقطة جديرة بالملاحظة .

وهناك سؤال ثان يتعلق بمدى ما تؤدي إليه إصلاحات الخدمة المدنية من المساعدة في التطوير الواسع النطاق لبناء الحكومة بأكمله . وسوف يستمر الجدل بلا شك حول إصلاح الحكم المحلي والبرلمان وجهاز مجلس الوزراء وغيره ، ولقد ربط رئيس الوزراء في بيانه عن تقرير فولتون بين الإصلاح في الخدمة المدنية على المستوى المركزي وبين الإقليمية . ورغم أن وحدات الحكومة البريطانية لا تحتاج إلى عمليات الإصلاح الشامل بالكثرة التي تحتاجها الشركات ، إلا أن الشواهد تبين أن كفاءة تلك المؤسسات والروح المعنوية للعاملين بها تفتقر الآن للتحسين .

ولعل الكلمة الأخيرة عن طاقات الإصلاح الإدارى تتمثل فيما قاله « ستافورد بير » فى كتابه المتعمق عن القرار والرقابة^{١٠}، إذ يخصص بير فى هذا الكتاب فصلا عن أثر علم الأعصاب الإلكترونية على الحكومة . إنه يرى أن الحكومة الجيدة لا تهتم بإصدار الأوامر وإنما بمعالجة المعلومات . إذ تبدأ أنشطتها بتلقى المعلومات عن سلوك السكان كأفراد ومنظمات . وإذا ما أرادت الحكومة بعد ذلك بما لديها من سلطات وامتيازات أن تغير من ذلك السلوك فإن واجبها هو تغيير النظام الذى يحىء السلوك محصلة له . ويكون الإصلاح الحقيقى للخدمة المدنية تغييرا من ذلك النوع . وسوف يتحدد فى ضوء ما يحدث مستقبلا إذا ما كان تقرير فولتون سوف يؤدى إلى إصلاح من هذا القبيل .

الإدارة والامتداد المكاني في السّخية (اليوم وسلافة)



إن الصلة الوثيقة بين حجم الوحدات الحكومية ، وكفاءة العملية الادارية فيها تبدو أحياناً مشكلة عويصة يصعب فيها التوفيق بين الكفاءة في أسمى صورها ومصلحة الأفراد من المواطنين . وتتلخص أقوال أصحاب هذا الرأي في أنه كلما ازدادت مساحة الوحدة الحكومية ازداد معدل مواردها وإذا تساوت الوحدات الحكومية في كل شيء فإن أكبرها مساحة تكون أكثرها دخلاً سواء أكان هذا الدخّل نقداً أم عينا ، ولا يلبث هذا الدخّل أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الادارية . وهناك أيضاً عامل واضح وهو الاقتصاد في حجم الادارة ولذلك كانت الوحدات الصغيرة المساحة وحدات غير اقتصادية بل هي عاجزة تماماً عن أداء الوظائف الإدارية المطلوبة منها . واذ نظرنا إلى الجانب السياسي وجدنا أن الوحدات الكبيرة تتمتع بمزايا ناجمة عن وفرة مواردها وذلك لأن هذه الوحدات تكون غنية بالعديد من أصحاب المواهب السياسية ، ومن هنا تكون أقل تأثراً بالنفوذ السياسي المتطرف الذي تتمتع به فئة

الكاتب : يوجين بوشش

هو أستاذ الادارة العامة في كلية الحقوق بجامعة زغرب ورئيس قسم
البحوث الإدارية بمعهد البحوث الاجتماعية في هذه الجامعة ، والأستاذ
بوشش هو عضو مجلس شورى القوانين الاتحادى والرئيس السابق
للمجلس الدولى للترفيه الاجتماعى (١٩٦٤ - ١٩٦٨) ألف ثمانية
كتب وأكثر من ثلثائة مقالة فى المسائل المتعلقة بالإدارة العامة ،
والعلوم السياسية ، والترفيه الاجتماعى .

المترجم : أمين محمود الشريف

مدير تحرير دائرة المعارف بمجمع البحوث الإسلامية ، وأستاذ الترجمة
بمدرسة اللسان العليا ، ومعهد الترجمة بكلية الآداب جامعة القاهرة ،
ورئيس مشروع الألف كتاب سابقاً .

قليلة من الناس ، كما تكون بفضل ثروتها أكثر استقلالاً من الناحية السياسية عن الحكومة المركزية
التي تمارس نفوذها السياسى عن طريق المنح والمساعدات المالية .
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد من وجهة نظر الأفراد أن الاتصال بالحكومة فى الوحدات
الصغيرة يكون أقوى مثلاً بالنسبة للمواطن ، إذ يكون المواطن على مدى مسافة قصيرة من قاعة البلدية ،
ثم إن المجلس المحلى - باعتباره الذراع السياسى للمواطنين - يستطيع الاشراف بطريقة أفضل على
الخدمات المحلية عندما تكون هذه الخدمات صغيرة يسهل الاشراف عليها ، وهناك خدمات معينة
تقتضى أن تكون قريبة من « المستهلك » . ومن الملاحظ أيضاً أن اشتراك المواطنين اشتراكاً حقيقياً
فى العمل السياسى المحلى مرهون بعامل المساحة ، إذ أنه كلما ازدادت مساحة الوحدة المحلية ، تضاعف
اهتمام السكان البعيدين عن المركز بالشئون السياسية ، وأصبحت فكرتهم عن الحياة السياسية غامضة

وقلت قدرتهم على شهود المجالس السياسية والمشاركة في أوجه النشاط السياسي . والناس دائماً أكثر استعداداً للمشاركة السياسية في الوحدات الصغيرة التقليدية التي هي وحدها أقدر على القيام بدور « مدرسة الديمقراطية » .

ويقولون أيضاً إنه ليس من الميسور حل مشكلة التمازج بين الاتجاه نحو تكوين الوحدات الإدارية الواسعة النطاق وبين المطالبة بالإبقاء على الوحدات المحلية الصغيرة ، وذلك عن طريق البحث عن حجم مثالي وسط للوحدة الادارية . والعلاج المثالي الذي يشيرون به إما تكوين طبقات مختلفة من الحكم المحلي : طبقة عليا تحمل العبء الأساسي للخدمات المحلية ، وطبقة سفلى تتولى توثيق الاتصال بالمواطنين ، وإما تكوين هيئات من الوحدات المحلية الصغيرة لتشارك في تنظيم الخدمات التي تقضى تكاليف كبيرة لا تستطيع كل وحدة أن تتحملها بمفردها .

كل هذه الآراء تبدو معقولة لأول وهلة ، ولكن المشكلة هي صعوبة تجربتها واختبارها لأن مناطق الحكم المحلي تتغير عادة بطريقة بطيئة وعشوائية ولا يتغير عادة الكثير منها دفعة واحدة . وهذه التغيرات لا تتوقف بصفة مطلقة أو رئيسية على التفكير السديد في مشكلة الحجم ، بل هي تنجم عن عوامل تاريخية كما تتأثر بالمصلحة السياسية وتخضع لظروف عارضة شخصية لا عد لها ، وغير ذلك عوامل الزمان والمكان . وهكذا يتحرك علم الإدارة التقليدي في خضم من التقاليد والتقاليد المضادة . لا يجده الزمان في حين أن التنمية الادارية تسير في اتجاه مختلف من الضغوط والضغوط المضادة ، اتجاه يتسم بالحركة والسكون .

ويعتبر تطور مناطق الحكم المحلي في يوغسلافيا خلال العشرين سنة الأخيرة حالة فريدة في بابها في هذا المجال .

وقد أسفرت الحرب الوطنية التي تحولت إليها المقاومة المسلحة في يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية عن تكوين عدد كبير من الوحدات المحلية الصغيرة التي تستغل كل منها عن الأخرى استقلالاً نسبياً ، كما تستغل عن الحكومة المركزية التي كانت دعامة سياسية وإدارية للوحدات العسكرية العاملة في الميدان . وبعد ستة من انتهاء الحرب كان لا يزال في البلاد أكثر من ١١٠٠٠ وحدة محلية أساسية ، ولجنة شعبية محلية ، مسئولة عن منطقة يزيد متوسط مساحتها على ٢٠ كيلو متراً مربعا ، ويبلغ متوسط عدد السكان فيها نحو ١٣٠٠ نسمة .

وفي أثناء المرحلة الأولى من الملكية العامة ، كانت المشروعات المحلية (المصانع الصغيرة ،

والمحلات التجارية . ومشروعات التكوين والخدمات) خاضعة لإشراف وإدارة الحكم المحلي ، فكانت هيئات الحكم المحلي وموظفو هذا الحكم يمينون مديري هذه المشروعات ، ويقدمون الموارد اللازمة ، ويتخذون القرارات الرئيسية بشأن استثمار رأس المال ، والانتاج والمبيعات . وفي المرحلة المتأخرة التي تقرر اشتراك العمال في إدارة المشروعات ، ظلت الهيئات المحلية والموظفون المحليون مسئولين عن مراقبة المشروعات الاقتصادية وتخطيط التنمية الاقتصادية المحلية . وكان هذا الإشراف يتم عن طريق التدخل الإداري بدرجة أقل ، وعن طريق التعاون بدرجة أكبر في إتاحة المواد الضرورية لتنمية هذه المشروعات . وما تجدر الإشارة إليه أن هذه المسئوليات الخاصة التي عهد بها إلى الوحدات المحلية في وقت نشطت فيه الحركة الاقتصادية كان من شأنها أن تحجب وظائفها التقليدية ، وأن تصرفها عن القيام بدورها في تقديم الخدمات المحلية للأهالي .

والواقع أن الحكم المحلي في يوغوسلافيا اضطلع بمهمة أداء الخدمات المحلية في وقت استبحر فيه العمران بالمدن . وتدهورت الحياة بالريف ، وأصبحت موارد البلاد الاقتصادية مرهقة للغاية باستثمار رأس المال في الصناعة . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة بل الخيالية أحيانا التي بذلت فإن إدارات المدن عجزت في أغلب الأحيان عن مواجهة الطوفان المتزايد من المطالب التي واجهتها ، فتدهور مستوى الخدمة (في صيانة الطرق ونظافة الشوارع وصيانة المتزهات على سبيل المثال) . ومن ناحية أخرى أقفرت الحكومات المحلية في المناطق الريفية من الموارد والموظفين وعجزت عن تحسين البيئة الريفية ، وبذلك ساعدت على هجرة الناس إلى المدن .

وقد أدت هذه الضغوط إلى الإسراع بزيادة حجم وحدات الحكم المحلي ، ولجأت الحكومة إلى تطبيق القاعدة المشهورة وهي زيادة الكفاءة السياسية والإدارية عن طريق توسيع المساحة إلى الحد الأقصى ويوضح لنا الجدول رقم ١ النتائج للدهشة التي ترتبت على ذلك ، فقد زاد متوسط حجم الوحدة المحلية الأساسية -- اللجنة الشعبية المحلية حتى ١٩٥٢ ، والكمون بعد ذلك (فقدت المدن شخصيتها الإدارية المستقلة في ١٩٥٥) - أكثر من عشرين ضعفاً في خلال عشرين سنة فأصبحت مساحتها ٥٠٠ كيلومتر مربع ، وأصبح عدد سكانها نحو ٤٠٠٠٠ نسمة .

جدول رقم (١)

السنة	الاقليم	المراكز	للمدن	الكومونات	اللجان الشعبية المحلية
١٩٤٦	٧	٤٠٧	٨١		١١٥٥٦
١٩٤٧	٧	٣٣٨	٨٥		٧٨٨٦
١٩٤٨	١	٣٣٩	٨٨		٧٩٦٧
١٩٤٩	٢٣	٣٤٤	١٩٨		٧٧٨٢
١٩٥٠	٢٠	٣٦٠	٢٣٦		٧١٠١
١٩٥١		٣٦٠	٢٣٦		٧١٠٤
١٩٥٢		٣٢٧	٢٦٥	٣٨١١	
١٩٥٣		٣٢٧	٢٦٤	٣٩٠٤	
١٩٥٤		٣٢٩	٢٦٨	٣٩١٢	
١٩٥٥		١٠٧		١٤٧٩	
١٩٥٦		١٠٧		١٤٧٩	
١٩٥٧		١٠٦		١٤٤١	
١٩٥٨		٩٥		١١٩٣	
١٩٥٩		٩١		١١٠٣	
١٩٦٠		٧٥		٨٣٩	
١٩٦١		٧٥		٧٨٢	
١٩٦٢		٧٥		٧٥٩	
١٩٦٣		٤٠		٥٨١	
١٩٦٤		٤٠		٥٧٧	
١٩٦٥		٤٠		٥٧٧	
١٩٦٦		٢٣		٥١٦	
١٩٦٧		١٧		٥١٠	
١٩٦٨		—		٥٠١	

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاء ، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ١٩٦٨ ص ٦٢

وهما كانت نتائج هذا التوسع — وهي نتائج فريدة في أرقاها وسرعها ونسبتها — فأنها جعلت مسألة اختبار الأحوال الخاصة بمشكلة الحجم أمراً أكبر إلحاحاً وأسهل علاجاً .

وقد اختبرت عدة أسئلة تتعلق بمشكلة الحجم لتكون موضع البحث ومن بين هذه الأسئلة ما يلي :

- ١ - هل الزيادة في حجم الوحدات المحلية تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي إلى تحسين الادارة المحلية؟
- ٢ - هل البعد عن مركز المدينة أو الكومون من عوامل اهتمام المواطن بالشئون المحلية والمشاركة في مناشط الحكم المحلي ؟
- ٣ - هل البعد عن المركز من عوامل التكوين الشخصي للهيئات المختلفة التي تتخذ القرارات في مركز الكومون ؟

٤ - ما هو النمط الفعلي للمناشط المختلفة في الوحدة الحكومية بالكومون ، بالقياس إلى ما يجب أن يكون عليه النمط في تصور الموظفين المحليين ؟ وقد روي في اختيار الوسائل المستخدمة أن تؤدي إلى الحصول في أقل فترة من الزمن على أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لتوجيه البحث^(١) .

وقد تم تحليل العناصر الرئيسية في خمسة وعشرين بياناً من البيانات الاحصائية المتغيرة الخاصة بـ ٥١٤ كوموناً في يوغوسلافيا ، كما تم تحليل خمسين بياناً احصائياً متغيراً بجميع الكومونات الموجودة في جمهورية كرواتيا إحدى وحدات اتحاد يوغوسلافيا ، وكذلك تحليل العوامل في هذه البيانات الاحصائية وقد أخذت البيانات الخاصة بجميع كومونات يوغوسلافيا من البيانات المنشورة فعلاً في الكتاب السنوي للاحصاءات الرسمية في يوغوسلافيا في حين أن البيانات الاضافية الخاصة بكرواتيا أخذت من منشورات معهد الادارة العامة في كرواتيا الصادرة في سنة ١٩٦٦ .

وقد تم استطلاع رأي ٨٢٥ مواطناً في كومون يغلب عليه الطابع الريفي في كرواتيا ، وذلك على أساس استفتاء يتضمن تسعة عشر سؤالاً ، وقسم المواطنون إلى ثلاث مجموعات تجريبية (عدها ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢١٧) ومجموعة للمراجعة (عدها ١٢١) . وكانت المجموعات التجريبية الثلاث هي كل السكان في ثلاث قرى تشابه في جميع المميزات ماعدا المسافات التي تفصلها عن مركز الكومون وهي ٦ ، ١١ ، ٢٠ كيلو متراً على التوالي ، تشابه فيها الطرق ووسائل النقل . وتختلفا للصبغة الريفية الغالبة على المجموعات

(١) تم تعميم البحث واجراؤه في قسم البحوث الإدارية بمعهد البحوث الاجتماعية بجامعة زغرب . وشمل فريق البحث - إلى جانب كاتب المقال - ب . أفياني ، م . برانيكا ، إ . ديروزي بيجلا زاك ، أ . دوجيهوتش لمي . جفزاك ؛ أ . جولوستش ؛ ل . هرفات ؛ س . ايفانيسف ؛ أ . بركوسبارفتش ؛ م . ربالجك ون . سروكين .

جدول رقم (٢٠)

العوامل الدورية

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠,٢٢٣٣-	٠,٢٠٦٨-	٠,٢٠٧٣-	٠,٢٠٣٥-	٠,٢٠٧٩-	٠,٢٠١٠٧	(١), ٢٩٧	الميزانية : الإيراد لكل نسمة الاتفاق على المدارس لكل نسمة عدد السكان لكل موظف في الإدارة المحلية عدد الميزونات المسلمة لكل ١٠٠٠ نسمة عدد الميزونات المنقولة لكل موظف تعليم الموظفين في الإدارة المحلية (النسب المئوية) كلية مدرسة ثانوية مدرسة ابتدائية الميزانية المحلية (النسب المئوية) الاتفاق على الأفراد الاتفاق المـــــــاعدي
٠,٢٠٠٤-	٠,٢١٤٤-	٠,٢٠٣٠٧-	٠,٢٠١٣-	٠,٢٠١٧-	٠,٢٠١٩	٠,٥٢٢	
٠,٢٠٢٤	٠,٢٣٠٩	٠,٢٤٤٣	٠,٢١٢٢	٠,٢٠٥١	٠,٢٣٥١-	٠,٢٠٤٠-	
٠,٢٠٥٩-	٠,٢١٦٧	٠,٢٠٧٩-	٠,٢١٣٠-	٠,٢٣٨٨-	٠,٢٣٢٢	٠,٢٠٤١	
٠,٢٠٥٥-	٠,٢٠٦٤-	٠,٢٠٨٣	٠,٢٠٠٧	٠,٢٠٢٣	٠,٢٠٢٣	٠,٢٠٢٥	
٠,٢٠١٩	٠,٢٠٥٦-	٠,٢٠٧٢	٠,٢٠٧١	٠,٢٠٤١	٠,٢٠٥٦	٠,٢٠٢٥	
٠,٢١٤٨	٠,٢٠٢٣-	٠,٢٠٢٢	٠,٢٠٣٠-	٠,٢٣٣٨	٠,٢١١٢-	٠,٢١٠٦	
٠,٢٠٨٣١	٠,٢٠١٢	٠,٢١٣٤-	٠,٢٠٧١	٠,٢١٤٦-	٠,٢٠٧٦-	٠,٢٠٤٦	
٠,٢٠٣٨-	٠,٢٠٢١	٠,٢٠٦٨	٠,٢٠٢٣-	٠,٢٠٨٩-	٠,٢٠١٦-	٠,٢٠٢٥-	
٠,٢٠٢٨	٠,٢٠٨٢-	٠,٢٠٣٨	٠,٢٠٤٢٧-	٠,٢٠٥٦-	٠,٢٠١٠٤	٠,٢٠٢٧	
٠,٢٠١١-	٠,٢٠٥٩	٠,٢١٧٤	٠,٢٠٤٥-	٠,٢٠٦٦-	٠,٢٠٢٦	٠,٢٠١٧-	

(١) النسبة المئوية للميزانية السبعة هي ٥٤ و ٥٦ في المائة . جميع الأرقام تقريباً مخط .

التجريبية اختيرت مجموعة المراجعة من بين العمال في احدى المنشآت الصناعية الواقعة في مركز الكومون .

وقسمت عناوين ٥٧٤ موظفاً (الأعضاء المنتخبون في الجمعية الوطنية مكومون وموظفو إدارة الكومون وموظفو الهيئات والمؤسسات العامة وغير ذلك) في الكومون نفسه إلى خمسة أقسام: الوسط، أقل من ٥ كم، ٥ - ١٠ كم، أكثر من ١٠ كم، خارج أراضي الكومون .

وفي عشرة كومونات قسمت إلى ثلاث أقسام (مديني، وضاحي، وريفي) تم استطلاع رأي ٢١١ موظفاً بشأن أهم واجبات الكومون . وفي الوقت نفسه تم تحليل مضمون ٣٢٩ موضوعاً اختيرت من محاضر جلسات الهيئات ذات السلطة في اتخاذ القرارات في هذه الكومونات خلال الربع الأخير من سنة ١٩٦٥، وذلك لمعرفة واجبات الكومون المختلفة التي تكرر ذكرها .

وقد دلت نتائج التحليل الاحصائي على أن عملية التصنيع وتعمير المدن هي العامل الرئيسي الذي تختلف فيه كومونات يوغسلافيا (جدول ٢) . وهناك ارتباط هام بين هذا العامل وبين عدد من مؤشرات القدرة المالية للكومون في حين أنه لم يتبين أي ارتباط بين هذا العامل أو أي عامل آخر وبين مؤشرات الكفاءة الادارية (جدول ٣) .

جدول رقم (٣)

عدد السكان		مساحة الكومون (كم ٢)		المؤشرات المالية
الكومونات غير المدينية	جميع	الكومونات غير المدينية	جميع الكومونات	
٠,٨٥٤	٠,٨٥٢	٠,٥٦٢	٠,٢١٧	الميزانية : الإيراد بالحدود المطلقة
٠,٦٧١ -	٠,٠٢٠	٠,١٩٣	٠,١٩٠ -	الميزانية : الإيراد لكل شخص
٠,٩٢٩	٠,٩٠٧	٠,٥٢٢	٠,١٧٩	الدخل الاجمالي للكومون بالحدود المطلقة
٠,٥١٠ -	٠,٣٤٨ -	٠,٣٨٢ -	٠,٢٩١ -	الدخل الاجمالي للكومون لكل شخص

هذه البيانات الاحصائية تخص ١١١ كوموناً في كرواتيا، وقد وضع خط تحت النسب التي تزيد على ٥٪. وتتضمن كلمة (الدخل الاجمالي) إلى جانب الميزانية - أموالاً متفرقة لأغراض خاصة (مثل الطرق والتعليم، والترفيه عن الأطفال، والمرافق العامة ومباني المدن الخ) غير مدرجة في الميزانية ولكنها تخضع لقرارات وإشراف الجمعية الوطنية للكومون التي هي الهيئة النيابية للحكومة المحلية .

ويلاحظ أن حجم الكومون يتناسب تناسبا طرديا مع المقدار الاجمالي المطلق للموارد المالية المتاحة للكومون . ومن المفهوم أن نسبة الارتباط بين الأمرين أعلى عند المقارنة بين الكومونات غير المدنية فقط ، وتصل هذه النسبة إلى الحد الأقصى عندما يقاس الحجم بعدد السكان إلا بمساحة الأراضي . ولكن الحجم يتناسب تناسبا عكسيا مع نصيب الفرد الواحد من الدخل العام ، وبخاصة في الكومونات غير المدنية التي يقاس فيها الحجم بعدد السكان .

وليس ثمة ارتباط يذكر بين مساحة الاقليم ومؤشرات الادارة المحلية ، وأغرب من ذلك أنه يوجد ارتباط بين القدرة المالية والادارة كما يتبين من (جدول ٤) .

جدول رقم (٤)

الميزانية : الايراد لكل نسمة	المساحة (كم ^٢)	
٠,٠٧٦ -	٠,١٦٠	عدد السكان لكل موظف في الادارة المحلية
٠,٠٨٠ -	٠,٠٤٨ -	عدد المروضات المنجزة لكل ١٠٠٠ نسمة
٠,٠٢٥ -	٠,١٨٧ -	عدد المروضات المنجزة لكل موظف
٠,٢٥٧ -	٠,١٠١ -	تعلم الموظفين في الادارة المحلية (النسب المئوية)
٠,٠٣٧ -	٠,١٢١	جامعة
٠,٠٦٣ -	٠,١٩٠ -	كلية
٠,٠٧٧ -	٠,١٢٩ -	مدرسة متوسطة
		ابتدائية
٠,٠٥٣	٠,١٤٦ -	الميزانية المحلية (النسب المئوية)
٠,٠٧٧ -	٠,٠٠٨	الاتفاق على الأفراد
		الاتفاق المادي

هذه البيانات الاحصائية تغطي ١١١ كومونا في كرواتيا . ويلاحظ أنه لا يوجد فيها أى معامل للارتباط يصل إلى القيمة المطلقة ذات الأهمية وهي قيمة ٣٢ و .

ولا يوضح لنا هذا الجدول من نتائج المسح الخاص بالانحيازات المحلية وأثر المسافة في صورة السلطة المحلية إلا القدر الذي يتصل بما أبداه الذين أدلوا باجاباتهم من اهتمام بوظائف الكومون المختلفة بالخدمات النموذجية التي يؤديها في نطاق وظيفته الخاصة بالخدمات .

وقد أمكن استخلاص ثلاث وظائف رئيسية للكومون من إجابات المواطنين وهي وظائف « السلطة » و « الخدمة » و « التنسيق » . فأما السلطة فتشمل جميع مناسط الادارة المحلية حيث تعتبر الهيئة المحلية

جزءاً من الجهاز الحكوى العام يقوم بممارسة السلطة الحكومية في القهر والالزام وبخاصة المناشط التي تندرج تحت كلمة « القانون والنظام » و « المالية » . أما كلمة « الخدمة » فهي تعنى جميع المناشط التي تقوم بها الادارة لصالح المواطنين مباشرة بقصد قضاء حاجة خاصة من حاجات الأهالى . أما الوظيفة الأخيرة وهي التنسيق فتشمل جميع العمليات التي تجرى في نطاق الهيئات المحلية ذات السلطة في اتخاذ القرارات (الجمعية الوطنية للكمون ، ومجالس الكمون المختلفة) حيث تتعارض المصالح الفردية مع المصالح العامة المحلية ، ويتم تسوية المشكلات عن طريق المشاورات والمفاوضات دون اللجوء إلى مظاهر السلطة .

وكان الهدف من الأسئلة هو بيان أى وظائف الكمون يحظى بالاهتمام الأكبر في نظر المواطنين. وفي الجدول رقم ٥ يدل حرف « ع » على عدد المرات التي تكرر فيها ذكر الوظيفة في اجابات المواطنين . ولما كان بعضهم قد ذكر عدة وظائف للكمون على أنها مهمة في نظره ، كان عدد الإجابات أكبر من عدد المجهيين .

جدول رقم (٥)

وظيفة الكومون	منطقة ١١		منطقة ١٢		منطقة ١٣		مجموعة المراجعة
	ع . %		ع . %		ع . %		
الخدمة	٢٨٢	٧٢,٥	٣٨٥	٧٩,٤	٣٠٨	٧٨,١	١٦٥ ٩٣,٨
السلطة	٤١	١٠,٥	٤٧	٩,٧	٤١	١٠,٤	٢ ١,١
التنسيق	٦	١,٥	٢	٠,٤	٥	١,٣	٩ ٥,١
لاأدرى	٦٠	١٥,٤	٥١	١٠,٥	٤٠	١٠,٢	— —
المجموع	٣٨٩	٩٩,٩	٤٨٥	١٠٠	٣٩٤	١٠٠	١٧٦ ١٠٠

(م = ١٠,٥٥ / ٠,٠١ > ٠,٠٥ > ٠,٠١) بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط) .

وليست الفروق بين المناطق الثلاث ذات أهمية كبيرة من الناحية الإحصائية . وحيثما تكون الأرقام كبيرة (كرقم ١٥٠ % مثلاً وهي نسبة الذين أجابوا بعبارة « لا أدرى ») فإنها تخالف ما كان متوقماً من ازدياد الاهتمام كلما قربت المسافة من مركز الكمون . وإذا قارنا بين المجابة مجموعة المراجع ، وغيرها من المجموعات التجريبية تبين لها أن هذه المجموعة أبدت اهتماماً كبيراً بوظيفة الخدمة التي يقوم

(١) المسافات من مركز الكمون : منطقة ١ ، ٦ كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم ؛ منطقة ٣ ، ٢٠ كم .

بها الكومون كما أبدت تفهما لوظيفة التنسيق أكبر مما أبدته المجموعات التجريبية في حين أنها أى مجموعة المراجعة لم تبد اهتماماً يذكر بوظيفة السلطة .

ويتضح لنا أن الاهتمام بالمرافق العامة يتناقص كلما بعدت المسافة عن مركز كومون في حين أنه على العكس يزداد الاهتمام بالخدمات الصحية في المنطقتين الثانية والثالثة ويتضح أيضاً أن الاهتمام بالخدمات الاقتصادية (استثمارات الكومون في الصناعات) (والمحال التجارية الصغيرة وخدمات التوسع الزراعي والتشجير الخ) أكبر بكثير في المنطقتين الأولى والثالثة منه في المنطقة الثانية ، وان التعليم يحظى بالاهتمام في المنطقة الثانية والترفيه إلى عامل المسافة عن المركز . ويلاحظ في جميع المناطق أن الاهتمام بالمرافق العامة يفوق الاهتمام بما عداها .

جدول رقم (٦)

الكومون كخدمة	منطقة ١		منطقة ١		منطقة ٣		مجموعة المراجعة
	ع	%	ع	%	ع	%	
المرافق العامة	٢١٤	٧٥,٩	٢٦٤	٦٨,٦	١٦٢	٥٢,٦	١٢٧ ٧٣,٠
الخدمات الصحية	١٣	٤,٦	٦٤	١٦,٦	٣٨	١٢,٣	١ ٤,٦
الخدمات الاقتصادية	٤٨	١٧,٠	١٥	٣,٩	٧١	٢٣,١	٢٦ ١٥,٧
الخدمات التعليمية	٤	١,٤	٣٣	٨,٦	١٠	٣,٢	١٠ ٦,١
خدمات الترفيه الاجتماعية	٣	١,١	٩	٢,٣	٢٧	٨,٨	١ ٠,٦
لا أدري	—	—	—	—	—	—	— —
المجموع	٢٨٧	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	٣٠٨	١٠٠	١٦٥ ١٠٠

(س = ٢ = ١٢٠,٦ % ب (١) > ٠,٠٠٠١) بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

ثم سئل المواطنون (جدول ٧) عن رأيهم في نفوذ العناصر السياسية المختلفة داخل الكومون وخارجه على مشكلات الكومون التي تستأثر بأكبر قدر من الاهتمام .

وهنا أيضاً نجد فروقا هامة بين المناطق . من ذلك أن نسبة الاجابة اللأدوية (أى الاجابة بعبارة

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ٦٠١ كم ؛ منطقة ٢ ١١٠٢ كم ؛ منطقة ٣ ٢٠٠٣ كم

« لا أدري » في المنطقة الثانية تبلغ أكثر من ضعف النسبة في المنطقة الثالثة . مع أن القول بازدياد الاهتمام كلما قصرت المسافة يحملنا على توقع ما يخالف ذلك . ومن هذه القروق أن الاعتقاد بتأثير العمل المباشر من جانب المواطنين في المنطقة الأولى أكثر وضوحاً منه في المنطقة الثانية في حين تبقى المنطقة الثالثة بين يدين . ومنها أيضاً أن الموظف المنتخب (وهو في معظم الحالات عمدة الكومون)

جدول رقم (٧)

منطقة ١٣		منطقة ١٢		منطقة ١١		التفوذ الرئيسي
ع	%	ع	%	ع	%	
٤٣	١٤,٨	٣٩	٧,٦	٣٨	١٠,٦	الكومون عموماً
٢٢	٧,٦	٢٠	٣,٩	٣٣	٩,٢	المهيات النيابية
٢٥	٨,٦	٧٦	١٤,٩	٤٩	١٣,٦	عضو المهية النيابية
٢٦	٨,٩	٨٦	١٦,٨	١٩	٥,٣	الضابط المنتخب
٥١	١٧,٤	١٥	٢,٩	٢٧	٧,٥	الإدارة
٢٨	٩,٦	٣٤	٦,٧	٥٢	١٤,٤	العمل المباشر من جانب المواطنين
						وهيئاتهم ومنظماتهم
١٥	٥,٢	٩	١,٧	٦	١,٧	لا أحد
٦١	٢١,٠	٢٢٣	٤٣,٥	١٣٥	٣٧,٦	لا أدري
٢٧١	٩٣,١	٥٠٢	٩٨,٠	٣٥٩	٩٩,٩	المجموع

(س ٢ = ٧٢,٥٥ پ (١) $\geq ٠,٠٠١$) بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

يعتبر أكثر نفوذاً وتأثيراً في المنطقة الثانية في حين أن الجهاز الإداري المحلي في المنطقة الثالثة يعتبر كذلك . وأياً كانت الأسباب في هذه الظروف (ولا سبيل لمعرفة في الوقت الراهن إلا عن طريق الحس والتخمين) فإنها لا تدخل في باب المساحة الإقليمية التي تؤكد القول بأنه كلما طالت المسافة تغيرت صورة الكومون في أعين السكان بطريقة يمكن التنبؤ بها : كما تؤكد القول — بصفة خاصة — بأن الناس كلما ازدادوا بعداً عن المركز ، تضاءلت معلوماتهم عن تصرفات الجهاز الكوموني المركزي .

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ، كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم ؛ منطقة ٣ ، ٢٠ كم .

وعندما سئل الموظفون : هل يفضلون أن يوزع التفوذ فيما يتعلق بالشئون المحلية التي تستأثر أكبر قسط من اهتمامهم كانت أكبر نسبة من اللا أدريين في المنطقة الأولى - مما يدل على عدم الاهتمام بالسؤال - في حين أنها بلغت ٣٤,١ في المنطقة الثانية و ١٧,٨ في المنطقة الثالثة .

ومن المفيد أن نقارن هذه النتائج بالاجابات التي ذكرها المواطنون عندما سئلوا عن رأيهم في توزيع التفوذ والسلطة في الكومون بوجه عام دون تخصيصها بالمشكلات التي تهمهم كواطنين (جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨)

مجموعة المراجعة		منطقة ١٢		منطقة ١٢		منطقة ١		المهية ذات التفوذ
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
٣,٠	٤	٢,٥	٦	١,٢	٣	١,٦	٤	الكومون عموماً (م في الكومون)
١٦,٥	٢٢	٢,١	٥	٥,٦	١٤	٤,٣	١١	المهيات النيابية
٣,٨	٥	٧,٩	١٩	١,٦	٤	٤,٧	١٢	عضو المهية النيابية
٥٨,٦	٧٨	٣٢,٧	٧٩	٣,٣٣	٨٤	٢٨,٠	٧١	القضايط المنتخب
٤,٥	٦	٢٤,٥	٥٩	٤,٠	١٠	٣,٩	١٠	الادارة
٣,٨	٥	١,٢	٣	١,٦	٤	٣,٦	٩	العمل المباشر من جانب المواطنين
—	—	—	—	—	—	—	—	وهيئاتهم ومنظماتهم
—	—	—	—	—	—	—	—	لا أحد
٩,٨	١٣	٢٦,٦	٦٤	٥٢,٣	١٣٢	٥٣,٩	١٣٧	لا أدري

(س) = ١٣٢,٩٩ % (١) > ١.٠ و. (بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

وهنا أيضاً نجد أن الفروق المتصلة تبعد المسافة إلى عن مركز الكومون تخالف ما هو متوقع إذ هبطت نسبة الاجابات الادرية إلى أدنى حد لها في المنطقة الثالثة . وإذا قارنا هذا الجدول بالجدول رقم ٧ وجدنا أن الصورة أقرب إلى أن تكون « ملكية » إذ تركز السلطة الرئيسية في شخص العملة . ونلاحظ أيضاً أن المواطنين يؤمنون بالتفوذ العام لعضو المية المنتخبة (ممثلتنا) إيماناً يقل عن إيمانهم

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ٦,٤ كم ؛ منطقة ٢ ١١,٤ كم ؛ منطقة ٣ ٢٠,٤ كم .

بنفوذ على الأمور الصغيرة التي تهتم في حياتهم اليومية . وهنا أيضاً نرى أن المنطقة الثالثة تؤمن بسلطة المديرين المحترفين أكثر من إعانهم بسلطة أى جماعة أخرى .

ويبدى الموظفون المحليون في الهيئات المختلفة ميلا شديداً إلى الإقامة في المركز ، فقد جرى البحث إذا كان أحدهم غير عنوانه بعد انتخابه في الوظيفة الحالية فتبين أنه لم تحدث تغيرات ذات بال (جدول ٩) .

جدول رقم (٩)

المجموع	خارج الكومون	أكثر من ١٠ كم	٥ - ١٠ كم	أقل من ٥ كم	المركز	الهيئة والوظيفة
٢٤٠١٧		٣٩٨١	٦٦٦٧	٨٣٣٤	٥٠٣٥	عدد الناخبين
						الجمعية الوطنية للكومون
٥٤	٥	٧	١٧	١٧	١٣	مجلس الكومون
٤٩	٥	١	٢	٦	٣١	مجلس المنظمات العاملة
١٥٠	١٠	٦	١٠	٣	٩٤	إدارة الكومون
١٤١	٢	١٧	١٠	٢٢	٩٠	المنظمات السياسية
١٠٩	٥	٢	٧	١٦	٧٩	المنظمات غير الحكومية
٧٥	١٢	٢	٣	١٤	٤٤	المنشآت والمؤسسات
٥٧٤	٣٤	٣٥	٤٩	١٠٥	٣٥١	العدد المطلق الكلى للضباط
١٠٠	٥,٩٢	٦,١٠	٨,٥٤	١٨,٢٩	٦١,١٥	النسب المئوية

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الكومون - المجلس السياسى العام للجمعية الوطنية في الكومون - بواسطة جميع المواطنين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة . وبعضهم لا يقيم في الاقليم الذى تم انتخابه فيه . ولكن الأشخاص ذوى النفوذ في الهيئة الاجتماعية للكومون يميلون ميلا شديداً إلى الإقامة في المركز أو على مقربة منه .

وقد قسمت النتائج الخاصة بنمط وظائف الكومون إلى أربع مجموعات رئيسية، ثلاث منها تشبه الوظائف التي سبق ذكرها وهي « السلطة » و « الخدمة » و « التنسيق » . ثم أضيفت رابعة وهي « الادارة »

الداخلية » الى تشمل واجبات الموظفين الداخلة في الوظائف الأخرى . ويتضمن جدول (١٠) اجابات (ج) ٢١١ ضابطاً وموظفاً في عشرة كمونات ، بالإضافة إلى تحليل لحتوى ٣٢٩ موضوعاً مأخوذاً من محاضر الجلسات (م) الخاصة بمجموعات رئيسية من الكمونات : الكمونات المدنية والفضحية والريفية .

إن الفرق البارزين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو كائن يتجلى في وظيفتي « السلطة » و « الخدمة » ففي حين يرى موظفو الكمون أن وظيفة الخدمة أهم شأنًا من السلطة ، نرى أن معظم الأعمال التي تمارسها الهيئات ذات السلطة في اتخاذ القرارات تتعلق بوظيفة السلطة .

وتشير النتائج السابقة إلى بعض الاجابات على الأسئلة الأولية . وإذا كانت هذه النتائج لا تؤكد الدعوى الشائعة عن ارتباط بين حجم الوحدات الإقليمية ، والعلمية الادارية في هذه الوحدات ، فمن السابق لأوانه أن نجزم بأن هذه الدعوى غير صحيحة . ويبدو أن هذه النتائج تشير إلى ضرورة مواصلة البحث بصورة أدق . وإجراء تحليل أعمق للعلاقة المعقدة بين المساحة والادارة .

١ - هناك اعتقاد شائع لا يقتصر على يوغوسلافيا وحدها بأن اتساع نطاق الوحدات الإقليمية المحلية هو اتجاه مستمر في الوقت الحاضر . منشؤه الحاجة إلى مزيد من الموارد وما يلزم ذلك من الانجاء نحو مستويات أعلى من الادارة (كل ما في الأمر أن الاتساع بطريقة أسرع وأوضح في يوغوسلافيا منه في أي مكان آخر) .

جدول رقم (١٠)

	مدني (%)		ضاحي (%)		ريفي (%)		متوسط (%)	
	ج	م	ج	م	ج	م	ج	م
السلطة	١١,٨	٥٠,٧	٥,٠	٣٩,٤	٩,٢	٤٤,٨	٩,٠	٤٥,٥
الخدمة	٤٧,٦	١٩,١	٧٢,٥	١٤,٤	٥٧,٥	٢٢,٠	٥٧,٨	١٨,٧
التنسيق	١٨,٨	١٦,٩	٥,٨	٣٣,٧	٢٢,٠	٢١,٢	١٦,٢	٢٣,٢
الادارة	٢١,٧	١٣,٣	١٦,٧	١٢,٥	١١,٢	١٢,٠	١٦,٩	١٢,٧
المجموع	٩٩,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠,١

إن نتائج البحث الراهن لا تؤيد هذا الاعتقاد إذ لم يوجد ارتباط ذوإال بين الحجم والموارد فى الكومونات عموماً . وأما فى الكومونات غير المدنية فلا يوجد ارتباط بين الأمرين تزيد نسبته على ٥٠ ٪ إلا فىا يتعلق بالحجم المطلق للخل لا بنصيب الفرد منه . ومثل ذلك يصدق عندما يتخذ عدد السكان مقياساً للحجم ، وإن لم يكن معادلاً له بأى حال من الأحوال (لأن زيادة عدد السكان ترجع إلى عمران المدن أكثر مما ترجع إلى زيادة المساحة) . ويلاحظ أن عدد السكان فى الكومونات غير المدنية يتناسب تناسباً عكسياً مع نصيب الفرد من الخل . وهذا يؤدى بنا إلى نتيجة مبدئية هى أن الكومون الكبير أسوأ حظاً من الوحدة الصغيرة من حيث الخدمات التى يجب تقديمها للسكان . وإيضاح ذلك أننا إذا اتخذنا الفرد الذى يستهلك الخدمة مقياساً لحجم المهمة الموكولة إلى أجهزة الخدمات فى الكومون والمسئولة المالية لهذه المهمة ، رأينا أنه يتعين على الكومون الكبير أن يواجه عبئاً مالياً كبيراً لا يستطيع تحمله بالترالىير من موارد كل فرد . وإذا لاحظنا - برغم ذلك-أن الوحدات المحلية تزداد حجماً باستمرار . ويتخذ من ذلك حجة للمطالبة بالمزيد من الموارد باستمرار ، لم نجده أمامنا سوى تفسير واحد ممكن هو أن الموارد المشار إليها لا توجه إلى توفير الخدمات المطلوبة للسكان وإنما توجه إلى أغراض كومونية أخرى هى خدمة السلطة الحكومية قبل كل شئ . وسنشير إلى هذا الموضوع عند الكلام على النتائج الى توصلنا إليها .

وبما يعزز هذا الظن أن المؤشرات الأساسية للكفاءة الادارية لا تتناسب مع الحجم ولا مع عامل التصنيع وتعمير المدن بل لا تتناسب مع الإيرادات فى الميزانية الفعلية . وهذه الحقيقة تجعل وحدات الحكم المحلى تبدو وكأنها أجزاء من نظام عام يتم تمويله وتزويده بالموظفين طبقاً للقواعد وأحكام تنقرر فى المركز دون أن تعتمد فى الحقيقة على المقدرة الاقتصادية والمالية الموجودة فى المنطقة الخاضعة لولاية هذه الوحدات . ولا ريب أن النظام الحالى الذى يقضى بمنح إعانات مركزية للحكومات المحلية العاجزة عن تنفيذ القواعد والأحكام المركزية تجعل هذا التفسير أقرب إلى القبول ، وإن كان ذلك يتعارض مع الصورة التى يصورون بها الكومون وهى أنه صورة مستقلة لوحدة المواطنين فى المنطقة أو أنه يهدف إلى قضاء حاجاتهم والخضوع لسلطتهم .

٢- ومن ناحية أخرى أصبح من المبادئ المسلم بها أنه يجب الاتجاه نحو التوسع الاقليمى للوحدات المحلية حتى لا تصل إلى الحد الذى يعتذر فيه على للمواطنين الموجودين على حدود الاقليم أن يهتموا بأموره ويشاركوا فى شونه .

والكومون الذى تم اختبار هذا المبدأ فيه على الطبيعة هو نتيجة تجمع استمر عشرين عاما ، فهو يضم كثيراً من الوحدات المحلية الأساسية السابقة ، وتمتاز أراضيه بأنها جبلية ، ووسائل النقل والمواصلات فيه دون المتوسط ، ومعظم سكانه من صغار الزراع . وهذا الاقليم هو مثل للكومون - ان وجد مثل هذا الكومون فى أى مكان آخر - الذى كان من الممكن أن تصح فيه النظرية القائلة بأن اهتمام الناس بشئون الكومون يتناقص كلما بعدت المسافة بينهم وبين مركزه ، ولكن النظرية لم تصح لأنه تبين أن اهتمام السكان بالشئون المحلية موزع بدرجة متساوية تقريبا على كل المسافات ، وإذا كانت هناك فروق بينهم فهي تتعلق بأمر آخر ، فالتناس يهتمون أساساً بالخدمات التى يتوقعون من الكومون أن يقدمها . وهذا أصدق على عمال المدن منه على الزراع فى المناطق الثلاث التى تعترف بوجود الكومون كسلطة . وكذلك رأيهم فى الأشخاص ذوى النفوذ فى الكومون لا يتوقف على المسافة التى تفصلهم عن مركزه ، وان كانت هذه المسافة ذات أهمية لأسباب أخرى ، فهم يرون أن العملة هو الشخصية التى تتمتع بنفوذ قوى فى شئون الكومون عامة ، ولكنهم عندما يسعون إلى قضاء حاجاتهم يلجأون إلى الاعتماد على أنفسهم (العضو المنتخب فى المنطقة المحلية ، العمل المباشر الذى يقوم به المواطنون أنفسهم) .

٣ - على أن البعد عن مركز الكومون يؤثر فعلاً تأثيراً كبيراً على فرص المواطنين للاشتراك فى المناصب القيادية فى هيئات الكومون المختلفة بما فى ذلك حكومة الكومون . وقد يرجع الانتخاب إلى أسباب طبيعية تماماً (مثل صعوبة الانتقال السريع) ولكن يبقى مع ذلك أن المواطن الذى يقيم فى مركز الكومون يتاح له من فرص الانتخاب لوظائف الكومون عشرة أضعاف ما يتاح لمن يقيم على مسافة نحو ١١ كيلو متراً فقط من مركز الكومون .

٤ - ليس الناس وحدهم هم الذين يرون أن الخدمة أهم شأناً من السلطة ، فوظفو الكومون وضباطه المنتخبون يرون أن وظيفة الكومون هى فى جوهرها توفير الخدمات المطلوبة للسكان ، وتطوير المنطقة الخاصة بهم إلى منطقة تقدمية ينعم فيها الناس بالسعادة . وهذه الفكرة من القوة بحيث تؤثر بشكل حاسم فى رأيهم عما يقوم به الكومون بالفعل . وإذا استلوا عن ذلك أفاضوا فى الحديث عن وجوب توفير الخدمات ، وبمضوا سلطة الحكومة دون قدرها الحقيقى خمس مرات . ويرجع هذا إلى احتقارهم للأعمال الإدارية الروتينية ، وآية ذلك أنهم يبالغون قليلاً فى الدور الذى يضطلم به الموظفون فى الأجهزة والمؤسسات المختلفة داخل الكومون .

ولا يخفى أن المعانى التى ينطوى عليها ذلك قد يكون لها آثار بعيدة المدى فى تطوير الحكومة والادارة المحلية .

إن الكومون يعتبر في الوقت الراهن أداة من أدوات الحكم بصفة أساسية أما اعتباره مجتمعا متممًا بالحكم الذاتي ، ومعبراً عن اتفاق المواطنين اتفاقاً حراً ، وتخاضعا لأرادهم وقراراتهم الجماعية فهو مثل أعلى عزيز المثال . ويكمن خطر هذا الرأي في أنه يؤدي إلى حجب حقائق الحياة السياسية المحلية ، وتلخص هذه الحقائق في أن الكومون لا تهيمن عليه وظيفة السلطة فحسب ، بل يسود أيضاً اتجاه إلى تكوين نخبة من عليا القوم متمركزة في منطقة الكومون ، تتطلع إلى الحكومة المركزية بدلا من التطلع إلى السكان المحليين . وتحكم شئون الكومون وموارده وطاقاته في نهاية الأمر — على أساس تعزيز الكومون وتوسيع نطاقه واستقراره كنظام حكومي وتنظيمي . وهم يبررون هذا العمل — بطريقة لا شعورية في الغالب — بقولهم إن وظيفة الكومون البناءة هي إنه مركز لتوفير الخدمات للمواطنين .

على أن هذا التباين بين الصورة المثالية للكومون ، وواقع الأمر فيه ، له مظهر أخطر من هذا بكثير وأقرب إلى الناحية العملية . وبيان ذلك أن النظام القديم للسلطة الإقليمية الذي يعد الكومون جزءاً لا يتجزأ منه من حيث هو حكومة لم يعد هو الإدارة المثالية لتوفير الخدمات التي أصبحت ضرورية بعد الإسراع في حركة التصنيع والتوسع في إنشاء المدن . وإذا حاولنا أن نقد اجتماعاً يشهده المليون نسمة من سكان المدينة في مكان واحد لبت في شئونهم بعد مداولات حكيمة على الوجه الذي يرضيهم كان ذلك ضرباً من الخيال . أما إنشاء الطرق والمجاري وأنابيب المياه ، والكهرباء والغاز ووسائل النقل المحلي ، والصحة ، والمتنزهات والمدارس ووسائل الترفيه فليس بلا شك ضرباً من الخيال ، وإذا استقرأنا بدقة ما يتضمنه هذا البحث من دلالات تبين لنا أن الناس يدركون بوضوح أهمية هذه المظاهر العملية للحكم المحلي ، فالمواطنون والموظفون المحليون — في الريف والمدن — يوجهون اهتمامهم إلى الخدمات التي يؤديها الكومون صارفين النظر عن واقعه وصورته المثالية .

والحق أن الموقف يتطلب إعادة النظر في العلاقة بين المنطقة والوظيفة . ذلك أن المظاهر المختلفة للوحدة المحلية التي جرت التقاليد على أن تكون متعددة الوظائف تكشف عن ميل قوى نحو المركزية . والمنطقة المحلية كجزء من النظام الحكومي الكبير هي العنصر المحافظ في هذا النظام ، فالحكومة المحلية بمحدودها الثابتة ولاياتها المحددة القائمة على سلطة القهر والالزام والقائمة — بطريقة عرضية — على سلطة جمع الضرائب هي الإدارة المركزية التي يتوقف عليها كل نشاط في المنطقة .

على أن مؤسسات الخدمة المحلية لا تصلح أن تقوم ضمن هذا الإطار ، فهي مبنية على أوضاع

وظيفية من التنظيم خالية من طابع القهر والالزام في نشاطها الفني ، قادرة على تمويل نفسها بالرسوم التي يدفعها المستفيدون وغير ذلك من ضروب التمويل الذي لا يعتمد على الضرائب العامة بالاضافة إلى أن مجال عملهم يتسم بشيء من المرونة بحيث يتسع للخدمات المختلفة ، وببقل الاشتراك مع الأجهزة الوظيفية الكبرى ولذلك أخذت هذه المؤسسات تنظر إلى اعتمادها على الحكومة المحلية على أنه تعقيد لا تأيد لعملها .

وهناك أيضاً مظهر إقليمي للخدمات المحلية لا يرتبط بالضرورة بالحكومة بل ينطوي قطعاً على مصلحة السكان ، ذلك أن هناك عدداً من الخدمات التي تدين بوجودها لا شيء إلا لوجود نوع من الاستقرار والاستيطان . وهذه الخدمات المحلية على وجه التحديد لا غنى عنها لا استمرار الحياة العادية ، ولذلك يتعين ألا توكل إلى فرد واحد بل يجب تنظيمها ، وتقاضى رسوم مقبولة من المستفيدين حتى ولو دعا الأمر إلى أن تتمتع باحتكار حقيقى . إذ يجب أن يقوم تنظيم لحماية المواطنين الذين ينتفعون بهذه الخدمات . إن هذه وظيفة أخرى للحكومة المحلية (والحكومة في هذه المرة تمثل السكان) مع مراعاة أسس في التنظيم - وربما في المنطقة - مغايرة للأسس الناشئة عن وجود حدود ثابتة للحكومة مفروضة بطريقة تصفية ، وللأسس المرونة الجذابة التي تصنعها مؤسسات الخدمات نفسها .

وهناك أيضاً مظهر تعارض المصلحة بين الخدمات التي تواجه موارد شحيحة والتي تخلو من معيار فى للمفاضلة بينها . وهل الأهم هو إصلاح المسرح أو بناء مجمع للمجارى عندما تكون الموارد غير كافية لإنشائهما في وقت معاً ؟ يجب أن يكون هناك خطة للبت في مثل هذه المسائل . ولكن المسألة الإقليمية التي يمكن أن يتم فيها التوفيق على أفضل وجه بين المصالح المتعارضة يجب مرة أخرى ألا تكون مماثلة حتماً للتحديد الإقليمي للوظائف الأخرى .

وهناك أيضاً مشكلة الاتصالات الفنية بين أجهزة الخدمات المختلفة . كيف يتم التنسيق بين جميع الخدمات المتعلقة بالأرض تحت سطح الطرق ؟ كيف يمكن الجمع بين الخدمة الصحية والأجهزة التعليمية حتى يتسنى تنظيم خدمة طبية في المدارس ؟ إن قطع الاتصال بين الأجهزة يمكن تنظيمها على أى مستوى . وقد تقضى الظروف أحياناً أن يكون هذا المستوى قريباً من العمليات نفسها ولذلك يجب أن يكون « محلياً » ودائماً ومقرراً من قبل في هذا المجال . وربما دعت الضرورة إلى مرونة في التنسيق أكبر مما يتاح في ظل نظام الحكم المحلي الجامد الذي يقوم في الوقت الحاضر .

إن ديبب الانحلال ربما يسرى اليوم في أوصال الحكم المحلي . وسينجم عن هذا الانحلال أن
تسحوظ على وظائفه الهيئات الإقليمية والعليا وفي مقدمتها المؤسسات وأجهزة الخدمات . ولكن ذلك سوف
يفتح الباب أمام مشكلة جديدة ، وربما تكون أكثر تعقيداً ، ألا وهي إيجاد صور جديدة ومتنوعة
للتكامل تتلاءم مع مقتضيات المجتمع العالمي الحاضر الذي يرتبط بعضه ببعض ارتباطاً وثيقاً .

تَبْتُ بِمَحْتَوَّاتِ هَذَا الْعَدَدِ

المقال واسم الكاتب

الإدارة العامة والتنمية القومية

بقلم : شى - ين يو

١

إدارة التنمية والإصلاح الإدارى

بقلم : جيرالد كايدن

الإدارة العامة والامتداد المكافئ

بقلم : رومان شنير

التطوير الإدارى فى الحكومة البريطانية

بقلم : روجر وليامز

الإدارة والامتداد المكافئ فى التنمية اليوجوسلافية

بقلم : يوجين بوستش

رقم العدد وتاريخه

مجلد : ٢١

العدد الأول

عام ١٩٦٩

العنوان الأجنبي

Public administration for national
development

By

Chi - Yuen Wu

مجلد : ٢١

العدد الأول

عام ١٩٦٩

Development administration and adminis-
trative reform

By

Gerald Kaiden

مجلد : ٢١

العدد الأول

عام ١٩٦٩

Area and administration

By

Roman Schnur

مجلد : ٢١

العدد الأول

عام ١٩٦٩

Administrative modernization in British
government

By

Roger Williams

مجلد : ٢١

العدد الأول

عام : ١٩٦٩

Area and administration in Yugoslav
development

By

Eugen Pusić

المجلات الدورية الجديدة

ومجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - أبريل - يولية - أكتوبر

مجلة دولية تصدرها هيئة اليونسكو الدولية ، لتوفر بها من الدراسات
ما هو ضرورى لتنظيم المجتمعات وتعمق مشكلات العصر .

مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

أول طبعة عربية من المجلة الدولية الى تصدرها اليونسكو عن المكتبات
والخدمات المكتبية .

مجلة العالم والمجتمع

مارس - يونية - سبتمبر - ديسمبر

تتخطى مشكلات الساعة إلى مشكلات الغد ، وتتناول تطورات
العالم الهائلة وأثرها على الحياة .

تصدر هذه المجلات عن : مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب - القاهرة .

ثمان النسخة ١٠ قروش .

الاشتراك السنوى فى كل منها ٤٠ قرشاً مضافاً إليها ١٠ قروش
مصرفات البريد .

ديوجين

المجلة الدولية المعروفة

التي تصدر عن المجلس الدولى للفلسفة والعلوم الإنسانية استأنفت
صدورها عن مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو ابتداء من
عددتها الثانى عشر .

وتباع بعشرة قروش

مجلة رسالة اليونسكو

وتصدر شهرياً

وتباع بأربعة قروش

ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك في كل منها بأربعين قرشاً في العام عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات - هو ١٧٠ قرشاً في العام ، بخلاف أجرة البريد .

مجلة رسالة اليونسكو ومركزها دار اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة ممتازة من
الأساتذة العرب .

لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر
العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو تصدر شهريا

المجلد الرابع للعلوم الاجتماعية
يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر

مجلة رسالة اليونسكو للمكتبات
فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

العالم والمجتمعات
مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

البيئة
مايو - نوفمبر

مجموعة من المجلات الجديدة ، تصدرها هيئة اليونسكو
بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

محاولة تطوير القانون في عدد من دول العالم



- القانون في خدمة المجتمع وقضايا الإنسان
- الاتفاقيات المعاصرة بين القانون والمجتمع

العدد الرابع • السنة الأولى

■ ٥ يوليو ١٩٧١ ■

توزيع: مجلة القانون



ومركز مطبوعات اليونسكو

الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى - العدد الرابع

٥ يولييه ١٩٧١

٥ تموز ١٩٧١

١٢ جادى الأولى ١٣٩١

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

محتويات هذا العدد

الاتجاهات المعاصرة للبحث القانوني

في العالم العربي الاسلامي
بقلم : الدكتور محمد سامى عبد الحميد
والأستاذ يس محمد تاج الدين
ترجمة : الدكتور محمد سامى عبد الحميد

علم الأجناس القانوني

بقلم : جان يواريه
ترجمة : د . أحمد فتحي سرور

اتجاهات علم القانون

(أ) في إيطاليا بقلم : ماسيمو
سيفيرو جيانيني
(ب) في اليابان بقلم : جونيتشى أومي
(ج) في الولايات المتحدة بقلم :
ماكس راينشتين
ترجمة : د . جلال أمين
والأستاذ حسين أحمد أمين

طبيعة السلوك العدواني وكبح جاحه

بقلم : روبرت . أ . هند
ترجمة : د . محمد كامل النحاس

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شوارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٢٢٤٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصباوى

هيئة التحرير : د . مصطفى كمال طلبه

د . محمود الشنيطى

عثمان فويّه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفنى : عبد السلام الشريف

القانون

في هذا العدد من هذه المجلة مجموعة دراسات عن القانون وتاريخه واتجاهاته في عدد من مجتمعات العالم .

والذي نخرج به من هذه الدراسات أن فصل القانون عن المجتمع شيء يكاد يكون مستحيلا ، ذلك لأن القانون هو في النهاية صيغة يعبر بها المجتمع عن إرادته في تنظيم أموره ، وضبط معاملاته ، ووضع القواعد اللازمة لقيام علاقاته بالخارج على أسس تتفق ومصالحه .

والمجتمع بطبيعته يختلف في بيئة ما عنه في بيئة أخرى ، بل يختلف مجتمع واحد في زمن معين عنه في زمن آخر ، وقد ترجع هذه الاختلافات إلى ظروف أخرى غير الظروف الزمانية أو المكانية . ومعنى هذا أننا لسنا أمام مجتمع إنساني واحد ، ولكننا أمام مجموعة من المجتمعات ، لكل منها تشكيل خاص به ، وحدود تحكمه ، وشخصية متميزة ، تفرق بينه وبين المجتمعات الأخرى .

وكما يكون لكل مجتمع حدوده ومزياه فإن مما يميزه كذلك عن سواه أن يكون له عرف خاص به ، موروث جيلا بعد جيل ، يحرك إرادة الجماعة ، ويضفي لونه على شكل المجتمع .

فالمجتمع البدائي غير المجتمع الصناعي ، والمجتمع الذي يخضع لسلطان

بين التراث والحداثة... والنصوص المنقولة..

العقيدة غير المجتمع الذي اهتمت فيه العقائد تحت تأثير ما من أى نوع ،
ومجتمع الفلاحين غير مجتمع التجار ، والمجتمعات الساحلية غير المجتمعات
الصحراوية أو الزراعية . ولاشك في أن الفروق بين المجتمعات المختلفة
ترك آثارها على الناس في هذه المجتمعات ، وتوجه تصرفاتهم ، وتصيغ
آراءهم بصيغتها . والنتيجة الحتمية لهذا أن ترسب في الوجدان العام مجموعة
من التقاليد والعادات تكون عرفا عاما ، يسرى مسرى القانون ، قبل أن
يكتب القانون .

وعندما يكتب القانون يجد المشرع نفسه أمام مجموعة من القواعد ،
تكون العرف الاجتماعي العام في المجتمع ، فيصبح عليه أن يعترف بها ،
ليكون للقانون الموضوع من العمق في النفوس ما يكفل الاقتناع به ،
والارتياح إليه ، وينقذه الناس .

في غيبة القانون المكتوب إذن يحكم الناس بالعرف السائد ، أى أن هذا
العرف يصبح قبل وضع القانون هو القانون . وعندما يوضع القانون يتحول
هذا العرف إلى قانون مكتوب .

لكن المجتمع قد يجد نفسه في كثير من الحالات يواجه أوضاعا لا قبل له
بها ، كأن يتجه إلى التصنيع مثلا ، أو إلى إدخال وسائل جديدة في الزراعة ،

وفي هذه الحالة يجد المجتمع أنه أمام علاقات جديدة ، تحتاج إلى تنظيم لم يتوفر له العرف اللازم بهد .

عندئذ يصبح من الضروري أن يستعير المجتمع من مجتمع سبقه إلى هذه الأوضاع نصوص القانون اللازم لعلاج هذه الحالات .

وبعضى الزمن يصبح التشريع فى المجتمع ذا شقين : شق موروث ، قائم على العرف القديم ، وشق حديث ، مستعار من دول أخرى أسبق فى مضمار التقدم .

لكن يظل العرف القديم الموروث هو الجزء المتميز فى الشخصية القانونية للمجتمع ، وتظل الفروق بين مجتمع ومجتمع هى الفرق بين التشريعات المبينة على العرف الموروث . والسؤال الذى قد يقلق رجال الفكر ، ممن يعنون بدراسة المجتمعات وما بينها من فروق ، هو أن العالم فى مسيرته نحو التطور ، وفى اكتشافه كل يوم شيئا جديداً ، وفى الانتصارات المتتالية فى ميدان العلوم ، سيحتاج إلى قوانين تتفق مع هذه التطورات . وستكون هذه القوانين بعيدة الصلة عن العرف الموروث ، لأن التطور نفسه قد تجاوز هذا العرف وتخطاه ، وأصبح فى حاجة إلى نوع جديد من القوانين .

وقد انتهى هذه التطورات السريعة المذهلة إلى أن تسود العالم مجموعة من القوانين بعيدة عن العرف القديم ، وبقدر ما يحقق العالم من تطور ،

ويقدر ما يلجأ إلى القوانين الجديدة ينظم بها أموره ، بقدر ما يبعد عن التشريعات المستندة إلى العرف ، أو بقدر ما يبعد عن العوامل التي تميز شخصية اجتماعية عن شخصية أخرى ، من وجهة نظر القوانين التي تحكمها . لكن الشيء الحق هو أن العناصر الأصيلة التي تكون الشخصية المميزة لكل مجتمع أعمق من أن تتلشى في التطورات الحديثة ، أو تدوب في مسيرة المجتمع نحو العالمية القانونية ، إن جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير .

صحيح أن الفروق بين المجتمعات قد تضيق ، بفعل التطور ، لكن فروقا أساسية ستظل تميز مجتمعا عن مجتمع ، وسيظهر أثر هذه الفروق في التشريعات وفي القوانين التي تحكم أمور كل مجتمع .

وفي هذا ، فإننا نجد أن القانون في المجتمع يتساوى مع الفن ومع الأدب ، بمعنى أن يظل محتفظا بطابع المجتمع ، مهما تقاربت المجتمعات .

ذلك لأن القانون انعكاس لنفسية الجماعة ، وتعبير عنها . والجماعات البشرية كالأفراد تتلاقى في مسائل ، وتختلف في مسائل أخرى ، وسيظل القانون معبرا عن هذا جميعه ، كما يعبر عنه الأدب ، وكما يعبر عنه الفن .

وأيا كان الأمر ، فإن المجتمعات الإنسانية ، تتلاقى جميعها في الاتجاه نحو المحافظة على القانون ، والحرص على أن تكون له في المجتمع سيادة حقيقية ، تمكن له من أن يؤدي واجبه في صيانة مقدسات المجتمع .

عبد المذم الصاوي

بقلم
د. محمد سامي عبد الحميد
وليس محمد تاج الدين

ترجمة
د. محمد سامي عبد الحميد
وليس محمد تاج الدين



مقدمة

من الجدير بالذكر - في مسهل هذا البحث - أن استخلاص الانجهايات المعاصرة التي تسيطر على البحث القانوني في مختلف دول العالم العربي الإسلامي أمر من الصعوبة بمكان . وترجع هذه الصعوبة إلى اعتبارات تتعلق بالتاريخ القانوني لهذه المنطقة . فلقرون عديدة كان النظام القانوني السائد هو الشريعة الإسلامية ، وهي قانون يتميز بالبساطة واليسر وبالقابلية المذهلة للتطور ومجارية مختلف الظروف الواقعية . ثم أدى انهيار الحضارة الإسلامية ، وما عقبه من استعمار الأوربيين لمعظم البلاد الإسلامية ، إلى أزمة قانونية حادة عزلت الشريعة الإسلامية وقابليتها الأصلية للتطور عن مجارية الحديد من الظروف . ونتيجة لاستفحال هذه الأزمة هجرت بعض الدول الإسلامية الشريعة الإسلامية هجرًا كليًا ، وتبنت الفن القانوني الأوربي ، واحتفظت دول أخرى

الكاتبان : الدكتور محمد سامي هيد الحميد والاستاذ يسي محمد تاج الدين
أولهما أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية .
وثانيهما عميد بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ونائب سابق بمجلس الدولة .
وقد كتبا هذا المقال أصلا باللغة الفرنسية ، ونشر في المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية بعدها الثالث عام ١٩٧٠ .

الترجمان : هما الكاتبان

بالشريعة الإسلامية ، ولكن في صورة جامدة منفصلة إلى حد بعيد عن الحقائق
الاجتماعية لعالمنا المعاصر .
وبالنظر إلى النتائج المؤسفة ، التي أدى إليها اتباع كل من المسلكين ، بدأ المفكرون
في العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة يبحثون عن مسلك ثالث ، هو لدى البعض
الماركسية ، ولدى البعض الآخر محاولة إحياء الشريعة الإسلامية في مفهومها السليم .
وفي ظل هذه الظروف ، وبالنظر إلى أن أيًا من هذه المدارس لم تكتب له الغلبة
حتى الآن ، نعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد اتجاهات معينة واضحة وبمحددة
باعتبارها الاتجاهات الأساسية المسيطرة على البحث القانوني في العالم الإسلامي في
الآونة الراهنه . إذ أن هذه الاتجاهات تتفاوت من بلد إلى آخر ، وفقا لظروف
كل بلد وللمدرسة الأكثر رواجاً فيه . ومع ذلك سوف نحاول في الصفحات التالية
إلقاء الضوء على الاتجاهات الأكثر أهمية في هذا المجال .

النظرية العامة للقانون

تأخذ معظم البلاد الإسلامية الآن (الجمهورية العربية المتحدة - إيران - باكستان ... الخ) بالقن القانوني الغربي ، إما نتيجة فرض من الدول الأوربية التي كانت تستعمرها ، وإما نتيجة اختيار حر راجع إلى ارتباط هذا الفن (التكنيك) ، في أذهان البعض ، بما تتطلع إليه هذه الدول من تنمية وتقدم في مجال الحضارة . ومع ذلك فلا تزال الحلول الجزئية في معظمها متأثرة إلى حد بعيد بالشرعية الإسلامية التي تشكل - فضلا عن وضعها التاريخي - عرف هذه البلاد وتقاليدها .

وقد أدت هذه السيطرة الفعلية للتراث القانوني الإسلامي ، بالرغم من تبني «التكنيك الغربي» ، إلى أن تستبدل بعض الدول بتقنياتها ، المنقولة نقلا حرفيا أو شبه حرفي عن التقنيات الأوربية ، تقنيات جديدة أكثر تماشيا مع أحكام الشرع الإسلامي الخفيف (مثال ذلك : استبدال مصر التقنين المدني الجديد الصادر في عام ١٩٤٨ بالتقنين الأهلي والمختلط القديم الصادرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) .

كما أدت هذه السيطرة الواقعية للشرعية الإسلامية إلى تطبيق الحلول الإسلامية من خلال « فن القانون الإنجليزي » في المستعمرات الإنجليزية السابقة المتبينة لهذا القانون (السودان - نيجيريا - باكستان - ماليزيا) . فن المعروف أن المصدر الأساسي للقانون في ظل هذا الاتجاه هو ما يخلقه القضاء من سوابق ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يتأثر قضاء هذه الدول الإسلامية في إرسائهم للسوابق بما نشأوا في ظله من تقاليد وأعراف نابعة عن الشرعية الإسلامية الغراء ، الأمر الذي أدى بالقوانين الداخلية لهذه الدول إلى أن تصبح إسلامية في حقيقتها ، برغم مظهرها الخارجي الإنجلوسكسوني .

وإلى جانب هذين الاتجاهين (اتجاه تطبيق الشرعية الإسلامية من خلال نظام السوابق القضائية ، واتجاه استبدال تقنيات أكثر تماشيا مع الشرع الإسلامي الخفيف بالتقنيات القديمة المنقولة حرفيا من الدول الاستعمارية السابقة) يلاحظ أن الشرعية الإسلامية مازالت تطبق تطبيقا كاملا بأصولها وفروعها وتكنيكها وأساليب البحث فيها في بعض الدول العربية (معظم الدول الواقعة في شبه الجزيرة العربية) .

ولا يشذ عن هذا التأثير الواضح للشرعة الإسلامية على القوانين الحديثة للدول الإسلامية المختلفة غير تركيا الكمالية ، فقد أجبرها مصطفى كمال أتاتورك خلال فترة حكمه الدكتاتورى على الانفصال انفصالا كلياً وتاماً عن كل ما يمت للإسلام بصلة ، تستوى فى ذلك العقيدة نفسها وما نشأ فى كنفها من حضارة وثقافة . ومن المعروف أن تركيا تطبق الآن مجموعة من التقنيات المنقولة نقلاً شبه حرقى عن التقنيات السويسرية ، وأن النظام الكمالى لم يسمح بأن يظل للشرعة الإسلامية أى أثر فى القانون الوضعى التركى المعاصر .

موضوع علم القانون

١ - مدى اهتمام علم القانون بالنظرية العامة للدولة :

من المعروف أن الشرع الإسلامى فى مفهومه الواسع يشمل مبحثين متميزين تميزاً واضحاً :

أ - علم الكلام أو التوحيد ، ويختص بالبحث فى العقائد .

ب - الشريعة الإسلامية فى مفهومها التقنى ، ويقصد بها ما شرعه الإسلام من قواعد قانونية .

ومن المعروف كذلك أن الشريعة الإسلامية تنقسم إلى قسمين :

أ - العبادات ، وهى مجموعة القواعد المنظمة لالتزامات العبد فى مواجهة الرب .

ب - المعاملات ، وهى مجموعة القواعد المنظمة لما ينشأ بين العباد من علاقات .

ومن المسلم به أن علم القانون عند الشرعيين على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم يشمل المعاملات والعبادات على سواء .

أما دراسة النظرية العامة للدولة فلا تشكل مبحثاً من مباحث علم القانون (الشريعة) عند علماء القانون المسلمين ، وإنما يتعرض لها علماء السنة عادة بمناسبة البحث فى علم السياسة . فى حين يعتبر الشيعة البحث فى الدولة الإسلامية ونظامها مبحثاً كلامياً

من مباحث علم التوحيد ، لأن الإمامة عندهم ركن من أركان العقيدة الإسلامية يلي في الأهمية ركن الألوهية والنبوة .

ومع أن البحث في الدولة يعتبر من الأمور الخارجة عن نطاق علم القانون في مفهومه الشرعي فإن علماء القانون المعاصرين في الدول الإسلامية ، المتبنين للفن القانوني الأوربي ، يتعرضون بالدراسة للنظرية العامة للدولة من خلال دراساتهم للقانون العام (القانون الدستوري على وجه الخصوص) .

٢ - مشكلة القانون الطبيعي :

لم يؤثر عن فقهاء الشريعة الإسلامية الاهتمام بالتمييز بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، وإن ميز فقهاء المذهب الحنفي أحياناً بين الواجب ديانة والواجب قضاء . ولكن إذا أردنا أن نطبق على الشريعة الإسلامية معيار التمييز الحديث بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي فسوف يتضح لنا أن الشريعة الإسلامية كانت خلال عهود تطبيقها في مختلف أجزاء العالم الإسلامي ، ولا تزال حتى الآن في الدول الإسلامية ، تتبنى التكتيك القانوني الأوربي ، قانوناً طبيعياً ووضعياً في آن واحد .

فهو قانون طبيعي لأن أساسها إلهي ، فصدرها الأصلي كما هو معروف لإرادة الله سبحانه وتعالى كما عبر عنها بكلامه في القرآن الكريم ، أو ماجاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة النبوية الشريفة .

وهي قانون وضعي ، لأن الدولة كانت تضمن تطبيقها بتوقيع الجزاء على مخالفيها .

ويلاحظ أن علم الأصول قد أتاح للمجتهدين على مر العصور استنباط الأحكام الفرعية لكل ما جد من حالات لم يتناولها القرآن ولا السنة بنص صريح ، ومن ثم استطاع القضاة والفقهاء أن يجدوا لمختلف المشاكل حلولاً تتلاءم ومعطيات الواقع ومقتضيات الظروف ، مستلهمين في ذلك المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ، متسلحين بعلم الأصول .

ولا تزال الشريعة الإسلامية تشكل القانون الطبيعي والقانون الوضعي للدول الإسلامية التي رفضت التأثير الأوربي . أما الدول الإسلامية التي تأثرت بالقوانين الأوربية فلا تعتبر الشريعة الإسلامية فيها قانوناً وضعياً إلا في نطاق محدود (الأحوال الشخصية عادة) وإن ظلت بمثابة القانون الطبيعي في هذه الدول .

وبلاحظ أنه بالرغم من اعتبار القانون المدني المصري (في مادته الأولى) القانون الطبيعي ، ومبادئ العدالة المصدر الرابع للقانون الوضعي المصري بعد التشريع والعرف والشريعة الإسلامية ، فإن جمهور الفقهاء المصريين يهاجون فكرة القانون الطبيعي ، ويفسرون هذا النص باعتباره مجرد رخصة أعطاه المشرع للقضاء يمكنه من الاجتهاد الحر في حالة سكوت التشريع والعرف والشريعة الإسلامية .

٣ - العلاقة بين القانون والمجتمع :

يهتم فقهاء العالم الإسلامي ، على اختلاف نزعاتهم ، بدراسة الخلفيات الاجتماعية للقانون الوضعي وما قد يمارسه على المجتمع من تأثير . فبينما يؤمن بعض فقهاء القانون ذوي النزعة الماركسية بأن القانون كتعبير عن إرادة الطبقة المسيطرة في المجتمع ليس في حقيقته سوى نتاج لظروفه المادية والاقتصادية المنعكسة على صراع الطبقات ، يهتم الفقهاء ذوو التربة الإسلامية بدراسة الوظيفة الاجتماعية للقانون في ضوء سنة الرسول الكريم ، وما أثر عن فقهاء الشريعة في عصرها الذهبي من تعاليم تلخص في النظر إلى القانون باعتباره وسيلة الوصول إلى مجتمع مثالي تسوده الرفاهية والعدالة على النحو الذي ينشده الإسلام .

وتتفق المدرستان على أية حال في اعتبار التشريع وسيلة ناجعة من وسائل التغيير الاجتماعي الفعالة ، وقد التجأ إليه المشرع في الجمهورية العربية المتحدة مراراً لتطوير هيكل المجتمع المصري استهدافاً للاشتراكية .

العلاقة بين الكائن وما ينبغي أن يكون

تقوم الشريعة الإسلامية ، في أساسها ، على القرآن الذي يشتمل بالإضافة إلى القواعد العقائدية البحتة على قواعد أخرى أخلاقية وقانونية يستلهم منها المشرعون

والقضاء الحلول الملائمة لكل ما يجد أويطرأ من حالات لم ينص صراحة على حكمها ، وذلك في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأطراف العلاقة ، وفي ضوء ظروف الزمان . وقد مكنت هذه المرونة المذهلة الشريعة الإسلامية من أن تواجه بنجاح الظروف الواقعية لكافة أقاليم الدولة الإسلامية على مر القرون . ولكن التدهور الذي أصاب الحضارة الإسلامية لم يلبث أن امتد إلى الشريعة ، فدخلت في دور من الجمود ، أكدته الظروف المقترنة بالظاهرة الاستعمارية .

وقد شهدت السنوات الأخيرة بدء نهضة قانونية تستهدف الرجوع إلى الشرع الإسلامي الخفيف في مفهومه المرن المتطور ، وقد أدى تحرر معظم الدول الإسلامية من قيود الاستعمار إلى إزالة العقبات الأساسية التي كانت تقف في سبيل هذه النهضة القانونية .

وتصدق هذه الملاحظة في رأينا على كافة الدول الإسلامية ، تستوى في ذلك الدول التي لم تتخل عن الشريعة الإسلامية رغم ما أصابها من جمود وتلك التي أدت بها ظروف الاستعمار إلى تبني التقنيات الغربية المنبئة الصلة بظروفها الاجتماعية والتاريخية والأخلاقية . (من الجدير بالذكر أن القضاء في هذه الدول الأخيرة قد بذل جهوداً حميدة في سبيل الملاءمة بين التقنيات المستوردة وحقائق المجتمع الإسلامي البعيدة عن ظروف الدول المصدرة) .

مشكلة المنهج

يشور البحث في مختلف النظم القانونية حول المنهج الواجب الاتباع في مجال تفسير القانون وتطبيقه . ولا تقتصر المشكلة على التفسير في مفهومه الضيق فحسب ، بل تشمل كذلك تحديد المنهج الواجب الاتباع بصدد المسائل التي لم تتناولها النصوص ، وكيفية التوفيق بين النصوص وظروف الواقع الدائمة التطور .

وتبدو جلية في هذا المجال أهمية الدور الخلاق الذي يمارسه القضاء ، إذ لا تقتصر مهمته على مجرد التطبيق الحرفي للنصوص ، بل تمتد لتشمل كافة المشاكل التي سبقت الإشارة إليها (مواجهة حالات سكوت النص ، التوفيق بين النصوص والظروف

الواقعية المتطورة) . ومن ثم يتعين على القضاء أن يتبع في هذا المجال منهجاً محدداً واضح المعالم حتى لا ينحرف في نشاطه الخلاق عن الهدف السليم وعن ضرورة مراعاة الاعتبارات الموضوعية ، فيقع بذلك في شرك التعسف أو الحكم بالهوى واتباع النزعات الشخصية .

هذا ، ويصعب القول بوجود اتجاه واحد متفق عليه فقهاً فيما يتعلق بمشكلة المنهج . فإذا كانت الأغلبية تعارض اتباع طريقة الشرح على المتون فثمة اتجاهات كثيرة متباينة في مجال تحديد المنهج الواجب الاتباع . إذ يذهب البعض إلى ترجيح الطريقة الاستقرائية ، متشككين مع ذلك في مناسبة محاولة تطوير النصوص عن طريق التفسير بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة ، لما قد يؤدي إليه هذا الأسلوب من مساس بضرورات استقرار المعاملات . ويذهب البعض الآخر إلى ضرورة اتباع الأسلوب الاستنباطي ، ويقف آخرون مواقف وسطا بين هذين الاتجاهين .

ومن الجدير بالذكر أن ثمة اتجاهاً حديثاً في الفقه المصري ينادى بوجوب تفسير القانون على ضوء المصالح المتعارضة وأهمية كل منها من وجهة النظر الاشتراكية ، ومن ثم ينادى أنصار هذا الاتجاه بأنه يتعين على القاضي أن يبدأ بالبحث أولاً عن إرادة المشرع وعن المصالح التي كان ينبغي حمايتها لحظة وضع النص ، حتى تثبت له حقيقة مضمونه . فإذا ما وضح لديه مضمون القاعدة تعين عليه تفسيرها في ضوء الفلسفة الاجتماعية السائدة لحظة إصدار الحكم ، حتى يظل القانون على وفاق دائم مع ظروف المجتمع الدائمة الحركة والتطور .

وواضح ما في هذا الأسلوب من محاولة للجمع بين المنهج التاريخي والمنهج القائل بوجوب مجازاة التطور . فالقاضي في محاولة تحديد المضمون الحقيقي للقاعدة وقت خلقها يتبع المنهج التاريخي ، ولكنه لا يقف عند هذه الخطوة ، وإنما يتبعها بمحاولة تطبيق القاعدة على النحو الذي يتلاءم مع ظروف الواقع الراهنة .

تاريخ القانون

موضوع تاريخ القانون ، ومنهج الدراسة التاريخية للقانون

تشتمل دراسة تاريخ القانون في مصر ، التي يمكن اعتبارها مثالا يوضح الوضع في سائر الدول العربية ، على دراسة تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، وعلى دراسة مختلف مراحل تطور النظام القانوني المحلي .

وتشتمل دراسة تاريخ النظم القانونية والاجتماعية على :

أ - نشأة القانون .

ب - نظم القانون الخاص والعام (بما في ذلك شكل الدولة) .

ج - فكرة العدالة والقانون الطبيعي .

د - التاريخ العام للقانون .

هـ - تطور الحضارة والثقافة لدى مختلف الشعوب ، وتطور الفكر السياسي والقانوني

و - عوامل تطور القانون (العوامل الاقتصادية والدينية والفكرية والثقافية) .

ز - وسائل تطور القانون (الخيال - العدالة - التشريع) .

ح - هدف التطور (المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي) .

أما دراسة تاريخ القانون المصري فتتناول : العصر الفرعوني ، والعصر البطلمي ،

والعصر الروماني ، والعصر الإسلامي ، والعصر الحديث .

هذا ، ويفضل البعض التعمق في دراسة بعض العصور دون البعض الآخر ،

ويفضل آخرون دراسة النظم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والقانون العام والخاص في كل العصور ، ولو أدى ذلك إلى عدم التعمق والاكتفاء بعرض الاتجاهات العامة .

وينحصر المنهج السائد لدى أغلبية المشتغلين بتاريخ القانون في العالم العربي الإسلامي

في دراسة الظاهرة القانونية باعتبارها ظاهرة اجتماعية نشأت وتطورت مع المجتمع الإنساني . ويهتم هذا الاتجاه أيضاً ببيان الظروف التي عاصرت نشأة القانون لدى

مختلف الشعوب ، والعوامل التي أثرت في تطوره ، والصورة التي تطور بها ،

والهدف الذى كان يسعى لبلوغه . ومن ثم لا يقتصر هؤلاء العلماء على دراسة القانون ، بل يتعرضون أيضاً لدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية التى كانت سائدة فى المجتمعات البدائية ، وأثرها على نشأة القاعدة القانونية والنظم القانونية المختلفة . ثم يتعرضون بعد ذلك لدراسة تطور المجتمعات تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية ، وأثر ذلك كله على مصادر القانون والنظم القانونية . ويقسم هؤلاء العلماء تاريخ القانون إلى عصور متميزة بالنظر إلى الأحداث الجوهرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية . (على سبيل المثال ، ظهور العقائد الدينية ، ظهور المجتمع الزراعى ، ظهور المجتمع الصناعى ، ظهور الكتابة الخ)

القانون والمجتمع

القانون والمجتمع الداخلى :

تواجه معظم الدول العربية الإسلامية الكثير من المشاكل الناشئة عن عدم تمتع قوانينها الوضعية مع ظروف مجتمعاتها الداخلية المعاصرة . تستوى فى ذلك الدول التى احتفظت بالشريعة الإسلامية وتلك التى نقلت عن الدولة التى كانت تستعمرها تشريعاتها غير المتمشية مع ظروفها الخاصة . وإذا كان من الواضح أن القوانين المستوردة من أوروبا لا يمكن أن تسد حاجات مجتمع يختلف اختلافاً تاماً عن مجتمع الدولة المصدرة فمن الجدير بالذكر كذلك أن الشريعة الإسلامية فى صورتها المطبقة فى دولة كالمملكة العربية السعودية لا تتمشى مع ظروف المجتمع الإسلامى فى وضعه الراهن . فالواقع أن المجتمع الإسلامى قد شهد الكثير من التطورات خلال القرون الأخيرة ، وفى حين أبى فقهاء الشريعة الإسلامية شريعتهم على حالها ولم يحاولوا تغيير صورتها لمواجهة الظروف الجديدة المتغيرة . والحق أن الشريعة الإسلامية بطبيعتها من أكثر النظم القانونية فى العالم مرونة وقابلية للتطور . ولا يرجع ما أصابها من جمود إلى عيب ذاتى فيها ، ولا إلى سوء نية من رجالها ، ولكنه أحد مظاهر الانهيار فى العالم الإسلامى والحضارة الإسلامية .

وقد أدى هذا الانفصال بين ظروف المجتمع الواقعية والقانون الوضعى المفروض عليه نتيجة الظروف الاستعمارية إلى أزمة قانونية تفرض على المشرع والفقيه تكريس

الجهود لإعادة العالم العربي والإسلامي إلى وضع التوازن القانوني الذي افتقده طيلة عصور الانهيار والاستعمار . ويرتبط تحقيق هذه الغاية في رأينا بوجود مراعاة ظروف المجتمع الإسلامي الواقعة المتغيرة ، وبوجود الاحتفاظ بروح الإسلام وبالقيم الأساسية المرتبطة بمحضارته .

القانون والمجتمع الدولي :

من المسلم به لدى الفقهاء والمشرعين العرب أن للتعاون الدولي أهميته الكبرى في الحفاظ على السلام الذي تحتاج إليه دولهم للتحرر من تخلفها الاقتصادي ، وأن ما تقدمه المنظمات الدولية من معونات فنية ومالية هو أمر من الأهمية بمكان .

ومن المعروف أن الدول العربية كلها تتمتع بالعضوية في الأمم المتحدة وفي سائر الوكالات المتخصصة ، وقد برهنت دائماً على احترامها لمقتضيات التعاون الدولي . كما أنها قد صدقت على معاهدة موسكو الخاصة بحظر التجارب الذرية في الجو والفضاء وتحت سطح الماء ، وعلى المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة الذرية .

ويتجلى هذا الاحترام لمقتضيات التعاون الدولي في الدساتير العربية الحديثة التي تسلّم بأولوية القانون الدولي على القانون الداخلي ، ومن ثم تعترف للمعاهدات الدولية بوصفها المصدر للقواعد القانونية الداخلية .

القانون والانسان

ينبغي في رأينا الاعتراف بأن دراسة الإنسان من وجهة النظر القانونية لم تحظ بعد بالاهتمام المناسب من الفقهاء العرب المعاصرين . فن النادر أن نجد أية دراسة معاصرة في علم التاريخ الطبيعي القانوني للإنسان ، أو في علم الأجناس القانوني ، بالرغم من أن بعض المسائل المتعلقة بهذين العلمين قد حظيت باهتمام علماء الشريعة الإسلامية في عصرها الذهبي .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدراسات المتعلقة بكيفية تطوير الحماية القانونية للإنسان بما يتلاءم واعتبارات التقدم العلمي والتكنولوجي لاتزال في مرحلتها

الأولى ، لأن الدول العربية والإسلامية لم تدخل عصر الصناعة الحديثة إلا منذ سنوات قليلة . وإن كان من الملاحظ أن التشريع المصرى فى مجال علاقات العمل والتأمينات الاجتماعية قد خطا خطوات واسعة فى السنوات الأخيرة محتذيا حذو التشريعات الأوروبية . والواقع أن فى المبادئ العامة للشريعة الإسلامية معينا لا ينضب فى هذا المجال .

حقوق الإنسان :

من المعروف أن القرآن الكريم قد كفل للإنسان كافة حقوقه وحرياته الأساسية ، وأن الدساتير الحديثة فى الدول العربية والإسلامية تنص على هذه الحقوق والحريات . غير أن مدى احترام هذه الحقوق والحريات ، من الناحية الواقعية ، يتفاوت من دولة إلى أخرى ، ويتوقف إلى حد بعيد على درجة التقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى حققته الدولة .

وعلى كل حال فمن المعروف أن الدساتير العربية الحديثة تنص على احترام كافة الحقوق السياسية التى تضمنها الدساتير الأوربية المعاصرة ، كما أن دساتير وتشريعات الدول العربية التقدمية تضمن على وجه العموم حق الإنسان فى العمل ، وفى الأجازات المدفوعة الأجر ، وفى الضمان الاجتماعى ، وفى معاش التقاعد...إلخ، بل إنها تبين الوسائل الكفيلة بتطبيق هذه القواعد .

وفى المجال الثقافى تنص الدساتير والتشريعات العربية الحديثة على أن التعليم إلزامى ، كما تضمن حق الإنسان فى أن يتلقى مجانا التعليم المناسب وملكانه الذهنية ، دون تمييز بسبب الجنس أو الثروة أو المركز الاجتماعى .

حقوق الاقليات :

من المعروف أن المساواة بين البشر ، بصرف النظر عن اعتبارات الجنس أو اللغة أو الأصل ، من المبادئ الأساسية التى اشتمل عليها القرآن الكريم . ومن ثم

لا توجد بصفة عامة أية مشاكل خاصة بحقوق الأقليات في الدول الإسلامية حيث يتمتع أفرادها بجميع الحقوق التي تضمنها القوانين لسائر المواطنين .

ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد وافقت أخيراً على منح الأقلية الكردية الحق في نوع من الإدارة الذاتية في إطار الوحدة الوطنية العراقية .

القانون المقارن (1)

مدى إمكان المقارنة بين «نظم القانونية للبلاد ذات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتباينة :

يرى جمهور الفقه المصري أن دراسة القانون المقارن ليست سوى محاولة لتطبيق أسلوب الدراسة المقارنة على علم القانون ، وأن القانون قد يختلف وظائفه باختلاف البلاد . ومن ثم يتوقف اختيار القوانين محل المقارنة على الهدف الذي يبتغاه الباحث . فإذا كان الهدف هو دراسة التاريخ العالمي لظاهرة القانون فلا بد من أن تشمل الدراسة على كل القوانين على اختلاف الدول وعلى مر العصور . وإذا كان هدف الدراسة المقارنة هو تطوير القانون الوطني وتجسيده فيجب أن تنصب الدراسة على قوانين الدول المتشابهة مع دولة الباحث ، من حيث الحضارة والفن القانوني السائد ، وهكذا ... ومن ثم تختار القوانين محل الدراسة المقارنة بالنظر إلى تشابهها أحياناً ، وبالنظر إلى تعارضها في أحيان أخرى ، بحسب طبيعة الدراسة نفسها والهدف منها . كما قد تختار القوانين موضوع المقارنة من بين القوانين الحية أو من بين قوانين المجتمعات المندثرة بحسب الأحوال .

وعلى أي الأحوال فمن المسلم به أن تباين ظروف الدول المختلفة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكل العقبة الأساسية في سبيل تحقيق هدف من الأهداف البعيدة للدراسة القانونية المقارنة ، هو توحيد القوانين على مستوى العالم .

(1) اعتمدنا في هذا الفصل أساساً على التقرير القيم المقدم إلى منظمة اليونسكو من السيد عبد المنعم البدر أوى

الأهداف العلمية للمقارنة بين القوانين :

من المسلم به أن للدراسة المقارنة فائدتها الكبرى في مجالات معينة من مجالات البحث القانوني في مقدمتها تاريخ القانون وفلسفته والدراسات التحليلية للقوانين الوضعية .

فالواقع أن الدراسة المقارنة من الأدوات الرئيسية للبحث في تاريخ القانون . فكثيراً ما تساعد مقارنة النظم القانونية لمجتمع قديم معين بالمجتمعات القديمة ، القرية منه حضارياً ، على فهم روح هذه النظم والقنن القانوني السائد في العصور محل البحث؛ كما قد تساعد الدراسة المقارنة على سد بعض الثغرات الخاصة بمصادر القوانين الغابرة، وهو أمر مسلم به لدى المشتغلين بدراسة القانون الروماني القديم .

وفضلاً عن ذلك فللمنهج المقارن أهميته الكبرى في مجال دراسة التطور التاريخي لظاهرة القانون ، ومحاولة اكتشاف القوانين المفسرة لهذا التطور .

الأهداف العلمية للمقارنة بين القوانين :

للدراسة المقارنة أهميتها الكبرى في مجالات عملية متعددة ، في مقدمتها الجهود الرامية إلى توحيد البعض من فروع القانون الخاص ، وكذلك المسائل المتعلقة بتنازع القوانين من حيث السكان ، حيث يحتاج القاضى في كثير من الأحيان إلى القيام بدراسات قانونية مقارنة .

يضاف إلى هذا أن المبادئ العامة للقوانين الداخلية تعتبر وفقاً لتص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسى للحكمة العدل الدولية أحد المصادر الأصلية للقانون الدولي العام . ومن غير الممكن استخلاص هذه المبادئ إلا باتباع أسلوب الدراسة المقارنة .

الأهمية السياسية للقانون المقارن :

للدراسة المقارنة أهمية سياسية كبرى في مجال تدعيم روابط التعاون الدولي بين مختلف الشعوب : فمن ناحية تساعد دراسة قوانين الدولة ونظمها على حسن المعرفة

بظروفها وحضارتها الأمر الذى يسهل التعاون معها ، ومن ناحية أخرى كثيراً ما تحتاج الدولة إذا ما كانت بصدد إبرام معاهدة دولية معينة مع دولة أخرى إلى دراسة النظم القانونية لديها حتى تكون على بينة من الأسلوب الذى سوف تتبعه فى تفسير هذه المعاهدة وتطبيقها فى مجالها القانونى الداخلى .

هذه الاعتبارات كلها قد دعت منظمة اليونسكو إلى أن تنشئ فى عام ١٩٤٩ لجنة دولية للقانون المقارن تنحصر مهمتها كما بينها المادة الثالثة من نظامها فى العمل على تدعيم المعرفة والتفاهم المتبادلين بين الدول والإعلام بالثقافة الخاصة لكل منها عن طريق دراسة القوانين الأجنبية واستخدام الأسلوب المقارن فى شتى الدراسات القانونية .

القانون المقارن والتوحيد الدولى للقانون :

ينبغى - فى رأينا - أن يحدد المجال الذى يمكن أن تشمله محاولات التوحيد على ضوء الاعتبارات الواقعية البحتة ، لا على ضوء المبادئ المجردة والتأملات النظرية البحتة . وواقع الأمر عندنا أن الهدف الحقيقى من محاولات التوحيد هو تشجيع التجارة الدولية ولإزالة العقبات من طريقها ، ومن ثم ينبغى أن تركز محاولات التوحيد على القانون التجارى البرى والبحرى وعلى القانون الجوى ، والقواعد المنظمة للملكية الفنية والأدبية والصناعية ، وعلى قانون العمل والقانون الدولى الخاص .

والحقيقة أن بعض فروع القانون الداخلى لا تقبل بطبيعتها التوحيد لتعلقها بمصالح واعتبارات محلية بحتة . مثل ذلك قانون الأسرة الذى يختلف من بلد إلى بلد بحسب عادات كل شعب ومعتقداته الدينية . وكذلك القواعد الخاصة بالملكية العقارية التى يتفق الجميع على وجوب إخضاعها لقانون الموقع .

والحقيقة أن محاولات التوحيد تحتاج إلى دراسات مقارنة عميقة وجادة لتحديد أوجه تقارب القوانين المختلفة وأوجه تباعدها ، ولمعرفة عوامل التباعد الجوهرى منها والشكلى . إذ أن الاختلافات بين القوانين قد ترجع إلى عوامل موضوعية جغرافية أو فكرية ، كما قد ترجع إلى مجرد تباين الفن القانونى السائد فى الدول المختلفة . ويختلف الأسلوب الواجب الاتباع لتحقيق التقارب المنشود باختلاف العامل المسبب

للتباعد . فلا يمكن تحقيق التقارب بين قانونين متباعدين لأسباب فكرية ما لم تتحقق الوحدة الفكرية أولاً ، أما التباعد المستند إلى اختلاف الفن القانوني فبالرغم من أهميته العملية إلا أن علاجه يكون عادة أكثر يسراً .

خاتمة :

على ضوء تحليلنا للاتجاهات المعاصرة للبحث القانوني في العالم العربي الإسلامي يمكننا أن نركز على حقيقتين أساسيتين لها في نظرنا أهمية كبرى ، أولاهما أن هذه الاتجاهات ليست دائماً متناسقة ومتوافقة ، بل كثيراً ما تتعارض أشد التعارض ، وهذا أمر يرجع إلى الأزمة التي تمر بها الحضارة الإسلامية في عصرنا الراهن . وثانيتهما أنه يكاد يكون من المستحيل الآن أن نتنبأ سلفاً بالاتجاه الذي سوف تكتب له الغلبة .

بقلم • جان بواربييه

علم الأجناس القانوني

ترجمة • أحمد فتحي سرور

حالة البحث :

يمثل انغموس في المصطلحات انعكاساً للخلط الخطر في مناهج البحث . ويعتمد المكان المخصص لعلم دراسة علم الأجناس القانوني على النظرة لمضمون هذا العلم ، كما يعتمد أيضاً على مفهوم القانون .

معنى علم الأجناس القانوني :

يبدو أن الوقت قد حان لمحاولة التغلب على مختلف التناقضات للوصول إلى لغة عالمية حقة . لا بالنسبة للمصطلحات المستخدمة فحسب ولكن بالنسبة لمعنى هذه المصطلحات كذلك. وتتعلق المشكلة حقيقة بالتحديد الدقيق للعلوم الاجتماعية والعلاقات

الكاتب : جان بواريه

استاذ بجامعة نيس . عمل محاضرا بجامعة تاناناريف بمدهغشقر . وهو متخصص في الشؤون الأفريقية ، وله مؤلفات عدة .

الترجم : الدكتور احمد فتحى سرور

استاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والأمين الفنى لقطاع الشؤون القانونية بشعبة اليونسكو القومية ، حاصل على ماجستير في القانون المقارن من جامعة ميشيغن ، ودكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة . وحصل على جائزة الدولة في القانون الجنائي وعلم الاجرام عام ١٩٦٤ . وحائز على وسام العلوم والفنون من الطبقة الاولى . وله عدة مؤلفات ، وكثير من الأبحاث ، وهو عضو في الجمعية الدولية لقانون المقبولات ، والجمعية الدولية للتشريع المقاون بفرنسا .

المتداخلة بين هذه العلوم . ولذا يجب أن تبذل مجهودات للوصول إلى اتفاق على المعاني ووضع إطار محدد دقيق لهذه الموضوعات .

ويرجع الموقف الحالى الذى وصل إلى أقصى مراتب القوضى والارتباك إلى عدم الاتفاق سواء بالنسبة لمعنى المصطلحات أو الموضوعات المعنية . ومصطلحات علم الأجناس القانونى وعلم وصف الأجناس وعلم الأنثروبولوجيا تستخدم غالباً كترادفات . ويبدو الخلط واضحاً بين مجال كل هذه الموضوعات مجتمعة ومجال علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع .

وبصورة تقليدية يتم التمييز بين هذه الموضوعات وفقاً لمعايير معينة . فمثلاً مجموعة الموضوعات الأولى (علم الأجناس القانونى ، علم وصف الأجناس ، علم الأنثروبولوجيا)

تختلف مع المجموعة الثانية (علم الاجتماع ، علم النفس الاجتماعي) على أساس التمييز بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة . وإذا أخذنا في الاعتبار إحدى اللغات المكتوبة كـ معيار معين فإن هذا يجعل من الممكن إيجاد نمط ثقافي ولكنه لا يصلح أساساً لوضع تحديد دقيق للمفاهيم . حقاً إن الشرقيين والإسلاميين والمتخصصين في الدراسات الهندية كانوا دائماً على صلة قوية بعلماء دراسة الأجناس أكثر مما كان علماء الاجتماع . وبالنسبة للقانون سوف نرى أن الحضارات الثقافية مثل الثقافة الإسلامية والصينية والهندية وغيرها على الرغم من وجود مجموعات مكتوبة للقانون كانت تحكمها في الحقيقة العادات والتقاليد غير المكتوبة .

ولكن الوضع تغير في أيامنا هذه، فهناك وجهتان للنظر متعارضتان : وجهة النظر الأولى هي وجهة نظر الأغلبية ، وترى أن هناك نموذجين أساسيين للمجتمع : المجتمعات الصناعية المتحضرة وهي التي تمثل مجال علم الاجتماع ، والمجتمعات غير الصناعية وهي التي تمثل مجال علم الأجناس . وعلى الرغم من أن هذه التفرقة توحى بالتحديد والوضوح إلا أنها تفقر إلى التماسك في منهج البحث . أما وجهة النظر الأخرى التي تتبناها الأقلية فهي ترى أن التفرقة بين المجتمعات تقوم على أساس أهمية التقاليد في حياة مجتمع ما والمجتمعات التي تعطى الأهمية الأولى للتفسيرات العقلية . فالمجتمعات التقليدية هي التي تعنى بدراسة الأجناس ، والمجتمعات التي تؤمن بالمذاهب العقلية هي التي تعنى بعلم الاجتماع . وتطور وجهة النظر هذه يرجع إلى حد ما إلى التقدم الذي أحرز في دراسة الفولكلور (الأدب الشعبي) باعتباره يمثل جزءاً متكاملًا من علم دراسة الأجناس .

ونستطيع هنا أن نتبنى التحديد القائم على مفهوم التقاليد ، وليس معنى ذلك أننا سوف ننظر إلى علم الأجناس القانوني باعتباره العلم الذي يعنى بالقوانين في عصر الحضارات القديمة ، ولكن باعتباره العلم الذي يدرس القوانين التقليدية التي تقوم أساساً على العرف . وبهذا سوف يتضمن ، في أوروبا على سبيل المثال ، العرف المحلي الذي مازال يحكم الجزء الأكبر للحياة في الريف .

وبهذا التحديد يكون من الواضح أننا نتحرك بسرعة نحو إدماج فروع المعرفة الثلاثة المتعلقة بكيفية ضبط الفرد في المجتمع ، وهى علم دراسة الأجناس وعلم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع . وهناك اتجاه مزايد للملازمة هذه الفروع في الإطار الأوسع لعلم الأنثروبولوجيا العام .

إن التفكير في إمكان استمرار قيام التقسيمات التاريخية التي ذكرناها من قبل يعد نوعا من الخطأ والحداد ، ذلك أن هذه التقسيمات تبدو مصطنعة ، كما أن التطور الحضارى نفسه يجعلها تبدو بشكل واضح غير ملائمة للعصر . ومادامت عناصر التعليم والتعدين والتصنيع سوف تصل إلى كل الناس في مختلف أنحاء العالم تدريجيا فالمشكلة مشكلة وقت فقط . وليس هناك من شك في أنه سوف تبقى دائما مناطق من العالم تحتفظ بالتمازج التقليدية والعادات والطرق القديمة ، وهذه المناطق المتخلفة هى التي سوف يدرسها عالم الأجناس ، ولكن الاختلافات بين فروع العلم الثلاثة سوف تتلاشى تدريجيا .

وهذا التوحيد بين الفروع الثلاثة قد ينظر إليه كنتيجة غير مباشرة للاختلافات بين الجماعات الإنسانية . وعمليات التقارب المستمر بين الأجناس والثقافات نتيجة لتقدم وسائل المواصلات ووسائل الاتصال الجمعى ، وكذلك تقدم الوسائل التكنولوجية في الحياة الاجتماعية ، وازدياد أهمية القانون الدولى في تنظيم العلاقات بين الدول ، كلها عوامل تتحدى المدخل الضيق المخصص لدراسة الفرد في المجتمع .

وإن كل ما ذكرناه هنا هو من أجل توضيح الطبيعة الانتقالية للموقف الحالى لعلم الأجناس القانونى . وفيما يلى سوف نستخدم مصطلح علم الأجناس القانونى . بالمعنى الشائع ، رغم انطوائه على خطأ منهجى يقصره على دراسة النظم القانونية للمجتمعات غير الصناعية .

مفهوم الامر القانونى :

إن المشكلة الأساسية الثانية هى : ما هو نطاق علم الأجناس القانونى ؟ وكيف يحدد القانون من خلال محتوى المجتمع ؟

هنا يظهر الخلط واضحاً ، فرجال القانون أنفسهم لا يتفقون على تحديد دقيق لمعنى القانون .

فصلا الاضطراب أن المشكلة قد أسيئت صياغتها ، لأن الأمر القانوني لا يمكن تعريفه باصطلاحات قانونية ، وإنما يجب صياغته في اصطلاحات اجتماعية . ومعيار القاعدة القانونية يمكن في طبيعة الجزاء . وفي إيضاح ذلك نقول إن الجزاء القانوني هو الذي تقرره السلطة الحاكمة وتطبقه السلطات من تلقاء نفسها عند مخالفة قواعد القانون . وهنا يثور من جديد التساؤل عن المقصود بالسلطة الحاكمة . إن معناها — بغض النظر عن كون القانون عاما أو دستوريا أو دوليا — يتحدد بأنها هي جهاز القسر الذي يضبط قوى النظام العام والذي أعد لاستعمالها تجاه مواطني الدولة .

ويجب علينا الآن أن نحدد ماهو الأساس الذي يعتمد عليه القانون ؟ فلا شك أن القانون هو من صنع صاحب السلطة ، ولو كان قد حصل عليها بوسائل غير مشروعة . وفي معظم الحالات التي تؤخذ فيها السلطة بالقوة فإن نظام الحكم يضفي عليها صفة الشرعية عن طريق الحصول على الثقة في البرلمان أو بواسطة الاستفتاء العام وغير ذلك من الوسائل .

ومع ذلك فليست هذه النقطة هي المطلوبة . فعلاوة على ذلك هناك العديد من الأنظمة الحكومية التي لا تكلف نفسها ارتداء هذا الثوب من الشرعية المظهرية . فنجد نابليون الأول إلى نابليون الثالث ، عدا الأشكال المختلفة للدكتاتورية التي يعرض العالم الحديث أمثلة لها ، يمكن أن نرى بوضوح العلاقة العضوية التي توجد بلاشك بين القوة والقانون .

وينطبق هذا المعنى على كل أشكال القانون المكتوب التي تنص عليها مجموعات القوانين والأنظمة القانونية للمجتمعات الصناعية ، ولكنه قد يكون غير كاف كوسائل للتعبير عن أساس العرف ، فهنا يبرز معيار إضافي هو شعور المجتمع الذي يكون دائماً مفهوماً بصفة ضمنية .

ووفقاً للتعريف الموضوعي للقانون يتلاقى كل من النموذجين الرئيسيين للأمر

القانونى ، وهما العرف والقانون . والعلاقة بينهما هى كالعلاقة بين التقاليد والعقل . فالعرف يستمد أساساً من التقاليد ، فى حين يستمد القانون أساساً من العقل . ويمكننا أن نقول إن العرف هو القانون « التلقائى » والقانون المكتوب هو نتيجة للتفكير والتأمل .

ويمثل العرف جزءاً لا يتجزأ من المضمون الثقافى ، فهو ليس أمراً غير محسوس ، كما أنه ليس بالضرورة شفوياً وليس موحداً . وعلى الرغم من أن العرف يمثل جزءاً من النموذج الثقافى المستمر الذى تمثل له الجماعة فإنه من الممكن أيضاً أن يكون ابتكاراً مستمراً للجماعة .

وبلاحظ أن طبيعة السلطة التى يؤسس عليها كل من القانون والعرف ليست واحدة . فالعرف يمثل سلوكاً تلقائياً للناس قد يمثلون باقتناع له أكثر مما يمثلون للقانون الذى يمثل سلوكاً مفروضاً . ويتحقق الضبط الاجتماعى بصورة أفضل إذا بنى على النظام أكثر مما لو بنى على السلطة . ولكن ذلك لا ينفى عن أهمية السلطة الحاكمة ، لأن الجزاءات المترتبة على مخالفة قواعد القانون هى من صنع هذه السلطة .

ولو تصورنا أنه فى أحد المجتمعات لم ينشأ عرف مستمر ، ولم يتوافر أى عمل للسلطة العامة لتنفيذ قواعد العرف ، فإنه يمكن القول بأن هذا المجتمع لا يتوافر فيه أى نظام قانونى .

والعرف فى ذاته يشق الطريق تدريجياً نحو القوانين المكتوبة . وإذا لاحظنا أن القوانين المكتوبة فى الأمم التى أنشأت لنفسها نظاماً قانونية جديدة أو أعادت وضع نظمها القانونية (مثل جمهورية الصين الشعبية ، وأثيوبيا ، والدول الإفريقية المستقلة حديثاً) لتحكم من الناحية العملية غير جزء صغير من مجموع السكان ، وأن جماهير سكان الريف ما زالت تخضع لأعرافها الخاصة ، إذا لاحظنا ذلك وجب أن نسلّم بأن العرف ما زال يحكم البشرية . وأكثر من هذا فإن العرف ما زال يحتفظ بأهميته الكاملة فى القانون الدبلوماسى ، والقانون الدولى العام ، والقانون الزراعى ، والقانون التجارى .

ولذلك فإن علم الأجناس القانونى سوف يدرس كل النظم القانونية التى بنيت

على التقاليد التي يحكمها شعور المجتمع . ومن بين هذه النظم تنال النظم القانونية للدولة المستقلة حديثاً أهمية خاصة على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

الموقف الحالي :

من المعروف أنه في أوروبا منذ بداية القرن الثاني عشر وحتى نهاية العصور الوسطى بذلت مجهودات ضخمة لتجميع كل الأعراف ، كما ظهرت حركة مماثلة منذ بداية العقد السادس من هذا القرن ، وكان الهدف أيضاً هو التعبير بصورة مكتوبة مترابطة عن القواعد الشفوية التي تستخدمها جماعة معينة ، ولكن هذه الحركة سايرت حركة التقنين التي نشأت على المستوى القوي .

تجميع القوانين المبنية على العرف :

أخذت كثير من الدول الحديثة الاستقلال بهذا النموذج من الدراسات الأولية ، وذلك بالرجوع إلى الأعراف القديمة وتجميعها . ومن بين الأسباب التي دفعت هذه الدول إلى ذلك الإحساس بالحاجة — أثناء اكتساب الاستقلال — لنظام قانوني جديد يفضل ما كان مبنيًا على العرف . أما السبب الثاني فهو أن التحول الذي أخذ مكانه في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ، وما له من نتائج عميقة في إحداث التغيرات الاجتماعية ، كل هذا قد هدمه العرف بصورة شتى ، فقد ظهرت نداءات عدة لبذل الجهود لإحياء القوانين التقليدية وضمها معا .

وهذا الهدف ذو الشقين — الإداري والعلمي — يبدو أنه قد تم السعي لتحقيقه بصورة غير متكافئة . وعلى الرغم من الاختلافات في وجهة النظر بين الدول التي تتحدث بالإنجليزية وتلك التي تتحدث بالفرنسية (بالنسبة لإفريقيا) فإن الفرق الأساسي الذي يجب أن يراعى جيداً هو الفرق بين دول إفريقيا ودول أوروبا :

وفي إفريقيا نشطت الحركة لجمع وتنسيق القوانين العرفية كمقدمة ضرورية لوضع مجموعات القوانين . وقد كانت الحكومات قلقة بشأن إيجاد أساس من القوانين في أقصر وقت ممكن . وقد ترتب على ذلك أن أعدت القوانين بدون الرجوع إلى العرف ،

بل بدون إجراء أى تنسيق أولى بين مجموعات القوانين . ولا تزال هذه العملية بعيدة عن الكمال . فقد وضعت على غرار النماذج الغربية فجاءت بعيدة عن روح الأصل المشتقة منه . والسبب فى ذلك أنهم لتجنب العناء أخلوا النماذج المعدة بالفعل دون النظر إلى أن ما هو مناسب للدول الأوروبية لا يتناسب ولا يتلاءم غالباً مع الدول الإفريقية .

ويجب أن نسلّم أيضاً بأنه عن طريق الأخذ بالتقاليد الأوروبية فإن الأمم ذات الثقافات والأجناس المتباينة استطاعت أن تتجنب الاختيار الصعب بين النظم المختلفة للعرف . ومن أهم أمثلة ذلك دولة ساحل العاج ، فهى تضم مجموعات من الناس كل منها لها تقاليد معينة ونظام قانونى يختلف جنسياً عن المجموعات الأخرى ، حتى فى الأمور الجوهرية التى تتعلق بالأنساب والوراثة .

وقد بذل مجهود ضخم فى جمهورية داهومى فى عملية التجميع المنظم للقوانين العرفية تحت إشراف وزير العدل ، فجمعت وثائق عديدة تغطى هذا المجال قامت بجمعها لجان شكلت من السكان المحليين . ولكن لم تكن المادة المتضمنة ذات قيمة فعالة . فعلى الرغم من أنه قد أمكن فى هذا المجال الاحتفاظ بالأصول القانونية التقليدية الموروثة ، وهوما يعتبر المحاولة الوحيدة لعمل مثل هذا التجميع المنظم على النطاق القومى ، فإن حكومة داهومى والمسؤولين عن وضع مشروع القانون المدنى قد اضطروا إلى التحول عن قواعد القانون العرفى .

والواقع أنه من الصعوبة بمكان التغلب على التأثيرات المترابطة الناجمة عن التعارض الداخلى بين القوانين العرفية وعدم كفايتها لمواجهة احتياجات التطور . وتحاول الحكومات غالباً أن تتخذ مجموعة قوانين حديثة مبنية على خطوط جديدة من أساسها ، ولكن فى هذه الحالة تنشأ صعوبات من نوع آخر . وخير مثال لذلك مجموعة القانون المدنى لإمبراطورية أثيوبيا ، فقد أعد ثلاثة من أساتذة القانون الذين تلقوا تعليمهم فى جامعات باريس مشروعا ممتازا يساير القوانين الأوروبية المستمد منها ، وبعد إدخال مجموعة من التعديلات الطفيفة عليه تمت الموافقة عليه . وهذا المشروع على الرغم من تقدمه من الناحية الفنية لا يصلح للتطبيق إلا بالنسبة لقطاع الفئة المتعلمة فقط ، أما باقى القطاعات فهو يعلو عليها وعلى احتياجاتها ومقدرتها . ولذلك فانه يعتبر موجهاً إلى الأجيال المقبلة

أكثر من كونه موجها للجيل الحالي . وقد ثار الجدل أبعاد هذا القانون عاملا من عوامل تقدم الدولة أم لا . ويلاحظ أن أثيوبيا لديها في الوقت الحالي قانون من أحسن مجموعات القانون المدني وأكثرها تقدماً وأكثرها تكاملاً من الناحية الفنية . ولكن هذا القانون لم يأخذ شيئاً من القانون العرفي ، بل إنه لم يتضمن شيئاً من التقاليد القانونية الأثيوبية ، ولذلك فهو يطبق بصورة غير متكاملة وبخبر شديد . وفي الوقت الحالي تتم معظم إجراءات القانون المدني بعيداً عنه ، وهذا ما يبدو أنه سوف يستمر لمدة طويلة .

اتجاهات في التعليم والبحث :

من الطبيعي أننا لا نستطيع هنا أن نعطي غير تقويم سريع للتطور الحالي ، ومن المؤسف أنه لا توجد دراسة عامة يمكن الحصول عليها في تاريخ علم الأجناس القانوني ، ومع ذلك فسوف نتغلب على هذه الثغرة بقدر الإمكان .

وسوف نعطي في الصفحات التالية فكرة سريعة عن الموقف الحالي في فرنسا وبلجيكا وإنجلترا . ولا يعني ذلك إنكار جهود الدول الأخرى في هذا المجال ، وخاصة الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإنما لأن البيانات المتوافرة لدينا تكفي لتغطية الاتجاهات الرئيسية .

ولكي تكون البيانات بيانات متوازنة من الممكن عقد مقارنة بينها سنتناول القانون في إفريقيا بصفة خاصة .

الجهود التي بذلت في فرنسا :

إن تدريس علم الأجناس القانوني في فرنسا يرجع إلى سنوات الحرب حينما كان يقوم على دراسته مونيير ولابوريه ، فقد كان الأول أستاذاً للقانون ، وقد نظم في كلية الحقوق بجامعة باريس ندوة لمناقشة علم الأجناس القانوني ، وشرع في نشر سلسلة من المنشورات تبحث كلها في هذا الموضوع . أما لابوريه فكان مديراً للخدمات المدنية الفرنسية عبر البحار ، وبالتالي كان مديراً للمؤسسة الخاصة بشؤون المستعمرات ، وهو أول من درس بصورة منتظمة القانون العرفي الإفريقي وعلم الأجناس القانوني .

وبعد الحرب العالمية الثانية أشرف هنرى لىق بريل على ندوات علم الأجناس القانونى فى كلية الحقوق بجامعة باريس . وفى سنة ١٩٥٥ اقترح بواريه أن يدرس القانون الإفريقى فى الكلية ، بالإضافة إلى القانون الإسلامى . وقد وافق لىق بريل على هذا الاقتراح . ونتيجة لهذا أصبح القانون الإفريقى يدرس لعدة سنوات بالتعاون بين إلبوت وشاباس وبواريه ، وكان الاهتمام مركزاً على التطورات الحديثة فى العلم ، وأسس التاريخ الاجتماعى للعرف . وفى المدرسة الوطنية لما وراء البحار فى فرنسا اهتم بواريه بتدريس الإرشاد الاجتماعى . وقد اتجه تطور هذا المعهد بصفة أصلية إلى تدريب كبار الإفريقيين والموظفين من مدغشقر ، تحت اسم « معهد الدراسات العليا لما وراء البحار » ، وساهم الطلاب بطريقة مباشرة فى دراسة نظم القانون العرفى .

ويلاحظ أن الطلبة الإفريقيين ومعظمهم من الشخصيات الناضجة كانت لديهم خبرات شخصية لمشكلات إفريقيا الحقيقية ، وكانوا بهذه الطريقة يكتبون عدداً كبيراً من الأبحاث . ولاشك أن لهذه الدراسات جانباً كبيراً من القيمة ، وأهمها هو ما تضمن تحليلات دقيقة لبعض الجوانب المهمة لعرف بعض الجماعات التى ينتمى إليها هؤلاء الدارسون ، وخاصة أنهم كانوا يستشهدون فى تحليلهم ببعض الأمثلة الخاصة التى كانت غالباً مشتقة من تجاربهم الخاصة . ولذلك فإن هذه الدراسات تمثل مصدراً مهماً للوثائق .

وقد توسع التدريس فى كلية الحقوق بإنشاء قسم خاص بالقانون الإفريقى سنة ١٩٦٤ بتوجيه من الأستاذ إلبوت . وقد أجرى القسم سلسلة من البرامج التعليمية ، وقام ببحوث فى القانون الإفريقى الإسلامى والقوانين العرفية والقانون الحديث . كما أنشأ إلبوت حديثاً معملاً للدراسة الأنثروبولوجيا القانونية كجزء من هذا القسم . وفى الوقت نفسه كون فريق بحث متخصصاً فى الأنثروبولوجيا الإفريقية القانونية بالمركز القوى للبحوث . وقد كان للبرنامج المنفذ أهمية خاصة ، وذلك لأنه يركز فى مشروع يتعلق بإعداد قاموس للأنثروبولوجيا القانونية الخاصة بإفريقيا السوداء . وسوف يتضمن بياناً منظماً وجامعاً للمصطلحات القانونية المستخدمة لدى جماعات

خاصة . وكان المنهج المستخدم في ذلك كما يصفه فريق البحث الذى تعاون مع ريموند فيردير كما يلي :

« إن دراسة النظرية والتطبيق القانوني ، مع أخذ اللغات الإفريقية كنقطة البداية ، تجعل من الممكن تحليلهم في ضوء فئاتهم الخاصة وتصنيفاتهم بدون أى توضيح أو تضمين بالنظر إلى مفاهيم القانون الغربى . وإن مدخل كل اصطلاح سوف يشير إلى كل المعانى مع أخذ المضمون الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والدينى فى الاعتبار . وسوف يبذل الاهتمام بالتغيرات التى قد تطرأ على الكلمات وعلى الظروف خلال فترة الحكم الاستعمارى حتى الاستقلال .

« وتجميع هذه المادة سوف يجعل من الممكن إجراء دراسة علمية لمختلف النظم القانونية فى إفريقيا . وهذا العمل يتطلب مشاركة من باحثى الميدان الإفريقيين وتعاون مستمر من جانب بعض الأنظمة ، وهى : القانون واللغة والاجتماع والتاريخ الخ » .

وقد بذل مجهود مشابه فيما يختص بحالة مدغشقر التى كانت خارجة عن نطاق المشروعات الإفريقية . فن الناحية الثقافية تمثل هذه الجزيرة جسراً بين إفريقيا وأندونيسيا ، ولكن الأسس الحضارية فيها ذات طابع غربى . وفى سنة ١٩٦٢ بدأ قسم العلوم الإنسانية فى تاناناريف تنفيذ مشروع تجميع القوانين العرفية . وعلى الرغم من أن هذا القسم لم يستمر مع الأسف طويلاً فان الهيئات الفرنسية استكملت تنفيذ برامجه . كذلك فان كلية الحقوق فى مدغشقر كانت مركزاً لدراسة القانون العرفى . وتحت توجيه وإشراف الأستاذ روهيت كانت تنشر بانتظام دراسات عن القانون العرفى وعن تحليل القانون الحديث بالقدر الذى يتضمنه من جوانب عن القانون العرفى . والمشروع الآن معروض للبحث فى باريس لتشكيل فريق من المحكمين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين لإعداد مشروع علمى منظم للقانون العرفى فى مدغشقر .

لقد كانت هذه هى الاتجاهات الرئيسية للبحث فيما يتصل بمجتمعات إفريقيا السوداء التى حظيت بقدر من الاهتمام . ونحب أن نشير هنا إلى أن النظم القانونية فى مجتمعات أخرى كثيرة كانت موضوعاً للدراسات منتظمة فى فرنسا ، وذلك مثل

دراسة النظم القانونية الإسلامية التي قام بها كل من ميلوت وماسينيون ، ودراسة النظم القانونية لدول الجنوب الشرقى في آسيا التي قام بها لنجات ولاهونت . كذلك فإن القانون المقارن وهو نظام شبيه بعلم الأجناس القانوني قد درس لمدة طويلة في الجامعات الفرنسية . وقد بدل الأستاذ دافيد نشاطا ملحوظاً في هذا النوع من البحث .

الجهود التي بذلت في بلجيكا :

تشير الدراسات العديدة التي نشرت في السنوات الحديثة في بلجيكا إلى اهتمام هذه الدولة بدراسة القانون العرفي . ومن أمثلة ذلك الدراسات التي قام بها كل من سوهير ومالينجرو وبوسوز . وفي سنة ١٩٥٣ قام القاضي سوهير بتجميع كامل للقضايا القانونية في الكونغو ورواندا أورندى (كما كانت تسمى في ذلك الوقت) . كذلك وجه علماء الأجناس : مثل فانديرلندن السكرتير العام لجمعية القانون الدولي الإفريقي ، اهتمامهم للبحث في هذا الميدان المتخصص .

وقد عنى معهد جان بودان : تحت رئاسة الكونت بيرن الذي يقوم بدراسة التاريخ المقارن للنظم » ، بإبداء اهتمامه بعلم الأجناس القانوني في مناسبات عديدة .

وترجع أكثر الجهود المنظمة إلى الأستاذ جيلسن الذي أنشأ في بروكسل مركز الدراسات التاريخية وعلم الأجناس القانوني ، وكان يعمل مديراً لهذا المركز . وقد كان لهذا المركز نشاط فعال في العديد من مجالات الدراسة ، بما فيها الدراسة الاجتماعية للمذهب التعدد القانوني في الدول النامية ، وفي مسح القانون التنظيمي والبلجوجرافيا العامة . كذلك كان المركز مهتماً بدراسة التشريع البلجيكي في القرنين التاسع عشر والعشرين ، كما كان يعد كتاباً عن التاريخ البلجيكي .

هذا وقد كان التخطيط الشامل للبرامج الدراسية للمركز كما يلي :

— دراسة اجتماعية للمذهب التعدد القانوني في الدول النامية . وقد كان البرنامج يتضمن تحليلاً للمشاكل التي تنشأ عن وجود نظامين قانونيين أو أكثر في معظم الدول النامية . والإعداد لإجراء مسح اجتماعي عام . وقد نشرت مجموعة من الدراسات

التي أعدت للمناقشة في تقرير مبدئي ، وكانت تغطي الموضوعات التالية : تعدد المذاهب القانونية في الدول الإفريقية (الدول الإسلامية وأثيوبيا والكونغو وجنوب إفريقيا ومالي) ، ومذهب التعدد في الدول الشيوعية (روسيا والصين) ، ومذهب التعدد في تاريخ القانون (في القرنين العاشر والحادي عشر في دول أوروبا الغربية وفي العصور الوسطى والعصور الحديثة) ، ومذهب التعدد في أعمال فلاسفة القانون وفي أعمال دوبريل . وأخيراً مذهب التعدد في القانون البلجيكي المحلي .

— المسح الاجتماعي للقانون التنظيمي : قام الباحثون الميدانيون ، كامتداد لدراسة تعدد المذاهب القانونية ، بإجراء مسح اجتماعي يتضمن جميعاً للمادة المتصلة بالمجموعات السلوكية التي تفرضها الجماعات الاجتماعية على أعضائها ، وذلك مثل الجزاءات التي تتبعها الجماعة . وقد كان هذا المسح الذي استغرق إعدادة عدة أشهر مطبقاً على ٦٠٠ جماعة اجتماعية .

— إعداد مقدمة بيلوجرافية عن تاريخ القانون وعلم الأجناس القانوني : كان الهدف من هذا العمل هو إعطاء المؤرخين القانونيين والمؤرخين والمشرعين والاجتماعيين نبذة عن أحدث المعلومات البيلوجرافية في مختلف جوانب التقدم في الدراسات القانونية في العالم ، وهي بيلوجرافية مختارة اتسع نطاقها الزماني والجغرافي لتغطية التطور في القانون وفي المؤسسات في القارات الخمس من البداية حتى الوقت الحالي . وقد خصص مكان كبير لعلم الأجناس القانوني الذي يتعلق بالقانون لدى الجماعات التي ليست لها لغة مكتوبة . كذلك خصص قسم يتصل بالنظم القانونية في المستعمرات التي ينظر إليها غالباً كجسر يربط بين الحضارتين .

وسوف يحوى هذا المؤلف حوالى ١٢٥ قسماً مختلفاً . وسوف ينشر في ثمانية مجلدات ظهر منها حتى الآن خمسة .

الجهود التي بذلت في المملكة المتحدة :

أبدى الدارسون في المملكة المتحدة ميلاً لدراسة الأنثروبولوجيا في عالم القانون ، وقد سارت مجهوداتهم في ثلاثة اتجاهات :

الأول : هو البحوث التي يجريها الأنثروبولوجيون والاجتماعيون ، مثل البحث الذى أجراه أندرسون عن إفريقيا الإسلامية . والبحث الذى أجراه شاپيرا عن إفريقيا الجنوبية .

الثانى : تم تحت إشراف داريل فورد . فقد أكدت المؤسسة الإفريقية الدولية فى مناسبات عديدة اهتمامها بدراسة النظم القانونية الإفريقية . وفى يناير ١٩٦٦ عقد مؤتمر فى أديس أبابا كان موضوعه « المفاهيم والإجراءات فى القانون الإفريقى » ، وقد نشرت أعماله حديثاً .

وأخيراً فإنه فى سنة ١٩٥٩ شرع أنطونى آلوت فى إعداد مشروع للقانون الإفريقى فى مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية فى لندن . وقد اكتسب المشروع سريعاً أهميته ، وبصفة خاصة بعد حصول عدد كبير من الدول الإفريقية على الاستقلال . وقد كان الهدف هو إمكان حصول الدول الصغيرة على وثائق صحيحة تتعلق بالقانون العرفى الذى مازال هو العامل الأساسى فى قانون الأشخاص ، ومازال يحكم جزءاً كبيراً من المجال القانونى . ولم يكن هدف مخططى البرامج هو تجميع القوانين العرفية للجماعات المختلفة . وإنما تجميع أكثرها أهمية وتعبيراً عن الجماعة . وقد تلقى المشروع مساعدات عادية من الحكومات الإفريقية نفسها ، كما بعثت بمستشارين للمساهمة فى المشروع . ونتيجة للتعاون بين لندن والحكومات المحلية طبق البحث خلال العشر السنوات الماضية فى سيراليون وغانا وشمال نيجيريا وكينيا وزامبيا ومالاوى وليبيريا والكاميرون .

وقد نشرت نتائج البحث فى كل من المملكة المتحدة وإفريقيا . وقد ظهر بالفعل المجلدان الأولان المتعلقان بالقانون العرفى فيما يختص بالزواج والوراثة .

وهناك دراستان حول القانون العرفى فى مالاوى وغانا ونيجيريا الشمالية سوف تنشران قريباً . وتبعاً لذلك فهناك ثلاثة مجلدات لبحث القانون العرفى فى بوتسوانا . كما نشر آلوت دراسة واعية تحت عنوان « النظم القانونية والقضائية فى إفريقيا » .

وعلى الرغم من النتائج المهمة التى توصل إليها البحث فيما تقدم فإن المهمة تبدو أكبر

بما تتحملها الجهود الفردية للبحث ، ويجب أن تقوم بها الأجهزة الوطنية والتعاون الدولي . وقد تجلّى هذا المعنى في أعمال جمعية القانون الدولي الإفريقيّ التي يقع مركزها الرئيسي في لندن . ولكن على الرغم من الجهود الحسنة التي قامت بها هذه الجمعية فقد قصرت اهتمامها على إفريقيا ، وبصفة أساسية إفريقيا السوداء . ويمكن للبرامج المتعاونة في المجال الدولي أن تقوم بهذه المهمة مع مراعاة أمرين :

١ - أن العمل يجب معالجته على وجه السرعة ، لأن القانون العرفي يتضاءل يوميا . حقا إنه لن يخفى بصفة نهائية وفي كل مكان ، ولكنه سوف يتغير ويتجاوب ويتدمج في النظم القانونية الجديدة . ومع ذلك فرغم أن التشريع المقنن يحتوى على جزء من القانون العرفي فإن أحدا لا ينكر أن هذا الأخير يندثر بسرعة .

٢ - إن العمل يتضمن إنقاذ التراث الثقافي الذي تفوق أهميته لإنقاذ الآثار . والتراث القانوني يمثل جزءاً ضروريا في الثقافة التقليدية للأمم النامية غير الصناعية ، ويمثل اختفاؤه خسارة للحضارة جمعاء .

والوضع الحالي - بوجه عام - يمثل نقصا كبيرا يتجلى فيما يلي :

١ - قلة عدد مقررات علم الأجناس القانوني .

٢ - قلة عدد الباحثين الأكفاء في هذا العلم . فهؤلاء يجب أن تتوافر لديهم إحاطة كافية بالقانون بقدر إحاطتهم بعلم الأجناس .

٣ - وأكثر من هذا فإن هذا العلم يقع بين القانون وعلم الأجناس ، ويعتبر من هذا أو من ذاك . وربما أدى ذلك إلى عدم وجود حركة دولية في هذا المجال ، والاقتصار على الحركة الإقليمية مثل جمعية القانون الدولي الإفريقي .

وأخيراً فإنه يجب الاهتمام بوجه خاص بتجميع النظم القانونية العرفية المهددة بالزوال .

برنامج وطرق العمل

عند إعداد خطة تتعلق بدراسة القوانين التقليدية فإن علم الأجناس القانوني يمثل

تناقضاً مطلقاً ووضماً مجزأ . وذلك لأن موضوع بحثه قد يتوقف قبل توافر الوقت لتجميعه . وهناك تكون مشكلة الحاجة الملحة الواضحة ، وهي الوجود الحقيقى لما يجب أن يتحقق بوضوح .

الدائية والتبرير المنطقى فى النظم القانونية :

من المسلم به أن المجتمع الإنسانى فى كل مكان يتحرك تدريجاً لاكنساب المزيد من وضع القواعد والتبرير المنطقى . وهذا الاتجاه الأساسى يبدو واضحاً فى مجال القانون حيث يعمل فى ثلاثة مستويات مختلفة .

فى المكان الأول تقع التكنولوجيا بمعناها الواسع . وهى تؤثر تلقائياً على النظم المرتبطة بالقانون التى تغطى قوانين المواصلات السلوكية وقوانين الطيران وكل النماذج المتخصصة فى القانون التى لها أهمية حيوية وتنبع من الأشكال المختلفة للتكنولوجيا وتحكمها أيضاً .

وثانياً يقتضى انتشار العلاقات الدولية إيجاد نظام معقول للاتصال ، ولذلك ظهرت القوانين التى تنظم وسائل الاتصال . مثل تنظيم الخدمات البريدية وجوازات السفر ورخص القيادة الدولية وما إلى ذلك . وقد ساهمت هذه العوامل فى الازدياد الواضح فى عقد الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول .

وثالثاً فإن عملية الإدماج القانونى تبدو واضحة داخل كل دولة . والاتجاه نحو الاستقلال وإن كان يسير ببطء يمثل تطوراً مهماً ، ولكنه لا يقل أهمية نحو تطور النظم القانونية واقتراب بعضها من بعض فى العالم . وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه قد عاقته أحياناً بعض الاختلافات الأساسية فى المجالات السياسية والاجتماعية فإن الفردية والسمات الخاصة تميل نحو الاختفاء تدريجاً . ويبدو الآن أن القوانين تميل إلى المعقولة باستمرار . وقد أدى هذا الاتجاه إلى اختفاء فروع معينة من القانون . ويظهر هذا واضحاً فى الدول النامية التى مازالت إلى الآن تحكمها القوانين العرفية الشفوية . وهذا يفسر لماذا يجب أن تكون الأولوية الملحة لتجميع القوانين العرفية .

البرامج الملحة :

ظهرت أم كثيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ . وفي كل الحالات كانت هذه الأمم تقوم على أسس ما قبل الصناعة ، وكانت غالبا لها ثقافات بدائية تعتمد على التقاليد القانونية الشفوية ، وهي حقيقة واقعة حتى بالنسبة للمجتمعات التي كان يعتقد نظريا أن لها لغة مكتوبة مثل الهند وأثيوبيا وإندونيسيا . في حين أن السكان كلهم كانوا يعيشون بعيداً عن اللغة المكتوبة أو القانون المكتوب .

وقد حدث ثورة هائلة في المجال ائقانوني نتيجة لحصول هذه الأمم على الاستقلال . وقد ظهرت مجموعة من النتائج بعد التغير والانتقال من حالة القانون الشفوي إلى القانون المكتوب . وفي هذه الدراسة سوف نغني بوحدة فقط من النتائج وهي أهمها ، ونغني بها الزيادة المستمرة في اختفاء العرف الشفوي . ذلك أن هذه الدول التي تحكمها التقاليد والعرف يتكون معظمها من الآلاف من المجموعات ذات الأجناس المختلفة ، وتحكمها المئات من القوانين العرفية المتباينة . فقارة إفريقيا وحدها على سبيل المثال تضم ثلاثة آلاف مجموعة من جنسيات مختلفات تدعى الوحدة فيما بينها . وبطبيعة الحال فان عدد النظم القانونية أقل ما دامت الأعراف الملاحظة من الجماعات المتجاورة تختلف فقط في نقاط بسيطة ، وكانت نتيجة لهذا تمثل نظاما واحدا . وهذا المثال يبين مدى الأهمية العملية لهذه المشكلة .

والأعراف هي المهدة بالزوال ، بل ربما كان العرف القانوني هو أكثرها قابلية لذلك . والسبب في ذلك أنها تتأثر مباشرة بفعل السلطات ما دامت تتصرف في حدود القانون . والسلطات الإدارية لا تتدخل في طقوس الزواج أو الوفاة ، ولكن القوانين المتعلقة بالأشخاص أو القانون المدني تحدد بوضوح شروط الزواج والقواعد التي تحكم الوراثة . ويلاحظ أن التقاليد الثقافية تكون بلاشك كلامتكاملا . والتقاليد الاجتماعية قد تتأثر عن طريق المعايير القانونية ، وهي لذلك مهدة بطريق مباشر . ولذلك فان القوانين العرفية يجب أن تجمع ، وما زال الوقت متاحا لذلك ، ويمكن أن يتم هذا العمل في بضع سنوات . وفي كل مكان يلاحظ وجود هوة كبيرة

بين الأجيال . ويتوقف على طبيعة الدولة وعلى الجماعات الشعبية المكونة لها مدى هذه القوة . فتكون أحيانا بين سن الخامسة والأربعين والخامسة والستين . وفي بعض الحالات يعتاد السكان البالغون القانون العرفي عن طريق كبار السن ، وفي حالات أخرى يعاني هؤلاء من الجذور الثقافية الموجودة التي تفقد صلصلة بثافتهم . ولكن في كل مكان يوجد هؤلاء الناس الذين يدافعون عن القانون العرفي ، وهم عادة من كبار السن . ويمثلون أمامنا الفرصة الأخيرة للوصول إلى المصادر الأصلية للعرف . فإذا مات هؤلاء بدون أن يدلوا بما لديهم من معلومات فسوف تفقد دليلا له قيمته . وهذه المجموعة من كبار السن تقع أعمارهم بين الخامسة والستين والثمانين ، أو أكثر ، ومعظمهم يتوقع لهم أن يموتوا . لال عشر سنوات . وهذه السنوات العشر هي فرصتنا في الاحتفاظ بآراث ثقافي قيم والبد به عن الزوال النهائي .

ومن الملاحظ أن كل شيء الآن يتغير بسرعة فائقة . وكل شيء يساهم في استعجال اتجاهات الحوادث : الحاجات إلى النمو الاقتصادي ، وأحلام الأمم الجديدة في تحقيق الوحدة . والنتائج المترتبة على تصدع الوحدة العالمية . والرغبة في تقليد الغرب ، وفي تبني الحلول الغربية في حل المشاكل قبل كل شيء . وفي الوقت نفسه فانه من الغريب أن نجد أيضا محاولات لتقرب من التقاليد بين الكثيرين من من الشباب وصغار السن . ولكن هذا التمسك ليس سوى تعبير عاطفي للربط بالماضي ، وخاصة فيما يتعلق بالحوادث الشعبية . ويبدو هذا النوع من رد الفعل واضحا بين قطاع كبير من المثقفين الأذكفاء في أوروبا .

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات تدل على ذلك يمكن القول بأن نصف هؤلاء يعارضون بدرجات متفاوتة التخلي عن نظام القانون العرفي ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل القادة التقليديين في القرى . وعلى العكس من ذلك نجد الطبقات المتوسطة في المدينة وخاصة الصغار تميل لكل ما هو مستحدث جديد .

والاتجاه المعارض من جانب الطبقة المتعلمة في الغرب يعتمد على رفض أى تشريع ينبع من خارج القوانين التقليدية في الدولة . ونحن هنا لانستطيع إلا أن نتفق معهم في أن النظام القانوني الجديد في إفريقيا يجب ألا يغفل القوانين العرفية كما هي الحال

غالبا ، فكيف يجرؤ أحد على إعداد مجموعات القوانين بدون أن يعرف أولا التقاليد القانونية . وفى أى مكان وأى زمان تعد فيه القوانين يجب أن تكون الصلة وثيقة بما كانت عليه الحال قبل تكوينها .

وتتطور الديناميكيات الاجتماعية والعناصر المستحدثة فى القانون من خلال ارتباطها أو تأسيسها على تقاليد معينة ، تستخلص وتستنتج منها فتكملها أو تعارضها . ولكن الموقف يختلف بالنسبة للدول الحديثة مادامت القوانين المطبقة عمليا يحيطها الجهل بالقوانين العرفية لديهم . والسؤال هنا الآن هو : هل تستطيع النظم القانونية الجديدة أن تنفذ بأمان بدون بحث واستقصاء النظم القديمة وبدون التوحيد بين المبادئ التى توجه المشرعين ؟ إن المشكلة هنا هى مشكلة ذات أساس علمى ، ذلك لأن النظم التقليدية فى القانون تحتج تدريجا من سنة لأخرى . ولن نجد وسيلة بعد ذلك لإيجاد الحقائق إلا إذا اتخذ عمل علاجي .

وإعداد مجموعات قانونية نلأئم المتطلبات الفنية للتطور لا يعنى بالضرورة التضحية بالعرف ، ذلك أن القانون العرفى لا يمكن أن نباعد بينه وبين التفكير الدينى أو بينه وبين نسق القيم ، وهو يمثل الصوت اللانهائى للأجداد . ونتيجة لهذا فإن الإفريق الذى يحترم تقاليده ويحترم القوانين العرفية يعبر عن الوسيلة الوحيدة لاستمراره مخلصاً لأجداده .

وعلى ذلك فانه لا يوجد تبرير للاستبدال المفاجئ للقانون المكتوب بالقانون العرفى . فهناك حلول كثيرة ممكنة ، فيمكن أن يترك للقانون المكتوب وضع المبادئ ويترك للأعراف المحلية مهمة التجاوب معها . كذلك من الممكن تقييد القوانين المكتوبة بحيث تشمل مجالات معينة مع ترك باقى الحالات للقانون العرفى . وفوق كل شئ عفانه من الممكن استعمال النظام التقليدى للقانون لكى يحيا داخل النظام القانونى الجديد . وكل ذلك يبين بوضوح الأهمية العملية المرتبطة بتحليل وتجميع القوانين العرفية .

علم الأجناس القانونية وتاريخ القانون :

إن دراسة التقاليد فى يومنا هذا قد فتحت آفاقا لتفسير القانون التقليدى . ومن

المتوقع خلال العشر السنوات القادمة أن تستخدم مناهج البحث التى يستخدمها علماء الأجناس فى أبحاثهم عبر البحار فى دراساتهم للنظم القانونية المستقرة منذ زمن طويل .

ويمكن أن يقال إنه مالم يتحقق المؤرخون القانونيون من البيئة القانونية والفنية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيشون فيها فإنها قد تصبح حائلا بينهم وبين الحقيقة الاجتماعية التى يدرسونها . وهؤلاء الدارسون قد تلقوا تعليما غريباً ، ووجدوا أنفسهم يقفون كل يوم وجها لوجه أمام مواقف فعلية تظهر من المبادئ المختلفة تماماً عن تلك التى يبنى عليها القانون العرفى . ولسنا نبالغ إذا قلنا إن القانون الرومانى القديم - على سبيل المثال - من الممكن أن يعاد تفسير جزء كبير منه فى ضوء الخبرة التى اكتسبها الباحثون فى علم الأجناس .

وهناك اختلافات شاسعة بين القوانين فى المجتمعات الصناعية وغيرها من القوانين فى الأنظمة الأخرى . فالأولى تبنى أساساً على التفكير المنطقى ، والأخرى تبنى أساساً على التقاليد . وهذا هو السبب فى الاختلاف الشاسع بينهما ، كذلك فإن هناك اختلافاً أساسياً فى بيئة كل منهما وفى نمط الحياة ونسق القيم الموجودة .

ونحن نطمح فى أن نرى تفاوتاً بين المشرعين المتخصصين فى دراسة القانون القديم والباحثين فى علم الأجناس القانونى ، فهناك تشابه كبير فى عمل كل منهما . وليس هناك فى أى مكان من العالم أجمع أى تعاون منظم من هذا النوع . ويبدو أنه مازال أمامنا وقت طويل قبل أن يتم التكامل بين هذين المجالين . ومن هذا العمل المشترك نستطيع أن نتوقع حدوث تجديد حقيقى واقعى لفهمنا للقانون فى الماضى .

الجوانب المنهجية :

هناك العديد من المسائل الأساسية فى طبيعة المنهج يجب أن تتحدد وتستقر فى هذا المجال . والباحث فى هذا الخصوص يجب أن يرجع للمشكلات العامة فى علم الأجناس ، وهذا ليس مجال حديثنا الآن ، وإنما الذى يعنينا هنا نقطتان مهمتان :

الأولى : هى الحاجة الشديدة لإعداد قاموس عالمى ، ونحن نعلم أن معظم الدول الحديثة المهتمة بإعداد مجموعات قوانين خاصة بها فى حاجة إلى التعبير بلغتها الخاصة

عن المفاهيم المختلفة التي ظهرت من الحياة الحديثة . وهذه العملية المتعلقة بتطوير المصطلحات الحديثة من الممكن أن تنتظم على المستوى القوي . والذي نقرحه هنا هو أن تكون بداية العمل مقتصرة على إعداد قاموس للقانون المقارن يتضمن تفسيرات للمفاهيم الرئيسية المستحدثة في مختلف الأنظمة القانونية إلى جانب الترجمة المقترحة بها . والتحليل النظري المتضمن في التفسيرات يجب أن يبنى على أمثلة معينة مستمدة من علم الأجناس القانوني ، لأنه في دول العالم الثالث التي ليست لها تقاليد قانونية مكتوبة ينبع القانون من حقائق الحياة المعاصرة .

والعمل الذي نقرحه يجب أن يجرى على النحو التالي :

- ١ - تحديد المفهوم .
- ٢ - الوسائل الإيضاحية مثل الصور واليوميات وأمثلة للقضايا .
- ٣ - التحليل النظري للمفهوم والمرادفات والدلالة الرمزية والمضمون الديني .
- ٤ - أى أمثال قانونية شائعة أو أقوال مأثورة أو نكات أو أمثال مشهورة .
- ٥ - بيان المراجع .

ومثل هذا القاموس من الممكن أن يكون أداة قيمة جداً ، فهو إلى جانب فائدته القصوى لمرشعين يساعد في إعداد نظرية أولية عن القانون العرفي .

النقطة الثانية :

الاستخدام الكمي في الظواهر القانونية : يتضمن هذا الاستخدام الجمع بين الحقائق والأرقام للاستشهاد به في التحديد القانوني . وعلى سبيل المثال لن يقصر الباحث نفسه على وصف كيفية بيع الأرض أو تأجيرها في مجتمع معين ، وإنما بالإضافة إلى ذلك أيضا يسجل البيانات التي يمكن الحصول عليها عن مساحة الأرض المبيعة والظروف الفعلية المحيطة بشروط الملكية . والمرحلة التالية هي مرحلة التحليل الإحصائي للبيانات الذي يربط بينها وبين الظروف الاجتماعية ، وذلك عن طريق إيجاد الارتباطات الممكنة بينها وبين النماذج المتغيرة لسندات الملكية وإعادة توزيع الملكيات ، وكذلك بينها وبين الموقف الاقتصادي الحالي والتقدم التكنولوجي . وهنا يدخل القانون في المجال الاجتماعي

الدراسة الديناميكية للقانون من خلال المنازعات :

سوف يشير الباحث إلى مختلف السوابق . بالإضافة إلى جمع الإحصاءات وهل هناك أى ارتباط بينها . فالقانون لا يتضمن فقط القواعد المكتوبة ، بل يتضمن أيضا السوابق القانونية . وعلم الأجناس القانوني يعنى بدراسة القانون من ناحية تطبيقه فى الحياة .

تحليل القانون الضمنى :

إن الاختلاف بين القواعد النظرية فى القانون وبين التطبيق يعد اختلافا شاسعا . فالقانون دائما يشرح بصورة مثالية ومطلقة ، فى حين يمارس الناس حياة واقعية يبدو الأمر فيها نسييا . وعلم الأجناس القانوني ما زال موضوعا جديدا . والنظرة إليه ما زالت تختلف من بلد لآخر . أما المشكلات التى يثيرها فى الوقت الحالى فتقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا : ما زال مضمون علم الأجناس للقانون غير واضح ، وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقته بالموضوعات الأخرى . وهناك اتجاهان فى هذا الصدد ، الأول هو اعتباره فرعا من فروع القانون . والآخر هو اعتباره فرعا من علم الاجتماع . والحل الصحيح هو ما أخذنا به وهو اعتباره فرعا من علم الأجناس العام (الأثروروبولوجيا) الذى يجمع الموضوعات المترابطة لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم الأجناس بالمعنى الدقيق .

ثانيا : بالنسبة للجانب التطبيقي فإن علم الأجناس القانوني الذى يدرس الآن فى كليات الحقوق وفى كليات الآداب ومعاهد العلوم الاجتماعية يجب أن يواجه الحاجة للتدريب بحيث تسير الدراسة النظرية والتطبيق فى طريقين متوازنين ، ذلك لأن الفقيه القانوني لن يكون قادرا بدرجة كافية إذا ما أقحم نفسه فى مجال علم الأجناس ما لم يكن مدربا ، بعكس الباحث فى هذا العلم الذى يجمع ويحلل التقاليد والعادات بالطريقة التى يتعامل بها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى . هذا بخلاف الفقيه القانوني الذى يجد نفسه يقف على أرض لا يعرفها ، ولذلك فإن التدريب القانوني يظل أمراً ضروريا حتى تتوافر لديه القدرة على التفسير الصحيح للقانوني العرفي .

وأخيراً يمكن القول بصفة عامة بأن علم الأجناس القانوني ما زال فى حاجة إلى الكثير من العمل والجهد وإجراء المزيد من البحوث العاجلة . كذلك فإنه من الضروري اكتساب التأيد لفكرة إعطاء هذا العمل أولية مطلقة من حيث الإمكانيات والأشخاص .



بقلم
ماسترو سيغورو جياييتي

إيطاليا

١ - في إيطاليا

النظرية العامة للقانون

موضوع علم القانون :

تعتبر « الدراسة العامة للدولة » أحد الموضوعات التقليدية للدراسة في إيطاليا . فهي تدرس في عدة جامعات ، وخاصة في كليات القانون ، ويميل الباحثون فيها إلى تأكيدات جوانب معينة منها ، اجتماعية أو سياسية أو قانونية . وفقا لاهتمامهم الخاص . ولذا يمكن أن يقال إن الدراسة العامة للدولة فرع مستقل وإن كان ذا مضمون متعدد الجوانب .

ومن الصعب نوعا أن نصف بالدقة مركز « القانون الطبيعي » من علم القانون الإيطالي . وهناك مدارس فكرية - أتباعها ممن قد يسمون بالكاثوليك الأرثوذكسين -

الكاتبان : الدكتور ماسيمو ميليرو جياتيني ، والاستاذ جوتيتشى أومى
 اولهما ايطالى . وهو استاذ القانون الادارى بجامعة بيزا ، وقد عمل
 محررا لمدة مجلات دورية قانونية ايطالية . وله كتابان من امهات الكتب
 القانونية الادارية . ويقوم الآن بتنسيق مجموعة من الباحثين شكلها المجلس
 الوطنى الايطالى للبحث العلمى .
 وثانيهما يابانى . اشتغل بالتدريس فى جامعة كوبي ثم استازا
 للفلسفة القانونية بجامعة طوكيو عام ١٩٥٩ . ومن مؤلفاته :
 « معالم فلسفة القانون » ، و « فلسفة بيرتراند راسل » عام ١٩٦١ .

الترجمان : الدكتور جلال أمين ، والاستاذ حسن احمد أمين
 اولهما استاذ مساعد بحقوق عين شمس ، ومعار استاذ زائرا بالجامعة
 الامريكية بالقاهرة . حاصل على دبلوم القانون والاقتصاد ، ودكتوراه
 الاقتصاد من جامعة لندن عام ١٩٦٤ . نشر له فى القاهرة ولندن عدة كتب ،
 آخرها كتاب « الماركسية » عام ١٩٧٠ .
 وثانيهما نائب مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام ، والسكرتير الاول بوزارة
 الخارجية . عمل مديما بالإذاعة المصرية ، فمديما بالإذاعة البريطانية ،
 فملحقا بالسفارة المصرية بكندا ، فسكرتيرا ثانيا بالسفارة المصرية فى
 موسكو . له عديد من المقالات والأبحاث فى مجالات أدبية وفنية مختلفة .

ترجمة د. جلال أمين والاستاذ حسين احمد أمين

تؤمن بشدة بوجود القانون الطبيعى وتقتبس المفاهيم التقليدية للفلسفة المدرسية والقانون
 الكنسى ، وإن يكن اقتباسها من وجهة نظر حديثة . بل إن هذه المدرسة تذهب إلى
 أن هناك فضلا عن القانون الطبيعى قانونا إلهيا ، وذلك حسب التقليد الكنسى أيضا .
 ومن ناحية أخرى نجد أن ما قد يسمى بالمدرسة المدنية (غير الإكليريكية) ،
 التى يتبعها معظم الخبراء فى العلوم القانونية والسياسية ، ترفض كلية فكرة القانون
 الطبيعى . وبعض ممثلى هذه المدرسة ، وأشهرهم ن . بويو^(١) ، يذهبون إلى أبعد

(١) جمعت كتابات ن . بويو ضد نظرية القانون الطبيعى الجديدة فى مجلد بعنوان :

Giusnaturalismo e Positivismo Gjuridico, Milan, Edizioni Comunità, 1965 241 P.

وهو يحوى قائمة ضخمة بالراجع فى هذا الموضوع فى العالم بأسره .

وانظر أيضا Piovani, Giusnaturalismo ed Etica Moderna Bari, Laterza, 1961

من هذا ، ويشنون حملة جدلية نشيطة مدعومة بالمنطق ضد دعاة القانون الطبيعي . وحجبتهم الأساسية هي أن القانون الطبيعي — من الناحية التاريخية — استخدم لتبرير كل شيء . ويصدق هذا بالأخص على إيطاليا، إذ أنه حدث في القرن التاسع عشر أن كلا من الحركات المؤيدة للوحدة القومية والتزعات العصرية : وتلك المؤيدة لبقاء الدويلات المستقلة المختلفة والتزعات المحافظة ، استشهدت بحجج القانون الطبيعي .

ومع ذلك فإن بعض الإخصائيين الذين لا يؤمنون بوجود القانون الطبيعي يتأثرون أحيانا بالتيارات الفكرية المرتبطة بالمثالية الفلسفية . فهناك مثلاً جماعات من الباحثين الذين يؤمنون—بالرغم من عدم قبولهم لفكرة القانون الطبيعي — بأن وراء كل التجارب القانونية مثلاً بعض ضوابط دائمة معينة للعدالة . وقد تبني هذا الرأي في السنوات الأخيرة وعلى وجه خاص فلاسفة القانون الذين يعلنون إيمانهم بالوجودية .

ولكى نحدد مدى اهتمام علم القانون بالحواجب الاجتماعية للقانون الوضعي ، وآثارها على المجتمع ، يلزمنا أن نورد عرضاً تاريخياً موجزاً لعلم القانون الإيطالي كله منذ تأسيس الدولة الإيطالية إلى وقتنا هذا . وهو أمر واضح الاستحالة ، لاسبب تعدد المدارس والتيارات الفكرية الذي ميز علم القانون الإيطالي على مر القرون فقط ، وإنما كذلك ، وبالأخص ، لأن نظاماً معينة قد طورت خارج التيارات والمدارس الجماعية ، بفضل أفراد معزولين من الرواد ، خاصة من بين فلاسفة القانون .

ومع ذلك فإن من الصديق القول بأنه قرب نهاية القرن الماضي ظهر في قطاعين من قطاعات الدراسات القانونية — القانون الخاص (بما في ذلك قانون المرافعات) والقانون العام الداخلي — تيار يجتذ تبنى منهج يسمى بكل بساطة « المنهج القانوني » (١) : لتحليل الظاهرة القانونية .

(١) دعا إلى « المنهج القانوني » ١. ميرافيني الإخصائي في القانون الخاص ، وف. أ. أورلاندو الإخصائي في القانون العام . وقد كتب أورلاندو عام ١٨٨٩ دراسة بعنوان :

I Criteri Tecnici Per La Ricostruzione Givridica del Diritto Pubblico.

Diritto Pubblico Generale, Milan, Giuffré, 1940.

Diritto Pubblico Generale, Milan, Giuffré, 1940. - أعيد نشرها في مجموعة .

واختيار هذا التعبير دليل على الرغبة في جعل علم القانون أضيق نطاقا حرصا على تمييزه عن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وعن تلك المجموعة من المعارف التي عرفت في إيطاليا في القرن الماضي باسم « علم التشريع » (على نهج مفكرى القرن الثامن عشر من أمثال جينو فيزي . وفيلما بيجيرى ، وباجانو) والتي يفضل اليوم تسميتها بالسياسة التشريعية .

وقد وجه أنصار المنهج الجديدة هجومهم بالأخص ضد علم القانون الفرنسى الذى رأوه خليطا من عناصر قانونية وغير قانونية . كذلك كان موقفهم من العلوم القانونية كما تمارس في البلاد الأخرى موقفا انتقاديا مماثلا ، رغم أنهم استخدموا حججا مختلفة . ففي حالة العلم الألمانى مثلا : وهو الذى كان يحتل في ذلك الحين مكانة بارزة : انتقدوا الإخصائين الألمان إذ استخدموا أكثر مما ينبغى المفاهيم المطلقة التي نسبوا إليها قبا عالمية مزعومة . في حين اتهموا علم القانون الانجلوسكسونى بأنه على العكس من ذلك يميل أكثر مما ينبغى إلى الاعتماد على المفاهيم التجريبية المتصلة بمواقف تاريخية ووضعية عارضة .

ونحن نقدر أنه من الصعب تعريف « المنهج القانونى » بدقة علمية . ورغم أنه قد يبدو من السهل نسبيا التمييز على مستوى وضعى بين علم القانون وعلم الاجتماع وعلم السياسة والعلوم الاقتصادية والسياسية التشريعية فإن هذا التمييز من وجهة نظر نظرية المعرفة يبدو أقل سهولة . والواقع أن المناقشات الطويلة المتصلة بالمنهج القانونى قد تركزت حول مشكلة معينة هي : أين يرسم الخط الفاصل بين علم القانون والعلوم الأخرى ، وكيف تعرف بدقة الوسائل التي يجب على القانونيين استخدامها في دراسة الواقع الذى يشكل موضوع هذا العلم .

ويجب الاعتراف بأنه لم يتوصل قط إلى اتفاق حول هذه المسائل ، وإن كان من نتائج ذلك ظهور مدارس فكرية عديدة بين مؤيدى « المنهج القانونى » أنفسهم . وقد يكون من الأدق القول إنه بعد قبول علم القانون الإيطالى بالمنهج القانونى في مجموعه تفرق الإجماع بعد ذلك في حركات شتى ، جميعها يعلن ولائه للمبدأ المشترك نفسه : أى للمنهج القانونى .

وقد تعلق الموضوع الرئيسى للجدل بما يسمى بعلم الواجبات الأدبية الذى يتناول ما ينبغى لرجل القانون معرفته وما ينبغى عليه عمله . فهناك من يرون أن رجل القانون غير مطالب بمعرفة ما يجرى فى ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة ، الخ . كما أنه غير مطالب بمعرفة أساليب السياسة التشريعية . فان هو شغل نفسه أيضا بهذه الفروع الأخرى فلنضعه الخاص كفرد ، أما كقانونى فالواجب يقتضيه أن يطرح عن ذهنه كل ما يعرفه عن هذه الموضوعات . ويرى معتقو هذا الرأى أن ظاهرة القانون قد تكون موضوعا من موضوعات البحث العلمى بقيمتها الذاتية ، ولذا يمكن القول بأنه لاعلاقة بينها وبين الفروع الأخرى الممتدة إلى غير علم القانون .

وقد لجأ أصحاب هذا الرأى فى النهاية إلى موقف قريب جدا من موقف دعاة « نظرية القانون البحتة » ، بل سرعان ما قبلوا الآراء الواردة فى المؤلفات الأولى لكيلسين . وجاء الوقت الذى دافع فيه بعضهم عن آراء متطرفة هى أحيانا آراء شائقة ، ولكنها سرعان ما اختفت بسبب اتهامها بالشكلية .

أما معظم رجال القانون الإيطاليين فينتمون إلى أحد اتجاهين كلاهما يرى ضرورة الاحتفاظ بالروابط مع الفروع الأخرى ، غير أنهما يختلفان حول نقطة معينة ، فهناك مدرسة ترى أنه على القانونى أن « يعرف » الفروع الأخرى ، سواء النظرية كعلم الاجتماع وعلم السياسة الخ ، والعملية كالسياسة التشريعية ، غير أن عليه الامتناع عن استخدامها فى عمله القانونى . وعلى عكس ذلك تذهب المدرسة الأخرى إلى أن من واجب القانونى بالضرورة العمل فى الفروع الأخرى أيضا ، أما فى عمله كقانونى - حسب قاعدة « المنهج القانونى » أيضا - فعليه ألا يخلط بين الفروع .

ومن الصعب أن نحدد عدد رجال القانون الإيطاليين الذين ينتمون اليوم إلى أى من هاتين المدرستين . وقد يكون من الصواب أن نفترض أن الأغلبية تنتمى إلى المدرسة الأولى ، رغم أنه كثيرا ما نرى رجل قانون يدعى أنه ينتمى إلى المدرسة الأولى وهوى الحقيقة ينتمى إلى الثانية . ونجد مثلا بعض الإخصائيين من ذوى الشهرة العالمية فى القانون التجارى ، مثل فيفانتى واسكاريللى ، يعلنون ولائهم للمدرسة الثانية ، وهم مع ذلك

علماء اجتماع ولهم مؤلفات بارزة في السياسة التشريعية^(١) . ويصدق في هذا أيضاً على إخصائيين معينين في القانون الدولي ، مثل انزيلوتى وبراسى وغيرها .

وقد أعلن مؤخراً رجال القانون الذين ينتمون إلى المدرسة الثانية أنهم يؤيدون المنهج القانونى « الواقعى » ، حتى يميزوا أنفسهم عن الجماعة الثانية المسماة بجماعة المنهج القانونى (الدوجماتيقى) ، وعن جماعة ثالثة تعرف باسم جماعة المنهج القانونى (الاجتماعى) . والواقع أنه كثيراً ما يستحيل عللا التمييز بين القانونيين ، وخاصة من بين أفراد الجماعتين الثانية والثالثة^(٢) .

وعلى أى الأحوال فقد نخرج من ذلك بأن المنهجية في علم القانون الإيطالى هى الآن فردية للغاية لدرجة أن المؤلفات الأمريكية تتحدث صراحة عن « علم القانون على الطريقة الإيطالية » . وتتميز هذه الطريقة في جوهرها بدراسة دقيقة جداً بالمبادئ القانونية ، مصحوبة ببحث دائم في جوانب الواقع الاجتماعى والسياسى ، مع تحليل نقدى للمبادئ المعيارية التى تهدف إلى تحسين التشريع الوضعى . وقد تأثرت تأثراً عميقاً بالمذهب التاريخى الذى أشربت به الثقافة العامة للقانونيين الإيطاليين بفضل تأثير فلاسفة مثل كروتشى وجنتيلي بوجه خاص .

ومع ذلك فينبغى أن نكرر أن ماسبق قوله هو عرض سطحي للموقف . حيث إن وفرة الشخصيات في علم القانون الإيطالى تجعل من التعميم أمراً شاقاً .

(١) انظر بالأخص : ت . اسكاريللى Problemi Giuridici, Milano Giuffrè, 1959

وهو مجموعة مقالات عن النظرية العامة والقانون التجارى ، يعطى فيها المؤلف اهتماماً خاصاً للمبجبة . كذلك انظر : ف. كارنيلوتى F. Carnelutti, Discorso Intorno al Diritto, Padua, Cedam 1953.

(٢) انظر في مجلة IUS (١٩٥٧ الدراسات التى كتبها : ن . بويو ، ور . اورستانو .

و : م بيجاني ، من العلاقة بين علم الاجتماع والقانون

وانظر أيضاً ج. كابوجراسى Il Problema della scienza del diritto, Milano Giuffrè 1962

ومقال : سيزاردينى سفورزا في المجموعة للمساء .

Vecchie e Nuove Pagine di filosofia, Storia, e Diritto, Milano, Giuffrè, 1967,

N. Libari "Il Diritto" Civile tra Sociologia e Dogmatica, in Studi in

Onore di F. Santoro Passarelli, Naples, 1968 & G.B. Ferri, Antiformalismo, Democrazia, Codice Civile in Riv. Dir. Comm. 1968.

العلاقة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون :

لم يتبن علم القانون الإيطالي - بخلاف العلوم القانونية بالدول الأخرى - موقفاً واحداً من عوامل الظاهرة القانونية التي هي إما محددة أو مكيفة .

ومع ذلك فالواضح أن القانونيين الإيطاليين متفقون بصدد أمر واحد أساسي ، وهو أن مشكلة الظاهرة القانونية لا تدخل في نطاق علم القانون ، وإنما تدخل في مجال العلوم الاجتماعية ، وأن النقطة التي تختلف حولها الجماعتان الثانية والثالثة المذكورتان فيما سبق هي أن الجماعة الثالثة ترى من المرغوب فيه أن يعنى القانونى نفسه - لا على أنه قانونى فحسب ولكن باعتباره علم اجتماع - بأسباب الظاهرة القانونية ، في حين تلتقى الجماعة الثانية بالمسئولية كلها عن إعداد مثل هذه المعلومات على عاتق علم الاجتماع ، رغم أنها لا تتطلب من القانونى أن يكون مطلعاً عليها .

وقد يكون لنا أن نشير هنا إلى أنه قد سادت بين المهتمين بعلم القانون في إيطاليا فكرة مؤداها أن العلم القانونى بأساليبه وموضوعاته شيء ، والنظم القانونية كحقيقة مؤثرة تجمع بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا القانونية البحتة شيء آخر . فهو في هذا المقام مختلف جداً في الواقع عن العلوم القانونية في الدول الاشتراكية التي لا تعرف هذا التمييز ، مما ينتج عنه مفاهيم يعتبرها رجال القانون الإيطاليون مشوشة وغير صالحة للاستخدام .

ويمكن أن يقال مثل ذلك تقريباً عن « الدور الإيجابي للقانون » فكما سبق أن ذكرنا لا يتحدث القانونى الإيطالى مطلقاً عن الدور الإيجابي للقانون ، وإنما عن علم السياسة التشريعية (أو ، وفق مفهوم آخر منتشرين القانونيين الإيطاليين ، عن فن السياسة التشريعية) كوصف لتقد الأدوات القانونية وابتداع أدوات قانونية جديدة وتطبيق الأدوات القانونية القديمة والحديثة بغرض تعديل البناء الاجتماعى . ذلك أن رجل القانون الإيطالى ، كما سبق أن قلنا ، لا يرى النظام القانونى والأدوات القانونية مرادفين لعلم القانون .

وتذهب الجماعة الثالثة إلى أنه من واجب رجل القانون أيضاً أن يكون خبيراً في السياسة التشريعية . ولكن حيث إن السياسة التشريعية وسيلة اجتماعية فلإن رجل القانون

يجد أنه هنا يؤدي دور الفنى المتخصص فيما تؤدبه الأدوات القانونية فى وسط سياسى واجتماعى معين ، أكثر من كونه يؤدي دور المبتكر لنظريات قانونية من شأنها تسهيل المعرفة النظرية بالنظام أو التطبيق العملى للمبادئ التى اتخذها النظام المقرر أساسا له . ويجب على القانونى بالضرورة ، باعتباره خبيراً فى السياسة التشريعية ، أن يكون أيضاً عالم اجتماع وسياسة واقتصاد . وليس من السهل دائماً مصادقة أفراد يجمعون كل هذه المؤهلات . غير أن التعاون بين هذه الفروع المختلفة يؤخذ به لحسن الحظ فى ميدان السياسة التشريعية^(١) .

موضوع تاريخ القانون :

كان موضوع تاريخ القانون فى إيطاليا دائماً عالمى النطاق ، بمعنى أنه يشمل كافة مناحى الظاهرة القانونية ، ويغطى كلا من ميدان القانون الخاص وميدان القانون العام ، وخاصة الدولة . وبالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بوجود قانون طبيعى يشكل هذا أيضاً جزءاً من موضوع تاريخ القانون .

وينبغى أن نضيف أن تاريخ القانون لايشمل فقط تاريخ المؤسسات والنظم القانونية المتميزة تاريخياً ، وإنما يشمل كذلك الفكر القانونى (ولنذكر أن إيطاليا كان بها فى القرون الوسطى ثلاث مدارس للقانون وأن بها الآن أربعة على الأقل) . وقد ظل مؤرخو القانون إلى عهد قريب جداً مهتمين أيضاً بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وتاريخ النظريات الاقتصادية والسياسية . أما اليوم فإن هذه الفروع تتجه إلى مزيد من الاستقلال بعضها عن بعض نتيجة لتزايد قوة الميل نحو التخصص .

تطبيق منهج المعرفة التاريخية على القانون :

كان المنهج السائد فى إيطاليا فى القرن الماضى هو ذلك الذى ابتدعه مؤرخو القانون فى القرن الثامن عشر : خاصة ل.أ. موراتوريا ، وهو المنهج المؤسس على بحوث

(١) يتبر مقال ل . كاباني فى فلسفة التشريع الإيطالى (بادوا ، سيدام ١٩٥٥) ذا أهمية خاصة فى هذا المقام .

ال سجلات . ولكنه يعتمد إلى حد كبير على التاريخ العام . ثم تلت ذلك فترة ، دامت حتى العقد الرابع من القرن الحالى ، ساد خلالها المنهج الفيلولوجى الواسع الذى بدأ ظهوره فى ألمانيا .

وقد كان هذا الوقت تقريبا هو الذى نتج فيه عن التأثير المشترك للمذهب التاريخى والمذهب الماركسى منهجية أكثر تقدماً ، اتسمت بأنها ، فضلا عن استمرار اعتمادها على البحث وتعليق أهمية على سعة المعرفة والفلسفة ، أخذت على عاتقها مهمة تفسير القانون المعمول به عن طريق الدراسة التاريخية .

وهذا هو الاتجاه السائد الآن ، وقد أثبت أنه مثمر حيث إنه هو الاتجاه المفضل لدى الإخصائين فى القانون الوضعى أنفسهم . ومن أمثلة تطبيق هذا النوع من البحث التاريخى : دائرة معارف القانون ، وهى إنتاج عظيم . وضع أساسه مؤرخ من أعظم مؤرخى القانون المعاصرين فى إيطاليا ، هو : ف . كالاسو^(١) .

العلاقات بين تاريخ القانون والفروع الأخرى :

إن تاريخ القانون اليوم جزء متكامل من التاريخ العام (الذى لا يعتبر فى إيطاليا منفصلا عن تاريخ الحضارات والمدنيات) . وهذا يعنى أن تاريخ المؤسسات والنظم القانونية مازالت تدرس اليوم إلى جانب تاريخ الفكر القانونى وتاريخ النظريات السياسية . وقد مكن هذا المفهوم عن الدراسات التاريخية إيطاليا من تجنب التقسيم الجاهل الذى نجده كثيراً فى البلاد الأخرى . ومع ذلك فينبغى أن نضيف توا أن مؤرخى القانون الإيطاليين بوجه عام لا يشعرون بميل قوى إلى التاريخ العام ، بل يرون أن هذا النوع

(١) أم أعمال ف . كالاسو مجموعة مقالات بعنوان *Storicità del Diritto Milan, Giuffrè, 1966*

وكذلك فى التطبيق *Il Negozio Giuridico, Milan, Giuffrè, 1969*

كذلك يجدر الرجوع إلى الدراسة التى كتبها أوريستانو بعنوان :

Introduzione allo Studio Storico del Diritto Romano, Turin, Giappichelli, 1961.

من البحث يعتبر أقل علمية ويندرج في مضمار الموضوعات المبسطة أو التي تدرس بالمدارس .

ولمعرفة القانون المعاصر مكانة هامة في الدراسة التاريخية للقانون . ويتركز اهتمام المؤرخين اليوم بالأخص حول تاريخ النظم القانونية والسياسية في القرن التاسع عشر . ولكن هذا لا يعنى إهمال دراسة القانون القديم ، كما يظهر من الأهمية التي لاتزال تعاق على كراسى القانون الروماني بالجامعات الإيطالية .

القانون والمجتمع

تكيف المبادئ والنظم القانونية :

يمكن القول بصفة عامة إن علم الاجتماع الإيطالي يتحدى بشدة الصحة العلمية لفكرة « التكيف Adaptation » ، فهو يعتبر أن هذا التعبير يناسب لغة السياسة لا العلم . ويذهب علم الاجتماع الإيطالي إلى أن النظم القانونية ، مهما كان نوعها هي في كل مكان وزمان في حالة دائمة من التغير بتأثير عملية التفاعل مع القوى الاجتماعية المختلفة . فمثلا : بينما يتوقف تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية على النظم القانونية التي يعتبر التنظيم الدستوري مسئولاً عنها ، فإن تلك النظم بدورها تشكلها القوى الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تتعاقب الدورات على النظم القانونية ، ومتى طرأ تغير عامل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية سمح ذلك للدورة جديدة بأن تبدأ .

إن النظم القانونية لا تتكيف بالظروف ولا تتطور ضدها . إنها تخضع لتأثير عملية تفاعل بين القوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الزمان والمكان ، وهي تستمد قوتها إلى حد كبير أو صغير من تلك النظم ، وتعدها ، بل تلغيها إن استطاعت .

ويعتبر ما ذكرناه إلى حد ما تعبيراً عما أجمع عليه علماء الاجتماع الإيطاليون المهتمون بالظواهر القانونية .

القانون والانسان

علم الانسان القانوني :

إن فكرة « علم الإنسان القانوني » ليست شائعة في إيطاليا . وينبغي أن نلاحظ كذلك أن علم الإنسان الاجتماعي نفسه يعتبر مجرد فرع من علم الاجتماع ، ولا يرى من حقه التصدى للظواهر القانونية . غير أن الظاهرة القانونية مع هذا تشكل موضوع فرع آخر من علم الاجتماع هو علم الاجتماع القانوني .

وقد يجدر بنا أن نتذكر . بصدد أنثولوجيا القانون ، أن الإخصائين الإيطاليين في هذا الميدان اكتسبوا في القرن التاسع عشر شهرة عالمية بفضل اتساع بحوثهم وجودتها . أما اليوم فإنه ينظر إلى الأنثولوجيا القانونية (على خلاف ما كان) باعتبارها فرعاً دراسياً وصفيّاً محضاً . لاموضوع نشاط كبير له أهمية . وقد انتهج تطورها في هذا الصدد نهج الأنثولوجيا بوجه عام . وإذ اتهمت بأنها فرع دراسي وصفي محض فقد ابتلعها في السنوات الأخيرة علم الاجتماع ، وخاصة علم الإنسان الحضاري .

حماية الشخصية الإنسانية :

قد يكون من المفيد أن نذكر في هذا الموضع نصاً يعتبر من المميزات المهمة للدستور الإيطالي ، وهو الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الدستور التي تنص على أنه « من واجب الجمهورية التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من حرية المواطنين وتحد من المساواة بينهم ، فتعزقل بذلك النمو الكامل للشخصية الإنسانية والمساهمة الفعالة من جانب كافة العاملين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد » .

ويفسر ورود هذا النص الفريد كثرة الدراسات حول موضوع حماية الشخصية الإنسانية وتبني القواعد الإنسانية للمساواة ، وذلك منذ عام ١٩٤٨ حين صدق على الدستور .

وقد نتج بالفعل عن هذه الدراسات تبني قوانين جديدة خاصة فيما قد يسمى بالمبادئ الأكثر تقليدية للرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية والخدمات الصحية

والتعليمية والثقافية . كما نتج عنها تعديل مجموعة أخرى من القوانين تتعلق بالجوانب « الحضارية » المتعلقة بحماية الشخصية . ومن أهم هذه القوانين الإجراءات الخاصة بتخطيط المدن وحماية الريف وتنظيم ما يمارس من أنشطة في وقت الفراغ والتحكم في الإعلان . غير أن مشكلات كتلك التي تتعلق بإعادة تنظيم الإذاعة والتلفزيون ، والأنماط والمستويات المختلفة للتعليم ، وحماية الشخصية الإنسانية من الأخطار الناتجة عن التقدم التكنولوجي ، مازالت تدرس وتجرى مناقشتها على نطاق واسع حتى على مستوى الجمهور العام .

ويؤدى رجال القانون دوراً نشيظاً جداً في كل هذه البحوث باعتبارهم خبراء في السياسة التشريعية . ولن نغدو الحق إذا قلنا إنه بالنسبة لقطاعات عدة يعقد كل عام ما بين ستة مؤتمرات قومية وعشرة ، وغالباً يكون القانونيون دائماً هم المشاركين الرئيسيين فيها . وعلاوة على ذلك فإن لهذا العمل مئات من التشعبات ، ولم تنشر حتى الآن أية دراسة شاملة في الموضوع .

حقوق الانسان :

يجب أن تكون نقطة البداية هنا أيضاً هي الدستور الإيطالي الذى يصور « حقوق الإنسان » باعتبارها حقوقاً شخصية بمعنى الكلمة ، ويعدها الكتاب في هذا الموضوع من بين حقوق الفرد . كما أن الدستور يضمن ممارسة هذه الحقوق ، إذ تعتبر المحكمة الدستورية أى قاعدة أو إجراء رثى فيها أوفيه تعارض مع نصوص الدستور أمراً غير شرعى من الناحية الدستورية . وينبغى أن نضيف أن الدستور لا يميز بين الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بممارسة الحقوق المدنية وحمايتها . كذلك يتمتع الأجانب بالعديد من الحقوق العامة . والحق الوحيد الذى لا يتمتعون به هو حق الاشتراك فى الانتخابات

ولم تغفل المحكمة الدستورية طوال السنوات الثلاث عشرة من تاريخها فرصة لإعادة تأكيد مبادئ الدستور إلا اغتنمتها لتستأصل دون هوادة أية قواعد أو تعليمات تراها منافية لها مهما تكن قديمة وطال عليها الأمد .

وقد ظهر عدد كبير من الدراسات حول « الحقوق الإنسانية » (وهو التعبير الذى تفضله اللغة القانونية الإيطالية على تعبير « حقوق الإنسان » لأنه أكثر دقة) . وقد تنوالت بدقة كل الحقوق الأساسية فى هذه الدراسات ، سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى . بما فى ذلك مشاكل الطوائف والجماليات ، وهى مشاكل تزداد أهمية باستمرار فى الحياة الإيطالية .

ومن الشائئ أن نلاحظ فى المؤلفات الكثيرة الراهنة ، الخاصة بمسائل التشريع ، ميلا نحو تحليل المشكلات تحليللا متعمقا . وهو ما يختلف اختلافاً كبيراً عن مناهج البحث المفضلة فى العقود الأولى من القرن العشرين مثلاً ، حين كانت الحقوق الأساسية تدرس على مستويين : الأول هو ما يمكن أن نسميه بمستوى القانون الدستورى ، والثانى هو مستوى القانون الإدارى . وكثيراً ما كانت نتيجة هذا التقسيم فى الاختصاصات شيئاً غير مقبول . أما الآن فالعكس هو الصحيح . فالقانون الأساسى يدرس فى كل مظهره ، بما فى ذلك أشد التعليمات الإدارية وقواعد القانون الخاص تفصيلاً . فنجد الآن مثلاً أن من المعترف به من الجميع تقريباً أن القواعد الخاصة بحماية الحقوق الأساسية تنطبق أيضاً على العلاقات التى تدخل فى نطاق القانون الخاص ، وخاصة علاقات العمل فى داخل المشروعات .

ويجب أن نتذكر أن ما يعتبر طبقاً للدستور الإيطالى من الحقوق الأساسية لا يشمل تلك الحقوق المعترف بها فى التقاليد الليبرالية فقط (كالحق فى الحرية ، وفى اختيار مكان الإقامة ، وفى الحماية من أى تدخل فى مراسلات الفرد ، وفى التنقل والاجتماع ، وحرية الدين والعبادة والتعبير) ، وإنما يشمل أيضاً تلك الحقوق التى يطلق عليها الاصطلاح الأحدث عهداً : الحقوق الاجتماعية (كالحق فى الدفاع القانونى ، والمساواة بين الرجل وزوجته . والمساواة بين الأولاد ، والحق فى مستوى معيشى يكفى للحفاظ على الصحة ، والحق فى التعبير العلمى والأدبى ، وفى التعليم ، وفى العمل ، وفى مكافأة عادلة عن العمل ، وفى المساعدات الاجتماعية ، وفى حرية تكوين نقابات العمل . والاستفادة من شتى الخدمات) .

الامم والاقليات العرقية :

حيث إن النظام القانوني الإيطالي لا يفرق بين الوطنيين والأجانب فيما يتصل بالتمتع بالحقوق الأساسية فإن مشكلة ضمان الحقوق الشخصية التي قد تنجم في الدول الأخرى ليست بذات أهمية خاصة في إيطاليا . والحالة الوحيدة التي تظهر فيها فعلا هي في تطبيق تعليمات بوليسية معينة ما زال يعمل بها نتيجة للأوضاع الدولية .

ومن جانب آخر نجد علم القانون الإيطالي شديد الاهتمام بمشكلة حماية الأقليات ، وخاصة الأقليات العرقية والدينية . ويجب أن نؤكد منذ البداية أن الدستور لا يكتفي بأن يعلن صراحة المساواة المطلقة والأساسية بين كافة الأفراد دون تمييز أساسه العرق أو الجنس أو الدين أو غير ذلك . وإنما يعطى الأقليات ميزة الاستفادة من ضمان دستوري معين ، بمعنى أنه يضعهم في وضع متميز من جوانب معينة .

وفيما يتعلق بالتشريع فإن بعض القوانين التي دعا الدستور إلى سنها لم تسن بعد . غير أن مسألة حماية الأقليات هي في ميدان علم القانون إحدى المسائل التي تدرس على أوسع نطاق ، وخاصة لأن المحكمة الدستورية كثيراً ما نظرت في عرائض تطلب إعلاناً بعدم قانونية قواعد قديمة معينة لم تنسخ أو نسي وجودها .

ويجب أن نؤكد أن علم القانون ، سواء على المستوى النظري أو مستوى السياسة التشريعية ، قد لعب دوراً مهماً جداً في تنفيذ المبادئ الدستورية المتعلقة بحماية الأقليات .

القانون والمعرفة الإنسانية :

إن الفكرة السائدة في إيطاليا هي أن القانون أداة في خدمة الإنسان . وترجع هذه الفكرة إلى مفكرى القرن الثامن عشر ، وقد استمرت قائمة حتى في أحلك ساعات الفاشية . وكان أساس النظرية السياسية للفاشية فكرة خضوع الفرد للدولة . غير أن القانونيين أدخلوا ظلالاً من التفسير لهذا المفهوم السياسي ، حتى فقد الكثير من أهميته العملية . ويجب أن نقول إن أحكام المحاكم في هذا الصدد أظهرت بعض الشجاعة (كرفض تطبيق القواعد التي تقضى بالحرمان من حق الضمان الاجتماعي والمعاشات في مواجهة الأفراد المحكوم عليهم لأسباب سياسية أو عنصرية) .

ويجد هذا الاتجاه الإنساني في علم القانون الإيطالي تعبيراً عنه (خاصة في الوقت الحاضر) في بحوث كثيرة جداً حول موضوع « القانون الخارج عن الدولة » ، أى تلك النظم والقواعد القانونية التى يرجع مصدرها إلى هيئات جماعية (سواء كانت موضع اعتراف قانوني بها أولاً) أعطت لنفسها حق سن القوانين ، مثل : الهيئات المحلية ، نقابات العمال ، واتحادات المستخدمين الوطنية والدولية ، والاتحادات الرياضية ، والهيئات الدينية فوق مستوى الأمة .

ولكى ندرك طبيعة هذه الدراسات ، التى تشكل مجموعة متميزة ، يجب أن نتذكر أن معظم القانونيين الإيطاليين يقبلون النظرية المسماة بتعدد المراتب القانونية ، والمعروف أن واضع هذه النظرية هو سانتي رومانو^(١) ، ولها بعض التطبيقات الشائعة للغاية في علم القانون الإيطالي . ولذا فإننا سندرك سريعاً أن الغرض الرئيسى للبحوث المتعلقة بتلك الهيئات الجماعية التى أصبحت مصدر مواد قانونية هو دراسة الإنسان في المهام المختلفة التى يعبر من خلالها عن شخصيته ، وتحديد وضع النظام القانوني من تلك القواعد القانونية التى تختلف عن قانون الدولة .

وقد نهضت بعض الجماعات المشتغلة في هذا الميدان بإجراء بحث مشترك على نطاق واسع . فنذكر مثلاً ما قامت به الجمعيات المشتغلة بالبحث عن تطور قانون العمل خارج السلطة التشريعية ، أى التطور الذى طرأ على نقابات العمال ، والجماعات الدراسية التى تبحث فيما تصدره المشروعات العامة من « قوانين » ، وهكذا .

أما أن نتساءل هل يساعد علم القانون على معرفة الإنسان ويساهم في معرفة أفضل مكانه في المجتمع . وهل البحث مركز حول احترام القانون أكثر منه على خرق القانون ، فينبغي أن نذكر أن علم القانون الإيطالي ظل يدرس هذه الموضوعات منذ العصور الوسطى ، ومن ثم فلا محل للعودة إلى هذا الموضوع .

القانون المقارن :

ظل علم القانون الإيطالي حتى العقد الرابع من هذا القرن يعلق أهمية على توحيد القانون ، ويولي اهتماماً أكبر من اهتمامه بالقانون المقارن .

(١) S. Romano, L'Ordinamento Giuridico, 2, Florence, Sansoni, 1947, W. Cesarini Sforza, Il Diritto del privati, 2 Milan, Giuffrè, 1963, N. Bobbio, Teoria dell' Ordinamento Giuridico, Turin, Giappichelli, 1960.

وهذا هو السبب في أن القانونيين الإيطاليين لعبوا في الأغلب دوراً ضخماً في كثير من المؤتمرات الدولية المعقودة للنظر في توحيد القانون ، وفي اختيار روما مقراً للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص الذي ألحق الآن بالأمم المتحدة .

أما موقف علم القانون الإيطالي من القانون المقارن فكان أكثر تحفظاً لأسباب لها طابع منهجي ، وقام بشرحها في عدة مناسبات بعض رجال القانون ممن يمثلون الاتجاه الإيطالي تمثيلاً صادقاً . وقد ذكروا أن مقارنة الأنظمة ليس من ورأها نفع كبير بالنظر إلى أنه ليس لأي نظام قانوني معين حياة مستقلة ، وإنما يجاماً وجد مكانه بين نظم قانونية أخرى متشابكة فيكون معها نظاماً كلياً .

ولم يختلف بعد هذا الموقف الانتقادي من علم القانون المقارن ، بل إن هناك جماعة كبيرة من رجال القانون الذين لا يتركون فرصة إلا لفتوا النظر فيها إلى نتائج نحجية للظن إلى حد ما للبحوث في القانون المقارن في الدول المختلفة .

ومع ذلك فقد استعاد القانون المقارن بعض المكانة خلال العشرين سنة الماضية . وللقانون العام المقارن بالفعل بعض المؤيدين المتحمسين له ، وامتد الاهتمام بهذا النمط من البحث تدريجاً إلى الفروع القانونية المختلفة ، وهناك سبب آخر لذلك هو الأزمة التي ثارت بين أنصار توحيد القانون ، فقد أظهرت التجربة أن محاولات التوحيد كثيراً جداً ما أسفرت عن نتائج لم تكن متوقعة . فحيث إن المؤسسات القانونية لأي بلد تكون نظاماً متكاملًا فإن تفسير القواعد الموحدة يختلف أحياناً اختلافاً كبيراً جداً من بلد إلى آخر .

وقد اجتمعت الآن المؤسسات المختلفة للدراسات المقارنة في مركز قومي واحد ، مما أسفر عن قدر من توحيد المنهج . فنهج العلوم المقارنة في إيطاليا تختلف كذا غيرها اختلافاً عظيماً . وحيث إن هذه مشكلة تتجاوز مستوى الدولة الواحدة فن البحث الإطالة في شأنها .

أما ما هو في حاجة إلى التأكيد فهو أن الإخصائيين في القانون المقارن لا يرون على أي حال أن هناك حدوداً لإمكان المقارنة بين النظم والمؤسسات القانونية في الدول ذات النظم الاجتماعية (السياسية والاقتصادية) المختلفة وذات التقاليد القانونية المتباينة . أما فيما عدا ذلك فإن مناهج البحث المقارن لا تختلف عن تلك المتبعة في الدول الأخرى .



في اليابان

بقلم
جونيتشي أومي

القانون المدني في خلفية النظام القانوني والعلوم القانونية في اليابان

قبل أن نشرع في استعراض التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم القانونية اليابانية يجب أن نذكر القارئ بأنه طوال عملية إدخال الروح العصرية على القانون الياباني ظل هذا القانون يتطور أساساً - حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل - على هدى القانون المدني^(١). وبالتالي فقد تميزت كافة فروع العلوم القانونية الحديثة تقريباً بميل قوي إلى التأثير بتقاليد القانون المدني. ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان الجزء الأكبر من كبار الباحثين في ميدان القانون يقضون بضع سنوات على الأقل في الدراسة بألمانيا أو النمسا أو فرنسا.

Arthur Von Mehren (ed.) *The Law in Japan : The Legal Order in a Changing* (١)
Society, 1963.

الكاتب : جونيتشى اومى

اشتغل بالتدريس في جامعة كوبي ، ثم استاذاً للفلسفة القانونية بجامعة
طوكيو منذ ١٩٥٩ . ومن بين مؤلفاته « معالم فلسفة القانون » (١٩٥٩) ،
و « فلسفة بيرتراند راسل » (١٩٦١) .

وقد أحدثت الحرب العالمية الثانية ، وانهاؤها بهزيمة اليابان عام ١٩٤٥ ، وما تلا
ذلك من احتلال قوات الحلفاء للبلاد احتلالاً عسكرياً ، تغييرات كثيرة لها أهميتها
في النظم والعلوم القانونية في اليابان . فلم يعد من الصواب تماماً — على ضوء هذه
المستحدثات — تمييز اليابان بأنها بلد للقانون المدنى الغلبة فيه ، وهو ما كان يصدق
عليها حيناً قبل عام ١٩٤٥ . ومع ذلك ، ورغم كل ما ذكرنا ، فإن كاتب هذا المقال
يعتقد بوجه عام أن اليابان ما زالت — حتى في الوقت الحاضر — بلداً يسيطر فيه القانون
المدنى فيما يتصل بالنقاط الأساسية التي تميز تقاليد هذا القانون عن تقاليد القانون غير
المكتوب ، كما هي الحال فيما يتعلق بموقف المحامى ، وكذلك موقف القاضى على
الأخص ، من مصادر القانون ، وفيما يتعلق بطريقة تدريس القانون ، وأهم من كل
هذا فيما يتعلق بطبيعة الفكر القانونى . وسنولى هنا بعض المظاهر التي تميز الفكر
القانونى اليابانى اليوم اهتماماً خاصاً .

الإصلاحات التشريعية في اليابان بعد الحرب التحدي والاستجابة من جانب الباحثين القانونيين

مرت الحياة القانونية للأمة اليابانية بعملية تغير جذري أثناء احتلال قوات الحلفاء لليابان بعد الحرب . إذ بينما لا يمكن أن ننكر أن دول الاحتلال قد عملت خلال هذه الفترة على تدشين وتشجيع الكثير من الإصلاحات التشريعية الهامة ، يلي على فرضه فرضاً في بعض الأحيان ، فإنه لا يسعنا كذلك أن ننكر أن الكثيرين من الباحثين القانونيين البارزين اشتركوا اشتراكاً إيجابياً في هذه العملية الخاصة بإعادة تشكيل الإطار القانوني للبلاد . لقد كان انتهاء الحرب في اليابان - كما في ألمانيا - يعني بالنسبة لعدد كبير جداً من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية نهاية «عصر مظلم» وفترة فرضت فيها على الأبحاث الأكاديمية الحقبة قيود قاسية من جانب حكومة استبدادية . بل لقد كان هذا يصدق ، من وجهة نظر معينة ، على اليابان أكثر مما كان يصدق على ألمانيا ، بالرغم من أن هتلر قد قطع ، دون شك ، شوطاً في سبيل التنظيم البوليسي لحكمه الديكتاتوري ، أبعد بكثير مما قطعت أية حكومة يابانية خلال سني الحرب . هذه الحقيقة ، وهي أن الديكتاتورية في اليابان كانت أخف وطأة إلى حد ما ، مكنت الباحثين غير الميالين إلى النظام الديكتاتوري - باستثناء فئة قليلة سيئة الحظ - من الترحيب بمقدم فترة من الحرية الأكاديمية في بلادهم ، بينما كان الإرهاب النازي في ألمانيا والنمسا والمناطق المحاذرة في أوروبا الوسطى قد أدى إلى هجرات جماعية للعلماء إلى أنحاء أخرى من العالم وخاصة إلى الولايات المتحدة . وقد ترتب على هذا أن كثيراً من الإصلاحات التشريعية التي أجريت في اليابان عقب الحرب كانت محصلة لتعاون وثيق بين الإخصائيين المتشبعين بروح القانون غير المكتوب والذين يمثلون القيادة العامة للحلفاء في طوكيو ، والحامين والباحثين القانونيين اليابانيين المتشبعين أساساً بروح القانون المدني . وإنه لأمر شاق جداً أن نلاحظ كيف طعمت الثقافة القانونية اليابانية بعدد من النظم الأمريكية المهمة ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك إدخال نظام المراجعة القضائية في الدستور الياباني الجديد ^(١) . غير أننا لن نهم في هذا المقال بهذا التطور إلا من حيث مدى تأثيره في أنماط الفكر القانوني الياباني .

Von Mehren, (ed) op. Cit. (١)

وتثير الإصلاحات التشريعية بعد الحرب مشكلة أخرى لها أهميتها فيما نحن بصددده ، وهى مشكلة « الدور الإيجابي للقانون » أو « الاستخدام الواعى للقانون » كأداة للتغيير الاجتماعى (١) . ومرة أخرى فإن كاتب هذا المقال لن يتناول هذه المشكلة إلا من حيث يبان علاقتها بالعلوم القانونية . ولهذه العلاقة شقان أساسيان : من ناحية ، هناك الدور الذى يؤديه الباحثون القانونيون فى تشكيل وفرض الإصلاحات التشريعية ، وهناك من ناحية أخرى ملاحظة من أن عدداً متزايداً من الباحثين الأصغر سناً قد جذبهم بحث العلاقة بين القانون والمجتمع ، وعلى الأخص بحث إلى أى مدى أدى الإصلاح فى ميدان القانون إلى تغير السلوك الاجتماعى للناس . ولاشك أن مثل هذا البحث لا بد أن يؤدي إلى مزيد من التعاون بين الفروع المختلفة للمعرفة (٢) فى بحث المشكلات القانونية فى اليابان فى عصر ما بعد الحرب .

تطورات فى الجوانب التنظيمية للعلوم القانونية :

إن نحن ألقينا نظرة على تطور العلوم القانونية اليابانية فى العقدين الماضيين كان أول ما يجذب انتباهنا التقدم الملحوظ فى مجال التنظيم ، سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى . وقد شهدت السنوات الأخيرة من العقد الخامس تكوين عدد من الاتحادات الأكاديمية على مستوى الدولة لفروع مختلفة من القانون (ومن الغريب أنه لم يكن هناك فى الماضى غير عدد بسيط جداً من مثل هذه الاتحادات) .

ومن بين هذه الاتحادات الحديثة التكوين نذكر من أكبرها نفوذاً : الاتحاد اليابانى للقانون العام ، والاتحاد اليابانى للقانون الخاص . وبصدد البحوث المقارنة والمتنوعة لأكثر من فرع من فروع المعرفة يمكن أن نضيف ثلاثة اتحادات ذات أهمية خاصة وهى : اتحاد القانون المقارن ، والاتحاد اليابانى لفلسفة القانون ، والاتحاد اليابانى لعلم الاجتماع القانونى . وقد ساهم ما قامت به الاتحادات من نشاط مساهمة كبيرة فى تقدم المعرفة القانونية فى اليابان . فهى أولاً بتسهيلها الاتصال والتعاون بين الجامعات قد أزال ما كان يميز العالم الأكاديمى اليابانى بوجه عام من ضيق

Unesco, Report on the First Meeting of the International Group of Experts. (١)

(July 1963), Second Part, P. 30

(٢) المرجع السابق ص ٣٠

في الأفق دون أن نستفي من ذلك ميدان القانون . ثم إن المحلات الدورية التي تصدرها تمكن الباحثين الناشئين المهوئين من وضع منجزاتهم تحت أنظار دوائر أكاديمية أوسع بكثير وأكثر تنوعاً منها في أي وقت مضى ، الأمر الذي يمكن هذه الدوائر من دراستها وتقويمها . وثالثاً أن بعض هذه الاتحادات يهيئ منتدى للتعاون بين فروع مختلفة من فروع المعرفة . وقد كان هذا شأن الاتحاد الياباني لتاريخ القانون الذي نجح في إزالة ما كان قائماً من حدود فاصلة ومنيعه بين القانون والتاريخ من ناحية (وكان التاريخ يعتبر فرعاً من العلوم الإنسانية البحتة) وبين القانون والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى . وأخيراً فهناك الدور الذي لا يقل عن ذلك أهمية في تعزيز التعاون الأكاديمي على المستوى الدولي ، الذي أدته هذه الاتحادات الجديدة لمختلف فروع القانون وكذلك المجلس الياباني للعلوم^(١) الذي كون أخيراً والذي تشمل اختصاصاته تنسيق نشاطات هذه الاتحادات فيما بينها ومع غيرها من الاتحادات المختصة بميادين أخرى وقد أصبح التعاون الدولي ، خاصة في مجال تبادل الباحثين ، ظاهرة ملموسة في الحياة الأكاديمية اليابانية في ميدان القانون في أوائل العقد السادس ، وزاد نمواً منذ ذلك الحين ، ويلاحظ أن أغلبية الباحثين الذين يسافرون إلى الخارج للدراسة والبحث تفضل الآن الولايات المتحدة على أوروبا ، وهو عكس الاتجاه السائد قبل الحرب ، وتعتبر عاملاً مفسراً لاقتربنا ، اقتراباً جزئياً ، من تقاليد القانون غير المكتوب .

الفكر القانوني :

سيسمح كاتب المقال لنفسه في هذا المجال بأن يطلق عبارة «الفكر القانوني» — وهي عبارة واسعة وغامضة جداً — على النشاط العقلي الذي يقوم به المحامي أو عالم القانون حين يحاول التصدي لمشكلة قانونية وحلها ، وهو أمر وثيق الصلة بما يطلق عليه في التعبير القانوني التقليدي اسم مشكلة «مصدر القانون» .

وقد سبق للكاتب أن أشار إلى أن الفكر القانوني الياباني له جذور عميقة في تقاليد القانون المدني ، وأنه بالرغم من إدخال بعض النظم الانجلوأمريكية المهجة في السنوات

(١) تأسس عام ١٩٤٩ مع المجلس العلمي للقانون الياباني . باعتباره إحدى الهيئات الملحقة بمكتب رئيس الوزراء ويستهدف تدعيم العلم وتطويره .

التي تلت الحرب فزالَت اليابان تعتبر بصورة أساسية « من بلاد القانون المدني » . وهذا يعنى أن مصادر القانون الرئيسية عندنا لاتزال تعتبر مكونة أساسا من مجموعة التقنينات والقوانين التي تصدرها الجمعية التشريعية . ومع ذلك فاننا ندرج قضيف أنه في اليابان - كما في غيرها من بلاد القانون المدني - تتفاوت الأهمية النسبية للتشريعات وقوتها كمصدر من مصادر القانون تفاوتا كبيرا بين فرع وآخر من فروع القانون ، وأنه في بعض فروع القانون الخاص مثلا بدأ يصبح للسابقة القضائية وزنها المشابه لوزن التشريعات ، رغم أن الأولى لاتزال تعتبر من وجهة النظر الشكلية المحضة مصدرا ثانويا ومكملا فقط للثانية .

وهناك عوامل مختلفة تفسر الأهمية المتزايدة للسابقة القضائية كمصدر من مصادر القانون يرجع بعضها إلى فترة ما قبل الحرب ، وبعضها الآخر إلى العقدين الأخيرين . فهناك أولا عامل واضح وهو أن بعض تقنيناتنا - بما في ذلك مجموعة القوانين المدنية لليابان (عدا تلك الأجزاء الخاصة بالأحوال الشخصية والموارث) - لها تاريخ طويل بالمقارنة بمعظم المجموعات الحديثة . وثانيا نجد أنه من الملاحظ المميزة للنظام القانوني الياباني فيما بعد الحرب : الدور الكبير نسبيا الذي باتت تؤديه السلطة القضائية في الحياة القومية (وقد يفسر ذلك بادماج نظام أمريكي الأصل هو نظام المراجعة في دستورنا الجديد) . وهناك عامل ثالث هو الاهتمام المتزايد من جانب الباحثين القانونيين والمشتغلين بالقانون على السواء بنظم القانون العام وأساليبه . واليوم نجد أن الدراسة المفصلة للأحكام القضائية الصادرة لامن محاكم الاستئناف والنقض وحدها بل كذلك من غيرها من المحاكم تشكل جزءاً لا يتجزأ من علم القانون . وغنى عن القول أن هذا الاتجاه كان نتيجة للتبادل المستمر للمشتغلين بالقانون بين اليابان ، والولايات المتحدة ، وغيرها من دول القانون غير المكتوب : غير أنه من الواجب الإشارة إلى أنه حتى قبل الحرب كان هناك بعض الرواد في هذا المجال أهمهم : إيزوتارو سوهيو^(١) (الذي تأثر تأثراً عميقاً بما وجدته في نظام تعليم القانون في أمريكا من اهتمام بدراسة القضايا ، فانبرى في وقت مبكر يعود إلى العقد الثالث من هذا القرن

(١) ١٨٨٨ - ١٩٥١ . الأستاذ السابق للقانون المدني بجامعة طوكيو ورائد من رواد قانون العمل .

يؤكد أهمية تقصى الوقائع فى بحوث السوابق القضائية . ولا بأس من أن نذكر بمناسبة الحديث عن هذا الرجل أنه كان من أوائل دعاة حركة « القانون الحر » ومن دعاة الاتجاه الاجتماعى فى الفقه اليابانى) .

أما فيما يتعلق بالفكر القانونى فقد ظل المحامون والباحثون القانونيون اليابانيون زمنا طويلا متأثرين تأثراً قويا بتلك المذاهب الفكرية المنتشرة فى أوروبا وخاصة فى ألمانيا ، وهى المذاهب المسماة بمذاهب « المفاهيم القانونية » . فقد أصبحت حركة القانون الحر ، التى يمثلها ر. سليل ، وف. جنى (فرنسا) ، وأ. إبرليج وه. كانتوروفيتش (فى ألمانيا والنمسا) ، معروفة عند عدد من الباحثين القانونيين التقدميين فى اليابان حتى فى العقد الثالث . ومع ذلك فإن إنجازات هؤلاء فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بالمنهج لم يكن لها تأثير عميق فى العلوم القانونية اليابانية ككل ، بله الأحكام القضائية ، حتى نهاية العقد الخامس .

ويختلف تاريخ الفكر القانونى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية اختلافا شديداً عنه فى السنوات السابقة للحرب . فى السنوات الأولى من العقد السادس بدأ باحثون كثيرون يشكون فى المواقف التقليدية من المشكلات القانونية التى تؤكد أهمية تحديد المفاهيم القانونية ، وأهمية الاستنباط القانونى فى ضمان الموضوعية ودرجة عالية من اليقين فى تحقيق العدالة . وقد أدت إلى هذا الشك سلسلة من الأحكام الاستثنائية بصدد مسائل تتصل بدستورية التشريع ، خاصة فيما يتعلق بالمادة التاسعة من دستور اليابان الذى ينص على استمرار نزع السلاح فى اليابان ، وكان من أثر هذا الشك تمهيد الطريق للمناقشات الحامية التى ثارت بعد ذلك بوقت قصير .

وقد نشب الجدل فى خريف عام ١٩٥٣ حين قرأ البروفسور سايبورو كوروسو ، وهو من أتباع « زيفيل » المرموقين ، بحثاً قصيراً فى الاجتماع السنوى لجمعية القانون الخاص بعنوان « التفسير التشريعى ورجل القانون » . وكان الغرض الرئيسى من هذا البحث - فى رأى كاتب هذا المقال - مشابهاً فى أسسه للكتابات المعتدلة المناصرة لنظرية القانون الحر ، ومشابها - على حد قول كوروسو - لآراء هانس كيلسين حول

طبيعة التفسير التشريعي . وقد عبر عن آرائه بصراحة وقوة . وصورها بصورة مقنعة ، مستعينا بأمثلة مستقاة من ميدان تخصصه ، لدرجة أن البحث سرعان ما أدى إلى نشر سلسلة كبيرة من المقالات الجدلية لكبار الباحثين . وقد استمر الجدل قرابة ثلاثة أعوام ، وكانت الموضوعات التي أثارت أثنائه من الكثرة ، والآراء من التنوع . بحيث نجد من المستحيل مناقشتها هنا تفصيلاً أو إيجازاً ، ويكفى أن نذكر أنه بالرغم من الاختلافات الكثيرة فإن المناقشة كشفت ، أو بالأحرى خلقت مجالاً واسعاً نسبياً من الاتفاق في الرأي حول عدد من المسائل المهمة بصدد منهج البحث القانوني . فأولاً اتفقت أغلبية المشتركين على أن أية محاولة لحل مشكلة قانونية عملية تتضمن بالضرورة أحكاماً شخصية بشكل أو بآخر ، وأن الاعتراف بهذا وتوضيح العلاقة المتبادلة بين عناصر التقويم والواقع هما أول خطوة في الطريق المؤدى إلى حل رشيد . وثانياً فإن البحث الوضعي في حقائق الحياة الاجتماعية لاغنى عنه متى أريد لرجال القانون أن يستجيبوا للاحتياجات الاجتماعية التي يفترض أنهم يخدعونها . فأمّا فيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد كان كتاب كثيرون يدركون أنه من بين الموضوعات الأساسية في هذا المجال البحث في الأحكام الشخصية القانونية - وهي في الغالب مسائل أخلاقية بالمعنى الأوسع للعبارة - هل يمكن تبريرها منطقياً أو علمياً ، وإلى أى حد يمكن هذا التبرير . ومن الواضح أن هذه هي إحدى المسائل الأولية والأزلية في علم الأخلاق . ومن الشائق ، من وجهة النظر الفلسفية ، أن نلاحظ أنه خلال هذه المناقشة التي شاعت الإشارة إليها باسم « الجدل حول موضوعية علم القانون » كان المشتركون فيها (دون أن يدركوا ذلك تماماً في بعض الأحوال) ينقسمون إلى مدارس عدة هي : الجدسية ، والطبيعية ، والافعالية (وتقارب الأخيرة ما يسميه البروفسور أرنولد بريثت « النسبية العلمية للقيمة »)^(١)

وعلى أى حال فقد زاد هذا الجدل من الاهتمام بالمشكلات المنهجية من جانب الكثيرين من الباحثين القانونيين والمشتغلين بالقانون ممن كان يغلب عليهم الاهتمام

Arnold Brecht, Political Science, 1959. (١)

بالدقائق الفنية المخفضة ، كما أدى إلى تعميق إدراك الكثيرين لأهمية هذه المشكلات العملية في عدة ميادين .

فلسفة القانون :

إن أى شخص يلقى ولو نظرة سريعة على التطورات التى طرأت على فلسفة القانون اليابانية خلال العقدين الماضيين سيدهشه التعدد الغريب فى مسالكها . وهناك مظهر قد يعجب له الباحث غير اليابانى ، وهو الدور الصغير نسبياً للمدارس الفكرية اليابانية التقليدية النابعة إما من البوذية أو الكونفوشيوسية أو الشنتوية . غير أن هذا يثير مسألة شائكة : وهى هل تشبه بعض المدارس الفكرية الكونفوشيوسية التى كانت لها الهيمنة فى عهد أسرة توكوجاوا نظرية القانون الطبيعى الحديثة أو الفكر الماركسى ؟ وهل مهدت بذلك الطريق لها ؟ الواقع أن الصورة تبدو لأول وهلة من الغموض لدرجة أن يخيل للمرء أن من المستحيل وصفها وصفا منطقياً . غير أن التحليل الأدق يوضح أنه ليس من الصعب جداً التعرف على بعض الخطوط الفكرية الرئيسية التى تشكل الاتجاهات الحالية للفلسفة القانونية فى اليابان ، رغم كل تشعباتها الدقيقة .

فهناك أولاً وقبل كل شيء نظرية القانون الطبيعى التى تعتبر الصورة التومية (١) لها - كما فى كثير من البلدان الغربية - أكثر فروعها تأثيراً . وإذا كان كوتارو تاناكا (٢) - على سبيل المثال - يعتبر واحداً من أبرز دعاة نظرية القانون الطبيعى التومية ، فإن لهذه النظرية أنصاراً يشكلون حلقة واسعة جداً من الباحثين والمشتغلين بالقانون . كذلك فإن نظريات القانون الطبيعى ذات الأنماط الأخرى ، خاصة تلك السائدة الآن بين الباحثين القانونيين غير الكاثوليك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تجذب أشياءها لها من بين الفقهاء الأحدث سناً فى اليابان . ومن الظواهر التى تتميز بها كتاباتهم الاهتمام الخاص الذى يولونه للافتراضات الأخلاقية . أما مراجعهم المفضلة فكتابات نيكولاى

(١) نسبة إلى توما الأكوينى .

(٢) الأستاذ السابق للقانون التجارى فى جامعة طوكيو ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ويعمل الآن قاضياً بمحكمة العدل الدولية بلاهاى .

هارتمان ، وماكس شيلر ، وجوستاف واد بروج (ق سنواته الأخيرة) ، وعدد من المؤلفين الألمان المعاصرين الذين يحاولون بناء علم قيم قانونية جديد على أساس من الأخلاقيات المادية .

أما العنصر الأساسي الثاني من مكونات الفلسفة القانونية الراهنة في اليابان فهو الماركسية . فالواقع أن العلوم الاجتماعية والإنسانية اليابانية تنفرد في عالم اليوم بأن النظريات الماركسية لاتزال تؤثر فيها بدرجة أكبر منها في أى مكان آخر باستثناء البلاد التي تشكل هذه النظريات المذهب الرسمي لها . وإذ أن معظم الباحثين القانونيين الماركسيين في اليابان يعارضون مجرد فكرة الفلسفة القانونية أو الفقهية — سواء كانت وفق عرف المثالية الألمانية . أو نظريات عدالة من نط القانون الطبيعي — فانهم يظهرون اهتماماً أكبر بما يعتبرونه علوماً قانونية ، وخاصة الأبحاث الاجتماعية والتاريخية لتطوير القانون ، وبالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للقانون . ويتعبر آخر فانهم مهتمون بالفلسفة القانونية اهتماماً يمكن وصفه بأنه اهتمام سلبي ، إذ يعتبرونها مجرد شكل آخر للأيدولوجية . وبناءً فوقاً يستند إلى الأسس الاقتصادية المتينة للمجتمع ويتغير بتغيرها . غير أنه بالرغم من أن الباحثين الماركسيين سلبوا الاتجاه بهذا المعنى فقد كان لهم تأثير قوى جداً في التطور الذي طرأ بعد الحرب على الفلسفة القانونية اليابانية . وخاصة عن طريق تقديم لنظريات القانون الطبيعي التقليدية من جانب ، ومواقفهم المهتمة بالفلسفة التحليلية من جانب آخر .

وهذا الاتجاه الفكرى الأخير الذى يعتبر تطوراً جديداً كل الجدة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة هو النضر الثالث من العناصر الأساسية المكونة لفلسفة القانون المعاصرة في اليابان . والواقع أن ليس هناك سوى القليلين من الكتاب اليابانيين الذين حاولوا صراحة أن يطبقوا على فلسفة القانون طرق البحث التي طورها الفلسفة التحليلية الحديثة . وبطبيعة الحال فان مشكلة اللغة في القانون تشكل المشكلة الرئيسية . وبالرغم من أن هذه الجماعة من الباحثين هي أساساً متفقة في تأكيدها المشترك لأهمية التحليل اللغوى فمن الممكن التمييز بين اتجاهين : الأول أقرب إلى مضمون مؤلفات

هـ. ل. أ. هارت وزملائه في انجلترا الذين تأثروا تأثراً عميقاً جداً بالمؤلفات الأخيرة للودفيج فيتجنشتاين (ويمثل هذا الاتجاه شيغيرو إينو) والاتجاه الآخر متأثر تأثراً أكثر مباشرة بالفلسفة الأمريكية التحليلية الميالة إلى التجريبية ، التي وجدت في ألمانيا والنمسا قبل العهد النازي (ويمثل هذا الاتجاه جونيتشي أوى) .

وأخيراً . وليس آخرأ ، فعلينا أن ندخل في اعتبارنا التأثير المستمر لفلسفة القانون الكانتية الجديدة في اليابان . وقد أضحي هذا التأثير الآن - رغم أنه لا يزال عميقاً - شديد الاختلاط بالاتجاهات الأخرى ، لدرجة أن لم يعد بالإمكان اعتباره عاملاً متميزاً في الوقت الحاضر . وعلى ذلك فن الأنسب هنا التحدث عن بعض المفكرين البارزين من الكانتين الجدد وتأثيرهم في اليابان . وقد ظل ج. راد بروخ الذي كانت له مدرسة كاملة من المعجبين البارزين في اليابان في العقدين الرابع والخامس مصدر وحى بالغ الأهمية . واكتفاء ببعض الأمثلة البارزة نقول إن ك. تاناكا الذي سبق ذكره كثيراً ما اعترف بدينه لراد بروخ رغم أنه لم يتبن مذهب النسبية الذي دعا إليه ، مع أن هذا المذهب هو الذي جذب توشيشي ميازاوا وتومو أوتاكا (١٨٩٩ - ١٩٥٦) إلى فلسفة راد بروخ . كذلك تأثر ميازاوا وأوتاكا بكتابات هانس كياسين . وقد كان هناك عنصر مهم واحد على الأقل يجمع بين راد بروخ وكياسين رغم اختلافهما الكبير في النواحي الأخرى : وهو أن كليهما استقوا فلسفة تقسم بالديموقراطية والتسامح من الافتراض البادئ السلبية القائل بأن الأحكام الشخصية النهائية لا تقبل الإثبات والتحقق العلميين . وفي محاولتهما لتقديم تبرير فلسفي للديموقراطية ، وهى التى كانت محل اهتمام الشعب الياباني بعد كابوس الدولة البوليسية ، طور هذان الباحثان اليابانيان البارزان ، ميازاوا وأوتاكا ، الاتجاه الفكرى الذى دشنته في القارة الأوروبية المفكران العظميان المنتسبان للكانتية الجديدة اللذان سبق ذكرهما . وهناك كائى خطير آخر من الناحية الفلسفية هو ماكس فيبر الذى كان على الدوام مصدر إلهام لفلسفة القانون اليابانية . بله تأثيره في ميدان علم الاجتماع القانونى . وقد أثارته مشكلة « التحرر من الأحكام التقريرية » في العلوم الاجتماعية بخاصة ، وهى التى صاغها في

وضوح يدعو إلى الإعجاب ، عدداً من المناقشات الشائقة حول العلاقة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن بالفعل في مجال القانون .

وكما أن فلسفتنا وعلومنا القانونية الحديثة تأثرت بالفكر الغربي تأثراً أعمق من تأثرها بالتقاليد الأيدبولوجية الوطنية عندنا فإن باليابان الآن مؤلفات كثيرة إلى حد يدعو إلى الدهشة عن تاريخ فلسفة القانون والفلسفة السياسية الغربيتين . وحتى لو اقتصر المرء على الكتب الدراسية التي تتعرض لتاريخ الفكر القانوني الغربي بأسره من الفترة السابقة لسقراط حتى قرننا هذا فإنه لن يملك إلا أن يشعر بحيرة أمام هذه الوفرة الزائدة فيصعب عليه أن ينتقى نخبة منها . وسيجزو كاتب المقال على ذكر بعض هذه المؤلفات مما لاقى ثناء واسع النطاق ، رغم أنه يدرك إدراكاً تاماً أنه يستبعد مؤلفات أخرى كثيرة لها قيمة ماثلة : «معالم فلسفة القانون» لتومو أوتاكا (طبعة منقحة ، ١٩٥٣) ، والجزء الثاني منه يحوى عرضاً تاريخياً ممتازاً ، و«معالم تاريخ الفكر القانوني» لكيجي فونادا (طبعة منقحة ، ١٩٦٨) ، وكتاب سيثيرو أونو الذي يحمل العنوان نفسه أيضاً (طبعة منقحة ١٩٦١ ، وكانت الطبعة الأولى منه أول كتاب من نوعه في اليابان). و«موجز تاريخ الفكر القانوني» لشيمبي كاتو (١٩٥٢) . ومن بين المؤلفات التي تتناول الفكر القانوني الحديث نذكر : « تاريخ الفكر القانوني الحديث » لتيرو منيمورا (١٩٤٧) ، و«الفلسفة القانونية المعاصرة » لسيثشي أنان (١٩٦٠) . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن ندخل في الاعتبار ذلك العدد الهائل من الكتب الغربية المترجمة إلى اليابانية ، ومن بينها : الأعمال الكاملة لجوستاف راد بروخ (في عشرة مجلدات) ، و«النظرية البحثية في القانون» لمانس كيلسين (ترجمة كبير القضاة السابق كيسابورو بوكوتا) ، و« القانون الطبيعي » لدانتريف (ترجمة ماساهاتا كوبو المؤلف الشهير في تاريخ القانون) . و« مدخل إلى الفلسفة القانونية » لروسكو باوند (ترجمة تاكيجي تسونيتو) . إلخ .

كذلك فإن الجمعية اليابانية لفلسفة القانون التي تأسست عام ١٩٤٨ ، وكان كوتارو تاناكا الذي سبق ذكره أول رئيس لها ، كان لها مؤخراً نشاط في المجال الدولي . فمنذ سنوات قلائل انضمت إلى الاتحاد الدولي لفلسفة القانون والفلسفة الاجتماعية ،

وأصبحت من بين فروعه القومية . وتضم الجمعية نحو ٣٥٠ عضواً ، وتمثل أكبر الفروع القومية للاتحاد الدولى . وقد مثلت الجمعية اليابانية رسمياً فى المؤتمر العالمى الذى عقد فى ميلانو عام ١٩٦٧ رئيسها الحالى تيرو منيمورا ، ومن المقرر أن تنشر الجمعية فى المستقبل القريب عدداً خاصاً عن فلسفة القانون اليابانية .

الدراسات المقارنة للقانون :

كان القانون المقارن قبل الحرب بسنوات بعيدة أحد التخصصات فى الدراسات القانونية اليابانية . وأهم أسباب ذلك أننا ، خلال عملية التصنيع وإدخال الأساليب الحديثة فى حياتنا . تخلينا تماماً تقريباً عن نظمنا القانونية الوطنية ، وأدخلنا نظاماً قانونياً جديداً له نمط القانون المدنى . أضف إلى ذلك أن المؤلفات القانونية الألمانية ، التى كان لها أعظم تأثير فى تطور القانون والعلوم القانونية فى اليابان خلال النصف الأول من القرن الحالى ، كانت دائماً تتميز باتجاه قوى نحو الدراسة المقارنة والتاريخ .

ولم ينته هذا الاتجاه بانتهاء الحرب العالمية الثانية وما عقبها من احتلال الحلفاء للبلاد والتقارب الحزبى مع القانون الانجلوأمريكى . بل زاد وضوح هذا الاتجاه نتيجة هذه التطورات بعد الحرب . وقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تأسيس مراكز بحوث عديدة ، معظمها ملحق بجامعة ينحصر اهتمامها فى الدراسات القانونية المقارنة^(١) . ويشترك اتحاد القانون المقارن (الذى نظم عام ١٩٥٠) بنشاط واسع من أجل تعزيز وتنسيق الدراسات المقارنة التى يقوم بها باحثون منفردون أو مراكز للبحوث ، ومن أجل خدمة التعاون الدولى فى هذا الصدد . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى منظمين دوليتين آخرين : الأولى المنظمة الأفريقية اليابانية الموقرة فى طوكيو ، والأخرى منظمة

(١) المعهد اليابانى للقانون المقارن ، تأسس عام ١٩٤٩ وملحق بجامعة شو فى طوكيو ، ومعهد جامعة واسيدا للقانون المقارن الذى تأسس عام ١٩٥٨ فى طوكيو ، ومعهد جامعة طوكيو للقانون المقارن الذى تأسس عام ١٩٦٠ فى طوكيو ، ومركز مراجع القوانين الأجنبية الذى تأسس عام ١٩٦٣ وألحق بجامعة طوكيو .

نيتشيبى هو جاكاى (الجمعية اليابانية الأمريكية للدراسات القانونية) التى تأسست عام ١٩٦٤ ولها مقر فى جامعة طوكيو وآخر فى كلية الحقوق بجامعة هارفارد .

وقد أصبح اهتمام الباحثين القانونيين اليابانيين فى مجال الدراسات المقارنة يشمل الآن عدة مجالات مختلفة ، مثل : طرق البحث فى الدراسات المقارنة ، ومقارنة النظم القانونية لامن حيث مظاهرها القانونية المحضة وإنما كذلك من حيث الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لكل منها ، ومقارنة نظام القانون المدنى بنظام القانون غير المكتوب (فيما يختص بمصادر القانون والفكر القانونى والتعليم القانونى والنظام القضائى. الخ) ، والمشكلات الحارّة المتعلقة بالتنازع الدولى للقانون وبوضع الخطط الكفيلة بالوصول فى النهاية إلى نظام عالمى موحد فى بعض فروع القانون والدراسة المقارنة لقانون السوفيتى وغيره من النظم القانونية الاشتراكية . وإذا أردنا بعض الأمثلة الأكثر تحديداً يمكن أن نذكر ما وضع مؤخراً من دراسة مقارنة لممارسة مهنة القانون فى دول مختلفة ، من بينها اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى . وكان من بين الموضوعات التى شملتها الدراسة تعلم القانون والتدريب على المهنة (بعد امتحان ممارسة المحاماة) ، والمقارنة بين نظام « احترام مهنة القضاء » فى بلاد القانون المدنى وبين نظام تعيين القضاة فى بلاد القانون غير المكتوب والوظائف الاجتماعية للمحامى (التى يبدو أنها تزداد اتساعاً فى كل مكان) وما يتمتع به من مركز اجتماعى . ومن أبرز الأحداث الأخرى فى هذا الصدد نشر مؤلف تعاون فيه عدد من الكتاب بعنوان « القانون فى اليابان أو النظام القانونى فى مجتمع متغير » (١٩٦٣) ، وهذا المؤلف الذى قام بتحرير البروفسور آرثر فون ميرين بكلية الحقوق بجامعة هارفارد هو نتاج مجهود أحسن تنسيقه للباحثين اليابانيين والأمريكيين ، ويمثل ثمرة من أعظم الثمرات الحقيقية للتعاون الدولى عبر المحيط الهادى .

ومن الأمور التى برزت فى العقد الأخير تزايد عدد الباحثين ، ومعظمهم من الشباب المهتمين بالقانون السوفيتى أو القانون الاشتراكى بوجه عام ، فى النظرية والتطبيق . وقد ظلت صعوبة الحصول على مواد موثوق بها ومن مصادرها الأصلية حتى حوالى عام ١٩٥٦ تسبب بأساً وثبوت همة لدى الكثيرين من الباحثين اليابانيين .

غير أن التطورات التالية ، بما في ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين اليابان والاتحاد السوفيتي ، قد ساعدت على توفير الكثير من مثل هذه المواد ، بل مكنت عدداً كبيراً من رجال القانون اليابانيين من زيارة الاتحاد السوفيتي ، ومن قضاء بضع سنوات هناك لأغراض البحث . ومع ذلك فإن جانباً كبيراً من الكتابات التي نشرت في اليابان عن القانون الاشتراكي ظل حتى وقت قريب غير خابق بصفة « المقارنة » ، وذلك بالنظر إلى أن المؤلفين كانوا ملتزمين أكثر مما ينبغي بالنظرية الماركسية اللينينية التقليدية التي يفترض أنها أساس النظم التي كانوا يدرسونها . غير أن الأمور تغيرت تدريجاً لحسن الحظ منذ ذلك الحين ، وهناك الآن عدد من المختصين البارزين في القانون السوفيتي ممن يعالجون موضوعهم بالموضوعية التي يلتزمها زملاؤهم في المجالات الأخرى .

علم الاجتماع القانوني :

ربما كان باليابان الآن عدد من القانونيين المهتمين بعلم الاجتماع القانوني يفوق عددهم في أي دولة أخرى في العالم . وقد يظن البعض في ذلك مبالغة ، غير أن الأمر ليس فيه مبالغة إن كنا نقصد من كلمة « قانوني » الشخص الذي تلقى تدريباً مهنيًا عاديًا إما كمشغل بالمحاماة أو كباحث قانوني (في الولايات المتحدة عدد أكبر من علماء الاجتماع القانونيين المحترفين ، غير أن الكثيرين منهم هم بحسب دراساتهم الأساسية علماء اجتماع أو علماء سياسة) . وقد يكون من المناسب أن نذكر ملاحظة لأمر يكي بارز من رجال علم الاجتماع القانوني هو البروفيسور ماكس راينشتاين الذي استل محاضرة له منذ نحو عشر سنوات دعى لإلقائها في الاجتماع السنوي للاتحاد الياباني لعلم الاجتماع القانوني بطوكيو ، بالكلمات التالية : « إنه لن غير المتصور إطلاقاً في البلاد الأخرى أن يجتمع مثل هذا العدد الكبير من المحامين (كان حاضراً نحو ٢٥٠ منهم) للاستماع إلى محاضرة في موضوع ليس في متناول الفهم لغیر فئة قليلة مثل موضوع علم الاجتماع القانوني » .

ورغم أن هذا الاتجاه قد تزايد تزايداً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين إلا أنه

ليس مقصوداً على سنوات ما بعد الحرب ، بل له تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . غير أننا لن ندخل في تفاصيل لاداعي لها لما حدث « قبل التاريخ » ، وسنكتفي بالقول إن بعض الرواد في هذا الميدان ، ومن بينهم : ا. سوهيرو ، و: س. واجاتسوما ، كانوا من أول من أدرك في العالم أهمية مؤلفات فقهاء مثل يوجين إيرليش وكارل رينر ، وقد كان كتاب إيرليش Grundlegung der Soziologie des Rechts روعاً بالفعل إلى حد ما في اليابان أثناء حياته ، بل لقد نشر الرجل مقالاً في مجلة قانونية وعلمية في اليابان . وهناك بحث من أهم البحوث الأولى لواجاتسوما بعنوان Der Primat des Obligationsrechts in modernen Recht (وهذا هو العنوان الأصلي باللغة اليابانية) ، وهو في الواقع استمرار وتطوير لمؤلف رينر Rechtsinstitute des Privatrechts und ihre soziale Funktion.

وقد نهض بعمل الرواد المذكورين في علم الاجتماع القانوني الياباني واستمر فيه تلاميذهم من أمثال تاكيوش كاواشيما^(١) وميتشيتاكا كينو خلال الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٥ ، التي تميزت بتزايد تطبيق نظام ديكتاتوري على الأمة ، مما فرض قبوداً خطيرة على حرية البحث في علم الاجتماع . وبالرغم من هذه الصعوبات تمكن كاواشيما وكاينوم كتابة سلسلة من البحوث الرائعة (التي لم يمكن نشر بعضها حتى انتهت الحرب) حول علم الاجتماع القانوني .

ومن الواضح أن هذه الظروف القاسية التي مر بها هذا الفرع من البحث ، والتي يمكن تشبيهها بما يتعرض له المولود الضعيف من الحاجة للحماية بعد مولده ، كانت هي أهم عامل ساهم في إحداث هذا السيل الذي يبدو مفاجئاً من الكتابات في علم الاجتماع القانوني بعد انتهاء الحرب .

أضف إلى ذلك أن التغيرات الاجتماعية الكبيرة التي حدثت أثناء الاحتلال (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ودور النشاط التشريعي والقضائي في هذه التغيرات قدمت حشداً من الموضوعات الشائقة للباحثين في علم الاجتماع القانوني من الشباب .

(١) كان لمؤلف ت. كاواشيما النظرية القانونية لحق الملكية « تأثير كبير في الدوائر الماركسية ، رغم أن المؤلف نفسه لم يكن في أي وقت من الأوقات ماركسياً تقليدياً

كذلك كانت هناك أهمية كبرى من الناحية العملية ، بل أهمية أكبر من الناحية النظرية ، للقيام ببحوث تطبيقية عن مدى فاعلية الإصلاحات التشريعية ، خاصة تلك التي تهدف إلى تدعيم الديمقراطية واستئصال « بقايا الإقطاع » التي لم تكن قد قضت عليها الخطوات المتخذة قبل الحرب في سبيل إقامة مجتمع عصري في اليابان . وقد يجدى سرد بعض الأمثلة في إيضاح هذه النقطة . فالدستور الجديد يعلن في جديّة تامة ضرورة « المساواة بين الجنسين » ، ومن ثم فإن القسمين الرابع والخامس من المجموعة المدنية الخاصين بالأحوال الشخصية والميراث نقحا تنقيحا كاملا حتى يتسنى تنفيذ النص الدستوري على المساواة بين النساء والرجال . والمؤكد أن التساؤل عن هذه « القواعد المدونة على الورق » هل نجحت في تغيير السلوك الاجتماعي للناس — بما فهم رجال القضاء والإدارة وعند الجمهور بصفة عامة — وإلى أي حد كان هذا التغيير . المؤكد أن هذا التساؤل لم يكن لينجح في الإجابة عليه مجرد التأمل أو التفكير النظري ، وإنما كان يتطلب بحثاً تطبيقياً مدعماً بالإحصاءات . وقد تخلت المجموعة المدنية المعدلة عن نظام حق الولد البكر في الإرث كله (وهو النظام التقليدي) وتبنت نظام المساواة في الميراث ، ولم يشك أحد في أن هذا يشكل تقدماً هائلاً . غير أنه كان هناك احتمال أن يشير صعوبات خطيرة متى بدأ تطبيقه على العائلات الريفية بهجرة . ذلك أن العائلة الزراعية المتوسطة في اليابان لا تمتلك ما يزيد كثيراً على فدان واحد ، فإذا قسم الفدان بين الورثة استحالَت الزراعة الحديثة تماماً . كذلك كانت القواعد التقليدية التي كانت تحكم جماعات صيادي السمك في اليابان حقلاً خصباً للبحث الاجتماعي القانوني ، وكذا القواعد التي كانت تحكم جوانب عديدة من صناعة التعدين^(١).

وبالنظر إلى هذه الظروف كان من الطبيعي أن نجد الشباب من الباحثين في علم الاجتماع القانوني يشكلون أغلبية القائمين بالبحوث الميدانية الواسعة النطاق بعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة . ولاشك أن مؤلفات معينة من بين تلك التي نشرت في تلك الحقبة يمكن مواخذتها ببعض الشيء من الناحية المنهجية . وهناك حالات لا نملك إلا أن

(١) إن مؤلفات إيشيروكاتو ، ويوزو واتانابي ، وتوشيتاكا أوشيومو ، وكويشي باي ، وزينوكي إيشيمورو ، وغيرهم ، لها أهمية خاصة في هذه المجالات .

نشعر إزاءها بأنه لو كان الباحثون أوفر حظا من الاستعداد في منحج البحث فيها لكانت لمؤلفاتهم ثمار أوفر مما كان لها . ومع ذلك فيمكن القول بوجه عام إن الدراسات الميدانية في علم الاجتماع القانوني التي كتبت في أواخر العقد الخامس وأوائل السادس تمثل مساهمة راسخة للعلم يقدر لها العوام .

وقد استفاد علم الاجتماع القانوني — شأن القانون المقارن — في اليابان بعد الحرب استفادة كبيرة من إنشاء منظمة على المستوى القوي . فالاتحاد الياباني لعلم الاجتماع القانوني الذي تأسس عام ١٩٤٧ كان أول اتحاد من نوعه يظهر إلى حيز الوجود . وهذه حقيقة أخرى تشهد على الاهتمام غير العادي من جانب الباحثين القانونيين اليابانيين بهذا الفرع من فروع العلم . وقد ساهم هذا الاتحاد باجتماعاته الشاملة والمنظمة (مرتين كل عام) ، ومجلته السنوية « علم الاجتماع القانوني » ، في توفير الفرص للكثيرين من الباحثين القانونيين الطامحين كي يعبروا عن آرائهم ومناقشتها مناقشة تجمع بين العديد من الاتجاهات .

أما عن الخلفية المنهجية للبحث في علم الاجتماع القانوني في اليابان فان غير اليابانيين قد يدهشون هنا أيضا من المكانة البارزة التي تحتلها الآراء الماركسية ، بل ان نكون مبالغين إذا قلنا إن أغلبية الباحثين اليابانيين في علم الاجتماع القانوني بعد الحرب ، أي أولئك الذين كانوا طلبة أثناء الحرب وبعدها ، كانوا خاضعين لتأثير الأفكار الماركسية بشكل أو بآخر . رغم أن درجة تأثيرهم الدائم بالماركسية التقليدية تختلف من شخص إلى آخر . بل إنه لتوجد اليوم جماعة كبيرة النفوذ من الباحثين في علم الاجتماع القانوني من الشباب تسعى إلى فضح اللور الذي تقوم به القوانين والتشريعات الحالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها الحالي بالمفاهيم « البورجوازية » لرأسمالية الدولة الاحتكارية باليابان ، كما تقوم أيضا بانتقاد الطابع « البورجوازي » لـ « لـحترفي مهنة القانون (١) » .

وقد نشر مؤخرآ توشيتاكا أوشيومي ، أحد الباحثين البارزين في علم الاجتماع

(١) من أبرز قادة هذه الحركة يوزو واتانابي .

القانونى ، سلسلة من الدراسات التطبيقية عن الحفافية الاجتماعية لمهنة القضاة فى اليابان . مع الاهتمام بصفة خاصة بمهنة القضاء . ومن أطراف النتائج التى وصل إليها بحثه أن أولئك القضاة الذين يمثلون نواة البيروقراطية القضائية يميلون إلى ربط أنفسهم بالإدارة المحافظة الموجودة الآن فى الحكم ، وأنه يكاد يتعذر تعيين القاضى الذى لاينتمى إلى هذه الجماعة فى منصب بالمحكمة العليا . كذلك أشار إلى أنه بعكس الافتراض الساذج بأن المحاكم الابتدائية هى فى الواقع ، وينبغى أن تكون ، مستقلة عن المحاكم الاستثنائية فى نشاطها القضائى البحت ، فإن ضغوطاً قوية غير رسمية تفرض أحياناً من عل ، خاصة فيما يتصل بتفسير النصوص الدستورية . وقد أثارت آراء أوشيوى بطبيعة الحال انتقادات مضادة من جانب رجال القضاء ، مما أدى إلى إثارة جدال شائق للغاية . ورغم أنه ليس من حق كاتب هذا المقال أن يحكم هنا فى جانب هذا الفريق أوذاك فإنه واثق من أن مؤلفات أوشيوى فى هذا الميدان ، المدعمة بالإحصاءات . ستودى يوماً إلى إسهامه إسهاماً كبيراً فى الفكر اليابانى الخاص بعلم الاجتماع القانونى . ولن يكمل أى عرض للتطور الذى طرأ بعد الحرب على علم الاجتماع القانونى فى اليابان دون الإشارة إلى تأثير المذهب الواقعى فى الفكر القانونى الأمريكى وتأثير الاتجاه الحديث المتأثر بالعلوم السلوكية .

لقد كانت مؤلفات الواقعيين الأمريكىين معروفة لدى الباحثين القانونيين اليابانيين ، حتى فى أواخر العقد الرابع وأوائل الخامس ، وذلك بفضل كتابات كيتزوتاجا باناكى (١٨٨٧ - ١٩٦٨) ونودبوشيغى أوكاى . فثلاً يكاد كتاب أوكاى « اتجاهات العلوم القانونية الأمريكية » (الذى نشر عام ١٩٤٧ ولكنه كان قد كتب أثناء الحرب) يكون مقتصرأ على شرح التشريع الاجتماعى والمذهب الواقعى فى الولايات المتحدة . وقد لاقت ملاحظاته العميقة بشأن آراء جيروم فراك وكارل لوبلين وثورمان أرنولد وغيرهم من الواقعيين ثناء فورياً ، وكان من أثر ذلك أن زاد عدد الباحثين المهتمين بالواقعية ، وربما كان جيروم فرانك أشهر الواقعيين الأمريكىين فى اليابان ، لامتبعى أن آراءه الراديكالية قد صادفت قبولاً واسع النطاق ، وإنما بمعنى أن تحديه القوى لعدد من « الخرافات » التقليدية - كالفراض الساذج^٣ بأن الاستنتاج القياسى من القواعد القانونية يضمن تحقق اليقين فى القانون - قد أشعروا بالكثير من المشكلات ذات

الأهمية الحيوية بالنسبة للباحثين والمشتغلين بالقانون على حد سواء . وقد كان هناك في اليابان قراء كثيرون لكتابي فرانك « القانون والعقل الحديث » و « محاكمة المحاكم » ، كما كان لمؤلفات أ.د. هولز ، و.ر. باوند ، وب. كاردوزو . (وقد ترجم كتاب « محاكمة المحاكم » إلى اليابانية) . كما تسببت هذه المؤلفات في جعل الدعوى القضائية من أهم المسائل التي تتعرض لها المؤلفات القانونية اليوم .

كذلك كانت نشأة وتطور « العلوم السلوكية » منذ العقد الخامس عاملاً آخر من العوامل التي أثرت في البحوث الاجتماعية القانونية في اليابان . وقد بدأ مثل هذا التأثير يتضح لأول مرة حوالي عام ١٩٦٢ ، حين تكونت في طوكيو حلقة صغيرة من الباحثين الشبان - وهي التي عرفت فيما بعد باسم جماعة الفقه الوضعي - وكان هدفها تدشين وتعزيز البحوث القانونية الوضعية ، ومن ثم لابد أن تكون بحوثها تتضمن درجة من التضافريين فروع المعرفة المختلفة أكبر مما عرفته تلك البحوث التي كانت تؤخذ في اليابان من قبل على أنها بحوث اجتماعية وقانونية في وقت واحد . ومن الشائع أن نلاحظ أن هذه الجماعة تكونت حول ت. كاواشيما باعتباره الزعيم المعترف به لها . وهكذا تولى كاواشيما مرة أخرى قيادة حركة جديدة ، بعد أن كان منذ نحو عقدين ذا أثر عميق في علم الاجتماع القانوني في شكله المتأثر بالماركسية ، وذلك بفضل كتابيه « النظرية القانونية لحق الملكية » و « البناء الأخير للمجتمع الياباني » (١٩٥٠) وغيرهما من الكتابات الكلاسيكية . وبالإضافة إلى العلوم السلوكية كانت الفلسفة التحليلية هي أيضاً عاملاً مهماً في خلفية هذه الحركة الجديدة . غير أنه بالنظر إلى التاريخ القصير نسبياً لهذه الحركة الداعية إلى الفقه الوضعي فإنها لا يمكنها إلى اليوم أن تنبأهي بقائمة من الإنجازات لها اعتبارها ، ومع ذلك فإن مثلاً أو مثلاًين قد يعطيان فكرة طيبة عن أهدافها .

إن « الملكية » - بالرغم من ظننا خطأ أنها فكرة مألوفة - هي - - - - - معقد . لدرجة أنها كانت دائماً مصدر صعوبات دقيقة ومحبرة ، سواء في القانون المدني أو القانون غير المكتوب . وقد قام تومويوكي أوها - أحد شباب الجماعة - بمحاولة بارعة جداً لشرح هذا المفهوم المعقد ، معتمداً إلى حد ما على مؤلفات خوخفالد وأتباعه ، مع اتباع أسلوب في التحليل أكثر دقة بفضل الاستفادة من المنطق الرمزي .

كذلك قام عضو آخر في هذه الجماعة ، هو : تاكيوهاكاوا ، بتطبيق أساليب التحليل الميزاني على أحكام سابقة لمحكمة اليابان العليا ، فوصل إلى نتائج شائقة واشتغل موربو مياهارا وغيره بأسلوب جديد في البحث يهدف إلى التنبؤ (والتحكم فيما بعد) بتقدير المحاكم للأضرار غير المادية في قضايا حوادث المرور ، وذلك باستخدام طريقة رياضية جديدة (شبيهة في جوهرها بطريقة تحليل العناصر) ابتدعها تشيكويهاياشي الرياضي الياباني الكبير . ولعل عمل هؤلاء ينفرد بأنه يمثل أول محاولة من نوعها لاستخدام الآلات الحاسبة استخداماً فعالاً في هذا الميدان .

لقد كان علم الاجتماع القانوني يعتبر ، حتى في أيام رواده من أمثال ا. إيرلينثر : و. باوند - نموذجاً للبحث الذي يحتاج إلى تعاون أكثر من فرع فروع المعرفة . وهذا هو ما يؤكدونه في الولايات المتحدة اليوم أيضاً . غير أننا نجد في اليابان أن أولئك الذين ساهموا في هذا الميدان كان كافهم تقريباً من الممارسين المحترفين للقانون ، في حين كانت مساهمة علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعيين وغيرهم هي دائماً ، إن وجدت ، مساهمة غير مباشرة . صحيح أن هذه الخاصية المميزة لعلم الاجتماع القانوني عندنا كان لها في الماضي مزاياها وعيوبها ، غير أنه ما من أحد يتطلع إلى مستقبل تطور العلم ينكر جادا أننا في حاجة إلى تعاون أوثق وأكثر مباشرة وأفضل تنظيمًا بكثير بين علماء الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان والأطباء النفسانيين والاقتصاديين والرياضيين وهلم جرا (وفي حدود علم كاتب المقال فإن الميدان الوحيد للبحث القانوني الوضعي الذي أثمر فيه مثل هذا التعاون هو علم الجريمة . لكن لما كان هذا الميدان لا يصفى عرفاً كجزء من علم الاجتماع القانوني فقد أغفلنا أسفين الإشارة إلى تطوره في اليابان) .

تاريخ القانون :

وإذ فرغنا من القسم الخاص بعلم الاجتماع القانوني ، مشيرين إلى النقص القائم في التعاون بين مختلف العلوم ، ننقل الآن إلى ميدان نما فيه خلال العقدين الماضيين مثل هذا التعاون نمواً ملموساً . كذلك فإن هناك سميات معينة أخرى تميز تطور تاريخ القانون في اليابان بعد الحرب .

ويجب أن نلاحظ أولاً أنه منذ بداية عهد Showa (أي حوالي عام ١٩٣٠)

كانت هناك محظورات عديدة لأسباب قومية ، وخاصة تلك المتعلقة بالبيت الإمبراطورى و« الأصل المقدس » للأمة اليابانية . وهو ما عاق حرية البحث العلمى بدرجة خطيرة . وكثيراً ما كانت الرقابة الحكومية تمنع المدرسين من إعطاء دروس موضوعية فى تاريخنا ، لافى التعليم الابتدائى فحسب . بل كذلك فى الجامعات والمعاهد العليا ، بحيث كان التلاميذ والطلبة كثيراً ما يعجزون عن التمييز بين التاريخ والأساطير . وقد زادت هذه الرقابة شدة أثناء الحرب . وعلى هذا فربما كان لانهاء الحرب آثار أفضل فى ميدان تاريخ القانون منها فى أى فرع آخر من فروع الدراسة القانونية . وكما فى ميادين التاريخ الأخرى أصبح الآن فى مقدور الكثيرين من مؤرخى القانون ذوى الضمائر الحية ، والذين أخرسوا خلال الحرب ، أن يصرحوا بأرائهم ويشغلوا بالبحث العلمى الحر . وقد جذب هذا بطبيعة الحال الباحثين الشباب لامن مدارس الحقوق فحسب وإنما كذلك من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى . وقد ترتب على ذلك - فى مجال التعاون بين عدة علوم - نتائج باهرة حقاً . فالملاحظ أن الاتجاه التقليدى لمؤرخى القانون عندنا - كما فى بلدان أخرى كثيرة - كان يميل إلى دراسة القواعد والنظم القانونية كما لو كانت كائنات منعزلة لاتتأثر بما حوّلها ، وكثيراً ما كانوا يهملون الإطار الحضارى العام لها . صحيح أن النقد المذق للمصادر شرط ضرورى لأية دراسة تاريخية ، ولكن مؤلفات كثيرة لروادنا قبل الحرب كانت تقف عند هذا الحد . وكثيراً ما بدأت تطورات ما بعد الحرب من حيث انتهت هذه المؤلفات .

لقد راعينا حتى الآن فى المقام الأول الأبحاث الخاصة بتاريخ القانون اليابانى . غير أن اتجاهنا مماثلاً نحو التعاون بين عدة علوم كان يجرى أيضاً فى ميادين أخرى كما فى دراسة القانون الرومانى (ونظم قانونية أخرى قديمة) وتاريخ دول القانون المدنى والقانون غير المكتوب الخ . وقد تقدم هذا التعاون فى كثير من الميادين ؛ لدرجة أن الخطوط المميزة التقليدية بين تاريخ القانون وقطاعات أخرى من الدراسات التاريخية ، كالتاريخ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى والأيدىولوجى الخ ، فقدت دلالتها ، إلا لأغراض التصنيف والتبويب . وسنضطر بسبب ضيق الحيز المتاح لنا إلى الاكتفاء بمرء مثلين محددين لتوضيح هذه النقطة ،

الأول : توفر مجموعة ضخمة حقاً من الكتب والمقالات ، كتبها باحثون في ميادين مختلفة عن تطور النظام الإقطاعي في أوروبا ، من بينها «دراسة لمرحلة التكوين للنظم الإقطاعية في أوروبا» (١٩٥٩) لـ شيروماسودا ، وه البناء القانوني للمجتمع الإقطاعي» (١٩٥٤) لـ تيروشيروسيرو (وهو مجرد واحد من مقالات عديدة للمؤلف) ، وكذا كتابات يوزو هورييجوم ، وتاكاشي ايشيكاوا ، وكثيرين غيرهم . وأما المثل الثاني فكتابات ما بعد الحرب حول مشكلة «سلطة الدولة» . ومن أهم ماكتب في هذا الصدد «العقوبات وسلطة الدولة» (الذي قامت بتحريره الجمعية اليابانية لتاريخ القانون ونشر عام ١٩٦٠) .

ومن المظاهر المهمة الأخرى للوضع فيما بعد الحرب أن الكثير من المجموعات القانونية القديمة وغيرها من المصادر الأولية قد ترجم وعانق عليه بالحواشي ، فأصبح بذلك في متناول الباحثين غير الإحصائيين . وتضم القائمة : مدونة جوستيان (ترجمة وتحقيق كانيتموتاناكا وآخرين ، وهو استمرار للجهد الذي بذله قبل الحرب كيوجي فونادا وآخرون) وكتابي Lex Ripuarيا و Sachsenspiegel (وهما من ترجمة ماساهاتا كوبو ، والعهد الأعظم (ترجمة هيديناكا تاناكا) ، و «Schwaben-spiegel» (ترجمة لـ تاناكا وآخرين) ، ومؤلفات كثيرة غيرها .

وقد استلزم هذا التقدم نحو التعاون والتكامل بين العلوم المختلفة بطبيعة الحال إجراء مناقشات حول بعض المشكلات المنهجية . وسيدعش هذا الباحث غير الياباني — كما في مجالات أخرى — إزاء استمرار انهيار عدد من مؤرخي القانون عندنا بالتفسير الماركسي للتاريخ . وفي ظل هذا الوضع فإن من الشائق للغاية ملاحظة أن ت . سيرا (وهو كاتب بارز مختص بتاريخ القانون في أوروبا في العصر الوسيط ، وعلى درجة عالية من المعرفة بالمذهب الماركسي ، وكثيراً ما استخدم هذه الكفاءة أحسن استخدام) قد كتب مقالا شافئاً جداً حول عدد من أهم المشكلات الأساسية في منهجية البحث التاريخي . وقد نشر المقال عام ١٩٦٦^(١) . وهو يتعرض لمشكلات مثل : دور الآراء الخاصة في البحث التاريخي ، ومشكلات تكوين المفاهيم التاريخية ، وفكرة ماكس فيبر

(١) ورد في : The Methods of Contemporary Legal Sciences, edited by Junichi

المسماة بالأنماط المثالية ودورها ، وعلاقات السببية في التاريخ (إن كان لها وجود) ،
العلاقة بين الأحكام التقييمية الوضعية ، و« موضوعية التاريخ » باعتباره عاما .

وبينما يستوحى سيرا في كتاباته المؤلفات الماركسية من جانب والمنهج الذى يدعو
إليه السير كارل بوبر في كتابه « فقر المدرسة التاريخية » من جانب آخر ، فإنه يختلف
بشدة مع كل من هذين الرأيين المتعارضين في نقاط عديدة ، ويقدم لنا أفكار شائقة
وجديدة شبيهة بأفكار فير . وقد أثارت آراء سيرا انتقادات عنيفة من جانب
الماركسيين ، والمؤمل أن يؤتى هذا الحدل ، الذى مازال في مراحله الأولى ، ثماره
في المستقبل .



في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم : ماكس رابنشتاين

إن الاهتمام الأكاديمي والاهتمام العمل بالقانون في الولايات المتحدة هما من التشابك بحيث لا يمكن الفصل بينهما . وليس كل مدرسي القانون يشتغلون بالبحث ، غير أن الباحثين منهم يتابعون دائما عمل المحاكم ، ويحتفظ كبار القضاة والهامين بصلات مع الباحثين . وقد أدى القضاة دورا بارزا في دفع الفكر القانوني الأمريكي في اتجاهات جديدة .

والاهتمام بالقانون في الولايات المتحدة على درجة عالية من النشاط والحيوية : ويعتبر القانون في أمريكا التي تتطور باستمرار أداة أساسية للوصول إلى المجتمع الصالح ، وأما كمية الكتابات القانونية فضخمة . وقد بلغ إنتاج الكتب المصنفة فنيا والمتعلقة بالقانون ٤٢١ كتابا عام ١٩٦٦ : في حين بلغ عام ١٩٦٧ - وفقا لنشرة الناشرين الأسبوعية - ٥٢٧ كتابا (المجلد ١٩٣ ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٦) . وفي مجلة Shepard's Law Review Citations ذكر أن عدد المحلات الدورية القانونية الأمريكية هو ١٣٥ مجلة . ولا تشمل هذه الأرقام التقارير الخاصة بالآراء القضائية ، أو المنشورات

الكاتب : ماكس واينشتين :

استاذ بكلية حقوق جامعة شيكاغو . له سجل حافل في التدريس .
بدأ في ألمانيا ، ثم انتقل بين جامعة كامبردج ، وجامعة طوكيو ، وجامعة
بورنوتويكو ، وكلية القانون المقارن في ستراسبورج . وهو عضو بالأكاديمية
الدولية للقانون المقارن في باريس ، وأستاذ فخري بجامعة فرايبورج .
له مؤلفات عديدة .

ترجمة . د. جلال أمين والأستاذ حسين أحمد أمين

التشريعية والرقمية ، أو الكتابات التي تتناول علم السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو غيرهما
من فروع المعرفة . وقد انتفى العدد الصغير من الكتابات المشار إليها في هذا المقال
باعتبارها دليلا على الاتجاهات التي تبلى لنا . والاختيار ، بالضرورة ، شخصي .

(١)

سنعرض لموضوع المعرفة القانونية بمعناه الواسع . ودراسة الدولة هي في الوقت
نفسه جزء من المعرفة القانونية ومن ميدان علم السياسة المستقل . ومع ذلك فلم يحدث
قط أن كان ميدان المعرفة القانونية وعلم السياسة منفصلين تمام الانفصال . ويعمل
الباحثون القانونيون في الوقت الحاضر إلى تناول المشكلات واستخدام المناهج التي كان
رجال علم السياسة في الماضي يشتغلون بها أو يستخدمونها بصفة أساسية . والأغلبية
المطلقة من مدارس القانون في المؤسسات الأكاديمية مستقلة عن أقسام علم السياسة .

وقد نشأت مدارس القانون وشبت باعتبارها مدارس مهنية تهدف إلى إعداد طلبتها لممارسة القانون كحامين . أما أقسام علم السياسة فكان المقروض أن تتناول — مع الاهتمام بالجوانب النظرية — علم السياسة كفرع من العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى علم الاجتماع وعلم الإنسان والعلاقات الدولية والتاريخ . وقد درست وتطورت في مدارس القانون فروع القانون الدستوري والقانون الإداري والحكومة المركزية والحكم المحلي وغيرها من فروع القانون العام ، ثم القانون الدولي أحيانا ، باعتباره جزءاً من إعداد الخاضعين للحياة العملية . وقد تنوعت هذه الميادين في أقسام علم السياسة ، غير أن التركيز فيها كان على ملاحظة الحياة السياسية وسير أغوارها ، وعلى تدريب الطلبة على الخدمة في الحكومة والإدارة ، والدبلوماسية ، والسياسة الحزبية ، والنشاطات العامة للمنظمات غير الحكومية . وقد شغل علماء السياسة أنفسهم بالنظرية السياسية والفلسفة السياسية وتاريخ الفكر السياسي ، وطوروا مناهج الملاحظة المنظمة والدقيقة لأجهزة وعمليات الحياة السياسية ، كالأحزاب السياسية ، والانتخابات والناخبين ، ورياسة الجمهورية ، والكونجرس ، ومجالس الدولة التشريعية الأخرى ، والوكالات الإدارية ، والوظائف الحكومية . كما نهضوا بالدراسة المتعمقة لعلم الحكومات المقارنة ، والعلاقات الدولية ، والدبلوماسية .

ولم يحدث قط أن افتقدنا التعاون بين مدارس القانون وأقسام علم السياسة . وقد زاد هذا التعاون في العقود الأخيرة ، كما كان تداخل أوجه النشاط التي يقوم بها الباحثون القانونيون وعلماء السياسة في ازدياد مستمر . وجاء هذا التطور نتيجة تحول مدارس القانون من معاهد للتدريب المهني العملي إلى مراكز للمعرفة الأكاديمية . والتزايد المستمر لاهتمام الباحثين القانونيين بمقائيق الحياة الاجتماعية . فالباحثون في القانون الدستوري أو الإداري أو الدولي أو أي فرع آخر من القانون العام هم كرملائهم من الباحثين في القانون الخاص لم يعد يكفيهم مجرد معرفة القواعد القانونية المطلقة وتطويرها . إنهم يريدون أن يعرفوا لماذا كانت القواعد على ما هي عليه ، وكيف تحدث أثرها في الحياة الاجتماعية ، وما ينبغي أن تكون عليه لو أريد لها الارتقاء إلى المجتمع الصالح . وهكذا بدأ الباحثون القانونيون يشتركون في البحث في حقائق

الواقع ، ويضاعفون جهدهم في هذا البحث الذى ظل أمدا طويلا ميدان علماء السياسة ، ويطبقونه من أجل تعميق الفهم وتقديم العون في حل بعض المشكلات ، مثل رقابة القضاء على دستورية التشريع . وقد شمل بحثهم عن الحقائق الواقعية أوجه نشاط الحكومة ، ونشاط المحكمة العليا للولايات المتحدة ، ومحاكم الدرجات الأدنى ، ونشاط الشرطة . ودرست أيضا في حماسة شديدة الجوانب الواقعية والنظرية للفكر القانوني والقوى التى تؤثر فيه .

ويهتم الباحثون القانونيون الأمريكيون بالقانون كما هو ، والقانون كما ينبغي أن يكون ، على حد سواء .

والواقع أنه ليس هناك - ولا يمكن أن يكون هناك - تمييز تام بين القانون الفيدرالي والقانون المحلى . فكل من الولايات الخمسين ، ومن أراضى وكومونولث بورتوريكو بصفة خاصة ، قانونها الوضعي الخاص بها ، علاوة على قانون الولايات المتحدة ، أى الحكومة الفدرالية . وكثيراً ما يتصلى الباحثون القانونيون للقانون الفدرالى باعتباره نظاما للقانون الوضعي ، غير أن قانون الولاية الواحدة يندر أن يكون محل تأمل الباحثين . وموضع التدريس والتأليف الأكاديميين هو « القانون الأمريكى » ، وهو تركيب عقلي لا وجود له في أى مكان كقانون وضعي ، غير أنه يشكل حقيقة تاريخية ونموذجا مثاليا ارتبطت فيه نظم التطبيق الفعلي في كافة الولايات ارتباطا لا فاصم له ببعض الأفكار « التقدمية » التى لايزال سريان مفعولها من الناحية الجغرافية محدودا ، كما ارتبطت بالمقارنة والنقد وبالفكر الإصلاحى .

ويزيد من عدم وضوح الخط الفاصل بين القانون الوضعي والقانون الذى في طور التكوين ذلك الطابع الذى يتميز به القانون الأمريكى ، وهو طابع « قانون القضايا » ، إذ أن معايير مثل هذا القانون ليست محددة تحديدا دقيقا ، ويمكن فهم سابقة أو سلسلة من السابقات بعدة معان . ومتى أخضع تشريع للتفسير القانوني فقد يفرق نصه في بحر من الشروح والتفسيرات القضائية ، الأمر الذى قد يؤدي إلى تناوُلها تناوُلًا يشبه طريقة تفسير القانون غير المكتوب . وهكذا يظهر القانون الأمريكى بطابع ديناميكي .

والواجب الذى يكاد يتحتم على الباحث القانونى وهو بصدد شرحه للقانون كما هو أن يورد رأيه فى مستقبل القانون وما ينبغى أن يكون عليه .

إن الباحث القانونى الأمريكى يقوم بدور رائد التطبيق القانونى ، ويزيد من أهمية هذا الدور الافتقار إلى محكمة عليا للقانون والعدالة . لها سلطان قضائى يشمل الأمة بأسرها . وتعتبر المجالس التشريعية والمحاكم العليا للولايات المختلفة ذات سلطة عليا فى المبادئ الخاصة بها . ولكن الأمة الأمريكية تكون وحدة واحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وشعوريا . ولكى تظل البلاد وحدة يجب ألا يسمح لقوانين أقسامها العديدة بأن تختلف فيما بينها اختلافا أوسع مما ينبغى . والواقع أن المعرفة القانونية والتعليم القانونى هما العاملان الرئيسيان فى الحفاظ على الوحدة الأساسية للقانون رغم كل مظاهر التنوع والاختلاف . ولذا فإن للباحثين القانونيين نفوذا ضخما ، لا إزاء سير قانون القضايا فقط ، وإنما كذلك بصدد سير التشريع .

وقد كان لصلصة الباحثين بتطور القانون وتأثيرهم فيه الفضل فى تحديد الاتجاه الرئيسى لمحاولاتهم النظرية ، ودراسة العلاقة بين حقائق الحياة الاجتماعية والقانون . وهم يرون أن هذه العلاقة متبادلة . فالمجتمع يكيف القانون . غير أن القانون — باعتباره ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية — هو بدوره عامل مؤثر فى سواه . ولا تقتصر الحقائق والعلاقات الاجتماعية موضوع البحث على تلك العلاقات الخاصة بالحياة الاقتصادية أو الإنتاج . فالتفسيرات التى تقوم على الاهتمام بعامل واحد تعتبر مبالغة فى التبسيط . والمثل العليا الأيديولوجية والقومية والأخلاقية والدينية وغيرها ينظر إليها باعتبارها مؤثرات اجتماعية من بين مؤثرات أخرى عديدة . وينظر إلى العوامل الأيديولوجية فى البحث النظرى باعتبارها عوامل متغيرة تتأثر بالتطور التاريخى للمجتمع ، كما تؤثر فيه . ومع ذلك فإن الباحثين الأمريكيين فى تصديهم لمشكلات الحياة الأمريكية الراهنة يهتمون أساسا — ودون وعى — بمثل أعلى اجتماعى يعتبر بصفة عامة بدسيا . فالمجتمع الصالح الذى يعتبر الباحثون القانونيون أنفسهم مسئولين عن تهيته هو المجتمع الديموقراطى المكون من مواطنين يقومون بدور فعال ، ويتمتعون بحقوق وفرص متساوية فى ظل مشروعات حرة ولكنها فى الوقت نفسه تخضع للرقابة ،

ويتمتعون بحق الحياة في سلام وكرامة ورخاء . وبذلك يكون الباحثون القانونيون قد أدوا دوراً مهماً في تلك « الثورة » التي شهدناها بعد الكساد الكبير الذي حدث في العقد الرابع من هذا القرن ، الثورة التي غيرت المجتمع الأمريكي من مجتمع المشروع الحر الذي لا قيود عليه إلى مجتمع اشتد فيه ساعد جماعات تساعد الدولة . وقد كانت ، هذه الجماعات مهددة ، في ظل نظام تام من المنافسة الحرة ، بالبقاء مغمورة أو بأن تصبح مغمورة ، ألا وهي جماعات العمال والمزارعين والأقليات العرقية . وقد ساهم الباحثون القانونيون مساهمة جوهرية في إعداد وتدعيم الوسائل القانونية المناهضة للاحتكار ، وتمهيد الطريق أمام تلك الإصلاحات البعيدة المدى في القانون الجنائي وقانون المرافعات المدنية والجنائية والتشريعات الاجتماعية والوسائل القانونية اللازمة لمساعدة الفقراء وتمكين مركزهم .

ومن المهام التي شغلت مكانة بارزة مهمة تعزيز وتوسيع نطاق حقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية للجميع ، وخاصة الزوج والأقليات العنصرية والعرقية والدينية الأخرى . فقد كان هناك توجيه وتشجيع وتحليل انتقادي فعال لعمل المحاكم العليا للولايات المتحدة والمحاكم العليا للولايات المكونة للدولة . ويوجه اهتمام كبير لحماية المتهمين من المعاملة غير العادلة خلال المراحل الإجرائية من وقت القبض عليهم حتى إعادة النظر في الحكم بعد المحاكمة . كما أن هناك الكثيرين ممن تناولوا بالبحث مشكلة كيفية حماية الحياة الخاصة من تطفل الأجهزة الإلكترونية وغيرها من الوسائل التقنية . وبما أثار مناقشات حامية مشكلة التوفيق بين مبدأ حرية الصحافة وضرورة الحيولة دون التأثير في مجرى العدالة بمناقشة الصحف للمحاكمات .

ويجري الآن بحث المسائل القانونية التي نجمت عن تطور وسائل منع الحمل ، والتلقيح الصناعي ، وتجارب فصائل الدم ، وزرع أعضاء الجسد ، وتحديد لحظة الوفاة ، وفحص الأدوية ، ومنع إساءة استخدام العقاقير المؤثرة في المخ والعقاقير التي يسهل الاعتماد عليها وإدمانها ، الخ . ويبحث عن طرق جديدة للتصدي للضرر الذي قد يلحق الشخص قبل ميلاده أو حتى قبل الحمل به .

وقد كانت القوانين المناهضة للشركات الموحدة ، التي وضعت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لمنع تكوين الاحتكارات والكارتلات وغيرها من وسائل تقييد النشاط الاقتصادي ، أو تصفيها إذا قضت الضرورة ، هدفا للجهود الساعية لصقلها وتدعيمها للحيلولة دون سيطرة المشروعات الخاصة الكبيرة على الحياة الاقتصادية . وقد وضع قانون نقابات العمال والمساومة الجماعية بحيث يكون وسيلة فعالة لتعزيز المركز الاقتصادي والكرامة الإنسانية للعمال .

وقد ظل الباحثون القانونيون - وفقا للرأى العام والتقاليد الأمريكية - حازمين في مساندتهم لحرية الرأى والإعلام والتعبير والصحافة ووسائل الاتصال بالجمهور ، بما في ذلك حقوق الاجتماع الحر والإضراب والمقاطعة السلمية والتظاهر السلمى في الشوارع . وقد نوقش موضوع الحرية المطلقة في ممارسة الشعائر الدينية ومبدأ امتناع الدولة التام عن التدخل لتدعيم النشاط الدينى ، كالصلاة في المدارس ، وتقديم العون المالى لأوجه النشاط الدينية ، بما في ذلك الإنفاق على مدارس الطوائف الدينية . وكانت بعض المناقشات ذات طابع عام ، وبعضها يتناول مشكلات محددة .

وتشمل عبارة « الحقوق المدنية » تلك الحريات الأساسية التى هى من حق كل إنسان ، وكذا تلك الحقوق الخاصة بالمواطنين ، كحق الانتخاب ، وحق شغل الوظائف العامة ، أو الحق فى دخول البلاد بحرية . ويلاحظ أن دائرة الحقوق المدنية التى تعتبر امتيازات خاصة مقصورة على المواطنين الأمريكين هى دائرة ضيقة . وهى تقتصر بوجه عام على الحقوق السياسية الخاصة بالانتخاب ، والحق فى دخول البلاد بحرية ، وحق شغل الوظائف العامة . وينحصر الأجانب فى بعض الحالات لقبود فى ممارسة المهن . والاتجاه العام هو اعتبار الحقوق الأساسية خاصة بكل إنسان ، وضمان التمتع الكامل بهذه الحقوق دون اعتبار للعنصر أو الأصل العرقى أو الجنس أو الدين . وقد كانت التقاليد ترى فى الحقوق المدنية ضمانات للفرد أو للأقليات ضد اعتداءات الحكومة ، وقد شرع الآن فى اكتشاف وسائل لحماية هذه الحقوق أيضا من الاعتداء غير الحكومى . أما على المستوى الدولى فقد تعاون الباحثون الأمريكيون مع ممثلى أمريكا فى المنظمات الدولية فى المفاوضات المتعلقة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والاتفاقية

الخاصة بالإبادة الجماعية ، وغير ذلك من القرارات الدولية . غير أن هذه الوثائق لم تصبح بعد موضوع مناقشات واسعة بين الباحثين .

وتعتبر الدراسة المتواصلة للاحتياجات المختلفة لأقسام البلاد الجغرافية طبيعية وضرورية بالنظر للطابع الفدرالى للولايات المتحدة . وقد نما كذلك مؤخراً إدراك للاحتياجات القانونية المختلفة لطوائف مثل الجماعات العنصرية و« الفقراء » . والتمييز بين المناطق المختلفة من حيث مميزاتها الحضارية هو مطلب طبيعى لتحديد الاحتياجات القانونية للدول النامية ، وقد أدى الاهتمام المتزايد بالقانون المقارن إلى زيادة حدة هذا التمييز .

وقد أثارت المشاكل القانونية للدول الحديثة الاستقلال ، وكذا نشاطات المعونة الفنية ، اهتماماً كبيراً لدى الباحثين في الولايات المتحدة . وتقوم لجنة سيلير والمركز القانونى الدولى بتزويد مدارس القانون الحديثة الإنشاء في إفريقيا بالمدربين المؤقتين ، كما قدمت مساعدات لعدة دول في ميدان التشريع . وتبذل الجهود لتحسين التعليم القانونى في الهند وغيرها . كما تعزز مثل هذه الجهود العملية بدراسة للاحتياجات القانونية للدول الجديدة . وقد دلت هذه الدراسات على أن الحفاظ على السير السليم للعدالة والمهنة القانونية ذو أهمية أساسية ، وأن هذه الدول تحتاج إلى قانونيين من ذوى التدريب الحسن كما هو مفهوم في عرف الغربيين ، وأن الحاجة ماسة بالأخص إلى إصلاحات كبيرة في ميدان قانون الأحوال الشخصية وقانون الأراضى ، وأن كافة التغييرات القانونية ينبغي مع ذلك أن تنفذ بحذر ، ويتعين دائماً مراعاة ما لهذه البلاد من تقاليد عظيمة القيمة .

وقد اعترف منذ زمن طويل في الولايات المتحدة بمبدأ ضرورة توافق القانون المحلى مع القانون الدولى . وقد أثارت المشاكل التالية في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً : بأى الوسائل وإلى أى حد يمكن لقوانين الولايات المختلفة بالولايات المتحدة أن تتأثر بالاتفاقات التى تعقدها حكومة الولايات المتحدة ؟

ما هى الآثار التى يربتها القانون الأمريكى المحلى على مصادرة حكومة أجنبية للملكية ، منهكة بذلك القانون الدولى ؟

وقد نشط الباحثون الأمريكيون في القانون الدولي منذ زمن بعيد في سعيهم بحثاً عن السلام . وكان لهم تأثير كبير في وضع : ميثاق عصبة الأمم ، واتفاق بريان كيلوج . وميثاق الأمم المتحدة ، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، وهيئة التحكيم الدولية ، والمحاكم العسكرية الدولية في نورمبرج وطوكيو .

وقد كان لكل من : فيليب جيسوب ، ومايرز مكدوجل ، ونيكولاس دى ب . كاتزينباخ ، وغيرهم ، دور قيادي في تطوير القانون الدولي .

كذلك تعاون الدبلوماسيون والموظفون الحكوميون الأمريكيون تعاوناً وثيقاً مع الباحثين القانونيين في إقامة منظمات دولية مثل الجلات . ومنظمة الدول الأمريكية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، الخ . وعمل بعضهم في هذه المنظمات .

وقد ظلت الدراسات القانونية الأمريكية حتى العقد الرابع من هذا القرن تدور في نطاق محلي إلى حد كبير ، بمعنى أن الاهتمام كان مقصوراً على قانون الولايات المتحدة وخلفيته الإنجليزية . ولكن لم يحدث قط أن كان هناك افتقار تام إلى باحثين منفردين مهتمين بالنظم القانونية للدول الأجنبية . وكان من أبرز فقهاء القانون المقارن في بداية القرن العشرين : روسكو باوند ، وجون هنري ويجمور ، وأرنست فرويند ، وأ.ف . لورنزن ، ومونروسميث . وقد بدأ في لويزيانا بعض الاهتمام بالخلفية الفرنسية للقانون الخاص بهذه الولاية ، وفي بورتوريكو بالقانون الإسباني ، وكذلك — ولو بدرجة أقل — في المناطق التي كانت في وقت ما تابعة للمكسيك في الجنوب الغربي للولايات المتحدة . وقد بدأ في العقد الرابع تقدم سريع في القانون المقارن بفضل تدفق الباحثين القانونيين المهاجرين من أوروبا . وتعنى اليوم كافة مدارس القانون الكبيرة بالقانون المقارن . ويلاحظ أن « المجلة الأمريكية للقانون المقارن » المؤسسة عام ١٩٥٢ يشترك في الإشراف عليها ثلاث وعشرون مدرسة قانونية . وقد كان الاهتمام في بادئ الأمر مركزاً على دراسة النظم الكبرى لقوانين القارة الأوروبية ، وخاصة قوانين ألمانيا وفرنسا ، ومركزاً على مقارنتها بالقانون العام الأنجلوأمريكي . كما شجعت اعتبارات عملية على دراسة قوانين أمريكا اللاتينية . ويوجه في الوقت الحاضر اهتمام كبير للنظم

القانونية للاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية : وقد أصبح البحث في هذه القوانين الاشتراكية يشكل فرعاً خاصاً من الدراسة القانونية ، كما في حالة قوانين آسيا وإفريقيا . وقد أصبح لكل من هذه الميادين فريقه الخاص من الإخصائيين . كما دارت مناقشات حول المشكلات الناجمة عن وجود الأقليات أو السكان المختلفي العرق في دول أجنبية .

وفي مدارس قانونية عديدة يجرى التدريب على ممارسة القانون على نطاق دولي . وتدرس مشاكل الدول النامية بالتعاون مع رجال علم الاجتماع عادة . وقد قدمت المساعدة في شؤون التشريع وإصلاح القانون إلى دول عديدة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا . وفي مدارس قانونية حديثة الإنشاء — وخاصة في إفريقيا — يساهم الأمريكيون مؤقفاً في نشاط التدريس وإعداد المناهج .

وبينا كانت الولايات المتحدة في الماضي تقف بمعزل عن الجهود الساعية إلى التوحيد والتنسيق الدوليين انضمت اليوم إلى مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص ، ومعهد روما لتوحيد القانون الخاص ، وغيرها من الهيئات الدولية المشابهة . كما اشتركت وفود أمريكية اشتراكاً فعالاً في وضع مشروع القانون الدولي الموحد الخاص بالبيع ، وعدد من الاتفاقات حول بعض مسائل القانون البحري ، والمساعدات الإجرائية ، الخ . ويبدل جهد كبير لدراسة الجوانب القانونية لسوق الأوربية المشتركة ، والأسواق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، وغيرها من منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمي .

ويشارك الباحثون الأمريكيون في التدريس بكلية القانون المقارن الدولية : ومتندى سلزبورج للقانون الأمريكي ، وقسم القانون المقارن بجامعة ليدن . وساهم الأعضاء الأمريكيون في الأكاديمية الدولية للقانون المقارن في إعداد المؤتمرات الأكاديمية الخاصة بالقانون المقارن التي تعقد مرة كل أربع سنوات ، وقد ساهم فيها كلها عدد كبير من الأمريكيين .

وحدثت قفزة ضخمة إلى الأمام في ميدان قانون تنازع القوانين : ولهذا الفرع أهمية خاصة في الولايات المتحدة التي تختلف فيها القوانين من ولاية إلى ولاية . وقد

حاول جوزيف ه. بيل وضع نظام أقامه على أسس النظرية الإقليمية للحقوق الثابتة ، ولكنه لقي معارضة شديدة . وتبدل الآن جهود لاكتشاف سبل جديدة للتوفيق بين السياسات المختلفة ، أو لبناء نظام جديد ، عن طريق تكييف تقاليد عالمية تكييفاً يجعلها تلائم الاحتياجات الأمريكية .

(٢)

ولقد واجهت التغيرات الاجتماعية الحامين بحشد من المشكلات الجديدة ، وتتطلب المهام الجديدة أساليب جديدة في الفكر القانوني . وكان الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه هذه الأساليب الجديدة موضوع مناقشات كثيرة وحامية الوطيس في بعض الأحيان .

وتكلم الأساليب التقليدية للنظريات القانونية اليوم أساليب البحث ، بل تبذلها . وقد كانت الثمار الرئيسية للمعرفة القانونية في العقود الأولى من القرن الحالى هى تلك البحوث الضخمة التى عالجت فروعاً مهمة من القانون بطريقة منظمة شبيهة بالطريقة المتبعة فى أوربا (وخاصة فى ألمانيا) ، وأهم الأمثلة على ذلك أبحاث ويلستون فى قانون العقود ، والبيع ، وبمجموع فى الإثبات ، والأبحاث الخاصة بقانون الملكية العقارية لريتشارد باول ، ولكاسر ومعاونه ، ورسالة بيل عن قانون تنازع القوانين ، أو الرسائل الخاصة بقانون الشركات الموحدة لبوجرت وسكوت . أما البحث العظيم لكوربين عن قانون العقود فيتميز بالشمول وبالالتجاء إلى البحث القاطع المدعم بالوقائع حتى فى التفاصيل . وبلغت المدرسة الدوجماتية ذروة نشاطها بتوسعها فى شرح ما نشره معهد القانون الأمريكى عن إعادة صياغة القانون . وفيه تظهر بعض الفروع الأساسية للقانون الخاص بصورة شبيهة بمجموعات القوانين الأوربية .

وقد بدأ التحول إلى الأساليب الجديدة بكتابات وراء أوليفر ويندل هولمز الابن ، وبدعوة روسكو باوند إلى فقه اجتماعى ، وبالمطالبة الأكثر ثورية من جانب الواقعيين لتحرير القانون من قيود النظريات الدوجماتية واستخدام ما يتمتع به القضاء من حرية فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى . ومن النتائج المبكرة لكتابات النقاد هذه الأبحاث

المتعمقة التي قام بها كاردوزو ، وثورمان أرنولد ، وكارل ن. لويلين ، وغيرهم . وقد ترتب أيضا على هذه الانتقادات قيام دعوة إلى إقرار مبدأ إدماج القانون في العلوم الاجتماعية ، وهي دعوة أمثال هنتيختون كيرنز وأجبروم هول . ونودى بالحث على دراسة المجتمع واستخدام نتائج الدراسة استخداما عمليا . وقد انضج أن تنفيذ المبدأ الجديد أصعب من وضعه ، فقد تتطور كل من العلوم الاجتماعية تطورا يصعب معه على الباحث القانوني - بله ممارس القانون - أن يشق طريقه فيها . غير أنه قد بذلت بعض الجهود لاكتشاف بعض السبل للتوصل إلى نتائج هذه العلوم واستخدامها . وعندما اتسع نطاق العلم القانوني اتساعا تجاوز مجرد البحث الدوجماتيقي تحولت الدراسات المكتنية للمسائل القانونية إلى دراسات ميدانية للسلوك الفعلي للعاملين بالمحاكم الاستئنافية وغيرهم من قضاة ومحلفين وضباط شرطة ومحكمين ومحامين ، وإلى أبحاث تستهدف استطلاع الرأي العام فيما يتعلق بالقانون وتطوراته .

ولقد ساد الشعور بأن النظريات الدوجماتيكية المحضة غير كافية ، غير أن طرق البحث الجديدة كانت في حاجة إلى وقت ما لتطويرها . وكانت سجلات القضايا هي أول نوع من الكتابات القانونية يظهر فيه تطبيق هذه الطرق الجديدة في ميادين القانون الأساسية . وظهرت دراسة الأساليب التجارية لأول مرة على نحو منظم في المؤلف الطليعي لكارل ن. لويلين «قضايا ومواد قانون البيوع» ، كما تناول أليسون دانام قضايا عن الصفقات المتعلقة بالمقاربات الحديثة ، وهي قضايا تمس المشاكل الفعالية للعاصمة والمناطق المحيطة بها . أما سجلات القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية فهتم بالحوانب الاجتماعية والنفسية للزواج والطلاق ورعاية الطفل . وقد برزت سجلات قضايا من نمط جديد في كافة ميادين القانون ، وخاصة في القانون الجنائي الذي يعبر الكثيرون عن عدم رضاهم عن وضعه الراهن . ولذا فإن المشاكل الاجتماعية والسياسية والنفسية والفنية والأخلاقية للجريمة والعقاب ومنع الجريمة وجرائم الأحداث ونشاط رجال الشرطة واكتشاف الجريمة ونظم العقوبات يلدرسها على نطاق واسع الباحثون القانونيون بالتعاون مع خبراء من ميادين أخرى .

إن النتائج التي تولدت عن طرق البحث القانونية الجديدة هذه ظلت فترة من

الوقت تسجل في سجلات القضايا والمحلات القانونية . وتميل الأبحاث الأساسية التي تكتب الآن إلى أن تكون أضيق نطاقا من تلك التي كانت تكتب في العقود الأولى من هذا القرن . ولكنها تضيف إلى النظام التقليدي الاتصال الوثيق بالحياة وإدراكا للمشكلات الواقعية وتلك المتعلقة بالسياسة العامة .

وقد عبر عن هذا الاهتمام المتزايد باتجاه البحث القانوني إلى دراسة الواقع ، والاهتمام بالقانون كظاهرة اجتماعية ، صدور مجلة دورية بعنوان « القانون والمجتمع » (١٩٦٦) ، يتعاون فيها الباحثون في القانون وعلم الاجتماع ، ومجموعة قراءات عن دور القانون في المجتمع وتأثير كل منهما في الآخر .

والاتجاه الأمريكي في جوهره ذرائعي . والتصدي للمشكلات يتم بالنسبة لكل منها على حدة ، وتدرس كل مشكلة في إطارها الواقعي . ومع هذا فهناك بعض الاهتمام بالوجودية والقومية وغيرها من نظم ويلتانشاوينج . ويوصى أحيانا بها . غير أن تلك النظرة العالمية التي أشرنا إليها فيما سبق هي التي تتبنى أساسا ودون وعى أو إفصاح ولو بدرجات متفاوتة .

وتحتل دراسة القانون باعتباره وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي مكانة كبيرة . وتهتم بعض هذه الدراسات بالتغير الاجتماعي بمعنى تغير نظام العالم ككل ، وخاصة في مؤلفات مايرز مكنوجال . أما التيار الأساسي فيتصدى لمشاكل محدودة مثل الحقوق المدنية ، وتخفيف وطأة الفقر ، والحماية القانونية للمتهمين ، وحماية المستثمرين . ومنع الاحتكارات ، الخ .

وقد ظل تحسين أساليب فن التشريع زمنا طويلا موضوع بحث . ويظهر الآن اهتمام كبير باكتشاف وسائل لإرشاد المشرعين وواضعي القوانين عن طريق الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الدراسات الخاصة بالواقع الاجتماعي والآثار المحتملة للمشروعات المقترحة بتعديل القانون .

وقد ظل ممارسو مهنة القانون الأمريكيون — باعتبارهم مستشارين أو ممثلين للأفراد أو المشروعات الخاصة — يبتدعون أساليب للهرب من تنفيذ تعليمات حكومية أو من دفع

الضرائب . وكانت الخبرة القانونية كثيراً ما تستعمل لخدمة هذا النوع من النشاط أو لإرشاده وتدعيمه على الأقل ، كما يظهر مثلاً من أن التخصيص فيما يسمى «تخطيط المالكيات» أصبح يعتبر فرعاً من فروع المعرفة القانونية . غير أنه يقابل مثل هذه الجهود - وأحياناً يجلبها - تفشى المواقف « الليبرالية » بين الباحثين ، وهو ما يؤخذ في السياق الأمريكي بمعنى تأييد تدخل الدولة وقيامها بالخدمات الاجتماعية وتفضيل ذلك على إطلاق حرية النشاط الخاص دون أى قيد .

ولا يعنى انتشار الاهتمام بمشكلات الحياة اليومية والإصلاح الاجتماعى عدم وجود باحثين أوجهاعات معينة يهتمون بالأفكار الفلسفية وعلاقتها بمشكلات القانون والدولة والمجتمع .

وقد جرت عادة الباحثين الكاثوليك على الاهتمام بدراسة مشكلات نظرية القيم . وأنشئ مركز لمثل هذه الدراسات في جامعة نوتردام ، حيث تعقد سنوياً ندوة خاصة بالقانون الطبيعي . وقد ناقش لون ف. فولر ، وأدموند كان ، وجبروم هول ، وغيرهم ، مشاكل القيمة من وجهات نظر مختلفة .

كما تدرس بطبيعة الحال المشكلات المتعلقة بدور المنطق في الفكر القانوني ، خلال المناقشات الكثيرة للمنتج القانوني . وقد حفز عليها الخلاصات الماثورة لقاض عظيم هو أوليفر ويندل هولمز الابن ، والكتابات العميقة والحذابة لزمياه في المحكمة العليا بنجامين ن. كارдозو . ومن البحوث العظيمة حقاً «مقدمة التفكير القانوني» لإدوارد ليفي . وقد بذلت محاولات لاستخدام المنطق الرمزي قام بها جبروم مايكل ، ومورتيمر أدلر ، ومؤخراً إيلارى تملبو وهو باحث أسترالى نشر بعض كتابات في الولايات المتحدة . وقد عاد الاهتمام بالفقه التحليلي الذي لقي عناية في مطلع هذا القرن بفضل تأثير الباحث البريطاني ه. ل. ا. هارت .

وقد قامت شركة «وست بيليشنج» بمحاولة متواضعة لاستخدام الرياضيات ، وهي الشركة التي تقوم بنشر قرارات كافة المحاكم الفيدرالية ومحاكم الدولة وتضع القهارس الدورية لها ، وقد أعطيت كل مشكلة قانونية «رقماً دليلاً» حتى يمكن التعرف

بسهولة على كل القضايا المتصلة بهذه المشكلة . والقيمة الأكاديمية لهذا النظام مشكوك فيها : وينظر في شأن استخدام الآلات الحاسبة والوسائل الماثلة فيما يسمى « بعلم القانون القياسي » . كما يسعى إلى تحليل السلوك القانوني من حيث الكم . ولكن هذه التجارب ما زالت في مرحلة أولية .

وهناك صلات وثيقة بين القانون وعلم الاجتماع يعبر عنها على منح ثلاثة .
فبالمنع الأكثر تقليدية يعنى علم الاجتماع القانوني بتحديد دور القانون في المجتمع بصفة عامة ، وبالتفاعل بين النظام القانوني والبناء الاجتماعي ، وبتصنيف النظم القانونية . وقد كان لفكر يوجين إيرليتش وماكس فيبر تأثير كبير في هذا المجال . كما عرض أ.ن. تياشيف فكرة علم اجتماع عام .

أما المنحى الثانى للبحث في علم الاجتماع فيهم بالمهنة القانونية بوجه عام وبفروعها المختلفة وبالشرطة ونظم العقوبة والهيئات الإدارية الخ .

ويمثل المنحى الثالث الجهود التى لاحصر لها والمتصلة بمنهج الفقه الاجتماعى فى دراسة مشكلات محددة خاصة بالقانون والإجراءات .

كذلك فإن العلاقات وثيقة بين القانون والاقتصاد ، وتستخدم البيانات الاقتصادية بالضرورة فى الدراسات القانونية ، ولا تكتفى بتلك الخاصة بموضوعات مثل مكافحة الاحتكار وتنظيم المرافق العامة والتوقف عن الدفع وفرض الضرائب والعقود التجارية أو علاقات العمل ، وإنما تهتم كذلك بتلك المتعلقة بمشكلات قانون الأحوال الشخصية والإرث والقانون الجنائى وتنازع القوانين أو القانون الدولى . وتتخصص مجلة القانون والاقتصاد فى نشر مقالات مهم الباحثين فى القانون والاقتصاد معا .

ومن الأمور المألوفة التعاون بين الباحثين فى القانون والطب ، ودراسة الباحثين القانونيين للمعلومات الطبية . وتستخدم حقائق الطب النفسى فى القانون الجنائى وقانون الأحوال الشخصية ، وبصدد مشكلات أخرى ينبغى أن تراعى فيها الإصابات المرضية للقوى العقلية لشخص ما ، كالقدرة على إبرام العقود ، والعناية بالمرضى بأمراض

عقلية . وقد تسربت نظريات التحليل النفسى إلى مناقشات الإجراءات القانونية والقانون بوجه عام .

كما يراعى علم الإنسان والأنثولوجيا فى الدراسات الاجتماعية للقانون ودوره فى المجتمع . وقد درست مشكلة الاضطرابات بين الهنود الأمريكيين لذاتها وللضوء الذى تلقىه دراستها على دور القانون وتطوره بوجه عام . وفى السنوات الأخيرة صار للدراسات علم الإنسان أهمية عملية بفضل الاهتمام بالمشاكل القانونية للدول النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ويعتبر تاريخ القانون والدولة معاً داخلاً فى نطاق البحث التاريخي أكثر مما يدخل فى نطاق البحث القانوني . ويقوم الباحثون القانونيون بطبيعة الحال - فى سياق دراسة مشاكل معينة ذات أهمية جارية - بتتبع السابقات أو تاريخ التشريع أو البحث عن السياق الاجتماعي للتطورات موضوع البحث . وقد نبت بحث شامل ومتعمق عن مصادر دستور الولايات المتحدة ومصيره فى الحقب الأولى التالية لوضعه ، وهو الذى كتبه و. و. كروسكى بعنوان «السياسة والدستور» من دراسة لآثار بعض المواد الدستورية .

أما القانون الروماني وتاريخ القانون البريطاني والأوربي فلا يعنى بهما غير قلة من الباحثين القانونيين .

أما التاريخ الأمريكي فقد جذب اهتماماً أكبر ، وخاصة فى كتابات : روسكو بانود ، وجوليوس جويل الابن ، وويلارد هيرست . والأخير مهم بمهمة بصفة خاصة بالعلاقة بين التطور القانوني والتطور الاقتصادي . وقد بدأ يكون لجمعية تاريخ القانون ، عن طريق المجلة الأمريكية لتاريخ القانون التى تصدرها ، تأثير فعال . وكثيراً ما تنشر سيرا عن حياة وأعمال القضاة والمحامين العظام . وقد شرع فى كتابة تاريخ شامل للمحكمة العليا بالولايات المتحدة ، وهو مشروع جماعي يشترك فيه عدد من الباحثين . وتظهر دراسات تاريخية لمناهج الفكر القانوني كأجزاء من مناقشات منهجية عامة ، مثل البحث الذى كتبه كارل ن. لويلين بعنوان «تقاليد القانون غير المكتوب» .

طبيعة السلوك المدانى

د. ك. ج. جماعه

بقلم • روبرت ا. هند

ترجمة • د. محمد كامل النحاس

إن كثيراً من اختلاف وجهات النظر حول ضبط العدوان فى الحيوان والإنسان إنما يرجع إلى صعوبات فى وضع تعريف له . ويتفق أكثر الكتاب فى أن السلوك الذى يتجه نحو إحداث إصابة مادية لفرد آخر يجب أن يوصف بأنه سلوك عدوانى . وتتضمن عبارة « يتجه نحو » أن الأساليب التى بها يتغير السلوك تبعاً لتغيرات فى الظروف الخارجية تكون بحيث ترتفع باحتمال حدوث هذه النتيجة إلى أقصى حد ممكن . ولكن لأن العدوان قد يشكل خطراً على المعتدى فإنه فى الغالب يكون مقصوراً على الحركات التهديدية ، أو يتصل بحركات وقائية للذات أو بالانسحاب : ومن المستحيل فى الغالب أن نقضل المعجم عن هذه الحركات النضالية الأخرى . وفصلاً عن ذلك فإن كثيراً من السلوك الذى يتجه إلى إحداث ضرر وإصابة ينتج عنه تأكيد لمركز ، أو

الكاتب : روبرت . ا . هند

يعمل زميلا في كلية سانت جون ، وهو أستاذ للبحوث في الجمعية الملكية منذ ١٩٦٢ . ورئيس شرف لوحدة البحوث الطبية في تطور وتكامل السلوك في جامعة كامبردج . ومن أحدث مؤلفاته « دراسة العلاقة بين الأم والطفل في مجموعة أسيرة من قرود الرئيساس » ، وذلك بالاشتراك مع الدكتور ي . سبنسر - بوت . وكذلك « أصوات الطيور » ، وعلتها بمشاركة علم الحياة وعلى النفس « (١٩٦٩) » ، و « التفريعات القصيرة المدى في النشاط والسلوك العصبي » ، بالاشتراك مع الدكتور ج . هودن ، عام ١٩٧٠ .

الترجم : الأستاذ محمد كامل النحاس

حاصل على ليسانس المعلمين العليا في العلوم والتربية ، والماجستير في علم النفس من جامعة برمنجهام في إنجلترا . عمل أستاذا لعلم النفس في كلية التربية بجامعة بغداد ، ثم عميدا لكلية المعلمين بالقاهرة ، بمعهد التربية العالي للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس) ، ثم وكيلًا لوزارة التربية والتعليم ، ثم رئيسًا لخبراء اليونسكو بالمراق. مثل مصر في عدة مؤتمرات وحلقات بحث دولية ، وله عدة أبحاث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل الدولية . وقد نشر له معهد اليونسكو للعلوم الاجتماعية في كولونيا بألمانيا عام ١٩٥٦ بحثه عن العلاقات الأسرية بين التلميذ في المراق . وقد شغل منصب رئيس جمعية لتدعيم الأسرة

أسبقية ، أو وصول إلى شيء أو مكان . ويرى الكثيرون أن جميع السلوك الذي يؤدي إلى هذه النتائج يجب أن يدعج بأنه سلوك علواني . إن الاستعمال العادي لكلمة «علواني» ، مرادفة لتأكيد الذات أو سبق الوصول ، يتفق مع وجهة النظر هذه . ويذهب الطبيب النفسي « ستور Storr » إلى أبعد من ذلك ، فيرى أن أساس التحصيل العقلي يكمن في المظهر الوجلداني للطبيعة البشرية ، ويقوم رأيه على أساس ملاحظته أننا نصف الجهود الذهنية بكلمات علوانية مثلا عندهم ' نتكلم عن « الهجوم » على المشكلات ، والعرض بالتواجد عليها . ولكن الاصطلاحات اللغوية قلما تمدنا بمادة مناسبة نبني عليها نتائج علمية من هذا النوع ، ويتضح خطأ آراء ستور إذا نحن نحنا فيها تعنيه حقاً . فإذا كانت المحاولة الذهنية والسلوك العلواني موصولين بالشكل الذي

يفترضه ستور فإننا يجب أن نتوقع أن الإنسان الذى يثار بقوة تجاه واحد منهما يكون غرضية لأن يثار بقوة تجاه الآخر ، وأن العوامل الخارجية التى توصل بنوع خاص لأحدهما يمكن أن توصل أيضا للآخر . وهذا مناقض لخبرتنا العادية .

إن المميزات اللازمة لتعريف نوع السلوك العدوانى يمكن أن تتضح إذا أخذنا أمثلة من عالم الحيوان . ونرى أنه من المقيد أن نميز بين : السلوك العدوانى الذى يتجه لإحداث إصابة مادية بالغير ، والذى يمكن - كنتيجة عرضية ، أن يتسبب فى تأكيد مركز ، أو الوصول إلى شيء أو مكان ، ولكنه لا يتغير بالشكل الذى يضعف مثل هذه النتائج . فثلا فى سرب من العصفير قد يهاجم أو يهدد واحد منها عصفوراً آخر يقرب منه إلى مسافة معينة . فإذا حدث فى تلك اللحظة أن كان على مقربة من مصدر معين للطعام فإن سلوكه قد يوصله إلى هذا الطعام ، ولكن هذا (بهذا المعنى) ليس إلا نتيجة عرضية لسلوكه العدوانى . (وإذا كان سلوكه العدوانى لا يتصل مطلقاً بالتفوق فإنه قد يحجز تفوقاً فى كل المباريات ، ولكن لا يمكن أن يقال إن ذلك السلوك كان موجهاً إلى هذه الغاية) .

وبالمثل فإن السلوك العدوانى الذى يتجه إلى إحداث إصابة مادية للغير قد يطرأ عليه تغيرات فى وقوعه أو فى طبيعته بحيث يجعل الوصول إلى شيء أو مكان فى الذروة من الاهتمام . وهكذا نجد السلوك العدوانى لطائر إقليمى محدود فى مساحة معينة ، بوقد يكون أكثر عنفاً فى بعض أجزاء هذه المساحة منه فى مضها الآخر . وبهذا المعنى فإن السلوك يكون موجهاً نحو كسب الأولوية وسبق الفوز داخل هذه المساحة . ومثل هذا العدوان الوسيل قد يكون جزءاً من حلقات متتابعة من السلوك ، يتجه نحو غاية بعيدة عن أن تكون لإحداث ضرر مادى ، إذا ما كان وجود فرد آخر يشكل عقبة تعوق تحقيق هذه الغاية .

والسلوك الذى يتجه نحو تأكيد مركز ، كالوصول إلى شيء أو مكان ، وقد يكون فيه إحداث ضرر مادى بالغير وتكون حدوث الضرر إذا حدث ، مجرد نتيجة عرضية لهذا السلوك . ايس سلوكاً عدوانياً . ولنضرب مثلاً لذلك سرباً من العصفير تبحث عن غذائها وسط الثلج ، وإذا عابر سبيل يقذف لها بقطعة من الخبز . وإذا أخذ العصفير يندفع بسرعة تفوق سرعة بقية السرب ، نحو الخبز ويلتهمه . إن نتيجة ذلك جوع

العصافير الأخرى . إن سلوك ذلك الطائر يمكن أن يكون تأكيداً لذاته ، ولكنه ليس سلوكاً عدوانياً ، لأنه لم يتجه أصلاً لإحداث ضرر مادي بغيره ، بالرغم من وقوع هذا الضرر نتيجة لذلك السلوك .

ونلاحظ أنواعاً أخرى من السلوك . مثل سلوك بناء العش الذى لا يتضمن فى الغالب أى تنافس مباشر مع الغير ، كما لا يتضمن أى إضرار به ، ولا حتى بصفة عرضية . ربما باستثناء بعض الضرر الذى يحدث نتيجة بعيدة لذلك السلوك .

ومن وجهة النظر هذه نجد أن الفئتين الأوليين من السلوك هما من النوع العدوانى . والآن إذا اعتبرنا السلوك العدوانى متضمناً لجميع الأساليب التى يعبر بها الإنسان عن فرديته ، أو يؤكد ذاته فى بيئته المادية ، فمن الواضح أننا نكون فى حالة سيئة بدون هذا السلوك . ومن الغريب أن نجد بعض الناس يحاولون التدليل على أن السلوك العدوانى — على ضوء التعريف الضيق له بأنه السلوك الذى قد يحدث ضرراً مادياً للغير — من الخصائص الإنسانية المرغوب فيها . إن مثل هذا الجدل يقوم على تفكير مفكك . فالرأى القائل مثلاً بأن السلوك العدوانى يجب أن يكون سلوكاً مرغوباً فيه ، لأنه نشأ خلال الاختيار الطبيعى ، يتضمن خطأً بين مصالح الفرد ومصالح الجنس ، ويهمل المحيط الاجتماعى المتطور الذى يعيش الإنسان الآن فيه . والرأى القائل بأن العدوان مفيد لأنه يؤكد أن الأفراد الأصحاء يحرزون سبق فى الوصول إلى الحاجيات القيمة ، هذا الرأى يسوى بين الفرد الأصحاء والفرد الأكثر عدواناً ، كما أنه يتضمن أن المجتمع يميل لأن يحتفظ بالأفراد الأكثر عدواناً ، ويهمل الطرق الأخرى لإقامة المنافسة .

والرأى بأن العدوان يضمن السلام والنظام يفترض أن العدوان موجود دائماً فى حالة كون . وإذا اعتبر هذا الرأى متضمناً أن أى نظام تصاعدى مفروض من أعلى ، يحدث مجتمعاً مستقراً ، فإنه يفترض أن المجتمع المستقر بهذا المعنى مرغوب فيه . ومن الواضح أن هذا مخالف للواقع ، إذ أنه يخفى توترات كثيرة لا يمكن وصفها . وعلى كل حال فإن هذا الرأى يهمل مصالح الذين يقعون فى أسفل ذلك النظام .

والرأى القائل بأن العدوان يكون جزءاً من كثير من النشاط البشرى السليم يتضمن

تعريفاً غير متماسك للعنوان (يمكن أن تكون الألعاب تنافسية ومبهجة دون أن تنتج إلى إحداث أضرار مادية) ، أويتناقض الدليل البيولوجي (قد يصحب السلوك العدوانى الجنس ، ولكنه يعوقه بدلا من أن يزيده ويقويه) . وأخيراً فلن لورنز Lorenz يدل على أن إماكن الأفراد تكوين روابط الألفة والمودة يتوفر فقط بين تلك الأجناس التى تظهر مشاعر عدوانية . واستنتج من هذا أن أفضل مظاهر الحياة الاجتماعية تتواجد فقط بسبب تناقضها . وحتى لو كان هذا الرأى صحيحاً فيما يتعلق بالفروق بين الأجناس فإنه يشك فى صحته بالنسبة لما إذا كان عنوان الفرد يزيد من احتمال تكوينه علاقات ودية .

ومع أنه لا يمكن التنبؤ بمختلف النتائج التى قد يتمخض عنها إلغاء جميع الصفات العدوانية من شخصية الإنسان فإن اهتمامنا الحالى هو ولاشك بتقليلها . ولذلك كان من الضرورى أن نبحث فى الأسباب الأساسية للعدوان فى الفرد . ولتحقيق ذلك فإن توجيه بعض الاهتمام للأسس التى يقوم عليها العدوان فى الحيوان يكون أمراً مفيداً .

ووفقاً للتعريف فإن العدوان يتجه نحو أفراد آخرين ، وعلى ذلك فإن وجود فرد آخر هو سبب أساسى للسلوك العدوانى ، وتبين دراسة الحيوان أن الخصائص المثيرة للعدوان يمكن أن تكون على أشدها مثلاً فى الصدر الأحمر لطائر الحن (١) .

وبالإضافة إلى مثل هذه العوامل الخارجية فإن السلوك العدوانى يتوقف أيضاً على الحالة الداخلية للفرد . فالفرق بين السلوك العدوانى لطائر فى سرب والسلوك العدوانى الذى يقوم به بعد شهر أو شهرين عندما يستقر فى مكان بعيداً عن السرب هو أصلاً نتيجة لتغيرات طرأت فى توازن الإفرازات الداخلية للغدد الصماء . ومع ذلك فإن فاعلية مثل هذه العوامل الداخلية الدافعة قد تظهر بشكل غير مباشر أكثر مما يبدو لنا لأول وهلة . ومع أن الطيور الجوارح (٢) فى سرب مغلق عليه قفص تظهر سلوكاً عدوانياً ، إذا منع عنها الطعام ، أشد وأقسى من ذلك السلوك العدوانى الذى تقوم به والطعام متوفر لديها ، فإن شدة هذا السلوك أو قسوته هى نتيجة للنشاط الحركى المتزايد الذى يجعلها تقرب بعضها من بعض ، وضعف استعداد الأفراد التى

(١) الحن (بكسر الحاء) Robin ؛ طائر مفرد يعيش فى أمريكا وأوروبا، ويتميز بصدرة الأحمر .

(٢) نوع من الصاغير .

تهدد بالعدوان للانسحاب من الطعام ، أكثر منه نتيجة لتأثير الجوع على السلوك العدواني (١) ، ومع ذلك فحتى لو كانت هذه العوامل الداخلية ذات أثر قليل في شدة السلوك العدواني فإنها قد تؤثر في الجو الذي يحدث فيه .

وهناك نوعان آخران من العوامل يزيدان من العدوان : أحدهما هو الإحباط (٢) . ومع أن التأكيد على دور الإحباط في العدوان الذي عبر عنه الكتاب السابقون أمر مبالغ فيه ولاشك إلا أنه قد تبين فعلاً أن شدة العدوان في الحيوان تزداد بسبب الإحباط . فالحماسة ، مثلاً ، التي دربت على نقر مفتاح للحصول على الطعام ، يحتمل كثيراً أن تهاجم أى فرد آخر مربوط بالقرب منها ، في المرات التي يتفصل فيها المفتاح عن مخزن الطعام (٣) . ومن المسلم به أن تعريف الإحباط أمر صعب في حد ذاته ، ويصبح الرأي بأن جميع أنواع العدوان إنما هي نتيجة للإحباط رأياً شائعاً . وهناك عامل آخر يثير الحيوان للعدوان وهو الألم (٤) ، فإذا حبس فأران معاً فمن المرجح أن يتعاركا إذا تعرضا لصدمة كهربائية .

والخوف يمكن أن يكون له الأثر نفسه . وما يقوم به الحيوان من عراك وهجوم شديد إذا ضيقت عليه سبل النجاة يمكن أن يعتبر متضمناً لزيادة حدة العدوان ، إما بسبب الخوف ، أو بسبب إحباط هربه . وهاتان المجموعتان من العوامل ، الإحباط من جهة ، والألم والخوف من جهة أخرى ، فعالتان في الطبيعة .

وإذا سلمنا بأن السلوك العدواني يتطلب وجود فرد آخر ، وأن حالات دافعة معينة يمكن أن تؤثر في حدة العدوان ، فيبقى السؤال قائماً : هل السلوك العدواني يحدث تلقائياً دائماً ؟ هناك من يعتقدون أن لدى الإنسان والحيوان «غريزة» للعدوان لا بد أن تتحقق حيناً (٥) . وعلى ذلك يرون أن الحل للعدوان هو ضمان تحقيقه في اتجاهات دافعة أو على الأقل غير ضارة . ويقوم هذا الرأي على نموذج من الطاقة الدافعة ، إذ يعتقد أن فاعلية الكائن تعتمد على مخزونات من الطاقة تستنفد في العمل . وقد أخذ بمثل هذه النظريات فرويد (الذي أعطى الطاقة اسم الليبدو Libido) ، ومكدوجل

(١) Andrew, 1957 , Marler, 1956. (٢) Dollard et al., 1966.

(٣) Agnir et al 1966 (٤) Ulrich 1966 (٥) Lorenz, 1966

ولورنز وتينبرجن وغيرهم . ومع ذلك نجد أن مثل هذه النماذج من الطاقة مفيدة فقط على مستوى سطحي من التحليل ، وفي بعض الأحيان تكون مضللة حتى عند هذا المستوى (١) وعلى ذلك فإن السؤال الخاص بكيفية إمكان تصريف طاقات الإنسان العدوانية في أشكال من السلوك البناء الذي يتضمنه هذا السياق غالباً هو سؤال مضلل ، فحين يضعف العدوان يتوفر الوقت والفرصة لقيام أنواع أخرى من السلوك ، تكون في الغالب مختلفة في النوع عن السلوك العدواني ، وتتوقف على حالات واقعية مختلفة وعوامل بيئية . وإذا رجعنا إلى مسألة التلقائية نجد أن السلوك العدواني للحيوانات يمكن أن يكون تلقائياً ، بمعنى أن الفرد منها يسعى للعراك (أى يظهر سلوكاً ينتجه بالقرء إلى وضع يثير العراك فيه) . فثلاً يمكن أن يتعلم السمك السيامي المقاتل السباحة داخل حلقة مضبنة ، إذا تبع ذلك إظهار مرآة أو أى نموذج يظهر سلوك السمك المؤلم . إن فاعلية مثل هذه النماذج في تحريك السمك بعد ذلك للسباحة داخل الحلقة تختلف باختلاف فاعليتها في إظهار السلوك العدواني (٢) .

وقد تبين أيضاً أن الميل لإظهار السلوك العدواني يتذبذب مع الوقت ، وأنه في بعض الأحيان يمكن أن يثير الهجوم ، وقد يكون في أحيان أخرى غير ملائم بالمرّة . ولكن لم يستدل بعد على أن الميل للعدوان يشتد باطراد بعد عراك إلى درجة يتفجر عندها حمماً كما ذكر لورنز . والحق أن نتائج العراك العدواني معقدة ، وتتضمن التأثيرات المتزايدة والمتناقضة على العدوان التالى : ويتوقف الغالب من هذين النوعين من التأثيرات على عوامل مختلفة تشمل كلا من نتائج العراك الأول والوقت الذى يمضى حتى القتال التالى . ومن ثم نجد في الغالب أن القتال العدواني لا يضعف الميل للعدوان التالى ، ولكنه يقويه بصفة مؤقتة . ولا نعرف إلا الشئ القليل عن مدة بقاء أى من التأثيرات المقوية ، والتأثيرات المضعفة . لم ندرس حتى الآن غير العوامل المسببة التى تكون فعالة عندما يتفجر العدوان . وإذا رجعنا إلى وراء من حيث الزمن فإن الميل للعدوان يتأثر بعوامل مختلفة تكون فعالة طوال حياة الفرد ، وفي حالة الإنسان فإن طبيعة الرعاية الوالدية التى تسبغ عليه ، والخبرة بالإخوة والأغراب والنتائج التى تراكم عن الظروف المحيطة ، والقدوة فى أولئك الذين

Hinde, 1960 (١)

Thompson 1963 (٢)

يحتلون مراكز النفوذ ، والخبرة السابقة بالمواقف العدوانية ، كل أولئك له أهميته . ومع ذلك فإن معرفتنا كيف تفعل هذه العوامل معرفة قليلة جداً ، وفي معظم الحالات لا نستطيع أن نجيب بأكثر من نعم أولاً عن الأسئلة الخاصة بما إذا كان نوع معين من الخبرة يؤثر في الميل التالي للعدوان (١) .

وأخيراً ، فإننا نرى أن كلمة السلوك العدوانى مفيدة جداً إذا اقتصرنا على السلوك الذى يتجه نحو إحداث ضرر مادى للغير . أما كيف يتصل أو لا يتصل بأنواع أخرى من السلوك فإن ذلك لا يزال مسألة مفتوحة . ومن المعتقد أنه ليس من المقيد أن نتصور السلوك العدوانى متوقفاً على طاقة غريزية يمكن أن تتجه إلى مسالك أخرى . ولكن الميل للعدوان يمكن أن يوعز إلى أنواع معينة من العوامل المسببة التى يؤثر كل منها في وقت مبكر من الحياة في الميل للعدوان ، وكذلك في الترسيب التوى لحادث العدوان . ويمكن أن يؤدي فهم هذه العوامل إلى مقترحات بشأن كيفية نقص العدوان ، نقص في التزامم ، ونقص في الإحباط ، وتحسين ظروف التنشئة ، وهكذا . وإذا ما أمكن نقص العدوان فإن تواجد أنواع أخرى من النشاط البناء يكون أمراً ممكناً .

تَبَيَّنَ

المقال واسم الكاتب

الاتجاهات المعاصرة للبحث القانوني
في العالم العربي الإسلامي
بقلم الدكتور محمد سامي عيد الحميد
والأستاذ يس محمد تاج الدين

علم الأجناس القانوني
بقلم : جان بواريه

اتجاهات علم القانون
أ - في إيطاليا بقلم : ماسيمو سيفروجيانيني
ب - في اليابان بقلم : جونيتشي أوي
ج - في الولايات المتحدة : بقلم ماكس رابنشتين

طبيعة السلوك العدواني وكبح جماحه
بقلم : روبرت. أ. هند

رقم العدد وتاريخه

العنوان الأجنبي

- المجلد : ٢٢
العدد : الثالث
عام : ١٩٧٠
- Tendances de la science juridique
Le monde arabo-islamique
par
Mohamed Sami Abdel-Hamid et Yassin
Mohamed Tageldin

- المجلد : ٢٢
العدد : الثالث
عام : ١٩٧٠
- The current state of legal ethnology and
its future tasks
By
Jean Poirier

- المجلد : ٢٢
العدد : الثالث
عام : ١٩٧٠
- Trends in legal learning
a— Italy by Massimo Severo Giannini
b— Japan by Junichi Aomi
c— United States of America *By* Max
Rheinstein

- المجلد : ٢٣
العدد : الأول
عام : ١٩٧١
- The nature and control of aggressive
behaviour
By
Robert A. Hinde

الاشتراك

في المجلات الدورية الجديدة ومجلة "رسالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالي ، عن مجلة رسالة
اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو ، وبيع المصد منها
بشرة قروش ، وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد ، تمكينا
للقرء العرب ولجمهور الدارسين من الحصول عليه :

• المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير - أبريل - يوليه - أكتوبر

• مجلة اليونسكو للمكتبات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

• العلم والمجتمع

مارس - يونيه - سبتمبر - ديسمبر

• دوجين

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

وتصدر مجلة رسالة اليونسكو شهرياً

وتباع بأربعة قروش ، بسعر يقل عن تكلفة كل عدد

ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات
والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك في كل منها بأربعين قرشا
في العام ، عدا مصروفات البريد •
والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٩٠ قرشا في
العام ، بخلاف أجرة البريد •

الشركة العامة للطباعة والنشر

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بالسلام كتاب
متخصصين وإسئلة داوسج .
ويقوم باختيارها ونقلها الى العربية نخبه ممتازة من
الاسئلة العرب .
تصبح اضافة الى المكتبة العربية تساهم في التراء
الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البعث في قضايا
العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للتعاون الاجتماعي

يناير - ابريل - يوليه - اكتوبر

مجلة اليونسكو للدراسات

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

مجلة الأبحاث

فبراير - مايو - أغسطس - نوفمبر

المعلم والمجتمع

مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر

مجموعة من المجلات الجادة ، تصدرها هيئة اليونسكو
بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعتها العربية بالاتفاق مع
الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية
العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

الشن ١٠ قرش



Bibliotheca Alexandrina



0536421